

الحمد لله رب العالمين

مباركة الحكمة الإلهية الطيبة وفائدها
الجميلة العشرية نجلى من المدونة
في

الحياة الجنسية والمهنية والتجارية والمستورقة
والإدارية والجمعية والأحوال الشخصية والعلاقات
المهنية والاجتماعات الجنسية وما إلى ذلك من الشؤون

١١٩٨

و یضمن الباری رایت دار من
عام ۱۹۸۵ عتیق عام ۱۹۹۲

تمت اشرف
الكرتير نعيم عليه
السلام

(1996-1998)



الحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا ما لا يحصى من النعمان
والصالحين من عباده الذين هم خير من الدنيا وما فيها

[illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهي - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

المدينة والاجراءات الجنائية وبالقانون

القاهرة: ٢٠ شارع عدلي، ت: ٣٩٣٦٦٣٠ - ص.ب: ٥٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَوْلًا زَائِعًا مَائِدًا

فَسِيرِي إِلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تصدير

الى السادة الزملاء رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :

قدمت اليكم خلال فترة توريد عن الأربعين عاما مضت العديد من الموسوعات القانونية (عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجادتها وأجزائها الى عدد ٥٣٣) آخرها (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية) (٤١ جزءاً) شملت مجادىء هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ .

كما قدمت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية المحامى لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الأول (الموسوعة الادارية الحديثة) (٢٤ جزءاً) شاملة أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥) .

وحاليا أقدم لكم القسم الثانى من (الموسوعة الادارية الحديثة) (عدد ١٦ جزءاً) بالتعاون مع صديقى العزيز الدكتور نعيم عطية المحامى امام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا . . . وقد تضمن

(و)

هذا القسم احكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (هذا النصف الثانى لعام ١٩٨٥
حتى نهاية السنة القضائية ١٩٩٢/١٩٩٣ فى سبتمبر ١٩٩٣) •

أرجو من الله أن ينال رضاكم وأن يحقق الغرض من اصداره •

ومع خالص ائشكر لكل من تعاون معنا لاتمام هذا العمل الضخم ..
أدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع •

حسن الفكهانى

محام أمام محكمة النقض
رئيس قضايا البنك العربى
ثم وكيل قضايا بنك مصر
(سابقا)

القاهرة فى أول فبراير سنة ١٩٩٤

مقدمة

- ١ -

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الأول ما بين عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التى قررتها أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ إنشائه فى عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ •

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيبا أبجديا موضوعيا مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه فى بحثه عن مبادئ قررتها الفتاوى والاحكام الصادرة من أعلى جهتين فى مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الادارى والتأديبى والجمعية بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع •

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » فى اصدارها الأول المديح والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والمحاماة والتدريس وغيرهم من العاملين بالقانون فى شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك والمؤسسات ليس فى مصر وحدها بل وفى العالم العربى كله ، وذلك على الأخص لسلامة المنهج الذى قامت عليه الموسوعة ، وغزارة الاحكام والفتاوى التى احتوتها مجلداتها التى بلغ عددها أربعة وعشرين مجلداً ، ليس فى مجال القانون الادارى فحسب ، بل وفى مجالات القانون كلفة من معنى وتجارى وحولى وجنائى وغريبى واجراءات حنية وتجارية وجنائية •

وتدور العجلة القضائية دون توقف ، وتتمضي احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تثرى بالحضيف المتأنى فى بحثه من مبادئ قانونية جلسة اثر جلسة ، فيضاف الى حصاد السنين اسهامات جديدة ، ينمو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء مجلس الدولة الذى يمكن فى اطراد من اثره الفكر القانونى ، وتوسيع آفاقه ، وتعميق مساراته ، عبر الخبرات الاستشارية والسوابق القضائية ، صعوداً لمدارج التصويب والتقييم والارساء ، حتى يجيء الرصيد ثرياً وافياً متجدداً ، مذكلاً لما قد يصادفه الباحثون من صعوبات ومشاق فى أداء مهامهم ، موثقاً بذلك عليهم الوقت والجهد المبذول المتوصل الى المناسب من احكام وفتاوى ترشددهم الى ما يجب ان يدلوا به من رأي فى فتاويهم ، أو يقضوا به فى احكامهم ، أو يسيروا عليه فى بحوثهم الفقهية والجامعية . وكفى سمعنا ممن اطلعوا على « الموسوعة الادارية الحديثة » من اعتراف صادق بانهم مدينون « للموسوعة » بانجاز موضوعات اسندت اليهم فى وقت أقصر بكثير مما كانوا يقدرونه لانجازها ، فحققوا بذلك نجاحات لم يكونوا يتوقعونها .

واذا كان الاصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف عند احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٨٥/٨٤ ، فقد استشرعنا الحاجة الملحة الى مواصلة الجهد لتجميع وتلخيص الاحكام والفتاوى الصادرة اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٨٥ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ٨٥ / ١٩٨٦ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٩٣ / ١٩٩٣ التى

هى السنة التى دفع بعدها الى المطبعة بالاصدار الثانى « الموسوعة الادارية الحديثة » الذى يجده انقارىء بين يديه حاليا . متضمنا بحق أحدث المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فاذا وضع القارىء املامه الاصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » والاصدار الثانى لها ، فانه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة وأربعين عاما من المبادئ القانونية التى قررها مجلس الدولة من خلال قمتيه المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

وأئنا لفرجو بذلك أن نكون قد قدمنا — بكل فخر وتواضع — انجازا علميا وعمليا ضخما ، يحقق للمستغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة — تغنى فى أحيان كثيرة عن الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهاء للتعرف على رأى القانونى الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

— ٣ —

وأنة لحق على أن اعترف فى هذا المقام بفضل زملاى أعضاء مجلس الدولة الذين اشتغلت بين صفوفهم فترة بلغت مايربو على اثنتين وثلاثين سنة من سنوات عملى القضائى ، كانت الخلفية التى استندت عليها استيعابى للمبادئ القانونية التى ضمتها باعزاز دفتا « الموسوعة الادارية الحديثة » (١٩٩٣/١٩٤٦) كما اعترف بالفضل أيضا للاستاذ الكبير حسن الفكهانى المحامى أمام محكمة النقض لتحمسه لمشروع « الموسوعة الادارية الحديثة » سواء فى اصدارها الأول أو اصدارها الثانى ، واسدائه للتوجيهات الصائبة المعززة بخبرته الطويلة فى اصدار « الموسوعات القانونية » القيمة فى خدمة رجال

(ى)

القانون فى العالم العربى : كما لا يفوتنى أن أنوه بالجهد الذى أسداه كل من الأستاذين / عبد المنعم بيومى وطارق محمد حسن المحاميين بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والأستاذة / عزرة حسن الفكهانى المحامية بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والأستاذة / منى رمزى المحامية فى التجميع والتلخيص والتنسيق والتتفيذ ، وغير ذلك من أعمال دفعت بالموسوعة فى إصدارها الثانى الى يذى القارىء على هذا النحو الرصين الذى بدت عليه •

وختاما ، لا يفوتنى فى هذا المقام أن أخص بالذكر السادة الزملاء الأفاضل الاساتذة المستشارين أحمد عبد العزيز وفاروق عبد القادر وفريد نزيه تناغو نواب رئيس مجلس الدولة والدكتور عادل شريف المستشار حاليا بالمحكمة الدستورية العليا والأستاذ حسن هند عضو القسم الاستشارى بمجلس الدولة ، على ما أبدوه من اهتمام بالموسوعة وما أسدوه من عون فى سبيل إنجازها •

والله ولى التوفيق

دكتور نعيم عطية

المحامى أمام محكمة النقض

نائب رئيس مجلس الدولة (سابقا)

أول فبراير ١٩٩٤

فهرس

الصفحة

الموضوع

باحثون علميون :

- ١ الفصل الأول — باحثون علميون في المؤسسات العلمية
٨ الفصل الثاني — باحثون علميون بمركز البحوث الزراعية
الفصل الثالث — باحثون علميون بالمركز القومي للبحوث
التربوية والفنية

١٤

١٧

بـ بدل :

- ١٩ الفصل الأول — بدل التفرغ
١٩ أولا — بدل التفرغ لاطباء البشريين واطباء الاسنان
٢٧ ثانيا — بدل التفرغ للاطباء البيطريين
٥٩ ثالثا — بدل التفرغ للمهندسين الزراعيين
رابعا — بدل التفرغ لشاغلي الوظائف الفنية بالادارات
التقنية

٧٢

٧٧

٩٧

١٢٣

١٢٨

١٦٥

١٧٠

١٨٣

١٨٧

١٩٧

١٩٧

٢٠٢

٢٠٦

٢٠٨

٢١٣

- الفصل الثاني — بدل التثييل
الفصل الثالث — بدل السفر ومصاريف الانتقال
الفصل الرابع — بدل الاقالة
الفصل الخامس — بدل التهجير
الفصل السادس — بدل السودان
الفصل السابع — بدل ظروف ومخاطر الوظيفة
الفصل الثامن — بدل المدوى
الفصل التاسع — بدل حضور لجان
الفصل العاشر — بدلات متنوعة
اولا — بدل التنغيش على الشواطىء
ثانيا — بدلات رؤساء الاقسام والطعامات بهينة
المواد النسوية
ثالثا — مكلفات الضبط والارشاد والجهود غير العادية
ومكلفات التنية للمنملين بالجبارك
رابعا — بدل المرافقة
خامسا — بدل راقب الحزمان

الصفحة	الموضوع
٢١٥	الفصل الحادى عشر - مسائل مثومة
٢١٥	أولا - مخط استحقاق البدلات بصفة عامة
٢٢٢	ثانيا - عدم اختصاص مجلس الوزراء
٢٢٢	ثالثا - التجاوز عن استرداد ما صرف من بدلات
٢٢٤	دون وجه حق
٢٢٧	رابعا - ايلولة البدلات والمكافآت الى الخزانة العامة
٢٢٩	خامسا - بزوال خفض البدلات يعود البذل الى امله كاملا
٢٣٠	سادسا - مدى خضوع البدلات للضرائب
٢٣٥	سابعاً - منح اعضاء هيئة البحوث بلمهنة العامة لبحوث
٢٣٥	الاسكان والبناء ما يقابل بدل الريدة
٢٣٨	ثامنا - مقابل الجهود غير المنجية
٢٤٢	براءة اختراع ورسوم ونماذج صفائية :
٢٥٧	بيسوع تجارية :
٢٥٩	معية البيوع التجارية في مفهوم القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧
٢٦١	بمئة واجازة دراسية ومنع تدريسية
٢٦٣	أولا - المعاملة المسالية لمعضو البعثة او الاجزة
٢٦٣	الدراسية او المنحة
٢٦٣	١ - قواعد المعاملة المسالية
٢٦٦	٢ - الفرق بين المعاملة المسالية للمبعوث وبدل السفر
٢٧٢	ثانيا - دورة تدريسية
٢٧٤	ثالثا - التزامات عضو البعثة او الاجزة الدراسية او المنحة
٢٨٢	رابعا - حصة المبعوث في اشتراك التامين والمعاش جزء من
٢٨٢	المرتب المستحق له
٢٨٩	خامسا :
٢٩١	الفصل الاول - البنك المركزى
٢٩١	أولا - نيابته عن الحكومة
٢٩٤	ثانيا - مجلس الادارة
٣٠٣	ثالثا - مبلغ بمسحقة لمثل البنك
٣٠٧	رابعا - الترخيص بلودائع في بنوك اخرى
٣١٤	خامسا - تحديد سعر الفقة المسحقة على العمليات المصرفية

الموضوع	الصفحة
سادسا - عدم اختصاص محافظ البنك الاعلى بتحديد مستحقات رؤساء واعضاء مجالس ادارة بنوك القطاع العام	٣١٨
سابعا - ترقية	٣٢١
ثامنا - علاوة تشجيعية	٣٢٤
الفصل الثاني - البنك الرئيسى للتنمية والاقتصاد الزراعى	
وينوك التنمية والاقتصاد الزراعى بالمحافظات	٣٢٨
اولا - النسب	٣٢٨
ثانيا - الحد الاعلى للاجور	٣٣١
ثالثا - استحقاق الممثلين لنسبة من الارباح	٣٣٦
رابعا - استحقاق ضريبة الدمغة على مرتبات الممثلين	٣٣٩
خامسا - بطلان تسوية اوضاع بعض الممثلين بامر رجعى	٣٤٢
سادسا - مكافأة نهاية الخدمة	٣٤٧
سابعا - انتهاء الخدمة للحكم على الممثل بغتوية	
مقبضة للحرية	٣٥٠
ثامنا - مقابل تأخير عن ضرائب مستحقة على البنك	٣٥٣
الفصل الثالث - بنك الاستثمار القومى	٣٥٤
اولا - الطبيعة القانونية للبنك	٣٥٤
ثانيا - علاوة تشجيعية	٣٥٨
ثالثا - مؤهل	٣٦١
الفصل الرابع - بنك مصر (اقرار اسهم للمعاملين بالبنك)	٣٦٣
الفصل الخامس - بنك الاسكندرية (مبالغ مودعة بالبنك)	٣٦٧
الفصل السادس - بنك ناصر الاجتماعى (الإعفاءات)	٣٧٢
الفصل السابع - البنك العربى الامريكى (الخصوع للضريبة على ارباح شركات الاموال)	٣٧٥
الفصل الثامن - بنك فيصل الاسلامى (مداود قيمة اسهم الاكتتاب فى رأس المال)	٣٨٠
الفصل التاسع - مسائل متنوعة	٣٨٤
اولا - المسئولية من مخالفة القواعد المالية	٣٨٤
ثانيا - حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من بنك	٣٩٣
ثالثا - صحة عضوية رئيس بنك مصر السابق فى مجلس ادارة بنك قناة السويس اثناء عضويته السابقة المعين فيها بمجلس الشورى	٣٩٦

الموضوع	الصفحة
بورصة الأوراق المالية	٣٩٦
تأمين	٤١١
أولا - ماعية التأمين	٤١٣
ثانيا - قرار التخصيم يجب ان يرد على منشأة موجودة فعلا	٤١٨
ثالثا - الدريخ الذي يعتد فيه باعتبار المنشأة مؤمنة	٤٢٠
رابعا - كيفية تقدير اصول المنشآت المؤمنة	٤٢٥
خامسا - التعويض عن التأمين	٤٢٩
سادسا - حدود مسئولية الدالة عن الشركات والمنشآت المؤمنة	٤٣٤
سابعا - لجان التقييم	٤٣٩
تأمينات اجتماعية	٤٤١
أولا - المخاطبين بلحكام قانون التأمين الاجتماعي	٤٤٧
ثانيا - المقصود بالاجر في مجل تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعي	٤٤٩
ثالثا - الحد الأدنى للاجر الذي تسدد على اساسه اشتراكات التأمينات الاجتماعية	٤٥١
رابعا - المكافآت التشجيعية لا تدخل في حبيب الاجر الذي يسدد على اساسه المعاش	٤٥٥
خامسا - مفاط استحقاق التعويض المنصوص عليه في المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥	٤٥٦
سادسا - عدم سريان حكم المادة ٣١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الا على شاغلي منصب وزير أو نائب وزير أعضاء مجلس الوزراء	٤٥٨
سابعا - قرار المحكمة الدستورية العليا - التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق بشأن تطبيق حكم المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي	٤٦٠
ثامنا - جواز تعيين مستفيدين آخرين من الورثة لصرف مبلغ التعويض الاضافي ومنحة الوفاة	٤٨٠
تاسعا - يجوز تحديد شخص اعتباري للاستفادة من مبلغ التعويض الاضافي	٤٨٣
عاثرا - تحدد منحة الوفاة ونفقت الجنازة على اساس اجر الاشتراك	٤٨٦

الصفحة	الموضوع
٤٨٩	حادى عشر - لا يجوز اجراء خصم او توقيع حجز على منحة الوفاة
٤٩٢	ثانى عشر - العلوة الاجتماعية التى صرفت بغير وجه حق لا يجوز خصمها من منحة الوفاة ويجوز خصمها من المقابل النقدي لرمسيد
٤٩٦	ثالث عشر - الاستمرار فى الخدمة بعد من الستين
٥١٠	رابع عشر - التزام شركات التأمين بالكتابة فى سندات الاسكن الاقتصادى
٥١٣	خامس عشر - المعاملة الزبيفية للعامل خلال فترة الاستمرار بالخدمة طبقا للمادة ١٦٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
٥١٨	سادس عشر - مناط استحقاق التأمين الذى يكون للمنتفع الذى فصل من الخدمة بسبب عدم اللياقة الصحية للخدمة
٥٢٠	سابع عشر - الامنية الناتجة عن الاجهاد او الارهاق فى العمل
٥٢٩	ثامن عشر - اختصاص لجنة فحص المنازعات
٥٤٦	تاسع عشر - شروط رفع دعوى للمطالبة بالحقوق الناشئة من قانون التأمين الاجتماعى
٥٥٦	عشرون - مسائل متنوعة
٥٥٦	(١) صناديق التأمين الخاصة - انشائها - تحويلها
٥٦٦	(ب) تغطية العجز فى موارد حساب التأمين المنصوص عليه فى المادة ٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠
٥٧١	(ج) التزام المؤمن عليه بزيادة الاشتراكات من مدد اغارته بالخارج بالعملة الاجنبية
٥٧٢	(د) مدى اعتبار ما يحصل عليه الاخصائى العامل من مقابل نظير قيامه بعلاج المرضى بالمستشفيات عنصر من عناصر اجر الاشتراك فى التأمين الاجتماعى من عدمه
٥٧٧	(هـ) علوة الرقابة الادارية تعتبر جزء من اجر الاشتراك
٥٧٨	(و) اختصاص الهيئة العلمية للتأمين والمعدات بطلب تسوية المعاش

- (ز) كيفية حساب التعويض المستحق طبقا للواد
٥٧٩ ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ من قانون التأمين الاجتماعي
- (ح) لا يجوز تحصيل الاشتراكات المنصوص عليها من
قانون التأمين الاجتماعي من الضباط الذين انتهت
خدمتهم بالقوات المسلحة من ١٩٥٢/٧/٢٣ الى
٥٨١ ١٩٧١/٥/١٥
- (ط) المقصود بالاجر كوعاء للاشتراك التأميني في حكم
٥٨٦ القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥
- تجنيد وخدمة عسكرية**
٥٩٥
- الفصل الاول - اقدمية المجند**
٥٩٦
- الفرع الاول - نطاق مريان المادة ٤٤ من القانون**
٥٩٦ ١٢٧ لسنة ١٩٨١
- الفرع الثاني - المقصود بالزميل في قانون الخدمة العسكرية**
٦٠٥
- الفرع الثالث - لا يجوز الترميع في تنسيب نص المادة ٤٤**
٦١٣ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١
- الفرع الرابع - عدم جواز ضم مدة الخدمة العسكرية للعامل**
المؤهل اذا كانت وظيفته لا تشترط
٦٢٦ تأهيلا معيناً
- الفرع الخامس - لا يجوز للعامل ان يطلب اعادة حساب مدة**
الخدمة العسكرية عند تعيينه مرة
٦٢٩ اخرى او نقله
- الفرع السادس - ضم مدة الخدمة العسكرية للضباط**
الاحتياط او المجندين
٦٣٤
- الفرع السابع - عدم استحقاق العاملين المجندين خلال مدة**
خدمتهم بالقوات المسلحة اية مكافآت من
جهة عملهم الاصلية
٦٣٧
- الفرع الثامن - الاعتداد بمدة الخدمة العسكرية ضمن مدة**
خدمة العامل اللازم تقاضائها لاستحقاقه
اجرة اعتيادية سنوية مقدارها ثلاثون يوما
٦٤٠
- الفصل الثاني - جرائم الخدمة العسكرية (عدم اختصاص**
مديرى التجنيد في اصدار اوامر الحفظ في جرائم
٦٤٣ التخلف عن اداء الخدمة العسكرية)
- الفصل الثالث - مسائل متنوعة**
٦٤٥

باحثون علميون

الفصل الأول : باحثون علميون في المؤسسات العلمية

الفصل الثاني : باحثون علميون بمركز البحوث الزراعية

**الفصل الثالث : باحثون علميون بالمركز القومي للبحوث التربوية
والتنمية**

الفصل الأول

باحثون طعيون في المؤسسات العلمية

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

قرار التعمين في وظيفة استاذ تسبقه اجراءات تتمثل في قيام لجنة فحص الانتاج العلمى بفحص البحوث المقدمة اليها من عضو هيئة التدريس للترقية لتحقيق من كفايته العلمية - اذا انتهت اللجنة الى صلاحية انتاجه العلمى تعين بعد ذلك تنبى درجة مالية في موازنة السنة المالية التالية - لتحدد اقدمية العضو في هذه الوظيفة من تاريخ الحصول على اللقب العلمى لوظيفة استاذ اى بصحور قرار اللجنة بجدارة العضو لتيه - لا يجوز لجهة التعمين ان تحدد الاقدمية في تلك الوظيفة في تاريخ سابق على قرار اللجنة المختصة بفحص الانتاج العلمى - اسلم ذلك : ان جهة الادارة وهى تصدر قرارها بالتعمين انما تستهدى بما يوضع بين ايديها من اوراق وتقارير من بينها تقرير للجنة العلمية لفحص الانتاج العلمى .

المسكة :

وحيث أن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلمين في المؤسسات العامة قد نص في مادته الاولى بأن تسرى أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية المحددة بالجدول المرفق وقد أضيف الى ذلك الجدول هيئة السواد النووية .

وحيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات قد نص في المادة (٧١) على أن « يكون التعمين في وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين من بين الأساتذة المساعدين والمدرسين في ذات الكلية أو المعهد » .

وإذا لم يوجد ما هو شاغر من هذه الوظائف ووجد من هؤلاء من تتوافر فيهم شروط التعيين في الوظيفة الأعلى لمحض اللقب العلمي لهذه الوظيفة وتدبر لهم وظائف بدرجاتها المالية التالية ويتم منحهم علاوة الترقية ومرتب انووظيفة الأعلى والبدلات المقررة لها من تاريخ نفاذ قانون الموازنة وفي هذه الحالة يراعى تطبيق القاعدة العامة بمسدم الجمع بين علاوة الترقية والعلاوة الدورية .

ويؤخذ تاريخ منح اللقب العلمي في الاعتبار عند التعيين في الوظيفة التالية أو الترقية إليها .

وقضت المادة (٧٣) على أن « تتولى لجان علمية دائمة فحص الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين أو للحصول على ألقابها العلمية ويصدر بتشكيل هذه اللجان لمسدة ثلاث سنوات قرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات وتشكل لجان لفحص العلمية للدائمة لوظائف الأساتذة من بين أساتذة الجامعات الفين مضى عليهم في الأستاذية خمس سنوات على الأقل أو من المتخصصين من غيرهم وتشكل لجان لفحص العلمية الدائمة لوظائف الأساتذة المساعدين من أساتذة الجامعات أو من المتخصصين من غيرهم ويجوز عند الضرورة التجاوز عن شرط مدة الأستاذية في اللجان الأولى أو إضبال بمضى قدامى الأستاذة المساعدين في اللجان الثانية .

وتقدم كل لجنة تقريراً مفصلاً ومسبباً تقييم فيه الانتاج العلمى للمتقدمين وما إذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة أو اللقب العلمى مع ترشيحهم عند التعدد بحسب الأفضلية في الكفاءة العلمية وذلك بعد سماع ومناقشة التقارير الفردية للفاحصين . ويقدم التقرير خلال شهرين على الأكثر من تاريخ وصول الأبحاث الى اللجنة الا أن يكون من الفاحصين من هو في خارج الجمهورية أو من خارجها فيزاد الميعاد الى شهر آخر .

وتتظم اللائحة التنفيذية أعمال هذه اللجان •

ونصت المادة (٧٤) على أن « إذا لم تقدم اللجان المشار إليها في المادة السابقة تقاريرها في المواعيد المحددة لرئيس الجامعة المعنية أن يدعو اللجنة المتأخرة الى الاجتماع برئاسة لتقصي أسباب التأخير •

وفي كل الأحوال اذا لم يقدم التقرير خلال شهرين على الأكثر من انقضاء تلك المواعيد فلرئيس الجامعة المعنية عرض الأمر على مجلس الجامعة والمجلس أن يقرر سحب الأبحاث من اللجنة الدائمة واحالتها الى لجنة خاصة يشكلها من خمس أعضاء على الأقل ممن تتوافر فيهم الشروط المبينة في المادة السابقة ويحدد لها أجلا لتقديم تقريرها •

ونصت المادة (٧٥) على أن « اذا تقرر عدم أهلية المتقدم للوظيفة أو اللقب العلمي فلا يجوز له معاودة التقدم الا بعد مضي سنة من تقرير عدم أهليته وبشرط اضافة انتاج علمي جديد » •

وحيث أن البين من مطالعة هذه النصوص أن قرار انتعين في وظيفة أستاذ تسبقه اجراءات ترتبط به ارتباط السبب بالنتيجة تتمثل في قيام لجنة فحص الانتاج العلمي بفحص البحوث المقدمة اليها من عضو هيئة التدريس للترقية لتلك الوظيفة للتحقق من توافر شرط الكفاية العلمية في شأنه وتقرير ما اذا كانت تلك البحوث تؤهله للحصول على اللقب العلمي المطلوب فاذا ما انتهت الى صلاحية انتاجه العلمي لمنحه ذلك اللقب تعين تدبير الدرجة المالية في موازنة السنة المالية التالية على أن يؤخذ في الاعتبار تاريخ منحه اللقب العلمي عند اصدار قرار تعيينه في تلك الوظيفة ولا جدال أن البت في أمر صلاحية البحوث المقدمة من عضو هيئة التدريس للحصول على اللقب العلمي هو مما تستقل به اللجنة الدائمة لفحص الانتاج العلمي باعتباره من المسائل الفنية البحتة

التي أناطبها الشارع اتخاذ قرارها بشأنها في ضوء ما يثبت لها من فحص وتقييم البحوث والانتاج العلمى المقدم لها من العضو ومن ثم فإن العبرة بتاريخ حصول العضو على اللقب العلمى لوظيفة أستاذ الذى يؤخذ في الاعتبار عند تعيينه في تلك الوظيفة ولا يتم الحصول على اللقب الا بعد صدور قرار تلك اللجنة بجدارة العضو لنيله ولا وجه للقول برد تاريخ التعيين في تلك الوظيفة الى تاريخ سابق على منح العضو ذلك اللقب بدعوى أن ثمة لجنة سابقة قدمت اليها ذات البحوث ورفضتها حيث كان ينبغى عليها أن تقرر صلاحيتها ذلك أن تغاير وجهات نظر اللجان أمر وارد وهو مما يتفق وطبائع الأمور في مثل تلك المسائل العلمية الدقيقة التي تتفرق فيها وجهات النظر ومن البديهي أنه لا يمكن القول بأحقية عضو هيئة التدريس في الحصول على اللقب العلمى لوظيفة أستاذ الا من التاريخ الذى تقرر فيه اللجنة المختصة ذلك وليس من تاريخ سابق وبالتالى فلا يتأتى الجهة الادارية تحديد أقدمية الميعين في تلك الوظيفة الا من تاريخ الحصول على ذلك اللقب وفقا لما نص عليه القانون صراحة ذلك أن جهة الادارة وهى تصدر قرارها بالتعيين انما تستهدى بما يوضع بين أيديها من أوراق وتقارير من بينها تقرير اللجنة العلمية لفحص الانتاج العلمى .

وحيث أنه على مقتضى هذا النظر فان ما يطالب به المدعى من رد أقدميته في وظيفة أستاذ الى تاريخ سابق على منحه اللقب العلمى لتلك الوظيفة لا يجد له سند من القانون اذ لا يسوغ القول بمنحه ذلك اللقب من تاريخ تقديمه ببحوثه وانتاجه العلمى المقدمة الى اللجنتين واحدة ولا يغير من ذلك ما اثاره المدعى حول بطلان قرار تشكيل اللجنة الاولى لكون أحد أعضائها لم يمض على تاريخ تعيينه في وظيفة أستاذ المسدة القانونية المقررة التي تسمح بتعيينه عضوا في تلك اللجنة أو المطاعن الأخرى التي وجهها الى قرار اللجنة الاولى المطعون فيه بعدم منحه

اللقب العلمى اذ فضلا عن أنه بالنسبة لعضو اللجنة الذى لم يستكمل
المدة المشار اليها فقد أجاز للشرع صراحة الاستثناء من هذا الشرط في
المادة (٧٣/فقرة أخيرة) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار
اليه وأيا كان وجه الرأى في أمر هذه المطاعن فإنه لا يمكن القول باعتبار
المدعى على اللقب المشار اليه من تاريخ سابق على التاريخ الذى قررت
فيه اللجنة العلمية المختصة جدارته وصلاحيه البحوث المقدمة هذه
للحصول على هذا اللقب .

وحيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بنظر مغاير اذ اعتبر طعن المدعى
يوجه الى القرار الصادر بتجديد تاريخ منحه اللقب العلمى الذى اتخذ
أساسا لتعيينه في وظيفة أستاذ ومن ثم انتهى الى عدم قبول الدعوى
شكلا تأسيسا على عدم مراعاة سابقة التظلم والمواعيد مع أن الثابت من
استعراض وقائع النزاع أن طعن المدعى موجه الى قرار اللجنة
الأولى برفض منحه اللقب العلمى ومن ثم يتعين الحكم بقبول الطعن
شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم قبول
الدعوى شكلا وبقبولها شكلا ورفضها موضوعا الزام المدعى المصروفات .
(طعن رقم ٢٣٩٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٧)

الفصل الثاني

بأختون علميون بمركز البحوث الزراعية

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

المادة ٨٠ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ والذي يسرى على الباحثين العلميين بمركز البحوث الزراعية بمقتضى اللاهات الواردة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية تجيز نقل اعضاء هيئة التدريس من قسم الى آخر فى ذات الكلية او المعهد بقرار من مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية او مجلس القسمين المعنيين - يجوز نقلهم من كلية او معهد الى كلية اخرى او معهد آخر فى ذات الجامعة بقرار من مجلس الجامعة بمد اخذ رأى مجلس الكليتين او المهندسين ومجلس القسم المختص فى كل منهما للجهة الادارية سلطة تقديرية فى النقل وذلك وفقا لما يتطلبه صالح العمل ودواعيه وذلك دون معقب عليها من القضاء ما لم يتم الدليل بالأوراق على اساءة استعمال السلطة فى اصدار قرار النقل .

المحكمة :

لما كان كل من القرار رقم ٣٣٠ سنة ١٩٧٨ الصادر بنقل المطعون ضده الى قسم بحوث الخضر بمعهد بحوث المحاصيل البستانية والقرار رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٧٨ الصادر باعادة نقله الى محطة جنوب التحرير الزراعية - هذان اقراران - قد تم سحبها بالقرار رقم ٣٥٧٠ لسنة ١٩٧٨ الذى نص على اعادة المطعون ضده الى عمله الاصلى الا أن هذين القرارين وقد صدر أو تم تنفيذهما ورائت آثار كل منهما على المركز القانونى والوظيفى للمطعون ضده . فلابد وحتما من بحث مدى مشروعيتها لبيان مدى توافر عناصر المسؤولية الموجبة لاستحقاق المطعون ضده للتعويض الذى يطالب به من عدمه .

ومن حيث أن المادة (٨٠) من قانون تنظيم الجامعات اعترف
 بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ والذي يرسى على الباحثين العلميين
 بمركز البحوث الزراعية بمقتضى الاحالة الواردة بالقانون رقم
 ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية ،
 تجيز نقل أعضاء هيئة التدريس من قسم الى آخر فى ذات الكلية
 أو المعهد بقرار من مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية
 أو مجلس القسمين المعنيين كما يجوز نقلهم من كلية أو معهد الى
 كلية أخرى أو معهد آخر فى ذات الجامعة بقرار من مجلس الجامعة
 بعد أخذ رأى مجلس الكليتين أو المهيدين ومجلس القسم المختص فى
 كل منهما . واذ كان الثابت من القرار رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٧٨ بنقل
 المطمون ضده الى قسم بحوث الخضر
 بمعهد بحوث المحاصيل البستانية أنه قد أشار فى ديباجته الى أنه
 صدر بناء على مذكرة مدير معهد بحوث المحاصيل الحقلية بتاريخ
 ١٩٧٨/١/٩ بخصوص المشاكل والخلافات بقسم بحوث المحاصيل
 السكرية وعلى محضر اجتماع اللجنة المشكلة من مديري المركز لشؤون
 المعاهد والشؤون الفنية ومعهد بحوث المحاصيل الحقلية والمنورخ
 ١٩٧٨/١/٢٢ وكان البين من محضر اجتماع هذه اللجنة أن هذا
 الاجتماع عقد لدراسة الشكاوى والمشاكل والخلافات والمهارات التى
 وصلت الى حد التشاجر والتشابك والاصابات الدائمة لبعض أعضاء
 هيئة البحوث بقسم بحوث المحاصيل السكرية بمعهد بحوث المحاصيل
 الحقلية الذى يعمل به المدعى وهى المشاكل والخلافات التى وصلت
 بالقسم الى درجة لا يمكن معها أن يستقم العمل به والتى كانت
 آثارها بادية فى ذات الاجتماع الذى عقد لدراسة هذه المشاكل حيث
 قام أحد الحاضرين بالتناول بالالفاظ النابية على مدير قسم
 المحاصيل السكرية دون مراعاة احاضرين وترك الاثنان الاجتماع
 منصرفين وبعد الدراسة والمناقشة اتخذ المجتمعون عدة قرارات

تجقيقاً لحسن سير العمل بالقسم من بينها تغيير إدارة القسم ونقل خمسة من الاختصاصيين والباحثين والباحثين الأول الى أقسام أخرى بذات المعهد الى معهد بحوث المحاصيل الحقلية أو الى أقسام بمعاهد أخرى ومن بينهم المطعون ضده بناء على ما تقدم والذي نقل بموجب القرار الطمين الى قسم بحوث الخضر بمعهد بحوث المحاصيل البستانية للتابع لذات المركز « مركز البحوث الزراعية » وقد جاء هذا النقل كما ثبت مما تقدم في نطاق السلطة التقديرية المخولة للجهة الادارية بمقتضى المادة (٨٠) من قانون تنظيم الجامعات والتي تجريها وفقاً لمتطلبات صالح العمل ودواعيه دون معقب من القضاء على قرارها الذي لم يقم دليل بالأوراق على اساءة استعمال السلطة في اصداره إذ أن الجهة الادارية كما هو ثابت من الأوراق استهدفت بهذا النقل المبادعة بين مجموعة من العاملين نشبت بينهم صراعات وخلافات حادة تؤثر على حسن سير العمل وتقدر بمزيد من المخاطر والأضرار ومن ثم يكون هذا انقراض قائماً على صحيح سببه ولا ينال منه - وفي مجال دعوى التعويض أنه لم تلترم في شأن اصداره الاجراءات المقررة قانوناً من حيث الاختصاص والتي تقضى بمسودره من مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية أو صدور قرار لاحق بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٨ بنقل المطعون ضدهم الى شعبة بحوث الخضر بمحطة جنوب التحرير التابعة لمعهد بحوث المحاصيل البستانية حيث لا يوجد بهذه المحطة باحثون بهذا القرار وان كان قد صدر بدوره من غير مختص حيث صدر من مدير معهد بحوث المحاصيل البستانية وكان يتعين أن يصدر كذلك من مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية الا أنه وكما هو ثابت من الأوراق يقوم على أسبابه المبررة قانوناً ولم يقم دليل على اساءة استعمال السلطة في اصداره وهذان القراران وقد صدر أونهما بتاريخ ٢٦/١/١٩٧٨ والثانى بتاريخ ٢٠/٤/١٩٧٨ وعلق بكل منهما

عيب عدم الاختصاص الا أن الجهة الادارية أصدرت بتاريخ ١٩٧٨/٩/٣٠ القرار رقم ٣٦١ لسنة ١٩٧٨ بالغائهما واعادة المطعون ضده الى عنه الأصلي بقسم المحاصيل السكرية بمعهد بحوث المحاصيل الحقلية ثم صدر في ١٩٧٨/١٠/٣١ قرار الجهة الادارية رقم ٣٥٧٠ لسنة ١٩٧٨ بسحب قرارى النقل المشار اليهما واعدام كل اثر لهما ومن ثم تكون الجهة الادارية قد ازلت هذين القرارين بأثر رجعى وانه ولئن كانا قد شابهما عيب عدم الاختصاص الا أنه وقد قلما على أسبابهما المبررة قلانونا وقصد بهما تحقيق صالح العمل وحسن انتظامه فان ذلك - وفي مجال دعوى التعويض - لا يربى في حد ذاته حقا للمطعون ضده في التعويض طالما أن الجهة الادارية قد استدركت أمرها وفاءت الى الصحيح من حكم القانون وقامت بسحب هذين القرارين بما من شأنه جبر الأضرار الناجمة عنهما وعليه فلا يوجد موجب لتعويض المطعون ضده عنهما خاصة وأن قرار النقل انما صدر على موجب من أسباب صحيحة استوجبت اصداره ، اتبعت باجراء لاحق ازال عنه ما اعتبره من عيب عدم الاختصاص وأنه ومما لا ريب فيه أنه لا يجوز للموظف التمسك بابقاء في وظيفة معينة بذاتها لمسا لها من مزايا تفوق الوظيفة المنقول منها لأن النقل من الوظيفة أو البقاء فيها انما تحكمه اعتبارات المصلحة العامة دون سواها ولا دخل لمصلحة العامل الشخصية أو ما تعلق به من مزايا في وظيفة دون سواها كما أن الحكم الوارد في المادة (٥٤) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٨ يحظر نقل العامل اذا كان النقل يفوت عليه دوره في الترقية بالاهتمدية لا يجد مجالا الى التطبيق في ظل قانون تنظيم الجامعات الذى وضع قواعد واجراءات معينة للتعين والترقية في وظائف أعضاء هيئة التدريس والبحوث وان المادة (٨٠) من هذا القانون الأخير والتي تنظم نقل أعضاء هيئات التدريس

والبحوث فنيًا بين الأقسام والكليات والمعاهد المختلفة لا تضع مثل هذا القيد على حق الجهة الادارية في نقل غرضو هيئة التدريس أو البحوث والأمر الذي تكون معه الدعوى غير قائمة على سند صحيح من الواقع أو القانون خليفة بالرفض .

من حيث أنه ترتبًا على ما تقدم واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير النظر المتقدم فانه يكون قد خالف القانون واخطأ تطبيقه وتأويله الأمر الذي يترتب عليه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بالنقض الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٢١٣٥ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٨)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

التعيين في وظائف الأساتذة أو الاساتذة المساعدين شاغرة في الجهات التي يسرى عليها قانون تنظيم الجامعات يكون من بين الاساتذة المساعدين والمدرسين في ذات الكلية أو المعهد — عدم توافر وظيفة شاغرة — منع اللقب العلمي لها .

الفتوى :

التعيين في وظائف الأساتذة أو الاساتذة المساعدين الشاغرة في الجهات التي يسرى عليها قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ومنها مركز البحوث الزراعية الصادر بشأنه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ يكون من بين الأساتذة المساعدين والمدرسين في ذات الكلية أو المعهد فاذا توافر في أحد من هؤلاء شروط التعيين في الوظيفة الأعلى دون أن تتوافر وظيفة

شاغرة لترقيته اليها منح اللقب العلمى لها ثم دبرت له وظيفة بدرجةها المالية فى السنة المالية التالية بحيث يتم منح علاوة الترقية ومرتب الوظيفة الأعلى والبدايات المقررة لها من تاريخ نفاذ قانون الموازنة ويشغل عضو هيئة التدريس وظيفته اعتباراً من تاريخ حصوله على اللقب العلمى المقرر لها وتتجدد أقدميته فيها من هذا التاريخ حتى وان تراخى تدبير شقها المالى الى السنة المالية التالية وأوقفت آثارها المالية على نفاذ قانون الموازنة وذلك كله دون تمييز بين أعضاء هيئة التدريس الموجودين بالداخل أو الخارج اذ لم يرجىء المشرع منح اللقب العلمى للموجود منهم بالخارج حتى عودته الى عمله ولا يسوغ ان يضار الموظف بأعارته الى الخارج طالما أن تلك الاعارة متوافرة على شروط صحتها قانوناً حائزة لموافقة الجهة التى يتبعها .

(ملف ٨٦/٣/٨٠٦ - جلسة ١٥/٣/١٩٩٢)

الفصل الثالث

باحثون علميون بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

حساب أتعبة أعضاء هيئة البحوث ومعاونيهم في الوظائف التي تم تعيينهم فيها وفقا للمادة ١٨ من اللائحة التنفيذية للمركز من تاريخ موافقة مجلس إدارة المركز على هذا التعيين - التزاما بصريح نص المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية - تحسن القرارات الصادرة بالمخالفة لذلك بغوات الجهاد القانوني المقرر لسحبها - نطق أعمال حكم المادة ١٨ وشروطها .

النقوى :

المشرع في اللائحة التنفيذية للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٩ وضع تنظيميا خاصا في شأن العاملين بالمركز المشتغلين بالبحث العلمي من الباحثين واهصائي البحوث الموجودين بالخدمة في ١/٧/١٩٨٨ حيث قضى بأن يتم تعيينهم في وظائف أعضاء هيئة البحوث ومعاونيهم المعادلة لوظائف هيئة التدريس بالجامعات ومعاونيهم وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي ضمنها نص المادة ١٨ من اللائحة بالنسبة الى كل وظيفة على حدة وتعين التوظيف التي يشغلها أى من العاملين المشتغلين بالبحث العلمى من الباحثين واهصائي البحوث في المركز على النحو الوارد بالمادة ١٨ من اللائحة والموجودين بالخدمة في ١/٧/١٩٨٨ انما يتم طبقا للأصل العام المنصوص عليه في المادة ١٥ من اللائحة وذلك بقرار من رئيس مجلس إدارة المركز بناء على طلب

مجلس الإدارة بعد أخذ رأى مجلس الشعبة المختص على أن تحسب
الأقدمية من تاريخ موافقة مجلس إدارة المركز إذ بموجب هذا القرار
يتم تعيين المركز القانونى الفردى لكل من هؤلاء بعد تحديدهم من
حيث الوظيفة لدى التحقق من استيفاء شرائط شغلها وكون هذا
القرار يصدر تطبيقا للأحكام العامة والأحكام الانتقالية الواردة
باللائحة وأعمالا لها لا يقتضى اعتباره عملا ماديا إذ هو ليس كذلك
بحسبان أن هذه الأحكام لا تعدو أن تكون محض قواعد تنظيمية
عامة قد يتولد عنها مراكز قانونية عامة ولكنها لا تنشئ المركز القانونى
الفردى لكل من تطبق عليه تلك الأحكام ومقتضى ذلك ولازمه أن
يكون حساب أقدمية أعضاء هيئة البحوث ومعاونيهم فى الوظائف التى
تم تعيينهم فيها وفقا للمادة ١٨ من اللائحة التنفيذية للمركز من
تاريخ موافقة مجلس إدارة المركز على هذا التعيين وذلك التزاما بصريح
نص المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية المشار إليها وتحصن القرارات
الصادرة بالمخالفة لذلك بفوات الميعاد القانونى المقرر لسحبها وقد
قصر المشرع بصريح النص نطاق أعمال حكم المادة ١٨ من اللائحة
على العاملين بالمركز المشتغلين بالبحث العلمى من الباحثين وأخصائى
البحوث الموجودين بالخدمة فى ١/٧/١٩٨٨ . كما اشترط صراحة
أن يكونوا من الحاصلين على درجة الدكتوراه أو درجة الماجستير
أو دبلوم خاص فى التربية على الأقل وهى شروط جوهرية لتعيين
فى هذه الوظائف لا مجال الى الفكك منها ولا سبيل الى التغاضى
عنها وليس من ريب انه يترتب على اغفالها مخالفة قرار التعيين
للقانون مخالفة جسيمة تجرده من صفته كتصرف قانونى فلا يكسب
حقا أو يولد مركزا قانونيا يستعمى على الالغاء أو السحب بما يمكن
منه سحبه فى أى وقت دون أية حصانة تعصمه من السحب .

بمعدل

الفصل الأول : بديل التفرغ

أولاً : بديل التفرغ للأطباء البشريين وأطباء الأسنان

ثانياً : بديل التفرغ للأطباء البيطريين

ثالثاً : بديل التفرغ للمهندسين الزراعيين

رابعاً : بديل التفرغ لشاغلي الوظائف الفنية بإدارات القنصلية

الفصل الثاني : بديل التثيل

الفصل الثالث : بديل السفر ومصاريف الانتقال

الفصل الرابع : بديل الأقامة

الفصل الخامس : بديل التجهيز

الفصل السادس : بديل السودان

الفصل السابع : بديل ظروف ومخاطر الوطنية

الفصل الثامن : بديل المدوى

الفصل التاسع : بديل حضور لجان

الفصل العاشر : بدلات متنوعة

أولاً : بديل التفتيش على الشواطئ

ثانياً : بدلات رؤساء الأقسام والقطاعات بهيئة الموائد القنصلية

ثالثاً : مكافآت الضبط والإرشاد والجهود غير العادية

ومكافآت الترقية للعاملين بالجمارك

رابعاً : بديل المرافقة

خامساً : بديل راتب الحرمان

الفصل الحادى عشر : مسئل متنوعة

اولا : مناط استحقاق البدلات بصفة علمية

ثانيا : عدم اختصاص مجلس الوزراء

ثالثا : التجاوز عن استرداد ما صرف من بدلات دون حق .

رابعا : ايلولة البدلات والمكافآت الى الخزائنة العامة

خامسا : بزوال خفض البدلات يعود البديل الى اصله كاملا

سادسا : مدى خضوع البدلات للضرائب

سابعا : سقوط حق المطالبة باسترداد ما صرف من بدلات
ومكافآت دون وجه حق

ثامنا : منح اعضاء هيئة البحوث بالهيئة العامة لبحوث الاسكان
والبناء ما يقابل بدل الزيادة

تاسعا : متاثر الجهود غير العادية

الفصل الأول

بديل التفريغ

أولا - بديل التفريغ للأطباء البشريين وأطباء الأسنان

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بديل تفريغ للأطباء البشريين وأطباء الأسنان معدلا بالقرار رقم ٣٦٢٣ لسنة ١٩٦٦ - قسم المشرع وظائف الأطباء الى قسمين : تنقسم الأول : ويشمل وظائف الأطباء كل الوقت وهي من الوظائف المتميزة في الميزانية والتي تقتضى من شاغلها التفريغ للتقيام بمهامها - يمنع على هؤلاء الأطباء مزاوله المهنة في الخارج - يتم شغل هذه الوظائف اما بطريق التعيين المبتدأ او بطريق النقل اليها من وظائف أطباء نصف الوقت وذلك بالشروط التي حددها المشرع - يجوز في هذه الحالة تعويض الطبيب المنقول الى وظائف كل الوقت بترقيته درجة او درجتين على النحو الذي نصته المادة (٤) من القرار سالف الذكر - يجوز شغل وظائف طبيب كل الوقت بطريق الترقيع اليها من وظائف أطباء نصف الوقت - في جميع الاحوال بمنح الأطباء الشاغلون وظائف تتطلب همتهم من مزاوله المهنة في الخارج (طول الوقت) بديل التفريغ المقرر طبقا للمادة (٨) من القرار المشار اليه - القسم الثاني : يشمل وظائف أطباء نصف الوقت - تنقسم هذه الوظائف الى فئتين منها أطباء نصف الوقت يرغبون في عدم مزاوله المهنة في الخارج وهؤلاء لا يمنحون البديل طبقا للفقرة الثانية من المادة الثامنة من القرار الجمهوري المتسلسل اليه .

المحكمة :

ومن حيث أنه ولئن خلع الأوراق من دليل على اعلان مورث انطاغين بالقرار المطعون فيه رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٦ الصادر بتاريخ ١٢/١٠/١٩٦٦ أو نشره إلا أن الثابت مما ذكره بعريضة الدعوى من أنه استدعى في شهر يوليو سنة ١٩٦٧ لتحقيق معه في عدم تنفيذ القرار المشار اليه ، كما أن الثابت من ملف خدمته الجزء الثالث - مستند رقم ٦ ، أنه - رأى مورث الطاعنين - تقدم بطلب مؤرخ ٨/١١/١٩٦٧ الى مدير المنطقة الرابعة يوضح فيه أن مرتبه عن أشهر اغسطس وسبتمبر واکتوبر سنة ١٩٦٧ يشمل زيادة مقدارها ٣٠٥٠٠ جنيه صافي بدل التفرغ عن هذه الشهور وأنه يطلب مهلة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ لاعتبار القرار الصادر بتفرغه ساريا بالنسبة له ويوجو التصريح له بتوريد هذه الزيادة لخزينة مستشفى ميدناوى لاعادتها لخزانة الدولة محيرا الى أنه سبق أن تقدم بتاريخ ٦/٨/١٩٦٧ بطلب مماثل لـرد الزيادة في مرتبه نتيجة صرف بدل التفرغ عن أشهر مايو ويونيه ويوليه وكل ما تقدم يتنصح بجلاء وبما لا يدع مجالا لأي شك عن توافر العلم للیقینی الشامل النافي للجهالة بالقرار المطعون في حق مورث للطاعنين وذلك من تاريخ اجراء التحقيق معه في عدم تنفيذه لهذا القرار في شهر يوليو سنة ١٩٦٧ وعلى وجه اتحديد ٦/٨/١٩٦٧ تاريخ مقدمه بطلب لجهة الادارة يعلن فيه رغبته في رد بدل التفرغ الذي صرف له عن أشهر مايو ويونيه سنة ١٩٦٧ ، ومن ثم فقد كان يتعين وقد تحقق علمه بهذا القرار على الوجه المتقدم أن يبادر الى التظلم منه خلال ستين يوما من التاريخ المذكور ، ولما كان الثابت من الاوراق ان مورث انطاغين لم يتقدم بتظلمه الا في ١٥/٥/١٩٦٨ فان هذا التظلم يكون قد قدم بعد الميعاد المقرر قانونا ولا ينتج اثره في قطع ميعاد رفع دعوى الالغاء ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبول طلب انهاء هذا

القرار لرغمه بعد الميعاد المقرر قد صدر متفقاً مع صحيح حكم القلنون •

ومن حيث أنه عن طلب التعويض فقد جرى قضاء هذه المصلحة بأن
مناط مسئولية الإدارة عن القرارات الصادرة منها هو وجود خطأ من
جانبا بأن يكون انقرار الإدارى غير مشروع ويلحق بصاحب الشأن
ضرراً وان تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر •

ومن حيث أنه يبين من استقراء أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم
٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بدل تفرغ للأطباء البشريين وأطباء الاسنان
معدلاً بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٣٣ لسنة ١٩٦٦ أن وظائف الأطباء
المخاطبين بأحكامه تنقسم الى قسمين : القسم الأول ويشمل وظائف
الأطباء كل الوقت وهى من الوظائف المتميزة فى الميزانية والتي تقتضى
من شاغلها التفرغ للقيام بامبائها ، كما يتمتع عليهم مزاوله المهنة فى
الخارج ويتم شغل هذه الوظائف أما بطريق التعين المبتدأ أو بطريق
النقل اليها من وظائف اطباء نصف الوقت وذلك وفقاً لشروط معينة
حددها المواد ١ ، ٢ ، ٣ من القرار المذكور ويجوز فى هذه الحالة
تعويض الطبيب المنقول الى وظائف كل الوقت بترقيته درجة أو درجتين
على النحو الذى فصلته المادة (٤) من ذلك القرار ، وأخيراً يجوز شغل
وظائف طبيب كل الوقت بطريق الترقية اليها من وظائف اطباء نصف
الوقت وفقاً لما تقتضى به المادة (٥) من ذلك القرار • وفى جميع
الاحوال يمنع الاطباء الشاغلين الوظائف التي تقتضى الحرمان من
مزاوله المهنة فى الخارج (كل الوقت) بدل التفرغ المقرر طبقاً للمادة
(٨) من القرار آنف الذكر أما القسم الثانى فيشمل وظائف أطباء نصف
الوقت وهم يتقسمون الى فئات من بينهم فئة الاطباء نصف الوقت

الذين يرغبون في عدم مزاولة المهنة في الخارج المشار اليهم في
الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القرار الجمهوري رقم ٨١
لسنة ١٩٦١ المضافة بالقرار رقم ٣٦٣٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليهما .

ومن حيث أنه ولئن كان غير صحيح ما ذهب اليه الحكم المطعون
فيه من أن القرار رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٦ الصادر بتاريخ
١٢/١٠/١٩٦٦ يمنح مورث الطاعنين بدل تفرغ من حرمانه من
مزاولة المهنة في الخارج - وهو القرار المطلوب التصويص عنه -
قد صدر استنادا لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة المشار
اليها والتي تجيز منح بدل التفرغ بصفة مؤقتة للأطباء نصف الوقت
الذين يرغبون في عدم مزاولة المهنة بالخارج واستند الحكم في ذلك
الى ما ثبت من صدور اقرار من مورث الطاعنين مؤرخ في
١٩٦٧/١/٩ برغبته في التفرغ مما يفيد أن قرار منح بدل التفرغ
قد صدر بناء على رغبة مورث الطاعنين في عدم ممارسة المهنة في
الخارج وهو استدلال غير منطقي لأن القرار المشار اليه حسبما
ورد بأسباب الحكم بتاريخ ١٩٦٧/١/٩ وهو تاريخ لاحق لصدور
القرار محل الطعن في ١٢/١٠/١٩٦٦ - ولئن كان ذلك - الا أنه يبين
من استعراض الحالة الوظيفية لمورث الطاعنين حسبما هو ثابت
بطلب خدمته أنه كان ممينا بمعد بالمؤسسة الصحية العمالية وتنفيذا
لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٩٨ لسنة ١٩٦٤ الصادر في
٣١/١٠/١٩٦٤ بنقل اختصاصات التأمين الصحي المنصوص عليها
في الباب الخامس من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الى الهيئة العامة
للتأمين الصحي صدر قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين
الصحي رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦٤ بنقل العاملين
بالمؤسسة الصحية العمالية ومستشفياتها ووحدة الاسعاف العلاجية
وفروعها وعياداتها الخارجية وصيغلياتها الى الهيئة العامة للتأمين

الصحي وكان مورث الطاعن من بين المنقولين بمقتضى القرار المشار
اليه وقد سويت حالته طبقا لقرار وزير الصحة رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٦٥
حيث منح الدرجة السابعة (ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤) فرضا من ١٩٦٥/٩/٧
ثم رقى الى الدرجة السادسة بوظيفة طبيب كل الوقت اعتبارا من
١٩٦٦/٤/٣٠ بقرار رئيس مجلس ادارة الهيئة رقم ٣٠٢ لسنة
١٩٦٦ ، ثم صدر قرار رئيس مجلس الادارة رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٦
بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٢ - وهو القرار محل طلب التمييز الذى نص
في المادة الاولى منه على منح الاطباء الموضحة اسماؤهم فيه
بمراقبة الوحدات العلاجية وعددهم (٣٢) من بينهم مورث الطاعنين
بدل تفرغ بواقع ١٥ جنيها شهريا وقضى في مادته الثانية بحرمان
الاطباء المذكورين من مزاولة المهنة في الخارج لأن طبيعة عملهم بالهيئة
تقتضى التفرغ ، وقد صدر هذا القرار تطبيقا للمادة الثامنة فقرة
اولى من القرار الجمهورى رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ آنف الذكر التى
تقضى بمنح الاطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة
المهنة في الخارج (كل الوقت) بدل تفرغ بالكامل بواقع ١٨٠ جنيها
سنويا وذلك بعد أن تبعت ترقية مورث الطاعنين الى الدرجة السادسة
في وظيفة طبيب كل الوقت بالقرار رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٦٦ المشار
اليه طبقا للمادة (٥) من القرار الجمهورى المشار اليه والتي تجيز
الترقية من وظائف لا تقتضى التفرغ الى وظائف كل الوقت لغاية
الدرجة الاولى ومن ثم يكون القرار رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٦ - محل طلب
التمييز - قد صدر بعد أن اصبح مورث الطاعنين شاغلا لوظيفة
طبيب كل الوقت بالقرار رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ اعتبارا من ١٩٦٦/٤/٣٠
ومستحقا لبدل التفرغ طبقا للمادة (٨) من القرار الجمهورى المذكور
- ومن ثم يكون القرار رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد صدر صحيحا
مطابقا للقانون ومن ثم فلا يكون ثمة خطأ ارتكبه الادارة في اصدارها
لهذا القرار يستوجب مسئوليتها عن التمييز عنه ، وبناء على ذلك

يكون طلب التعويض عن هذا القرار غير قائم على مستند صحيح من الواقع والقانون متعينا للقضاء برفضه ويكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى في هذا اتساق الى ذات النظر يكون قد صادف الصواب الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعنين المصروفات :

(طعن ١٢٣٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٨/٤/١٥)

مقاعدة رقم (٦)

المبدأ :

المادة ١ و ٥ من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١١ لسنة ١٩٨١ فى شأن قواعد منح بدل وظيفى للأطباء البشرىين وأطباء الأسنان الخاضعين للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بوحداث الجهاز الإدارى بالقنولة والهيئات العامة — منح الأطباء البشرىين وأطباء الأسنان الخاضعين لاحكام القانون المذكور العاملين بوحداث الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة بدلا وظيفيا بمرتبات تتفاوت بحسب الدرجات الوظيفية التى يشغلها كل طبيب عوضا عما تعهده عليهم وظائفهم من مزاوله المهنة فى الخارج — يوقف صرف هذا البدل اذا نقل الطبيب الى وظيفة لا تقضى بمنع شغلها من مزاوله المهنة حتى ولو لم ينقطع الطبيب عن مزاوله المهنة فى الخارج — شغل إحدى المراتب وظيفية لا يبيح شغلها تقاضى البدل مع تكليفها بالإشراف على الإدارة الطبية وممارسة عملها كطبيبة — لايعتبر التكليف بعمل بالإضافة الى القيام بأعباء الوظيفة الأصلية وفقا لتكليف القانونى السليم ندبا الى وظيفة أخرى حتى يسوغ القول باستحقاق المكثف البدلات المقررة تلك الوظيفة — مؤدى ذلك عدم لاعتينها فى استثناء البديل الوظيفى المقرر للأطباء البشرىين .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتعسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٤/١٠/١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة (١) من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١١ لسنة ١٩٨١ في شأن قواعد منح بدل وظيفي للأطباء البشريين وأطباء الأسنان الخاضعين للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بوحدة الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة تنص على أنه « يمنح الأطباء البشريون وأطباء الأسنان العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه بوحدة الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الذين يشغلون وظائف تستلزم منع شاغليها من مزاوله المهنة بدل وظيفي بالفتات التالية : ٤٨٠ ٠٠٠ جنيه سنويا للأطباء شاغلي وظائف ادرجة الاولى ومدير عام في حين تنص المادة (٥) من ذات القرار على أن «يحظر صرف البديل الوظيفي عند نقل الطبيب في وظيفة لا تقتضى منع شاغليها من مزاوله المهنة ولو امتنع الطبيب عن مزاوله المهنة في الخارج » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع قرر منح الأطباء البشريين وأطباء الأسنان الخاضعين لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الماطين بوحدة الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة بدلا وظيفيا بفتات تتفاوت بحسب الدرجات الوظيفية التي يشغلها كل طبيب ، وذلك عوضا عما تحظره عليهم وظائفهم من مزاوله المهنة في الخارج ، وبحيث يوقف صرف هذا البديل اذا ما نقل الطبيب الى وظيفة لا تقتضى منع شاغليها من مزاوله المهنة ، حتى ولو امتنع الطبيب من مزاوله المهنة في الخارج .

وخلصت الجمعية الى أن السيدة / إذ
عينت في وظيفة مدير عام الادارة العامة للشئون الادارية بديوان عام
وزارة استصلاح الأراضي بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣١
لسنة ١٩٨٨ (بعد أن كانت تعمل كطبيبة بالادارة الطبية) وهي محض
وظيفة لا تمنع شغلها من مزاولة مهنة الطب في الخارج ، فمن ثم يتعين
القول بعدم أحقيتها في استثناء البديل الوظيفي المقرر بقرار نائب رئيس
مجلس الوزراء ، المشار اليه اعتباراً من تاريخ تعيينها في
١٩٨٨/٣/٢١ ، ودون أن ينتقص من ذلك أنها كلفت بالإشراف على
الادارة الطبية وممارسة عملها كطبيبة ذلك أنه وعلى ما سبق به افتاء
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في
١٩٧٤/٤/١٠ لا يعتبر التكليف بعمل بالاضافة الى القيام بأعباء
الوظيفة الاصلية - وفقاً للتكليف القانوني السليم - ندبا الى وظيفة
أخرى حتى يسوغ القول باستحقاق المكلف التبدلات المقررة لتلك
الوظيفة ، وأخذاً بعين الاعتبار في كل ما تقدم أن الوظيفة التي تشغلها
الطبيبة / حقاً وقانوناً وبقرار من رئيس
الوزراء هي وظيفة مدير عام الادارة العامة للشئون الادارية التي
لا تبيح لشاغلها تقاضى البديل

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
أحقية السيد / مدير عام الادارة العامة
للشئون الادارية بوزارة استصلاح الأراضي في استثناء البديل
الوظيفي المقرر للأطباء البشريين .

(ملف ١٢١٥/٤/٨٦ - بجلسة ١٩٩٢/١٠/٤)

ثانياً — بديل التفرغ للأطباء البيطريين

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ بمنح الأطباء البيطريين بدل تفرغ — قرار وزير الزراعة رقم ٦١٥٠ لسنة ١٩٧٦ بتحديد الوظائف التى يمنح شاغلوها البديل — قرر المشرع منح الأطباء البيطريين بدل تفرغ بنفس الفئات المقررة للأطباء البشرى وأطباء الأسنان واشترط لاستحقاق هذا البديل توافر شرطين هما : ١ — أن يكون الطبيب البيطرى شاغلاً وظيفته تقتضى التفرغ الكامل ٠ ٢ — ألا يزاول الطبيب البيطرى المهنة فى الخارج — أنط المشرع بالوزير المختص سلطة تحديد الوظائف التى يستحق شاغلوها هذا البديل بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وتنفيذاً لذلك اصدر وزير الزراعة القرار رقم ٦١٥٠ لسنة ١٩٧٦ فى ١١/٤/١٩٧٦ — لا يجوز صرف هذا البديل فى فترة سلبية على توافر الاعتماد المالى أساس ذلك : أنه اذا كان من شأن تنفيذ القرار الإدارى توقيب آثار على عائق الخزانة العامة فلا يتولد أثره حالاً ومباشرة بل يتمين توافر الاعتماد المالى حتى يصبح أثر القرار ممكناً قانونياً .

المسألة :

ومن حيث أنه بجلسة ١٩٨٣/٦/٣٠ حكمت محكمة القضاء الإدارى بأحقية المدعى فى بدل التفرغ المقرر للأطباء البيطريين بالتطبيق لقرار وزير الزراعة رقم ١٦٥٠ الصادر فى ١١/٤/١٩٧٦ بالفئات المقررة للأطباء البشرى وأطباء الأسنان بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ وصرف الفروق المستحقة اعتباراً من ١٣/١٢/١٩٧٦ وألزمت الادارة المصروفات .

وأقامت المحكمة قضاها على أن منط استحقاق الأطباء البيطريين لبدل التفرغ بالتطبيق لأحكام القرار سالف الذكر ، أن يكونوا شاعين لاحدى الوظائف التى تقتضى التفرغ لمزاولة المهنة وهى وظائف يصدر بها قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، ومن ثم فإن هؤلاء الأطباء لا يستمدون حقهم فى بدل التفرغ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ ذاته بل من القرار الذى يصعوه الوزير المختص بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بتحديد الوظائف التى يستحق شاغلوها هذا البدل ، بتاريخ ١٩٧٦/١١/٤ أصدر وزير الزراعة القرار رقم ٦١٥٠ لسنة ١٩٧٦ بتحديد الوظائف البيطرية التى يستحق شاغلوها ممن يعملون فى مجال الطب البيطرى بدل التفرغ بالكامل بنفس الفئات المقررة للأطباء البشرىين وأطباء الأسنان وهى الفئات التى صدر بتقريرها قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ وذلك بموافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بكتابة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٣ على تحديد تلك الوظائف ، وأنه لما كان الثابت أن المدعى يشغل وظيفة مدير مساعد مراكز رعاية الحيوان والتاسليات وهى من الوظائف الواردة تحت البند (٣) من المادة الأولى من قرار وزير الزراعة سالف البيان ، ومن ثم يستحق بدل التفرغ بالفئة المحددة لأقرانه من الأطباء البشرىين وأطباء الأسنان اعتبارا من ١٩٧٦/١١/٤ وليس من أول أكتوبر سنة ١٩٧٦ حسبما نصت على ذلك المادة الرابعة من القرار رقم ٦١٥٠ لسنة ١٩٧٦ اذ لا رجعية فى القرارات الادارية ، مع عدم صرف الفروق الا عن السنوات الخمس السابقة على رفع الدعوى أى اعتبارا من ١٩٧٦/٢/١٣ .

ومن حيث أن الطعن المائل يقوم على أن الحكم المطعون فيه

قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أن بدل التفرغ تقسّر بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ ولكن القرار المشار اليه اشترط لصرف هذا البديل صدور قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والادارة بتحديد الوظائف التي يستحق شغلها ذلك البديل وبالتالي يظل الاستحقاق مطلقا على صدور قرار وزير الزراعة ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ولن قرار وزير الزراعة رقم ٦١٥٠ الصادر في ١٤/١١/١٩٧٦ الذي أستندت اليه المحكمة في القضاء بأحقية المدعى في بدل التفرغ هو قرار باطل ومخالف للقانون لأنه ليس من حق وزير الزراعة وحده منفردا ان يقرر الوظائف التي يحرف الى شغلها بدل تفرغ دون الاتفاق مع رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، وانه لا يوجد مصرف مالى لتنفيذ القرار المشار اليه .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القواعد القانونية التي تقسّر بموجبها بدل التفرغ للأطباء البيطريين يبين أنه بتاريخ ٨/٢/١٩٧٦ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ ناصا في مادته الاولى على أن يمنح الاطباء البيطريون الذين يتقرر شغلهم لوظائف تقتضى التفرغ وعدم حزاولة المهنة في الخارج بدل تفرغ بالتكامل بنفس الفئات المقررة للأطباء البشريين وأطباء الاسنان ونصت المادة الثانية منه على أن يصدر الوزير المختص قرار بتحديد الوظائف التي يستحق شغلها بدل التفرغ المشار اليه في المادة السابقة وذلك بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والادارة وتنفيذا لذلك أصدر وزير الزراعة قراره رقم ٦١٥٠ بتاريخ ١٤/١١/١٩٧٦ وأشار في ديباجته الى قرار رئيس مجلس الوزراء والى كتابات السيد رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ١٢٠١ بتاريخ ٣/١١/١٩٧٦ في شأن تحديد الوظائف التي يستحق شغلها بدل التفرغ ، وعددت

المادة الاولى من قرار وزير الزراعة الوظائف التى يمنح شاغلوها البديل .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى بانه اذا كان من شأن القرار الادارى ترتيب آثار على عائق الخزانة العامة فلا يتولد أثره حالا ومباشرة الا اذا كان ممكنا وجائزا قانونا أو متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى فان لم يوجد هذا الاعتماد كان تحقيق هذا الأمر غير ممكن قانونا .

ومن حيث أن الثابت انه لم يدرج فى موازنة سنة ١٩٧٦ أى اعتماد مالى لتنفيذ القرار المشار اليه وانما بدا فى أدراج اعتماد مالى لتنفيذ هذا القرار فى موازنة سنة ١٩٧٧ وتم الارتباط به وبدأ فى صرف البديل من ١/٤/١٩٧٧ وليس عن فترة سابقة على هذا التاريخ ومن ثم فانه لا يتسنى تنفيذ قرار وزير الزراعة فى الفترة من تاريخ صدوره فى ٤/١١/١٩٧٦ حتى ادراج الاعتماد المالى اللازم للصرف أى أنه لا يمكن الصرف عن فترة سابقة على توافر الاعتماد المالى ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى استحقاق هذا البديل للمدعى اعتبارا من ٤/١١/١٩٧٦ تاريخ صدور قرار وزير الزراعة رقم ٦١٥٠ وصرف الفروق المالية اعتبارا من ١٣/١٢/١٩٨١ (الخمس سنوات السابقة على رفع الدعوى فى ١٣/١٢/١٩٨١) فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه الحكم بالفائز والقضاء برفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٣٥٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

بدل التفريغ المقرر للأطباء البيطريين لم يكن يستحق قبل الأول من إبريل سنة ١٩٧٧ - أساس ذلك - أن الاعتماد المالى للارزم لصره لم يتوافر قبل هذا التاريخ - القاعدة أنه إذا كان من شأن القرار الإدارى ترتيب اعباء مالية جديدة فلا يتحقق اثره حالا وبمباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجاززا قانونا يتوافر الاعتماد المالى للارزم لتنفيذه - متى ثبت صرف هذا البديل بذات ظفه وقاعدة استحقاقه تحت مسمى آخر (مكافأة تشجيعية أو حافز) تعين خصم ما صرف من متجدد آتبديل المستحق - يخفض هذا البديل للتقادم الخمسى لعلقه بالمساهميات وما فى حكمها - تقضى المحكمة بذلك من تلقاء نفسها متى توافرت شروط هذا التقادم - أساس ذلك - الحرص على استقرار الأوضاع الادارية وعدم تعرض الموازنة وهى فى الاصل سنوية للنفاجات والاضطراب ونزولا على طبيعة العلاقة التنظيمية التى تربط الحكومة بموظفيها وهى علاقة تحكمها القوانين واللوائح ومن بينها اللائحة المالية للميزانية والحسابات فيما قضت به من تقادم مسقط .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٢١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه .

« يجوز للرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية فى الحدود وطبقا للقواعد المبينة قرين كل منها ٠٠٠٠ .

٤ - بدلات مهنية للحاصلين على مؤهلات معينة أو بسبب أداء مهنة معينة ، ولا يجوز أن يزيد مجموعة ما يصرف للعامل طبقا لما تقدم على ١٠٠٪ من الأجر الأساسى .

ومفاد ذلك أنه وعلى موجب أحكام قانون نظام العاملين المدنيين

بالدولة المشار اليه ، فلان رئيس الجمهورية يعتقد له وحده الاختصاص باصدار قرارات بدل التفرغ ، بيد أن رئيس الجمهورية أصدر قراره رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصاته ومن بينها الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ومن ثم أمضى الاختصاص لرئيس مجلس الوزراء بدوره في تقرير هذه البدلات ، وبناء على هذا التفويض وما ينبثق عنه من صحيح الاختصاص أصدر رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٧٦ القرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ بمنح جميع الأطباء البيطريين الذين تقرر شغلهم لوظائف تقتضى التفرغ وعدم مزاوله المهنة في الخارج بدل تفرغ بالكامل بذلت الفئات المقررة للأطباء البشريين وأطباء الأسنان وعلى أن يصدر الوزير المختص بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قرارا بتحديد الوظائف التي تقتضى التفرغ والتي تمنح شاغلوها هذا البدل ، وترتبطا على ما تقدم وتنفيذا له ، وبالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أصدر وزير الزراعة قراره رقم ٦١٥٠ لسنة ١٩٧٦ الذى تقضى مادته الأولى بمنح الأطباء البيطريين أعضاء نقابة الأطباء البيطريين ممن يعملون في مجال الطب البيطرى شاغلي الوظائف الموضح بيانها بالقرار بدل التفرغ بالكامل بالفئات المقررة للأطباء البشريين وأطباء الأسنان بشرط أن يكونوا شاغلي لوظائف بيطرية بحتة مخصصة بالموازنة .

ومن حيث أن القاعدة المقررة قلنونا على ما أطرده عليه قضاء هذه المحكمة أن القرار الادارى باعتباره افصاحا من الجهة الادارية المختصة بمالها من سلطة يقتضى القوانين واللوائح يقصد احداث أثر قانوني ممكن وجائز قلنونا ابتغاء مصلحة عامة ، فان هذا القرار بحسبانه يتضمن قواعد تنظيمية علمة أن كان من شأنه ترتيب

أعباء مالية جديدة فانه لا يتولد عنه أثره حالا ومباشرة إلا إذا
كان ممكنا وجائزا قانونا أو حتى أصبح كذلك بوجود الاعتماد
المالى الذى يستلزمه تنفيذه ، فان لم يوجد الاعتماد أصلا كان تحقق
الأثر غير ممكن قانونا .

ومن حيث أن هذه المحكمة جرى قضاءها فى شأن بدل التفرغ
المستحق للأطباء البيطريين تأسيسا على قرار مجلس الوزراء رقم
١٧٤ لسنة ١٩٧٦ وقرار وزير الزراعة رقم ٦١٥٠ لسنة ١٩٧٦ المشار
اليهما على رفض دعوى استحقاق هذا البديل قبل الأول من أبريل
سنة ١٩٧٧ لما ثبت لديها وقرر فى وجدانها من أن الاعتماد
المالى اللازم لصرف بدل التفرغ للأطباء البيطريين لم يتوافر إلا
إعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٧٧ ، ولم يسمح ذلك الاعتماد
بالصرف منه عن أية مدة تسبق هذا التاريخ وبالتالي لم يثبت
أصل الحق فى تناقض هذا البديل عن أية مدة سابقة على التاريخ
المذكور ، وانما استقام الحق فى البديل ، واكتسبت أركنانه بتوافر
مصرفه المالى بدءاً من الأول من أبريل سنة ١٩٧٧ .

ومن حيث أن الشايت بمحضر جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٨٨ ،
وما قرره الحاضر عن وزارة المالية أن الوزارة أخطرت من جانبها وزارة
الزراعة بالارتباط رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بمبلغ (٥٠٠) كبديل تفرغ وان
وزارة الزراعة هى التى تتولى إخطار - مديريات الزراعة بالمحافظات
لتقرير الصرف وذلك خصما من المبلغ الاجمالى المرتبط به على الاعتماد
الاجمالى (٣٠ مليون) المخصص للبدلات فى تلك السنة ومن بينها
بديل التفرغ للبيطريين ، وأن النساء هذا الارتباط كان بناء على صدور
توصية من مجلس الوزراء ولا شأن له باعتبارات مالية .

ومن حيث أنه يبين أيضاً من مذكرة قطاع الموازنة العامة للدولة

بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٨٨ أنه تم لخطاب وزارة الزراعة بالارتباط رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بمبلغ ٥٠٠٠ كينيدل تفرغ خصما من الاعتماد الاجمالي المخصص للبدلات وقتئذ الا أنه بعد صدور توصية مجلس الوزراء باليقاف صرف بدل التفرغ لأي من القطاعات المهنية سواء الزراعيين أو البيطريين أو التجاريين أو الطميين ، مع اقتراح صرف حوافز عوضا عن بدل التفرغ ، قامت وزارة المالية باخطار وزارة الزراعة بالغاء جميع الارتباطات التي صدرت بشأن بدل التفرغ خصما على الاعتماد الاجمالي المخصص للبدلات مع اخطار مديرية الزراعة ٥٠٠٠ بارتباط جديد بمبلغ ٥٠٠٠ خصما على الاعتماد الاجمالي لاحتياجات التشغيل على أن تصرف لهم كحوافز وليس كبدل تفرغ .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم جميعه أن بدل التفرغ المقرر للأطباء البيطريين إذ صدر بأداته القانونية السليمة ، واستقام على صحيح سندده مستكملا سائر أركانه ومقوماته متوافرا على اعتماداته المالية اعتبارا من الأول من أبريل سنة ١٩٧٧ ، فقد غدا القرار الصادر به متعين التنفيذ قانونا بدءا من هذا التاريخ لا تحول دون نفاذه أو ترتيب آثاره أية توجيهات ايا كان مصدرها طالما أنه لم يتقرر بأداة قانونية صحيحة الغاء أو تعديله أو الحيلولة دون ترتيب آثاره على أي وجه .

ومن حيث أن التوجيه الثابت بمحضر اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٨ على لسان السيد رئيس مجلس الوزراء والمتضمن التركيز على ما ذكره السيد رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة باليقاف البدلات حتى سنة ١٩٨٠ ، وضرورة أن يتضمن قانون نظام العاملين الجديد النص على أن البدلات مرتبطة

بأعمال ووظائف معينة وإن البدلات التى تصرف بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة تستمر بصفة شخصية ولا تجدد ، ومن يمين حديثنا لا يتمتع بها ، وكذا تأكيد السيد الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء بمحضر اجتماع المجلس بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٨١ على ما سبق وأن أعلنه السيد رئيس الجمهورية فى اجتماع الطعين من عدم صرف بدلات تفرغ لأمى من قطاعات المهنيين سواء البيطريين أو الزراعيين أو التجارئين أو غيرهم ، مع معالجة ما تم صرفه بنسوع الخطأ فى أى قطاع على ضوء الظروف التى يتم فيها الصرف ، فإن مثل هذا التوجيه لا يكسب أو يسقط حقا ، ولا يرقى الى مرتبة القرار اللازم الذى لا غنى له فى هذا الخصوص عن افصاح واضح مصدد وارادة بينة ملزمة من جهة الاختصاص بقصد احداث أثر قانونى ، وهو أمر لم يتم عليه شاهد من دليل ، بل أنه مما يؤكد استحقاق هذا البديل صرفه فى صورة حوافز أو مكافأة تشجيعية لا تستجمع أركان تلك المكافأة أو عناصرها ، بل ولا تعدو أن تكون بدل التفرغ عينه بذات فئته وقاعدة استحقاقه تحت مسمى آخر .

ومن حيث أنه يبين من الحالة الوظيفية للمدعى الدكتور / ٠٠٠٠٠٠ وفقا لما هو موضح بالأوراق أنه كان يشغل وظيفة مدير مكتب بيطرى عند صدور قرار منح بدل التفرغ ، وهى من الوظائف الواردة تحت البند « ٩ » من أولا من قرار وزير الزراعة رقم ٦١٥٠ لسنة ١٩٧٦ ، وأنه وفقا لما تقدم يتوافر بحق المدعى شروط استحقاق بدل التفرغ المقرر للأطباء البيطريين اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٧٧ .

ومن حيث أنه ولئن كان استحقاق بدل التفرغ ثابت لاستحقاقه واجب الأداء لهم اعتبارا من الأول من أبريل سنة ١٩٧٧ ، الا أنه متى ثبت أن هذا البديل صرف بخت فئته وقاعدة استحقاقه تحت

مسمى آخر من مكلفاة تشجيعية أو حافز ، فقد غدا مقيما أن يستنزل من مجمد البديل المستحق ما صرف بهذه المثابة من مكلفاة أو حوافز بديلة لبذل التفرغ مما لا تمدو في حقيقتها أن تكون البديل ذاته بعنوان آخر .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن التقادم الخصى فيما يختص بالماهيات وما في حكمها مما تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها عند توافر شرائطه حرصا على استقرار الأوضاع الادارية وعدم تعرض الموازنة - وهي في الأصل سنوية - للمفاجآت والاضطراب ، ونزولا على طبيعة العلاقة التنظيمية التي تربط الحكومة بموظفيها ، والتي تحكمها القوانين واللوائح ومن بينها اللائحة المالية للميزانية والحسابات فيما قضت به من تقادم مسقط .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ، أن المدعى وقد أقام دعواه بطلب بدل التفرغ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٦ ولم يثبت تقديمه طلبات قاطعة للتقادم الخصى ، فإنه يستحق الفروق المالية عن اتسنوات الخصى السابقة على رفع اندعوى ، مع ما يترتب على ذلك من آثار ، ومنها اعادة تسوية معاشه بادخال بدل التفرغ ضمن عناصر الأجر الذي يسوى عنه المعاش تطبيقا لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وأن انتهى الى الأخذ بهذا النظر وصادف فيه صحيح حكم القانون ، الا أنه قد جانبه التوفيق اذ أقر بأحقية المدعى في هذا البديل اعتبارا من ١٩٧٦/١١/٤ بما يقتضى تعديله في هذا الخصوص والقضاء باستحقاق البديل اعتبارا من الأول من أبريل سنة ١٩٧٧ وصرف الفروق المالية من

١٩٧٩/١/٢٦ مضموما منها ما يكون قد تقاضاه من مكافأة
أو حوافز بديلة بذات فئة البدل وشروط استحقاقه.
(طعنان ٢٢١٤ و ٢٣١٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

بدل التفريغ المقرر للأطباء البيطريين اذ صدر بإدائته القفوية السلبية
واستقام على صحيح سنده مستكملا سائر أركانه ومقوماته متوافرا على
اعتماداته المالية اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٧٧ فقد غدا القرار الصادر
به متعين التنفيذ بدءا من هذا التاريخ لا يحول دون نفاذه أو ترتيب آثاره
أية توجيهات أيا كان مصدرها طالما أنه لم يقرر بإداة قانونية صحيحة
بالفائه أو تعديله أو الحيلولة دون ترتيب آثاره على أى وجه متى ثبت أن
هذا البدل قد صرف لمستحقه بذات فئته وقاعدة استحقاقه تحت مسمى
آخر من مكافأة تشجيعية أو حافز فقد غدا متعينا أن يستنزل من متجمد
البدل المستحق ما صرف بهذه الختابة من مكافأة أو حوافز بديلة لبدل التفريغ
مما لا يفتو في حقيقتها أن تكون البدل ذاته بمسمى آخر .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة (٢١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « يجوز لرئيس
الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقا للقواعد المبينة
قرين كل منها : ١ — ٤٠٠٠٠٠ — ٤ — بدلات مهنية للخاصين على
مؤهلات معينة أو بسبب أداء مهنة معينة ٥٠٠ » ومفاد ذلك وعلى
موجب أحكام قانون نظام العاملين المشار اليه فإن رئيس الجمهورية
ينعقد له وحده اختصاص اصصدار قرارات بدل التفريغ بيد أنه
وأستنادا الى أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض

في الاختصاصات أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ومن بينها اختصاصاته المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ آنف البيان ومن ثم أضحى الاختصاص منعقد لرئيس مجلس الوزراء بـ بدوره — في تقدير هذه البدلات ، وبناء على هذا التفويض وما ينبثق عنه من صحيح الاختصاص أصدر رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٧٦ القرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ بمنح جميع الأطباء البيطريين الذين يتقرر شغلهم لوظائف تقتضى للتفرغ وعدم مزاولة المهنة في الخارج بدل تفرغ بالكامل بذات الفئات المقررة للأطباء البشريين وأطباء الأسنان وعلى أن يصدر الوزير المختص بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قرارا بتحديد الوظائف التي تقتضى التفرغ والتي يمنح شاغلوها هذا البديل وترتيبها على ما تقدم وتنفيذا له وتبعا للاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أصدر وزير الزراعة قراره رقم ٦١٥٠ لسنة ١٩٧٦ الذي تقضى مادته الأولى بمنح الأطباء البيطريين أعضاء نقابة الأطباء البيطريين ممن يعملون في مجال الطب البيطري شاغلي الوظائف الموضح بيانها بعد بدل التفرغ بالكامل بالفئات المقررة للأطباء البشريين وأطباء الأسنان بشرط أن يكونوا شاغلي وظائف بيطرية بجهة مخصصة بالموازنة وقد ابان القرار بصريح نصه الوظائف التي يستحق شاغلوها هذا البديل .

ومن حيث أن القاعدة قانونا على ما أطرده عليه قضاء هذه المحكمة — أن القرار الإداري بلغاؤه انحصاراً من الجهة الإدارية المختصة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والنواحي بقصد أحداث أثر قانوني ممكن وجلائر قانونا اقتضاء مصلحة عامة ، فإن هذا

القراير ومحاسباته يتضمن قواعد تنظيمية عامة أن كان من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة فإنه لا يتولد عنه أثره حالا ومباشرة الا اذا كان ممكنا وجائزا قانونا أو متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى الذى يستلزمه تنفيذه فان لم يوجد الاعتماد أصلا كان تحقق الأمر غير ممكن قانونا .

ومن حيث أن هذه المحكمة جرى قضاؤها فى شأن بدل التفرغ المستحق للأطباء البيطريين والنابع من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ وقرار وزير الزراعة رقم ٦١٥٠ لسنة ١٩٧٦ المشار اليها على رفض دعوى استحقاق هذا البديل قبل الأول من أبريل سنة ١٩٧٧ لما ثبت لديها وقرر فى وجدانها من أن الاعتماد المالى اللازم لصرف بدل التفرغ للأطباء البيطريين لم يتوافر الا اعتبارا من الأول من أبريل سنة ١٩٧٧ ولم يسمح ذلك الاعتماد بالصرف منه عن أية مدة تسبق هذا التاريخ وبالتالي لم يثبت أصل حق فى تقاضى هذا البديل عن أية مدة سابقة على التاريخ المذكور وانما استقام الحق فى البديل واكتملت أركانها بتوافر مصرفه المالى بدءا من الأول من ابريل سنة ١٩٧٧ ويؤكد ذلك ويسانده . وعلى ما قضت به هذه المحكمة فى حكمها الصادر بجلسة اليوم فى الطعن رقمى ٢٢١٤ و ٢٣١٣ لسنة ٣١ القضائية ، من أن الثابت بمحضر جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٨٨ وما قرره الحاضر عن وزارة المالية لدى مناقشة بدل التفرغ أن الوزارة اخطرت من جانبها وزارة الزراعة بالارتباط رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بمبلغ ٠٠٠٠٠٠٠ كبدل تفرغ وإن وزارة الزراعة هى التى تتولى اخطار مديريات الزراعة بالمحافظات بتقرير الصرف وفلك خصم من المبلغ الاجمالى المربط

به على الاعتماد الاجمالي (٣٠ مليون جنيه) المخصص للبدلات في تلك السنة ومن بينهما بدل التفرغ للبيطريين وأن الغناء هذا الارتباط كان بناء على صدور توصية من مجلس الوزراء ولا شئ له بأعتبارات مالية وأن الثابت أيضا من مذكرة قطاع الموازنة العامة للدولة بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٨٨ أنه تم اخطار وزارة الزراعة بالارتباط رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بمبلغ ٠٠٠ كبدل تفرغ خصما من الاعتماد الاجمالي المخصص للبدلات وقتئذ الا أنه بعد صدور توصية من مجلس الوزراء بإيقاف صرف بدل التفرغ لأي من القطاعات المهنية سواء الزراعيين أو البيطريين أو التجاريين أو المعلمين ٠٠٠ مع اقتراح صرف حوافز عوضا عن بدل التفرغ قامت وزارة المالية باخطار وزارة الزراعة بالغناء جميع الارتباطات التي صدرت بشأن بدل التفرغ خصما على الاعتماد الاجمالي المخصص للبدلات مع اخطار مديرية الزراعة ٠٠٠٠٠ بارتباط جديد بمبلغ ٠٠٠٠٠٠٠ خصما على الاعتماد الاجمالي لاحتياجات التشغيل على أن تصرف لهم كحوافز وليس كبدل تفرغ .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن بدل التفرغ المقرر للأطباء البيطريين اذ صدر باداته القانونية السليمة واستقام على صحيح سنده مستكملا مسائر أركانه ومقوماته متوافرا على اعتماداته المالية اعتبارا من الأول من أبريل سنة ١٩٧٧ فقد غدا القرار الصادر به متمعن التنفيذ قانونا بدءا من هذا التاريخ لا تحول دون نفاذه أو ترتيب آثاره أية توجيهات أيضا كأن مصدرها طالما أنه لم يتقرر بأداة قانونية صحيحة الغناء أو تعديله أو الحيلولة دون ترتيب آثاره على أى وجه .

ومن حيث أن التوجيه الثابت بمحضر اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٨ على لسان السيد رئيس مجلس

للوزراء والمختصين التركيز على ما فكره السيد رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة بإيقاف صرف البدلات حتى سنة ١٩٨٠ ولضرورة أن يتضمن قانون العاملين الجديد النص على أن البدلات مرتبطة بأعمال ووظائف معينة وأن البدلات التي تصرف بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة تستمر بصفة شخصية ولا تحدد ومن يمين حديثاً لا يتمتع بها وكذا تأكيد السيد الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء بمحضر اجتماع المجلس بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٨١ على ما سبق وأن ما أعلنه السيد رئيس الجمهورية في اجتماع العاملين من عدم صرف بدل تفرغ لأي من قطاعات المهنيين سواء البيطريين أو الزراعيين أو التجاريين أو غيرهم ، مع معالجة ما تنم صرفة بنوع الخطأ في أى قطاع على ضوء الظروف التي تم فيها الصرف ، فإن مثل هذا التوجيه أو التأكيد لا يعدو حد التوصية أو التوجيه الذي لا يكسب أو يسقط حقاً ولا يرقى الى مرتبة القرار اللازم لا غنى عنه في هذا الخصوص عن افصاح واضح محدد وإرادة بيئة ملزمة من جهة الاختصاص بقصد أحداث أثر قانوني وهو أمر لم يرق عليه شاهد من دليل ، بل أنه مما يؤكد استحقاق هذا البدل صرفة في صورة حوافز أو مكافأة تشجيعية لا تستجمع أركان تلك المكافأة أو عناصرها بل ولا يغدو أن تكون بدل التفرغ عنه بذات فئته وقاعدة استحقاقه وإن عنون بعنوان آخر .

ومن حيث أنه ولئن كان استحقاق بدل التفرغ ثابت لمستحقه واجب الأداء لهم اعتباراً من الأول من أبريل سنة ١٩٧٧ إلا أنه حتى ثبت أنه صرف بذات فئته وقاعدة استحقاقه تحت مسمى آخر من مكافأة تشجيعية أو حافز فقد غداً جدينا أن يستقر من

متجمد البديل المستحق ما صرف بهذه المشالبة من مكلفينا
او جوافز بديلة لبذل التفرغ مما لا تعدو في حقيقتها أن تكون
البذل ذاته يسمى آخر .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على واقعات المنازعة فان
الثابت من الأوراق أن المدعى يشغل وظيفة طبيب تلقيح صناعي
وتناسليات وهي إحدى الوظائف البيطرية بالمحافظات الواردة تحت
رقم (٤٢) بند [أولا] بقرار وزير الزراعة رقم ٦١٥٠ لسنة
١٩٧٦ المشار اليه ومن ثم يتوافر في حقه شروط استحقاق بدل
التفرغ المقرر للأطباء البيطريين بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤
لسنة ١٩٧٦ آنف الذكر اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٧٧ ، وأنه
وقد أقام المدعى دعواه بتاريخ ١٢/٨/١٩٧٨ أى قبل انقضاء
خمس سنوات من تاريخ استحقاق البذل اعتباراً من الأول من أبريل
سنة ١٩٧٧ فان المدعى يستحق هذا البذل على أن يستنزل من متجمد
البذل المستحق ما يكون قد تناقص من جوافز أو مكافأة
تشجيعية بديلة لبذل التفرغ مما لا تعدو في حقيقتها أن تكون
البذل ذاته يسمى آخر .

(طعن ٢٥٦٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ منح جميع الأطباء
البيطريين الذين يتقرر شغلهم لوظائف تغطي التفرغ وعدم مزاوله المهنة
في الخارج بدل تفرغ بالأكامل بذات الفئات المقررة للأطباء البشريين وأطباء
الأسنان ، على أن يصدر الوزير المختص بالاتفاق مع الجهاز المركزي لتنظيم
والإدارة قراراً بتحديد الوظائف التي تغطي التفرغ والتي يمنع شغلها هذا

البديل — وترتبطا على ذلك أصدر وزير الزراعة قراره رقم ٦١٥٠ لسنة ١٩٧٦
— ثبوت توافر المصرف المسالى لتلائم لصرف هذا البديل بقرار وزارة المالية
رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بالارتباط بمبلغ ٨٢٨٠٠٠ كجبدل تفرغ — اخصى
قرار وزير الزراعة واجب التنفيذ — ولا يفر من ذلك اية توجيهات ايا كان
مصدرها ، مادام أنه لم تتقرر باداة قانونية صحيحة الفاض او تصديله او
الحيولة دون ترتيب آثاره .

المسألة :

ومن حيث أن المادة ٢١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أنطت برئيس الجمهورية منح
بدلات معينة للحاصلين على مؤهلات معينة او بسبب اداء مهنة
معينة ، وقد فوض رئيس الجمهورية بقراره رقم ٦١٩ لسنة
١٩٧٥ رئيس مجلس الوزراء فى مباشرة هذا الاختصاص ، وبناء
على هذا التفويض وما ينبثق عنه من صحيح الاختصاص أصدر
رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ بمنح جميع
الأطباء البيطريين الذين يتقرر شغلهم لوظائف تقتضى التفرغ
وعدم مزاوله المهنة فى الخارج بدل تفرغ بالكامل بذات الفئات
المقررة للأطباء البشريين وأطباء الأسنان ، وعلى أن يصدر
الوزير المختص بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتتظيم والادارة قرارا
بتحديد الوظائف التى تقتضى التفرغ والتى يمنح شاغلوها
هذا البديل ، وترتبطا على ما تقدم وتنفيذا له ، وبالاتفاق مع
الجهاز المركزى للتتظيم والادارة أصدر وزير الزراعة قراره رقم
٦١٥٠ لسنة ١٩٧٦ الذى قضى فى مادته الأولى بمنح الأطباء
البيطريين أعضاء نقابة الأطباء البيطريين ممن يعملون فى مجال
الطب البيطرى شاغلى الوظائف الموضح بيانها بالقرار ، بدل التفرغ
بالكامل بالفئات المقررة للأطباء البشريين وأطباء الأسنان بشرط أن
يكونوا شاغلين لوظائف بيطرية مخصصة بالموازنة .

ومن حيث أن البين من مضر جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٨٨ أمام هذه المحكمة على ما هو ثابت في الطعن رقم ٢٢١٤ و ٢٣٩٣ لسنة ٣١ القضائية وما قضت به المحكمة في هذين الطعنين أن بدل التفرغ المقرّر للأطباء البيطريين صدر بأدائه القانونية السليمة واستقام على صحيح سنده مكتملا سائر أركانه وعقوماته متوافرا على اعتماداته المالية اعتبارا من الأول من أبريل سنة ١٩٧٧ ، وفقا لما استبان للمحكمة وكذا مما استظهرته مما قرره الحاضر عن وزارة المالية من أن الوزارة أخطرت وزارة الزراعة بالارتباط رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بمبلغ ٨٢٨٠٠٠ كبدل تفرغ وأن وزارة الزراعة هي التي تتولى إخطار مديريات الزراعة بالمحافظات لتقرير الصرف وذلك خصما من المبلغ الاجمالي المرتبط به على الاعتماد الاجمالي وقدره ٣٠ مليون جنيه المخصص للبدلات في تلك السنة ومن ثم فقد غدا القرار الصادر به متمعن التنفيذ قانونا بدءا من هذا التاريخ لا تحول دون نفاذه أو ترتيب آثاره أية توجيهات أيا كان مصدرها طالما أنه لم يتقرر بأداة قانونية صحيحة الغاء أو تعديله أو الحيلولة دون ترتيب آثاره على أى وجه وانه ومن ثم فإن توجيه مجلس الوزراء بإيقاف صرف بدل التفرغ لأى من القطاعات المهنية سواء الزراعيين أو البيطريين أو ٠٠ مع اقتراح صرف جوائز عوضا عن بدل التفرغ والتي قامت وزارة المالية على أثرها بإخطار وزارة الزراعة بالغاء جميع الارتباطات التي صدرت بشأن بدل التفرغ خصما على الاعتماد الاجمالي المخصص للبدلات مع إخطار مديرية الزراعة ٠٠٠ بارتباط جديد بمبلغ ٠٠٠٠٠٠٠٠ خصما على الاعتماد الاجمالي لاحتياجات التشغيل على أن تصرف لهم كمواظف وليس كبدل تفرغ ، ليس من شأن تلك التوجيهات أن تثير الغاء قانونيا على أى وجه لبدل التفرغ مما يسوغ الاعتداد به وترتيب مقتضاه .

(طعن ٢٧٨١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٥)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

الاحقية في صرف بدل التفرغ المقرر للأطباء البيطريين الصادر به قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ وقرار وزير الزراعة رقم ٦١٥٠ لسنة ١٩٧٦ اعتبروا من ٢٠ من أبريل ١٩٨٠ مضموما منه ما تلقاه المستحق من مكافأة أو حوافز بنيلة لهذا البديل بذات فئته وقاعدته استحقاقه - التفاضل الخمس فيما يختص بالمهاتيات وما في حكمها مما تنص به المحكمة من تلقاء نفسها عند توافر شرائطه .

المحكمة :

ان المادة ٢١ من قانون الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ناطت برئيس الجمهورية منحه بدلات مهنية معينة للحاصلين على مؤهلات معينة أو بسبب اداء مهنة معينة ، وقد فوض رئيس الجمهورية بقراره رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ رئيس مجلس الوزراء في مباشرة هذا الاختصاص وبناء على هذا التفويض وما ينبثق عنه من منح الاختصاص اصدر رئيس مجلس الوزراء للقرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ بمنح جميع الأطباء البيطريين الذين يتقرر شغلهم لوظائف تقتضى التفرغ وعدم مزاولة المهنة في الخارج بدل تفرغ بالكامل بذات الفئات المقررة للأطباء البشريين وأطباء الأسنان ، وعلى أن يصدر الوزير المختص بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والادارة قرارا بتحديد الوظائف التي تقتضى التفرغ والتي يمنح شاغلوها هذا البديل ، وترتبا على ما تقدم وتنفيذا له ، وبالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والادارة اصدر وزير الزراعة قراره رقم ٦١٥٠ لسنة ١٩٧٦ الذي قضى في مادته الاولى بمنح الأطباء البيطريين أعضاء نقابة الأطباء البيطريين ممن يعملون في مجال الطب

البيطرى شاغلى الوظائف الموضح بيانها بالقرار ، بدل التفرغ بالكامل بالفتات المقررة للأطباء البشرين وأطباء الأسنان بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف بيطرية مخصصة بالموازنة .

ومن حيث أن الثابت بمحضر جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٨٨ أمام هذه المحكمة على ما هو ثابت في الطعن رقمى ٢٢١٤ و ٢٣١٣ لسنة ٣١ القضائية وما تضمنت به المحكمة في هذين الطعنين ، وجرى قضاؤها في طعون مثيلة أن بدل التفرغ المقرر للأطباء البيطريين وقد صدر بإداته القانونية السليمة واستقام على صحيح سندده مستكملا سائر أركانه ومقوماته انما توافر على اعتماداته المالية اعتبارا من الأول من أبريل سنة ١٩٧٧ ، وفقا لما استبان للمحكمة ، وكذا ما استظهرته مما قرره الحاضر عن وزارة المالية من ان الوزارة أخطرت وزارة الزراعة بالارتباط رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بمبلغ ٥٠٠٠٠ كبدل تفرغ وأن وزارة الزراعة هي التى تتولى اخطار مديريات الزراعة بالمحافظات لتقرير الصرف وذلك خصما من المبلغ الاجمالى المرتبط به على الاعتماد الاجمالى وقدره ٣٠ مليون جنيه المخصص للبدلات في تلك السنة ، ومن ثم فقد غدا القرار الصادر به ممتنع التنفيذ قانونا بدءا من هذا التاريخ ، لا تحول دون نفاذه أو ترتيب آثاره أية توجيهات أيا كان مصدرها طالما أنه لم يتقرر بأداة قانونية صحيحة الغاء أو تعديله أو الصلولة دون ترتيب آثاره على أى وجه ، وأنه من ثم فان توجيه مجلس الوزراء ايقاف صرف بدل التفرغ لأمى من قطاعات المهنين سواء الزراعيين أو البيطريين أو ٥٠٠٠٠٠ مع اقتراح صرف حوافز أو عوضا عن بدل التفرغ والتى قامت وزارة المالية على أثرها باخطار وزارة الزراعة بالغاء جميع الارتباطات التى صدرت بشأن بدل التفرغ خصما على الاعتماد الاجمالى المخصص للبدلات مع اخطار مديرية الزراعة ٥٠٠ بالارتباط جديد بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ خصما على الاعتماد

الإجمالى لاحتياجات التشغيل على أن تصرف لهم كحوافز كبذل التفرغ ،
ليس من شأن تلك التوجيهات أن تنمر الغاء قانونيا على أى وجه يُبدل
التفرغ مما يسوغ الاعتداد به وترتيب مقتضاه .

ومن حيث أنه يبين من الحالة الوظيفية للمدعى أنه يشغل
أحدى الوظائف الواردة بقرار وزير الزراعة ٦١٥٠ لسنة ١٩٧٦ ، وهو
ما لم تحجده جهة الادارة فى مرحلة نظر النزاع أمام محكمة القضاء
الادارى ، وفى الطعن المائل .

ومن حيث أنه وفقا لما تقدم تتوافر بحق المدعى شروط استحقاق
بدل التفرغ المقرر للأطباء البيطريين اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٧٧ .
ومن حيث أنه ولئن كان استحقاق بدل التفرغ ثابت لمستحقيه
واجب الأداء لهم اعتبارا من الأول من ابريل سنة ١٩٧٧ الا أنه متى
ثبت أن هذا البدل صرف بذات فئته وقاعدة استحقاقه تحت مسمى
آخر من مكافأة تشجيعية أو حافز ، فقد غدا متعينا أن يستتدل من
متجمد البدل المستحق الصرف بهذه المثابة من مكافأة أو حوافز بديلة
لبدل التفرغ مما لا تعدو فى حقيقتها أن تكون البدل ذاته بمنوان
آخر .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان التقادم الخمسى
فيما يختص بالمساويات وما فى حكمها مما تقضى به المحكمة من
تلقاها نفسها عن توافر شرائطه .

ومن حيث ان المدعى وقد اقام دعواه بطلب بدل التفرغ بتاريخ
١٩٨٥/٤/٢ فإنه لا يستحق هذا البدل الا اعتبارا من
١٩٨٥/٤/٣ على ان يستتدل من البدل ما تقاضاه بهذه المثابة من مكافأة
أو حوافز بديلة لبذل التفرغ المستحق .

(طعن ٣٦٥١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

استحقاق بدل التفريغ البيطريين مقدر بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٨ متى تقرر شغلهم لوظائف تقتضى التفريغ - رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بمقتضى المقتضى ٢ و ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم الأكاديمية ، أصدر القرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٠ بمنح شاغلى الوظائف المهيئة بالكشف المرفق بالمركز القومى للبحوث بدل التفريغ المنصوص عليه فى قرارات رئيس مجلس الوزراء ارقام ١٧٤ و ٢١٨ ، ٢١٩ ، لسنة ١٩٧٦ - لا يحول دون استحقاق هذا البديل توجيه صادر من رئيس الوزراء او اعلان صادر من رئيس الجمهورية فى اكثر من مناسبه بايقاف صرف البدلات مثل هذا التوجيه او الاعلان لا يرقى الى رتبة القرار اللازم لالغاء او تعديل هذا البديل .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن المادة ٢١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ نصت على أنه « يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية فى الحدود وطبقا للقواعد المبينة قرين كل منها : ١ - ٤٠٠ - بدلات مهنية للحاصلين على مؤهلات معينة أو بسبب اداء مهنة معينة » ومفاد ذلك أن رئيس الجمهورية ينمقد له وحده اختصاص اصدار قرارات بدل التفريغ بيد أنه واستنادا لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض فى الاختصاصات اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس مجلس الوزراء فى حاشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ومن بينها اختصاصاته المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١. آف البيان ومن ثم

للمختصين الاختصاص. فمقتضى المجلس الوزراء عدم بغيره في تقرير هذه البدلات وينشاء على هذا التبريض وما ينبغي عنه من جميع الاختصاصات لصاحب رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٧٦. القرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ بمنح جميع الأطباء البيطريين الذين يتقرر شغلهم لوظائف تقتضى التفرغ وعدم مزاولة المهنة في الخارج بدل تفرغ بالكامل بذات الفئات المقررة للأطباء البشريين وأطباء الأسنان وعلى أن يعدر الوزير المختص بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قرارا بتحديد الوظائف التي تقتضى التفرغ والتي يمنح شاغلوها هذا البدل ، وترتبطا على ما تقدم وتنفذ له وبمعا للاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أمير رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بوصفه المختص طبقا لأحكام المادتين ٣ و ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - انقرار رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٧٧ ونص في مادته الأولى على أن « يمنح شاغلو الوظائف المبينة بلكشف المرفق بالمركز القومي للبحوث بدل التفرغ المنصوص عليه في قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ١٧٤ و ٢١٨ و ٢١٩ لسنة ١٩٧٦ المشار إليها ، وفقا للشروط والأوضاع المبينة في هذه القرارات ، مع عدم مزاولتهم للمهنة في الخارج » وقد أبان القرار بصريح نصه الوظائف التي يستحق شاغلوها هذا البدل .

ومن حيث أن القاعدة قانونا على ما أطرده عليه قضاء هذه المحكمة أن القرار الإداري هو إضمار الجهة الإدارية المختصة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني ممكن وجائز قانونا ابتداء منسلحة عامة ونوعا يتضمن القرار الإداري قواعد تنظيمية عامة من شأنها ترغيب

أعباء مالية جديدة فإنه لا يتولد أثره حثالا ونجاسة إلا إذا كان ممكنا
وجائزا قانونا أو متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالي النقي
يستلزمه تنفيذه فإن لم يوجد الاعتماد أصلا كان تحقيق الأثر غير
ممكنا قانونا *

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى باستحقاق بدل التفرغ
للأطباء البيطريين بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة
١٩٧٦ اعتبارا من الأول من أبريل سنة ١٩٧٧ تأسيسا على ما ثبت
لديها ووفق في وجدانها من أن هذا البديل صدر بأداته القانونية السليمة
واستقام على صحيح سنده مستكملا سائر أركانها ومقوماته متوافرا
على اعتماداته المالية اعتبارا من التاريخ المشار اليه ومن ثم فقد غدا
القرار الصادر به متعين التنفيذ قانونا بدءا من ذلك التاريخ ولا يحول
دون نفاذه أو ترتيب آثاره التوجيه الثابت بمحضر اجتماع مجلس
الوزراء بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٨ على لسان السيد رئيس
مجلس الوزراء المتضمن التركيز على ما أعلنه رئيس الجمهورية في أكثر
من مناسبة بإيقاف صرف البدلات ٥٠٠ الخ وكذا تأكيد السيد الدكتور
نائب رئيس مجلس الوزراء بمحضر اجتماع المجلس بتاريخ ١٤ من
يناير سنة ١٩٨١ على ما سبق وأن أعلنه السيد رئيس الجمهورية
في اجتماع الملمين من عدم صرف بدل تفرغ لأي من قطاعات
المهنيين ٥٠٠، لأن هذا التوجيه أو التأكيد لا يعدو حد التوجيه التي
لا تكسب أو تسقط حقا ولا يرقى إلى مرتبة القرار اللزم الذي لا غنى
له في هذا الصدد عن التصاح واضح محدد وإرادة بينة ملازمة
من جهة الاختصاص بقصد أحداث أثر قانوني وهو ما لم يقوم
عليه شاهد من دليل بل أنه مما يؤكد استحقاق هذا البديل صرفه في
صورة حوافز أو مكافأة تشجيعية لا تستجمع أركان أي منها

ولا تنمو أن تكون بدل التفرغ عينه بذلك وقت وقاعدة استحقاقه
وأن عون بعنوان آخر .

ومن حيث أنه وإن كان الأصل استحقاق بدل التفرغ المقرر
للأطباء البيطريين بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦
اعتباراً من الأول من إبريل سنة ١٩٧٧ وفق ما سبق بيانه إلا أنه في
خصوص القرار المائل وإذ لم يصدر قرار رئيس أكاديمية البحث العلمي
والتكنولوجيا بتحديد الوظائف التي يمنح شاغلوها هذا البدل إلا في
٣٠ من مايو سنة ١٩٧٧ فإنه لا يحق لمن تحددت وظائفهم على مقتضى
أحكام هذا القرار صرف البدل في تاريخ سابق على ذلك باعتبار أنه
من هذا التاريخ فقط وليس قبله تحددت الوظائف التي يستحق شاغلوها
البدل والتي يعتبر تحديدها شرطاً من شروط استحقاقه ويتم صرف
متجمد البدل المستحق على ذلك النحو بمراعاة التقادم الخمس وأن
يستتدل منه ما يكون قد صرف للطاعنين من هذا البدل بذات مقتضى
وقاعدة استحقاقه تحت مسمى آخر من مكافأة تشجيعية أو حوافز
مما لا يعدو في حقيقتها أن يكون البدل ذاته بمسمى آخر .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعنين يشغلون وظائف
مما ورد النص في قرار رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
على أن يمنح شاغلوها بدل التفرغ المنصوص عليه في قرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ ولم تتنازع الجهة الإدارية في ذلك
في أية مرحلة من مراحل نظر الدعوى أو الطعن وكان الطاعنون قد
أقاموا دعوى المطالبة بصرف هذا البدل في ١٠/١١/١٩٨٣ ولم يثبت
أنهم اتخذوا أى إجراء قاطع للتقدم خلال الخمس سنوات السابقة
على رفع الدعوى فإنه والحال هذه يتوافر في حق الطاعنين شروط
استحقاق بدل التفرغ للأطباء البيطريين المقرر بقرار رئيس

مجلس الوزراء وقسم ١٧٤ لسنة ١٩٦٦ ويستحق لهم صرف هذا البديل اعتباراً من ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ على أن يستقبل من متعهد البديل المستحق لكل منهم ما يكون قد تقاضاه من حوافز أو مكافأة تشجيعية بحيلة لبذل التفرغ .

(طعن ٢٦٢٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢١)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

بذل التفرغ المقرر للأطباء البيطريين إذا صدر بإجائه القانوني السليمة واستقلم على صحيح سندته مستكلاً سائر أركنته ومقوماته متوافراً على اعتماداته المالية اعتباراً من الأول من أبريل سنة ١٩٧٧ فقد غدا القرار الصادر به بتعين التنفيذ قانوناً بدءاً من هذا التاريخ — لا تحول دون تضافه أو ترتيب آثاره أية توجيهات لما كان مصدرها ظالماً أنه لم يتقرر بإدائه قانونية صحيحة الفؤاد أو تعديله أو العبارة دون ترتيب آثاره على أي وجه .

الحكمة :

ومن حيث أن القاعدة المقررة قانوناً على ما اطرد عليه قضاء هذه المحكمة أن القرار الإداري باعتباره إصباحاً من الجهة الإدارية المختصة عن إرادتها المزعمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني ممكن وجائزاً قانوناً. ابتغاء مصلحة عامة ، فإن هذا القرار إذا ما تضمن قواعد تنظيمية عامة وكان من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة فإنه لا يتولد عنه أثره حلالاً ومباشرة إلا إذا كان ممكناً وجائزاً قانوناً أو متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالي الذي يستلزمه تنفيذه ، فإن لم يوجد الاعتماد أصلاً كان تحقق الأثر غير ممكن قانوناً .

ومن حيث أن هذه المحكمة جبرى قضائها في شأن بدل التفريغ المستحق للأطباء البيطريين تأميماً على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٩ بقرار وزير الزراعة رقم ٦١٥٠ لسنة ١٩٦٦ القاضي بالنظام على رفض دعوى استحقاق هذا البديل قبل الأول من أبريل سنة ١٩٧٧ لما ثبت لديها وقرر في وجدانها من أن الاعتصام اللزم لصرف بدل التفريغ للأطباء البيطريين لم يتوافر إلا اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٧٧ ، ولم يسمح ذلك الاعتصام بالصرف منه عن أية مدة تسبق هذا التاريخ وبالتالي لم يثبت أصل حق في تقاضي هذا البديل عن أية مدة سابقة على التاريخ المذكور ، وإنما استقام الحق في البديل ، واحتسب أولئك بتوافر صرفه المالي بدءاً من الأول من أبريل سنة ١٩٧٧ ، يؤكد ذلك ويسانده - وعلى ما قضت به المحكمة بطلاناً ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ في الطعن رقم ٢٢١٤ و ٣٣١٣ لسنة ٣١ القضائية - من أن الشايت بمحضر جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٨٨ ، وما قرره الحاضر عن وزارة المالية لدى مناقشة بدل التفريغ إن الوزارة أخطرت من جانبها وزارة الزراعة بالارتباط رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بمبلغ ٥٠ كبدل تفريغ وإن وزارة الزراعة هي التي تتولى إخطار مديريات الزراعة بالمحافظات لتقرير الصرف وذلك خصماً من المبلغ الإجمالي المرتبط به على الاعتماد الإجمالي (٢٠ مليون جنيه) المخصص للبدلات في تلك السنة وعن بينها بذلك التفريغ للبيطريين ، وأن إنشاء هذا الارتباط كان بناء على دستور توجيه من مجلس الوزراء ولا شأن له بأخطارات مالية ، وكما أن اللابيت أيضاً من مكررة قطاع الموازنة العامة للدولة بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٧٨ أنه تم إخطار وزارة الزراعة بالارتباط رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بمبلغ ٥٠ كبدل تفريغ خصماً من الاعتماد الإجمالي المخصص للبدلات وهكذا إلا أنه بما دستور توجيه مجلس الوزراء بإيفاد صرف بدل التفريغ لأطباء

القطاعات المهنية سواء الزراعيين أو البيطريين أو التجار أو المعلمين مع اقتراح صرف هؤلاء عوضاً عن بدل التفرغ خصصاً على الاعتماد الاجمالي المخصص للبدلات مع احتفاظ مديرية الزراعة ... بارتباط جديد يبلغ ... خصصاً على الاعتماد الاجمالي لاحتياجات التشغيل على أن تصرف لهم كمواظف وليس كبديل تفرغ .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم جميعه أن بدل التفرغ المقرر للأطباء البيطريين إذا صدر بأدائه القانونية السليمة ، واستقام على صحيح سندده مستكملاً سائر أركانه ومقوماته متوافراً على اعتماداته المالية اعتباراً من الأول من أبريل سنة ١٩٧٧ فقد غدا القرار الصادر به متعين التنفيذ قانوناً بدءاً من هذا التاريخ لا تحول دون نفاذه أو ترتيب آثاره أية توجيهات أيا كان مصدرها طالما أنه لم يتقرر بأداة قانونية صحيحة النافذة أو تعديله أو الحيلولة دون ترتيب آثاره على أى وجه .

ومن حيث أن التوجيه الثابت بمحضر اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٨ على لسان رئيس مجلس الوزراء والمختصين التركيز على ما ذكره رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة بإيقاف البدلات حتى سنة ١٩٨٠ وضرورة أن يتضمن قانون نظام العاملين الجديد النص على أن البدلات مرتبطة بأعمال ووظائف معينة وأن البدلات التي تصرف بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة تستمر بصفة شخصية ولا تجدد ، ومن يعين حديثاً لا يتمتع بها ، وكذا تأكيد نائب رئيس مجلس الوزراء بمحضر اجتماع المجلس بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٨١ على ما سبق ولن أعلنه رئيس الجمهورية في اجتماع المعلمين من عدم صرف بدلات تفرغ لأي من قطاعات المهنيين سواء البيطريين أو الزراعيين أو التجار أو غيرهم مع

معالجة ما تنجم حرقه بقرع الخطأ في أى قطاع على مستوى الظروف
التي يتم فيها الحرق، فإن مثل هذه التوجيه لا يسقط حقا، ولا يرهق
الى مرتبة القرار المزم الذى لا غنى له في هذا الخصوص عن التصاح
واضح محدد وارادة بينة ملزمة من جهة الاختصاص بقصد ابداء
أثر قانونى وهو أمر لم يقوم عليه شاهد من دليل، بل أنه مما يؤكد
استحقاق البديل صرفه في صورة خوافز أو مكافأة تشجيعية
لا تستجمع أركان تلك المكافأة أو عناصرها بل ولا تعد وأن تكون بذلك
التفرغ عنه بذات فئته وقاعدة استحقاقه تحت مسمى آخر .

وحيث أن المدعية قررت أنها تعمل طبييا بيطريا بوزارة الزراعة
وتشغل وظيفة طبيب وحدة قروية علاجية بوزارة الزراعة وهي من
الوظائف التي تقتضى للتفرغ وعدم مزاوله المهنة في الخارج المنصوص
عليها في البند رقم ٤٨ من القسم الاول من قرار وزير الزراعة رقم
٦١٥٠ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ولم تجد الجهة الادارية هذه
البيانات في أية مرحلة من المراحل نظر الدعوى أو الطعن وإنما بررت
عدم منحها البديل بحدوث توجيهات من مجلس الوزراء بوقف صرف البديل
وسائر البدلات المماثلة وصرف خوافز بديلة مما مؤداه أن جهة الادارة
تسلم البيانات المقدمة من المدعية والتي يتعين بالتالى الاعتداد بها
واعمال مقتضاها .

ومن حيث أن وظيفة المدعية ادرجت تحت البند رقم ٤٨
(أولا) من قرار وزير الزراعة رقم ٦١٥٠ لسنة ١٩٧٦ ومن ثم فانه وفقا
لما تقدم تتوافر بمقها شروط استحقاق بديل التفرغ المقرر
للأطباء البيطريين اعتبارا من تاريخ ختم تلك الوظيفة .

ومن حيث أنه ولئن كان استحقاق بديل التفرغ ثابت لاستحقاقه
واجب الاداء لهم إلا أنه يجب إثبات أن هذا البديل صرفه بذات فئته.

وقاعدة استحقاقه تحت مسمى آخر من مكافأة تشجيعية أو حافز ، فقد غدا متعللاً أن يستنزل من جهة البذل المستحق للصرف بهذه الميزة من مكافأة أو حوافز بديلة لطيف التفرغ مما لا تدعو في حقيقتها أن تكون البذل ذاته بعنوان آخر .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن التصادم الخسبي فيما يختص بالمهايات وما في حكمها مما تقضي به المحكمة من تلقاء ذاتها عند توافر شرائطه حرصاً على استقرار الأوضاع الإدارية وعدم تعرض الموازنة - وهي في الأصل سنوية - للمفاجآت والاضطراب ونزولاً على طبيعة المصلحة التنظيمية التي تربط الحكومة بموظفيها والتي تحكمها القوانين واللوائح ومن بينها قانون المحاسبة الحكومية ومن قبله اللائحة المالية للميزانية وللحسابات فيما قضت به من تصادم مسلط .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ، أن المدعية وقد أقامت دعوها بطلب بدل للتفرغ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٥ ، بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ استحقاق التبديل ، فلا يحق لها استثناء الفروق المالية المترتبة على استحقاقه الا اعتباراً من ١٤/٤/١٩٨٥ مخصوماً منها ما تقاضته اعتباراً من هذا التاريخ الأخير من مكافأة أو حوافز بديلة لبذل التفرغ المستحق مما يتعين معه القضاء بتعديل الحكم المطعون فيه على هذا النحو .

(طعن رقم ٣٣٩٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٢/٣١/١٩٨٩)

قاعدة رقم (١٤) .

المبدأ :

١ - يقصد بالوزير المختص في تطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بمنح بدل تفرغ للأنباء البيطريين ، وزير الاقتصاد والجيرة

الجراحية وذلك فيما يخص الأطباء البيطريين العاملين بالهيئة العامة للرقابة
على الصادرات والواردات .

٢ - - - - - لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان يصدر قرارا بتحديد
الوظائف التي تقتضى التفريغ والتي يمنح شاغلوها بدل التفريغ المقرر للأطباء
البيطريين وذلك بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في حدود من
الامتيازات المالية المقررة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية اقسام الفتوى
والتشريع بطبعتها المنعقدة بتاريخ ١٢/٤/١٩٩٣ فاستبان لها ان
المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦
تنص على أن « يمنح جميع الأطباء البيطريين الذين يتقرر شغلهم
لوظائف تقتضى التفريغ وعدم مزاوله المهنة في الخارج ، بدل تفريغ
بالكامل بنفس الفئات المقررة للأطباء البشريين وأطباء الاسنان » ؛
وأن المادة الثانية منه تنص على أن « يصدر الوزير المختص قرارا
بتحديد الوظائف التي تقتضى التفريغ والتي يمنح شاغلوها البدل
المشار اليه في المادة السابقة وذلك بالاتفاق مع الجهاز المركزي
للتنظيم والإدارة » . كما تنص المادة (١) من قانون نظام العاملين
المدينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « يعمل
في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدينين بالدولة بالأحكام الواردة
بهذا القانون وتبصر أحكامه على العاملين بالهيئات العامة
فيها لم تنص عليه اللوائح .

وأستظهرت الجمعية من تلك النصصوص ان
المشرع قرر للأطباء البيطريين الشاغلين لأحدى الوظائف التي تقتضى
التفريغ وعدم مزاوله المهنة في الخارج بدل تفريغ بنفس الفئات المقررة

للأطباء البيطريين وأطباء الأسنان شريطة أن يصدر بتحديد هذه الوظائف قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

وحيث أنه يعنى بالوزير المختص في هذا المسند فيما يتعلق بالوزارات والهيئات العامة التي يتبعها الوزير الذى يستوى على رأس كل وزارة معينة وما يتبعها من الهيئات فمن ثم يندرج الوزير المختص في شأن العاملين بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ووزير الاقتصاد والتجارة باعتبار ان هذه الهيئة التى يعمل بها الأطباء البيطريين — المعروضة حالتهم — هى إحدى الهيئات التابعة لنظارة . وبذلك يكون لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن يصدر قرارا بتحديد الوظائف التى تقتضى التفويض والتى يمنح شاغلوها بدل التفويض المقررة للأطباء البيطريين وذلك بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وفى حدود من الاعتمادات المالية المتاحة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى انفتوى والتشريع الى أنه :
١ - يقصد بالوزير المختص فى تطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ بمنح بدل تفويض للأطباء البيطريين ، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وذلك فيما يخص بالأطباء البيطريين العاملين بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

٢ - لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن يصدر قرارا بتحديد الوظائف التى تقتضى التفويض والتى يمنح شاغلوها بدل التفويض المقرر للأطباء البيطريين وذلك بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة فى حدود من الاعتمادات المالية المتاحة .

(ط ٨٦ / ٤ / ١٤٣٨ - جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٩٢)

ثالثاً - بدل التفريغ للمهندسين الزراعيين

قاعدة رقم (١٥)

المادة :

المادة (٢١) من قانون نظام الملاكين المندرجين بالقانون الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في جائرة بعض التفصيلات - قبول رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٦ بمنح المهندسين الزراعيين اعضاء نقابة المهن الزراعية بدل تفريغ .

صدر بدل التفريغ للمهندسين الزراعيين بأداة قانونية سليمة واستند على سند صحيح مستكلاً سائر مقوماته واعتماده المالية اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٧٧ - لا يحول دون تنفيذ القرار الصادر به أية توجيهات إما كان مصدرها طامساً لم يتقرر بأداة قانونية المانع أو تعديله أو العبارة دون ترتيب آثاره - متى ثبت صرف هذا البديل تحت مسمى آخر فيجب استئزال ما صرف من متجدد البديل المستحق - يسرى على هذا البديل حكم التقادم الخمس فيما يتعلق بالمساهمات وما في حكمها - تقضى المحكمة بهذا التقادم من تلقاء نفسها حرصاً على استقرار الأوضاع الإدارية وعدم تعرض الموازنة للمفاجآت والاضطراب ونزولاً على طبيعة العلاقة التنظيمية التي تربط الحكومة بموظفيها .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٢١ من قانون نظام الملاكين المندرجين بالقانون الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه : « يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقاً للتقاعداً المبينة قرين كل منها : ٥٠٠ (١) بدلات مهنة الملاكين

على مؤهلات معينة أو بسبب أداء مهنة معينة ، ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للعامل طبقا لما تقدم على ١٠٠٪ من الأجر الاساسى » .

ومعاد ذلك أنه وعلى موجب احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه ، فان رئيس الجمهورية ينقذ له وحده الاختصاص بإصدار قرارات بحدل التفريغ ، بيد أن رئيس الجمهورية أصدر قراره رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في معالجة بعض الاختصاصات ، ومن بينها الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ ، ومن ثم اضمي الاختصاص منقذا لرئيس مجلس الوزراء بدوره في تمرير هذه البسولات ، وبناء على التفويض وما يثبت عنه من صحيح الاختصاص أصدر رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٦ القرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٦ بمنح المهندسين الزراعيين أعضاء نقابة المهن الزراعية الذين يتقرر شغلهم لوظائف تقتضى التفريغ وعدم مزاولة المهنة في الخارج ، بحدل تفريغ بالفئات الآتية :

٩. جنه شهريا لمهندسي الفئات الشابة والسابعة والخامسة والرايعة .

١١. جنه شهريا لمهندسي الفئات الثالثة والثانية والأولى .

ونص في المادة الثانية من هذا القرار على أن يصدر الوزير المختص قرارا بتحديد الوظائف التي تقتضى التفريغ والتي يصح شاغلها بحدل المشار اليه في المادة السابقة ، وذلك بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٨/٩/١٩٧٦ أصدر قرار وزير الزراعة

رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٧٦ ممددا الوظائف التي يستحق تنفيذها من قبل
التفرغ المقرر بقرار رئيس مجلس الوزراء آنف البيان .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ، ولم تجهده وزارة الزراعة أنه
تم صرف هذا البديل لمستحقيه من المهندسين الزراعيين ، وفقا لاحكام
مقرر رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٦ ، وقرار
وزير الزراعة رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليهما وأن
وزارة المالية وافقت من جانبها على هذا الصرف اعتبارا من أول
أبريل سنة ١٩٧٧ على نحو يؤكد توافر اعتماداته المالية منذ
ذلك التاريخ ، الى أن أوقف صرف البديل بسند من توجيهات
رئيس الوزراء بعدم صرف بدلات التفرغ لأي من قطاعات المنيين،
ومن ثم يكون الحق في هذا البديل قد استقام أصلا واكتملت
أركانه يتوافر مصرفه المالي بدءا من أول أبريل سنة ١٩٧٧ ،
يؤكد ذلك ويمانه ، وعلى ما قضت به المحكمة في الطعن
رقم ٢٢١٤ و ٣٣١٣ لسنة ٣١ القضائية بجلسة ١٨ من ديسمبر
سنة ١٩٨٨ من أن البين من محضر جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٨٨ .
وما أستظهرته المحكمة مما قرره البضاير عن وزارة المالية أن
الوزارة أخطرت من جانبها وزارة الزراعة بالارتباط رقم ٢ لسنة
١٩٧٧ ببلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه كبديل تفرغ ، وأن وزارة الزراعة
هي التي تتولى اخطار مديريات الزراعة بالمحافظات لتقرير
الصرف ، وذلك خصما من المبلغ الاجمالي المرتبط به على الاعتماد
الاجمالي (٣٠ مليون جنيه) المخصص للبدلات في تلك السنة ، ومن
بينها بدل التفرغ المقرر للمهندسين الزراعيين ، وأن الغناء هذا
الارتباط كان بناء على صدور توصية من مجلس الوزراء ، ولا شأن
له باعتبارات مالية ، فضلا عن أن البين من مذكرة قطاع الموزنة
للطاعة للدولة بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٨٨ أنه تم اخطار وزارة

الزراعية بالارتباط رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه كبديل
تفرغ خصصاً من الاعتماد الاجمالي المخصص للبدلات وتنتج الا
أنه بعد صدور توصية مجلس الوزراء بايقاف صرف بدل تفرغ
لأى من القطاعات المهنية سواء الزراعيين أو البيطريين أو التجارين
أو المعلمين مع اقتراح صرف حوافز عوضاً عن بدل التفرغ ، قامت
وزارة المالية باخطار وزارة الزراعة بالنهاء جميع الارتباطات التى
صدرت بشأن بدل التفرغ خصماً على الاعتماد الاجمالي المخصص
للبدلات مع اخطار مديرية الزراعة بارتباط جديد خصماً على الاعتماد
الاجمالي لاحتياجات التشغيل على أن تصرف لهم كحافز وليس كبديل
تفرغ .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم جميعه أن بدل التفرغ المقرر
للمهندسين الزراعيين اذ صدر بأداة قانونية سليمة ، واستقام على
صحيح سنده مستكملاً سائر أركانه ومقوماته متوافراً على اعتماداته
المالية اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٧٧ فقد غدا القرار الصادر
به متعين التنفيذ قانوناً بدءاً من هذا التاريخ لا تحول دون نفاذه
أو ترتيب إشارة أية توجيهات ايا كان مصدرها طالما أنه لم يتقرر
بسادة قانونية تضمن النهاء أو تحديده أو الحيلولة دون ترتيب
إشاره .

ومن حيث أن التوجيه الثابت بمحضر اجتماع مجلس الوزراء
بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٨ على لسان السيد رئيس مجلس الوزراء
والمضمن التركيز على ما فكره السيد رئيس الجمهورية فى أكثر من
مناسبة بايقاف البدلات حتى سنة ١٩٨٠ ، وضرورة أن يتضمن قانون
نظام العاملين الجديد النص على أن البدلات مرتبطة بأعمال ووظائف
معينة وأن البدلات التى تصرف بمقتضى قوانين أو قرارات مسبقة

تستقر بضعة شخصية ولا تجدد ومن يعين حديثا لا يتمتع بها ، وكذا تأكيد السيد نائب رئيس مجلس الوزراء بمحضر لاجتماع المجلس بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٨١ على ما سبق وأن أعلنه السيد رئيس الجمهورية من عدم صرف بدلات التفرغ لأي من قطاعات المهنيين سواء البيطريين أو الزراعيين أو التجاريين أو غيرهم ، مع معالجة ما تم صرفه بنوع الخطأ في أى قطاع على ضوء الظروف التى يتم فيها الصرف ، فان مثل هذا التوجيه لا يكسب أو يسقط حقا ، ولا يرقى الى مرتبة القرار الملزم الذى لا غنى له في هذا الخصوص عند المصاح واضح محدد وارادة بينة ملزمة من جهة الاختصاص بتعدد احداث ائرقانونى ، وهو أمر لم يقم عليه شاهد من دليل ، بل أنه مما يؤكد استحقاق هذا البديل صرفه في صورة بدل أو مكافأة تشجيعية أو حوافز .

ومن حيث أنه يبين من الحالة الوظيفية للمدعى السيد / وفقا لما هو موضح بالأوراق أنه كان يشغل وظيفة مهندس زراعى بالاقباليم وهى من الوظائف المنصوص عليها بقرار وزير الزراعة رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر وأنه وفقا لما تقدم يتوافر بحق المدعى شروط استحقاق بدل التفرغ المقرر للمهندسين الزراعيين بسند من هذا القرار وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٦ .

ومن حيث أنه ولئن كان استحقاق بدل التفرغ الشابت مستحقية واجب الاداء لهم اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٧٧ الا أنه حتى ثبت أن هذا البديل صرف بذات فئته تحت صورة حافز فقد غدا متينا أن يستقر من متجدد البديل المستحق ما صرف بهذه

المشابهة .

ومن حيث أن قضاة هذه المحكمة جرى على أن التنازع الشخصي فيما يختص بالامهيات وما في حكمها مما تقتضى به المحكمة من تلقاء نفسها عند توافر شرائطه حرصا على استقرار الأوضاع الإدارية وعدم تعرض الموازنة وهي في الأصل سنوية - للمفاجآت والاضطراب، وفزولا على طبيعة العلاقة التنظيمية والتي تربط الحكومة بموظفيها، والتي تحكمها القوانين واللوائح ، ومن بينها قانون المحاسبة الحكومية ومن قبله اللائحة المالية للميزانية والحسابات فيما قضى به من تقدم مسقط .

ومن حيث أن المدعى وقد أقام دعواه بطلب بدل التفرغ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٤ ولم يثبت تقديمه طلبات قاطعة للتنازع الشخصي ، فإنه لا يستحق الفروق المالية الا عن السنوات الخمس السابقة على رفع الدعوى .

ومن حيث أنه عن لحفع بعدم قبول الدعوى شكلا بالنسبة لوزارة الزراعة والمالية ، فإنه دفع لا يستند على أساس سليم إذ أن اختصاصهما يجد سنده في أن قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بتقرير بدل التفرغ . فقد ناط بالوزيرين الاختصاص بتنفيذه سواء بتحديد الوظائف التي يستحق شغلها البدل أو تغيير الاعتماد المالي اللازم لصرف هذا البدل .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وان انتهى الى الأخذ بهذا النظر، ومصادف فيه صحيح حكم القانون الا أنه جازبه التوفيق في عدم التحفظ في قضائه الى وجوب خصم ما يكون قد تقاضاه المدعى من مكافأة أو حوافز بديلة بذات فئة البدل وشروط استحقاقه ، مما يقتضى تعديل في هذا الخصوم والقضاء باستحقاق البدل وصرف الفروق المالية اعتبارا من ١٩٨٥/٢/٥ مضموما فيها

ما يكون قد تقاضاه المدعى من مكافأة أو حوافز بعيلة مثبة بالجدول
وشرط استحقاقه مع إلزام كل من الجهة الادارية والمدعى المصروفات
مناصفة بينهما .

(طعن ٢٨٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٩)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

رئيس الجمهورية يتمتع له وحده الاختصاص باصدار قرارات التفرغ -
اضحى الاختصاص بذلك لرئيس الوزراء بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم
٦١٩ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض
اختصاصاته - من بينها الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٧١ بنظام المصالحين المدنيين بالدولة المسادة ٢١ منه - رلى
الوزراء لصدر قراره رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٦ بمنح المهندسين الزراعيين اعضاء
نقابة المهن الزراعية الذين يتقدم شغلهم لوظائف تقضى التفرغ وعسبم
مزاولة المهنة بدل تفرغ بالكليل بالوظائف المنصوص عليها في المسادة الاولى من
ذلك القرار - في ١٩٧٦/٥/٨ ، وبعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم
والادارة - اصدر وزير العدل القرار رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٧٦ بل تعتبر وظائف
الخبراء الزراعيين بوزارة العدل من الوظائف التى تقضى التفرغ - ومن
ثم يستحق شغلها بدل التفرغ المشار اليه - لا يتولد هذا الانحراف
وجباة لمستحقى بدل التفرغ المذكور الا اذا كان مكانا وجازا قارنا او متى
اصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى الذى يستلزم تنفيذه - صدور توجيه
من مجلس الوزراء بوقف صرف البديل اعتبارا من ١٩٧٨/٨/١ لا يصلح
سندا لوقف البديل فان مثل هذا التوجيه لا يكسب او يسقط حقا ، ولا يرقى
الى مرتبة القرار الملزم الذى لا غنى عنه في هذا الخصوص عن النصاح
واضح محددا واردة بينة ملزمة من جهة الاختصاص بقصد اصدار لرققونى ،
وهو امر لم يتم عليه شاهد او دليل .

المادة ٢١

وحيث أن المادة (٢١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقا للقواعد المبينة قرين كل منها ٠٠٠٠ و (٤) بدلات مهنية للحاصلين على مؤهلات مهنية أو بسبب أداء مهنة معينة ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للعامل طبقا لما تقدم على ١٠٠٪ من الأجر الأساسي » .

ومفاد ذلك أنه وعلى موجب أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه فإن رئيس الجمهورية يتقصد له وحده الاختصاص بإصدار قرارات بدل التفرغ بيد أن رئيس الجمهورية أصدر قراره رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصاته ومن بينها الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ومن ثم أضحى الاختصاص ينمقد لرئيس مجلس الوزراء بدوره في تقرير هذه البدلات وبناء على هذا التفويض وما ينبثق عنه من صحيح الاختصاص أصدر رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٧ من شهر أيار سنة ١٩٧٦ القرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٦ بمنح المهندسين الزراعيين أعضاء نقابية المهن الزراعية الذين يتقرر شغلهم لوظائف تقتضى التفرغ وعدم جزولة المهنة في الضمير بدل تفرغ بالكلية بالكلية المنصوص عليها في المادة الأولى من ذلك القرار وعلى أن يصدر الوزير المختص بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة قرار بتحديد الوظائف التي تقتضى التفرغ والتي بمنح شغلها هذا لبدل وترقيتها على ما تقدم وتنفيذا له وبعد موافقة الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة بكتابة رقم ٥١٧ في ٢٥/٤/١٩٧٦ لصدر وزير العمل في ٨/٥/١٩٧٦ القرار رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٧٦ الذي نصت مادته الأولى بأن تعتبر وظائف الخبراء الزراعيين

بوزارة العدل أعضاء نقابة المحامين الزراعية من الوظائف التي تقتضي التفريغ ويحقق شأغلها بدل للتفريغ المنصوص عليه في المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

وحيث أن القاعدة المقررة قانونا وعلى ما أورد عليه قضاء هذه المحكمة أن القرار الإداري باعتباره انفصاحا من الجهة الإدارية المختصة بها لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث أثر قانوني ممكن وجائز قانونا ابتغاء مصلحة عامة فإن هذا القرار بحسبانه يتضمن قواعد تنظيمية عامة إن كان من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة فإنه لا يتولد عنه أثره حالا ومباشرة الا اذا كان ممكنا وجائزا قانونيا أو متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالي الذي تستلزمه تنفيذه فإن لم يوجد الاعتماد أصلا كان تحقق الأثر غير ممكن قانونا .

وحيث ان الثابت من الأوراق ولم تجعده وزارة العدل أنه تم صرف بدل التفريغ لاستحقاقه من الخبراء الزراعيين وفقا لاجكام قرار رئيس الوزراء رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٦ وقرار وزير العدل رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليهما وان وزارة المالية وافقت من جانبها على هذا الصرف على نحو يؤكد توافر الاعتمادات المالية التي لا غنى عنها لهذا الصرف ، الى ان أوقف صرف البديل اعتبارا من ١٩٧٨/٨/١ بسبب من توجيهات مجلس الوزراء بعدم صرف بدلات تفريغ لأي من قطاعات المهنيين وما يترتب عليه من إلغاء جميع الارتباطات التي صدرت بشأن بدل التفريغ خصما على الاعتماد الاجمالي المخصص للبدلات والارتباطات بجعل آخر خصما على الاعتماد الاجمالي لاحتياجات التشغيل على أن يصرف كحوافز وليس كبديل تفريغ ، ومن ثم يكون هذا البديل قد

استقلم أصلا على جميع سفده واكتفت أركانها بثوابه مصرفه
المالى للضرباء الزراعيين بوزارة العدل يمدو منه القوار الصدد
بضخ هؤلاء الضرباء ، هذا البذل متعين التنفيذ قانونا لا تحول دون
نفاذه أو ترتيب آثاره أية توجيهات أيا كان مصدرها طالما أنه
لم يتقرر بأداة قانونية صحيحة الغاء أو تعديله أو الحيلولة دون
ترتيب آثاره على أى وجه •

وحيث أن التوجيه الثابت بمحضر اجتماع مجلس الوزراء
بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٨ على لسان السيد رئيس مجلس
الوزراء المختصن التركيز على ما ذكره السيد رئيس الجمهورية في
أكثر من مناسبة بإيقاف البدلات حتى سنة ١٩٨٠ وضرورة أن يتضمن
قانون نظام العاملين الجديد أنص على أن البدلات مرتبطة بأعمال
ووظائف معينة وأن البدلات التي تصرف بمقتضى قوانين أو قرارات
سابقة تستمر بمسفة شخصية ولا تصدد • ومن يعين حديثا
لا يتمتع بها وكذا تأكيد السيد الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء
بمحضر الاجتماع المجلس بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٨١ ، على
ما سبق وأن أعلنه السيد رئيس الجمهورية في اجتماع العلبيين من
عدم صرف بدلات تسرغ لائى من قطاعات المهنيين سواء البيطريين
أو الزراعيين أو التجاريين أو غيرهم مع معالجة ما تم صرفه بطريق
الخطأ في أى قطاع على ضوء الظروف التي تم فيها الصرف فان
مثل هذا التوجيه لا يكسب أو يسقط حقا ولا يرقى الى مرتبة القرار
الملزم الذى لا غنى عنه في هذا الخصوص عن افصاح واضح
محدد واردة بينة ملزمة من جهة الاختصاص بقصد إخذات أثر
قانونى وهو أمر لم يقم عليه شاهد من دليل •

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

رئيس مجلس الوزراء بموجب التفويض الممنوح له بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ اصدر القرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٦ بمنح جميع المهندسين الزراعيين أعضاء نقابة المهن الزراعية الذين يتقرر شغلهم لوظائف تقضى الفراغ وعدم مزاولة المهنة في الخارج - « بدل فراغ » بالكامل بالفتات المقررة بالمادة الأولى من هذا القرار - على أن يصدر الوزير المختص بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قراراً بتحديد تلك الوظائف - وقد اصدر وزير الزراعة بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قراراً بتحديد تلك الوظائف - اذا انطوى القرار الإداري على قواعد تنظيمية عامة وكان من شأنه ترتيب اعباء مالية لا ينتج اثره هالاً وجائزاً الا اذا كان ذلك ممكناً او متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالي اللازم لتنفيذه - بدل الفراغ المقرر للمهندسين الزراعيين اذا صدر بأدائه القانونية السليمة واستقام على صحيح سنده مستكملاً سائر اركانته ومقوماته متوافراً على اعتماداته المالية اعتباراً من ١٩٧٧/٤/١ فانه يضمن تنفيذه قانوناً ولا يحول دون تنفيذه او ترتيب اثاره اية توجيهات ايا كان مصدرها طالما انه لم يتقرر بغداة قضائية صحيحة الفأوه او تعديله او الحيلولة دون ترتيب اثاره على اى وجه - مما يؤكد استحقاق هذا البدل صرفه في صورة حوّلز او مكلفات فهي لا تملو في حقيقتها ان تكون بدل الفراغ بذات قيمته وقاعدة استحقاقه تحت مسمى آخر .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن رئيس مجلس الوزراء بموجب التفويض الممنوح له بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ اصدر القرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٦ بمنح جميع المهندسين الزراعيين أعضاء نقابة المهن الزراعية الذين يتقرر شغلهم

لوظائف تقتضى التفرغ وعدم مزاولة المهنة في الخارج ، بدل تفرغ ،
بالكامل بالفئات المقررة بالمادة الاولى من هذا القرار على أن يصدر
الوزير المختص بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والادارة قرارا
بتحديد تلك الوظائف . وزير الزراعة بالاتفاق مع الجهاز المركزي
للتنظيم والادارة أصدر القرار رقم ٥٦٦١ لسنة ١٩٧٦ بتحديد ما
أطرد قضاء هذه المحكمة على أن القرار الإداري اذا انطوى على
قواعد تنظيمية عامة وكان من شأنه ترتيب أعباء مالية لا ينتج أثره
حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا أو متى أصبح كذلك بوجود
الاعتماد المالي اللازم لتنفيذه وأن الثابت أنه تم صرف هذا البديل
فعلا لمستحققيه وفقا لاحكام القرارات المشار اليهما اعتبارا من الاول
من ابريل سنة ١٩٧٧ مما يؤكد توافر الاعتماد المالي اللازم للتنفيذ
الى أن اوقف المصرف بتوجيهات من مجلس الوزراء بعدم صرف بدلات
تفرغ لأي من قطاعات المهنيين مع اقتراح صرف حوافز عوضا عنها ،
ومن ثم يكون القرار الصادر بهذا البديل قد استقام واكتملت اركانه
بتوافر المصرف المالي بدءا من الأول من ابريل سنة ١٩٧٧ يؤكد
ذلك ويسانده قضاء المحكمة الصادر بجلسة ١٨ من ديسمبر ١٩٨٨
في الطعن رقم ٢٢١٤ و ٢٢١٣ لسنة ٣١ القضائية
عليها فيما انطوت عليه مدوناته من أنه تم الارتباط فعلا بالمبلغ اللازم
لصرف هذا البديل ونظائره وأن الغاء هذا الارتباط كان بناء على توصية
من مجلس الوزراء ، ولا شأن له باعتبارات مالية . وأنه ومن ثم فان
بدل التفرغ المقرر للمهندسين الزراعيين اذ صدر بإداته القانونية
السليمة واستقام على صحيح سند مستكملا سائر أركانه
ومقوماته متوافرا على اعتماداته المالية اعتبارا من الاول من ابريل
سنة ١٩٧٧ فقد أضفى متعين التنفيذ قانونا بدءا من هذا التاريخ
ولا تحول دون نفاذه أو ترتيب أثره أية توجيهات أيا تكن مصدراها
طالما أنه لم يتقرر بإداة قانونية مسبقة الغاء أو تعديل أو الحيلولة

دون ترتيب آثاره على أى وجهه • وأنه مما يؤكد استحقاق هذا البذل صرفه في صورة حوافز أو مكافآت لا تستجمع أركان هذه المكافأة أو عناصرها بل لا تمدو في حقيقتها أن تكون بدل التفريغ بذات فئته وقاعدة استحقاقه تحت مسمى آخر ■

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن الطاعن مقيد بنقابة المهن الزراعية ويشغل وظيفة مهندس زراعى بالأقاليم بمصلحة البصرة بقرار الجهة الادارية فانه يتوافر بحقه شروط استحقاق بدل التفريغ المشتمل عليه •

ومن حيث أنه ولئن استحق هذا البذل الا أنه متى ثبت أنه صرف بذات فئته وقاعدة استحقاقه تحت مسمى آخر من مكافأة أو حافز فقد غدا متعيئا أن يستنزل من متجمده ما صرف بهذا الوصف إذ لا يمدو في حقيقته أن يكون البذل ذاته بمسمى آخر •

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن التقادم الخمس فيما يختص بالمهايات وما في حكمها مما تنقضى به المحكمة من تلقاء ذاتها عند توافر شرائطه ، وأذ اقيمت الدعوى بتاريخ ١٩٨٤/٥/٩ فان الحق في متجمد البذل يضحى مقصورا على السنوات الخمس السابقة على هذا التاريخ مضموماته ما صرف خلال هذه المدة من مكافآت أو حوافز بديلة لهذا البذل بذات فئته وقاعدة استحقاقه •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه خالف هذا الوجه من النظر فانه يكون حقيقة بالاكفاء •

(طعن ٣٧١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٩)

نفس المعنى : (طعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩١/٥/١٩)

(طعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/٤/١٨)

(طعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/٣/٢٧)

رابعا - بدل التفرغ لشاغلي الوظائف الفنية بالادارات القانونية

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

بدل التفرغ - مناط استحقاقه هو أن يكون المستحق له شاغلا لأحدى الوظائف التي تقتضى التفرغ لزاولة المهنة - بدل التفرغ المقرر طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وقدره ٢٠٪ من بداية مبروط الفئة الوظيفية لا يستحق إلا لمن يشغل وظيفة فنية معينة في الجدول الملحق بالقانون ، ومن تاريخ شغله لهذه الوظيفة .

المحكمة :

حيث أن مناط استحقاق بدل التفرغ هو أن يكون المستحق له شاغلا لأحدى الوظائف التي تقتضى التفرغ لزاولة المهنة .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ينص في المادة الأولى من مواد الاصدار على أن : « تسرى أحكام انقانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها »

وينص جدول مرتبات الوظائف الفنية بالإدارات القانونية الملحق بالقانون المذكور على أن « يمنح شاغلو الوظائف المبينة في هذا الجدول بدل تفرغ قدره (٣٠٪) من بداية مبروط الفئة الوظيفية .. »

ومن حيث أن بدل التفرغ والحالة هذه يرتبط بشغل وظيفة من الوظائف المبينة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٣ .

ومن حيث أن المظنون خذها لا تستحق بدل تعمرخ الا من تاريخ
شغلها وظيفه فنية من الوظائف المينة بالجدول الملحق بالقانون وهو
الأمر الذى طبقت الهيئة القومية للسكك الحديدية .

(طمن ١٠٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

بدل التعمرخ المتصوص عليه فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - مناط
استحقاق البدلات بصفة عامة ممارسة الوظيفة المقرر لها البديل - اذا كان
العامل قد نقل الى الادارة القانونية بالهيئة التى يعمل بها لكنه امتنع عن
تنفيذ قرار النقل واستمر يعمل بوظيفته الاصلية ، فلا حق له بالمطالبة ببديل
طبيعة العمل المقرر لاعضاء الادارات القانونية ، لتختلف مناط استحقاق هذا
البديل فى حقه .

المحكمة :

حيث ان مناط استحقاق البدلات بصفة عامة أن يكون العامل شاغلا
للوظيفة المقرر لها هذا البديل بالاداة المقررة قانونا ، وفى خصوص
بدل طبيعة العمل المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فإنه يشترط
لاستحقاق هذا البديل أن يكون العامل شاغلا لاحدى الوظائف الفنية
بالادارة القانونية وهى التى تخضع شاغلوها لاحكام هذا القانون ،
بمعنى أن يكون مركزه الوظيفى مستمدا من أحكام هذا القانون
وخاضعا له .

ومن حيث أن الثابت من الواقع على التفصيل السابق ايضا
أن المدعى لم يشغل احدى الوظائف الفنية بالادارة القانونية
بالهيئة القومية للسكك الحديدية طوال حياته الوظيفية . ولذا كانت

الهيئة المذكورة سبق أن أصدرت القرار رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/٤ بنقل المدعى الى احدى وظائف هذه الادارة ، الا أن هذا القرار سحب واعتبر كأن لم يكن بالقرار رقم ١٠٤٤ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٤ لعدم قيام المدعى بتنفيذ قرار نقله الى الادارة المذكورة . وعن ثم فلا يكون له أصل حق في المطالبة بمصرف بدل طبيعة العمل المقرر لاجزاء الادارات القانونية لتخلف عناصر استحقاق هذا البدل في حقه . وتبعاً لذلك تكون دعواه على غير أساسي خلية بالرفض .

(طعن ١٣٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٢٠)

المادة ٢٠

منح بدل التفرغ لشاغلي وظائف الادارات القانونية لا يكون من تاريخ القيد بنقله المحامين بل من تاريخ شغله لاحدى الوظائف المذكورة وبالإضافة القانونية السليمة التي حددها القانون .

المسألة ٢٠

حيث أن المادة ١٢ من قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ينص على أن « يشترط من يعين في احدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية أن تتوافر فيه الشروط المقررة في نظام العاملين بالدولة أو القطاع العام حسب الأحوال وأن يكون مقيداً بجدول المحامين المستقلين طبقاً للتواعد الواردة في المادة التالية وأن تتوافر فيه اشروط الأخرى التي قد تقررها اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون » . وقد الحق بالقانون المذكور جندول مرتبات مهيري وأعضاء الادارات القانونية وقضت التساوية الاولى من التساوية

الواردة بجدول المرتبات المشار اليه على أن « يمنح شاغلوا الوظائف
المبينة في هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٣٠٪ من بداية مربوط الفئة
الوظيفية ، ويسرى عليه الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن منح بدل التفرغ المتسلر اليه لا يكون
الا لشاغلي وظائف الادارات القانونية ومن المسلم به أن شغل
الوظيفة لا يكون الا بالاداة القانونية السليمة التي حددها القانون .

ومن حيث أن الثابت بالاوراق أن المدعى لم يحل بالادارة القانونية
باليئة المدعى عليها الا بصدر القرار الخاص بالحاقه بالادارة القانونية
في ١٩٨١/٩/٢ ومن ثم فهو لا يستحق بدل انتفرغ المنصوص عليه في
القواعد الملحق بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
الا من تاريخ شغله لاحدى وظائف الادارة القانونية بالقرار الصادر
بذلك في ١٩٨١/٩/٢ وليس من تاريخ قيده بجدول المحامين المشتغلين
بنقابة المحامين اذ أن مجرد قيد العامل بنقابة المحامين لا يصلح سنداً
للقول بشغلة وظيفة قانونية بالادارة القانونية بل أن هذا القيد شرط
فيمن يعين بعد ذلك في احدى الوظائف الفنية بالادارة القانونية .

(طعن ١٨٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٧)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

مفاد استحقاق بدل التفرغ المقرر لغيرى واعضاء الادارات القانونية
بالمؤسست العلمية والهيئات العلمية والوحدات التابعة لها طبقاً للقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ شغل الملل احدى هذه الدرجات .

المهنة :

حيث أن منطاً استحقاق بدل التفرغ هو أن المستحق له شاغلاً
لاحدى الوظائف التي تقتضى التفرغ لمزاولة المهنة .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية
بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها يقضى في المادة
الاولى من مواد الإصدار على أن تسرى أحكام القانون والمرافق على
مديرى وأعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات
العامة والوحدات التابعة لها .

وينص جدول مرتبات الوظائف الفنية بالادارات القانونية الملحق
بالقانون المذكور على أن « يمنح شاغلو الوظائف المبينة في هذا الجدول
بدل تفرغ قدره (٣٠٪) من بداية مربوط الفئة الوظيفية ٠٠ »

ومن حيث أن بدل التفرغ والحالة هذه يرتبط بشغل وظيفة من
الوظائف المبينة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

ومن حيث أن المطمون ضده لم يشغل وظيفة من الوظائف المبينة
بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وبالتالي لا يستحق
بدل التفرغ المقرر لشاغلي هذه الوظائف حسبما ورد بتقرير الطعن
ويمارس الأعمال القانونية دون أن يكون عضوا بالادارة .

(طعن ٢٨٥٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨٧)

الفصل الثاني

بند التمثيل

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

احتفاظ رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية للملاحة البحرية عند نقله وكلا لوزارة النقل البحرى ببند التمثيل الذى كان يتقاضاه فى الوظيفة الاولى ويظل التخفيض الذى كان ساريا عليه طبقا للقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ ساريا فى شأن هذا البند الى حين انقضاء البند بهذا القانون يصدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ فيزول التخفيض ويستحق البند كاملا .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المقودة فى ٢٠/١١/١٩٨٥ فتبينت ان نص المادة ٢٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنضى بأن يجوز لرئيس الجمهورية فى الحالات التى يقرها ، أن يقرر الاحتفاظ للعامل الذى يعين بوظيفة أخرى بالأجر والبدلات التى كان يتقاضاه قبل التعيين بها ولو تجاوز نهاية الأجر والبدلات المقررة للوظيفة الجديدة . واعمالا لهذا الحكم أصدر السيد نائب رئيس مجلس الوزراء قراره رقم ٣٠١ فى ١٥/٦/١٩٨٠ «بالتفويض» يقضى بتعيين السيد ٠٠٠٠ رئيس لشركة المصرية للملاحة البحرية وكيل لوزارة النقل البحرى مع الاحتفاظ له بما كان يتقاضاه من مرتبات وبدلات بصفة شخصية . ولما كان المعروض حالته

يستحق بدل تمثيل قدره ٢٠٠٠ جنيه عن شغله وظيفه رئيس شركة جرى تخفيفه بنسبة ٢٥٪/ اعمالا للقانون ٣٠ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر فان مؤدى تعيينه مع احتفاظه بعرضه وبدلاته استصحاب وضعه المالى القانونى كاملا في وظيفته السابقة فيستحق بدل التمثيل المقرر له في هذه الوظيفة عند التعيين في الوظيفة الجديدة . وقدره ٢٠٠٠ جنيه خاضعا لتخفيضه ٢٥٪/ اعمالا للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وبمصدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ الذى ينص بالنسبة القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ والقوانين المعدلة له فان التخفيض الوارد على بدل التمثيل المستحق له يزول ويبدل لأصله ويستحق بدل التمثيل كاملا . ولا حاجة لما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بطسبتها للمقودة في ٢/٩/١٩٨٢ من عدم جواز رد ريع البدلات المحتفظ بها للعاملين بصفة شخصية او التي ضمت الى مرتباتهم في ظل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ والذى بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ ، ذلك أن المبروض حالتهم في تلك الفتوى كانوا من العاملين بالمؤسسات العامة والذين يحكم نقلهم الى وظائفهم الجديدة المادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وهى مغايرة للحالة المطروحة محل البحث والتي تحكمها المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولكل من الماحتين مجال لاعمالها .

اذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احتفاظ المذكور عند نفسه من وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة الحربية للملاحة البحرية الى وظيفة وكيل وزارة بدل التمثيل الذى كان يتقاضاه في الوظيفة الاولى وقدره ٢٠٠٠ جنيه سنويا ويظل التخفيض الذى كان ساريا عليه طبقا للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ ساريا وفي شأن هذا البديل الى حين انقضاء العمل بهذا القانون فيزول التخفيض .

(ملف ٨٦/٤/١٠٢٢ - جلسة ٢٠/١١/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

بدل التمثيل يتقرر للوظيفة ويصرف لشاغلها أو من يقوم بأعمالها طبقاً للأوضاع المقررة في حالة خلوها .

المحكمة :

حيث أن المادة (٢١) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذي يحكم واقعة النزاع تنص على أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقاً للقواعد المبينة قرين كل منها :

١ - بدل تعثيل للوظائف الرئيسية وحسب مستوى كل منها على ألا يزيد عن ١٠٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية المقرر لها البديل ويصرف لشاغل الوظيفة المقرر لها وفي حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأعمالها طبقاً للأوضاع المقررة

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن بديل التمثيل يتقرر للوظيفة ويصرف لشاغلها أو من يقوم بأعمالها طبقاً للأوضاع المقررة في حالة خلوها .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن وظيفة مدير علم المعاشات الخاصة التي نجب إليها المدعى بقرار رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين والمعاشات رقم ٨ لسنة ١٩٧٣ في ٢٣/٤/١٩٧٣ وتسم شغلها فيما بعد بصفة أصلية بالقرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٤ اعتباراً من ١/١/١٩٧٤ هذه الوظيفة - مخصص لها بالميزانية فئة مدير علم وغير مقرر لها بديل تمثيل كما أنه لم يقرر لها بديل تمثيل

طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد بدلات تمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ومن ثم تكون مطالبة المطعون ضده ببطل التمثيل المخصص لهذه الوظيفة غير قائمة على سند صحيح .

ومن حيث أنه لا حجة فيما يثيره المطعون ضده من أنه بتاريخ ١٩٧١/٧/١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣١ لسنة ١٩٧١ بمنح السيد / بطل التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات وأنه لما كان السيد / سلفاً له في وظيفة مدير عام المعاشات الخاصة وبالتالي فإن البطل المشار إليه يكون مقر لهذه الوظيفة ومن ثم فإنه يكون مستحقاً له من تاريخ نديه إلى هذه الوظيفة وطوال مدة شغله لها بصفته أممية فيما بعد - ولا حجة في ذلك - لأن الثابت من الأوراق أن السيد / عندما كان مدير عام المعاشات الخاصة بصفة مدير عام لم يكن يصرف إليه بدل تمثيل وأنه عند ترقيته إلى فئة وكيل وزارة الشاغل بالهيئة (والتي لم تكن مخصصة بالميزانية لوظيفة مدير عام المعاشات الخاصة) فقد شغل وظيفة مدير عام الهيئة للشئون المالية والإدارية وهي وظيفة مدير عام من فئة وكيل وزارة فتمنح بدل التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه وبناء على ذلك يكون منح السيد / بطل التمثيل المقرر لوكلاء الوزارة قد تم بوصفه شاغلاً لوظيفة مدير الهيئة للشئون المالية والإدارية وهي وظيفة مدير عام بصفة وكيل وزارة وليست له علاقة بوظيفة مدير المعاشات الخاصة التي كان يشغلها قبل ذلك ويكون من ثم ادعاء المطعون ضده في هذا الشأن على غير أساس سليم من الواقع أو القانون .

(طعنان ٤٠١ و ٣٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

بدل التمثيل بحسب طبيعته يستهدف مواجهة مصروفات تخصصها الوظيفة الرئاسية وضرورة ظهور القلم بها بالمظهر الثاني — استحقاق هذا العمل منوط بتوافر امرين اولهما ان يتم شغل الوظيفة المقرر لها هذا البديل باحدى الطرق المحددة قانونا ، وثانيهما هو المتفرسة الفعلية لاختصاصاتها والقيام فعلا بعبائاتها بحيث لا يمنع البديل المذكور الا لمن تحقق في شقفه هذين الامرين معا .

بدل الانتقال الثابت — هذا البديل مقرر طبقا للمادة ٢٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لبقية مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مصلحة بحيث لا يمنع الا ان يشغلون وظائف يستدعي القيام بأعمالها استعمال وسائل النقل استعمالا متواصلا متكررا فلا يكتفى لاستحقاق البديل المذكور شغل الوظيفة المقرر لها دون القيام بأعبائها بل لابد من القيام فعلا بممارسة اختصاصاتها بما يستدعيه ذلك من استعمال وسائل النقل استعمالا متواصلا ومتكررا .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمة الفتوى وللشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/٤/١ واستعرضت نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالهولة لتعديل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ٨٣ التي تنص على أنه « يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلي الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقا للقواعد التي يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن وذلك بعد اقصى ١٠٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة ويرصرف هذا البديل لشاغلي الوظيفة المقرر لها ٠ ٠ ٠ »

كما استعرضت نص المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ التي تتضمن على أنه « يجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد بناء على اقتراح ديوان الموظفين تقرير راتب ثابت لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مصلحة ولا يمنح هذا الراتب إلا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعي القيام بأعمالها المصلحية استعمال إحدى وسائل النقل استعمالا متواسلا ومتكررا ٠٠٠٠ » واستبان لها أن المشرع أجاز لرئيس الجمهورية أن يمنح الوظائف العليا بدل تمثيل في حدود نسبة معينة من بداية الأجر المقرر للوظيفة على أن يصرف هذا البدل لشاغلي الوظيفة المقرر لها كما أجاز أيضا تقرير بدل انتقال ثابت لمن يشغلون وظائف تستدعي القيام بأعمالها استعمال إحدى وسائل الانتقال استعمالا متواسلا ومتكررا ٠

ومن حيث أن بدل التمثيل — حسبما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع — هو بحسب طبيعته يستهدف مواجهة مصروفات فعلية تقتضيها الوظيفة الرئاسية وضرورة ظهور القائم بها بالخظر اللائق وأن استحقاق هذا البدل منوط بتوافر أمرين أولهما أن يتم شغل الوظيفة المقرر لها هذا البدل بأحدى الطرق المحددة قانونا وثانيهما وهو الممارسة الفعلية لاختصاصاتها والقيام فعلا بأعبائها بحيث لا يمنح البدل المذكور إلا لمن تحقق في شأنه هذين الأمرين مما وإذا كان الثابت أن العامل المعروضه حالته قد ظل شاغلا للوظيفة المرقى منها ولم يفاخرس أعباء ومهام الوظيفة المرقى إليها والمقرر لها البدل المذكور فإنه يكون عند تخلف في شأنه مناط استحقاق هذا البدل ولا يجوز بالتالي منح إياه إذا كان عدم ممارسته لأعباء هذه الوظيفة يرجع إلى خطأ

للجنة الإدارية التابع لها ثبت أنها تقاعدت عن تمكينه من الاطلاع بأبحاثها فإنه يحق له الحصول على التعويض المناسب متى توافرت سائر عناصره الأخرى .

ومن حيث أنه فيما يتعلق ببطل الانتقال فقد سبق للجمعية العمومية أن استظهرت بجلستها المعقودة في ١٦/٣/٨٣ أن هذا البطل مقرر طبقاً لحكم المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مصلحة بحيث لا يمنح إلا لمن يشغلون وظائف تستدعي القيام بأعمالها استعمال وسائل النقل استعمالاً متواصلًا ومتكررًا فلا يكفي لاستحقاق البطل المذكور شغل الوظيفة المقرر لها دون القيام بأبحاثها بل لا بد من القيام فعلاً بممارسة اختصاصاتها بما يستدعيه ذلك من استعمال وسائل النقل استعمالاً متواصلًا ومتكررًا .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم أحقية السيد / في صرف بدل التمثيل والانتقال المقررين للوظيفة المرقى إليها .
(ملف ١٠٧٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٧/٤/١)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

الأصل تحديد طاق بدل التمثيل المقرر لوسائل الوظائف العليا بحسب الدرجة المقررة للوظيفة - يتم وفقاً للقواعد الصادرة بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأمن والمخالفات صدر بشأنه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢٩ لسنة ١٩٧١ بمنح بدل التمثيل مقداره ٢٠٠٠ جنيه شهرياً - هذه الخبيلة

إزاء حكم خالص فيها يتعلق بتحديد فئة بدل التمثيل المقرر لكل من يشغل وظيفة رئيس مجلس إدارة الهيئة المشار إليها .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المختصة بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٠ فاستعرضت المادة ٤٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تنص على أنه « يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلي الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقاً للقواعد التي يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن وذلك بحد أقصى ١٠٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة ويصرف هذا البديل لشاغل الوظيفة المقرر لها . وفي حالة خلوها يستحق أن يقوم بأعبائها ... » .

واستعرضت الجمعية المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ في شأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا التي تنص على أن « يمنح شاغلو الوظائف العليا بوزارات الحكومة ومصلحتها والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة بدلات تمثيل بالفئات الآتية وذلك تبعاً للدرجة المقررة للوظيفة :

وكيل أول ١٥٠٠ جنيه سنوياً .

وكيل وزارة ١٠٠٠ جنيه سنوياً .

ومفاد ما تقدم أنه وإن كان الأصل أن تحدد فئات بدل التمثيل المقرر لشاغلي الوظائف العليا بحسب الدرجة المقررة للوظيفة، سيتم وفقاً للقواعد الصادرة بهذا قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩

لسنة ١٩٧٨ والذي نص في ملحقته الأولى على أن يبدل التمثيل المقرر لدرجة وكيل أول وزارة (ومعاادل وظيفة رئيس مجلس إدارة) وهو مبلغ ١٥٠٠ جنيه سنويا . إلا أنه بالنسبة لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢٩ لسنة ١٩٧١ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧١ ناصا على منح بدل تمثيل لرئيس مجلس إدارة هذه الهيئة مقدار ٣٠٠٠ جنيه سنويا ، وتعلقت قوانين الموازنة بتخصنة تحديد هذا المبلغ بموازنة الهيئة ستويا كبديل تمثيل لرئيس مجلس ادارتها ، وعليه فاننا نكون في هذه الحالة ازاء حكم خاص فيما يتعلق بتحديد فئة بدل التمثيل المقرر لكل من يشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة الهيئة المشار اليها . ومن ثم فـ أنه لا يسرى على هذه الوظيفة الفئة الواردة بالمادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ (١٥٠٠) جنيه ستويا سالفة البيان ، وإنما يستحق شاغلها بدل تمثيل مقداره ألفان من الجنيهات .

لذلك أنهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن بدل التمثيل المقرر لوظيفة رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو مبلغ (٣٠٠٠ جنيه سنويا) للاستيلب سلطة الفكر .

(ملف ٨٦/٤/١١١٤ — جلسة ١٩٨٨/١/٢٠)

قاعدة رقم (٣١)

المبحث :

المادة ٨ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بإلغاء المؤسسات العامة
الفصل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ — يحتفظ للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦
بأنه يظل قائما من حيث هو ويحتفظ بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦

من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية أو عينية أخرى خلال عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ وذلك بصفة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون في هذه الحالة مقررا من مزايا مماثلة في الجهة المنقول إليها العامل - في هذه الحالة يصرف إليها أكبر - المشرع لم ينظر الى مجموع الحوافز والمكافآت والأرباح والمزايا المادية أو العينية التي كان العامل المنقول يتقاضاها من المؤسسات المماثلة - النظر الى كل ميزة على حدة - احتفاظ العامل المنقول بتلك المزايا بصفة شخصية - لا يجوز الجمع بين هذه المزايا وبين ما قد يكون مقررا من مزايا مماثلة في الجهة المنقول إليها - احتفاظ العامل بالميزة التي لا يوجد ما يعادلها في تلك الجهة - اذا وجد مثل تلك الميزة استحق العامل المنقول الأكبر منها - يستحق العامل المنقول المزايا المقررة للمقابلين بالجهة المنقول إليها بعد نكته - لانه اضحى واحدا منهم - لا يوجد ثمة وجه لعجبها عنه .

المسألة :

حيث أن المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بالغاء المؤسسات العامة المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تقضى بأن يحتفظ العاملون المنقولون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تشيكل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية أو عينية أخرى خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ وذلك بصفة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا مماثلة في الجهة المنقول إليها العامل وفي هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر ، ومفاد ذلك أن المشرع لم ينظر الى مجموع الحوافز والمكافآت والأرباح والمزايا المادية أو العينية التي كان العامل المنقول يتقاضاها من المؤسسات المماثلة يحصل عليها منها بصفة اجمالية عند تحديد ما يجب الاحتفاظ به عند نقله ، وانما نظر لكل منها على حدة مقارنة بما يعادلها في الجهة المنقول إليها ، فقرر ابتداء احتفاظه بتلك المزايا بصفة شخصية ثم تمسك بذلك الحكم بعدم الجمع بينها وبين ما قد يكون مقررا من مزايا مماثلة .

في الجهة المنقول إليها وهذا يعني احتفاظ العامل بالميزة التي لا يوجد ما يعادلها في تلك الجهة على وجه الأفراد ، حتى إذا وجد ، مثيل لتلك الميزة استحق العامل الأكبر منهما بمصرف النظر عما سيؤول اليه أمر راتبه وما إذا كان ذلك سيؤدي الى زيادته عما كان يتقاضاه من قبل إبان عمله في المؤسسة المنقول منها ، وبديهي أنه يستحق المزايا المقررة للعاملين بالجهة المنقول إليها بعد نقله وقد انخرط في عداد أولئك العاملين واضحى واحدا منهم وبالتالي لا يكون هناك ثمة وجه لحجبها عنه وإبقاءهم بها دونه .

ومن حيث أنه وفقا لما تقدم فان المقابلة عند حساب مرتب المطمون ضده وقد تم نقله من المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الجاني — وهي إحدى المؤسسات اللغاة ، الى الجهة الادارية الطاعنة ، ان تجرى على أساس النظر الى كل ميزة كان يتقاضاها من المؤسسة على وجه الأفراد واجراء المقارنة بما يعادلها بالجهة الادارية التي تم النقل إليها ، فان زاد عليها احتفظ له بها ، وأن قلت عنها استحقها بالفئة المقررة لها ، وإذا انتفى وجود الميزة المماثلة احتفظ له بتلك التي كان يتقاضاها بالمؤسسة اللغاة وان وجد بالجهة المنقول إليها مزايا أخرى للعاملين بها لم يكن لها مثيل بالجهة الأخرى استحقها كثيره .

(طمن رقم ١٨٠٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١)

تأخذة رقم (٢٧)

المبدأ :

مشروعية المنتين (٢٢ و ٢٥) من اللائحة الأساسية للعاملين بالهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات الأراضى ، وذلك فيما جاء بهما

من تحديد الثقة بدل التشييل المقود لرئيس مجلس الإدارة ومجبرى
القبول .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى
والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٦ فاستقرضت المادة
١٢٢ من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية التى تنص على أن
« يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات
والمكافآت التى تتقرر على خزانة الدولة ، ونظم القانون حالات
الاستثناء منها والجهات التى تتولى تطبيقها » واستقرضت المادة (٧)
من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣
الذى تنص على أن « مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة
على شئونها ... وله على الأخص : (٢) وضع اللوائح
المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة وعمالها وترقيتهم وفصلهم وتحديد
مرتبتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشهم وفقا لأحكام هذا القانون
وفى حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة »
كما استقرضت المادة الأولى من قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على أن
« يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام
الواردة بهذا القانون وتسرى أحكامه على : -

١ - ٢ - العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص
عليه اللوائح الخاصة بهم والمادة ٤٢ من ذات القانون التى
تنص على أنه : « يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل تشييل لشاغلى
الموظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقا للقواعد التى يحددها القرار
الذى يصدره فى هذا الشأن وذلك بحيد أقصى ١٠٠٪ من بدلية

البحر المقرر للوظيفة ٠٠ » وكذلك استعرضت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٣٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي التي تنص على أن : « تنشأ هيئة عامة يطلق عليها « الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي » تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير الزراعة » والمادة الخاصة من ذات القرار التي تنص على أنه « يتولى مجلس إدارة الجهاز الاشراف على الأجهزة التابعة له أو الملحقة به ٠٠٠٠ ويتولى على الأخص ما يأتى ٠٠٠٠٠ (١) ٠٠٠٠٠ (٢) اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين بالجهاز وترقيتهم ونقلهم وتدريبهم واعارتهم وانهاء خدمتهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم دون التقيد بالنظم والقواعد الحكومية ٠٠٠ » وأخيرا استعرضت المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ (بالتفويض من رئيس الجمهورية) فى شأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا التى تنص على أن « يمنح شاغلوا الوظائف العليا بوزارات الحكومة ومصارفها والأجهزة التى لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وبدلات التمثيل بالفئات الآتية وذلك تبعا لدرجة المقررة للوظيفة :

وكيل أول ١٥٠٠ جنيه سنويا •

وكيل وزارة ١١٠٠ جنيه سنويا •

مدير عام مصلحة ٢٠٠ جنيه سنويا •

والمادة الثانية من ذات القرار التي تنص على أن « ويحتفظ المملون بمسبة شخصية ببدلات التمثيل التى يتقاضونها على خلاف أحكام هذا القرار وتتبعى بوزل اسباب تقريرها » •

وأستظهرت الجمعية عن النصوص المتقدمة ان القوار: الجمهورى
رقم ٢٤٣١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه أجاز لمجلس ادارة الجهاز
التفديى لمشروعات تحسين الأراضي إصدار اللوائح المتعلقة بتعيين
العاملين بالجهاز وترقيتهم وتحديد مرتباتهم .. دون التقيد بالنظم
والقواعد الحكومية .

ولما كانت المادة (٣٣) من اللائحة الأساسية للعاملين بالهيئة العامة
المذكورة الصادر بقرار وزير الزراعة رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ تقضى
بأن « يستحق رئيس مجلس الادارة مرتبا قدره ٢٠٠٠ ج الفى جنييه
سنويا وبذل تمثيل قدر ٢٠٠٠ ج ألفان من الجنيهات » والمادة (٣٥)
من ذات اللائحة تقضى بأن « يستحق المدير العام مرتبا
سنويا ١٢٠٠/١٨٠٠ ج وبذل تمثيل قدره ٦٠٠ ج ، ستمائة جنيها
سنويا .. » . والثابت أن فئة بذل التمثيل المقررة فى هاتين المادتين
لكل من رئيس مجلس الادارة ومديرى العموم باعتبارها من شاغلى
الوظائف العليا ، لم تتجاوز الحد الأقصى المقرر لهذا البذل طبقا
لصريح نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار
اليه وهو نسبة (١٠٠٪) من بداية الأجر المقرر للوظيفة ، وذلك
ما التزمت به المادتان المذكورتان ومن ثم فلا وجه للقول بعدم
مشروعيتهما . أما عن فئات بذل التمثيل الواردة فى قرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن تحدد بدلات التمثيل
للوظائف العليا فلا محل لتطبيقها فى الحالة المعروضة - على
أساس ان المادة الثانية من ذات القوار قبضت بإصطفاظ العاملين بصفة
شخصية ببدلات التمثيل التى يتقاضونها على خلاف أحكامه ، وتنتهى
بزوال أسباب تقيدها . وعليه فإن فئة بذل التمثيل المحددة
بالمادتين (٣٣ و ٣٥) من لائحة العاملين بالهيئة المشار اليها ، يستحق
العمل بها حتى وان جاوزت الحد الأقصى المقرر فى القرار المذكور .

وذلك لمحوّر تلك اللائحة في عام ١٩٧٧ وقبل العمل بأحكام هذا القرار ، ولثبوت مشروعية هذا التجاوز لاتفاقته مع حكم المادة الأولى والمادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كما سلف للبيان .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى مشروعية السادتين (٣٣ و ٣٥) من اللائحة الأساسية للعاملين بالهيئة العامة للجهاز التنفيذي لشروعات الأراضى ، وذلك فيما جاء بهما من تحديد لفئة بحدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة ومديرى الموم .

(ملف رقم ٨٦/٤/١١٧١ فى ١٩٩٠/٦/٦)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

يدل التمثيل يرتبط بشكل الوظيفة أو القيام بأعمالها وهو مقرر لها لا للموظف ، فلا يستحق عند النخب منها الى غيرها كل الوقت .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقودة بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٠ ، فتمين لها أن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٣ جعل أمر تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة الى رئيس مجلس الوزراء على أن يرشحه الوزير المختص ، وما نص عليه فى المادة (٣١) منه أن يتولى إدارة الشركة مجلس يشكل على الوجه الوارد بها « ١ » رئيس يرشحه الوزير المختص ويصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء ، ولم يتضمن القانون ما يميز للوزير نقله أو نخبه كله للوقت الى وظيفة أخرى

خروج الشركة ، وما أجازته المادة (٣٨) من القانون حين نصبت على أن يقتصر رئيس مجلس إدارة الشركة بدارتها وتمهيد شئونها وعلى الإقتصاء . (٤) اقتراح نقل أو نذب العاطلين بالشركة بغير موافقتهم حتى اقتضت المصلحة ذلك في داخل نطاق المحافظة على أن يصدر بذلك قرار من الوزير المختص ، فليس فيه ما يجيز للوزير المختص نقل أو نذب رئيس مجلس إدارة الشركة الى وظائف أخرى بمهمات أو وحدات لجهاز الادارة للدولة وحكما — وعلى ما انتهت اليه الجمعية العمومية في فتاها رقم ٣٤٦/٢/٨٦ — بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢١ — أتى بحكم جديد أجاز به ما استبداه نص المادة ٥٥ من قانون نظام العاطلين بقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من جواز نذب العاطلين بالشركة الى وحدات القطاع العام أو الى وحدات الجهاز الاداري للدولة ، وابقى على الحكم الذي نصت عليه المادة ٥٢ منه من جواز نقلهم الى تلك الجهات .

ومؤدى ذلك أن نذب رئيس مجلس إدارة الشركة الى وظيفة أخرى بمهمات القطاع العام كل الوقت ، وهو ما يتضمن أعضاء مؤقتا له من وظيفته كرئيس لمجلس إدارة الشركة ، وتعيينا مؤقتا له في وظيفة أخرى ، لا يصح بقرار من الوزير وانما يكون بقرار من رئيس مجلس الوزراء سلطة التعيين في حكمهما ، مما يجعل قرار النذب باطلا ، لصدوره من غير تلك السلطة ، على أنه — مع عدم مشروعيته ، يبقى نافذاً ، ما لم يبلغ أو يقضى ببطلانه ، ويرتب أثره — في خصوص ما يترتب عليه — في الواقع من عدم قيام رئيس مجلس إدارة الشركة المنتخب كل الوقت بأعبائها ومنها عدم تحقق شرطا استحقاق بدل التشغيل المقرر لها ، إذ أنه أدى الى عدم قيامه بأعباء الوظيفة المقرر لها هذا البطل .

ومن جهة أنه بمرحاة ما سبق . فلهذا لما كلن من المقرر أن يطله

التمثيل المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة إنما يصرف لمواجهة
الآعباء التي يفرضها عليه المركز الذي يشغله ، فإنه لا يستحق
ألا لشاغل هذه الوظيفة فعلا ، وهو ما تنفيذه المادة (٤٥) من
قانون نظام العاملين بالقطاع إذ نصت على أن يصرف هذا البند
لشغل الوظيفة المقرر لها . وفي حالة ظلها يستحق لمن يقوم
بأعبائها وهو ما يطابق نص المادة ٤٢ من قانون نظام العاملين
المدنيين بالدولة الصادر بظفر رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، يترتب على
عدم قيام كل من السيدين / الدكتور رئيس
مجلس إدارة شركة القاهرة للأدوية ، والدكتور
رئيس مجلس إدارة شركة تجارة الأدوية بأعباء وظيفتهما
خلال مدة نديهما كل الوقت نتيجة القرار الصادر من وزير الصحة
يفك ، عدم استحقاقهما لبذل التمثيل المقرر لوظيفة رئيس مجلس
إدارة الشركة فيبذل التمثيل يرتبط يشغل الوظيفة أو القيام
بأعبائها ، وهو مختص لها لا للموظف ، فلا يستحق عند الندي منها الى
غيرها كل الوقت ، ولا يكون لهما الا أن يتقاضيا بطل التمثيل المقرر
للوظيفة التي نديا اليها ويتحومان بأعبائها وهي وظيفة نائب رئيس
هيئة الأدوية ، قل أو كثر يتحقق موجب استحقاقهما له ، وهو القيام
بأعبائها .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم ، وبمراعاة ما سبق ، انتهى رأى
الجمعية العمومية الى أن بدل للتمثيل الذي يصرف لكل من الدكتورين
..... ، طوال مدة نديهما كل الوقت الى وظيفة نائب
رئيس هيئة الأدوية - هو بدل التمثيل المقرر لشاغلها أو من يقوم
بأعبائها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لغرض الفتوى والتشريع الى أن بدل

التمثيل الذي يصرف لكل من الدكتورين
..... طوال مدة نديهما كل الوقت الى وظيفة
نائب رئيس هيئة الادوية هو بدل التمثيل لشاغلها أو من يقوم
بأعبائها .

(ملف رقم ٨٦ / ٤ / ١٣٠١ في ٧ / ١١ / ١٩٩٠)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

مقتضى المادة ٤٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - ان المشرع اجاز لرئيس الجمهورية
منح شاغلي الوظائف العليا بحسب مستوى كل منهم بدل تمثيل
بعد اقصى ١٠٠٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة - كما اجاز لرئيس
مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شؤون الخدمة المدنية منح البدلات
المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة ساقفة للذكر على الا يزيد
مجموع ما يصرف للمائل من هذه البدلات على ١٠٠٪ من الاجر الاساسى -
لا تقرب من ان يجمع المائل بين بدل طبيعة العمل وبدل التمثيل المقرر
للوظيفة في حدود الحد الاقصى المقرر لكل بدل على حدة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ / ١١ / ١٩٩١ فاستبان لها . ان
المادة (٤٢) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه « يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل
تمثيل لشاغلي الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقا للقواعد التى
يتضمنها القرار الذى يصدره في هذا الشأن وذلك بحد أقصى ١٠٠٪
من بداية الاجر المقرر للوظيفة ويصرف هذا البديل لشاغلي الوظيفة

المقرر لها • وفي حالة خلوها يستحق أن يقوم بأعبائها ولا يخضع هذا البديل للضرائب • ويجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية منح البدلات الآتية وتجديد — فئة كل منها وفقا للقواعد التي يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن وبمراعاة ما يأتى :

١ — بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة بحد أقصى ٤٠٪
من بداية الأجر المقرر للوظيفة •

٢ — بدل إقامة للعاملين في مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذا البديل أثناء إقامتهم في هذه المناطق ، ولا يخضع هذا البديل للضرائب •

٣ — بدلات وظيفية يقتضيها أداء وظائف معينة بذاتها تستلزم منع شاغليها من مزاولة المهنة وذلك في حدود الاعتمادات المالية المحددة بالموازنة ، ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للعامل طبقا لما تقدم على ١٠٠٪ من الأجر الأساسى » •

واستظهرت الجمعية أن المشرع أجاز لرئيس الجمهورية منح شاغلى الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها بدل تمثيل بحد أقصى ١٠٠٪ من بداية الأجر المقرر — للوظيفة • كما أجاز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية منح البدلات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة السالفة البيان على الا يزيد مجموع ما يصرف للعامل من هذه البدلات على ١٠٠٪ من الأجر الأساسى • وإذ غاير المشرع في الأداة التي يعنح بمقتضاها كل من بدل التمثيل والبدلات الأخرى غناط منح بدل التمثيل برئيس الجمهورية وبساقى البدلات برئيس مجلس الوزراء ، وأعيد

التص على الحد الأقصى لكل من البدلين فكان لبدل التمثيل ٩٠٠٪ من بداية أجر الوظيفة ، ولما بقي البدلات المستأثر إليها في الفقرة الثامنة من المادة (٤٢) ١٠٠٪ من الأجر الأساسي ، فلا تشريف ومن ثم من أن يجمع التعامل بين بدل طبيعة العمل وبدل التمثيل المقرر للوظيفة في حدود الحد الأقصى المقرر لكل بدل على حدة .

اذ لا يستقيم في فهم القانون أن تكون جميع البدلات رهينة بقيد الـ ١٠٠٪ المعين لبدل التمثيل وداخلة في مدلوله وإلا كان ذلك انتقاصا من البدل حسبما عينه رئيس الجمهورية ، حرمانا من بدلات تنهض دواعيها وتستقيم مجرياتها على صحيح سندها قانونا .

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٩ الصادر بتعيين رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية نص على احتفاظه ببدل طبيعة العمل الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة ، واذ كانت تلك الوظيفة مقرر لها بدل التمثيل فمن ثم فانه يستحق كلا من بدل طبيعة العمل وبدل التمثيل في حدود الحد الأقصى المقرر لكل بدل على حدة دون مزج بينهما في اطار هذا الحد .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية اللواء مهندس رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية ببدل طبيعة العمل الذي كان يتقاضاه في جهة عمله السابقة وبدل التمثيل في حدود الحد الأقصى .

(ملف ٨٦/٤/١٣٢٠ - جلسة ١٧/١١/١٩٩١)

الفصل الثالث

بدل السفر ومصاريف الانتقال

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

في مجال تنظيم انتقال العاملين الممرض لهم بالسفر طبقا للمادة ٧٨ من لائحة بدل السفر - العبارة في تحديد مستحقات العامل انها يكون بدرجة المالية وحالته الاجتماعية وقت استحقاق صرف المقابل النقدي باعتبارها سببا له فينتفع المقابل النقدي كلها تفحرت حالته الواقعية ويتم حساب المقابل النقدي له وفقا لذلك - يتعين على جهة الإدارة ان تعيد حسابها لتقرر المقابل النقدي المقرر للمقابل نور نفير حالته الاجتماعية وتقدره على هذا الاساس .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٩٨٥/١١/٦ فتبينت بنص المادة ٧٨ مقرر من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ والتي تنص بأن « يصرف للعامل الذي يرخص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدي أو استثمارات سفر مجانية وفقا للقواعد والشروط الآتية » :

أولا - اذا اختار العامل المقابل النقدي بدلا من الترخيص له بالسفر وأسرته بالمجان أو ربح أجره بالاستثمارات المجانية - يتحدد هذا المقابل على النحو التالي :

١ — أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها إلى القاهرة .

٢ — أن يكون المقابل النقدي عن عدد مرات السفر المقررة وفقا للأحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وعلى أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل .

٣ — أن يقسم المقابل النقدي السنوى على ١٢ (اثني عشر شهرا) يؤدي للعامل شهريا مع المرتب .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في مجال تنظيم انتقال العاملين المرخص لهم بالسفر طبقا للمادة ٧٨ من لائحة بدل السفر المشار إليها وضع نظامين ماليين متقابلين أحدهما نظام استمارات السفر المجانية والآخر نظام المقابل النقدي لاستمارات السفر. يختار أحدهما العامل . ويصدد تنظيم المقابل النقدي بين كيفية تحديده بأن يكون معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها إلى القاهرة . وأن يكون لعدد مرات السفر المقررة وفقا للأحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وعلى أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل ، ويتم قسمته على ١٢ شهرا لا يؤدي للعامل شهريا مع المرتب . وعلى ذلك فإن المشرع يكون قد ربط بين الحالة الواقعية للعامل من حيث درجته المالية وحالته الاجتماعية عند الاستحقاق وبين المقابل النقدي برابط متين . ومن ثم فإن العبرة في تحديد مستحقته إنما يكون بدرجته المالية وحالته الاجتماعية وقت استحقاق صرف المقابل النقدي باعتبارها سببا له فيتنغير المقابل النقدي كلما تغيرت حالته الواقعية ويتم حساب المقابل النقدي له وفقا لذلك . وعلى ذلك يتعين على جهة الإدارة أن تعيد حسابها لمقدار المقابل النقدي المقرر للعامل فور تغير حالته الاجتماعية وتقدره على هذا الأساس .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
تخير فئة القابل النقدي المستحق بمجرد حدوث تغير في الحالة
الواقعية سبب الاستحقاق .

(ملف ٨٦/٤/١٠٠٥ - جلسة ١١/٦/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٣١)

المادة :

الحظر الوارد بالمادة الخامسة من لائحة بدل السفر ومصاريف
الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ فيما نظنه
من عدم جواز زيادة المدة التي تصرف عنها بدل السفر على ستة
شهور - منوط بأن تكون المهمة واحدة ، ومدة المهمة يفترض اتصال
مدة ادائها لا يتنكى الا اذا كان الحليل منتدبا الى جهة اخرى على سبيل المخرج
اذا كان النخب لبعض الوقت او يؤدي في ايام متفرقة وغير متصلة انتهى بذلك
الحظر الواردة بالمادة الخلية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٥/٦/١٩٨٦ ، وتبينت أن المادة ٨٨
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بتتظيم مجلس الدولة قبل تعديلها بالقانون
رقم ١٣٦ لسنة ٨٤ تنص على أنه : « يجوز نخب أعضاء مجلس
الدولة كل الوقت أو في غير أوقات العمل الرسمية أو اعارتهم للقيام
بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات
العامة أو المؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد
موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على أن يتولى المجلس المخور
وحده تحديد المكافأة التي يستحقها العضو المنتخب أو المعار عن هذه
الأعمال » .

ولئن كانت قرارات السيد محافظ الشرقية أرقام ١٩٣ لسنة ٨٠ و ٢٢٨/٨١ و ٢٤٠ لسنة ٨٣ ، بنوب السيد الأستاذ المستشار للعمل مستشارا قانونيا لمحافظة الشرقية بالإضافة الى عمله مقوضا للمحافظة لم تصدر بناء على قرار من السيد الأستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة ولم يتم تحديد المكافأة التي تقاضاها سيادته بمعرفة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وفقا لما كانت تنص عليه المادة ٨٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الا أنه بعرض هذا الموضوع على المجلس الخاص للشئون الادارية بمجلس الدولة قرر اجازة ما تم عن نوب السيد الأستاذ المستشار للعمل مستشارا لمحافظة الشرقية والموافقة على ما قرره المحافظ لسيادته من مكافآت وذلك للظروف التي أحاطت بموضوع هذا النوب ويعرض هذا القرار على الجمعية العمومية بجلستها المشار لها قررت حفظ الموضوع .

وفيما يتعلق بمدى سريان القيد الزمنى المنصوص عليه في المادة ٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ٥٨ ، والتي تنص على أنه :

« لا يجوز أن تزيد مدة النوب لمهمة واحدة على شهرين الا بموافقة وكيل الوزارة المختص ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف فيها بدل السفر على ستة شهور » .

فقد تبينت الجمعية العمومية ان الحظر الوارد بهذه المادة فيما يتضمنه من عدم جواز زيادة المدة التي يصرف عنها بدل السفر على ستة شهور ، منوط بأن تكون المهمة واحدة ، ووحدة المهمة تقتضى اتصال مدة أدائها وهذا لا يتأتى الا اذا كان العامل منتظما الى جهة أخرى غير جهة عمله الأصلية على سبيل التفرغ ، فإذا

كان النذب لبعض الوقت أو يؤدي في أيام متفرقة وغير متصلة
انتفى حناط الحظر الوارد بالمادة المشار إليها .

ولما كان ذلك ، وكان قد تقرر نذب السيد الأستاذ المستشار /
..... للعمل مستشارا قانونيا لمحافظة الشرقية
في غير أوقات العمل الرسمية بالاضافة الى عمله الأصلي كمفوض
لمحافظة الغربية ، وقد أتمتضى قيامه بالمهام المكلف بها كمستشار
للمحافظ أن ينتقل من مدينة طنطا الى مدينة الزقازيق في أيام
متفرقة خلال كل شهر ، فضلا عن أن مجلس الدولة لم يقرر لسيادته
بدل سفر أو مصاريف انتقال بمناسبة تكليفه بالعمل مفوضا
لمحافظة الشرقية بالاضافة الى عمله كمفوض لمحافظة الغربية
وبالتالى يكون قد انتفى بشأنه الحظر الوارد بالمادة هـ من لائحة بدل
السفر ومصاريف الانتقال .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الآتى : -

١ - حفظ الموضوع فيما يتعلق بما تقاضاه السيد الأستاذ
المستشار / من مكافآت نظير نذبه للعمل مستشارا
قانونيا لمحافظة الشرقية .

٢ - عدم سريان القيد الزمنى المنصوص عليه في الفقرة الثانية
من المادة هـ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال على حالته .
(حلف ١٠٥٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ ٢ :

الجهة المنتدب اليها العليل هي التى تتحمل بصرف بدل التفرغ وبدل
الاقامة المستحقين له .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسنى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٢/١٠/١٩٨٦ فتبين لها من استعراض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ أن المادة (٤٢) منه نص على أنه « ... يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وفقا للقواعد التي يتضمنها القرار الذي يصدر في هذا الشأن وبمعرفة ما يلي :

٢ - بدل اقامة للعاملين في مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذا البدل أثناء اقامتهم في هذه المناطق .

٣ - بدلات وظيفية يقتضيها أداء وظائف معينة بذاتها تستلزم منع شاغليها من مزاولة المهنة ... » .

وتنص المادة ٦٥ من ذات القانون على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة ندب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفية أخرى من نفس وظيفيته أو وظيفة أخرى تعلوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى اذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك » .

ومن حيث أنه ولئن كان الأصل ان الندب اجراء مؤقت بطبيعته لا يقطع صلة العامل بوظيفته الأصلية ولا يغير من طبيعة العلاقة التي تربطه بالجهة المنتدب منها فيظل تابعا لها وتكون هي المسئولة عن صرف أجره الا انه بالنسبة للبدلات المهنية المرتبطة باداء الوظيفة كبذل التفرغ المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ - فلما كان مناط استحقاق هذا البدل هو قيام العامل

بأداء أعمال وظيفته الهندسية أداء فعلياً ولا يكفي مجرد الانتماء
الوظيفي إليها ومن ثم فإن الالتزام بصرف هذا البدل يقع على عاتق
الجهة المنتدب إليها العامل إذ أن المنتدب ندباً كاملاً لا يستحق البدلات
المهنية المقررة بجهة عمله الأصلية التي يرتبط استحقاقها بأداء العمل
بصفة فعلية بل يقع هذا الالتزام على عاتق الجهة المنتدب إليها
باعتبارها الجهة التي تباشر فيها أعمال وظيفته بصفة فعلية .

والأمر كذلك بالنسبة لبدل الإقامة في المناطق النائية المقرر بقرار
رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقرار رقم ٣٧٣
لسنة ١٩٨٥ إذ جعل المشرع مناط استحقاق هذا البدل العمل في
أحدى المناطق النائية المحددة التي تتطلب ظروف الحياة تقرير هذا
البدل فإذا كان العامل المنتدب ندباً كاملاً قد ندب من جهة غير مقرر
للعاملين فيها بدل إقامة الى جهة مقرر لها هذا البدل فإنه يستحق هذا
البدل باعتباره مقرراً للعمل في الجهة المنتدب إليها وتكون هذه الجهة
هى المسئولة عن صرف هذا البدل له ولا يفسر مما تقدم تماثل طبيعة
العمل في الوظيفة الأصلية للعامل المنتدب والوظيفة المنتدب إليها وأن
مقرهما يقع في منطقة نائية واحدة ذلك أنه لا عبء بهذا التماثل في
مجال استحقاق بدل التفرغ الذي يرتبط بأداء الوظيفة أداء فعلياً
وكذلك بدل الإقامة الذي يرتبط بالمكان الذي يوجد به مقر عمله إذ
يفترض أنه مقر إقامته أيضاً طالما لم يحدد قرار ندبه مقرراً
آخر له .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن
الجهة المنتدب إليها المهندس / هى التى تتحمل
بصرف بدل التفرغ وبدل الإقامة المستحقين له .

(ملفه ١٠٥٧/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٢)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

بدل الانتقال الثابت هو تعويض للعاملين عما ينفقونه في سبيل أداء مهام وظائفهم - مناسط استحقاقه رهين بتوافر مناسط تقويره وهو النقل واستعمال المواصلات أثناء أداء العمل وتعويض للعاملين بصفة اجبالية جزائية - شرط استحقاقه هو التنقل فبالا لم يتم ذلك تخلف الاستحقاق - لا يسوغ صرف هذا البدل خلال مدة الاجازة عن العمل التي لا يؤدي فيها العامل أى عمل ايما كان نوع العمل .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لاسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ فاستظهرت حكم لمادة ٤٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام والتي تنص على أن يصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا بالاحكام والفئات الخاصة ببذل السفر ومصاريف الانتقال التي تصرف للعاملين تعويضا لهم عما ينفقونه في سبيل أداء وظائفهم . كما استعرضت الجمعية العمومية حكم المادة ٢٤ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ والتي تنص على أنه يجوز بقرار من مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية تقرير بدل انتقال ثابت لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض العمل . . ولا يمنح هذا البدل الا للعاملين الذين يشغلون وظائف تستدعى القيام بأعمالها استعمال وسائل النقل استعمالا بصفة دورية متواصلة . كما تنص المادة ٢٥ من ذات انقرار على أن « العاملون الذين يصرف لهم بدل انتقال ثابت لا يستحقون

استرداد مصاريف الانتقال عند الانتقالات في المنطقة أو المواقع المقررة لهم ببدل الانتقال عنها كما لا يحق لهم استعمال وسائل الانتقال الخاصة بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية في المهام الرسمية » .

ومفاد ذلك أن بدل الانتقال الثابت هو تعويض للمواطنين عما ينفقونه في سبيل أداء مهام وظائفهم ، وبالتالي فإن منطاد استحقاقه رهين بتوافر منطاد تقريره وهو التنقل واستعمال المواصلات أثناء أداء العمل وتعويض العاطلين بصفة اجمالية جزافية ، فشرط استحقاقه هو التنقل فاذا لم يتم ذلك تخلف الاستحقاق . ومن ثم لا يسوغ صرف البديل المذكور لمن قرر لهم خلال مدة الاجازة عن العمل التي لا يؤدي فيها أى عمل أيا كان نوع العمل . ولما كان انثابت من الاوراق أن السيدين / و قاما بأجازة اعتيادية لمدة ١٢ يوما في شهر أغسطس ١٩٨٤ بالنسبة للاول ، ولمدة ١٦ يوما في شهر يوليو من ذات العام بالنسبة للثاني فلم يقوما بأى انتقالات خلال مدة اجازتهما المشار اليها ، فانتهى بذلك منطاد استحقاق ذلك البديل في شأنهما عن مدة الاجازة .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق السيدين المذكورين لبديل الانتقال الثابت عن مدة اجازتهما الاعتيادية .

(ملف ٨٦ / ٤ / ١١٠١ - جلسة ١١ / ١١ / ١٩٨٧)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

بدل السفر يصرف للموظف مقابل النفقات الفعلية الضرورية التي

يتكبدها في سبيل أداء مهمة يكلف بها وتقضى منه التغيب عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي - يقف هذا البديل عند حد استرداد هذه المصاريف والنفقات التي شرع البديل لمواجهةها لتشمل مصاريف المأكل والإقامة على الوجه الذي حددته لائحة بدل السفر - مقضى ذلك أنه إذا تكبد الموظف هذه المصاريف استحق بدل السفر كاملاً - إذا وغرت له الدولة الإقامة والمأكل فلا يصرف له من البديل إلا مقابل ما تكبد بالفعل - متى كانت اقامة الموظف في تـجـهـة التي كلف بقاء العمل شاملة المبيت والمأكل على حساب تلك الجهة فلا يستحق عنفد بدل السفر .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ فاستقرت حكم المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ باصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال والتي تنص على أن بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الاحوال الآتية : (أ) : القيام بالاعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة . (ج) : الليالي التي تقضى في السفر بسبب انتقال أو أداء مهمة مصلحة . وتنص المادة الثالثة من القرار المذكور بمد تعديلها بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٨٥ على أن يخفض بدل السفر بمقدار الثلث في حالة الإقامة بمنزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية واستراحات البنوك والشركات ويدخل في مدلول عبارة (منازل حكومية) عربات السكك الحديدية التابعة لسكك حديد الحكومة والخيام والبواخر وكل ما عداها مما تكون الحكومة مالكة أو مستأجرة لها ويسرى هذا الحكم على العاملين الموفدين للخارج ويجوز في أحوال خاصة وبعد موافقة وزارة

المالية والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عدم خصم ثلث بدل السفر ولا يخصم الثلث من بدل سفر العاملين الذين يدفعون من مالهم الخاص ثمن تذكرة سفرهم في عربة النوم ويقدمون ما يثبت ذلك . وفناد ما تقدم أن بدل السفر يصرف للموظف مقابل النفقات الفعلية الضرورية التى يتكبدها فى سبيل اداء مهمة يكلف بها وتتقاضى منه الغيب عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الرسمى . وإذا كان بدل السفر قد شرع لمواجهة المصروفات الفعلية التى يتكبدها الموظف فإنه يقف عند حد استرداد هذه المصروفات والنفقات التى شرع البديل لمواجهة لتشمل مصاريف المأكل والإقامة على الوجه الذى حددته لائحة بدل السفر . ومقتضى ذلك أنه إذا تكبد الموظف هذه المصاريف استحق بدل السفر كاملا . أما إذا وفرت له الدولة الإقامة والمأكل فلا يصرف له من البديل الا مقابل ما تكبد بالفعل — وترتيباً على ما تقدم فإذا تكفلت الدولة بجميع النفقات انتفى سبب استحقاق البديل . اما إذا اقتصر تمويل الدولة على نفقات الإقامة فقط استحق الموظف بدل السفر مخففاً بمقدار الثلث عملاً بحكم المادة الثالثة من لائحة بدل السفر المشار إليها ، استناداً إلى أن دلالة الإقامة الواردة بالمادة المذكورة تعنى المبيت فقط دون المأكل . وهو ما أكدته المشرع فى عزز تلك المادة من عدم خصم الثلث من بديل سفر العاملين الذين يدفعون من مالهم الخاص ثمن تذكرة سفرهم فى عربة النوم ويقدمون ما يثبت ذلك . وبهذه المثابة فعلى كانت إقامة الموظف فى الجهة التى كلف بأداء عمل فيها شاملة المبيت والمأكل على حساب تلك الجهة فلا يستحق عندئذ بدل السفر . ومتى كان الثابت بالأوراق أن السيدة المذكورة قد استضيفت خلال مدة المأمورية المشار إليها استضافة كاملة شاملة المأكل والمبيت بفندق أبو سمبل بأسوان على حساب مجلس مدينة أسوان فلا تستحق بدل السفر عن هذه المأمورية .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق السيدة المعروضة حالتها لبذل السفر •

(ملف ٨٦/٤/١١٠٥ — جلسة ١١/١١/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

يستحق العاملین بمنطقة القناة بدل السفر بغضه المزیدة عن المهام التي تقضى داخل منطقة القناة •

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢/١١/١٩٨٧ فاستعرضت فتاها السابقة بجلسة ١٩/٥/١٩٥٧ وتبينت أنها انتهت للأسباب الواردة فيها — الى أن تقرير زيادة بدل السفر للموظفين الذين يندبون للعمل بمناطق القتال خاص بمن يندب من خارج منطقة القتال اليها دون من يندب من جهة الى أخرى داخل هذه المناطق •

وتبينت الجمعية أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص على أن « بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تنحيه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الاحوال الآتية :

- (أ) القيام بالاعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة
- (ج) الليالي التي تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحة .. »

وتتضمن المادة ٢ من ذات اللائحة على أن « يصرف بدل السفر للجمهورية المصرية على النحو الآتى :

أولاً (أ) الفئات : الموظفين الذين يتقاضون بدل سفر بفئة قدرها ٢٠٠٠ ج فما فوق ٣ جنيهاً عن الليلة (د) الموظفين الذين يتقاضون ٥٠٠٠٠ ب (تخفض هذه الفئات بمقدار ٢٠٪ منها إذا زادت مدة المهمة عن شهر ويعمل بهذه الفئة المخفضة من التاريخ التالى لانقضاء الشهر ..

ثانياً : ترداد الفئات المتقدمة بمقدار ٢٥٪ عن المهام التى تقضى فى القاهرة والاسكندرية وضواحيها وبندر الجيزة ومنطقة قناة السويس ومحافظات مطروح والوادى الجديد وسيناء والبحر الاحمر على أن يسرى عليها حكم الفقرة ب من أولاً ٥٠٠ »

ومفاد هذه النصوص أن بدل السفر يصرف للموظف مقابل النفقات الفعلية الضرورية التى يتكبدها فى سبيل أداء مهمة يكلف بها وتقتضى منه التخبى عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الرسمى وتحدد فئات هذا البدل على أساس المرتب السنوى المستحق للعامل وذلك على النحو الوارد بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال على أن تتراد هذه الفئات بواقع ٢٥٪ بالنسبة للمهام التى تقضى فى القاهرة والاسكندرية وضواحيها والوادى الجديد وغيرها من المناطق الاخرى المنصوص عليها وذلك بملاحظة اعمال التخفيض المقرر بالنسبة للمهام التى تتردد مدتها على شهر ويسرى هذا التخفيض على جميع فئات بدل السفر العادية والمزيدة على انسواء .

ومن حيث أن المشرع حدد فئات بدل السفر المستحقة بصفة عامة على أساس المرتب السنوى للعامل وراعى فى تحديد فئات

هذا البذل بالنسبة للمهام التى تقضى بالحدى مناطق البحر الاجمر وقناة السويس ومحافظات مطروح والوادى الجديد وبندر الجيزة ومحافظتى القاهرة والاسكندرية ما تستلزمه الإقامة فى هذه المناطق من نفقات باهظة وأعباء اضافية فقرر زيادة فئات هذا البذل بنسبة معينة وبذلك يكون البذل المستحق فى هذه الحالة مقررا بفئة واحدة هى الفئة الزيدة واذ ربط المشرع بين استحقاق هذا البذل بفئة الزيدة وبين قضاء المهمة فى احدى هذه المناطق ومن ثم فان هذا البذل يستحق بفئة الزيدة لكل من توافر فيه مناط استحقاقه بوقوع المهمة التى يكلف بها فى احدى المناطق المشار اليها وذلك بغض النظر عن المكان الذى يوجد به مقر عمله ولا محل للفرقة فى مقام تحديد قيمة البذل المستحق فى هذه الحالة بين من يوجد مقر عمله بذات المنطقة التى تقع به المهمة التى يكلف بها العامل والمقرر لها بدل السفر بفئة الزيدة وبين من يوجد مقر عمله خارج هذه المحافظات فلك أننا لسنا بصدد بدل سفر مقرر بفئتين مختلفتين حسب مكان مقر العمل وإنما بصدد بدل مقرر بفئة واحدة زيدة يستحق لكل من توافرت فيه مناط استحقاقه ، هذا فضلا عن أن المشرع لم يراع فى تحديد فئات هذا البذل مدى قرب أو بعد مقر العمل عن المكان الذى تقع به المهمة التى يكلف بها العامل فهذه التفرقة تخالف ارادة المشرع ولا سند لها من نصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الإنتقال المشار اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين بمنطقة القناة فى الحصول على بدل السفر بفئة الزيدة عن المهام التى تقضى داخل المنطقة .

قاعدة رقم (٣١)

المادة :

مدى احقية صرف بدل الانتقال والاجر الأضائي والهوافز والمكافآت خلال فترة التدريب بكاديمية ناسر العسكرية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/١١/١ فاستعرضت المادة (٦٠) من قانون نظام التأمين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على أنه « يجوز ايضاد العاطلين فى بعثات أو منح للدراسة أو أجازات دراسية بأجر أو بدون بالشروط والافوضاع المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والجازات الدراسية والمنح والقوانين المعدلة والمكحلة له ٠٠٠ » والمادة (٦١) من ذات القانون المعدلة بمقتضى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على أن « ينشأ بكل وزارة أو محافظة أو هيئة عامة مركز للتدريب يتبع السلطة المختصة ٠٠ وتعتبر الفترة التى يقضيها العامل فى التدريب فترة عمل يتمتع فيها بجميع المزايا التى يتمتع بها فى وظيفته ، ويعتبر التخلف عن التدريب اخلالا بواجبات الوظيفة ٠ وتحدد المعاملة المالية للموفدين للتدريب وفقا للقواعد المقررة فى هذا الشأن ٠

كما استعرضت المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم المعاملة المالية للمعاطلين التى تنص على أن « يحتفظ العامل الموفد للتدريب بجميع المزايا التى يتمتع بها فى وظيفته أثناء مدة تدريبه فى داخل الجمهورية واستبانت الجمعية من

التصوص المتقدمة أن المشرع في قانون العاطلين المدنين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، أجاز ايفاد العاطلين في بعثات أو منح للدراسة أو أجازات دراسية بأجر أو بدون أجر وفقا للشروط والاوضاع المشار اليها في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح ، كما أجاز المشرع ايفاد العاطلين للتدريب سواء داخل الجمهورية أو خارجها ، واعتبر مدة التدريب فترة عمل يتمتع فيها العامل بكافة المزايا المقررة للوظيفة التي يشغلها بجانب عمله .

ولما كان العامل المعروضة حالته - وفقا للمستفاد من الاوراق - قد حصل على اجازة دراسية بمرتبة بغرض التدريب داخل الجمهورية بكلية الدفاع الوطنى باكاديمية ناصر العسكرية العليا في الفترة من ٢٢/٨/١٩٨٧ وحتى ٣٠/٦/١٩٨٨ ، ومن ثم فان هذه المدة تعتبر فترة عمل يستحق خلالها المذكور اجرة الاساسى بالاضافة الى جميع المزايا المادية المقررة ، للوظيفة التي يشغلها بالجهاز المركزى للتظيم والادارة ، وذلك أعمالا لصريح حكم المادة ٦٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل في الصالة المعروضة لاجره الاساسى بالاضافة الى جميع المزايا المقررة للوظيفة التي يشغلها بالجهاز المشار اليه ، وذلك في الفترة من ٢٢/٨/١٩٨٧ وحتى ٣٠/٦/١٩٨٨ ، للاسباب السابق ايضاحها .

(ملف ٨٦/٤/١١٣٠ - جلسة - ١٩٨٩/١١/١)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

بدل الانتقال التثبيت — مناطق تقريره — أن يشغل العامل وظيفة تستدعي القيام بأعمالها استعمال احدى وسائل الانتقال استعمالا متواصلا متكررا — صرف هذا البديل لا يرتبط بعدد مرات الانتقال الفعلي التي يقوم بها العامل خلال المدة المقررة لها — يمنع البديل في كافة حالات استعمال الاجرة الاساسي — لا يجوز حرمان العامل من هذا البديل خلال فترة الاجرة الاعتيادية الداخلة في نطاق المدة المقررة عنها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١١/١١/١٩٨٩ فاستظهرت فتاها الصادرة بجلسة ١٥/٢/١٩٨٩ وتبينت أن المادة ١٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن : « مصروفات الانتقال هي ما يصرف للعامل نظير ما يتكلفه فعلا من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وانتقال ونقل أمتعة وحطها .. » وكذلك المادة ٢٤ من ذات اللائحة التي تنص على أنه « يجوز بقرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية تقرير بدل انتقال ثابت لمقابل مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض العمل .

ويجب أن يتضمن قرار منح البديل تحديد المنطقة التي يصرف عن الانتقال في نطاقها هذا البديل ، ولا يمنح هذا البديل الا للعاملين الذين يشغلون وظائف تستدعي القيام بأعمالها استعمال وسائل النقل استعمالا بصفة دورية متواصلة .. كما تنص المادة ٢٥ على أن « العاملون الذين يصرف لهم بدل انتقال ثابت لا يستحقون استرداد

مصاريف الانتقال عند الانتقال في المنطقة أو الدائرة المقررة لهم بدل الانتقال عنها ، كما لا يحق لهم استعمال وسائل الانتقال الخاصة بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية في المهام الرسمية .

واستهلكت الجمعية أن المشرع مراعاة منه لما يتطلبه القيام بأعمال بعض الوظائف من استعمال وسائل الانتقال استعمالاً دورياً متواصلاً أجاز منح ثأغلى هذه الوظائف بدك انتقال ثابت لمواجهة نفقات الانتقال الفعلية التى تتم لأغراض العمل على أن يحدد قرار المنح المنطقة التى يصرف فى نطاقها ذلك البدل وفى مقابل ذلك يحظر على مستحقي هذا البدل استعمال وسائل الانتقال الخاصة بالجهة التى يعملون بها أو المطالبة باسترداد قيمة مصروفات الانتقال التى يتكبّدونها داخل منطقة تقرير البدل وبذلك يكون المشرع قد استماض بتقريره هذا البدل الثابت عن صرف قيمة نفقات انتقال العامل الفعلية فى كل مرة على حدة بسبب أداء أعمال وظيفته داخل المنطقة المقرر فيها البدل .

ولما كان الثابت أن بدل الانتقال المشار إليه هو أحد المزايا المقررة للوظيفة لتعويض العامل بصفة أجمالية وجزائية عما تكبّده من نفقات فعلية فى سبيل أداء مهام وظيفته ، وأن منطاط تقريره هو أن يشغل العامل وظيفته تستدعى القيام بأعمالها استعمال احدى وسائل الانتقال استعمالاً متواصلاً متكرراً ومن ثم فإن صرف هذا البدل لا يرتبط بعدد مرات الانتقال الفعلى التى يقوم بها العامل خلال المدة المقررة عنها اذ يكفى لاستحقاقه أن تكون الوظيفة فى حد ذاتها تتطلب بطبيعتها الانتقال بصورة دورية متواصلة وبذلك فإنه يعتبر من البدلات اللصيقة بالاجر الاساسى للعامل بحيث يدور معه وجوداً وعلماً ، فيمنع البدل فى كافة حالات استحقاق الاجر الاساسى ولا يصرف اذا ما توافرت

احدى حالات الحرمان منه ولا يجوز بالتالى حرمان العامل من ذلك
البطل خلال فترة الاجازة الاعتيادية الداخلة فى نطاق المدة المقررة عنها .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
عدم جواز حرمان العاملين بالشركة الاهلية للصناعات المعدنية
من بدل الانتقال الثابت خلال مدة الاجازة الاعتيادية المقررة لهم .

(ملف ٨٦/٤/١٢٠٣ جلسة ١٦/١/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

منح العاملين من إنشاء المحافظات التالية (مطروح والوادى الجديد
والبحر الاحمر ومنطقة سيناء) البطل النقدي للسفر ومصاريف الانتقال .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٢/١/١٩٩١ فاستبان لها أن المادة
٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه « يرخّص للمواطنين
بمحافظة مطروح والوادى الجديد والبحر الاحمر ومنطقة سيناء عدا
البلاد الواقعة على الضفة الشرقية لقناة السويس وكذلك المملطون
بوادى النطرون والواحات البحرية بالسفر هم وعائلاتهم — دون
الخدم ذهابا وايابا الى الجهة التى يختارونها أربع مرات سنويا
بالمجان .

ويرخص للموظفين بمحافظة قنا وأسوان بالسفر هم وعائلاتهم

دون الخدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنين بالمجان والثالثة بربع أجره .

ويرخص للموظفين في السودان ومحافظة سوهاج والبلاد الواقعة على الضفة الشرقية بقناة السويس بالسفر وعائلاتهم دون الخدم مرتين أحدهما بالمجان والثانية بربع أجره .

ويرخص للموظفين الذين يعملون في محافظة أسيوط بالسفر وعائلاتهم دون الخدم الى البلاد التي يختارونها عند قيامهم بالاجازة السنوية وذلك مرة واحدة كل سنة بالمجان » .

كما تنص المادة ٧٨ مكررا من ذات اللائحة والمعدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ على أنه « يصرف للعامل الذي يرخص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدي أو استمارات سفر مجانية وفقا للقواعد الآتية : -

أولا : اذا اختار العامل المقابل النقدي بدلا من الترخيص له بالسفر وأسرته بالمجان أو بربع أجره بالاستمارات المجانية فيحدد هذا المقابل على النحو التالي :

ثانيا : اذا اختار العامل السفر وفقا لنظام الاستمارات المجانية أو بربع أجره فتسرى في شأنه احكام المادة ٧٨ من هذه اللائحة » .

واستظهرت الجمعية العمومية من هذين النصين أن المشرع منح الموظفين الذين يعملون في محافظات نائية تسهيلات في السفر تشجعا لهم على الإقامة في هذه المحافظات ، وفي سبيل ذلك خير الموظف بين أمرين : أن ينسحب هو وعائلته استمارات سفر أو أن يؤدي

له مقابل نقدي بدلا من الترخيص له ولامرت بالسفر ، ولم يفهمق
المشرع في صياغة هذين النصين بين كون الموظف من أبناء هذه
المحافظات أم من المغتربين العاملين بها اذ وردت عباراته عامة مطلقة
دون تفصيل لها أو أدنى قيد بها وذلك لاتحاد علة حكمها في
الحالين ، ودقة التفرقة بينهما في الحكم فضلا عن عدم ملاءمة مثل
تلك التفرقة والقول بمنير ذلك يعد تخصيصا لحكمي النصين دون
مخصص ، الامر الذي يستوجب القول بانطباقهما على أبناء هذه
المحافظات شأنهما في ذلك شأن العاملين المغتربين بها على سواء بينهما
وبالتالي يتعين منحهم البديل النقدي للسفر ومصاريف الانتقال .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى منح
العاملين من أبناء المحافظات النائية (مطروح واناوى الجديد والبحر
الاحمر ومنطقة سيناء) البديل النقدي للسفر ومصاريف الانتقال .
(ملف ١٢١٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩٩١/١٢/١)

قاعدة رقم (٣٩)

المبحث :

صرف المقابل النقدي لاستثمارات السفر يكون على اساس قيمة
الدرجة الثانية المتأخرة مع المبيت بعربات النوم .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩١/١٢/١٥ فاستعرضت لائحة
بديل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بقراراته أرقام ٢٤٦٠ لسنة ١٩٩١

و ١٠٢٦ لسنة ١٩٦٢ و ١١٠٩ لسنة ١٩٧٤ وقرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ٦٣٣ لسنة ١٩٧٥ و ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ والتي أبانت في المادة ٣٩ منها الدرجات المقررة لركوب الموظفين في السكك الحديدية . كما استبان للجمعية ان المادة ٨٧ من ذات اللائحة تنص على أن « ٠٠٠ يرخّص للموظفين بمحافظات قنا وأسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنين بالمجان والثالثة بربع أجره ٠٠ ويجوز للعاملين الحصول على تذكرة الدرجة الثانية الممتازة مع المبيت في عربات النوم المخصصة لهذه الدرجة بدلا من استمارات السفر بالدرجة الاولى الممتازة أو الدرجة الاولى المرخص لهم باستعمالها » . وأن المادة ٧٨ مكررة من اللائحة المضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ والمعلقة بالقرار رقم ١٩ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « يصرف للعامل الذى يرخّص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدى بدلا من الترخيص له بالسفر وعائلته بالمجان أو ربع أجره بالاستمارة المجانية وذلك وفقا للضوابط التالية :

أولا — أن يكون المقابل النقدى معادلا لتكليف سفر العامل وعائلته من الجهة التى يعمل بها العامل الى القاهرة .

ثانيا — أن يكون المقابل النقدى عن عدد مرات السفر المقررة وفقا لللائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المعمول بها .

ثالثا — أن يقسم المقابل النقدى السنوى على ١٢ (اثنى عشر شهرا) ويؤدى للعامل شهريا مع المرتب .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع شمسيرا على العاملين في بعض المناطق رخص لهم في صرف استمارات سفر مجانية

ومن درجة السفر لكل عامل وفق درجته المالية • وأباح للعاطلين الذين تسمح لهم وظلتهم بالسفر بالسكك الحديدية في الدرجة الأولى بنوعها الخيار بين الحصول على استثمارات السفر المجانية بالدرجة الأولى الممتازة أو الدرجة الأولى وبين الحصول على تذاكر الدرجة الثانية الممتازة مع المبيت في عربات النوم المخصصة لهذه الدرجة •

ومن حيث أنه بناء على ما أوصت به اللجنة الوزارية للاشتاج والشئون الاقتصادية بمجلس الوزراء قرر المجلس بجلسته المنعقدة في ١٩٧٥/٨/٦ إلغاء العمل بنظام استثمارات المجانية بالسكك الحديدية، ونفاذاً لذلك أصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ بإضافة المادة ٢٨ مكرراً إلى لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال التي قرر أداء مقابل نقدي للمعامل الذي يرضى له بالسفر، بدلاً من حصولهم على استثمارات سفر مجانية له ولعائلته وذلك وفقاً للضوابط الواردة بها •

ومن حيث أن المشرع أتاح للعامل خيار الحصول على استثمارات السفر المجانية بالدرجة الأولى بنوعها أو التحصل على تذاكر سفر بالدرجة الثانية الممتازة مع المبيت في عربات النوم المخصصة لهذه الدرجة • وإذ ألغيت استثمارات السفر المجانية ، كما ألغيت الدرجتان الأولى والأولى الممتازة من قطارات الوجه القبلى ولم يعد باقياً سوى البديل المتاح بصريح النص وهو السفر بالدرجة الثانية الممتازة مع المبيت ، فإن أداء المقابل النقدي ينحدر ومن ثم وفسق قيمة هذه الدرجة باعتباره الخيار الفطري الذي لا مندرجة عنه لحساب تكلفة السفر •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن
صرف المقابل النقدي لاستثمارات السفر يكون على أساس قيمة
الدرجة الثانية المتأثرة مع المبيت بعربات النوم .

(ملف ٨٦/٤/١٢٠٣ جلسة ١٥/١٢/١٩٩١)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

تستحق الزوجة العيلة المقابل النقدي طبقاً للأوضاع والشروط المقررة
بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال — بمرأاة إلا يدخل الأولاد حال
وجودهم في عداد الأفراد الذين يتقاضى عنهم الزوج العائل هذا المقابل
— إذ لا يجوز لكل من الزوجين الجمع بين الحيزة المقررة في هذا المقابل
والحيزة المقررة للزوج الآخر .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة في ١٨/١٠/١٩٩٢ فاستبان لها ان المادة ٧٨ مكرراً
من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بقراري رئيس الوزراء رقمي
٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ و ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان «يصرف للعائل الذي
يرخص له بالسفر طبقاً لحكم المادة السابقة مقابل نقدي أو استثمارات
سفر مجانية وفقاً للقواعد الآتية : أولاً : اذا اختار العائل المقابل
النقدي بدلاً من الترخيص له بالسفر وأسرته بالمجان أو بريمج أجرة
بالاستثمارات المجانية فيحدد هذا المقابل على النحو التالي :

١ — أن يكون هذا المقابل معادلاً لتكاليف سفر العائل وأسرته من
الجهة التي يعمل بها إلى القاهرة ٢٠ — أن يكون هذا المقابل عن عدد

مرات السفر المقررة وفقا للاحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال على أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل ٠٠ » واستظهرت الجمعية العمومية من هذا النص انه انما يقاطب جميع العاملين بالدولة وانقطاع العلم الذين يرخص لهم بالسفر طبقا للاحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

ولما كانت قوانين التوظيف - وعلى ما جرى عليه افتاء الجمعية تخاطب الموظفة بمفعتها هذه ، لا بوصفها زوجة ، ومن ثم فان ما انتهى اليه افتاء الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٧/٤/١٩٨٥ في خصوص الزوجة - بوصفها من العاملين المخاطبين بأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار اليها - من ثبوت أحقيتها - طبقا للشروط والاضاع المقررة في التمتع بميزة السفر أو اختيار بديلها وهو المقابل النقدي استقلالا عن زوجها هو صائب حكم القانون والذي لا محيص تبعا من الالتزام به والعمل بمقتضاه شريطة الا يدخل الاولاد حال وجودهم في عداد الافراد الذين يتقاضى عنهم الزوج العامل هذا المقابل ، اذ لا يجوز لكل من الزوجين الجمع بين الميزة المقررة له في هذا المقابل والميزة المقررة للزوج الآخر .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقننى انفتوى والتشريع الى استحقاق الزوجة العاملة المقابل النقدي طبقا للاوضاع والشروط المقررة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال . بمراعاة الا يدخل الاولاد حال وجودهم في عداد الافراد الذين يتقاضى عنهم الزوج العامل هذا المقابل ، اذ لا يجوز لكل من الزوجين الجمع بين الميزة المقررة له في هذا المقابل والميزة المقررة للزوج الآخر .

(ملف رقم ٨٦/٦/٤٤٣ جلسة ١٨/١٣/١٩٩٢)

قاعدة رقم (٤١)

المادة ٢

يقدر بدل السفر بالنفقات التي يتكبدها الموظف في سبيل أداء المهمة التي يكلف بها زيادة بمقدار ٢٥٪ إذا كان السفر لأكثر من اجتماع أو معرض دولي — خفضه بمقدار الثلث إذا نزل في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية — كيفية حساب هذا الخفض — التمتع بالسفر الذي يتحصل بقيمة الضريبة على الاستهلاك القوي المروضة على تذكار السفر .

الفقوى :

بدل السفر يمنح للموظف تعويضاً له عن المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها في سبيل أداء المهمة التي يكلف بها ويستوى في ذلك أن يكون أيفاد العامل في مأمرية عادية أو تدريجية وهذا البديل يقدر بالنفقات التي يتكبدها الموظف في سبيل أداء هذه المهمة فيزيد بمقدار ٢٥٪ من القنات العادية إذا كان السفر لأكثر من دولي أو اجتماع دولي أو معرض دولي وذلك لما يستلزمه الظهور في هذه المصاغل وما يقتضيه حسن تمثيل الجهة الموفد منها الموظف من نفقات وفي المقابل بخفض بدل السفر بمقدار الثلث إذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية ، وهذا الخفض جرى حسابه على أساس فئة بدل السفر التي تصرف للموظف فإذا كان يمنح هذا البديل طبقاً لأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال بفئته العادية خفض البديل بمقدار الثلث من هذه الفئة إذا نزل في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية أما إذا كان الموظف يصرف له بدل السفر مزيداً بمقدار ٢٥٪ فإن مقدار الثلث الذي يخفض من هذا البديل عند التمتع بضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية يكون من فئة البديل بعد زيادته .

والبين من نص المادة ٣١ من انقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية المعدل بالانقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٨٩. أن المتنتع بالسفر هو الذى يتحمل بقيمة الضريبة على الاستهلاك الترفى المفروضة على تذكار السفر وأن هذا المتنتع ليس بالضرورة شخص المسافر وانما قد تكون الجهة التى تكلفه بمهمة تعود بالنفع عليها .

(ملف ٨٦/٤/١٢٤٠ جلسة ١٩٩٣/٤/٤)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بمنح بدل اقلية لموظفى الدولة وعمالها فى محافظات سوهاج وقنا وأسوان - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ بمنح بدل اقلية للعاملين بالمناطق التى تتطلب ظروف الحياة بها تقرير هذا البديل - استهدف المشرع من تقرير بديل الاقامة تشجيع الموظفين والعمال وتعويضهم عما يلاقونه من مشقة بسبب ظروف العمل فى بعض المناطق - من كان موطنه احدى المحافظات التى هدفها المشرع لا يحتاج الى ذات القدر من التشجيع الذى يلقاه الغريب عن المحافظة - فى ضوء هذه الحكمة يتحدد المقصود بمسألة (من كان موطنه الاصلى احدى هذه المحافظات) بقله العامل الذى يعتبر من اجناس المحافظات الميينة بالقرارات المقررة للبديل بحيث يكون له بها وسائل قريى ودم فيجد بين اهلها من المون ما لا يجده الغريب عن هذه المحافظة - رابطة الزواج تجعل الزوجة ضمن عشيرة زوجها وتربطها بهم الترابط التى بقتضاها تجد العون والمساعدة اسوة بزوجها .

الحكمة :

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بمنح بديل اقامة لموظفى الدولة وعمالها فى محافظات سوهاج وقنا وأسوان نص

على منح بدل اقامة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٧٣ بواقع ٣٠٪ من بداية مربوط الفئات الوظيفية بالنسبة للعاملين ممن لا يكون مواطنهم الاصلى بالمحافظة وبواقع ٢٠٪ من بداية مربوط الفئة بالنسبة لمن يكون موطنه الاصلى على أن يوسع البديل للتخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ .

من حيث أنه بتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٨٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ وقرر منح بدل اقامة للعاملين بالمناطق التي تتطلب ظروف الحياة بها تقرير هذا البديل فاقضى بمنح البديل للعاملين المدينين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الذين يعلمون ببعض المحافظات ومن بينها سوهاج بنسبة ٣٠٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة وذلك للعاملين الذين لا يكون مواطنهم الاصلى بالمحافظة وبنسبة ٢٠٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة لمن يكون موطنه الاصلى بالمحافظة .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان الحكمة التشريعية التي املت تقرير بل الإقامة هي تشجيع الموظفين والعمال في هذه المحافظات وتعويضهم عما يلاقون من مشقة بسبب ظروف الإقامة فيها ، أما من كان موطنه الاصلى احدى المحافظات المذكورة فلا يحتاج للعمل فيها من التشجيع القدر الذي يلقاه ذلك الغريب ، ولذلك خفض البديل لمن كان موطنه الاصلى احدى المحافظات المشار اليها وفي ضوء هذه الحكمة يتحدد المقصود بعبارة من كان موطنه الاصلى « احدى هذه المحافظات » بأنه العامل الذي يعتبر من أبناء المحافظات المينة بالقرارات الجمهورية المقررة للبديل بحيث يكون له بها وشائج قريى ورباط دم ، بحيث يجد بين اهله من العون مالا يجده الغريب عن هذه المحافظة .

ومن حيث ان رابطة الزواج تجعل الزوجة ضمن عشيرة زوجها
وترتبطا بهم الروابط التي بمقتضاها نجد العون والمساعدة اسوة
بزوجها .

ومن حيث ان الثابت ان المطعون ضدها تزوجت بزواج موطنه سواهج
فانها تستحق البذل مخفضا من تاريخ الزواج سواء في ظل العمل
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ أو قرار رئيس الجمهورية
رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٣ .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اخذ بغير هذا النظر فانه يكون قد
خالف القانون واخطأ في تأويله .

(طعن رقم ١٠١٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
(نفس المعنى (طعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨)
(طعن رقم ١١٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/١١/١٧)
(طعن رقم ٢١١٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/١١/١٠)

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

وقوع بلالة برج العرب في نطاق محافظتي الاسكندرية ومطروح
بموجب اقرار الجمهوري ١٠١ لسنة ١٩٩٠ — احقية المالكين بها في استئجار
استثناء بطل الإقامة الصادر به بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٨
لسنة ١٩٨٢ المعلن بالقرار ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ والذي لا يسوغ ان يحجب
عن بعض المالكين في ذات الملاحه بذريعة انهم يتبعوا دون اقران لهم
محافظه الاسكندرية .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع فاستجاب لها بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢/٢/١٩٩٢ ان المادة (٢٠) من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ في شأن العاملين بالمناجم والمهاجر تنص على أن « يمنح العاملون بالمناطق النائية الخاضعون لاحكام هذا القانون بدل اقامة بنسبة تتراوح بين ٣٠ الى ٦٠٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة وتحدد هذه المناطق ونسبة البدل المقررة للعاملين بكل منطقة طبقاً للقرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء »

وتتفيذاً لذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٨ لسنة ١٩٨٢ - بتقرير بدل اقامة لمن يعملون بالمناجم والمهاجر بالمناطق النائية المعدل بالقرار رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٣ ونص في المادة (١) منه على أن تحدد فئات بدل الإقامة للعاملين بالمناجم والمهاجر والخاضعين لاحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه بالنسب الآتية من بداية الاجر المقرر للوظيفة التي يشغلها :

٦٠٪ للعاملين بمحافظات البحر الاحمر وسيناء الشمالية وسيناء الجنوبية ومطروح والوادى الجديد كما نصت المادة (٢) من ذات القرار على أن « يمنح البدل للعاملين الذين يعملون فعلا في المحافظات والمناطق المشار اليها »

واستظهرت الجمعية مما تقدم ان المشرع رغبة منه في تشجيع العاملين في المناطق النائية الخاضعين لاحكام انقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ وتعويضهم عما يلقونه من مشقة بسبب ظروف الإقامة فيها قرر منحهم بدل اقامة بنسبة تتراوح من ٣٠ الى ٦٠٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة وذلك في المناطق التي يحددها رئيس مجلس الوزراء

بقرار منه ، وقد صدر هذا القرار وحدد نسبة ٦٠ ٪ للعاملين ببعض المحافظات ومنها محافظة مطروح .

وخلصت الجمعية من ذلك الى أنه ولئن كانت ملاحة برج المرب تقع في نطاق محافظة الاسكندرية ومطروح بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٠ الا ان ذلك لا ينفي ان المكان الذى يعمل به العاملون بالملاحة لم يختلف من حيث قربه أو النأى به عن العمران ، وليس من ثم ما يقدح في طبيعته خاصة وأن مساحة الملاحة تدخل في جزء منها في نطاق محافظة مطروح التى شغلها قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه ، الامر الذى يسوغ معه القول بأحقية العاملين بملاحة برج العرب في استمرار استئداء بدل الإقامة الصادر به قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٨ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقرار رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٣ والذي لا يسوغ أن يحجب عن بعض العاملين في ذات الملاحة بخريمة أنهم تجموا دون أقران لهم لمحافظة الاسكندرية .

ولا ينال مما تقدم مقولة أن للجمعية العمومية افتاء بجلسة ١٥/١٠/١٩٨٠ فرقت فيه بين مناط استحقاق بدلى الإقامة وطبيعته العمل للعاملين في محافظة سيناء اذ أخذت بالنسبة الى الاول بمقياس جغرافى وادارى بينما استتعدت بالنسبة الى الثانى على مقياس جغرافى فقط ذلك أن لهذا الافتاء مغايرة لواقع الحال المائل في الحالة المروضة .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية العاملين بملاحة برج العرب في الاستمرار في استئداء بدل الإقامة الصادر به قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٨ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقرار رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٣ .

(علف ٨٦/٤/١٣٣٤ — جلسة ٢/٢/١٩٩٢)

الفصل الخامس

بدل التهجير

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المنفيين بسبب طرد وقطاع غزة ومحافظات القناة - استحقاق الاعانة القصوى عليها في هذه المادة المشار اليها منوط بالعمل في احدى محافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٢١ والخضوع لأحد النظم المذكورة في هذه المادة على سبيل الحصر - لا يتأتى ذلك الا لمن كان معينا ويعمل في احدى الوظائف فعلا في ١٩٧٥/١٢/٢١ - يشترط لاستحقاق هذه الاعانة ان يكون العامل موجودا بالفعل في الخدمة في احدى محافظات القناة في ١٩٧٥/١٢/٢١ - الاستحقاق وان كان مناطه العمل في احدى محافظات القناة في التاريخ المذكور الا انه يرتبط كذلك بمسودة العامل للإقامة في احدى المحافظات أو باستمرار إقامته في احدى المحافظات المضيئة - يقتضى الإقامة الفعلية داخل البلاد أو احدى محافظات القناة التي عاد الى الإقامة بها أو استمرار الإقامة في احدى المحافظات المضيئة - لا يسرى ذلك على من كان معارا في هذا التاريخ المذكور خارج البلاد - لعدم إقامته في احدى محافظات القناة أو احدى محافظات المضيئة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقودة بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٩ فاستبانت أن نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين

المدنيين بمسئله وقطاع غزة ومحافظات القناة يقضى بلر « تضع اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى الشهري لن كانوا يعطون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عدوا اليها أو الذين مازالوا يقيمون فى المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاصين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة أو العاملين فى المنشآت الخاصة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، وكذا العاملين بالجمعيات التعاونية وذلك بحد أقصى قدره عشرون جنيها وبحد أدنى قدره خمسة جنيهات »

ومفاد ما تقدم أن استحقاق تلك الاعانة منوط بالعمل فى احدى محافظات القناة حتى ١٢/٣١/١٩٧٥ والخضوع لأحد النظم المذكورة فى النص على سبيل الحصر ، وذلك لا يتأتى الا لن كان مينا وقائما بعمل احدى الوظائف فعلا فى ١٢/٣١/١٩٧٥ ، ومن ثم فانه يشترط لاستحقاق الاعانة أن يكون العامل موجودا بالفعل فى الخدمة فى احدى محافظات القناة فى ١٢/٣١/١٩٧٥ ، لان تحديد المشرع هذا التاريخ يستتبع فى ذات الوقت تحديد المخاطين بأحكامه الموجودين بالخدمة فى احدى المحافظات ويقطع فى ذلك أن الاستحقاق وأن كان غناطه العمل فى احدى محافظات القناة فى التاريخ المذكور الا أنه يرتبط كذلك بعودة العامل للإقامة فى احدى المحافظات أو باستمرار اقامته فى احدى المحافظات المضيفة وهو ما يقتضى الإقامة الفعلية داخل البلاد أو احدى محافظات القناة التى عاد الى الإقامة بها أو استمرار الإقامة فى احدى المحافظات المضيفة فلا يمرى ذلك على من كان مزارا فى التاريخ المذكور خارج البلاد لعدم اقامته فى احدى محافظات القناة أو احدى المحافظات المضيفة .

وبالتالى لا تستحق هذه الاعانة لأن كان قد أعير في التاريخ المذكور . إذ أن مناط استحقاق الاعانة المذكورة ، وهو الوجود الفعلى في الخدمة في ١٩٧٥/١٢/٣١ والخضوع لأحد النظم المذكورة في النص على سبيل الحصر ، قد تخلف في شأنه ، وعليه لا يستحق العامل المعروضة حالته لتلك الاعانة .

لذلك أنتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق السيد / للاعانة المقررة بالمسادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للمواطنين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة .

(ملف ٨٦/٦/٣٠٥ - جلسة ١٠/٩/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٤٥)

المادة :

العاملين بالبلاد التي شملتهم خطة التهجير الإجبارى هم وحدهم المخاطبين بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للمعتدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القنال وقرار وزير الشؤون الإجتماعية رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر تنفيذا له .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للمعتدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة تنص على أنه يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الأصلية للعاملين المدنيين بمنطقة

القناة الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنين بالدولة أو نظام
العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة الذين يهجرُون
أسرهم الى خارج هذه المنطقة ويحدد أدنى قدره ثلاثة جنيهات
شهريا

وتتضمن المادة ٩ على أن ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
ولوزير الشؤون الاجتماعية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه •

وبناء عليه صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٤٢ لسنة
١٩٦٩ ونص في المادة (١) على أن يصرف مقابل التهجير المنصوص
عليه في المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه بواقع ٢٠٪
من المرتبات الأصلية الشهرية للعاملين المذكورين الذين يتقرر
استبقاؤهم للعمل بمدن القناة ويقومون بتهجير أسرهم أما الذين
يهاجرون مع أسرهم من العاملين المدنين الذين يتقرر نقلهم تنفيذا
لخطة التهجير فيصرف لهم مقابل التهجير بواقع ١٠ ٪ من المرتبات
الأصلية •

ومن حيث أن يؤدي ما تقدم أن التهجير من منطقة القناة بسبب
عدوان ١٩٦٧ تم وفقا لخطة وضمتها الدولة حددت فيها البلاد
التي يتم التهجير فيها إجباريا دون باقى البلاد الواقعة في منطقة
القناة • ومن أجل ذلك فإن العاملين بالبلاد التي شملتها خطة
التهجير الاجبارى هم وحدهم المخاطبين بأحكام قرار رئيس الجمهورية
رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ وقرار وزير الشؤون الاجتماعية الصادر
تنفيذا له • يؤكد ذلك ان العاملين بهذه البلاد الذين تقرر استبقاؤهم
للعمل بها رغم قيامهم بتهجير أسرهم يستحق لهم مقابل التهجير
بواقع ٢٠ ٪ من المرتبات الأصلية ، بعكس العاملين الذين تقرر نقلهم

تنفيذا للخطة وهاجروا مع أسرهم فان مقابل التهجير يستحق لهم
بنسبة ١٠٪ فقط من المرتبات الأصلية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان هيئة التسل الكبير التي كان
يعمل بها المدعى لم تدخل ضمن خطة التهجير الاجبارى التي وضعتها
الدولة ، فمن ثم فان المدعى يخرج من عداد المستحقين لمقابل
التهجير المقرر بالقرار الجمهورى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ . وبما
لذلك يكون قرار وقف صرف هذا المقابل اليه قد صدر صحيحا
ومتفقاً مع حكم القانون ويكون طلبه استمرار صرف مقابل التهجير
لا أساس لم خليفا بالرفض .

(طعن ١٧٦٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩/١/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

خصم ما يتقاضاه العاملون المدنيون بالقوات المسلحة من مكافأة الميدان
التي تستحق لهم من مقابل التهجير .

الحكمة :

من حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى بأن العاملين المدنيين بالقوات
المسلحة يعتبرون منتدبين فيها اذ أنهم ليسوا من أفرادها ، ومن ثم فان
حكم المادة الخاصة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩
يوجب خصم ما يتقاضونه من مكافأة الميدان التي تستحق لهم بوصفهم
من العاملين المدنيين بالقوات المسلحة من مقابل التهجير ويقتضى ذلك
أن يتمتع صرف هذا البديل اذا كانت مكافأة الميدان تزيد على هذا
المقابل .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بأحقية المدعى في مقابل التهجير دون النصر على وجوب خصم ما استحق له من مكافأة المبدآن يكون غير صائب في هذا الشق فيه فبتمين من ثم تحديله باضافة هذا القيد الى ما قرره صحيحا من أحقية المدعى في مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ اعتبارا من أول ديسمبر ١٩٦٩ وحتى تاريخ العمل بلقائون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ فيخصم منه حسبما معنا ، ما صرف له من مكافأة المبدآن .

(الطعون ١٧٧٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٦/١/٢٦ و ١٠٠٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢ و ١٩٩٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٧/١/٤)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

المادة الثاقية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للمواطنين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة — يشترط الاستفادة من احكام هذا القانون ان يكون المائل من بين المائلين المدنيين باحدى محافظات القناة حتى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ — لا يتأتى ذلك الا ان كان ممينا فعلا في احدى مدن القناة او نقل اليها قبل هذا التاريخ — يؤدي ذلك : عدم استحقاق الاعانة لمن عين او نقل بعد ١٩٧٥/١٢/٢١ .

المسألة :

من حيث ان المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للمواطنين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تقضى بأن تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الأعلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات

القناة والذين عادوا إليها أو الذين مازالو يقيمون بالمحافظات المضيقة
يحدد أقصى قدره عشرون جنيتها ويحدد أدنى قدره خمسة جنيتها •

ومن حيث أنه يستفاد من ذلك أن مناط الافادة من أحكام
المادة اثنتانية من القانون المشار اليه كون العامل من العاملين
الحذنين باحدى محافظات القناة حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥
وذلك لا يتأتى الا لمن كان معينا فعلا في احدى مدن القناة أو نقل
إليها قبل هذا التاريخ وبالتالي لا تستحق الاعانة لمن كن يمين أو
ينقل بعد ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ •

ولما كان الثابت من خطاب مدير عام التربية والتعليم بمحافظة
السويس رقم ١٤٩٣ بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٨١ الى هيئة
مفوضى الدولة ان ملفات خدمة المدعين بإدارة غاقوس التعليمية منذ
عام ١٩٦٩ تاريخ صدور القرار الوزارى رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٩ بنقل
جميع المهجرين الى المحافظات المقيمين بها ، وقد صدر هذا القرار
قبل للعمل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، ومن ثم فان
المدعين لم يكونا من العاملين بمحافظات القناة في ٣١ من ديسمبر
سنة ١٩٧٥ وبالتالي فلا يستحقا للاعانة المقررة بالقانون المشار اليه •

ومن حيث أنه لما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض
الدعوى فانه يكون قد أصاب الحق في قضائه ومن ثم يتعين الحكم
بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعنين المصروفات •

(طعن ٥٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ - استمرار المملكين بمنطقة القنطرة
المستفيدين من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ وهدم
في استصحاب ما كانوا يستحقونه من مقابل التهجير اذا ما احيلوا الى
المعاش وتوقف صرف البدل اليهم . يخرج من هذا النطاق من عداهم .

المحكمة :

ومن حيث ان الطعن يتمخض اساسا في مدى استحقاق المدعى مقابل
التهجير بعد الاحالة الى المعاش وكان قضاء هذه المحكمة جرى على
ان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ انما قصد الى استمرار المملكين بمنطقة
القنطرة المستفيدين من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة
١٩٦٩ وهدم في استصحاب ما كانوا يستحقونه من مقابل التهجير
اذا ما احيلوا الى المعاش وتوقف صرف البدل اليهم . ومن ثم يخرج
عن هذا النطاق من عداهم أى الذين استحقوا البدل لسبب آخر ولم
يكن استحقاقهم له اعمالا لأحكام قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر
لعدم استيفاء شروط منحه وانما كان اعمالا لقرار مصافظ السويس
رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ بصرف بدل التهجير لمن تم تعيينهم بمنطقة
القنطرة بعد عام ١٩٦٩ بمقتضى السلطة التى كانت مفوضة له بوصفه
حاكما عسكريا .

ومن حيث ان اوراق الدعوى اجابت ، بما يقطع بان المدعى كان
موجودا فعلا بمحافظة السويس وقت وقوع المدوان الاسرائيلى
عام ١٩٦٧ حيث أن الثابت بهذه الأوراق أن تعيينه مديرا للنبنك
تم في سنة ١٩٧١ ولم يثبت عنها أنه كان شاغلا لاحدى وظائفه في

تاريخ سابق ومن ثم فلا يستفيد من أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ ومن بعده القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ لخروجه من نطاق المخاطبين بأحكامهما . وتبعاً لذلك تكون دعواه على غير أساس من القانون خليفة بالرفض .

(طعن ٥٤٠ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٨٧/١١/١)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

المشرع في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن منح اعانات للعاملين بسيافه وقطاع غزة ومحافظات القناة رعاية منه لطاقفة العاملين الذين كانوا يعملون حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بمحافظات القناة قرر منحهم اعانة مالية خاصة لمواجهة الظروف التي كانت قائمة في ذلك الوقت - وفي القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ قرر المشرع لامعتبرات قهرها ضم بمقدار هذه الاعانة الى الاجر الاساسي لمن كان يستحقها من العاملين ولا يجاوز بها العامل الربط المقرر لدرجة الوظيفة .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣ فاستعرضت أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن منح اعانات للعاملين بسيافه وقطاع غزة ومحافظات القناة الذى قضت مادته رقم ٢ بمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الأصلي الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ ديسمبر عام ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها والذين مازالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وكذا العاملين بكادرات خاصة ، كما

استعرضت الجمعية احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن
ضم اعانة التهجير الى المرتب والمعاش الذي نصت مادته الاولى على
أن « يضاف حساب الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة
١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات
القناة الخاضعين لاحكامه على أجورهم الاساسية المستحقة في ١٢ من
ابريل سنة ١٩٨٦ ٠٠٠ » .

وقضت مادته الثانية بأن « تضم الاعانة المشار اليها في المادة
السابقة الى الاجر الاساسى للعامل اعتبارا من ١٢ ابريل سنة
١٩٨٦ حتى وان تجاوز بها الربط المقرر لدرجة الوظيفة » . كما
استعرضت الجمعية الفقرة الاولى من البند ثامنا من قواعد تطبيق
جدول المرتبات الخاص بأعضاء النيابة الادارية الملحق بالقانون
رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة بأعضاء النيابة الادارية
المستبدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ التي
نصت على أنه « لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يشغل إحدى
الوظائف المبينة بالجدول عن مرتب وبدلات من يليه في الاقدمية في ذات
الوظيفة » . وفي جميع الأحوال لا تصرف أية فروق مالية عن
الماضى .

ومفاد ما تقدم ان المشرع في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه
رعاية منه لطائفة من العاملين الذين كانوا يعملون حتى ٣١ ديسمبر
١٩٧٥ بمحافظات القناة قرر منحهم اعانة مالية خاصة لمواجهة
الظروف التي كانت قائمة في ذلك الوقت وبالقانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٨٨ قرر المشرع - لاعتبارات قدرها ضم مقدار هذه الاعانة الى
الاجر الاساسى لمن كان يستحقها من العاملين ولا يجاوز بها العامل
الربط المقرر لدرجة الوظيفة .

ومن حيث أن الخلط في تقرير ما إذا كان الحكم الوارد في الفقرة الأولى من البند ثامنا من قواعد تطبيق جدول المرتبات الخاص بأعضاء النيابة الإدارية الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣، والمستحدث بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ممذلا بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ المشار إليها — ينطبق على حالة ضم اعانة التهجير للمرتب أم لا ينطبق عليها هو في تبين ما استهدفه المشرع من تقرير هذا الحكم على ضوء صياغة نصه والحكمة منه ، ويبين من الرجوع للقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ انه تناول بالتعديل جدول مرتبات أعضاء النيابة الإدارية قاضيا « بالآ يقل مرتب وبدلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة أو أعضاء النيابة الإدارية أو أعضاء إدارة قضايا الحكومة في إحدى الوظائف المبينة بجدول الوظائف الخاصة بهذه الهيئات عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها » — والهدف من هذا الحكم هو علاج الأوضاع المالية لبعض أفراد هذه الهيئات الذين يعينون من غير أعضائها مع احتساب أقدمية معينة لهم عند التعيين حتى يكون لهذه الأقدمية أثرها بالنسبة للمرتب والبدلات المقررين لشاغل الوظيفة — فهذا الحكم إذن يسرى فقط على من يعين من غير أعضاء النيابة الإدارية فيها أى من يعين من خارجها مع حساب أقدمية معينة له فتقرر ألا يقل مرتبه وبدلاته عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها •

ولما عدل المشرع صياغة النص المتقدم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ على نحو أطلق به عبارة النص لتكون على الوجه الآتي « لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعين في إحدى الوظائف المبينة بالجدول عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في ذات الوظيفة » فانه لم يقصد بهذا التعديل أن يسرى هذا الحكم في جميع الحالات وإنما

قصد به — على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ أن تسرى تلك القاعدة على من يمين مستقبلا أى بعد العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ كما تسرى أيضا على الموجهين من بعد هؤلاء في الخدمة وقت العمل بهذا القانون تحقيقا لمبدأ المساواة بين أفراد الفئة الواحدة بما يقتضى القول بعدم سريان هذا الحكم في حالة ضم اعانة التهجير للمرتب مادام أننا لسنا في مدد حالة تعين من الخارج •

ومن حيث انه فضلا عما سبق فان زيادة مرتب الاحداث على المتقدم في الحالة المعروضة قد تم تطبيقا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه لسبب خاص قام بالاحداث راعاه المشرع ادى الى امتيازهم من حيث المرتب على المتقدم فالمشرع قددر أوضاع طائفة من العاملين في الدولة بما فيهم بعض أصحاب الكادرات الخاصة الذين كانوا يعملون في احدى مدن اتقناة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ ولواجهة ظروف التهجير قرر منحهم اعانة خاصة ، ثم عادوا دمج مقدار هذه الملاوة في مرتباتهم بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ ومن ثم فان مناسط منح هذه الملاوة ثم دمجها بعد ذلك في المرتب ترجع لأسباب خاصة قامت بهذه الطائفة من العاملين دون سواهم ، ومن ثم فلا يحق للأقدم بعد ذلك الاحتجاج بنصوص قانون النيابة الادارية المشار اليه للخروج عن قصد المشرع من تقرير مزايا للبعض بسبب ظروفهم الخاصة •

لذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان حكم الفقرة الأولى من البند ثانيا من الجدول الملحق بالقانون الخاص بأعضاء النيابة الادارية في الحالة المعروضة •

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

عدم سريان الاحكام المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٩ لمن كان معارفا في تاريخ ١٩٧٥/١٢/٢١ خارج البلاد لعدم اقامته في احدى محافظات القناة او احدى المحافظات المضيفة في ١٩٧٥/١٢/٢١ — ومن ثم فلا يستحق الاعانة لعدم الوجود الفعلي في احدى هذه المحافظات في التاريخ المشار اليه .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠ فاستعرضت فتواها الصادرة بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٩ والتي انتهت للأسباب الواردة بها الى عدم استحقاق العامل المعار بالخارج في ١٩٧٥/١٢/٣١ اعانة التجير المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ فتبين لها أن القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة ينص في المادة ٢ منه على أن « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الأصلي الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها أو الذين مازالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة والعاملين في المنشآت الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وكذا العاملين بالجمعيات التعاونية وذلك بحدد أقصى قدره عشرون جنيها وبحد أدنى قدره خمسة جنيها » .

والمستفاد من ذلك ان استحقاق اعانة التهجير منوط بالعمل في احدى محافظات القناة حتى ١٢/٣١ / ١٩٧٥ والخضوع لأحد النظم التي أوردها النص على سبيل الحصر وهو ما لا يتحقق الا في شأن العامل المعين والقائم بالعمل الفعلي في احدى الوظائف في ١٢/٣١ / ١٩٧٥ ولذلك فإنه يشترط لاستحقاق الاعانة أن يكون العامل موجودا بالفعل في الخدمة في احدى محافظات القناة في هذا التاريخ ، ذلك أن تحديد المشرع لهذا التاريخ يستتبع في ذات الوقت تحديد المخطئين بأحكامه بالموجودين بالخدمة في احدى محافظات القناة في التاريخ المشار اليه الا أنه يرتبط كذلك بمسودة العامل للاقامة في احدى المحافظات أو باستمرار اقامته في احدى المحافظات المضيفة وهو ما يقتضى الإقامة الفعلية داخل البلاد في احدى محافظات القناة التي عاد الى الإقامة بها أو استمرار الإقامة في احدى المحافظات المضيفة ، فلا يسرى على من كان معارا في التاريخ المذكور خارج البلاد لعدم اقامته في احدى محافظات القناة أو احدى المحافظات المضيفة في ١٢/٣١ / ١٩٧٥ وبلتالي فلا يستحق الاعانة لعدم الوجود الفعلي في احدى هذه المحافظات في التاريخ المشار اليه .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان السادة المعروضة حالاتهم وهم و و كانوا جميعا في اشارة الى ليبيا في ١٢/٣١ / ١٩٧٥ ، ومن ثم يختلف في شأنهم مناط اعمال النص لعدم وجودهم الفعلي في خدمة احدى هذه المحافظات في هذا التاريخ ، فلا يستحقون اعانة التهجير المنصوص عليها في ائقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى

عدم أحقية السادة : و و بالتربية
والتعليم بمحافظة بورسعيد لاعانة التهجير المقررة بالقانون رقم ٩٨
لسنة ١٩٧٦ .

(ملف رقم ٨٦/٤/١١٧٤ — جلسة ٢١/٢/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

ما نص عليه في المادة الثانية من القانون ٩٨ لسنة ١٩٧٦ من أن
تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى لمن كانوا يعملون حتى
١٩٧٥/١٢/٢١ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها — لا يجوز طبقا
لمصريح نص المادة ٦ من القانون صرفها الى العاملة المتزوجة من
وتقاضاها — لا تستحق هذه العلاوة أساسا لتقييم المنافع — لا تصنف
تبعا الى مرتبتها في ١٩٧٦/٧/١ — لا يعود الحق فيها بمنذ ان طلقت
منه .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المقررة في ١٦ يناير ١٩٩١ فرأت ما يأتي :

ان العاملة المشار اليها لا تعتبر من أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة
١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة
ومحافظات القناة ، لان ما نص عليه في المادة الثانية منه من أن تمنح
اعانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من الراتب الاصلى لمن كانوا يعملون حتى
٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها .
سواء كانوا من العاملين المدنيين الخاضعين لأحكام قطاع العاملين
المدنيين بالدولة أو قطاع العاملين بالقطاع الخاص .. بعد اقضى قدره

عشرون جنيها ويحدد أدنى قدره خصصة جنيهاً ، على أن تستهلك هذه الاعانة مما يحصل عليه الماطلون بمحافظة بورسعيد والاسماعيلية بعد أول يناير سنة ١٩٧٦ من نصف المالاوات الدورية أو علاوات الترقية أو من أية زيادة في المرتب نتيجة تسويات ، ولا يجوز طبقاً لصريح نص المادة (٦) من القانون صرفها إلى العاملة المتروجة ممن يتقاضاها وعلى هذا فإنها لا تستحق تلك المالاوة أساساً لقيام المانع فلا تضاف تبعاً إلى مرتبها في ١/٧/١٩٧٦ . ولا يعود الحق فيها بعدئذ أن طلقت منه ، لما هو واضح من أن المركز القانوني في خصوص استحقاق المالاوة واستهلاكها يتحدد على أساس وضع العامل في ٣١/١٢/١٩٧٦ ، ويجرى المنح من اليوم التالي ، ويتم الاستهلاك من المالاوات والترقيات فإن لم تكن تستهلك يكون الاستهلاك بواقع خمس قيمتها في كل سنة .

ومتى تقرر هذا ، فإنه لا يجري في خصوص حالة تلك العاملة احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة التوجيه الى المرتب ، الذي يقضى باعادة حساب الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه للعاملين الذين أمسكوا منه على أساس أجورهم الأصلية المستحقة في ١٢/٤/١٩٨٦ وظلوا يتقاضونها حتى تاريخه على ما تنص عليه المادة الأولى منه ، وهي تضم إلى الأجر الأساسي للعامل حتى لو تجاوز بها الربط المقرر لدرجة الوظيفة على ما قرره المادة الثانية ولا تصرف فروع عن الماضي ، وفقاً لما نص عليه في المادة الخامسة ، لأن احكام هذا القانون تتعلق بمن يتقاضون تلك الاعانة فعلاً وجرى استهلاكها من مرتباتهم ويقضى باعادة حسابها على أساس ما نص عليه فيه وضمها الى المرتب . ومن ثم فهو لا يطبق على مثلها فقد كانت عند العمل به في ٢ أبريل سنة ١٩٨٨ متروجة من يتقاضى هذه الاعانة على

ما هو واضح من الوقائع سالفة البيان — فهي قد بقيت كذلك حتى طلقت في ٣٠/٥/١٩٨٨ فلا يكون من وجه لاعادة حساب الملاوة أو ضمنها ، وهي لم تكن تنقاضاها قبله ايضا . ومن ثم لا يكون من اساس لما يقول به الديوان من استحقاقها لها من باب القياس اذ لا مورد له في هذه المسألة .

اذلك ، انتهت الجمعية العمومية تقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السيدة المشار اليها من الاستفادة من أحكام انقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ سالف الذكر .

(ملف رقم ٨٦/٤/١١٩٨ — جلسة ١٦/١١/١٩٩١)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

يقصد بوقت صرف امانة التهجير في حكم نص المادة ٦ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٧٦ قطعها نهائيا .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتقسمى الفتوى والتشريع بجلستها في ١٦/١/١٩٩١ ، فرأت أنه لا أساس لذلك الطلب، اذ أن الواضح من الوقائع سالفة البيان انه نقل من محافظة الاسماعيلية بعد ٢١/١٢/١٩٧٦ الى منطقة البصر الأحمر ، بتلك الشركة بقرار من رئيس مجلس ادارتها تتضمن ترقية مديرها عامنا لها بالقرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٣ وهي المنطقة التي عمل بها قبل نديه من ٢٢/٤/١٩٨١ والنقل جائز ، بعد ١١/١٢/١٩٧٦ ، على ما هو مفاد نص المادة (٦) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات

للعاملين المدنيين بسميناء وقطاع غزة ومحافظات القناة الخاضعين
للعاملين المدنيين بسميناء وقطاع غزة ومحافظات القناة الخاضعين
لأحكامه ، ويترتب عليه بصريح نص هذه المادة وقف صرف الاصناف
النصوص عليها في المادتين الأولى والثانية منه اعتباراً من أول الشهر
التالى لتاريخ الفصل ، ومن ثم يقف صرف الاعانة التى كان يتقاضاها
طبقاً للمادة ٢ منه باعتباره ممن ظل يمسك بمحافظة القناة حتى
١٩٧٦/١/١ . ووقف صرف الاعانة يقصد به فى حكم النص قطعها
نهائياً ، ولا أساس للقول بأنه يعنى الاحتفاظ له بها وتطبيق صرفها
اليه على شرط والى حين عودته للعمل ثانية بتلك الجهات ، اذ لو أراد
واضح القانون ذلك البند لنص عليه . ونص المادة (٦) لا يفيد
ذلك لتقريره صراحة قطعها عنه وتعبيره عن ذلك بأنه يقف صرفها يعنى
انهاء املاكه من أصل الحق فيها وقطعها عنه نهائياً ، لا أكثر ولا أقل ،
فهو وقف للاستحقاق نهائياً ، غير معلق على شرط وأجل واقف ، وليس
ذلك الا الحرمان منها وسقوط الحق فيها ، وشأنه ان عاد شأن سائر
اقرانه ممن نقلوا اليها بعد ذلك التاريخ أو يعينون للعمل فيها ،
وعلى ذلك فلا يفيد تبعاً من حكم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨
بإعادة حسابها وضمها الى الأجر الاساسى للعامل فى ١٢ ابريل
سنة ١٩٨٦ واعتباراً منه .

لذلك انتهى رأى الجمعية المعموية لقسمى الفتوى والتشريع
الى عدم أحقية المهندس المشار اليه - فيما طلبه .

(ملف رقم ٧٧٥/٣/٨٦ - جلسة ١٩٩١/١/١٢)

قائمة رقم (٥٣)

المادة ٨

١ - قدم الحقبة العالين القانون بعد ١٩٧٦/١٢/٢١ خارج نطاق الاستقالة من امانة التهجير والذين اوقف صرف الامانة اليهم - في الاستفادة من احكام القانون ٥٨ لسنة ١٩٨٨ .

٢ - قلعة صاحب المقام من احكام المادة الزوجة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ مطلقا ان يكون من الطائفة المصنفة لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وانتهت خلاصة قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ .

٣ - مع عدم الاخلل بحكم الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في تشيخ العالين الذين صكوك قراوات تعيينهم بالقبل قبل اوف يناير لسنة ١٩٧٦ ولم يشكوا العمل بسبب اداء الخدمة الاولية او استقبالهم - لا يعيد العملون الذين عينوا بمنطقة الاستفادة بعد ١٩٧٥/١٢/٢١ من احكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وينتقل من احكام القانون ٥٨ لسنة ١٩٨٨ .

٤ - احقية العالين الذين كانوا يستقلون امانة التهجير واستملاك في الاستفادة من احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ من ثوابت مناطق تطبيقه في شامهم .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣٠ وأستبان لها أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة التهجير

الى المثلث والمثلثين التي تنص على أن لا يملك صاحب الاعانة المتصور عليها بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٦ بصفة مطلق اعانات للعاقلين المحتين بسنياء وقطاع غزة ومحافظات الضفة للعاقلين لأحكامه ، على أجورهم الأساسية المستحقة في ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٦ . « . . . » وتنص المادة الثانية على أن « تنعم الاعانة المشار اليها في المادة السابقة الى الأجير الأساسي للعامل اعتباراً من ١٢ من أبريل ١٩٨٦ حتى وإن تجاوز بها الربط المقرر لأدوية الوظيفة . . . » .

واستظهرت من هذين النصين أن الخاضع في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المعول به اعتباراً من ١٨/٤/١٩٨٨ هو عين الخاضع لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٦ طالما لم تبرعه هذه الصفة حتى هذا التاريخ فإن انحصرت على هذه الصفة أو زالت بسبب من الاستجاب المقدم تبنا وصف الخفوع لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ولم يعد من العاطلين لها في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ عكس العمل به .

واذ كانت المادة (٦) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه تنص على أنه « لا يجوز نقل العاطلين من أبناء سنياء وقطاع غزة ومحافظات الضفة الذين يهملون في هذه المناطق الى جهات أخرى حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، ويترتب على النقل بعد هذا التاريخ وقف صرف الاعانة الشهرية المتصورة عليها في المادتين (١) ، (٢) من هذا القانون اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ النقل » . الأمر الذي من مفاده أن المشرع رتب على نقل العاطلين من أبناء سنياء وقطاع غزة ومحافظات الضفة خارج هذه المناطق بمس ٣١/١٢/١٩٧٦ حرمانهم من الاعانة المقررة بالقانون

رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ لكونهم قد زایلتم صفتهم كخاضعين للقانون آلاف البيان على وجه ينتقى به وجه أحقيتهم في هذه الاعانة ، فانه ومن ثم واذ صادفهم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ وهم على هذه الحال فلا يخضعون له تبعا ولا سبيل لهم الى الاستفادة من أحكامه فبا تنقضى به من ضم اعانة التهجير الى المرتب • وبناء عليه لا يكون للعاملين المتقولين بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ خارج مناطق الاستفادة من اعانة التهجير والذين أوقف صرف الاعانة اليهم ثمة احقية من الاستفادة من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه •

ومن حيث أنه عن مدى أحقية العاملين الذين أحيوا الى المعاش وكانت تؤدي اليهم اعانة تهجير لم تضم الى المرتب عند حساب المعاش في الاستفادة من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ فإن المادة الرابعة من هذا القانون تنص على أن « يتبع في شأن أصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل تاريخ العمل بهذا القانون من الفئات التي تخضع لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ما يأتي :

١ - من يتقاضى منهم الاعانة المشار اليها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، يصاد حساب الاعانة المستحقة له بالنسب والحدود المنصوص عليها في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، وعلى أساس معاش الأجر الأساسي المستحق له والزيادات التي أضيفت اليه حتى ٣٠/٦/١٩٨٧ •

٢ - من أوقف صرف الاعانة المشار اليها بالنسبة له يمنح اعانة وفقا للأحكام المنصوص عليها في البند السابق •

» وتعتبر الاعانة المنصوص عليها في هذه المادة جزءاً من المعاش
وتسرى في شأنها جميع أحكامه « .

ومفاد ما تقدم أن المشرع أورد حكماً خاصاً بأصحاب المعاشات
الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المشار
اليه وكانوا من الفئات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦
سواء استعروا في تقاضى الاعانة أو أوقف أداؤها اليهم ، وقرر اعادة
حسابها على أساس معاش الأجير الأساسى المستحق لهم والزيادات
التي أضيفت اليه حتى ١٩٨٧/٦/٢٠ . أى ان المادة صاحب المعاش
من أحكام المادة الرابعة المشار اليها هنا لما أن يكون من الفئات
الخاضعة لأحكام رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وانتهت خدمته قبل العمل
بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ .

ومن حيث أن اللواء كان خاضعاً لأحكام
القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وكان يستأدى اعانة تهجير ، وانتهت
خدمته في ١٩٨٢/٨/٢ . أى قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨
في ١٩٨٨/٤/١٨ وهو نائب لمدير أمن بورسعيد احدى محافظات
الاستفادة من أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ فمن ثم يفدو
من المخاطبين بالمادة الرابعة من القانون ٥٨ لسنة ١٩٨٨ وتبسيط
أحكامها في شأنه .

ومن حيث أنه عن جواز تطبيق القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ على
العاملين الذين يتم تعيينهم في احدى محافظات القناة بعد
١٩٧٥/١٢/٢١ وحتى تاريخ صدوره ، فان المادة (٢) من
القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه تنص على أن « تمنح اعانة
شهرية بواقع ٣٥٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعطون
حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها والذين

مازالوا يتبعون في الملاحظات الخفيفة من العاملين المدنيين الخبايا من
لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام
أو العاملين بكادرات خاصة أو العاملين في منشآت خاضعة لأحكام
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات
المساهمة وشركات التوصية بالأسمم والشركات ذات المسؤولية
المحدودة وكذا العاملين بالجمعيات التعاونية وذلك بعد أقصى قدره
خصصة جنسيات » •

ومباد ما تتجمل أن استحقاق اعانة التهجير منوط بالعمل في احدى
مجاويزات القنابة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ فالخضوع لأحد النظم المشار
اليها في النص علي سبيل الحصر وذلك لا يتأتى الا لمن كان معيناً
وقائماً باحدى الوظائف فعلاً في ١٩٧٥/١٢/٣١ ومن ثم يشترط
لاستحقاق الاعانة أن يكون العامل موجوداً بالفعل في الخدمة في احدى
مدن القنابة في ١٩٧٥/١٢/٣١ اذ أن تحديد المشرع هذا التاريخ
يستتبع في ذات الوقت تعيين المخاطين بأحكامه الموجودين بالخدمة
فيه ، وبالتالي لا يستحق هذه الاعانة لمن يلتحق بالخدمة في تاريخ
لاحق حتى وإن ردت اقدميته الى تاريخ يسبق علي ١٩٧٥/١٢/٣١ •
ومن ثم فإنه وحتى كان العاملون الذين عينوا بمنطقة القنابة
بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ ليس لهم أميل حق في استحقاق اعانة التهجير
لكونهم من غير المخاطين بأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ فإنهم
— وتبعا لذلك — لا يفيدون بحكم اللزوم من أحكام القانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٨٨ الصادر بضم هذه الاعانة الى المرتب • وذلك كله دون
أخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون الأخير التي
أعصرت العاملين الذين صدرت قرارات تعيينهم بالفصل قبل أول يناير
سنة ١٩٧٦ ولم يتسلبوا العمل بسبب أداء الخدمة الإلزامية
أو استبقائهم بها ، من بين العاملين الذين تطبق عليهم أحكام القانون
رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه •

ومن حيث أنه عن مدى أحقية الماملين بمنطقتي القنيطرة وسيناء
الذين كانوا يستأدون اعانة التهجير واستهلك منهم طبقا للقانون
رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ في الافادة من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٨٨ . فان المادة (٢) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار
اليها تنص على أن « ... تستهلك هذه الاعانة مما يحصل عليه
الماملون — بمحافظتي بورسعيد والاسماعيلية بعد أول يناير سنة
١٩٧٦ من نصف الملوات الدورية أو علاوات الترقية أو أية
تسويات مالية يترتب عليها زيادة في المرتب الأعلى فإذا لم يحصل
العامل على أية زيادة في المرتب في أية سنة تستهلك الاعانة بواقع
خمس قيمتها الأصلية . على أنه بالنسبة لمن يعملون بمحافظة السويس
فبيداً الاستهلاك من هذه الاعانة طبقا للقواعد السابقة اعتباراً من
التاريخ الذي يحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء » .

ومن حيث أن الخاضع لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨
والممول به اعتباراً من ١٨/٤/١٩٨٨ هو — على ما سبق بيانه —
عين الخاضع لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ الذي لم تيرجحه هذه
الصفة حتى التاريخ المشار اليه . واذ كان استهلاك اعانة التهجير
من العامل طبقا للقانون آنف البيان لا ينفي أنه من الخاضعين
لأحكامه ولا ينزع عنه هذا الوصف وإنما يؤكد ، اضافة الى أن
المشرع بموجب القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ لم يقصر الأمر على
محض ضم الاعانة السابق تقريرها الى الأجر الأساسي فحسب ،
وإنما أوجب قبل ضمها اعادة حسابها على الأجر الأساسي المستحق في
١٢/٤/١٩٨٦ وهو ما ينفي عن صريح قصده في افادة الماملين
الذين كانوا يستأدون اعانة التهجير سواء استهلك منهم أو لم
تستهلك وهو ما تردد صداه في المذكرة الإيضاحية لشرع القانون

التي اشارت الى انه « أعد مشروع القانون المرفق متضمنا الأحكام
الآتية : »

ضم علاوة تناول اعانة التهجير المستحقة عند بدء الانتفاع
بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ الى المرتب الأصلي للعامل الذي سبق
انتفاعه بهذا القانون واستهلك اعانة التهجير المقررة له ، ولو تجاوز
العامل بذلك الربط المقرر لوظيفته ، الأمر الذي من مقتضاه جميعا
المادة العاملین الذين كانوا يستأدون اعانة التهجير واستهلك منهم
من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ متى توافر مناط انطباقه
في ثلثهم .

لذلك ، أنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى : -

١ - عدم أحقية العاملين المنقولين بعد ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦
خارج مناطق الاستفادة من اعانة التهجير والذين أوقف صرف
الاعانة اليهم ، في الاستفادة من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٨٨ المشار اليه .

٢ - سريان أحكام المادة الرابعة من القانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٨٨ في شأن اللواء »

٣ - مع عدم الاخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة الأولى من
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن العاملين الذين صدرت
قرارات تعيينهم بالفعل قبل أول يناير سنة ١٩٧٦ ولم يتسلموا
العمل بسبب أداء الخدمة الالزامية أو استبقائهم ، لا يفيد
العاملون الذين عينوا بمناطق الاستفادة بعد ٣١ من ديسمبر

سنة ١٩٧٥ من أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وبالتالي
من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المشار اليهما .

٤ — أحقية الماطين الذين كانوا يستأدون اعانة التهجير واستهلكات
في الاستفادة من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ متى
توافرت ضابط انطباقه في شأنهم .

(ملف ٨٦/٤/١١٦٣ جلسة ٢٠/١٠/١٩٩١)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

الخاضع لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات
للماطين المنتمين بسببهم وقطاع ليرة ومحافظات القناة في مفهوم القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة التهجير الى المرتب والمعاش
الممول به اعتبار من ١٩٨٨/٤/١٨ هو عين الخاضع لهذا القانون طالما
لم تبرحه هذه الصفة حتى ١٩٨٨/٤/١٨ فان انحسرت عنه هذه الصفة
او زايقت بسبب من الأسباب المتعد تبعا وصف الخضوع لأحكام القانون رقم
٩٨ لسنة ١٩٧٦ ولم يعد من المخاطبين الخاضعين لأحكامه في مفهوم القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ حيث العمل به .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٩١ فاستبان لها ان
المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة
التهجير الى المرتب والمعاش تنص على أن « يعاد حساب الاعانة
للمخصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات

للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومجافظات القيناة للخاضعين لأحكامه ، علي أجورهم الأساسية المستحقة في ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٦ » وتتنص المادة الثانية على أن « تضم الاعانة المشار اليها في المادة السابقة الى الأجر الأساسي للعامل اعتباراً من ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٦ حتى وان تجاوز بها الربط المقرر لدرجة الوظيفة . ويستمر العامل في تقاضي العلاوات الدورية وعلاوات الترقية المستحقة بعد هذا التاريخ بما يجاوز الحد الأقصى المسموح ببلوغه بالعلاوات الدورية ، وذلك بمقدار يعادل قيمة الاعانة المضمومة للأجر الأساسي بالتطبيق للفقرة السابقة . » واستيطهت من هذين النصين أن المشرع أعاد - بموجب القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ - حساب الاعانة المقررة بالقانون ٩٨ لسنة ١٩٧٦ للعامل الخاضع لأحكامه وفقاً لأجره الأساسي المستحق له في ١٢/٤/١٩٨٦ ، وضماها الى الأجر الأساسي له اعتباراً من التاريخ المشار اليه ولو تجاوز بضمها الربط المقرر لدرجة وظيفته ، وإجاز له تقاضي علاواته الدورية المقررة وعلاواته الموقوفة المستحقة له بعد هذا التاريخ مجاوزاً للحد الأقصى المسموح بمقدار يعادل قيمة الاعانة المضمومة للأجر الأساسي .

ومن حيث أن الخاضع لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المعمول به اعتبروا من ١٨/٤/١٩٨٨ هو عين الخاضع لهذا القانون طالما لم تبرحه هذه الصفة حتى ١٨/٤/١٩٨٨ فان انحسرت عنه هذه الصفة أو زايقت لسبب من الأسباب افقد تبعاً وصف الخضوع لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ولم يعد من المخاطبين الخاضعين لأحكامه في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ حين العمل به .

ومن حيث أن المعروف حيالته عين بوزارة التماييم بتاريخ

١٩٦٥/١/١٥. بديولوم المظمن وجعل على بكالوريوس التجارة علم
١٩٧٦ ، وكانت تصرف له اعانة التهجير لوجوده بلعدي مناطق
الاستفادة طبقا للقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ، وأعيد تعيينه بمؤهل
العالي على الدرجة السابعة التخصصية دون فاصل زمني . ومن
ثم فان اعادة تعيينه بالمؤهل العالي مع اتصال مدة خدمته حقيقة
وواقعا دون أن تبرحه قط صفة الخاضع لأحكام القانون المشار اليه
حتى ١٨/٤/١٩٨٨ ، وهو بما لا يستقيم معه حرمانه من ضم
اعانة التهجير الى مرتبه إذ لا يستوى مثل هذا الحرمان على سبند
صحيح يظهره .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوي والتشريع الى
أحقية السيد / في الاستفادة من أحكام
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ بشأن ضم اعانة التهجير الى المرتب
والعائش وأنه ليس في اعادة تعيينه على نحو ما تم عليه ما يستقيم
سندا في حكم هذا القانون ينتقى به وجه أحقيته .

(ملف ٨٦/٤/١٣٠٥ - جلسة ٢٠/١٠/١٩٩١)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

عدم أحقية العاملين المتقولين بعد ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ خارج
مناطق الاستفادة من اعانة التهجير - والذين اوقف صرف الإعانة اليهم
- في الاستفادة من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة
التهجير الى المرتب والعائش .

الفتوي :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوي

والتشريع بجلستها المتعددة في ٣١/٥/١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة التهجير الى المرتب والمعاش تنص على أنه « يعاد حساب الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة للخاضعين لأحكامه على أجورهم الأساسية المستحقة في ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٦ - كما تنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تضم الاعانة المشار اليها في المادة السابقة الى الأجر الأساسي للعامل اعتباراً من ١٢ أبريل سنة ١٩٨٦ حتى وإن تجاوز بها الربط المقرر لدرجة الوظيفة ٥٠ » .

وأستظهرت الجمعية من هذين النصين أن الخاضع في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المعمول به اعتباراً من ١٨/٤/١٩٨٨ هو عين الخاضع لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ طالما لم تبرحه هذه الصفة حتى هذا التاريخ ، فإن انحصرت عنه هذه الصفة أو زالته لسبب من الأسباب افتقد تبعاً وصف الخضوع لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ، ولم يعد من الخاضعين له في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ حين العمل به .

وإذا كانت المادة ٦ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ، المشار اليه ، تنص على أنه « لا يجوز نقل العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة الذين يعملون في هذه المناطق الى جهات أخرى حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ويترتب على النقل بعد هذا التاريخ وقف صرف الاعانة الشهرية المنصوص عليها في المادتين (١) ، (٢) من هذا القانون اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ النقل » الأمر الذي من مفاده أن المشرع رتب على نقل العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة خارج هذه المناطق

بعد ١٩٧٦/١٢/٣١ حرمانهم من الاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ لكونهم قد زايلتهم صفتهم كخاضعين للقانون آنف البيان على وجه ينتقئ به وجه أحقيتهم في هذه الاعانة ، فإنه ، ومن ثم ، وإذا صادفهم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ وهم على هذا الحال فلا يخضعون له تبعا ولا سبيل الى الانفاذة من أحكامه فيما تنقضى به من ضم اعانة التهجير الى المرتب ، وبناء عليه لا يكون للعاملين المنقولين بمد ١٩٧٦/١٢/٣١ خارج مناطق الاستفادة من اعانة التهجير والذين أوقف صرف الاعانة اليهم — ومنهم العامل انقضى نقل من فرع شركة جركو بالسويس الى ثلاجة غمرة في ١٩٨٨/٣/٢٠ والسيد / الذي نقل من فرع شركة النيل العامة لأكوييس غرب الدلتا بمحافظات القناة في ١٩٨٧/٢/٢٥ — ثمة حق في الاستفادة من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية العاملين المنقولين بمد ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ خارج مناطق الاستفادة من اعانة التهجير ، والذين أوقف صرف الاعانة انيهم في الاستفادة من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في أن ضم اعانة التهجير الى المرتب والمعاش .

(حلف ١٢٠٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٩٢/٥/٣١)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

أجاز القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام التمتع بصفة مؤقتة وقوله بالتنظيم — تضمن احكامها تطبيق على المسجلين المؤقتين الى جانب الدائمين منهم — خضوع العامل المؤقت في بعض شؤونه

لأحكام قانون العمل لا يبقى خضوعه لنظام العملين بالتخلف عن العمل
العملين بصفة مؤقتة يكون من الخصم لنظام العملين بالتخلف عن العمل
من استعملهم أثناء التجهيز خلافاً لم يرد من مريح يظهر عزمها
على العملين الآخرين .

الفتوى :

ان هذا الموضوع غرض على الجمعية الفتوى لقسم الفتوى
والتشريع بنجلستها المنعقدة بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٢ فاستبان لها أن
المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة
التجهيز الى المرتب والمعيش تنص على أن « يصاد حساب الاعانة
الممنون عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات
للعاملين الحثيين بسيناء وقطاع غزة ومخافظات القناة للخاصين
لأحكامه ، على أجورهم الأساسية المستحقة في ١٢ من أبريل
سنة ١٩٨٦ » وان المادة الثانية تنص على ان « تضم الاعانة
المشار اليها في المادة السابقة الى الأجر الأساسي للعامل اعتباراً من
١٢ من أبريل سنة ١٩٨٦ حتى وان تجاوز بها الربط المقرر لدرجة
الوظيفة ٠٠٠ » .

واستطلعت الجمعية من هذين النصين - وعلى ما جرى به افتاءها
السابق - ان الخاضع في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المعمول
به اعتباراً من ١٨/٤/١٩٨٨ لم يغير الخاضع لأحكام القانون رقم
٩٨ لسنة ١٩٧٦ طالما لم يبرحه هذه الصفة حتى هذا التاريخ فان
انحصرت عنه هذه الصفة أو زايته لسبب من الأسباب اعتقد تبعا
يصف الخضوع لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ولم يعد من
لخاصتين لها في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ حين
لعمل به .

وأذ كانت المادة (٢) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ المنسار
 إليه تنص على أن « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب
 الأصلي الشهري لمن كانوا يملون حتى ٣١/١٢/١٩٧٥ بمحافظات
 القناة والذين عادوا إليها والذين مازالوا يقيمون في المحافظات
 المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين
 بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة
 أو العاملين في منشآت خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤
 بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية
 بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وكذا العاملين بالجنيات
 التعاونية وذلك بحدد أقصى قدره عشرون جنيهاً ويحدد أدنى قدره
 خمسة جنيهاً » الأمر الذي من مصادره أن استحقاق اعانة التجهيز
 موطو بالعمل في إحدى محافظات القناة حتى ٣١/١٢/١٩٧٥ والفصوص
 لأحد النظم المشار إليها في النص على سبيل القصر ، وذلك لا ينشأ
 إلا لمن كان حينئذ قائماً بأحدى الوظائف فعلاً في ٣١/١٢/١٩٧٥ .
 « ومن ثم يشترط لاستحقاق الامانة أن يكون العامل موجوداً بالمثل
 في الخدمة في إحدى مدن القناة في ٣١/١٢/١٩٧٥ إذ أن تحديث
 المشرع هذا التاريخ يستتبع في ذات الوقت تحيين المخاططين بأحكامه
 بالموجودين بالخدمة حينئذ » .

وبتطبيق ما تقدم على الحالات المعروضة تبين أن السيد /
 عن ابتداء بوزارة الشؤون الاجتماعية بمحافظة
 القليوبية اعتباراً من ١/٣/١٩٦٣ وانتدب للعمل بمديرية الشؤون
 الاجتماعية بمحافظة السويس من ١٩/١٠/١٩٧٥ ونقل إليها منذ
 ١/١/١٩٧٦ ثم نقل للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
 اعتباراً من ١/٨/١٩٧٨ كما عين السيد ابتداء

بالهيئة الزراعية المصرية اعتباراً من ١٩٧٣/٧/١ وأعيد للعمل بمنطقة
تميمير بورسعيد بالجهاز التنفيذي للتمميمير من ١٩٧٥/٩/١٥
ونقل نهائياً لجهاز تميمير بورسعيد منذ ١٩٧٦/٤/٤ ،
ثم نقل للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة اعتباراً من
١٩٨٠/٨/١٨ .

وحيث أن النذب والاعارة من الوسائل القانونية لتسطل الوظائف
التي تشرى مسار التسين وتساخذ حكمه ، ولا ينفى كون المعروض
حالته الأول منتدبا في ١٩٧٥/١٢/٣٢ والثاني مساراً في ذات التاريخ
انهما قائمين بالعمل فعلا في احدى مناطق الاستفاده في التاريخ
المشار اليه يتقاضيان اعانة التهجير من جهة العمل ما قبل نقلهما الى
الهيئة العامة للاستثمار . واذا صادفهما القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨
وهما على هذه الحال فمن ثم يفيدان من احكامه وتضم الاعانة
المشار اليها الى مرتبهما الاساسى على النحو الوارد بالقانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٨٨ . آف البيان يقتزن بما تقدم جفيا أن كلا من النذب
والاعارة في الحالين المعروضين في حقيقة كل منهما وجوهه انما وقع
تتمميداً لقرار لاحق أعقبهما ، وهو ادعى بقرار النذب أو الاعارة الى
أن يكون قرار نقل أصلا بحسبان ما اتجهت اليه نية جهة الادارة
بالفعل من انجاز هذا النقل بعد ترتيب اجراءاته .

ومن حيث انه عن حالة السيد /
فان الثابت من بيان حالته الوظيفية أنه عين ابتداء بمقد مؤقت
بمنطقة تميمير بورسعيد بالجهاز التنفيذي للتمميمير اعتباراً من
١٩٧٥/١٠/٣٦ حتى ١٩٧٦/٨/٣١ . حيث رشح للتعين عن طريق اللجنة
الوزارية للقوى العاملة للتعين بذات المنطقة من ١٩٧٦/٩/١ وعين
بالدرجة الثامنة اعتباراً من ١٩٧٧/٢/٢٦ . وارجعت أقدميته الى تاريخ
تعيينه بالمقد المؤقت في ١٩٧٥/١٠/٢٦ .

ومن حيث أن افتاء الجمعية العمومية جرى على أن « نظام
العمالين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١
— الذي كان يخضع له المعروض حالته إبان منحه اعانة التهجير —
أجاز التعيين بصفة مؤقتة وتولاه بالتنظيم وأنه تضمن أحكاما تطبق
على العمالين المؤقتين الى جانب الدائمين منهم وأن خضوع العامل
المؤقت في بعض شؤونه لأحكام قانون العمل لا ينفي خضوعه لنظام
العمالين بالقطاع العام وعليه فإن العمالين بصفة مؤقتة يعدون من
الخاضعين لنظام العمالين بالقطاع العام ومن ثم يستحقون الاعانة
المشار اليها طالما لم يرد نص صريح يفسر صرفها على العمالين
الدائمين » .

ومن حيث أن الخاضع لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨
والمعمول به اعتباراً من ١٨/٤/١٩٨٨ هو — على ما سبق بيانه —
عين الخاضع لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ الذي لم تبرحه
هذه الصفة حتى التاريخ المشار اليه ، فمن ثم يفيد المعروض حالته
من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ وتضم له اعانة التهجير
الى المرتب في حدود من أحكام القانون المشار اليه .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
أحقية السادة / و و العمالين بالهيئة العامة
للاستثمار في ضم اعانة التهجير الى المرتب في حدود من أحكام القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه .

(ملف ٨٦/٤/١٢٠٢ — جلسة ١٥/١٠/١٩٩٢)

قائمة رقم (٥٧)

المبدأ :

حظر الجمع بين اعانة التهجير ومكافاة الميدان لا ينصرف الى حظر الجمع بين هذه الاعانة وبذل الجهود الانسانية والذي يقوم مناط استحقاقه بالاداء الفعلى للعمل في الوحدات العسكرية التي تحدد بقرار من وزير الدفاع ولا يستقيم الحرمان منه الا بنص صريح .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة (٢) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٦ بشأن منح اعلانات للعاملين المدنيين بسببنا وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على أن « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من لثوابت الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة الذين عادوا اليها أو الذين مازالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين والخاصين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة » وأن المادة (٥) من القانون تنص على أنه « لا يجوز الجمع بين الاعانة المنصوص عليها في المادتين (١) و (٢) من هذا القانون بين مكافاة الميدان المقررة للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة » . كما تنص المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٧٩ بشأن صرف بدل جهود اضافية لأفراد القوات المسلحة على أن « تلغى مكافاة الميدان المقررة لأفراد القوات المسلحة بالقرار الجمهورى رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٧٤ » ٠٠٠٠ « وتنص المادة (٢) من ذات القرار

على أن « يصرف بدل جهود إضافية لأفراد القوات المسلحة (عسكريين ومدنيين) وكذلك المدنيين المتدربين للعمل بالقوات المسلحة كل الوقت الذين يخدمون بالوحدات العسكرية التي تتحدد بقرار من وزير الدفاع بعد أقصى ١٠٠ ٪ من لراتب الأصلي ٠٠٠ » .

واستلهمت الجمعية أن الأصل أن العامل لا يستحق أية مرتبات أو مكافآت واعانات أو معاشات وتمويضات إلا بمقتضى نص في قانون ، دونما اخلال بأن تضمن القواعد التنفيذية للصرف والاستحقاق في اللوائح التنظيمية والقرارات التنفيذية العامة في حدود من أحكام القانون . وذلك إعمالا للأصل الدستوري المقرر بالمادة ١٢٢ من الدستور التي يجرى نصها بأن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدولة ، وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها » وتبعا فان الحرمان من هذه الحقوق بعد تقريرها أو حظر الجمع بينها وبين حقوق مالية أخرى يتعين أن يكون منصوصا عليه في قانون » .

ومن حيث أن المشرع منح بمقتضى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه العاطلين المدنيين بمحافظة انقضاء حتى ٣١/١٢/١٩٧٥ الخاصين لأحكام نظام العاطلين المدنيين بالدولة أو نظام العاطلين بالقطاع العام أو العاطلين بكادرات خاصة اعانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من الراتب الأصلي الشهري ، وحظرت المادة (٥) من القانون الجمع بينها وبين مكافأة الميدان المقررة للعاطلين المدنيين بالقوات المسلحة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ وإذ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٧٩ بإلغاء مكافأة الميدان ومنح أفراد القوات المسلحة المدنيين والعسكريين

بدل الجهود الإضافية بمقدار ١٠٠ ٪ من الزائد الأصلي . فمن ثم
 هناك حظر الجمع بين اعانة التهجير ومكافأة المبدان لا ينصرف الى
 حظر الجمع بين هذه الاعانة وبدل الجهود الاضافية والذي يقوّم
 نشاط إستحقاقه بالإداء الفصلي للعمل في الوحدات العسكرية التي
 تعدد بقرار من وزير الدفاع ولا يستقيم الحرمان منه الا بنص
 صريح .

ومن حيث أن المروضة حالته من العاملين المدنيين بالقوات المسلحة
 وكان يستأدى اعانة تهجير على موجب القانون رقم ٩٨ لسنة
 ١٩٧٦ المشار اليه فلا يستوى ومن ثم مانع في القانون من أن
 يجمع بينها وبين بدل الجهود الاضافية المنصوص عليه في قرار رئيس
 الجمهورية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٧٩ لدى استيفاء الشروط الموضوعه
 لاستحقاقه ، بصحبان أن لكل من البدلين مجاله الخاص الذي لا يخلط
 فيه بينه وبين الآخر .

لذلك ، أنتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
 أحقية السيد / في الجمع بين اعانة التهجير
 المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وبدل الجهود الاضافية
 المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٧٩ لدى
 استيفاء الشروط الموضوعه لإستحقاقه .

(ملف رقم : ٨٦ / ٤ / ١٢٩١ — جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٢)

الفصل السادس

بدل السودان

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

- المعبرة في صرف بدل السودان (طبقاً للاوضاع القائمة لا على أساس الدرجة وليس على أساس المرتب - تعديل فئة بدل السودان اعتباراً من تاريخ بلوغ مرتب المعلم بداية ربط الفئة المالية التلقية من فئات القنون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في الحالات التي تم فيها دمج أكثر من فئة من هذه الفئات بدرجة واحدة من درجات القنون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - ان استصدار فئات جديدة لبذل السودان لمعالجة ما سيترتب على التطبيق السابق من خفض فيما يمنح حالياً لفئوية المعلمين بفرع الجامعة بالفرطوم يتطلب استصدار قرار جديد من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية طبقاً للبادة ٤٤ من قانون نظام المعلمين المدنيين بالقوة الصادر بالقنون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتنسيق بجلستها المقررة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٨ فتبينت أنه بتاريخ ١٩٤٨/٤/٤ وافق مجلس الوزراء على أن يصرف لموظفي الحكومة الحرة الذين يحلون بالسودان بدل يسمى « بدل السودان » بالفئات الآتية :

جنيته

- ٣٥٠ في السنة لموظفى الدرجة الثانية وما فوقها •
- ٣٠٠ في السنة لموظفى الدرجة الثالثة •
- ٢٥٠ في السنة لموظفى الدرجة الرابعة •
- ٢٢٥ في السنة لموظفى الدرجة الخامسة •
- ١٤٤ في السنة لموظفى الدرجة السادسة •
- ٩٠ في السنة لموظفى الدرجة السابعة •
- ٦٠ في السنة لموظفى الدرجة الثامنة •

وبتاريخ ١٤/٣/١٩٥٦ وافق مجلس الوزراء على منح أعضاء هيئة التدريس بفرع جامعة القاهرة بالخرطوم « بدل السودان » ، على أن يعامل المدرسون - ودرجاتهم المالية تعادل الدرجات الرابعة والثالثة والثانية في الكادر العام - على أساس البديل المقرر لموظفى ادرجة الثالثة بواقع ٣٥ جنيه شهريا ، ويعامل مساعدوا الأساتذة والأساتذة ووكيل الجامعة ودرجاتهم المالية تتراوح ما بين وكيل وزارة دائم في الكادر القائم ، على أساس البديل المقرر لموظفى الدرجة الثانية بواقع ٤٠ جنيه و ٨٣٣ مليما •

ومفاد ذلك أن قرارات مجلس الوزراء المشار إليها اعتدت بالدرجة المالية التى يشغلها العامل لتحديد فئة بدل السودان المقرر له ، ولما كانت اندرجات المالية التى كان يمتثلها المشرع عند تقرير هذا البديل فى ظل العمل بكادر الموظفين والمستخدمين المصادر بقرار مجلس الوزراء فى أول يناير سنة ١٩٣٩ ، تبدأ من درجة وزير وتنتهى بالدرجة التاسعة وكذلك الحال فى ظل العمل بأحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة الا أن المشرع فى

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام موظفي الدولة قسيم الدرجات إلى أربعة عشرة درجة تبدأ من الثانية عشرة وتنتهي بالدرجة الممتازة وقد ناط المشرع في هذا القانون برئيس الجمهورية إصدار قرار بمعادلة درجات القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بدرجات أنقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وتنفيذاً لذلك أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم ، وفي القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أخذ المشرع بنظام المستويات بدلا من الدرجات وحصرها في أربعة وبين ما ينطوي عليه كل مستوى من درجات القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . وفي القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أخذ المشرع بنظام المجموعات الوظيفية وقسم الدرجات المالية إلى تسع درجات تبدأ من السادسة وتنتهي بالممتازة، وقضى في المادة ١٠٢ من القانون المذكور على أن ينقل العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ إلى الدرجات المالية الجديدة المعادلة لدرجاتهم وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون مع احتفاظهم بصفة شخصية بالأجور التي كانوا يتقاضونها .

ولما كان قرار منع بدل السودان قد اعتد بالدرجة المالية التي يشغلها العامل دون المرتب المقرر له ، فإن فئة هذا البديل تنظّل دون تعديل لشاغل الدرجة المقرر لها البديل أو الدرجة المعادلة لها في القوانين سالفة البيان إلى أن يرقى إلى درجة أعلى .

وبما أن الثابت أن تعادل الدرجات في ظل تعاقب القوانين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ و ٤٦ لسنة ١٩٦٤ و ٥٨ لسنة ١٩٧١ لم يكن يثير مشكلة في التطبيق لعدم حدوث تعديل في الدرجات واقتصّر الأمر على تغييرها إلى فئات مع تغيير منبئاتها أو احتفاظها إلى

مستوى معين يندرج تحت عدة درجات مسنرة تعادل أدنى الدرجات فيما يتعلق بالفئات المقررة (ليحل السودان) لأنه لما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة فإن بعض فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ عودت في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بدرجة واحدة فالفئتان الثالثة والرابعة عودتا بالدرجة الثانية والفئات الخامسة والسادسة والسابعة عودت بالدرجة الثالثة وأصبح من المتعذر الاقتصار في التطبيق في هذه الحالة فقط على تعادل الدرجة وتعين القول بوجوب تعديل فئة البدل اعتباراً من تاريخ بلوغ مرتب العامل بداية ربط الفئة المالية التالية من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ حسبما ورد بقرار مجلس الوزراء المقرر لهذا البدل .

وبما أن هذا الوضع - رغم اتقاؤه مع حكم القانون - إلا أنه سيترتب عليه خفض في مقدار بدل السودان لغالبية العاملين بالفرع الى نسب كبيرة قد لا تتناسب مع وجوب استقرار أوضاع العاملين المالية أخذاً في الاعتبار الارتفاع المستمر في تكاليف الحياة بالسودان - فإن الأوفق حسماً للأمر استصدار قرار جديد من رئيس مجلس الوزراء بناء اقتراح لجنة شؤون الخدمة المدنية بفئات جديدة لبدل السودان وفقاً للماد ٤٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي تنص بجواز منح رواتب اضافية للعاملين خارج الجمهورية وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شؤون الخدمة المدنية .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولاً : أن العبرة في صرف بدل السودان (طبقاً للأوضاع القائمة)

على أساس اندرجة وليس على أساس المرتب وذلك على ضوء
تعاقد الدرجات وفقاً لمبدأ سلف يمينه .

ثانياً : تعديل فئة بدل السودان اعتباراً من تاريخ بلوغ مرتب العامل
بداية ربط الفئة المالية التالية من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ في الحالات التي تم فيها دمج أكثر من فئة من هذه
الفئات بدرجة واحدة من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ .

ثالثاً : أن استصدار فئات جديدة لبدل السودان لمعالجة ما سيترتب
على التطبيق السابق من خفض فيما ينح حالياً لغالبية العاملين
بفرع الجامعة بالخرطوم يتطلب استصدار قرار جديد عن رئيس
مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(ملف رقم ٨٦/٤/١١٠٦ - جلسة ١٩/١٠/١٩٨٨ د)

الفصل السابع

بذل ظروف ومخاطر الوظيفة

نظام العاطلين بالمجارى والصرف الصحى

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

عدم احقية العاطلين بالمعامل الكيماوية لتحليل مياه الشرب فى الحصول على بذل ظروف ومخاطر الوظيفة والمقابل النقدى للوجبة الغذائية — طبقا للشروط والقواعد وبالنسب المقررة فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ وقرار مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٦ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٨/٢/٣ فتيبت ان المادة ١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام العاطلين بالمجارى والصرف الصحى كانت تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاطلين الدائمين والمؤقتين بالهيئات العمومية والعامة ووحدات الحكم المحلى المشغلين بأعمال المجارى والصرف الصحى » ثم أصبحت تنص بعد تعديله بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاطلين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامة والأجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلى المشغلين بأعمال المجارى

والصرف المسمى « مياه الشرب » وتتمس المادة ٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه على أن « يمنح العاملون الخاضعون لأحكام هذا القانون بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بعد أقصى ٩٠ ٪ من الأجر الأصلي وتبعا لظروف العمل والمخاطر التي يتعرض لها العامل وذلك وفقا للقواعد وللوظائف بالنسب التي يحددها قرار رئيس مجلس الوزراء ... » .

وتتمس المادة ٣ على أن « يمنح العاملون الخاضعون لأحكام هذا القانون الذين تتطلب طبيعة عملهم التواجد في مواقع العمل وجبة غذائية أو مقابلا نقديا عنها شهريا وفقا للقواعد وللوظائف التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء » « وتتمس المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٦ بتقرير ظروف ومخاطر الوظيفة ومقابل نقدي عن وجبة غذائية للعاملين بمياه الشرب » على أن « يمنح العاملون بمياه الشرب الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وذلك للوظائف التالية وبالنسب المبينة قرين كل منها محسوبة على أساس الأجر للعامل ٠٠٠٠ (٢) ٤٠ ٪ للعاملين الذين يقومون بالتنفيذ الفعلي للأعمال في المجالات الآتية ... (د) العمل بالمعامل الكيماوية ٠٠ » وتتمس المادة الرابعة من ذات القرار على أن « يمنح العاملون بمياه الشرب الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ الذين تتطلب طبيعة عملهم التواجد في مواقع العمل مقابلا عن وجبة غذائية وذلك على النحو الآتي : ٠٠٠٠٠٠ (ب) العاملون المعرضون لظروف ومخاطر وظيفية يستحق عنها بدل بنسبة ٤٠ ٪ أو ٣٠ ٪ عشرة جنيهات شهريا » .

ومفهوم ما تقدم أن المشرع حدد في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣
المشار إليه الخاطئين بأحكامه بالعاملين بالهيئات القومية والعمامة
وحدات الحكم المحلي المشتغلين بأعمال المجارى والصرف الصحي
ثم أضاف إليه القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ العاملين بالأجهزة الحكومية
كما مد نطاق العمل بأحكام القانون المذكور لتشمل على العاملين
بالجهات المشار إليها المشتغلين بأعمال المجارى والصرف الصحي
ومياه الشرب وقرر لاعتبارات خاصة بطبيعة العمل في الجهات
المذكورة منح العاملين بها المشتغلين بالأعمال المشار إليها بدل ظروف
ومخاطر وظيفية ووجبة غذائية أو مقابلا نقديا عنها وذلك وفقا
للقواعد والاجراءات وبالنسب التي يحددها قرار رئيس مجلس الوزراء
وقد صدر تنفيذاً لذلك القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٦ محددًا قيمة
بدل المخاطر مستحق للعاملين القائمين بالتنفيذ الفعلي في المعامل
الكيمياوية لمياه الشرب بواقع ٤٠٪ من الأجر الأصلي للعمل كما حدد
مقابل الوجبة الغذائية المستحق لهم ممن تتطلب طبيعة أعمالهم التواجد
في مواقع العمل بمبلغ عشرة جنيهات شهريا .

ومن حيث أن المشرع قد تتطلب لمخ العاملين بالمعامل الكيميائية
لمياه الشرب بدل ظروف ومخطر الوظيفة والمقابل النقدي للوجبة
الغذائية توازن شرطين أولهما : أن يكونوا من العاملين المشتغلين في
مجال مياه الشرب بالجهات المحددة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣
المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ وهي الهيئات القومية والعمامة
والأجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلي وثانيهما أن يكونوا قائمين
بالتنفيذ الفعلي بالنسبة لاستحقاق بدل ظروف ومخاطر الوظيفة
وأن تتطلب طبيعة أعمالهم التواجد الفعلي بمواقع العمل بالنسبة
لإستحقاق الوجبة الغذائية أو البديل المقرر لها .

ومن حيث أن مديريات الشئون الصحية بالمحافظات لا تحد أن

تكون مصالح حكومية تندرج في مذكول عبارة الأجهزة الحكومية التي استحدثتها القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه ومن ثم فإنه يحق للعاملين بالمعامل الكيماوية التابعة لهذه المصانع المشتغلين بأعمال مياه الشرب الحصول على بدل المخاطر ومقابل الوجبة الغذائية وفقاً للأحكام سالفه الذكر شريطة أن تكون هذه المعامل متخصصة بصفة أساسية بالعمل في مجال تحليل مياه الشرب .

لذلك انتهت الجمعية للمعمية لقسمي الفتوى والتشريع الى احقية العاملين بالمعامل الكيماوية لتحليل مياه الشرب في الحالة المعروضة في الحصول على بدل ظروف ومخاطر الوظيفة والمقابل المنقضى للوجبة الغذائية وذلك طبقاً للشروط والقواعد وبالنسبة المقررة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ وقرار مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٦ المشار اليها .

(ملف ٨٦/٤/١١٣ جلسة ١٩٨٨/٣/٢)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

احقية العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والمالية والأجهزة الحكومية و وحدات الحكم المحلي من الاستفادة من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن نظام العاملين بالمجارى والصرف الصحى متى كانوا من المشتغلين بالمجارى والصرف الصحى ومياه الشرب بغض النظر عما اذا كانت الجهات المتكورة تعمل اصلا في المجارى والصرف الصحى ومياه الشرب ام لا تعمل ما دام أن العاملين انفسهم من المشتغلين بهذه الاعمال — نص المادة الأولى جاء عاماً مطلقاً بحيث يشمل جميع الجهات التي ينطبق عليها وصف الهيئة القومية أو المالية

أو الوحدات المحلية سواء أكانت تعمل في مجال المجارى والصرف الصحى
أم كانت تمارس هذا العمل بصفة تيمية أو على سبيل الخدمة الذاتية .

الغشوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩
فاستظهرت فتواها الصادرة بجلسة ٢/٣/١٩٨٨ ملف رقم ١١٣/٤/٨٦
والتي انتهت الى احقية العاملين بالمعامل الكيميائية لتحليل مياه الشرب
في الحصول على بدل ظروف ومخاطر الوظيفة والمقابل النقدي للوجبة
الغذائية طبقا للشروط والقواعد وبالنسب المقررة بالقانون رقم ٢٩
لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ وقرار مجلس
الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٦ بمد استيفائهم الشرطين الذين
تطلبهما المشرع لذلك وهما :

١ - أن يكونوا من العاملين المشتغلين في مجال مياه الشرب بالجهات
المحددة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦
لسنة ١٩٨٥ وهى الهيئات القومية والعامه والأجهزة الحكومية
وحدات الحكم المحلى .

١ - أن يكونوا قائمين بالتنفيذ الفعلى بالنسبة لاستحقاق بدل ظروف
ومخاطر الوظيفة وأن تتطلب طبيعة أعمالهم التواجد الفعلى
بمواقع العمل بالنسبة لاستحقاق الوجبة الغذائية أو البديل
المقرر لها ، وتبين للجمعية أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣
ينظم العاملين بالمجارى والصرف الصحى كان ينص في مادته
الأولى على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين
الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية العامة ووحدات الحكم
المحلى المشتغلين بالمجارى والصرف الصحى » . وقد عدل

هذا النص بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ على النحو الآتي :-
« تسرى أحكام هذا القانون على العاملين الدائمين والمؤقتين
بالهيئات القومية والأجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلي
المشتغلين بالمجارى والصرف الصحى ومياه الشرب » ٠٠٠
وقضت المادة الثانية بمنح الخاضعين لأحكام هذا القانون بدل
ظروف ومخاطر الوظيفة بحد أقصى ٦٠٪ من الأجر الأصلي
وقررت المادة الثالثة منح وجبة غذائية أو مقابل نقدي
عنها لمن تتطلب طبيعة أعمالهم من هؤلاء التواجد في مواقع
العمل ،

والمستفاد من ذلك أن المشرع قرر منح بدل ظروف ومخاطر
الوظيفة بحد أقصى ٦٠٪ وكذلك وجبة غذائية أو مقابل نقدي عنها
بتوافر الشروط المطلوبة قانونا وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة
١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ وهو ما يتحقق في شأن
العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامّة والأجهزة الحكومية
ووحدات الحكم المحلي ، حتى كانوا من المشتغلين بالمجارى والصرف
الصحي ومياه الشرب بغض النظر عما إذا كانت الجهات المذكورة
تعمل أصلا في المجارى والصرف الصحي ومياه الشرب أم لا تعمل
فيها مادام أن العاملين أنفسهم من المشتغلين بهذه الأعمال وقد جاء
نص المادة الأولى عاما مطلقا بحيث يشمل جميع الجهات التي
ينطبق عليها وصف الهيئة القومية أو العامّة أو الوحدات المحلية
سواء أكانت تعمل في مجال المجارى والصرف الصحي أم كانت تمارس
هذا العمل بصفة تكميلية أو على سبيل الخدمة الذاتية ، والقاعدة
الأصولية ان العام يجري على عمومه الى أن يرد ما يخصه ،
ومن ثم فإن اشتراط العمل باحدى الجهات القائمة على شئون
المجارى والصرف الصحي لا يمكن الافادة من أحكام هذا القانون هو

تفويض للنص بغير مخصص ، كما أن المشرع لو أراد ذلك لاستخدم لفظ المشتتة بدلا من المشتتين ولما أعوزه النص على ذلك صراحة .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق في الحالة المعروضة أنه توجد محطة رفع داخل الحرم الجامعي بأسيوط تعتبر إمتداداً لقطاع الصرف الصحي بمدينة أسيوط فإنه لا يسوغ التفرقة بين العاملين بهذه المحطة وبين أقرانهم بقطاع الصرف الصحي بأسيوط الذين يفيدون من أحكام هذا القانون ، سيما وأن الحكمة التي دعت إلى تقرير الميزات الواردة به تقتضي مع عمومية النص ألا تقام تفرقة بين من يمارس أعمال المجارى والصرف الصحي بالجهات المشتتة أصلاً بها ، ومن يمارسها في غيرها من الجهات ماداموا جميعهم يؤدون ذات الأعمال ويتعرضون لذات الأخطار .

وبناء على ما تقدم ، فإن العاملين بمحطة المجارى بجامعة أسيوط يستحقون صرف بدل المخاطر وبدل الغذاء طبقاً للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ معدلاً بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية العاملين بمحطة المجارى بجامعة أسيوط في الاستفادة من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ على النحو السابق بيانه .

(طف رقم ٨٦/٤/١١٤٣ - جلسة ١٥/٢/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

عبارتى « الجهود غير للعادية » ، والأعمال الاضائية « حسبيها
استخدمهما المشرع فى المادة ٤٦ من قانون نظام العاملين الخفنين بالدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد وردتا عامتين مطلقتين تون تقييد ، وبهذه
الكتابة نأتهما تتسمان اقتسلا كل عمل ترقى السلطة المختصة — بما لها
من حرية التقدير — ان له طبيعة خاصة تقضى الاتبة على ادائه
وذلك بصرف النظر عن المسمى الذى تطلقه على هذه الاتبة فى القرار
المتخذ عنها فى هذا الشأن — السلطة المختصة بتى قسوت سرق
مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وصفتها بلتها مكافآت عن عضويتهم بالمجلس
وحضورهم لجلساته او حضور لجان — هذه المكافآت تعتبر فى حقيقة الامر
مقابلا للجهود غير العادية والأعمال الاضائية التى يبذلها هؤلاء الأعضاء
لا تتقيد بالحدود القصوى المتصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية
١٩٦٥/٧١ — يكفى لصحتها صدور قرار بها من السلطة المختصة .

القنوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لاسمى انفتوى
والتشريع بجلستها المتعقدة بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٩٠ فتبين لها
أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافآت
عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان ينص فى المادة الثالثة منه
على أنه « لا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو بدل حضور
أنجلسات مجلس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ومجالس البحوث
والمأاهد واللجان الأخرى التى يصدر بتشكيلها قوانين أو قرارات
جمهورية على خمسة جنيهات للمضو عن كل جلسة وبعد أقصى قدره
ثلاثة وخمسون جنيهاً فى لسنة .

ولا يجوز أن تزيد مكافأة انعضوية أو بدل حضور جلسات
اللجان الفرعية واللجان التى يصدر بتشكيلها قرارات وزارية على

ثلاثة جنيئات للعضو عن كل جلسة ويجدد أقصى قدره مائة جنيئة في السنة على الا يزيد ما يتقاضاه العضو نظير اشتراكه في أكثر من لجنة في جهة واحدة على مائة وخمسين جنيئها سنوياً « وفي المادة الرابعة منه على أنه « لا يجوز أن يزيد ما يتقاضاه العضو مهما تعددت مجالس الإدارة واللجان التي يشترك فيها في أكثر من جهة على ثلاثمائة جنيئة في السنة » .

كما أن قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ينص في المادة ٧ منه على أن « مجلس الإدارة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تسير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله » ... وله على الأخص : (١) إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون التقييد بالقواعد الحكومية (٢) وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعملها وترقيتهم ونقلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومماشهم وفقاً لأحكام هذا القانون ، وفي حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة .. » وان قانون نظام الحامطين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٤٦ منه على أن « يستحق شاغل الوظيفة مقابلاً عن الجهود غير العادية والأعمال الإضافية التي يكلف بها من الجهة المختصة طبقاً للنظام الذي تضعه السلطة المختصة » . ويبين ذلك النظام الحدود القصوى لما يجوز أن يتقاضاه العامل من مبالغ في هذه الأحوال .

والاستناد من ذلك ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥

المشار اليه عند وضع الحدود القصوى لمكافآت عضوية وبدلات حضور
جنيئات مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ومجالس البحوث
والمعاهد الأخرى المشكلة بقولتين أو قرارات جمهورية محددها بمبلغ
لا يزيد على خمسة جنيئات في الجلسة الواحدة ، ويحدد أقصى
مقداره مائة وخمسون جنيه سنويا كما وضع الحدود القصوى
لمكافأة العضوية وبدلات من حضور جلسات اللجان الفرعية واللجان
التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية ، محددها بمبلغ لا يزيد على
ثلاثة جنيئات لكل جلسة ويحدد أقصى مقداره مائة جنيه سنويا ،
وبشرط ألا تريد مستحقات العضو عن أكثر من لجنة في جهة واحدة
على مائة وخمسين جنيه وألا تزيد المستحقات عند تعدد عضوية
مجالس الإدارة واللجان في أكثر من جهة على ثلاثمائة جنيه
سنويا .

ألا أنه الى جانب هذه الأحكام الواردة في القرار الجمهوري
سالف الذكر فإن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار
اليه ، وضع حكما جديدا في المادة ٤٦ منه عهد بمقتضاه الى
السلطة المختصة بوضع نظام يبين الحدود القصوى لما يجوز أن
يتقاضاه العامل من مبالغ تصرف له تحت مسمى مقابل الجهود غير
العادية ، والأعمال الإضافية هذا فضلا عما عهد به المشرع في قانون
الهيئات العامة لمجالس إدارة الهيئات العامة باعتبارها السلطة العليا
المهيمنة على الهيئة من الحق في إصدار القرارات المطلقة بالشئون
المالية والوظيفية وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .

ومن حيث ان المشرع وان وضع الحدود القصوى للمكافآت
المالية المستحقة لأعضاء مجالس إدارة الهيئات العامة عن عضوية
مجالس الإدارة وحضور الجلسات في قرار رئيس الجمهورية

ورقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المنظر اليه الا بمصلحة في ظل السلطة بالاحتساب
 القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ ونظر الشريعة العامة في شكلين الوظيف
 والذي يترى على القائم بالقياسات التنظيمية ليس لهم يولد بعقلانية
 معنى لخاص في القرار المتناظر بانتهاء الهيئة او التوافق التي يسميها
 نطقن الإدارة وفقا لقسم (المادة ١٣ من قانون الهيئات العامة تنفي
 ظل هذا القانون فقد أطلقت حرية السلطة المختصة في إتاحة
 العاملين عما يبدونه من جهود غير عادية وغما يؤتونه من أعمال
 إضافية وفقا للتنظيم الذي تنصه لذلك . وعنى عن البيان أن عبارة
 « الجهود غير العادية ، والأعمال الإضافية » محسبها تستخدمها
 المشرع قد وردتنا عاشرين مطلقين دون تنفيذ ، وبهذه المسيلة
 فانهما تتسمان ليشمل كل عمل ترى السلطة المختصة بهما لها
 من حرية التقرير - أن له طبيعة خاصة تقتضى الاتية على أدائه
 وذلك بصرف النظر عن المسمى الذي تطلقه على هذه الاتية في القرار
 الصادر عنها في هذا الشأن . وبما لذلك ، كان السلطة المختصة
 حتى قدرت صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وصفتها بانها
 مكافآت عن غصبيتهم بالمجلس وحضورهم لجلساته أو حضور لجان ،
 فان هذه المكافآت تعتبر في حقيقة الأمر مقابلا للجهود غير العادية
 والأعمال الإضافية التي يبذلها هؤلاء الأعضاء . ومن ثم ، فانها
 لا تنفذ بالحدود القصوى المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية
 رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه . ويمكن لصحتها عند قرارها
 من السلطة المختصة وفقا لقانون العاملين المدنيين بالدولة الذي
 يعتبر معدلا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ بما تضمنه
 من اختصاصات أوسع بالنسبة للسلطة المختصة .

ومن حيث أنه لما تقدم ، وكفى للشك من الأوراق أن منظمة
 رئيس اللجنة المشكلة بالجهز التنفيذي لمشروعات الشركة المتفق

قد صدرت بولتج ١٤٥٢ ر.ج. بمقتضى و ١٤٥٢ ج.م.م.ج. بمقتضى لأعضاء
وفلك بموجب قرار صدر من وزير الإسكان والمرافق رقم ٣٣٥٢
١٩٨٥ ، وأنه تقرر أيضا صرف مكافآت خاصة لحضور جلسات
مجلس إدارة الجهاز للأعضاء من غير العاملين بالجهاز بواقع خمسة
وعشرين جنيها للجلسة تحت مسمى بدل انتقال ، صدر بها أيضا
قرار من مجلس إدارة الجهاز وأُعيد من الوزير فانه متى كان
هذان القراران قد صدرا من السلطة المختصة بإصدارهما ، وذلك
بغرض تعويض هؤلاء العاملين عما يتكبدهم من جهد وبذلونه
من نشاط بصدد عضويتهم للجنة ومجلس الإدارة فان هذين القرارين
يُعتبران في حقيقة الأمر قرارين ينظمان صرف مقابل عن جهود غير
عادية تختص السلطة المختصة بإصدارهما بغض النظر عن المسمى
الفطري الذي أطلق على هذه المبالغ في القرارات الصادرة بها ، وبمذه
المناسبة تكون هذه القرارات قد صدرت متفقة مع القانون .

إذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى للفتوى والتشريع إلى
مشروعية قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٥ بتقرير
مكافأة عضوية للجنة المشككة بالجهاز التنفيذي لشروع الصرف
الصحي للقاهرة الكبرى ، وقرار مجلس إدارة الجهاز بتقرير بدل انتقال
وأعضاء المجلس من غير العاملين بالهيئة .

(ملف رقم ٨٦/٤/١٥٩١ جلسة ١٩٩٠/١/٣)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

يجوز الجمع بين بدل ظروف ومخاطر الوظيفة المقرر بالقانون ٢٦ لسنة
١٩٨٢ المعدل بالقانون ١٦ لسنة ١٩٨٥ للعاملين بالمجارى والصرف الصحي

وبدل العدوى المصوم عليه بالقرار الجمهوري ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ .
نفسه لك .

الفتوى :

جواز الجمع بين بدل ظروف ومخاطر الوظيفة المقرر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ للعاملين بالمجارى والصرف الصحى ومياه الشرب وبين بدل العدوى المصوم عليه بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ وأساس ذلك أن المشرع أجاز صراحة الجمع بين البديل المقرر لظروف ومخاطر الوظيفة للعاملين بالمجارى والصرف لصحى ومياه الشرب وبين أية بدلات أخرى اذا ما توافرت فيهم شروط استحقاقها عدا بدل التنفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ومن ناحية أخرى أجاز المشرع صراحة أيضا في القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ الجمع بين بدل العدوى المقرر بمقتضاء وبين الرواتب الاضافية الأخرى ومن ثم وازاء صريح عبارات النصوص يضمن القول بجواز الجمع بين هذين النوعين من البدلات دون أن ينتقص من ذلك بأن العلة التى من أجلها تقرر البديلين فى الحالين واحدة بما يستوجب معه عدم الجمع بينهما إذ أن من شأن هذا القول حرمان العامل من انجمع بينهما دونما نص يحظر صراحة هذا الجمع على نحو ما قرره المشرع عندما نص على عدم الجمع بين بدل مخاطر الوظيفة وبديل انتفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

(ملف ٨٦/٤/١٢٥٦ جلسة ١٩٩٣/٤/٤)

الفصل الثامن

بدل المدوى

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ نص على منح بدل مدوى لشاغلي الوظائف المعرضة لخطرها على أن تحدد تلك الوظائف بقرار من وزير الصحة — قرار رئيس الجمهورية لا يتولد أثره حالا ومباشرة — يلزم لذلك صدور قرار من وزير الصحة بتحديد الوظائف المعرضة لخطر المدوى — ويلزم توافر الاعتماد المالى اللازم لمواجهة اعباء صرف تلك البدل.

الحكمة :

وهيث أن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله والخطأ فى تحصيل الوقائع ذلك لأنه (أولا) سبق للجهة الادارية أن ردت على الدعوى مقررة أن منح بدل المدوى لوظائف الكيماثيين ومساعدى المعامل الفنيين بالهيئة العامة لمياه الشرب معروض على لجنة بدل المدوى لوزارة الصحة وقد أودع الرد بجلسة ١٠/٨/١٩٨٤ و (ثانيا) أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ لا يتولد أثره حالا ومباشرة لأنه لم يمين الوظائف المعرضة لخطر المدوى وانما فوض فى ذلك وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص والجهات المعنية المنصوص عليها فى القرار وان قرارات وزير الصحة بتحديد الوظائف المعرضة لخطر المدوى حددت على سبيل الحصر تلك الوظائف والجهات التى تنجمها وليس من بينها الوظيفة التى يشغلها المدعى ولا وجه لاعمال القياس

في هذا المصدد إذ أنه يقتصر الحق في استثناء ذلك البديل على شاغلي الوظائف المخصوص عليها في تلك القرارات • (ثالثا) أنه لا توجد أية إعمادات لصرف بدل عدوى مبرفق مياه البحر الأحمر الذى يقبمه المدعى فضلا عن أنه يتقاضى بدل ظروف ومخاطر المهنة المخصوص عليه في قرار رئيس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٦ بواقع ٥٠ ٪ من الراتب •

وحيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٥ بمنح بدل عدوى لجميع الوظائف المعرضة لخطرها نص في مادته الأولى على أن « يمنح بدل عدوى للمعرضين لخطرها بسبب طبيعة أعمال وظائفهم بالفئات الآتية ٥٥٥٥٥٥ • وتجدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الإحراض المعدية بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة وقضت المادة الثانية من القرار بأن يمنح بدل العدوى لشاغلي الوظيفة بصفة أصلية أو النوب أو الإعارة ولا يمنح في حالة النوب لوظيفة غير مقرر لها هذا البديل كما لا يمنح التبدل للوظيفة لأكثر من موظف واحد • »

ومن حيث أن وزير الصحة أصدر القرار رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٣ الذى نص في مادته الأولى على أن تعتبر الوظائف المينة في الكشف الإرفقية ضمن الوظائف المعرض شاغلوها لخطر العدوى وقضى في المادة الثامنة بأن يمنح بدل العدوى لشاغلي الوظائف المعرض شاغلوها لخطر العدوى بالفئات الواردة بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٥ اعتبارا من ١/٧/١٩٦٣ كما صدر قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ الذى قضى في مادته الأولى بإضافة الوظائف المينة بالكشف الإرفقة وعددها ستة كشف ضمن الوظائف المعرض شاغلوها لخطر العدوى ونص في مادته

الثانية بأن يمنح بدل العدوى إشاعلي هذه الوظائف بالهبات الواردة
بالتقار الجمهوري رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٢ اعتباراً من أول يوليو
سنة ١٩٦٠ ٩٥٠

كما حضر بتاريخ ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٦ قرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٦ بتقرير بدل ظروف ومخاطر الوظيفة
ومقابل تقدي عن وجبة غذائية للعاملين بعياء الشرب ونصت المادة
الأولى من ذلك القرار بأن « يمنح للعاملون بعياء الشرب الخاضعون
لحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة
١٩٨٥ بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وذلك للوظائف التالية وبالنسب
المبينة قرين كل منها محسوباً على أساس الأجر الأصلي للعامل »

١ - ٥٠ ٪ للعاملين الذين يقومون ٥٠٠٠٠٠٠٠٠

٢ - ٤٠ ٪ ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠

٣ - ٣٠ ٪ ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠

وحيث أن البين من استعراض هذه النصوص أن قرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ قد نص بمنح بدل عدوى إشاعلي
الوظائف المعرضة لخطرها على أن تحدد تلك الوظائف بقرار من وزير
الصحة ولا جدال في أن قرار رئيس الجمهورية آنف البيان لا يتولد
أثره حالاً ومباشرة وإنما يلزم لذلك صدور قرار من وزير الصحة
بتحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ثم توافر الاعتماد المالي
اللازم لمواجهة أعباء صرف ذلك البذل .

وحيث أن الثابت من مطالبة بيان لوظائف المعرضين لخطر العدوى
الصادر بشأنها كل من قرارى وزير الصحة آنف البيان أنها لا تتطلب
أية وظائف بخصوصية خطرة أو غير مألوفة ومن ثم فلا وجه

لما يطالب به المدعى من استثناء هذا البديل مادام أن وظيفته لم تعتبر من الوظائف المعرضة لخطر المدوى بموجب قرارات وزير الصحة الصادرة بتحديد تلك الوظائف ولا صاغة في هذا الصدد للقول بوجود وظائف مماثلة لتلك التي يشغلها المدعى يصرف لشاغلها ببدل مدوى لأنه فضلا عن أن المدعى لم يحدد تلك الوظائف وإنما جاء قوله مرسلا في هذا الصدد فإن الخطأ في استحقاق البديل هو بصور قرار من وزير الصحة باعتبار وظيفة معينة بذاتها مما يعرض لخطر المدوى وتوافر الاعتماد اللازم للصرف والامرين غير متوافرين في شأن المدعى لعدم شمول قرارات وزير الصحة أية وظائف تابعة لمرفق المياه أو الفرع الذي يتبعه المدعى (مرفق مياه قنا سفاجا) فضلا عن أنه من غير الثابت توافر أية اعتمادات مالية لصرف ذلك البديل بعيزانية تلك الجهات إضافة إلى أن الشارع قد أصدر قواعد خاصة لصرف مقابل آخر بديل لبديل المدوى تحتسمى بديل ظروف ومخاطر المهنة مصدر بشأنه قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٦ آنف البيان وقد قررت الجهة الإدارية أن المدعى يمنح هذا البديل المنصوص عليه في هذا القرار بنسبة ٥٠ ٪ / ولم يجحد المدعى ذلك من جانبه .

وحيث أنه في ضوء ذلك يكون مطالبة المدعى منحه بديل المدوى المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ ولا سند لها من القانون حقيقة برفضها وإذا أخذ بالحكم المطعون فيه بنظر معايير فيكون قد جاء على خلاف أحكام القانون مخطئا في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات .

(طعن ٣٨٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٩٠ -)

الفصل التاسع

بذل حضور لجان

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية
وبذل حضور الجلسات واللجان باعتباره الشريعة المالية الواجبة التطبيق
في حالة عدم وجود نص خاص - ظل قانون إنشاء هيئة الاوقاف رقم ٨٠
لسنة ١٩٧١ او قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٧٢ بشأن
تنظيم العمل بها من نص خاص يتناول بالتحديد مرتبات ومكافآت الاعضاء
مجلس ادارة الهيئة المذكورة - المقصود بما قضت به المادة السابقة من
القانون ١٦/١٩٦٢ من اختصاص مجلس ادارة الهيئات المالية بتقنين
الوائح المالية فيها دون التقيد بالقواعد الحكومية هو اللوائح التي تنظم
الذمة المالية - عدم مشروعية قرار وزير الاوقاف رقم ٦ لسنة ١٩٨٥
بشأن منح اعضاء مجلس الادارة من العاملين بالهيئة مكافآت عن جلسات
مجلس الادارة واللجان المتبعة منه لمخالفته نص المادتين ٢ من قرار رئيس
الجمهورية ٧١ لسنة ١٩٦٥ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع بطسما المقودة في ١٩٨٦/٣/٥ فتبين لها ان المادة ٦ من
القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بامصادار قانون للهيئات العامة تقتضي بان
" يتولى ادارة الهيئة العامة مجلس ادارتها " . ويبين قرار رئيس
الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة تشكيل مجلس الادارة وطريقة
اختيار اعضاء والاحكام الخاصة بمرتباتهم او مكافآتهم كهيئة

قُيِّدَتْ أَنْ الْمَادَّةُ (١) مِنْ قَرَارِ رَئِيسِ الْجُمْهُورِيَّةِ رَقْم ٧١ لِسَنَةِ ١٩٦٥ فِي شَأْنِ مَكَافَأَةِ عَضْوِيَّةِ وَبَدَلِ حُضُورِ الْجُلُوسَاتِ وَاللَّجَانِ تَقْضِي بِأَنْ « تَمْنَحَ مَكَافَأَةُ عَضْوِيَّةٍ أَوْ بَدَلَ حُضُورِ جُلُوسَاتٍ لِأَعْضَاءِ مَجَالِسِ إِدَارَةِ الْهَيْئَاتِ وَالْمُؤَسَّسَاتِ الْعَامَّةِ وَلِلْمَجَاهِدِ الْفَرَعِيَّةِ ٥٠٠٠٠٠ » وَيجوز منح المكافأة أو بدل الحضور لأعضاء اللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية . وتنص المادة ٢ من القرار بأنه « لا تمنح المكافأة أو البدل المشار إليه في المادة السابقة للأعضاء المدرجة وظائفهم في انجبة التي ينمقد فيها المجلس أو اللجنة أو يكونون منتدبين أو ممارين لها » . كما تقضى المادة ٣ من ذات القرار بأنه « لا يجوز أن تزيد مكافأة للعضوية أو بدل حضور جلسات مجلس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ومجالس البحوث والمجاهد واللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قوانين أو قرارات جمهورية على خسة جنيهاً للعضو عن كل جلسة وبعد أقصى قدره مائة وخمسون جنيهاً في السنة . ولا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو بدل حضور جلسات اللجان الفرعية واللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية على ثلاثة جنيهاً للعضو عن كل جلسة ٥٠٠٠٠ » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع فوض رئيس الجمهورية بإنشاء الهيئات العامة وتحديد مرتبات ومكافآت أعضاء مجالس إدارتها ، وإذ كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف وقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم العمل بهيئة الأوقاف المصرية قد خلا من نص يتناول بالتجديد مرتبات ومكافآت أعضاء مجلس إدارة الهيئة المذكورة فإنه يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر باعتباره الشريعة العلية الواجبة للتطبيق في حالة عدم وجود نص خاص في قانون إنشاء هيئة الأوقاف أو قرار تنظيم العمل فيها . أما ما قضيت

به المادة ٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٣ من اختصاص مجلس إدارة الهيئات العامة بتغيير اللوائح المالية فيها دون التعديل بالتقويم الحكومي المقصود به اللوائح التي تنظم أمور الذمة المالية ، وهذا الحق منصوص عليه في ذات المادة ٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ مع وجود نص المادة ٦ المتعلقة بتحديد مكافآت العضو مما يقطع صراحة بعدم دخول مكافأة العضوية في مدلول ما تنظمه اللوائح المالية والداخلية . وعلى ذلك فإن اختصاص مجالس إدارات الهيئات العامة عند تغيير اللوائح المالية الملائم لها ويفيد بقاً تضمنته المادة ٦ من قانون إنشاء الهيئات العامة والتي فوضت رئيس الجمهورية في تحديد مرتبات ومكافأة أعضاء مجلس إدارتها وإذ كان حكم المادة ٤ من قرار تنظيم هيئة الأوقاف مماثل لحكم المادة ٧ من قانون إنشاء الهيئات العامة فإنه لا يجوز أن تضمن اللوائح المالية لهيئة الأوقاف تحديد مرتبات ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وعلى ذلك فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر يكون هو الواجب التطبيق عليهم . وإذ كان قرار وزير الأوقاف رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ منح أعضاء مجلس الإدارة من العاملين بالهيئة مكافآت عن جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه بالمخالفة لما ورد في المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ الذي حظر منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة المدرجة وظائفهم في الجهة التي ينمقد بموجبها المجلس أو اللجنة أو يكونون منتدبين أو عمارين لها ، كما تتناول بالتحديد قيمة مكافآت حضور جلسات مجلس إدارة الهيئة واللجان المنبثقة منه على نحو يخالف ما ورد بقرار رئيس الجمهورية بدون سند خاص بجيز ذلك في قانون إنشاء الهيئة أو انقرار الجمهورى المنظم لها فإن هذا القرار يكون موضوعاً بعدم المشروعية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الي
عدم مشروعية قرار وزير الأوقاف المشار إليه .

(ملف ١٠٣٨/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٦/٣/٥)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

محة قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم ١٧٠ لسنة ١٩٧٦ بتحديد
بدل حضور ومكافأة عضوية الاعضاء من نوى الخبرة بمجلس ادارة
الهيئة المصرية العامة للبلاحة والمشروعات المعدنية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٩٠ فتبين لها
أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية
وبدل حضور الجلسات واللجان ينص فى المادة الثالثة منه على أنه
« لا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو بدل حضور جلسات مجالس
إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ومجالس البحوث والمعاهد والنجان
الأخرى التى يصدر بتشكيلها قوانين أو قرارات جمهورية على خمس
جنيهاً للمضو عن كل جلسة ويحد أقصى قدره مائة وخمسون جنيهاً
فى السنة ... » .

وفى المادة الرابعة منه على أنه « لا يجوز أن يزيد ما يتقاضاه
العضو مهما تعددت مجالس الادارة واللجان التى يشترك فيها أكثر
من جهة على ثلاثمائة جنيهاً فى السنة ... » .

كما تبين للجمعية أن قانون الهيئات العامة انصاح بللقانون

رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ينص في المادة ٧ منه على أن مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شؤونها وتصرف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يسراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله . . . وله على الأخص :

١ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٢ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعملها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعايشهم وفقا لأحكام هذا القانون ، في حدود أحكام قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة . . . وان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٤٦ منه على أن يستحق شاغل الوظيفة مقابلا عن الجهود غير العادية والأعمال الإضافية التي يكلف بها الجهة المختصة وذلك طبقا للنظام الذي تضعه السلطة المختصة ويبين ذلك النظام الحدود القصوى لما يجوز أن يتقاضاه العامل من مبالغ في هذه الأحوال » .

كما أسترخت الجمعية العمومية أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم الهيئة المصرية العامة للصحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية والذي نص في المادة السادسة منه على أن يضم مجلس الإدارة في تشكيله . عدد لا يزيد على خمسة من ذوي الخبرة في مجال التخصصات المطلوبة للهيئة يصدر بتعيينهم قرار من وزير البترول والثروة المعدنية ويحدد القرار مكافآتهم . . . والمستفاد من ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥

أختار إليه تعد وضع الحدود القسوى لمكافآت عضوية بدلات لخصور
جلسات إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ومجالس البحوث والمعاهد
واللجان الأخرى المشكلة بقوانين أو قرارات جمهورية بأن يحددها
بمبلغ لا يزيد على خمس جنيهاً في الجلسة الواحدة وبعد أقصى
مقداره مائة وخمسون جنيه سنوياً ، ويشترط ألا تزيد مسنقات
العضو عند تعدد عضوية مجالس الإدارة واللجان في أكثر من جهة
على ثلاثمائة جنيه سنوياً •

إلا أنه الى جانب هذه الأحكام ، الواردة في القرار الجمهوري
سالف الذكر فإن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار
إليه وضع حكماً جديداً في المادة ٤٦ منه عهد بمقتضاه الى السلطة
المختصة بوضع نظام يبين الحدود القصوى لما يجوز أن يتقاضاه
العامل من مبالغ تصرف له تحت مسمى مقابل الجهود غير العادية
والأعمال الإضافية • هذا فضلاً عما عهد به المشرع في قانون الهيئات
العامة لمجالس إدارة الهيئات العامة باعتبارها السلطة العليا المهيمنة
على الهيئة من الحق في اختيار القرارات المتعلقة بالشئون المالية
والوظيفية وذلك دون تقييد بالقواعد الحكومية •

كما أن رئيس الجمهورية حين أصدر القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٦
في شأن تنظيم الهيئة المصرية للمصاحبة الجيولوجية والمشروعات
التعدينية قد ضمنه نصاً يخول وزير البترول والثروة المعدنية
الاختصاص لتحديد مكافآت أعضاء مجالس إدارة الهيئة من ذوي
الخبرة •

ومن حيث أنه فيما يتعلق بتحديد مكافأة عضوية مجلس إدارة
الهيئة المصرية العامة للمصاحبة الجيولوجية والمشروعات التعدينية
للأعضاء ذوي الخبرة ، فإنه ولئن كان المشرع قد وضع في قرار رئيس

للجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه الحدود القصوى للمكلفات المالية المستحقة لمضوية مجالس إدارة الهيئات العامة على النحو السالف الذكر، إلا أنه في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهو الشريعة العامة في شؤون التوظيف والذي يسرى على العاملين بالهيئات العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بانشاء الهيئة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة وفقا لنص المادة ١٣ من قانون الهيئات العامة — في ظل هذا القانون أطلقت حرية السلطة المختصة في إثابة العاملين من داخل الهيئة وخارجها عما يبذلونه من جهود غير عادية وعما يؤدونه من أعمال إضافية لصالح الهيئة وفقا للتنظيم الذي تضمنه لذلك • وغنى عن البيان أن عبارتي « الجهود غير العادية والأعمال الإضافية » حسبما أستخدمها المشرع قد وردتا عامتين مطلقتين دون تقييد وبهذه المثابة فإنهما تقتضيان لتشمل كل عمل ترى السلطة المختصة — بمالها من حرية في التقدير أن له طبيعة خاصة تقتضي الإثابة على أدائه • وذلك بصرف النظر عن المسمى الذي تطلقه على هذه الإثابة في القرار الصادر منها في هذا الشأن • ولعلنا لذلك فانه متى قدرت السلطة المختصة صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة ووصفتها بأنها مكلفات عن عضويتهم بالمجلس أو بدل حضور لجلساته ، فإن هذه المكلفات تعتبر في حقيقة الأمر مقابلا للجهود غير العادية والأعمال الإضافية التي يبذلونها هؤلاء الأعضاء • ومن ثم فانها لا تتقيد بالحدود القصوى المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه ويكتفى لصحتها صدور قرار بها من السلطة المختصة وفقا لقانون العاملين المدنيين بالدولة واللاحق في صدوره على انقضاء الجمهورية سالف الذكر فيعتبر مفذلا له بما نص عليه من اختصاصات أو تسع بالتنسبة للسلطة المختصة •

ولما كان ذلك وكان التباين أن المكافأة التي تتوزع لأعضاء مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للصحة عن غوى الخبرة بواقع خمسة وعشرين جنيها لكل جلسة قد صدر بها قرار من السلطة المختصة واعتماد قرارات المجلس وهي توزير البترول والثروة المعدنية وهو بذاته السلطة المختصة وفقا لقانون الحائزين المدنيين بالخدمة لتمويل هؤلاء الأعضاء عما يشكوه عن جهد بمناسبة حضورهم جلسات المجلس ، فإن هذا القرار يعد في حقيقته مكافأة عن جهود غير عادية تختص السلطة المختصة بتقريرها بغض النظر عن المسمى الذي أطلق عليها عند صدورها .

ويكون هذا القرار بالتالي سليما ومتقنا مع القانون . كما أنه بالنسبة لتعميد المكافأة السنوية لعنصرية مجلس الإدارة فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه قد عهد إلى وزير البترول والثروة المعدنية بمراجعة بتعديدها ومن ثم إعلان القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٦ الصادر عن الوزير والذي حدد هذه المكافأة بواقع ستجئة جنيه سنويا - وأضاف إليها ٢٥ جنيه عن كل جلسة - يكون هذا القرار قد صدر في حدود الاختصاص المقرر لوزير البترول والثروة المعدنية ومتقنا أيضا مع هذا القانون أيضا كان المسمى الذي أطلقه على الخدمة والعشرين جنيها المشار إليها بوصفها بدل حضور جلسات لأنها لا تصحوا أن تكون آثابة عن الجهد الذي يبذله العضو في هذا الشأن عما سبق البيان .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لعنصرية الفتوى والتشريع إلى صحة قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٦ بتحديد بدل حضور ومكافأة عضوية الأعضاء عن غوى الخبرة بمجلس .

إدارة اللجنة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمسوحات
الجيوتقنية

(حلف رقم ٨٦/٤/١١٥٩ جلسة ١٩٩٠/١/٣)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

النائب لحضور لجان البت بمحافظة من المحافظات الخالية لا يتولى في
شأنه مناط استحقاق بطل الإقالة - تقرير بطل الإقالة يتقبل استمسا في
النائب لشغل وظيفة في إحدى هذه المحافظات - حضور لجان البت لا يحدد
ندبا لشغل وظيفة وإنما هو من قبيل المهام المؤقتة التي لا تتصف بطابع
الانتظام أو الاستمرار .

المسألة :

وردا على الطعن أودع مجلس السجولة فكرة تضمنت أن ن سحب
الطاعين تم لحضور لجان البت وهي مهام مؤقتة لا تستلزم الإقامة
بالمحافظتين ، وأن الن سحب لم يتم لشغل وظيفة ، وإنما لحضور
الهيئة والمؤسسة .

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠
ينص في مادته الأولى على أن :

« يمنح العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة برائديتات العامة
الذين يعملون بمحافظات سيناء الشمالية وسيناء الجنوبية والبحر الأحمر
وأسوان وقنا وسوهاج .. بطل إقامة بنسبة ٣٠٪ من بداية الأجر
المقرر للوظيفة ، وذلك للعاملين ان الذين لا يكون مواطنهم الأملى بالمحافظة
أو المنطقة »

وتتضمن المادة الثانية من القرار المشار اليه على أن يمنع ببدل الإقامة للعامل الذي ينتدب لشغل وظيفة بأحدى المحافظات أو المناطق المشار إليها .

ومن حيث أن الطاعن ندب بالاضافة الى عمله عضوا بإدارة فتوى رئاسة الجمهورية والمحافظات لحضور لجان البت بمحافظتى أسوان وقنا .

ومن حيث أن الحكمة التشريعية التى أملت تقرير بدل الإقامة ، هى تشجيع العاملين على العمل فى المحافظات النائية ، وتعويضهم عما يلحقون من مشقة بسبب ظروف الإقامة فيها .

ومن حيث أن الندب لحضور لجان البت بمحافظات من المحافظات النائية لا يتوافر فى شأنه نشاط استحقاق بدل الإقامة ، وذلك فى ضوء الحكمة من تقرير هذا البديل الذى توهنا اليه ، والذي يتمثل أساسا فى الندب لشغل وظيفة فى إحدى هذه المحافظات ذلك أن حضور لجان البت لا يعد ندبا لشغل وظيفة وإنما هو من قبيل المهام المؤقتة التى لا تنصب بطابع الانتظام أو الاستمرار خاصة وأن العمل الرئيسى للطاعن فى محافظة أخرى لا يستحق العاملون فيها هذا البديل ، ومثل هذا الحضور المؤقت للجان ينبثق من تكليف مؤقت ، ومن ثم لا يتطلب الأمر تشجيما أو حثا له على الإقامة فى هذه المحافظة النائية .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن دعوى الطاعن لا تقوم على سند صحيح من القانون ، مما يمتنع معه الحكم ، بقبول الطعن شكلا ، ورفضه موضوعا .

الفصل العاشر

بدلات متنوعة

أولا - بدل التفتيش على الشواطئ

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

مناطق استحقاق بدل التفتيش والجمع بينه وبين بدل التفرغ للمهندسين هو ان يكون المهندس من مهندسى مصلحة الري - عدم احقية مهندسى الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ ببدل التفتيش وعدم جواز احتفاظ المهندسين المعينين بها والمقولين اليها من مصلحة الري بهذا البديل الا بصور قرار من رئيس مجلس الوزراء بتقريره .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٨٩ فتبين لها أن بدل التفتيش تقرر صرفه لمهندسى الري - وفقا لما قرره البرلمان عند نظر ميزانية وزارة الاشغال العمومية لعام ١٩٤٨/٤٧ منذ أول مايو سنة ١٩٤٧ بالاستعاضة عن بدل السفر الذى كان يجرى العمل به قبل ذلك ، ثم صدر قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٩/١٢/٣٨ بمنح بدل تخصص للمهندسين ووقف صرف بدل التفتيش لجميع المهندسين المستفيدين عدا مهندسى مصلحة الري . ثم صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين وبلغت اعتمادات اضافية فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٠/٤٩ ونص فى المادة الأولى

منه على انه اعتبارا من اول فبراير سنة ١٩٥٠ بمنح بدل التخصص طبقا للفتاى التى أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣ يولية سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المشتغلين بأعمال هندسية بحتة الحاصلين على شهادات جامعية أو ما يعادلها مع مراعاة الشروط التى فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بمقتضى وقف صرف بدل التفتيش والمكافأة عن ساعات العمل الإضافية ثم صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة اعانة الغلاء مقررًا وجوب خصم هذه الزيادة من بدل التخصص وعلى الا يجمع بين مرتب التخصص ومرتب الفئة ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل التفريغ للمهندسين بخصم فى مادته الثالثة على انه « لا يجوز الجمع بين بدل التفريغ وبين بدل التفتيش أو المكافأة على ساعات العمل الإضافية ٥٠٠ ومع ذلك يجوز لمهندسى الرى الموجودين حاليا فى الخدمة ان يختاروا خلال ثلاث سنوات من تاريخ انعسل بهذا القرار الجمع بين بدل التفتيش وبدل التخصص طبقا للقواعد المعمول بها الآن بشأن الخصم من هذا البدل أو منحهم بدل التفريغ المنصوص عليه فى المادة الثانية وحدة كاملا ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالتفريغ لمهندسى الرى الذين التحقوا أو يلتحقون بوزارة الأشغال بعد صدور القرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بصرف بدل تفتيش مع جواز الجمع بينه وبين بدل التفريغ ونمت المادة الأولى منه على أن « يعامل مهندسوا الرى الذين التحقوا أو يلحقوا بخدمة وزارة الأشغال بعد صدور القرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ معاملة زملائهم المعينين قبلهم فيما يختص بصرف بدل التفتيش — متى استوفوا شروطه — مع جواز الجمع بينه وبين بدل التفريغ طبقا للقواعد المحددة بالفقرة الثانية من المادة ٣ من القرار الجمهورى آنف الذكر ، ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧. قاضياً في حادثته الأولى بمنح بدل تغمرغ للمهندسين. ونصت المادة الرابعة منه على أنه « لا يجوز الجمع بين البديل المشار اليه في المادة الثانية والبديل المشار اليه في المادة الثالثة من هذا القرار ويجوز الجمع بين أيهما وبين أى بدل آخر أو المكافأة عن ساعات العمل الإضافية أو الجهود غير العادية كما تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٧٣ على أن « يمنح مهندسو الرى الذين ينطبق في شأنهم قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من فبراير سنة ١٩٤٨ و ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ و ٣ يونيو سنة ١٩٤٩ بشأن بدل التفتيش لمهندسى مصلحة الرى سواء كانوا من أعضاء مجلس ادارة الهيئة العامة لمياه النيل أو المقتولين من مصلحة الرى الى الهيئة أو من الذين يعينون بالهيئة بدل التفتيش المقرر وفقاً للفتاات المحددة بقرارات مجلس الوزراء المشار اليها على ان يسرى على هذا البديل التخفيض المقرر قانوناً » .

والمستفاد من ذلك أن بدل التفتيش قد تقرر وقفه لجميع المهندسين عدا مهندسى مصلحة الرى منذ صدور قرار مجلس انوزراء في ٢٨/١٢/١٩٤٩ بمنح بدل تخصص للمهندسين الذى سمح لمهندس الرى بالجمع بين بدل التفتيش وبديل التفرغ وتأكد ذلك بصدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه الذى أبقي على احكام قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٤٩ وكذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه الذى أجاز لمهندسى الرى الموجودين في الخدمة الجمع بين هذين البديلين طبقاً لقواعد موضوعية وزمنية محددة وأمتد هذا الحكم أيضاً الى مهندسى الرى الذين التحقوا بالخدمة بعد صدور هذا القرار وذلك بموجب احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ وأجاز للمهندسين أعضاء نقابة المهندسين

الجمع بين أى من البديلين المشار إليهما بالمادتين الثانية والثالثة من هذا القرار. وأى بديل آخر أو المكلفات من ساعدت العمل الإضافية أو الجهود غير العادية .

ومقتضى النصوص المقدمة ان مناطق استحقاق بدل التفتيش والجمع بينه وبين بدل التفرغ المقرر للمهندسين هو أن يكون المهندس من مهندسى مصلحة الرى . ومن ثم ، فإذا لم يكن المهندس أصلا من مهندسى مصلحة الرى أو مهندسى الرى الذين يعملون بخدمة وزارة الأشغال العامة والموارد المائية والذين يشغلون وظائف هندسية بها ويصرفون رواتبهم من الربط المخصص لوظائف المهندسين بميزانية مصلحة الرى أو ميزانية الوزارة ، أو لم يعد من عداد مهندسى هذه المصلحة أو الوزارة لنقله خارجها فإنه ينتفى في شأنه مناط استحقاق بدل التفتيش وبالتالي لا يجوز له الجمع بين هذا البديل وبديل التفرغ .

وبما انه لما كان ذلك وكان المهندسون بالهيئة المصرية العامة لحماية الشواطىء المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨١ الذى اعتبرها هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ، ليسوا من مهندسى مصلحة الرى . ولا يعملون بخدمة وزارة الأشغال . ومن ثم ، فإنه لا يحق لهم صرف بدل التفتيش ولا يجوز احتفاظ المنقولين منهم الى الهيئة من مصلحة الرى بهذا البديل ، ذلك أن العامل المنقول لا يحتفظ بالبديل الذى كان يتقاضاه في الوظيفة المنقول منها ، وإنما يستحق البدلات المقررة للوظيفة المنقول اليها .

وبما أنه تبعا لما تقدم ، فإن منح بدل التفتيش لمهندسى الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطىء يكون غير جائز وذلك ما لم تتبع الاجراءات القانونية اللازمة بحيث يتم صرف البديل استنادا إلى نص

قانونى خالص يقرره ، ولما كُن ذلك ، وكانت المادة ٤٢ من قانون نظام العاملين الحنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وفقا للقواعد التى يتضمنها القرار الذى يصدر فى هذا الشأن وبمراعاة ما يلى : ١ - بدلات تقتضيها ظروف الوظيفة ٢٠ - بدل إقامة ٣ - بدلات وظيفة يقتضيها أداء وظائف معينة » .

وكانت المادة ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨١ بإنشاء الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ قد نصت على أنه « يكون لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لإدارة شئون الهيئة وتحقيق أغراضها ويبلشر على الاخص ما يلى : ٣٠٠٠٠٠ - وضع اللوائح المتعلقة بشئون موظفى الهيئة وعماها وخاصة تعيينهم وترقيتهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافاتهم بما لا يجاوز الحدود القصوى المنصوص عليها فى نظام العاملين الحنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه » . فانه على ضوء هذه الأحكام يكون لمجلس إدارة الهيئة العامة لحماية الشواطئ إذا رأى منح مهندسى الهيئة بدل التفتيش انرجوع الى رئيس مجلس الوزراء لتقرير هذا التبديل ونسبه وأوضاعه بناء على ما تقترحه لجنة شئون الخدمة المدنية . فاذا لم يصدر هذا انقرار آمنتت المادة مهندسى الهيئة من هذا البديل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى افتوى والتشريع الى عدم أحقية مهندسى الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ لبديل التفتيش وعدم جواز احتفاظ المهندسين المعينين بها والمخولين اليها من مصلحة الرى بهذا التبديل الا بصحور قرار من رئيس مجلس الوزراء بتقريره لهم على النحو السابق بيانه .

(ملف رقم ٨٦/٤/١١٤٢ فى ١/١١/١٩٨٩)

ثانياً - بدلات رؤساء الأقسام والتطاعلات

بهينة المواد النووية

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

عدم احقية رؤساء الأقسام والتطاعلات بهينة المواد النووية في تقضى
البديل الخاص المقرر بالجدول الملحق بقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٢ حتى يتم تحديد الدرجات المعلقة باللائحة التنفيذية للهيئة
المقرر اليها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
وانتشرح بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/١/٧ فتبين لها أن المادة (١)
من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين الحميمين في
المؤسسات العلمية تنص على أن « تسرى أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العامة المحددة بالجدول
المرفق وذلك في حدود وطبقا للقواعد الواردة في المواد التالية »

ويجوز بقرار من رئيس انجيمورية بعد العرض على مجلس الوزراء
اضافة جهات أخرى الى هذه المؤسسات العلمية »

وتنص المادة اثنائية من ذات القانون على أن « تصدر من رئيس
الجمهورية بناء على ما يعرضه الوزير المختص وعلى ما يقترحه المجلس
الخاص بالمؤسسة العلمية انخاضة لاحكام هذا القانون اللائحة
التنفيذية لها .

وتشمل هذه اللائحة على القواعد المنظمة لما ينبي :

(جـ) القواعد التي تسمى على المؤسسة من بين الأحكام الواردة
بمضمون القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه وتجهيز
السلطات والاختصاصات الواردة بهذه النصوص .

(ج) التسميات الخاصة بالوظائف العلمية في المؤسسة وتبادل وظائفها
مع الوظائف الواردة بجدول المرتبات والمكافآت الملحق
بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

وتسرى فيما لم يرد فيه نص في هذه اللوائح التنفيذية على
شاغلي الوظائف العلمية القواعد الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٣ المشار إليه .

وتتضمن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦ لسنة
١٩٧٧ بإنشاء هيئة المواد النووية على أن « تنشأ هيئة عامة تسمى
« هيئة المواد النووية » تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير
الدولة للبحث العلمي والطاقة الذرية ويكون مقرها مدينة القاهرة
وتعتبر من المؤسسات العلمية في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة
١٩٧٣ المشار إليه ... » .

ومن حيث أنه ولئن كان المشرع قد نص على سريان أحكام القانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية
المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه
وتلك التي يصدر بإضافتها إليه قرار من رئيس الجمهورية إلا أنه
لم يترك هذا الأمر على إطلاقه وبصفة مباشرة إنما أنطاط باللائحة
التنفيذية لكل مؤسسة علمية تحديد أنقواع التي تسرى عليها من بين
الأحكام المنصوص عليها بقانون تنظيم الجامعات وكذلك التسميات
الخاصة بالوظائف العلمية بالمؤسسة وتبادل وظائفها مع تلك الواردة

بجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣
المشار اليه .

ومن حيث أن جدول المرتبات الملحق بقانون تنظيم الجامعات قد
تضمن تقرير بدل خاص لبعض وظائف أعضاء هيئة التدريس المحددة
به بواقع ٣٠٠ جنيها سنويا لوظيفة عييد ، ١٨٠ جنيها سنويا
لوظيفة وكيل الكلية ، ١٢٠ جنيها سنويا لوظيفة رئيس قسم .

ومن حيث أن المستقر عليه أن نفاذ القوانين لا يكون معنفاً على
صدور اللوائح التنفيذية التي يحيل اليها الا في حالتين : الأولى أن
ينص القانون على ذلك مراعاة والثانية أن يكون تنفيذ القانون مستحيلا
الا بصدور اللائحة التنفيذية .

ومن حيث أن المشرع قد ترك اللائحة التنفيذية لهيئة المواد النووية
— التي اعتبرت من المؤسسات العلمية في تطبيق أحكام القانون
رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٧
المشار اليه — تحديد المسميات الوظيفية لوظائفها العلمية وتعادل
هذه الوظائف مع وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومن ثم فإن
منح شاغلي الوظائف العلمية بالهيئة المشار اليه ابدال المقرر بالجدول
المرفق بقانون تنظيم الجامعات يكون مطلقا على صدور لائحته التنفيذية
باعتبارها الاداة المقررة قانونا لاجراء التعادل بين
وظائفها والوظائف المحددة بالجدول المرفق بقانون تنظيم الجامعات
وطالما أن هذه اللائحة لم تصدر بعد فانه يتعذر اجراء هذا التعادل
ويمتتع بالتالي منح البديل المشار اليه لشاغلي الوظائف العلمية
بالهيئة المذكورة ولا يسوغ القول بأن صدور القرار رقم ٢٧٠ لسنة
١٩٧٧ من السلطة المختصة بالهيئة المشار اليها بتحديد مسميات
وظائفها العلمية وتعادلها مع وظائف أعضاء هيئات التدريس يكفى

مسنداً لاستحقاقهم البديل المشار اليه ذلك أنه حتى قرر المشرع اجراء هذا التعامل بلادة معينة فلنه يتعين الالتزام بها ولا يجوز لجراؤه بأداة أخرى هذا فضلاً عن أن التعامل الذي أجرته الهيئة المذكورة قد تم بأداة أدنى من تلك التي تطلبها المشرع فقد صدر القرار رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه من رئيس الهيئة في حين أن المادة (٢) من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ قد نصت على أن اصدار اللائحة التنفيذية يكون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ما يعرضه الوزير المختص وعلى ما يقترحه المجلس الخاص بالمؤسسة العلمية الخاضعة لاحكامه .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية رؤساء الاقسام والقطاعات بهيئة المواد النووية في تقاضي البذل الخاص المقرر بالجدول الملحق بقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه حتى يتم تحديد ادرجات المعادلة باللائحة التنفيذية للهيئة المشار اليها .

(ملف ١٠٤٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٧/١/٧)

المكافآت الضبط والارشاد والجهود غير العادية

ومكافآت التعمية للمواطنين بالمجازرة

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

الأجر الإضافي ومكافآت الضبط والارشاد والجهود غير العادية ومكافأة التعمية لا تستحق كآثر من آثار المركز القانوني بالجهة المقبول منها - مناط استحقاق العامل لهذه الأجر والمكافآت هو تكليفه بالعمل في غير أوقات العمل الرسمية إذا قهرت الجهة أن حاجة العمل بالمرفق تتطلب ذلك - أثر ذلك : - لا يجوز للمعامل أن يتسكك في مواجهة الإدارة بأن له حقا مكتسبا في ممارسة العمل بعد انتهاء ساعات العمل الرسمية أو الاستمرار في ممارسة نشاطه وظيفته بالذات إذا ما قدرت الجهة الإدارية أن حاجة العمل لا تتطلب الاستمرار في أداء هذا النشاط بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية الأثر المترتب على ذلك - انتفاء الأسس القانوني لادعاء العامل بأن قرار نقله قد الحق به ضررا ماليا - يؤدي تنفيذ الحكم بإلغاء قرار النقل وإعادة العامل الى مركزه الوظيفي بالمرفق كاف لجبر الضرر الأدنى .

المحكمة :

ومن حيث أن ما أشار اليه المدعى انه عناصر للتعويض عن الضرر المادي الذي أصابه لا تكفي لتحقيق ركن أنضرر الذي يدعيه لأن الأجر الإضافي ومكافآت الضبط والارشاد والجهود غير العادية ومكافأة التعمية لا تستحق له كآثر من آثار مركزه القانوني كعامل بالجهة المنقول منها وإنما مناط استحقاقه لهذه الأجر والمكافآت هو تكليفه بالعمل في غير أوقات العمل الرسمية أو اسناد نشاطه وظيفته معينة اليه من جانب هذه الجهة إذا قدرت أن حاجة العمل بالمرفق الذي تقوم على شئونه

تتطلب ذلك ، بحيث لا يستطيع ان يتمسك قبلها بأن له حقا مكتسبا في ان يمارس العمل بعد انتهاء سلطاته الرسمية أو الاستمرار في ممارسة نشاط وظيفة بالذات اذا ما قدرت الجهة الادارية أن حاجة العمل لا تتطلب الاستمرار في أدائه بعد انتهائه أو أعيدته الرسمية أو تسيير النشاط الذي كان مستندا اليه في نطاق المرفق ذاته ، ومن أجل ذلك يكون ادعاء المدعى من ان قرار نقله من مصلحة الجمارك قد الحق به ضرراً مادياً موجبا للتعويض لا أساس له •

أما عن الضرر الأدبي الذي أصابه من جراء هذا النقل ، فان مؤدى الحكم بالنسبة لقرار نقله وتنفيذ هذا الحكم من جانب الجهة الادارية بإعادته الى مركزه الوظيفي بالمرفق انذى نقل منه كاف لجبر هذا الضرر • ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى رفض الدعوى قد أصاب وجه الحق فيما قضى به ويكون الطعن عليه على غير سند من أحكام القانون ، مما يضمن منه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام المدعى المصروفات •

(طعن رقم ٧٦٥ سنة ٣٠ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٨٦)

رابعاً - بديل الصرافة

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

استمرار العمل بإحكام القرارات المقررة لبذل الصرافة والتي كان معمولاً بها عند العمل بإحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الى أن يقوم مجلس ادارة الشركة أو الهيئة بتقرير بديل صرافة أو بديل طبيعة عمل أو مخاطر الوظيفة لوظيفة الصرافة - طبقاً للمادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ففى هذه الحالة يعمل بهذا البديل الأخير دون غيره .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١١ من نوفمبر ١٩٨٧ فاستظهرت حكم المادة ٢٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والتي تنص على أنه مع مراعاة أحكام المادة الثانية من هذا القانون يضع مجلس ادارة الشركة انظم المتعلقة بتقرير البدلات والمزايا العينية والتعويضات وذلك طبقاً للاحكام الواردة فى المواد للقتالية . وتنص المادة ٤٠/٢ على أنه مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الادارة منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وذلك وفقاً للنظام الذى يضمه فى هذا الشأن : بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة بحد أقصى ٤٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة التى يشغلها العامل ، وتنص المادة ١٠٩ من ذات القانون على أن يستمر العمل بالقرارات واللوائح السارية وقت صدور هذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه وأحكام اتقانون

رقم ٦٤ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات الصلصة وشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وتنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة للعاملين بالقطاع العام على أن البديل تعويض عن أدائه العمل في ظروف غير عادية تحت ضغط أو صعوبة معينة أو التعرض لمخاطر لا يمكن تفاديها باتخاذ اجراءات الأمن الصناعي . ويرتبط البديل بالوظيفة وليس بالعامل . كما تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١ لسنة ١٩٦٧ في شأن منح بدل صرافة لصيارفة الخزانة العامة والخزانات الرئيسية والفرعية بالوزارات والمصالح العامة المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٦٤ على منح صيارفة الخزانة العامة والخزانات الرئيسية بالوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة بدل صرافة قدره ثلاثة جنيهاً شهرياً .

ومفاد ما تقدم استمرار العمل بالقرارات والنوائح السارية وقت العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما لا يتعارض مع أحكامه وبذلك يتعين استمرار العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما تضمنه من منح بدل صرافة لبعض العاملين طالما لم تصدر قاعدة تنظم هذا البديل على نحو مغاير في ظل العمل بأحكام اتقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والذي يتم بقرار من مجلس ادارة الشركة مع مراعاة القواعد التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء . فطالما لم يتقرر بدل صرافة على هذا الوجه يستمر العمل بأحكام بدل الصرافة التي كانت قائمة عند العمل بالقانون المذكور وأن كانت صادرة بقرار من رئيس الجمهورية . على أنه اذا تقرر بدل طبيعة عمل أو بدل مخاطر وظيفية في إحدى الشركات بالاداء المقررة قانوناً

لشاغلي الصيارفة القاعين بأعمال الصيارفة عملاً بحكم وظائفيهم .
فيترتب على استحقاقها انقضاء العمل بالقرارات السابقة والتي كانت
تجد سندها في المادة ٢٠٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ويلاحظ
في هذا الصدد أن البدلات المقررة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥
لسنة ١٩٧٩ المشار اليه متعلقة بإداء العمل . وقد حدد القرار
عناصر ظروف ومخاطر الوظيفة التي تحدت على أساسها نسب البدل
في المادة ٢٦ منه في عناصر عامة مشتركة على مستوى القطاع المصام
وعناصر تتميز بها قطاعات بذاتها فأما العناصر العامة فهي الغازات
والاحماض وأبخرتها الكيماوية والتعرض للحرارة والرطوبة والتعرض
للسياج والغبار والأثرية والرعب والعمل على ارتفاعات كبيرة أو بالعناوير
السفلى والعمل في باطن الأرض أو تحت الماء والضوضاء والاهتزازات
في عناير الماكينات والتعرض لضوء شديد أو العمل في ضوء خافت
أو المناطق المعتمة . أما العناصر الخاصة فهي التعرض لاشعاعات
الجهود الفائقة ولخطورة التسمم بالمبيدات وللعدوى . وبذلك لسم
يتعرض للمخاطر التي يتعرض لها أعمال الصرافة وظروف أدائها .
ومن ثم فلا يستفاد من القرار المذكور أنه عالج بدل الصرافة ، ولم
يثبت صدور قرار من مجلس إدارة الهيئة أو الشركة بتقرير بدل
صرافة . فيتمتعين الاستمرار بالعمل بأحكام بدل الصرافة التي كانت
قائمة عند العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ طبقاً للقرارات التي
قررتها . فإذا ما وضع مجلس إدارة الشركة أو الهيئة قواعد تقرر
بدل صرافة طبقاً لأحكام المادة ٢/٤٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ ففي هذه الحالة يعمل بهذه القواعد وحدها دون غيرها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى

استمرار العمل بأحكام القرارات المقررة لبذل الصرافة والتي كان معمولاً بها عند العمل بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الى أن يقوم مجلس إدارة الشركة أو الهيئة بتقرير بدل صرافة أو بدل طبيعة عمل أو مخاطر الوظيفة لوظيفة الصرافة طبقاً للمادة ٤٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ففي هذه الحالة يعمل بهذا البديل الأخير دون غيره .

(ملف ٨٦/٤/١٠٩٣ - جلسة ١١/١١/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

يجوز الجمع بين بدل الصرافة أو بدل السماعه وبديل ظروف أو مخاطر الوظيفة متى تحقق مناط استحقاقها .

الفتوى :

جواز الجمع بين الصرافة أو بدل السماعه وبديل ظروف أو مخاطر الوظيفة وأساس ذلك : أن المشرع ناط بمجلس إدارة الشركة وضع النظم المتعلقة بتقرير البدلات والمزايا العينية والتمويضات ومنها بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة بيد أنه نص في المادة ١٠٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على استمرار العمل بالقرارات واللوائح المسارية وقت صدور هذا القانون وذلك فيما لا يتعارض مع أحكامه بما ينبىء عن أنه اصطحب الى حين القواعد المقررة للبدلات التي كانت تطبق على العاملين

بشركات القطاع العام قبل صدوره بحيث لا ينقضى العمل بها أو يوقف
سريانها الا بصحور قرار من مجلس ادارة الشركة بقواعد جديدة
منظمة لتقرير هذه البدلات - المادة ١٣ من قرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن بدل ظروف أو مخاطر الوظيفة
أجازت الجمع بين هذا البديل وأية بدلات أخرى إذا ما توافرت شروط
استحقاقها وازاء صريح نص المادة ١٣ المشار اليها يتمين القول
بجواز الجمع بين بدل الصرافة أو بدل السماعه وبدل ظروف أو مخاطر
الوظيفة متى تحقق مناط استحقاقها اذ لا يسوغ حرمان العامل من
الجمع بينهما دونما نص يحظر صراحة هذا الجمع .

(ملف ١٢٣٩/٤/٨٦ - جنسة ١٩٩٣/٤/٤)

خامساً - جدول راتب الحرمان

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

قصر منح راتب الحرمان المخصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ على الصيادلة الشاغلين للدرجة الثالثة الغير مرخص لهم بمزاولة المهنة في الخارج - دون من عداهم من شاغلي الدرجتين الأولى والثانية .

التوضيح :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وانتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩١/٣/٦ فتبين لها أن ما انتهت ايه بجلسته ١٩٩٠/١/٣ من عدم أحقية الصيادلة انعاملين برئاسة الجمهورية غير المرخص لهم بمزاولة المهنة بالخارج والشاغلين لوظائف أعلى من المستوى الثالث طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في الحصول على راتب الحرمان المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٠ بنى على أساس أن القرار المقرر للراتب المذكور يتضمن بمنح بدل تفرغ مقداره خمسة عشر جنيها شهريا لبعض الصيادلة الذين تقتضى وظائفهم التفرغ وعدم ممارسة المهنة بالخارج وانه بعد ان عدد القرار المشار اليه شاغلي الوظائف المحدد به المستحقين لذلك البديل أضاف اليهم شاغلي الدرجة السادسة (المستوى الثالث طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) ونص على منح هذا البديل بذات القيمة والشروط لشاغلي وظائف الصيادلة التي تقتضى ضرورة تفرغ شاغلها للوظيفة الحكومية بالوزارات والمصالح المختلفة وذلك توحيدا للمعاملة المالية بين صيادلة وزارة الصحة والمصالح الاخرى ، واذ حدد القرار المذكور الصيادلة الشاغلين للدرجة السادسة فقط (المستوى الثالث - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) بوزارة الصحة كمستحقين لبديل التفرغ ، فان نظراءهم من شاغلي هذه الدرجة فقط

بالوزارات والمصالح الاخرى هم الذين يكون لهم الحق في الحصول على ذلك البديل ولا يجوز تمتع شاعلى الدرجات الاعلى به لمخالفة ذلك لصريح النص الذى لا يفيد منه الا شاعلوا الوظائف التى تحددت على سبيل الحصر في القرار المشار اليه دون غيرهم وتبعا لذلك يكون منح البديل المشار اليه مقصورا على الصيادلة انشاعلين للمستوى الثالث فقط دون غيرهم من انشاعلين لدرجات الوظائف الاعلى .

ومن حيث انه يبين من ذلك في وضوح ان فتوى الجمعية العمومية المشار اليها صحيحة في الوقائع وفي القانون للاسباب التى بنيت عليها وتؤدى الى النتيجة التى رتبته عليها الجمعية . والنص واضح في افادة حكم عدم استحقاق الصيادلة لبديل التفرغ المشار اليه ، ألا اذا كانوا من انشاعلين لوظائف من الدرجة التى حددها ولا يتناول من عداهم من شاعلى الوظائف من الدرجات التى تملوها وأيما كان وجه الرأى ففى حرمان هؤلاء من هذا البديل فمن المقرر انه لا يجوز في مقام تطبيقه البحث عن حكمة ذلك ودفعه وكل ما ذكرته الوزارة بتقرير قولها باستحقاق هؤلاء لا أساس له من صراحة النص ولا يقبل القول بخلافه ، لانه مساغ للاجتهاد فيما فيه نص صريح واضح الدلالة لا شبهة في معناه .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٩٠/٣/١ فيما انتهت اليه من قصر منح راتب الحرمان على الصيادلة انشاعلين للدرجة الثالثة الغير مرضى لهم بغزولة المهنة في الخارج دون من عداهم من شاعلى الدرجتين الاولى والثانية .

(ملف رقم ٨٩/٤/١٢١٨ في ١٩٩١/٣/٦)

الفصل الحادى عشر

مسائل متنوعة

أولا - مناه استحقاق البدلات بصفة عامة

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

المعلم يستحق اجرا مقبل ما يؤديه من عمل طبقا لتنظيم الدرجات
بجدول الاجور المالحق بقانون نظام المعلمين بالقطاع العام - يستحق
بدلات وحوافز ومكافآت يرتبط منحها له بتوافر اسباب تقريرها المقصوص
عليها في هذا القانون - حظر المشرع على المعلم ان ينقطع عن عمله الا
لاجازة يستحقها او لسبب قرره القانون كتنفيذ لمقربة الوقت عن العمل -
والا حرم من اجره عن مدة غيابه مع عدم غيابه مع عدم الاخلال
بمساعته تاديبيا - الانقطاع الذى يرتب هذا الاثر هو الانقطاع الازادى
الذى يرجع الى ارادة المعلم - اذا كان الانقطاع مرده ظروف واسسباب
خارجة عن ارادته حلت بينه وبين مزاويلته لاعمال وظيفته - فلا يجوز اعمال
الاثر المترتب على الانقطاع الازادى في هذه الحالة - سواء من حيث الحرمان
من المرتب او المساطة التأديبية - العلواة الاجتماعية وبدل التمثيل وبدل
طبيعة العمل يعتبر من ملحقات الاجر تحدد على اساسه وتدور معه
وجودا وعدما - بدل السفر ومصاريف الانتقال - مناه استحقاقها طبقا
للألة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الوزراء
رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ هو تكليف المعلم باداء مهمة او ملبورية لمصلحة
العمل - يندرج في ذلك احالة المعلم الى التحقيق او التأديب مما يقتضى
انتقاله لسماع اقواله ومحاكمته .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية المعموية لقسمى الفتوى والتشريع

بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢ فتبينت أن المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين بالقطاع الخدمي الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص بأن « يستحق العامل الاجر المقرر للوظيفة طبقا لجدول الاجور رقم (١) المرافق لهذا القانون » وتنص المادة ٣٩ من ذات القانون على أن « ينص مجلس ادارة الشركة النظم المتعلقة بتقرير البدلات والمزايا المينية والتعويضات وذلك طبقا للاحكام الواردة في المواد التالية » . وتنص المادة ٤٨ على أن « يضع مجلس الادارة نظاما للحوافز المادية والادبية على اختلاف انواعها بما يكفل تحقيق أهداف الشركة ويحقق زيادة الانتاج وجودته وذلك على أساس معدلات قياسية للاداء والانتاج » . كما تنص المادة ٦٢ على أنه لا يجوز للعامل أن ينقطع عن عمله الا لاجازة يستحقها في حدود الاجازات المقررة » وكذلك تنص المادة ٧٦ على أنه « اذا انقطع العامل عن عمله يحرم من أجره عن مدة غيابه وذلك مع عدم الاخلال بالمسئولية التأديبية » وأخيرا تنص المادة ٨٢ على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العامل هي : (هـ) الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الاجر » .

ومفاد ما تقدم أن العامل يستحق أجرا مقابل ما يؤديه من عمل طبقا لنظام الدرجات المشار اليه بجدول الاجور الملحق بقانون نظام العاملين بالقطاع العام . كما يستحق بدلات وحوافز ومكافآت يرتبط منحها له بتوافر أسباب تقريرها المنصوص عاينها في هذا القانون كتنفيذ لمقوية الوقف عن العمل ، والا حرم من أجره عن مدة غيابه مع عدم الاخلال بمساعلته تأديبيا . غير أن الانقطاع الذي يترتب هذا الاثر هو الانقطاع الارادي انذى يرجع الى إرادة العامل ، أما اذا كان الانقطاع مرده ظروف وأسباب خارجة عن

ارادته حالت بينه وبين مزاولته لاعمال وظيفته فلا يجوز افعال الاثر المترتب على الانقطاع الارادى في هذه الحالة سواء من حيث الحرمان من المرتب أو المساعلة التأديبية . ولما كان العامل المعروضة حالته قد جوزى بالوقف عن العمل لمدة أربعة أشهر مع حرمانه من نصف أجره بنسأ على حكم تأديبى النى بالطن عليه أمام المحكمة الادارية العليا ، ومن ثم فان انقطاعه عن عمله تنفيذاً لعقوبة تأديبية أنفبت وزالت كافة اثارها كان لسبب خارج ارادته ، ولا يحسول دون استحقاقه لاجره كاملاً — خلال فترة الايقاف المشار اليها — وما يرتبط ارتباطاً لازماً كالملاوة الاجتماعية والاضافية وبذل التمثيل وبذل طبيعة العمل فهى على ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية تعتبر من ملحقات الاجر تحدد عن على أساسه وتدور معه وجوداً وعدمًا . أما عن استحقاقه الحوافز والمنح التى تعتبر نوعاً من الحوافز الجماعية ، فقد ربط المشرع فى المادة ٤٨ من قانون العاملين بالقطاع العام سالفة الذكر بين استحقاق هذه الحوافز وبين الاسهام الفعلى فى زيادة الانتاج وتحقيق المعدلات انقياسية للداء ، بحيث لا تمنح الا لمن ادى العمل فعلاً وحقق المعدلات المطلوبة منه : فلا تستحق لجرد شغل الوظائف المقررة لها هذه الحوافز ولذلك يتخلف مناط استحقاقها فى شأن العامل المذكور خلال فترة تنفيذ العقوبة المشار اليها .

أما ما يطالب به المذكور من بدل سفر ومصاريف انتقال عن الايام التى انتقل فيها الى القاهرة لتابعة الطعن المقدم منه أمام المحكمة الادارية العليا ، مناط استحقاق هذا البذل وتلك المصاريف — طبقاً للامحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ — هو تكليف العامل بأداء مهمة أو مأورية لمصلحة العمل ويندرج فى ذلك احواله الى التحقيق أو التأديب مما يقضى انتقاله

لسماع أقواله أو مملكته ، وذلك لم يتمتق في حالة العامل المذكور .
وقد انقضى ذلك بتوقيع الجزاء عليه ، أما الطعن على الحكم فلم يكن
بتكليف من الجهة الادارية ولم تكفه بالانتقال لحضور الجلسات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
استحقاق العامل المعروضة حالته أجره وما يرتبط به ارتباطا حتميا
كالملاوة الاجتماعية والاضافية وبديل التمثيل وبديل طبيعة العمل
دون ما عدا ذلك ، وعدم استحقاقه بديل السفر ومصاريف الانتقال
عن ايام حضوره جلسات المحكمة الادارية العليا .

(ملف ٨٦ / ٤ / ١١١٧ — جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

مناط استحقاق البدلات بصفة عامة أن يكون العامل شاغلا
للوظيفة المقرر لها هذا البديل بالأداة المقررة قانونا — بديل طبيعة العمل المقرر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية يشترط
لاستحقاقه أن يكون العامل شاغلا لأحدى الوظائف الفنية بالإدارة
القانونية التي خضع شاغلها لأحكام هذا القانون — بحسبان أن بديل
طبيعة العمل يرتبط بشغل وظيفة من الوظائف المينة بنجدول الملحق بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المنشور فيه — بمعنى أن يكون المركز الوظيفي
للعامل مستندا من أحكام هذا القانون .

المحكمة :

من حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن مناط استحقاق
البدلات بصفة عامة أن يكون العامل شاغلا للوظيفة المقرر لها
هذا البديل بالأداة المقررة قانونا وفي خصوص بديل طبيعة العمل

أقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية لانه يشترط لاستحقاق هذا البعد أن يكون العامل شاغلا لاحدى الوظائف الفنية بالادارة القانونية اتنى يوضع شاغلها لاحكام هذا القانون بحسبان ان بدل طبيعة العمل يرتبط بشغل وظيفة من الوظائف المبينة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بمعنى أن يكون المركز الوظيفي للعامل مستمدا من احكام هذا القانون .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان المطعون ضدها عينت اعتبارا من ١٨/١٢/١٩٦١ بالمرتبة الرابعة الفرعية (٢٢٨/١٤٤) وظائف كتابية متوسطة بميزانية ادارة هندسة السكة والاشغال بالمنطقة الجنوبية بمرتب شهرى قدره ١٢ جنيها اعتبارا من تاريخ تسلمها العمل وتسلمت عنها من ٣٠/١٢/١٩٦١ وسويت حالتها بالمرتبة الرابعة الادارية (٤٨٠/١٨٠) اعتبارا من ١/٧/١٩٦٢ وردت أقدميتها فى هذه المرتبة الى ٣٠/١٢/١٩٦١ بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ورقبت اعتبارا من ١٦/١/١٩٦٦ ورقبت للفئة الخامسة (٧٨/٤٢) بالمستوى الثانى بالكادر الادارى الموحد بهندسة السكة اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧١ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى مع منحها علاوة الترقية من ١/١/١٩٧٢ وردت أقدميتها فى الفئة الخامسة الى ٣١/١٢/١٩٧٠ بدلا من ٣١/١٢/١٩٧١ ثم رقبت لدرجة الرابعة (١٤٤٠/٥٤٠) التنظيمية والادارية اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٣ ثم رقبت للفئة الثانية (٢٤٤٠/٦٨٤) التنظيمية والادارية اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٦ وفى ١٣/٣/١٩٨٠ صدر القرار رقم ٤٣٧ بتحديد وظيفة المطعون ضدها (ادارى ثان) بمجموعة وظائف التنمية الادارية بالكادر الادارى الموحد لادارات الهيئة طبقا لبطاقات الوصف المعتمدة ونقلت بالقرار الادارى رقم ١٥٧٤ فى ١٦/٩/١٩٨٢ الى هندسة الانشاءات بوظيفة رئيس

قسم ادارى ورقيت الى الدرجة الاولى (٢٠٨٨/١٣٨٤) بمجموعة وظائف التطبيقية والادارية بوظيفة اخصائى شئون ادارية .

ومن حيث أن اثبات من التعميل السابق بيانه أن المطعون ضدها لم تشغل احدى الوظائف الفنية بالادارة انقانونية بالهيئة القومية لاسكك الحديدية طوال حياتها الوظيفية ومن ثم لا يكون لها أصل حتى فى المطالبة ببديل طبيعة العمل المقرر لاعضاء الادارات القانونية الخاضعين لاهكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لتخلف مناط استحقاق هذا البديل فى شأنها وهو تشغل احدى الوظائف المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون واذا قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله خليقا بالالغاء مما يتعين معه الحكم بقبول انطمن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طمن رقم ١٤٤١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٩٢/٢/١)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

منظ استحقاق البدلات ونحوافز وغيرها مما يماثلها من ملحقات المرتب الأساسى كأصل عام هو ان يكون الموظف شاغلا للوظيفة المقرر لها البديل او الجزرة وقتلها بأعبائها واعمالها - لا يجوز للعامل ان يتمسك فى مواجهة الإدارة بان له حق مكسب فيها ما لم يكن قد باثر اعمال هذه الوظيفة فعلا او حال بينه وبين مباشرتها بسبب من جانب الإدارة لا دخل لارادته فيه .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للبدلات والصوافز وغيرها مما يماثلها من ملحقات المرتب الأساسى المقررة كعزايا مالية للوظيفة المذكورة

والتي يطالب بها المذهبي فنلته لما كان من المقرر أن مناط استحقاق هذه المزايا — كأصل عام — أن يكون الموظف شاغلا للوظيفة المقرر لها البدل أو الميزة وقائما باعبائها واعمالها وبهذه المثابة فانه لا يجوز للعامل ان يتمسك في مواجهة الادارة بان له حقا مكتسبا فيها ما لم يكن قد باشر أعمال هذه الوظيفة فعلا أو حيل بينه وبين مباشرتها بسبب من جانب الادارة لا دخل لارادته فيه .

ومن حيث انه ولئن كان الحكم الصادر لصالح المدعى في الدعوى رقم ١٩٦٣/١٩٨١ عمال كلى قد كشف عن المركز القانونى الصحيح للمدعى وعلى مقتضاه اصدرت الشركة المصرية العامة لنحوم والدواجن المدعى عليها القرار رقم ١٩٨٥/٥٤٠ فى ١٥/١٢/١٩٨٥ بتسكينه على وظيفة مدير عام شئون قانونية اعتبارا من ٢٩/١٠/١٩٨٠ الا ان هذا الحكم لم تختصم فيه الهيئة ولم يصدر فى مواجهتها ولم تخطر بما أسفر عنه الا بكتاب الشركة المدعى عليها فى ٢٢/١٢/١٩٨٥ واذا لم تقم الهيئة — بعد هذا الاخطار — بتعديل الوضع الوظيفى للمدعى واستصحاب مركزه انقانونى السليم وحالت بذلك من تمكينه من مباشرة الوظيفة المذكورة وانقيام باعبائها واعمالها فمن ثم فانه اعتبار من هذا التاريخ وحده يكون للمدعى الحق فى صرف مقابل المزايا المقررة للوظيفة المذكورة من بدلات وحوافز وغيرها مما يماثلها على سبيل التعويض عن خطأ الهيئة مما يوجب مسئوليتها عن ذلك وفقا لقواعد المسئولية الادارية وذلك اعتبارا من التاريخ المذكور واذا ذهب الحكم المطعون هذا المذهب فانه يكون قد أصاب الحق فيما قضى به ويكون الطعن عليه على غير سند من القانون جديرا بالرفض .

(طعنن ٣٤٠٤ ، ٣٤١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٣/١/٣٠)

ثانيا - عدم اختصاص مجلس الوزراء

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

التوصية الصادرة من مجلس الوزراء بأن تسارع الوحدات الادارية في القطاع الحكومي التي تشابه بها وظائف مقرر لميلتها في القطاع العام بدلات عمل الانتهاء من توصيف وظائفها حتى يمكن اقرارها - لا تنتج هذه التوصيات انرا قانونيا بذاتها بلحقية العاملين المدنيين بالدولة او الهيئات العامة في تقاضي بدل طبيعة عمل مماثل للمقرر للمعاملن في القطاع العام .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المقودة في ١٢/٤/١٩٨٥ فتبينت أن المادة ٢١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة « المسمى » والصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص بأن « يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقا للقواعد قرين كل منها ٢٠٠٠٠ - بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة ويتعرض انقائون عليها الى مضاطر معينة أو تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التي تتطلبها سائر الوظائف وعلى الا تريد فئة البدل على ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل » . كما استظهرت الجمعية العمومية توصيات مجلس الوزراء الصادرة في ٢١/١٢/١٩٧١ بمناسبة منح بدل طبيعة عمل للمعاملن بالقطاع العام والتي ورد بها « لما كان تنفيذ قواعد منح هذه البدلات قد ارتبط بقواعد التوصيف والتقييم في القطاع العام فقد تقرر أن تسارع الوحدات الادارية في القطاع الحكومي التي تشابه بها وظائف مقرر لميلتها في القطاع العام بدلات طبيعة عمل سرعة الانتهاء من توصيف عملها لمنح بدل طبيعة العمل للمعاملن

المدينين بالدولة في الحدود وطبقا للقواعد الواردة في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سألقة الذكر فلا يكون مجلس الوزراء مختصا بتقرير هذا البديل لهؤلاء العاملين « فضلا عن أن ما صدر من مجلس الوزراء في ٢١/١٢/١٩٧١ لا يعدو أن يكون مجرد توصيات بأن تسارع الوحدات الادارية في القطاع الحكومي التي تتشابه بها وظائف تقرر لمثلتها في القطاع العام بدلات عمل من الانتهاء من توصيف وظائفها حتى يمكن اقرارها ، فلا تنتج هذه التوصيات أثرا قانونيا بذاتها بأحقية العاملين العاملين المدينين بالدولة والهيئات العامة في تقاضي بدل طبيعة عمل مماثل للمقرر للعاملين في القطاع العام . وعلى ذلك فإن ما قامت به الهيئة العامة للرقابة عن الصادرة والواردات بتقرير منح هذا البديل اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٢ لبعض العاملين فيها استناداً الى التوصيات الصادرة من مجلس الوزراء يكون غير مشروع ، الأمر الذي حدا بالجههاز المركزي للمحاسبات في يونيو سنة ١٩٧٤ الى الاعتراض على ذلك مما أدى الى إيقاف الصرف . وإذا كان ما صرف للعاملين بالهيئة المذكورة قد تم دون وجه حق فإنه يجوز للهيئة استرداد ما صرف لهم وفقاً للمادة ١٨١ من التقنين المدني ، الا أنه يبين من الأوراق وقد مضى على علم الهيئة بأن ما صرف كان دون وجه حق أكثر من ثلاث سنوات فإن حقها في الاسترداد يكون قد سقط وفقاً للمادة ١٨٧ من ذات التقنين .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية العاملين بالهيئة العامة للرقابة على الصادرة والواردات في بدل طبيعة العمل . وسقوط حق الهيئة في مطالبتهم باسترداد ما صرف لهم بدون وجه حق .

(ملف ١٠٢٦/٤/٨٦ - جلسة ١٢/٤/١٩٨٥)

ثالثاً — التجاوز عن استرداد ما صرف من بدلات دون حق

قاصدة رقم (١٧)

المبدأ :

التجاوز عن استرداد المبالغ التي صرفت بغير وجه حق عن إحدى الجهات المحددة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ — المادة الأولى منه — لفظ البذل جاء عاماً دون تحديد ومن ثم فإن حكم هذه المادة يسرى على جميع البدلات أيضاً كانت طبيعتها أو أساس استحقاقها .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٤/١٠/١٩٨٧ وتبين لها أن المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ بالتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق من مرتبات أو أجور أو بدلات أو رواتب اضافية تنص على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون من الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام وشركاته للعاملين بمصفة مرتب أو أجر أو بدل راتب اضافي إذا كان الصرف قد تم تنفيذاً لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزي للتخطيط والادارة أو رأى لاحدى ادارات الشؤون القانونية معتمد في هذه الحالة الأخيرة من السلطة المختصة ثم النى الحكم أو عدل عن الفتوى في الرأى » .

« ويجوز بقرار من السلطة المختصة في غير الحالات المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن استرداد المبالغ المشار اليها » .

ومن حيث أن التجاوز عن استرداد المبالغ التي صرفت بغير وجه

خل من إحدى الجهات المحددة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المسمى
اليه وبأى من الصفات الواردة به ، أما أن يقع بقوة القانون
إذا كان الضرب قد تم منصفاً لحكم قضائي أو فتوى من مجلس
الدولة أو رأى للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أو من إحدى
الإدارات القانونية ثم ألقى الحكم أو عدل عن الفتوى أو رأى وأما
أن يقع بقزار من السلطة المختصة بما لها من سلطة تقديرية في هذا
القضاء وذلك بالنسبة للمبالغ التى من ذات جنس المبالغ المشار إليها
في الفترة الأولى من المادة الأولى سالفة البيان »

ومن حيث أن المشرع مراعاة منه لسياسة الدولة في التخفيض من
أعباء العاملين انتهج سياسة ميسرة بالنسبة لاسترداد المبالغ التى
صرفت دون وجه حق فتوسع في تحديد طبيعة هذه المبالغ بحيث
تشمل جميع المبالغ التى صرفت لهم حتى تساريخ العمل بأحكام
القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ سواء كانت بصفة مرتب أو أجر أو بدل
أو راتب إضافي ولم يفرق في شأن البدلات التى يسرى عليها حكم
التجاوز بين البدلات المرتبطة بطبيعة الوظيفة كبديل طبيعة العمل وبديل
التمثيل وتلك التى تستلزمها أداء أعمال هذه الوظيفة كبديل السفر فقد
ورد لفظ البديل في المادة الأولى من القانون المشار اليه عاماً دون
تعميد أو من ثم فإن حكم هذه المادة يسرى على جميع البدلات
أيما كانت طبيعتها أو أساس استحقاقها وذلك عملاً بالقاعدة الأصولية
التي تقتضى بأن المطلق يؤخذ على إطلاقه طالما لم يرد ما يقيد به .
وترتبطاً على ما تقدم ولما كان الثابت أن بدلات السفر التى صرفت
للعاملين في الحالة المعروضة لم تصرف لهم بناء على حكم أو فتوى
أو رأى صادر من إحدى الجهات المحددة في المادة الأولى ومن
ثم فإن التجاوز عنها لا يقع بقوة القانون ، وإنما هو أمر جوازى
للسلطة المختصة وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة الأولى من

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه ويكون للهيئة في النحلة المروضة التجاوز عما صرف لبعض العاملين فيها من بدل السفر طالما كان الصرف قد تم قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن التجاوز عن استرداد بدلات السفر التي صرفت بالزيادة للعاملين المشار اليهم في النحلة المروضة أمر جوازى للسلطة المختصة .

(ملف ١٠٩٤/٤/٨٦ - جلسة ١٤/١٠/١٩٨٧) .

رابعاً - أيلولة البدلات والمكافآت الى الخزنة العامة

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

وضع المشرع قاعدة بموجبها تؤول الى الخزنة العامة مرتبات العاملين بالدولة وكذلك المكافآت والبدلات التي تستحق لهم بصفة دورية اذا لم يطالب بها صاحبها خلال خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق - ليس هذه القاعدة اعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة تهدف الى استقرار الأوضاع الادارية وعدم تعرض الميزانية للمفاجآت والاضطراب - انما ذلك : اعتبار هذه القاعدة من القواعد التنظيمية العامة يتعين على وزارات الحكومة ومصلحتها الالتزام بها كما تقضى بها المحاكم من تلقاء نفسها .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٢٩ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبية الحكومية على أن تؤول الى الخزنة العامة مرتبات العاملين بالدولة وكذلك المكافآت والبدلات التي تستحق لهم بصفة دورية اذا لم يطالب بها صاحب الحق خلال خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق .

ومن حيث ان الاعتبارات التي يقوم عليها حكم المادة ٢٩ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه هي اعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة وتهدف الى استقرار الأوضاع الادارية وعدم تعرض الميزانية للمفاجآت والاضطراب ، ومن ثم فان القاعدة التي قررتها هي قاعدة تنظيمية عامة يتعين على وزارات الحكومة ومصلحتها التزامها وتقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها لقاعدة قانونية

واجبة التحويل في علاوة الجكومة يعرضها ، وهي علاوة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومن بينها تلك اللاحقة .

ومن حيث أن الأوراق قد ظلت مما يدل على أن المدعى قد قدم أية طلبات سابقة على رفع الدعوى للمطالبة بالعلوة الدورية التي قضى بأحقية فيها وهي علاوة أول يناير سنة ١٩٧٥ ومن ثم فإن حقه في لزوق العلوة يسقط فيها قضى عليه خمس سنوات سابقة على ١٩٨١/٣/٢ وهو تاريخ رفع الدعوى وكان على المحكمة أن تقضي بمراعاة التقادم الخصى في استحقاق هذه الفروق .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه لم يقضى بمراعاة التقادم الخصى عند حساب الفروق المالية المستحقة عن العلوة الدورية من أول يناير سنة ١٩٧٥ ، مما يتعين منه من تعديل الحكم المطعون فيه والقضاء بأحقية المدعى في العلوة الدورية في أول يناير سنة ١٩٧٥ مع مراعاة التقادم الخصى في حساب الفروق المالية .

(طعن ١٣١٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/١٥/٢٨)

خاصا - يزول خفض البدلات يعود البديل الى أصله كاملا

المادة رقم (٧٩)

المبدأ :

يزول خفض البدلات والرواتب الإضافية ، يعود البديل الذي استصحبه الموظف المقتول أو المعين بوظيفة جديدة ويصرف كاملا قبل تخفيضه بالتقنين رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

النصوى :

أجاز المشرع للعامل الذى يعين بوظيفة أخرى الاحتفاظ بالبدلات والرواتب الإضافية التى كان يتقاضاها ولو تجاوز نهاية الأجر والبدلات المقررة للوظيفة الجديدة . ومؤدى ذلك احتفاظ العامل بمرتبه وبدلاته استصحاب وضعه القانونى كاملا ، فيستحق بدل التمثيل الذى كان مقررا له خاصا للتخفيض الوارد بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ . على أنه بصحور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ بإلغاء القانون رقم ٣٠/١٩٦٧ فى شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية يزول التخفيض الوارد على بدل التمثيل ، ويستحق البديل كاملا .

(ملف ٨٦/٤/١٠٢٢ - جلسة ١٦/٢٠/١٩٨٥)

بمادها - مدى خضوع البدلات للضرائب

مقدمة رقم (٨٠)

المبدأ :

عدم خضوع بدلات الإقامة للضرائب المقررة على المرتبات -
خضوع المبالغ التي يحصل عليها العامل المتدرب من الجهة المتدرب
اليها علاوة على رواتبه الأصلية للضريبة المقررة بالبنود ٢ من المادة ٥٩
من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أيا كان الوصف الذي
يطلق عليها أي سواء كانت بدل طبيعة عمل أو حوافز أو غير ذلك .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/١/٣ فاستعرضت حكم
المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين
بالدولة التي تنص على انه « يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على
اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية منح البدلات الآتية :
(٢) بدل اقامة للعاملين في مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير
هذا البدل اثناء اقامتهم في هذه المناطق ولا يخضع هذا البدل
للضرائب .. » وكذلك نص المادة ٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام التي رددت ذات الحكم
السابق كما استعرضت أيضا المادة ٥٥ من قانون الضرائب على
الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أن
« تسرى الضريبة على : (١) المرتبات وما في حكمها والمساكنات
والأجور والكفالات والايادات المرتبة لدى الحياة ... » واستبان أن
القانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد استبعدا بدل الإقامة الذي
يمنح للعاملين المخاطبين بأحكامها الذين تتوافر في شأنهم مناط تقريره

من الخضوع للضريبة في حين أن القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المضاف إليه اللائق عليهم قد جاء بحكم عام أخضع بمقتضاها كافة المبالغ التي يحصل عليها الممول من المرتبات وما في حكمها والمأهيات والأجور، والمكافآت والإيرادات المرتبة لدى الحياة للضريبة المقررة على المرتبات .

ومن حيث أن المسلم به وفقا لحكم المادة الثانية من التعنين المدني أن إلغاء التشريع قد يكون صريحا وقد يكون ضمنيا ، ويتحقق الإلغاء الصريح بوجود نص في التشريع اللائق يقضى صراحة بإلغاء العمل بالتشريع السابق ، أما الإلغاء الضمني للقاعدة القانونية وله صورتان فهو يتحقق إما بصدر قانون جديد ينظم الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده تشريع سابق وإما بوجود حكم معارض في التشريع اللائق لحكم في التشريع السابق بحيث لا يمكن التوفيق بينهما إلا بإلغاء أحدهما وعندئذ يعتبر اللائق ناسخا والسابق منسوخ غير أنه يشترط في هذه الصورة من صور الإلغاء الضمني أن يكون الحكمان المتعارضان من طبيعة واحدة أو أن يكون الحكم السابق عاما والحكم للائق خاصا فحينئذ يعتبر الحكم ناسخا للحكم العام السابق عليه أما إذا حدث العكس بأن كان الحكم السابق خاصا واللائق عاما فلا يتحقق النسخ في هذه الحالة عملا بالقاعدة الأصولية التي تنص بان النص الخاص يقتيد النص العام ولو كان سابقا عليه وذلك طالما أن التشريع العام لم ينص صراحة على تغليب المسألة التي يحكمها النص الخاص السابق عليه فانحكم الخاص لا ينسخ الا بحكم خاص. مثله أما العام فقد يلغى بحكم عام أو بحكم خاص لائق عليه .

وتقريرا على ما تقدم ولما كان الثابت أن قانون الضرائب على

العطل يعتبر الضريبة الجاهل فـهـنـجـال الضريبة على المرتبـطـات وان
ما ورد بـكـل من القانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من عدم خضوع
بـكـل الانـسـاءة للـمـرـاقـب يـعـد بـطـابـة الحـكـم الخاص ومن ثم يظل حـقـبـا
الحـكـم سـاريا في ظل العـمـل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سـالـف
الذـكـر وبـذـلك يـخـرج البـدـل المـشـار اليه من نـطـاق الخـضـوع للـمـرـاقـب
المـقـررة بالقانون المذكور .

ومن حيث ان المـادـة ٥٦ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١
سـالـف الذـكـر تنص على ان « تحدد سـمـر الضريبة على الوجه الآتي :
٢٪ عن الـ ٤٨٠ جـنـيـها الأولي ٥٪ عن الـ ٤٨٠ جـنـيـها الثاني ، ٥٠٠٠٠
١٨٪ عن الـ ٩٦٠ جـنـيـها الثالث ٢٢٪ عما زاد على ذلك » .

وتنص المـادـة ٥٨ من ذات القانون على ان « يتمدد وعاء الضريبة
على المرتبات على أساس مجموع ما يحصل عليه المـوـل من مرتبات
وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وايرادات مرتبة لدى الحياة
فيما عدا المعاشات وما يكون مضموحا له من المزايا النقدية أو العينية
وذلك على الوجه الآتي :

١ - لا تسرى الضريبة على بذل طبيعة العمل الا فيما يجاوز
٢٤٠ جـنـيـها سنويا (٣) لا تسرى الضريبة على المبالغ التي
يقتضاها العاملون كمواظف انتاج وذلك في حدود ١٠٠٪ من المرتب
أو المكافآت أو الأجر الأصلي وبشرط الا تجاوز ٣٠٠٠ جـنـيـه في
السنة ٥٠٠٠ وتنص المـادـة ٥٩ على انه « استثناء من السـمـر المـحـدد
في المـادـة (٥٦) من هذا القانون ٥٠٠٠ » .

٢ - تفرض الضريبة بـسـمـر ٥٪ دون أي تخفيض على المبالغ
التي يحصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة في وحدات للجهـمـاز

الإدارى للدولة والحكم المظلى والهيئات العامة ووهحدات القطاع العام والعاملين بكافرات خاصة علاوة على مرتبتهم الأصلية من أى وزارة أو هيئة عامة أو أى جهة إدارية أو وحدة من وحدات الحكم المظلى أو القطاع العام غير جهات عملهم الأصلية . ولا تخضع المبالغ المنصوص عليها فى هذه المادة للضريبة على الدخل .

ومفاد ما تقدم أن المشرع نهج فى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه فى تحديد سعر انضريبة على المرتبات وما فى حكمها لهجين مختلفين أحدهما أصلى وذلك بتحديد ضريبة تصاعدية تفرض بنسبة مئوية معينة من جملة المبالغ التى يحصل عليها الممول ويتراوح سعرها بين ٢ ، ٢٢٪/ و ثانيهما استثنائى وذلك بتحديد نسبة مئوية ثابتة بواقع ٥٪/ تفرض دون أى تخفيض على المبالغ التى يتقاضاها العامل علاوة على مرتبه الأصلية من غير جهة عطه الأصلية وفى المقابل فقد استبعد خضوع هذه المبالغ للضريبة العامة على الدخل وقد غاير المشرع أيضاً فى الأسلوب الذى اتبعه فى تحديد وعاء الضريبتين المشار إليها فحدد وعاء الضريبة الثانية على أساس النظر الى طبيعة مفردات مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وإيرادات مرتبة لمضى الحياة وما يمنح له من مزايا نقدية أو عينية وذلك كله بمراعاة الحدود المقررة للإعفاءات لبعض هذه الأنواع كبذل طبيعة العمل والحوافز وغيرها من الأنواع الأخرى المنصوص عليها بالمادة ٥٨ من القانون المذكور فلا تسرى الضريبة على هذه الأنواع الا فيما يجاوز الحدود المقررة للإعفاءات اما الضريبة الثابتة فقد حدد وعائها على أساس جملة المبالغ التى يحصل عليها العامل من غير جهة عمله الأصلية بخض النظر عن طبيعة ومسيمات المفردات التى تتكون منها تلك المبالغ .

ومن حيث أن القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه قد

أخرج المبالغ التي يحصل عليها العامل من غير جهة عمله الأصلية من نطاق الخفض للضريبة التصاعدية على المرتبات وأخصها لسر استثنائي ثابت يسرى عليها دون تخفيض وأنه لم ينظر في تحديد وعاء هذه الضريبة ذات السر الاستثنائي إلى طبيعة ومسميات المبالغ التي يتكون منها وإنما ورد لفظ المبالغ الخاصة لتلك الضريبة دون أى توصيف أو تحديد لطبيعتها وكان الثابت مما تقدم أن الحدود المقررة للاعفاءات المنصوص عليها بالمادة ٥٨ من القانون المذكور لا تسرى إلا على أوعية محددة بمسمياتها ومن ثم فإنه ينحصر تطبيق هذه الاعفاءات على تلك المبالغ التي تخضع فقط في معاملتها للضريبة لحكم البند ٢ من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه وذلك دون سواها .

وترتبنا على ما تقدم فإن ما يحصل عليه العامل المنتخب علاوة على مرتبه الأصلية من الجهة المنتخب إليها من بدلات أو حوافز لا يخضع إلا للضريبة المحددة بالمادة ٥٤/٢ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى ما يأتى :

أولاً : عدم خضوع بدلات الإقامة للضرائب المقررة على المرتبات .
المنتخب إليها علاوة على رواتبه الأصلية للضريبة المقررة بالبند ٢ من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه أيًا كان الوصف الذي يطلق عليها أى سواء كانت بدل طبيعة عمل أو حوافز أو غير ذلك وذلك على النحو سالف بيانه .

(ملف رقم ٨٦/٤/١١٥٠ فى ١٩٩٠/١/٣)

سابقاً - منح أعضاء هيئة البحوث
بالبهينة العامة لبحوث الاسكان والبناء ما يقابل بدل الريادة

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

يجوز منح أعضاء هيئة البحوث بالبهينة العامة لبحوث الاسكان والبناء
ما يقابل بدل الريادة بالمسمى الذي يتفق مع طبيعة العمل بالهيئة وفق
ما يقرره الوزير المختص .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٢/٦/٧ فاستبان لها أن المادة
(٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم وزارة
البحث العلمي تنص على أنه « تتبع وزير البحث العلمي الهيئات
وانما المعاهد الآتية : « ١ » « ٣ » معاهد أبحاث المتخصصة
الآتية : « معهد بحوث البناء » .

وتنص المادة (٦) من ذات القرار على أنه : الى أن تصدر
اللوائح المنظمة للشؤون المالية والادارية للهيئات والمعاهد المشار
اليها في المادة الثالثة ... كما تسرى أحكام قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه على المركز القومي للبحوث
والمعاهد البحثية المتخصصة الاخرى » . في حين تنص المادة ١ من
قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ في شأن مركز بحوث
الاسكان والبناء والتخطيط العمراني على أنه « تنشأ هيئة عناية
تسمى « مركز بحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمراني تكون لها
الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الاسكان والتعمير » . وتنص

المادة (١٥) من القرار ذاته على أنه « يستقر العمل في المركز بالنظم واللائح والمقرارات المعمول بها في معهد بحوث البناء فيما لا يعارض مع أحكام هذا القرار ، وذلك الى أن يصدر مجلس الادارة النوائح الخاصة بالمركز » . كما استبان للجمعية أنه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ باللائحة التنفيذية للمركز القومي للبحوث ، وحلت أحكامه محل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الادارية والمالية للمركز القومي للبحوث ونص في الفقرة الثانية من المادة ٣٧ منه على أنه « فيما عدا مكافآت التصحيح والامتحان والكنترول تشرى على أعضاء هيئة البحوث والوظائف المعاونة لها المزايا والمكافآت الاخرى المطبقة على أقرانهم بالجامعات ، وبالمسميات التي تتفق مع طبيعة العمل بالمركز والتي يصدر بها قرار من وزير الدولة لشئون البحث العلمى » . وقد نصت المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بقراره رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ على أن « تتولى لجنة شئون الطلاب بالكلية بصفة خاصة المسائل الآتية : « ١ » « ٦ » تنظيم سياسة علمية للطلاب بحيث يكون لكل مجموعة من طلاب الفرقة الدراسية بالقسم أو انكلية أو المعهد رائد من أعضاء هيئة التدريس ، يعاونه مدرس مساعد أو معيد ، يقوم بالالتقاء دوريا بطلاب مجموعته للوقوف على مشاكلهم العلمية وتوجيههم والعمل على حلها بمعرفة ادارة الكلية واساتذتها .

واستظهرت الجمعية من هذه النصوص أن المشرع أحال الى اللائحة المالية والادارية للمركز القومي للبحوث الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ للعمل بها في الهيئات والمعاهد البحثية المتخصصة - ومنها مركز بحوث الاسكان والبناء - الى

أن تصدر اللوائح النهائية بها ، وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ باللائحة التنفيذية للمركز القومي للبحوث الذي حل محل القرار رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه . وقضى بـسريان الأزايا والمكافآت المقررة لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المياعدين والمعيدين علي أعضاء هيئة البحوث الوظائف المعاونة لها على أن يكون ذلك بالمسميات التي تتفق وطبيعة العمل بالمركز ولم يستثنى المشرع من هذه المكافآت سوى تلك المتعلقة بأعمال الامتحانات والتصحيح والكتترول .

وخلصت الجمعية من ذلك الى أنه لما كان بدل الريادة من بين الأزايا والمكافآت المقررة بالجامعات وأنه ينأى عن نطاق الاستثناء المقصور على مكافآت أعمال الامتحانات والتصحيح والكتترول . فمن ثم يتاح تقريره لأعضاء هيئة البحوث بالمسمى الذي يتفق وطبيعة العمل بالهيئة وفق ما يقرره الوزير المختص ، اذ لا يتأتى في ظل من صريح نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ آنف البيان حجب هذا البدل عن مستحقه بالمخالفة لما تنياه صريح النص .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز منح أعضاء هيئة البحوث بالهيئة العامة لبحوث الاسكان والبناء ما يقابل بدل الريادة بالمسمى الذي يتفق مع طبيعة العمل بالهيئة وفق ما يقرره الوزير المختص .

(ملف ٨٦/٤/١٢٥٥ - جلسة ١٩٩٢/٦/٧)

ثامناً - حقائب الجهود غير العادية

قاعدة رقم (٨٢)

المادة ٤٦

المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تقضى بأن يستحق شاغلي الوظيفة مقابلًا عن الجهود غير العادية والأعمال الإضافية التي يكلف بها من الجهة المختصة - على أن يكون ذلك طبقاً للنظام الذي تضعه السلطة المختصة .

المعكة :

ومن حيث أن البند الثالث في هذا النعى هو القول بأن المادة (٤٦) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على استحقاق العامل مقابلًا عن الجهود غير العادية والأعمال الإضافية التي يكلف بها من الجهة المختصة .

ومن حيث أن هذا الاستناد غير صحيح لان المادة (٤٦) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة قد نصت على أن « يستحق شاغلي الوظيفة مقابلًا عن الجهود غير العادية والأعمال الإضافية التي يكلف بها من الجهة المختصة وعلى أن يكون ذلك « طبقاً للنظام الذي تضعه السلطة المختصة .. » وطالما أن صرف المكافآت للطاعين الاربعة قد كان دون استناد الى النظام الموضوع بمعرفة السلطة المختصة بل تم تشكيل اللجنة التي قامت بالصرف بالمخالفة للقواعد التنظيمية العامة المطبقة بهذا التشكيل على النحو السالف الذكر .

ومن حيث أن أوراق الموضوع جميعها قد خلت من قيام ثمة سند قانوني بصرف المكافآت التي صرفها الطاعنون . وقضلا عن ذلك فان القرار الوزاري رقم (١٠٠) لسنة ٧٩ والقرار الوزاري رقم ١٠٨

لسنة ١٩٨٠ قد حددوا أوجه الاتفاق من الحصيلة بان تكون وفقا للنظم واللوائح المالية وذلك في صيانة واصلاح الملاعب والمنشآت الرياضية وشراء الملابس والادوات والاجهزة الرياضية اللازمة للتدريب الرياضى والتدريب والاشراف على المركز وبدلات انتقال الحكام - وبذلك فقد قصرت تلك انقواعد التنظيمية الصرف من الحصيلة على اغراض الرياضة والتدريب والتحكيم للنشاط الرياضى للفلايذ ولم يرد بتلك الاغراض منح مكافآت لاعضاء اللجنة أو المجلس الادارى القائمة بالتتسيق كذلك ولا شك أن عضوية تلك اللجنة واداء واجباتها وبصرف النظر عن شرعية تشكيلها يعد ضمن واجبات العمل الاصلى لاعضاؤها فلم يثبت من الاوراق أنه قد تم تكليف الطاعنين باداء اعمال تلك اللجنة أو بعضويتها في غير أوقات انعمل الرسمية ، ولو صح ذلك جدلا فانه كان يتعين ان يتم الصرف اليهم من السلطة المختصة من الاعتماد المخصص بالموازنة لسرف الاجور الاضافية وليس من الحصيلة المذكورة والثابت انهم صرفوا لانفسهم المكافآت متجاهلين اعتراض التوجيه المالى والادارى على ذلك بكتابة المؤرخ ١٩٨١/٩/٧ على صرف تلك المكافآت غير المشروعة واستمروا في صرفها بعد هذا الاعتراض ومن ثم فانه يكون هذا الصرف قد تم مخالفا للقانون - ويتعين معاقبة المسئولين عن ارتكاب هذه الجريمة .
التأديبية بالمقوبة المناسبة .

ومن حيث أن هذا هو ما انتهى اليه انحكم المطعون فيه وبالتالي فان هذا الحكم يكون قد وافق صحيح حكم القانون ، ولا مطمئن عليه .

(طعن ٩٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥)

المادة رقم (٨٢)

المبدأ :

تضمن الحوافز ومقابل الجهود غير المادية لا يعتبر من قبيل الجزاءات وإنما من حالات عدم الاستحقاق فلا ترد حصيلة باى حال الى حساب
حصيلة الجزاءات .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية نفسها الفئوى
والتشريع بجلستها المتعقدة فى ٢ من فبراير سنة ١٩٩١ فاستبان
لها ان المادة (٤٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام
العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه : « يستحق شاغل الوظيفة
مقابلا عن الجهود غير المادية والاعمال الاضافية التى يكلف بها من
الجهة المختصة وذلك - طبقا للنظام انذى تضعه السلطة المختصة .. »
كما تنص المادة (٥٠) من القانون ذاته على أنه : « تضع السلطة
المختصة نظاما للحوافز المادية والمنوية للعاملين بالوحدة بما يكفل
تحقيق الاهداف وترشيد الاداء ، على ان يتضمن هذا النظام فئات
الحوافز وشروط منحها ، مراعاة الا يكون صرف تلك الحوافز بفئات
موحدة وبصورة جماعية كلما سمحت طبيعة العمل بذلك بان يرتبط
صرفها بمستوى اداء العامل والتقارير الدورية المقدمة عنه » .

ومفاد ذلك ان مقابل الجهود غير المادية والحوافز لا تعد من
ملحقات الاجر الدائمة اذ ليس لها صفة الثبات والاستقرار فلا
يستحقها العامل الا اذا تحققت اسبابها عاتلة فى اداء جهد عادى
أو عمل اضافى أو ازدياد فى معدل ادائه بما يكفل تحقيق الاهداف ،
فاذا لم يؤد شيئا من ذلك فلا يستحق هذه المبالغ ولا يكون حرمانه

منها ، هذه الحالة جزاء تأديبي اذ لم تقم به اصلا موجبات استحقاقها قانونا . وليس في شأن ادراج هذا الاجراء في لائحة الجزاءات التأديبية للعاملين بالهيئة أن يضاف عليه وصفا يخالف حقيقة التي تنأتى مع صفة انجزاء التأديبي وصحيح الأمر في تكييفه .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان الخصم من الحوافز ومقابل الجهود غير العادية لا يعد جزاء تأديبي ، فلا يتأتى ومن ثم ان تتضاف حصيلته الى حساب حصيلة الجزاءات الذي تقوم مواردته على المبالغ التي تخصم من العاملين بسبب توقيع احد الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٨٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن خصم الحوافز ومقابل الجهود غير العادية لا يعتبر من قبيل الجزاءات وانما من حالات عدم الاستحقاق فلا ترد حصيلته بأى حال الى حساب حصيلة الجزاءات .

(ملف ٨٩/٢/٢٢٣ — جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

براءة اختراع
ورسوم ونماذج صناعية

المادة ٨

يشترط في النموذج الصناعي ان يكون مبتكرا وله من الخصائص الذاتية ما يميزه عن غيره من المنتجات المماثلة - تسجيل النموذج الصناعي يضمن عليه حماية قانونية مزدوجة مؤداها عدم جواز صنع نموذج مماثل وعدم جواز تسجيل نموذج مشابه طوال مدة الحماية التي قررها القانون - قرر المشرع نوعين من الحماية للنموذج الصناعي اولهما : - سلوك سبيل الدعوى الادارية امام محكمة القضاء الادارى ولتقيها : - الحماية الجنائية المقررة بالمادة (٤٨) من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الزجاجة التي قام المظنون ضده بتسجيلها تحمل خصائص النموذج الصناعي وفقا للمفهوم الواردة في المادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، فهي زجاجة ذات شكل ثلاثي مبتكر له خصائصه الذاتية التي تحمل لمسة جمالية مبتكرة تضاف على منتجات المظنون ضده سمة تحمله يتميز عن غيره من المنتجات المتماثلة .

ومن حيث أن تسجيل زجاجة المظنون ضده الذي تم في ١٩٧٣/٤/٢٢ بوضعها نموذجا صناعيا من شأنه أن يضمن على النموذج المذكور حماية قانونية مزدوجة ، مؤداها عدم جواز صنع نموذج مماثل وعدم جواز تسجيل نموذج مشابه طوال مدة الحماية التي قررها القانون . ويكون لصاحب الشأن سلوك سبيل

الدعوى الادارية أو الجنائية أو الجمع بينهما. ، وفي هذا الشأن نصت المادة ٤٦ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه على أن لكل ذى شأن أن يطلب من محكمة القضاء الادارى شطب تسجيل الرسم أو النموذج اذا لم يكن جديدا وقت التسجيل أو اذا تم التسجيل باسم شخص غير المالك الحقيقي للرسم أو النموذج ، وتقوم ادارة الرسوم والنماذج الصناعية بهذا الشطب وحتى قدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشيء المقضى به ، كما نصت المادة ٤٨ من ذات القانون على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعى تم تسجيله وفقا لهذا القانون ، ويعتبر الرسم أو النموذج مقلدا اذا كان يثير اللبس والتشابه بين الرسم الحقيقى بحيث يتعذر تمييز كل منها عن الآخر » .

ومن حيث أن الثابت أن الطاعن قد قام بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٦ بتسجيل نموذجى صناعى لزجاجة ثلاثية الاضلاع لتعبئة الشربات معائلة للزجاجة التى سبق للمطعون ضده أن سجلها لتعبئة الشربات أيضا وقد وقع هذا التسجيل خلال فترة الحماية المقررة للنموذج الصناعى الخاص بالمطعون ضده ، وهى الخمس سنوات التالية لتسجيل هذا النموذج فى ٢٢/٤/١٩٧٢ فمن ثم يكون للمطعون ضده الذى قام بتجديد هذا التسجيل لمدة خمس سنوات تالية بدأت فى ٢٢/٤/١٩٨٢ الحق فى طالب شطب هذا انتسجيل ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الصواب اذ قضى بذلك .

ومن حيث أنه عن الوجه الاول من أوجه الطعن القائم على أن الحكم المطعون فيه قد أهدر حجية الحكم الجنائى فان قضاء هذه المحكمة يجرى على أنه ولئن كان القضاء الادارى يتقيد بما تثبته المحكمة

الجنائية في حكمها من وقائع ، فانه لا يتقيد بالتكييف القانوني لهذه الوقائع . واذا كانت جريمة تقليد الرسم أو النموذج الصناعي كما ورد النص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ جريمة عمدية لها أركانها التي يجب توافرها جميعها ومن بينها قصد الغش فان الدعوى الادارية بطلب شطب النموذج المقلد لها بدورها شروطها وضوابطها ، ومن هنا فلقد يصدر الحكم الجنائي بالبراءة استنادا الى عدم توافر ركن من أركان الجريمة كقصد الغش ، بينما يصدر الحكم الاداري بالشطب استنادا الى توافر فعل التقليد وقيام انتسابه بين النماذج الصناعية . وعلى ذلك فان هجية الحكم الجنائي تكون واجبة الاحترام أولا يمتد بهذا وفقا لما أثبتته الحكم الجنائي في أسبابه من توافر ركن التقليد وقيام التشابه من عدمه ، بحيث يؤدي انتفاؤه الى الحكم بالبراءة . ومرد الامر في النهائية الى واقع الحال في كل حالة على حدة وفقا لظروفها وملابساتها في ضوء الاسباب التي يقوم عليها الحكم والتي تكون مرتبطة بمنطوقه ارتباطا السبب بالنتيجة .

ومن حيث أنه يبين من الحكم الابتدائي الصادر في القضية رقم ٩٢٨٣ لسنة ١٩٨٦ جنح المطرية بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٨ ، والذي تأيد استئنافيا لأسبابه بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٧٨ استئناف مصر الصادر في ٣٠/٥/١٩٧٨ ، أنه أقام قضاءه بالبراءة على أن « الثابت أن المتهم (الطاعن) قد تحصل على ترخيص النموذج الصناعي الذي يستخدمه في تعبئة الشربات ، فضلا عن كون كل زجاجة مكتوب عليها ماركتها واسم المصنع المنتج بما لا يدع مجالا للشك أن يلتبس عليه أمر انتميذ بين انتاج كل مصنع انما المستهلك يبحث عن اسم المصنع الذي يشتري انتاجه بالجودة والامتياز ، ولا يبحث في ذلك عن شكل خاص

للزجاجات متساوية كاللثة مظلمة أم مربعة أم مستديرة ، فالعبارة مضافاً
 لخصوصية الزجاجات نفسها عن انتساج يخل اسم شركة منتجها عليها ،
 ليعبر المستهلك بين انتساج المصانع المختلفة . فالذى تمود على
 انتاج شركة (جوربى) مثلاً لا يهمه شكل الزجاجات بقدر ما يهمه اسم
 جوربى المصق على الزجاجات ذاتها وهكذا فى أسماء جميع انشركات
 المنتجة للطوى السائلة ، طالما أثبتت اسمها وبياناتها
 كاملة على الزجاجات . ومن ثم ينتفى قصد غش المستهلك بالنسبة لشكل
 الزجاجات ، وتكون التهمة غير ثابتة فى حق المتهم ، الامر الذى يضمن
 معه القضاء ببرائة عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ اجراءات جنائية .

« فالحكم لم يتعرض من قريب أو بعيد لبحث عناصر تقليد النموذج
 الصناعى عند بحثه لتهمة التقليد التى وجهها المطعون ضده الى الطاعن
 (المتهم) ، وانما أقام قضاءه بالبراءة على مجرد انتفاء قصد الغش
 استناداً الى قيام الطاعن بتسجيل النموذج الصناعى دون أن يتعرض
 لسبق تسجيله باسم المطعون ضده وكذلك على اختلاف البيانات
 التجارية فى كل من النموذجين ، وذلك على الرغم من اختلاف محل
 ونطاق تطبيق القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع
 والنماذج الصناعية والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بانيونات
 والعلامات التجارية التى تتعلق بمعد البضائع أو مقدارها أو مقاسها
 والجهة التى صنعت فيها والعناصر الداخلة فى تركيبها وأسم المنتج
 أو المسامع وغير ذلك من بيانات ، فلكل من هذين القانونين أحكامه
 وضوابطه فى مجال الحماية القانونية والتجريم . على ذلك فحجية
 الحكم الجنائى لا تمدو البراءة لانتفاء قصد الغش وتقصير عن
 تحقيق التقليد القائم بشطب النموذج المقلد فهو محل اختصاص
 القضاء الإدارى وما قصر عن حجية الحكم الجنائى وتقييم محكمة القضاء
 الإدارى وهى تكفى فى طلب شطب النموذج المقلد قضاها فى حدود
 ما يثبت أمامها من قيام ركن التشابه دون اعتداد بتوافر قصد

النشى لاختلاف معدل الضميمة القانونية أمام القضاء الادلوى وأمام المحكمة الجنائية .

ومن حيث أنه عما نعاء الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور في السبب لقوله أن النموذجين يكادان يتماثلان ، وأن عبارة « يكاد يتماثل » التي استخدمها الحكم تقيد عدم اليقين في قيام التشابه ، وأن الاحكام يجب أن تقوم على اليقين ، وبالتالي فقد كان على الحكم أن يكون قاطعا في قيام التماثل لأنه عنوان الحقيقة أو هو الحقيقة بعينها فإن هذا القول بضرورة قيام التماثل الكامل بين النموذجين هو أمر لم يتطلبه القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٩ في المواضع التي أشار فيها الى التقليد أو التشابه . اذ يكفي بصريح نص المادة ٤٨ فقرة ثانية من القانون المذكور لكي يعتبر الرسم أو النموذج مقلدا أن يثير اللبس والتشابه مع الرسم أو النموذج الحقيقي بحيث يتعذر تمييز كل هاتهما عن الآخر ، على ذلك فلا يسوغ في هذا التقليد تطلب التماثل والتطابق لأن هذا من باب أولى سيكون أكثر صور التقليد والتشابه وضوحا ، وانما يكفي مجرد اثاره اللبس والتشابه بحيث يتعذر على المستهلك التمييز . وهذا أمر يتحقق على وجه القطع واليقين وفقا للآثر الذي يتركه كل من الرسمين أو النموذجين في الذهن متى نظر اليهما على التوالي : فإذا كانت الصورة التي يتركها الرسم أو النموذج المقلد في الذهن تستحضر صورة الرسم أو النموذج الحقيقي فالتقليد قام ، أما اذا انعدم هذا التداعي فالرسمان أو النموذجان مختلفان ومن هنا فالعبرة في قيام التقليد بتوافر بعض عناصر التشابه في خطوط أو كتلة التصميم بحيث يؤدي الشكل العام للنموذج الى اشارة هذا اللبس في ذهن المشاهد بما يؤدي الى الخلط بين النموذجين فإذا لم يتحقق هذا التداعي بين النموذجين فلا يكون ثمة تقليد ، حتى ولو قام بعض التماثل بين العناصر الأساسية التي يقوم عليها التصميم .

ومن حيث أنه حتى كان الأمر كذلك فلا تشريب على الحكم أن هو
استخدم عبارة « يكاد يماثل » للتدليل على قيام التشابه وتحقيق
التقليد ، لأن الأمر ليس مرده التتابع وإنما يكفى قيام التشابه على
نحو ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه .

من حيث أنه وبناء على ما تقدم وفي ضوء ما انتهت إليه الهيئة
المشكلة وفقا لحكم المادة (٥٤) مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ، من عدم التزام محاكم
مجلس الدولة بالفصل في الدعاوى المصالة إليها من جهة قضائية
أخرى طبقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات إذا كانت هذه
الدعاوى تخرج عن الاختصاص الولائي المحدد لها قانونا ، في الدعاوى
المرفوعة ابتداء أمامها أن تحيلها الى المحكمة المختصة إذا تبين لها عدم
اختصاصها بنظرها ، فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بشطب النموذج
الصناعي الخاص بالطاعن بصفة اجراءات تنفيذ أمر الحجز التحفظي
رقم ١ لسنة ٣٣ ق بعدم اختصاصها بنظر ما عدا ذلك من طلبات
على التفصيل السابق ايراده وللأسباب التي قام عليها — يكون قد
جاء متفقا مع صحيح الواقع وحكم القانون ويتعين بناء على ذلك
الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا وبإلزام الطاعن
بالمصروفات .

(طعن رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤/٦/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

الواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٤ و ٤٦ من القانون رقم ١٣٢
لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن براءات الاختراع
والرسوم والنماذج الصناعية — أخذ المشرع بالنسبة لرسوم

والنماذج الصناعية ، بنظم الابتاع المطلق دون أي فحص مسبق . إدارة الرسوم والنماذج الصناعية المختصة تقوم بتسجيل لطلب المقيم إليها بالرسم أو النموذج الصناعي على مسئولية طلب التسجيل متى توافرت الشروط تشكيفية المطلوبة في طلب التسجيل - لا تتره بتقديم الدليل على ملكيته للرسم أو النموذج - التسجيل في همد ذاته لا ينشئ الملكية على الرسم أو النموذج - تنشأ الملكية من الابتكار وحده - التسجيل وإن كان قرينة على الملكية - هذه القرينة قابلة لإثبات العكس - لذو الشأن الالتجاء إلى محكمة القضاء الإداري للحصول على حكم بشطب التسجيل إذا لم يكن الرسم أو النموذج جديداً أو إذا تم باسم شخص غير المالك الحقيقي - يجب أن يكون الرسم أو النموذج جديداً في حد ذاته والا يكون نقلاً لرسم أو نموذج سابق - توافق القضاء على الأخذ بالفكرة الموضوعة بالنسبة لشرط الجودة .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الموضوع واذ تنص المادة (٣٧) من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية تنص على أنه « فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يعتبر رسماً أو نمودجاً صناعياً كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بألوان أو بغير ألوان لاستخدامه في الإنتاج الصناعي بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية » وتنص المادة (٣٨) على أن « يمد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى « سجل الرسوم والنماذج » تسجل فيه الرسوم والنماذج الصناعية وجميع البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له ، وتنص المادة (٣٩) على أن « يقدم طلب تسجيل الرسم أو النموذج إلى إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويجوز أن يشتمل الطلب على عدد من الرسوم أو النماذج لا يتجاوز الخمسين بشرط أن تكون في

مطبوعتها ونسدة محتجاسة « وتنص المادة (٤٠) على أنه « لا يجوز
 رفض طلب التسجيل الا لعدم استيفائه الاوضاع والشروط المشار
 اليها في المادة السابقة « وتنص المادة (٤١) على أن « تعطى
 ادارة الرسوم والنماذج الطالب بمجرد التسجيل شهادة تشتمل
 على البيانات الآتية : ٠٠٠٠٠ « وتنص المادة (٤٤) على أن « مدة
 الحماية القانونية المترتبة على تسجيل الرسم أو النموذج خمس
 سنوات تبدأ من تاريخ طلب التسجيل ٠٠ « وتنص المادة (٤٦) من
 ذات القانون معجلة بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ على أنه « لكل ذي
 شأن أن يطلب في محكمة القضاء الاداري شطب تسجيل انرسم
 أو النموذج اذا لم يكن جديدا وقت التسجيل أو اذا تم التسجيل
 باسم شخص آخر غير المالك الحقيقي للرسم أو النموذج وتقوم
 ادارة الرسوم والنماذج الصناعية بهذا الشطب متى تقدم لها حكم
 بذلك حائز لقوة الشيء المقضى به « وقد أبرزت المذكرة الايضاحية للقانون
 رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ الحكمة من وراء تعديل نص المادة (٤٦) حين ذكرت
 « ولما كانت المادة ٤٦ من القانون قد أجازت شطب التسجيل الذي يتم
 باسم شخص غير المالك الحقيقي للرسم أو النموذج وفاتها أن تنص
 على اجراء الشطب كذلك اذا كان الرسم أو النموذج خاليا من عنصر
 الجودة والابتكار الامر الذي يستدعى سد هذا النقص نظرا لأن
 المقصود بالرسم أو النموذج الصناعى هو اخراج السلعة في شكل
 جديد مبتكر يميزه عن غيره من السلع النظيرة . ولما كان القانون
 قد صدر ولم يأخذ بنظام الفحص السابق سواء بالنسبة لبراءات
 الاختراع أو الرسوم والنماذج الصناعية للاسباب التي وردت في
 مذكرته الايضاحية ، ومؤدى ذلك أن القانون لا يتطلب الادارة المختصة
 بأن تتحقق من جودة الصنف المقدم للتسجيل وهل يطابق أو لا يطابق
 المصنفات السابق تقديمها للادارة أو السابق تسجيلها بمقرعتها ،
 وبمقتضى هذا النظام الا يكون التسجيل سوى مجرد قرينة على

جائزة الطالب لمخترعات معينة فضلا عن جدتها ، هذا بخلاف للنظام المصروف بالمخترع للسابق - وهو ما ابتدع عنه المشرع المصري - والذي يطلب الادارة المختصة بأن تتحقق قبل التسجيل بأن المصنف مبتكر وأن الطالب هو المبتكر الاول له أو ممن آلت اليه حقوق المصنف .

ومن حيث أن المستفيد من نصوص القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر أن المشرع أخذ بالنسبة للرسوم والنماذج الصناعية بنظام الابداع المطلق دون أى فحص سابق ، وأن ادلة الرسوم والنماذج الصناعية المختصة تقوم بتسجيل الطلب المقدم اليها بالرسم أو النموذج الصناعى على مسؤولية طالب التسجيل متى توافرت الشروط الشكلية المطلوبة في طلب التسجيل ولا تلزمه بتقديم الدليل على ملكيته للرسم أو النموذج ومن ثم فإن التسجيل في حد ذاته لا ينشئ الملكية على لرسم أو النموذج وإنما تنشئ الملكية من الابتكار وحده ، وأن التسجيل وان يكن قرينة على الملكية وعلى أن من قام بالتسجيل هو المبتكر ، غير أن هذه القرينة قابلة لاثبات العكس ولهذا أجاز القانون لذوى الشأن اللجوء الى محكمة القضاء الادارى للحصول على حكم بطلب التسجيل اذا لم يكن الرسم أو النموذج جديدا وقت التسجيل أو اذا تم التسجيل باسم شخص غير المالك الحقيقي .

ومن حيث أن المادة ٣٧ من القانون المذكور اف نصبت على أن يعتبر رسما أو نمودجا صناعيا كل ترتيب المخطوط أو كل شكل جسيم بالوان أو غير الوان لاستخدامه في الإنتاج الصناعى بواسطة آلية أو يدوية أو كيميائية فقد دلت على أن الرسم أو النموذج الصناعى يعتبر أن يظوى على قدر من الابتكار والجدة حتى يوفي له القانون الحماية التي نظمتها لمصنعه وقد استقر القضاء على الإخذ بالمذكرة الموضوعية

بالنسبة لشرط للجسدة أى أنه يجب أن يكون الرسم أو النموذج جديداً في ذاته والا يكون نقلاً لرسم أو نموذج سابق في هذا الشأن (حكم محكمة النقض في الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧١) وقد أقرت المحكمة في هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ غلب من واقع المستندات المقدمة الى المحكمة ومما أورده الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بشطب تسجيل النموذج موضوع الاتهام الى أن الطاعن قد أذاع نموذجه قبل تسجيله في محيط التجار والصناع مما يفقده عنصر الجدة وأنه يجوز تبعا لذلك لكل شخص أن يقلده أو يستعمله بغنى عن أى مسؤولية مدنية أو جنائية فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، وإذا كان القانون المذكور لم يتضمن نصاً بضرورة أن يظل الرسم أو النموذج سرا الى أن يطلب تسجيله إلا أن عنصر الجدة بمفهومه الموضوعي على النحو السالف بيانه يستلزم بالضرورة سرية حتى يطلب مبتكر الرسم أو النموذج تسجيله وحتى يكون التسجيل قرينة على الملكية والا لو ذاع الرسم أو النموذج الصناعي قبل تسجيله يندو من الصعب اثبات الملكية لهذا الرسم أو النموذج .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على أوراق الطعن أن شركة فيجلى الإيطالية قد صدر عنها اقرار مؤرخ ١٨/٩/١٩٩١ مفاده أن الرسومات المرفقة تم انتاجها وتسليمها لشركة حسن (أحد المطعون ضدهم) منذ ١٩٧٦ وتتبعها الشركة الإيطالية وتوزعها في جميع أنحاء العالم بدون قيود أو شروط مسبقة ، وأن أسطحيات هذه الرسومات صالحة للطبع والحفر على كافة أنواع الخشب للاستعمال في كافة الأغراض والاحجام بالإضافة الى ٣٠٠٠ رسم لتصميمات قديمة لا تتضمنها الكatalogات الحالية ، وأن شركة حسن كانت أول شركة في مصر تم توريد الرسومات

الموقعة إليها ، وبعض المصنفين الآخرين بعد ذلك ، واذن لم يقدم الطعن ثمة دليل على أن تلك الرسومات المنسار إليها في الاقرار تختلف عن الرسومات محل طعنه المسائل والتي يطلب حمايتها كما يعين من صورة الحكم الصادر في دعوى اثبات الصالة (الدعوى رقم ١٩٨٩/٥٤٥ من محكمة القاهرة للأموال المستعجلة المقامة من مؤسسة أولاد ٥٠٠٠ للتجارة والصناعة ضد وزير التموين والتجارة الداخلية بصفته الرئيس الاعلى لقسم الرسوم والنماذج الصناعية بإدارة الملكية الصناعية بمصلحة التسجيل التجارى بطلب نذب خبير لمضاهاة النماذج الواردة بالطلبات المسجلة بأرقام ٦٠٣٩ في ١٢/٤/١٩٨٨ ، ٦٠٤٩ في ١٣/١٢/١٩٨٨ ، ٦٠٥٥ في ١٢/٢٠/١٩٨٨ (ومى ذات النماذج في الطعن المسائل) بمثلها المنتجة والمصنعة بمعرفة الشركة المدعية والمسوقة للجهات الواردة بالصحيفة لبيان أنها أصبحت ملكا عاما ومتداولة في الأسواق المحلية والخارجية منذ ما يزيد عن عشرين عاما وان انتاجها مباح لكافة الصناع والتجار وليست حكرا على احد وان انتاج هذه النماذج وتداولها سابق على تسجيل شركة ٥٠٠٠٠ لصناعة الكرائيش بالاسكندرية ، وقد أودع الخبير تقريره في تلك الدعوى أورد فيه أنه « بمضاهاة هذه النماذج الواردة ضمن الطلبات بمثلها من النماذج واللوحات التى قامت المؤسسة المدعية بتوريدها وتركيبها والموجودة بالبناء الوطنى والمركز الطبى ومجلات ٥٠٠٠٠ البعلى ومصنع عادل اتضح أن هناك تطابق بينهما من حيث الاشكال والزخارف والنقوش ، وتاريخ انتاج المؤسسة المدعية لهذه النماذج هو في عام ١٩٧٩ وهذا يتفق مع الاقرار الصادر من شركة رينزويرجنوفر والصورة الملونة لاحد النماذج والاعترار المرفق به ثلاث صور ملونة من شركة فيجلى ومصديق على اتجيع من الجهات الرسمية سالفة الذكر يتفق أيضا مع صدور الترخيص بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٩ طف رقم ١٥٠/١٢/١٨٧٩

للمؤسسة المدعية وهذه النماذج ليست مسجلة باسم المؤسسة المدعية وإنما مسجلة باسم شركة سعيد واشتيق لصناعة الكرائيش (الطاعن) بموجب الطلبات للسابق بملها عام ١٩٨٨ ، ولتنص الخبر في تقريره الى أن النماذج سالفة الذكر مطوكة للكافة ملكا عاما وانما جاعا مباح لكل من يريد ذلك من الصناع والتجار وتداوله في الأسواق المحلية منذ عام ١٩٧٩ أي من تاريخ سبق بزم من بعد على بدء قيلم شركة سعيد واشتيق لصناعة الكرائيش بالاسكندرية بتسجيلها عام ١٩٨٨ .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم ولما كان الثابت من الأوراق أن النماذج الصناعية التي يذهب الطاعن الى ملكيته لها لا يتوافر فيها عنصر الجودة بمفهومها الموضوعي اذ أن مثل هذه النماذج متداولة بين التجار في السوق المحلي وفي الخارج بعد زمن سابق على قيام الطاعن بتسجيلها عام ١٩٨٨ ومن ثم فلا تعتبر مطوكة للطاعن وتكون بالتالي غير جدية باسباغ الحماية القانونية عليها وقد ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب ومن ثم يكرن مصادفها لصحيح أحكام القانون ويكون الطعن عليه على غير أساسي جديرا بالرفض .

(طعن ٩٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/٢٥)
نفس المضي : بذات الجلسة الطعون رقم ٢١٧٦ لسنة ٣٦ ق ،
٢١٧٨ سنة ٣٦ ق ، ٢١٩٦ لسنة ٣٦ ق)

بيوع تجارية

طبعة البيوع التجارية في مفهوم القانون

١٠٠ لسنة ١٩٥٧

مقدمة رقم (٨٦)

المبدأ

عدم سريان لحكم للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن نفي
البيوع التجارية على بيوع العقارات والخبراء المتعين فيها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ فاستبان لها
أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض
البيوع التجارية يضم أربعة أبواب ، يخص أولها : البيع بالمزاد
العلني للمنفقولات المستعملة ، وثانيهما : البيع بالمزاد العلني أو عن
طريق التصفية في المحال التجارية ، ويتعلق ثالثهما : بالبيع بالتقسيط،
أما الباب الرابع فيتناول الأحكام العامة والوقتية . وقد نصت
المادة (١) من الباب الأول من هذا القانون على أن « تسرى أحكام
هذا الباب على البيع الاختياري بالمزايدة العلنية للمنفقولات المستعملة .

ويقصد بالبيع بالمزاد العلني كل بيع يستطيع أي شخص حضوره
حتى لو اقتصر المزاود على طائفة معينة من الأشخاص .

ويقصد بالمنقولات المستعملة جميع الأموال المنقولة التي تكون
قد انتقلت حيازتها للمستهلك بأي سبب من أسباب كسب الملكية .

وقد تناول القانون في الفصل الثاني من الباب الأول تنظيم مهنة

الخبراء المثمنين فحظر مزاوله هذه المهنة الا لمن كان اسمه مقيدا
في سجل الخبراء المثمنين المعد لهذا الغرض ثم عين الشروط التي
يتطلبها فيمن يقيد في هذا السجل ونظم أحكام هذه المهنة بما يصلح
من شأنها ويطمئن المتعاملين مع من يزاولها .

ومن حيث أن الواضح من استعراض هذه النصوص وغيرها التي
تضمنها قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ أنها
تتصب جميعا على بيع المنقولات سواء المستمطة أو الجديدة بطريق
المزاد العلني أو عن طريق التصفية في المحال التجارية أو بالتقسيم
وجاء تنظيم مهنة الخبراء المثمنين بمناسبة بيع المنقولات بالمزاد
العلني ورغبة المشرع في احاطة هذه العملية بضمانات تحميها من
ضروب الغش ، ولم يتطرق القانون المشار اليه بعد ذلك ، في أى من
نصوصه الى البيع الاختياري للعقارات بالمزاد العلني فبقيت هذه
البيوع بمنأى عن مجال تطبيقه وسياج ضماناته لا تستطيل اليها
أحكامه التي تنقيد باطارها صدرت في شأنه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
عدم سريان أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع
التجارية على بيوع العقارات والخبراء المثمنين لها .

(ملف رقم ٤٦/١/٨٨ — جلسة ١٢/٦/١٩٩٢)

بعثة ، واجازة دراسية ، ومنح تدريبية

أولا - المعاملة المالية لعضو البعثة أو الاجازة

الدراسية أو التحفة

١ - ضوابط المعاملة المالية

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية والفتح - اللائحة المالية لأعضاء البعثات والاجازات الدراسية والفتح الصادرة في ٧ يناير سنة ١٩٦٢ - القواعد المالية التي يعامل بها اعضاء البعثات الداخلية والخارجية بجميع انواعها والموفدون في اجازة دراسية والحاصلون على منح للدراسة أو التخصص تحددتها اللجنة العليا للبعثات - مؤدى ذلك : - ان اى تعديل في هذه القواعد لا يعتد به الا اذا صدر بذات الاداة التي خولها القانون من اصدار اللائحة المالية للبعثات وتميئنها وهى اللجنة العليا للبعثات .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق - بلاخلاف عليه بين طرفي المنازعة - ان المطعون ضدهما أوفدا في بعثة للاتحاد السوفيتي للحصول على درجة الدكتوراه لمدة أربعة أعوام امتدت بموافقة الجهة الطاعنة حتى تاريخ حصول كل منهما على درجة الدكتوراه وبلغت المدة بالنسبة للاول ست سنوات وأحد عشر شهرا وبالنسبة للثاني ست سنوات . ولم يقيم أى منهما بصرف مستحقاته عن المدة الزائدة على الأربع سنوات ما يستحق كل منهما المبالغ الواردة بتقرير الخبير الذى استندت اليه المحكمة في حكمها المطعون فيه ، وهى المستحقات المقررة بقرار اللجنة التنفيذية للبعثات . وانما

ينحصر مقطع النزاع في هذا الطمن فيما إذا كان يسوغ للمطعون ضدهما المطالبة بمستحققاتهما بعد عودتهما الى أرض الوطن من عدمه .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على القانون رقم ١١٢/١٩٥٩ بتظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية ، واللائحة المالية لأعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح الصادرة في ٧ يناير سنة ١٩٦٢ ، أن القواعد المائية التي يعامل بمقتضاها أعضاء البعثات الداخلية والخارجية بجميع أنواعها والموفدون في اجازة دراسية أو الحاصلون على منح للدراسة أو انتخبيص ، تختص بتحديد اللجنة العليا للبعثات طبقا للمادة ٢٠ من قانون البعثات المشار اليه . وبناء على النص المذكور صدر قرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ بتحديد قواعد المعاملة المالية للمبعوثين والموفدين في اجازات دراسية من مرتبات وبدلات ومصاريف أخرى ، وقد تم تعديل هذه القواعد بقرارات من اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية المختصة للبعثات طبقا للإجراءات المقررة بالمادة ٢٠ من القانون المشار اليه . ومقتضى ذلك أن أى تعديل في القواعد الخاصة بالمعاملة المالية لهؤلاء المبعوثين لا يعتد به الا اذا صدر بذات الاداة التي قررت من قبل هذه الحقوق والتي خولها القانون حق اصدار اللائحة المالية للبعثات أو تعديلها أو الغاءها وهي اللجنة العليا للبعثات ، فاذا كان الثابت من الأوراق أن القرار الذي تحتج به الجهة الطاعنة لاسقاط حق المطعون ضدهما في المطالبة بمستحققاتهما بعد عودتهما الى أرض الوطن ، وهو القرار الصادر من اللجنة التنفيذية للبعثات بجلستها المنعقدة في ٢٨/٣/١٩٧٨ والمتضمن اسقاط حق المبعوث في صرف المستحققات المقررة له في حالة عدم صرفها من الكتب الثقافى وامتناع مطالبتة بها عقب عودته للوطن . فإنه لا يعدو — في نظر القانون — أن يكون اقتراحا لم يلقى قبولا —

على ما هو ثابت في عيون الأوراق — لدى اللجنة العليا للبعثات التي لم تصدر قراراً بإسقاط هذه الحقوق عن المبعوثين والموفدين إلى الخارج ، ومن ثم فإن صدور هذا القرار من اللجنة التنفيذية للبعثات لا يؤثر على المراكز القانونية للمبعوثين والموفدين ومن بينهم المطمون ضدّهما في انقضاء حقوقهما الثابتة بمقتضى قرارات اللجنة العليا للبعثات ، باعتراف الجهة الطاعنة . ولا يقدح في ذلك ما ادعته الجهة المذكورة من عدم صدور موافقة وزارة المالية على الصرف ، ذلك أنه فضلاً عن أن حقوق المطمون ضدّهما المقررة قانوناً لا يتوقف صرفها على موافقة وزارة المالية ، فإن الثابت من مذكرة مدير عام إدارة البعثات أن الإدارة المذكورة توافق على صرف مستحقات الدارسين من مرتبات وبدلات ، حيث أنه ليس هناك أى أعباء مالية جديدة على الإدارة ، لأن وزارة المالية تفتح هذه الاعتمادات ، كما أن وزارة المالية قد وافقت من قبل على صرف هذه المستحقات للمبعوثين بالجنية المصري عقب عودتهم لأرض الوطن ، حيث أنه ليس هناك أى ضرر أو أعباء مالية جديدة تقع على عاتق الدولة . الأمر الذي يجعل حرمانهم من اقتضاء مستحقاتهم عند عودتهم إلى الوطن بمقولة عدم صرفها من المكتب الثقافى ، لا يقوم على سند سليم من القانون .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم يكون الحكم المطمون فيه إذ قضى لكل من المطمون ضدّهما بأحقّيته في اقتضاء المبالغ المقررة له طبقاً لما ورد بتقرير الخبير واقتنعت به المحكمة ، وقد قام على أساس سليم من القانون ويكون الظن فيه غير قائم على سند من القانون ، خليقاً بالرفض .

٢ - الفرق بين المعاملة المالية للبعوث وبذل السفر

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بإصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال - القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم البعثات والإجازات الدراسية والترح - إيفاد الموظف الى الخارج يتم وفقا لأحد نظامين : الأول - أن يوفد الموظف لأداء مهمة حكومية أو مأمورية رسمية تقتضى منه التقييد عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله - في هذه الحالة يستحق الموظف بدل سفر عن كل ليلة مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تقييده - إذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأهلية ينخفض بدل السفر الذي يصرف اليه الى النصف - أما النظام الثاني ففيه يوفد الموظف في بعثة للتعليم بدراسات عليية أو فنية أو عليية أو للحصول على مؤهل دراسي أو كسب مران على لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة - قد تكون البعثة بسبب قبول منحة للدراسة أو التخصص من دولة أو جامعة أو مؤسسة أو هيئة إجنبية أو دولية - يجوز منح الموظف إجازة دراسية بمناسبة إيفاده في البعثة أو المنحة - في هذه الحالة يعامل الموظف وفقا للقواعد المالية التي تقرها اللجنة العليا للبعثات - أساس ذلك : المادة (٢٠) من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٦ - في هذه الحالة يتمتع استحقاق بدل السفر لتخلف مناطق وهو القيام بمهمة مصلحة - اثر ذلك : استقلال النظام الذي نظمته القواعد المالية للبعثات عن نظام بدل السفر - لا يجوز الخلط بينهما أو تطبيق أحدهما في مجال الآخر أو الجمع بينهما .

المسكوكه :

ومن حيث أن المادة ٢٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة انصاح بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أن :

« يستقرد العامل اننفقلت التى يتكبدها فى سجيل أداء أعمال وظيفته وذلك فى الأحوال وبالشروط التى تتضمنها اللائحة التنفيذية » .

وتنص المادة ٣٣ على أنه « يجوز ايفاد العاملين فى بعثات ومنح دراسية أو اجازات بأجر أو بدون أجر بالشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية » .

ومن حيث أن المادة الأولى من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال انصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تضمنت تعريفاً لبدل السفر بأنه الراتب الذى يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تنحيه عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الرسمى فى الأحوال التى أوردتها هذه المادة من بينها :

(أ) القيام بالأعمال التى يكلف بها من قبل الحكومة .

(ب)

(ج) الليالى التى تقضى فى السفر بسبب انقل أو أداء مهمة
مصلحية .

وتنص المادة العاشرة على أن :

« الموظف انذى يندب الى احدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل سفر كل ليلة على الوجه الآتى : أولاً ثانياً : اذا نزل الموظف فى ضيافة احدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت فئات بدل السفر التى تصرف ائيه الى النصف » .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح تنص على أن :

« الغرض من البعثة سواء كانت داخل الجمهورية أو خارجها هو القيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران علمي وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة كما نص القانون السالف الذكر في المادة ٢ على أنواع البعثات وهي :

(أ) بعثة علمية للحصول على درجة علمية .

(ب) بعثة علمية لكسب مران أو خبرة .

(ج) بعثة علمية عملية تتناول الغرضين السابقين معا .

(د) بعثة قصيرة لمتابعة التطورات الحديثة في ناحية من نواحي المعرفة . ولا تعتبر بعثة في تطبيق أحكام هذا القانون المهمات والمأموريات التي تؤدي في خارج البلاد .

وتنص المادة ١٤ من القانون المشار اليه على أنه « لا يجوز لأي فرد أو وزارة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة قبول منح للدراسة أو التخصص أو غير ذلك من دولة أو جامعة أو مؤسسة أو هيئة أجنبية أو دولية الا بعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات وتخطر إدارة البعثات لاتخاذ اجراءات البت في قبول المنحة أو رفضها » .

وعلى الوزارة أو المصلحة أو الهيئة أو المؤسسة العامة أن تشفع اخطارها باقتراحها في هذا الشأن ويتم الاختيار للمنح التي تتلقاها بعد الاعلان عنها والمفاضلة بين المتقدمين لها طبقا لما يتبع في الاختيار للبعثات ما لم تقدر اللجنة التنفيذية غير ذلك .

ونصت المادة ١٥ على أن تكون منح الاجازات الدراسية لتحقيق غرض من الأغراض المبينة في المادة الأولى .

ونصت المادة ٢٠ على أن : « تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح اللجنتين التنفيذيتين القواعد المالية التي يعامل بمقتضاها أعضاء البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية والموفدون في إجازات دراسية أو الحاصلون على منح للدراسة أو التخصّص » .

ومن حيث أن مفاد النصوص السابقة أن إيفاد الموظفين إلى الخارج يتم وفقاً لأحد نظامين : الأول أن يوفد الموظف لتأدية مهمة حكومية أو عمل مكلف به من الحكومة أو مأمورية رسمية ويقتضى منه أداء هذه المهمة التّصيب عن الجهة التي يوجد بها مقرر عمله الرسمي وفي هذه الحالة يستحق بدل سفر عن كل ليلة مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه ، فإذا نزل في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفّضت فئات بدل السفر التي تصرف إليه إلى النصف — والنظام الثاني أن يوفد الموظف في بعثة للقيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران على وتهدف البعثة لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة وقد تكون البعثة بسبب قبول منحة للدراسة أو التخصّص أو غير ذلك من دولة أو جامعة أو مؤسسة أو هيئة أجنبية أو دولية كما يجوز أن يمنح الموظف إجازة دراسية بمناسبة إيفاده في البعثة أو المنحة وفي هذه الحالة يعامل الموظف وفقاً للقواعد المالية التي تقررها اللجنة العليا للبعثات طبقاً للمادة ٢٠ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ويمتتع استحقاق بدل السفر لتخلف منط الاستحقاق وهو القيام بمهمة مصلحة وذلك حتى ولو كان إيفاد الموظف متصلاً بفرض يحقق مصلحة عامة تمود على الدولة ذاتها لأن تحقيق هذه المصلحة هو المستهدف من البعثة أملاً حسبما نصت على ذلك صراحة المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فالنظام الذي تضمنته القواعد المالية السالف بيانها نظام منبت الصلة بنظام بدل

السفر ويتمن بالتالى عدم الخلط بينهما أو تطبيق أحدهما في مجال الآخر أو الجمع بينهما •

ومن حيث أن المطعون ضده أوفد الى الولايات المتحدة في منحة تدريبية طبقا لأحكام اتفاقية خاصة بالمساعدة الفنية وتتصل هذه المنحة بأغراض تبادل الخبرة الفنية بين الدول ابتغاء ادراك مستوى أرفع للتقنية الاقتصادية والاجتماعية ولم يكن المطعون ضده منتدبا من قبل وزارة للقيام بمهمة رسمية أو مكلفا منها بأمورية مصلحة ، ومن ثم تنعزل الدراسات التدريبية التي انقطع بها عن طبيعة المهام العادية التي توفد فيها الدولة موظفيها في العادة لمصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة بما يتمتع معه اعتبار بدل السفر الذى نظمته لائحة بدل السفر منظما لهذا المقام •

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم يتضح أن إفاد المطعون ضده إنما كان في منحة تدريبية تدخل في نطاق القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية والمنح ونم يكن إفاده في احدى المهام التي توفد فيها الدولة مواطنيها عادة ويتطلبها السير العادى لنشاط المرفق العام الذى يسرى في شأنها أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم لا يسوغ للمطعون ضده ان يتقاضى بدل السفر المقرر بتلك اللائحة والذى شرع لمواجهة النفقات التي يتحملها الموظفون في سبيل أداء هذه المهام •

ومن حيث أن تمسك المطعون ضده أمام هذه المحكمة بطلب تطبيق

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ بعدم جواز استرداد ما دفع له من بدل سفر أمر يتعلق بالتنفيذ لا بالأحقية الأمر الذي لا تختص هذه المحكمة بنظره .

ومن حيث أن الحكم المطعون عليه قد أخذ بنظر هذا النظر مما يتمين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع الفاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المطعون ضده المصروفات .

(طعن ١٢٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/٧/ ١٩٨٦)

تكميلا - دورة تدريبية

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

مضى نص قرار ايفاد العليل في دورة تدريبية على منحه اجازة بمرتبة خلال مدة الاجازة فان العليل يستحق المرتبة شاملا البديل المقرر للوظيفة التي يشغلها - لا وجه للقول بعدم وجود اعتماد مخصص لصرف البديل خلال مدة الايفاد - أساس ذلك : - ان استحقاق البديل لا ينقسم عن استحقاق الراتب والحق في البديل لا يستمد من قرار الايفاد وانما من الاداة التي قررتها ومادام قد سبق توفير الاعتماد المالي وصرفه قبل الايفاد فان الحق في صرف البديل خلال مدة الايفاد لا يتقيد بشرط توفير الاعتماد المالي - توفير الاعتماد المالي هو التزام قانوني على جهة الادارة شأن الالتزام بصرف الراتب .

المحكمة :

وحيث أنه عن الوجه الثاني من الطعن فان المادة ٢١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة السابق الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١. المعمول به خلال مدة الايفاد قد نصت على أنه « يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقا للقواعد المبينة قرين كل منها « ١ » « ٢ » بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة يتعرض معها القائمون عليها الى مخاطر معينة أو تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التي تتطلبها سائر الوظائف وعلى ألا تزيد قيمة البديل عن ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل ...

ومفاد هذا النص أن بدل طبيعة العمل له صفة عينية ترتبط بالوظيفة المقرر لها البديل كما انه يتقرر نظير ما يتطلبه القيام باعبائها من صعوبة ومشقة أو بسبب كونها تعرض شاغلها لمخاطر معينة وهو بذلك

يلتصق بالوظيفة وليس بالموظف ومن ثم يرتب استحقاقه بمثل الوظيفة المقرر لها والقيام بأعبائها ويسدور معه وجودا وعدما وبالتالي يستحقه شاغل الوظيفة خلال الدورة التدريبية التي هي على حقيقة الأمر مسئلة لقاعدة العامل في عمله ومن ثم فإنه لما كانت الوظيفة التي يشغلها المدعى مقروا لها بمثل طبيعة عمل وكان القرار الصادر بإيفاده في دورة تدريبية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٧ قد أشار إلى سبق موافقة وكيل أول الوزارة ورئيس لجنة الاجازات الدوامية بمنحه اجازة بعرتب خلال تلك المدة فمن ثم يستحق المرتب كاملا البطل المقرر للوظيفة التي يشغلها ولا وجه لما أثير حول عدم توفير اعتماد مخصص لصرف البديل خلال مدة الايفاد ذلك لان استحقاق المدعى البديل لا ينقسم عن استحقاقه الراتب ولان حقه في البديل لا يستمد من قرار الايفاد وانما من الاداة التي قررت وما دام قد سبق توفير الاعتماد المالى وصرفه قبل الايفاد فان الحق في صرفه خلال مدة الايفاد لا يتقيد بشرط توفير الاعتماد المالى وانما يكون توفير ذلك الاعتماد التزاما قانونيا على الجهة الادارية شأن الالتزام بصرف الراتب واذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون قد صادف محله في صحيح القانون ويتعين لذلك الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ٩٣٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٨/٢/١٩٨٨)

ثالثا - التزامات عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

القانون هو المصدر المباشر لالتزام عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الحكومة للبلد التي حددتها المشرع - يشترط تقيم كفيل تقبله ادارة البعثات يتمهد كتابة بمسئوليته التضامنية عن رد النفقات والمرتبات التي صرفت لعضو البعثة اذا قررت اللجنة التنفيذية مطالبته بها - اما التزام الكفيل برد هذه النفقات فمصدره التعهد الذي وقعه تنفيذيا لالتزام العضو الناشئ بمقتضى القانون - محل هذا الالتزام هو اداء تلك المبالغ بموجب المسؤولية التضامنية للكفيل هو بذاته محل التزام المبعوث الاصيل - علة هذه الكفالة تمكن المبعوث من البعثة واظهاره الدولة الدائنة الى ضمان الكفيل لالتزام المبعوث والا انتهت العلة من الكفالة - مؤدى ذلك : انه لا يجوز تحديد محل هذا الالتزام على وجه يخالف حكم القانون .

المحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح ينص في المادة ٣١ على أن « يلتزم عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أولعتها أو أية جهة حكومية أخرى ترى الحلقه بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تحسب على أساس سنتين عن كل سنة قضاه في البعثة أو الاجازة الدراسية ويحدد أقصى قدره ٧ سنوات لعضو البعثة و ٥ سنوات لعضو الاجازة الدراسية الا اذا تضمنت شروط البعثة أو الاجازة الدراسية أحكام أخرى » . وينص في المادة ٣٣ على أن « اللجنة التنفيذية أن تقرر انتهاء بعثة أو اجازة أو منحة كل عضو يخالف أحكام احدى المواد (٢٣ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠)

كما أن لها أن تقرو مطالبه المصروفات البعثة أو المرتبات التي صرفت له في الاجازة أو المنحة اذا خالف أحكام المادة (٢٥ و ٣١) .
وينص في المادة ٣٥ على أن « يقدم عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المتمتع بمنحة أجنبية أو دولية كفيلا تقبله ادارة البعثات يتعهد كتابة بمسئوليته التضامنية عن رد النفقات والمرتبات المشار اليها في المادة (٣٣) ٠٠ » . ومؤدى ذلك أن القانون هو المصدر المباشر للالتزام عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الحكومة للمدة المقررة بشرط تقديم كفيلا تقبله ادارة البعثات يتعهد كتابة بمسئوليته التضامنية عن رد النفقات والمرتبات التي صرفت له .
وإذا ما قررت اللجنة التنفيذية مطالبتة بها ، أما التزام الكفيل برذ هذه النفقات والمرتبات فمصدره التعمد الذى يوقعه تنفيذا لالتزام العضو الناشئ بمقتضى القانون ومحله أداء هذه المبالغ بموجب مسؤوليته التضامنية معه كما ورد النص على ذلك في المادة ٣٥ ذلك أنه من الأصول المقررة في تفسير العقود مدنية أو ادارية عدم اقتصار العقود على الالتزام المتعاقد بها بل يتناول أيضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والمعادلة بحسب طبيعة الالتزام وهو أصل تضمنته المادة ١٤٨/٢ من القانون المدنى وهى لا تتعارض مع طبيعة الالتزامات الناشئة عن عقود ادارية ولا مع طبيعة تلك العقود ولا مع أصول القانون الادارى وأحكام القانون العام ومن تلك الأصول أيضا قواعد التفسير التي توجب البحث عن انية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفى للألفاظ مع الاستهداء في ذلك لطبيعة التعامل وبما ينبغى أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقا للعرف الجارى في المعاملات . واذ حدد قانون البعثات التزام المبعوث ومحله على وجه الدقة تحديدا منسبطا وأوجب تقديم كفيلا متضامن مع المبعوث في ذلك الالتزام على الوجه الذى حدده وبذلك يكون محل التزام الكفيل هو بذاته وطبقا لصريح نص القانون محل التزام المبعوث.

الأصيل الذي يرد عليه تفصل عن الأصيل وهو من مستلزمات الكفالة حتى تحقق فرضها فيمكن المبعوث من البعثة وتطعن للدولة الدائنة الى ضمن الكفيل لالتزام المبعوث ازماءا بشمول التزام الكفيل ذات محل التزام المبعوث وهو موجب الكفالة والا أصبحت عديمة المضي والجدي وانتفت العلة التي من أجلها أوجبها القانون تقديم الكفالة فلا يمكن أن تعبت إرادة الكفيل فتعدل في محل التزامه ليخطف عن محل التزام الأصيل . وإذا كان هذا هو حكم القانون فهو ما استقر عليه العرف وما تقتضيه العدالة بحسب طبيعة الالتزام ، وهو موجب الإرادة المشتركة للمتعاقدين وما تقتضيه طبيعة التعامل وما ينبئ أن يتوافر من أمانة وثقة في التعامل بين الدولة الدائنة والمبعوث المدين الأصيل والكفيل المتضامن وبذلك فلا يمكن أن يستبعد تمهيد الكفيل أو عنصرا من عناصر التزام المبعوث الأصيل الا إذا اتفق الطرفان للدائن والمدين وأقرراه صراحة ، أما التعمد المطبوع نصه فلا بد أن ينصرف في نية الطرفين الى محل الالتزام الذي ألقاه القانون على الأصيل وضمانا له أوجب تقديم كفيل . وبذلك فلا يجوز تحديد محل هذا الالتزام على وجه يخالف حكم القانون والا انتفت العلة من انزام المضمو بتقديم كفيل تقبله ادارة البعثات يتعهد كتابة بمسئوليته التضامنية عن رد المبالغ المشار اليها . وعلى هذا الاساس فطلبا أن الثابت أن الطاعن الاول قد أوفد في أجازة دراسية بمرتبة الى فرنسا للحصول على درجة الدكتوراه وانتهت بحصوله على هذه الدرجة وعودته الى الوطن ، فيلتزم بخدمة الهيئة التي أوفدته المدة المقررة طبقا للمادة ٣١ من القانون المشار اليه وإذا انقطع عن العمل قبل انقضاء كامل هذه المدة فيكون قد أدخل بالتزامه المشار اليه ، فيحل مقرر الالتزام البديل بأن يلزم بالتضامن مع الكفيل الذي ندبه بكامل انقضاء المرتبات التي صرفت عليه أثناء مدة الاجازة الدراسية بانفراج

بنصه على قرار اللجنة التنفيذية الصادر بذلك في ١٩٧٧/٧/٣١
اعمالا لنص المادة ٣٣ سالف الذكر . واذا قضى الحكم المطعون
فيه بالزام المطعون ضدهما متضامنين بأداء المبلغ المطالب به ، فيكون
قد صادف صحيح حكم القانون ، فلا يبيح ما أثير في أسباب الطعن
عن الاخلال بصق الدفاع طالما أن السند في ذلك المذكورة المقدمة
بعد حجز الدعوى للحكم والتي لم تصرح المحكمة بتقديمها فضلا عن
أن ما ورد بها من دفعات تتعلق بدعوى وزير التعليم وتدخله الانضمامي
جاء على غير أساس من واقع هذه الدعوى فقد ثبت أن الوزير لم
يكن طرفا أصليا ولا مت دخلا فيها ، ولا وجه للنزاع في حقيقة
المرتبات المطالب بها فهي تخص المبالغ التي تقاضاها
الطاعن الاول من الهيئة المطعون ضدها بمصفة مرتب وبدلات على
الوجه المفصل بمطفه الادارى وبذلك لا تختلط بما قد يكون مطلوبيا
منه لادارة البعثات بوزارة التعليم ككفقات صرفت عليه أثناء مدة
الاجازة الدراسية بالخارج والتي تخرج عن نطاق هذه الدعوى
أما القول بسقوط الكفالة المقدمة من المهندس والتي
انتقلت الى الطاعن الثانى فى حدود ما ورد بها بموجب اقراره
سالف الذكر استنادا الى عدم وجود النص فى تمهدهما على
التزام الكفيل برد المرتبات التي تصرف على الطاعن الاول طوال مدة
أجازته الدراسية فى الخارج فى حالة اخلاله بالتزامه بخدمة الجهة
الموفدة المدة المقررة وتقرر الكفالة فى هذا الصدد على حالة انتهاء
الاجازة وعدم العودة فمردود عليه بما سبق ذكره من أن محل
التزام الكفيل محدد نطاقه سلفا بنص المادة ٣٥ من القانون رقم
١٩٥٩/١١٢ فاذا جاءت الكفالة مضيفة لمحل هذا الالتزام أعطت فى
النطاق المحدد لها بهذه المادة طبقا للقانون ، كذلك فان النعى على
الحكم المطعون فيه بمخالفة الدستور لما قضى به من الزام الطاعنين
بالفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به غير صحيح فقد سبق أن

قضت المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٤ مايو ١٩٨٥ في القضية رقم ٢٥ لسنة ١ القضائية (دستورية) بدستورية نص المادة ٢٢٩ من القانون المدني الخاصة بالفوائد كما أن النص عليه بأنه أخطأ في تطبيق القانون لعدم بيان سنده في الزام الطاعنين بالمبلغ المحكوم به ولم يصدر قرار سابق على رفع الدعوى بمطالبتهم به طبقاً للمادة ٣٣ من القانون المشار اليه فهو بدوره غير صائب ذلك أن الحكم وإن لم يشر في أسبابه الى هذا انقرار الا أن الثابت على ما سلف البيان أنه صدر فعلاً من اللجنة التنفيذية للبعثات في ١٩٧٧/٧/٣١ ومن ثم فإن اغفاله الاشارة اليه غير مؤثر في سلامة قضائه كما لا ينال منه ما أثير عن التعارض مع الدعوى رقم ٤٨٩ لسنة ٣٧ والتي لم يتقرر ضمها ولا القول بصدور الحكم قبل التحضير لعدم صحته وبذلك يفتدو انطمن على غير أساس مستوجباً الرفض والزام الطاعنين بالمصروفات .

(طعن ١٧٤٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

١ — يلتزم عضو البعثة بخدمة الجهة التي أوفقتها في بعثة علمية او اجازة دراسية او منحة للحصول على شهادة او مؤهل او اكتساب خبرة مدة تقدر على الأساس المتصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ — اذا اخل المضر بهذا الالتزام وجب عليه رد كلفة المرتبات والتنفقات التي صرفت عليه طوال فترة وجوده بالخارج في بعثة او اجازة دراسية .

٢ — عدم استحقاق جهة الادارة لفوائد تقريبية عن المبالغ المستحقة .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية والمنح قد نصت على أن « يلتزم عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أوغذته أو أية جهة حكومية أخرى ترى الحاقه بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تصب على أساس مستفين عن كل سنة قضاها في البعثة أو الاجازة الدراسية وبعد أقصى قدره سبع سنوات لعضو البعثة وخمس سنوات لعضو الاجازة الدراسية انخ كما نصت المادة ٣٣ على أن اللجنة التنفيذية للبعثات انهاء بعثة أو اجازة أو منحة كل عضو يخالف أحكام المواد ٥٥ كما أن لها أن تقرر مطالبة العضو بنفقات البعثة أو المرتبات التي صرفت في الاجازة أو المنحة اذا خالف احكام المادتين ٢٥ ، ٣١ » ومقتضى ذلك أن هناك التزام مؤداه قيام عضو البعثة بخدمة الجهة التي أوغذته في بعثة علمية أو اجازة دراسية أو منحة للحصول على شهادة أو مؤهل أو اكتساب خبرة مدة تقدر على الاساس المنصوص عليه في المادة ٣١ ، فاذا اخل العضو بهذا الالتزام وجب عليه رد كافة المرتبات والنفقات التي صرفت عليه طوال فترة وجوده بالخارج في بعثة أو اجازة دراسية .

ومن حيث أنه بتطبيق المبادئ المتقدمة واذ كان اثبات من الاوراق أن المطعون ضدها قد حصلت على احدى منح التعاون الفنى التدريبيية المقدمة من الحكومة الفرنسية لندولة لعام ١٩٧٤ ، وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٣١ وافقت اللجنة التنفيذية للبعثات على تحويل المنحة التدريبيية الى اجازة دراسية لمدة ثلاثة سنوات اعتبارا من ١٩٧٦/١/١ للحصول على درجة الدكتوراة من جامعة باريس ، ثم حصلت المطعون ضدها على اجازة لمدة عامين بدون مرتب لرعاية

والدتها المريضة اعتبارا من ١٩٧٩/١/١ ثم تقدمت بطلب استقالة من الخدمة فأجيبته طلبها وصدر القرار رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٨٠ بقبول استقالتها ولما استخسرت ادارة البعثات علمت من وزارة الاقتصاد بانتهاء خدمة المطعون ضدها وبناء عليه أصدرت ادارة البعثات قرارها في ١٩٨٢/١١/١٠ بانتهاء الاجازة الدراسية ومطلبة المطعون ضدها بالنفقات .

ومن حيث أنه انتهاء خدمة المطعون ضدها بقبول استقالتها ليس من شأنه اعفاءها من التزامها برد المرتبات التي صرفت لها خلال فترة وجودها بالاجازة الدراسية لان كلا الامرين مجاله المستقل عن الآخر فانهاء الخدمة انما يتعلق بموقف المطعون ضدها الوظيفي بينما الالتزام بالرد يستند الى نص المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ التي لم تعلق هذا الالتزام على الموقف الوظيفي للموفد في الجهة التي يعمل بها ، والسبيل الوحيد للاعفاء من الالتزام بالرد هو الوفاء بالالتزام المفروض عليها بالمادة ٣١ من القانون المشار اليه ، كما أن القول ان قبول الجهة الادارية لطلب الاستقالة المقدم من المطعون ضدها بدون تحفظ يعتبر بمثابة تنازل من جهة الادارة عن مطالبتها برد ما أنفق عليها أثناء الاجازة الدراسية هذا القول بعيد عن الصواب ويقوم على الظن والافتراض واستتاج أمور لا أساس لها ذلك لان جهة الادارة تملك النزول عن حق المطالبة بالنفقات الا في الحالات المقررة قانونا كما أنها لا تملك رفض طلب الاستقالة المقدمة من المطعون ضدها وكل ما لها أن ترجيء البت فيه لمدة أسبوعين فقط ولا تملك رفضه وعلى ذلك فاذا كانت قد قبلت الاستقالة المقدمة من المطعون ضدها فليس معنى ذلك افتراض تنازلهما عن مطالبتها بالمبالغ التي أنفقت عليها أثناء الاجازة الدراسية على النحو الذي أوجبه المادة ٣٣ من

مفنون للبحث، ومن ثم تكون مطلوبة وزارة الاقتصاد بالمبلغ الموضحة بصيغة دعاها تستند الى أساس قانونى سليم ويتمين الحكم بالزام المطعون ضدها بأن تؤدي الى وزارة الاقتصاد المبالغ والنفقات التى تكبدتها وصرفت لها أثناء وجودها فى الاجازة الدراسية .

واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب وقضى برفض الدعوى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتمين لذلك انهاء بالمائة وبالزام المطعون ضدها بأن تؤدي للطاعن بمفقه المرتبات والنفقات التى صرفت لها أثناء الاجازة الدراسية وقدرها ٢٠٣٦ ج ، ٣٦٨ م ألفان وستة وثلاثون جنيها وثلاثمائة ثمانية وستون مليما .

ومن حيث أن عن مطالبة الجهة الادارية بالفوائد القانونية عن هذا المبلغ فقد استقر قضاء هذه المحكمة على عدم استحقاق جهة الادارة لفوائد قانونية عن المبالغ المستحقة قبل موظفها وذلك قياسا على عدم احقية الموظف فى تقاضى أية فوائد عن المبالغ التى تتجمد لدى جهة الادارة نتيجة تأخرها فى تسوية حائته ومن ثم يكون هذا المطلب على غير أساس متمين الرفض .

(طعن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٧)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

المادة (٣١) من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح - اخلال المبعوث بالتزاماته تستوجب اداء اجالى النفقات التى اتفقت على تربيته عليها وعليها - لا يجوز

انقضاء قيمة هذه التفتقات مقابل ما يكون قد انقضاء من مدة
بخدمة المرفق .

المحكمة :

فرض المشرع على كل عضو من أعضاء البعثات والاجازات والمنح
التزام بخدمة الجهة التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى ترى
الحاقه بها بلا تماقذ مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تحسب على
أساس عامين عن كل عام قضاء في البعثة أو الاجازة أو المنحة
الدراسية بحد أقصى قدره سبع سنوات لعضو البعثة وخمس
سنوات للموفد في الاجازة الا اذا تضمنت شروط البعثة أو الاجازة
الدراسية أحكاما أخرى - اخلال الملتزم في مثل هذه الاحوال بالتزامه
الاصلى يتحقق بعدم أداء الخدمة المدة المتفق عليها كاملة - أثر ذلك : -
حلول الالتزام البديل محل الالتزام الاصلى فلا تبرأ ذمة الملتزم
الا باداء كامل الالتزام البديل ومؤداء الالتزام بسداد كامل
النفقات على تدريبه علميا وعلميا . اذا لم يؤد المتماقذ التزامه اختيارا
جاز قانونا اجباره على ذلك ولا يسوغ انقول بانقضاء قيمة الالتزام
البديل مقابل ما يكون الملتزم قد أمضاء من مدة بخدمة المرفق
وأساس ذلك أن الالتزام الاصلى محله أداء انخدمة لمدة كلية
محددة سلفا وليس لمدة تستقل كل منها عن الاخرى ، بحيث تتكون
من مجموعها المدة المتفق عليها ذلك ان الالتزام الاصلى هو التزام
غير قابل للتجزئة ومن ثم فان مؤدى ذلك أنه متى تحقق الاخلال بالالتزام
الاصلى بسبب يرجع الى فعل المتماقذ فلا تبرأ ذمته الا باداء كامل الالتزام
البديل أى اجمالى النفقات التي تكون قد أنفقت على تدريبه علميا
وعلميا .

رابعاً :- حصة المبعوث في اشتراك التأمين والمعاش

جزء من المرتب المستحق له

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

المواد ٢٣ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح .

حصة الموظف في اشتراك التأمين والمعاش هو جزء من المرتب المستحق له يستقطع منه وفقاً للقانون ويوجه الى هيئة التأمين والمعاشات لصالح الموظف ويسرته تأميناً لهم في مستقبلهم - أتر ذلك : - الرجوع على الموظف بالمرتبات التي صرفت له خلال مدة البعثة : يشمل ذلك الجزء من المرتب الذي يمثل حصة الموظف في اشتراك التأمين والمعاشات - حصة الحكومة في هذا الاشتراك تمثل نصيب رب العمل الذي يؤديه مساهمة منه في تأمين الموظف واسرته وتدريب معاشي لهم في مستقبلهم - اخلال الموظف بشروط البعثة - أتر ذلك : - حصة الحكومة تتدرج في عداد ما أنفق على الموظف خلال مدة البعثة عند مطالبة جهة الإدارة للموظف بما أنفق عليه بسبب اخلاله بشروط البعثة .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان الطاعن كان قد أوغد في بعثة دراسية الى فرنسا في ٢٤/٧/١٩٦٣ لمدة أربع سنوات للحصول على الدكتوراه في القانون الروماني . وتأخر في الحصول على دبلوم الدراسات العليا في القانون . وهو ضروري للتسجيل لدرجة الدكتوراه، فطلبت جامعة عين شمس - انجمة الموقدة - استدعاه . وعرض الامر على اللجنة التنفيذية للبعثات فقررت في ١١/٦/١٩٦٨ الموافقة على رأي اللجنة الموقدة الا أنه نظرا الى حصول العضو على دبلوم القانون في دور ديسمبر سنة ١٩٦٨ وطلبه إعادة النظر في قرار

استدعاه ، فقد أهيل الموضوع الى جلعة عين شمس لابداء
الرأى ، فوافقت على مد البعثة لمدة عام ونصف اعتبارا من
١٧/١٢/١٩٦٨ ليحصل المذكور على درجة الدكتوراه ووافقت اللجنة
التففيذية للبعثات على ذلك . ثم مدت البعثة مرة أخرى حتى
٢/١/١٩٧٣ بقرار اللجنة التنفيذية للبعثات بجلعة
٢٥/٩/١٩٧٢ على أن يكون هذا هو آخر مد له ، وعلى أن يقوم
المكتب الثقافى بباريس بمصرف أى مرتبات له بعد هذا التاريخ وبعد
انتهاء هذا الاجل أفادت جامعة عين شمس ان المذكور لم يعد لتسلم
عمله بالكلية ، كما أفاد المكتب الثقافى أنه لم يعد يتصل به أو يرد
على الاستفسارات المرسلة اليه . ومن ثم عرض الامر على
اللجنة التنفيذية للبعثات التى وافقت بجلعة ٢١/٢/١٩٧٥ على إنهاء
بعثة المذكور ومطالبته وضامنه بالنفقات .

ومن حيث أن البادى من التعمد الذى وقعه كل من الطاعن وضامنه،
أنه تعمد باتعام دراسته فى المدة المقررة لها بوأن يغادر البلاد الأجنبية
فى خلال شهر من تاريخ انتهاء المهمة المكلف بها ما لم تطب الحكومة
عودته قبل ذلك ، ويقدم نفسه لادارة البعثات وللجهة التابع لها اثر
عودته . وان يقوم بخدمة الجامعة التابع لها أو أية جهة أخرى يكلف
بالخدمة فيها لمدة تصب على أساس سنتين عن كل سنة فى البعثة
ويحدد أقصى قدره سبع سنوات وان يقوم بررد جميع ما صرفته
عليه الحكومة بمصفته عضوا بالبعثة اذا لم يقيم بخدمة الحكومة
المدة المقررة بالتعمد .

ومن حيث أن المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم
شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنح تنص على أن « على
عضو البعثة أن يتم بعثته فى المدة المقررة لها ، وأن يواظب على

حضور للحراسة أو التعيين ٠٠٠ » وتنص المادة ٢٨ من القانون على أن للجنة التنفيذية للبعثات بعد أخذ رأى الجهة الموفدة أن تقرر إنهاء بعثة العضو الذى يتضح من التقارير الواردة عنه أن حالته تنبئ بعدم امكانه تحقيق الغرض المقصود من البعثة ٠٠ » وتنص المادة ٣٠ على أنه « على عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة أن يعود الى وطنه خلال شهر على الاكثر من انتهاء دراسته والا أوقف صرف مرتبه ، مع عدم الاخلال بما تقتضى به للقوانين واللوائح من أحكام أو اجراءات أخرى ٠ » وتنص المادة ٣١ على أن يلتزم عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة اتجهة التى أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى ترى الحاقه بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تصب على أساس سنتين عن كل سنة قضاها فى البعثة أو الاجازة الدراسية ، ويحدد أقصى قدرها ٧ سنوات لعضو البعثة و ٥ سنوات لعضو الاجازة الدراسية ٠٠ » وتنص المادة ٣٣ على أن « للجنة التنفيذية أن تقرر إنهاء بعثة أو اجازة أو منحة كل عضو يخالف أحكام احدى المواد ٢٣ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ ، كما أن لها أن تقرر مطالبة العضو بنفقات البعثة أو المرتبات التى صرفت له فى الاجازة أو المنحة اذا خالف أحكام المادة ٢٥ و ٣١ » ٠

ومن حيث أنه يبين مما تقدم ان الطاعن قد أخل بما تعهد به فى اقراره الموقع منه ومن والده — بصفته ضامنا متضامنا — فلم يتم دراسته فى المدة المقررة لها ، ورغم مد مدة البعثة لعدة سنوات لاحقة لتمكينه من الحصول على الدكتوراه التى أوفد من أجل الحصول عليها ، الا أنه لم يحصل عليها ، الامر الذى اضطرت معه اللجنة التنفيذية للبعثات الى إنهاء البعثة بتاريخ ١٩٧٥/١/٢١ ، ولم يعد الطاعن بعد ذلك الى الوطن ، بل وانتقطعت صلته بالمكتب النقابى

بيليريس المشرف عليه ، ومن ثم فيكون قد أخل بما التزم به من اتمام الدراسة والحصول على المؤهل ثم خدمة الجهة الموفدة أو أية جهة حكومية أخرى يكلف بالخدمة فيها المدة المقررة في تعهده الموقع منه . الامر الذى يرتب لجهة الادارة الحق في مطالبتها بجميع المبالغ والنفقات التى صرفت اليه خلال مدة البعثة .

ومن حيث أنه لا يجدى الطاعن القول بأنه قد حضر الى مصر ونجىء ، برفع الدعوى عليه فقام بانذار كل من وزارة التعليم العالى وجامعة عين شمس بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٤ منبها عليهما باستعداده للوفاء بالتزامه عينيا بوضع نفسه في خدمة الجهة التي يراها أى منهما مناسبة له لا جدوى من ذلك لأن التزام الطاعن كان محله أصلا هو العودة خلال شهر على الاكثر من انتهاء بعثته في ٢١/١/١٩٧٥ ، وقيامه عقب عودته خلال هذه المدة بخدمة الجهة الموفدة أو أية جهة أخرى يكلف بخدمتها للمدة المقررة قانونا . واذا أخل الطاعن بالوفاء بهذا الالتزام في موعده واستطال تخلفه عن الوفاء به حتى أقيمت الدعوى عليه بمطالبته بالتزامه البدلى بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٢ ، فانه لا يعفيه من الحكم عليه بأداء هذا الالتزام ، أن يعود بعد زهاء تسع سنوات من اخلاله بالتزامه الأصلى ليمرض على انجهة الادارية — بمقتضى الانذار الموجه منه بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٤ — استعداده لخدمته . كذلك فلا جدوى مما يتعلل به الطاعن — من قطع راتبه لمدة ثلاثة عشر شهرا — خلال مدة انبعثة — أو قطع البعثة عدة مرات ، كأسباب أدت الى تعطيل حصوله على الدكتوراه في وقت مبكر وتأخره في العودة الى الوطن — ذلك أن — الثابت من الاوراق — حسبما سبق بيانه — أنه حتى نهاية المدة الأصلية للبعثة والتي كانت محددة له للحصول على الدكتوراه ، لم يكن الطاعن قد استطاع الحصول على دبلوم الدراسات العليا في القانون ،

وان الجهة الادارية — على خلاف ما تدعيه — قد أتاحت له الفرصة
تلو الفرصة ليحقق الهدف من البعثة فعدت له مدتها لما يزيد عن
سبع سنوات أخرى دون جدوى .

ومن حيث أنه لا صحة لادعاء الطاعن بأنه لم يبلغ بقرار انتهاء
البعثة الصادر في ١٩٧٥/١/٢١ ذلك أن الثابت من الاوراق ان المكتب
الثقافي ببياريس « المشرف على البعثة » قد أفاد بأن الطاعن قد انقطعت
صلته بالمكتب ، ولم يعد يرد على مكاتباته اليه ، ولا يوجد لدى
المكتب عنوان له .

ومن حيث أنه لا وجه لما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه
— ان قضى بكل المبلغ المرفوعة به الدعوى دون خصم ما يقابل حصة
الموظف وحصة الحكومة في اشتراكات التأمين والمعاش ٧٢٣ ج ، ٩٠٩ م
ذلك أن حصة الموظف في اشتراك التأمين والمعاش هو جزء من المرتب
الذي يستحق له يستقطع منه وفقا للقانون ويوجه الى هيئة
التأمين والمعاشات لصالح الموظف وأسرته تأميناً لهم في مستقبلهم ،
ومن ثم فان الرجوع على الموظف بالمرتبات التي صرفت له خلال مدة
البعثة يشمل ذلك الجزء من المرتب الذي يمثل حصة الموظف في
اشتراك التأمين والمعاش ، كذلك فان حصة الحكومة في هذا الاشتراك
تمثل نصيب رب العمل الذي يؤديه مساهمة منه في تأمين الموظف
وأسرته وتدبير معاش لهم في مستقبلهم ، ومن ثم فهي تتدرج في
عداد ما أنفق على الموظف خلال مدة البعثة ، والتي يجوز لجهة
الادارة مطالبتة بها .

ومن حيث أنه لما تقدم يبين ان الحكم المطعون فيه قد أصاب
وجه الحق والقانون فيما قضى به ويغدو الطعن فيه لا محل له حقيقاً
بالرفض ، ومن حيث أنه من خسر الطعن الزم بالمصروفات .
(طعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/١/١١)

بنك

الفصل الأول : البنك المركزي

أولا : نيابته عن الحكومة

ثانيا : مجلس الإدارة

ثالثا : مبالغ مستحقة لمثل البنك

رابعا : ترخيص بالودائع في بنوك أخرى

خامسا : تحديد سعر الفائدة المستحقة على المعاملات المصرفية

سادسا : عدم اختصاص محافظ البنك الأهلي بتحديد مستحقات رؤساء

وأعضاء مجالس إدارة بنوك القطاع العام

سابعاً : ترقية

ثامناً : علوة تشجيعية

الفصل الثاني : البنك الرئيسي للتجربة والائتمان الزراعي وبنوك التجربة

والائتمان الزراعي بالمحافظات

أولا : النسب

ثانيا : الحد الأدنى للأجور

ثالثا : استحقاق العاملين لنسبة من الأرباح

رابعا : استحقاق ضريبة أتمتة على مرتبات العاملين

خامسا : بطلان تسوية أوضاع بعض تعاملين باثر رجعي

سادسا : مكافأة نهائية الخدمة

سابعاً : انتهاء الخدمة بعقوبة مقيدة للحرية

ثامناً : مقابل تلخير عن ضرائب مستحقة على البنك

الفصل الثالث : بنك الاستثمار القومي

اولا : الطبيعة القانونية للبنك

ثانيا : علاقة تشجيعية

ثالثا : مؤهل

الفصل الرابع : بنك مصر

تقرير اسهم للمعاملين بالبنك

الفصل الخامس : بنك الاسكندرية

مبالغ مودعة بالبنك

الفصل السادس : بنك ناصر الاجتماعي

الإعفاءات

الفصل السابع : البنك العربي الافريقي

الخضوع للضريبة على ارباح شركات الاموال

الفصل الثامن : بنك فيصل الاسلامي

سداد حصة اسهم الاكتتاب في رأس المال

الفصل التاسع : مسائل متشوعة

اولا : المسؤولية عن مخالفة القواعد المالية

ثانيا : حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة أكثر من بنك

ثالثا : صحة عضوية رئيس بنك مصر السابق في مجلس ادارة بنك

قناة السويس اثناء عضويته السابقة المعين فيها بمجلس

الشورى

الفصل الأول

البنك المركزى

أولا - نيابته عن الحكومة

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

تكون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٧٥ نيابة البنك المركزى عن الحكومة فى شئون الدين العام من حيث الادارة والاصدار والخدمة والاستهلاك لا تنفى صفته فى المنازعات المتعلقة بهذه الأمور - مؤدى ذلك : رجوع الاحكام الصادرة بشأنها الى البنك لى تنفيذها سواء كانت لصالح الحكومة او ضدها - صفة البنك فى منازعات الدين العام تصدق كذلك على المنازعات المتعلقة بالقيمة والفوائد على سندات تمثل ديناً عاماً على الدولة نتيجة للتسليم

المحكمة :

من حيث ان قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ انطأ فى المادة الأولى بالبنك المركزى بصفة عامة تنظيم السياسة الائتمانية المصرفية والاشراف على تنفيذها وفقاً للخطط العامة للدولة وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومى واستقرار النقد المصرى . ثم عهد فى المادة ١٤ الى البنك المركزى بصفة خاصة بأن ينوب عن الحكومة فى ادارة الدين العام واصداره والقيام بخدماته واستهلاكه . وصدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنك المركزى والبنك الاهلى وقضى فى المادة الأولى بانشاء هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك المركزى المصرى تقوم

بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزى المنصوص عليها فى قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ . ثم صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى ونص فى المادة الأولى على أن (البنك المركزى المصرى شخصية اعتبارية عامة مستقلة يقوم بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والاشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة . ويباشر السلطات والاختصاصات المخولة له بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان . . . بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون) . ويؤخذ من هذا أن البنك المركزى المصرى وإن كان حسب المادة ١٤ من قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٥ نائبا عن الحكومة فى شئون الدين العام من حيث الادارة والاصدار والخدمة والاستهلاك الا أن هذا لا ينفى صفته فى المنازعات المتعلقة بهذه الشئون باعتباره انقائم عليها وإن كان نائبا عن الحكومة بوصفها المدين الاصيل فى الدين العام ، اذ ينعقد له الاختصاص بتولى شئون الدين العام ابتداء وباتالى ترجع اليه الاحكام الصادرة فى المنازعات حيث يضطلع بتنفيذها سواء كانت لصالح الحكومة المدين الاصيل فى الدين العام أو ضدها ، وبذا تتوافر له الصفة الى جانب الحكومة فى المنازعات الخاصة بالدين العام ، وهو ما يصدق على المنازعة المتعلقة بالقيمة والفوائد على سندات تمثل ديناً عاماً على الدولة نتيجة التأميم طبقاً للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ شأن الدعوى التى صدر فيها الحكم محل الطعن ، وذلك بصرف النظر عن خروجها ، لاختلاف موضوعها ، من نطاق حجية الحكم الصادر من محكمة القضاء

الادارى بجلسة ١١ من مارس سنة ١٩٨٠ فى الدعوى رقم ١٥٨٤ لسنة ٢٨ القضائية ضد كل من الطاعنين بالغاء القرار السلبي بالامتناع عن تسليم سندات التأميم الى المطعون ضدهم اثلاثه الأول ، اذ تجد هذه الحجية حدها فى منطوق الحكم وأسبابه الجوهرية بالنسبة للخصوم والنتيب والموضوع ، فلا تتبسط مجال الى منازعة مختلفة موضوعها ولو كانت امتدادا لسابقها أو بين ذات الخصوم لعين السبب ، ومن ثم فانه لا وجه للنمى على الحكم المطعون فيه ان صدر فى مواجهة البنك المركزى المصرى دون ان يخرج من الدعوى .

(طعن ٢١٤١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٦/١١/١٩٨٨)

ثانياً - مجلس الادارة

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

مجلس ادارة البنك المركزى لا يعد جمعية عمومية لبنوك القطاع العلم ، وإنما يمارس بعض سلطات الجمعية العمومية وهى المتصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزى المصرى والجههاز المصرفى على سبيل الحصر - اختصاص وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية باصدار قرارات تعيين مطلق بنوك القطاع العلم في مجالس ادارة البنوك والشركات التى تساهم فيها هذه البنوك بناء على ترشيح محافظ البنك المركزى واقتراح رؤساء مجالس ادارة بنوك القطاع العلم - هذه السلطة لا تمارس الا اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ أى اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ اليوم التالى لتاريخ نشره - حظر المشرع طبقاً للقانون ١٩٨١/١٥٩ على العاملين بالحكومة او القطاع العلم او الهيئات العامة الجمع بين وظائفهم في تلك الجهات وبين عضوية مجلس ادارة الشركة المساهمة ومنها البنوك الا اذا كان العامل ممثلاً للجهة التى يعمل لها في مجلس ادارة الشركة المساهمة - استثناء من ذلك يجوز للعامل ان يجمع بين عمله وعضوية مجلس ادارة احدى الشركات المساهمة باذن خاص من رئيس مجلس الوزراء - تهيئيل عضو مجلس الشعب او الشورى احدى الشركات المساهمة ومنها البنرك في عضوية مجلس ادارة شركة او بنك آخر في غير الحالات الواردة على سبيل الحصر يقع باطلا ويلزم المخالف برد ما يكون قد قبضه من الشركة الى خزانة الدولة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١ فاستقرضت المادة ١٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزى المصرى

والجهاز المصرفى التى تنص على ان « يكون لكل من بنوك القطاع المصارف
مجلس ادارة يشكل على الوجه الآتى :

ويرشح وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى بناء على اقتراح
محافظ البنك المركزى رئيس مجلس الادارة ونائبه وأعضائه ، ويصدر
بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية ، والمادة ١٩ من ذات القانون
التي تنص على أن « مجلس ادارة كل بنك من بنوك القطاع العام المشار
اليها فى المادة السابقة هو السلطة العليا المهيمنة على شؤونه وتصرف
أمره » والمادة ٢٢ من القانون المذكور - قبل تعديله بالقانون رقم ٥
لسنة ١٩٨٤ - التى تنص على ان « يخول مجلس ادارة البنك المركزى
سلطات الجمعية العمومية بالنسبة لبنوك القطاع العام وذلك فيما يتعلق
بالمسائل الآتية » والمادة ٢٨ منه التى تنص على انه
« استثناء من حكم المادة ٣٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن
بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم
والشركات ذات المسئوية المحدودة يجوز لرؤساء وأعضاء مجالس ادارة
بنوك القطاع العام تمثيل البنوك التى يعملون بها فى عضوية مجالس
البنوك المشتركة المنشأة وفقا لاحكام انقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
باصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ،
وذلك طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من مجلس ادارة البنك
المركزى » .

كما استعرضت الجمعية المادة الأولى من قرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٧٨ التى تقضى بأن « يتم اختيار اعضاء
مجالس ادارة الشركات المساهمة أو المشتركة التى يتم انشاؤها وفقا
لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
المشار اليهما الممثلين للأشخاص الاعتبارية العامة أو لوحدات القطاع
العام بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ جعل من مجلس إدارة بنك القطاع العام السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف أموره . كما أفرد الجهاز المصرفي نظاما خاصا لم يضمه احكاما تتعلق بكيفية تشكيل الجمعيات العمومية لبنوك القطاع العام ولختصاصاتها ، وانما وضع بمقتضى هذا النظام البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي ومنح مجلس ادارته اختصاصات واسعة تارة بوصفه سلطة رقابية وأخرى باعتباره يمارس اختصاصات الجمعية العمومية للبنوك بحكم القانون . كما منح المشرع بعض هذه الاختصاصات لمجالس ادارة بنوك القطاع العام ولم يخضع قراراتها لتصديق جهة أخرى . الا ان مجلس ادارة البنك المركزي لا يعد جمعية عمومية لبنوك القطاع العام ، وانما يمارس بعض سلطات الجمعية العمومية وهي المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ على سبيل الحصر .

واذ كان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٧٨ قد قضى بأن يتم اختيار أعضاء مجالس ادارة انشركات المساهمة أو المشتركة التي يتم انشاؤها وفقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المثلين للأشخاص الاعتبارية العامة أو لوحدات القطاع العام بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص فانه تطبيقا لهذا النص ولما سبق ايضاحه ، يكون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية غير مختص باصدار قرارات تعيين ممثلي بنوك القطاع العام في مجالس ادارة البنوك التي تساهم فيها هذه البنوك .

واذا كان المشرع بمقتضى التعديل الذي أصاب المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤

بتعديل بعض احكام قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى ، قد عدل عن مسلكه السابق وقضى صراحة بأن يكون لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بصفته رئيسا للجمعية العامة لبنوك القطاع العام تعيين ممثل بنوك القطاع العام فى مجالس ادارة البنوك والشركات التى تساهم فيها تلك البنوك بناء على ترشيح محافظ البنك المركزى واقتراح رؤساء مجالس ادارة بنوك القطاع العام ، فان هذه السطة المستحدثة لا تمارس الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر أى اعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ انيوم التالى لتاريخ نشره وفقا لنص المادة الرابعة منه . ولما كان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قد اصدر القرارات أرقام ٣٤٩ و ٣٨٠ و ٤٢٦ لسنة ١٩٨٣ سالفة البيان بتاريخ ١١/١١/١٩٨٣ . أى قبل سريان التعديل الذى طرأ على المادة ٢٢ المشار اليها ، فانه يكون قد اغتصب سلطة ليست له ، الامر الذى يصيب القرارات المذكورة بعب عدم الاختصاص . ومن ثم بطلانها . ولا يغير مما تقدم انه اثير فى ديباجة القرارات سالفة الذكر الى احكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون هيئات القطاع العام وشركاته ، اذ ان وزير الاقتصاد لا يعد وفقا لاحكام هذا القانون رئيسا للجمعية العامة لبنوك القطاع العام وآية ذلك انه اذا كان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ قد اختص فى المادة ٣٦ منه الوزير المختص بصفته رئيسا للجمعية العامة لشركة القطاع العام بتعيين ممثل اشركة فى مجالس ادارة الشركات الأخرى التى تساهم فيها ، الا أنه لا يمكن اعتبار وزير الاقتصاد فى القانون المذكور الوزير المختص بالنسبة للجمعية العامة لبنوك القطاع العام . أولا : لعدم وجود تشكيل لهذه الجمعيات بالنسبة لبنوك القطاع العام . وثانيا : لان المشرع فى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ - وهو قانون خاص - ناط بمجلس ادارة البنك المركزى المصرى ، وهو لا يرأسه وزير الاقتصاد ، بعض

سلطات الجمعية العمومية الواردة على سبيل الحصر كما سبق البيان وليس من بينها سلطة اختيار ممثلى بنوك القطاع العام فى مجالس ادارة الشركات التى تساهم فيها ، ولم يعهد المشرع لوزير الاقتصاد بصفته رئيسا لمجلس ادارة البنك المركزى عند ممارسة اختصاصات الجمعية العامة بالنسبة لبنوك القطاع العام بتعيين ممثلى هذه البنوك فى مجالس ادارة البنوك والشركات التى تساهم فيها الا اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ فى ١/٤/١٩٨٤ • ومن ثم فلا مجال لسريان ما جاء بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على بنوك القطاع العام •

يؤكد ذلك أنه لو كان وزير الاقتصاد هو المختص بتعيين ممثلى بنوك القطاع العام بصفته رئيسا لجمعية العامة لبنوك القطاع العام وفقا للمادة المذكورة لما أعوز المشرع النص على ذلك صراحة فى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ، اذ ان النص فى هذه المادة على سلطة الوزير هذه بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ يؤكد انها لم تكن له فى ظل العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ •

كما استعرضت الجمعية المادة ١٧٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة التى تنص على انه « لا يجوز لاي شخص الجمع بين أى عمل فى الحكومة أو القطاع العام أو أية هيئة عامة وبين عضوية مجلس الادارة فى احدى الشركات المساهمة أو الاشتراك فى تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل أو الاستشارة فيها سواء كان ذلك بأجر أو بغير أجر — الا اذا كان ممثلا لهذه الجهات • ويجوز استثناء من حكم الفقرة السابقة ومن الاحكام الاخرى المانعة فى القوانين الخاصة ان يرخص للشخص بالاشتراك

في تأسيس احدى الشركات المساهمة أو باعمال الاستشارة فيها ، وذلك باذن خاص من الوزير المختص التابع له الشخص ، كما يجوز له مباشرة الاعمال الاخرى المشار انيها في الفقرة السابقة بشرط ألا يترتب على ذلك تولية رئاسة مجلس الادارة أو القيام باعمال العضو المنتدب ، وذلك باذن خاص من رئيس مجلس الوزراء ، وفي جميع الاحوال لا يصدر الاذن الا بعد بحث الامر وانتأكد من عدم ارتباط وظيفة الشخص بعمل الشركة أو التأثير فيها وبشرط ألا يتعارض الترخيص مع واجبات الوظيفة وحسن ادائها » .

ومفاد ذلك ان حظر الجمع بين الوظيفة العامة والمشاركة في تأسيس شركات مساهمة أو عضوية مجلس ادارتها هو منع توصيل بعض الشركاء بنفوذ بعض الموظفين العموميين لنفساء مصالحها أو لتأثير في المكتبين في رأس مال الشركة عند طرح الاسهم للاكتتاب مما حدا بالمشرع الى تحريم الاشتراك في تأسيس اشركة أو عضوية مجلس ادارتها الا باذن خاص من الوزير انتابع له العامل أو رئيس مجلس الوزراء حسب الاحوال . وقد اشار تقرير لجنة المشتركة في مجلس الشعب عن دشروع قانون شركات المساهمة سالف الذكر . الا ان الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ اجازت - استثناء - ان يرخص لشخص بالاشتراك في تأسيس شركة مساهمة أو عضوية مجلس ادارتها بمقتضى اذن خاص من الوزير المختص التابع له العامل في كل حالة على حده . وبعد بحث الامر والتأكد من عدم ارتباط وظيفة العامل بعمل الشركة . أو تأثيرها فيها . وبشرط ألا يتعارض الترخيص مع واجبات الوظيفة وحسن ادائها . وعلى ذلك يكون المشرع قد حظر على العاملين بالحكومة أو القطاع العام أو الهيئات العامة الجمع بين وظائفهم في تلك الجهات وبين عضوية مجالس ادارة الشركات المساهمة ومنها البنوك الا اذا كان العامل ممثلاً للجهة التي يعمل لها في مجلس ادارة الشركة المساهمة .

واستثناء من ذلك يجوز للعامل ان يجمع بين عمله وعضوية مجلس ادارة
احدى الشركات المساهمة باذن خاص من رئيس مجلس الوزراء •

واذ يبين من الاطلاع على قرار وزير الاقتصاد رقم ٤٢٦ لسنة
١٩٨٣ بتعيين الدكتور / الاستاذ بكلية
الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة (وهى احدى الهيئات
العامة ذات الطابع العلمى وفقا لنص المادة ٧ من قانون تنظيم
الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣) انه قضى بتعيين السيد المذكور
ممثلا لبنك الاسكندرية — وهو من غير العاملين به — فى مجلس ادارة
بنك مصر العربى الافريقى دون الحصول على اذن خاص بذلك من
رئيس مجلس الوزراء بالمخالفة لنص المادة ١٧٧ من القانون رقم ١٥٩
لسنة ١٩٨١ سالف الذكر ، ومن ثم يكون هذا القرار باطلا • وكذلك
الحال بالنسبة لقرار وزير الاقتصاد رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن
الدكتور / رئيس المجلس الأعلى للشباب
والرياضة والذى قضى بتعيينه عضوا بمجلس ادارة بنك مصر العربى
ممثلا لبنك مصر ، اذ يبين من الاطلاع على هذا القرار انه صدر
دون الحصول على اذن خاص من رئيس مجلس الوزراء يبيح للسيد
المذكور تمثيل بنك مصر — وهو ليس من العاملين به — فى عضوية
مجلس ادارة بنك مصر الدولى • ومن ثم يكون قرار تعيينه هذا قد
شابه البطلان لمخالفته لنص المادة ١٧٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة
١٩٨١ المشار اليه •

كما استعرضت الجمعية المادة ١٧٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة
١٩٨١ سالف الذكر التى قضت بانه « لا يجوز لمعضو مجلس الشعب
أو مجلس الشورى ان يعين فى مجلس ادارة شركة مساهمة اثناء عضويته
الا اذا كان أحد المؤسسين لها أو كان مالكا لعشرة فى المائة على

الأقل من أسهم رأس مال الشركة أو كان قد سبق له شغل عضوية مجلس إدارتها قبل انتخابه .

ويكون باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة ، ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة .

ومفاد ذلك ان المشرع — لاعتبارات قدرها — حظر تعيين أعضاء مجلس الشعب والشورى في عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة الا في الحالات الواردة على سبيل الحصر في المادة ١٧٩ المشار اليها، وقرر جزاء البطالان على كل عمل يخالف هذا الحظر والأزم المخالف برد ما يكون قد قبضه نظير عضويته لمجلس إدارة الشركة الى الخزانة العامة .

ولما كان الحظر الوارد في المادة المذكورة قد جاء من العموم والشمول بحيث يشمل العضو بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير ، فان تمثيل عضو مجلس الشعب أو الشورى احدى الشركات المساهمة ومنها البنوك في عضوية مجلس إدارة شركة أو بنك آخر في غير انحالات الواردة على سبيل الحصر يقع باطلا ويلزم المخالف برد ما يكون قد قبضه من الشركة الى خزانة الدولة . يؤكد ذلك ما جاء في المادة ٣٣٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة من ضرورة ان يتوافر في الشخص الطبيعي الممثل للشخص الاعتباري بمجلس الإدارة كافة اشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة ومنها بطبيعة الحال الا يكون الشخص شاغلا لعضوية مجلس الشعب أو الشورى مع مراعاة الحالات اثلاث التي استثنائها المشرع صراحة .

واذ يبين من الاطلاع على قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٤٩ لسنة

١٩٨٣ بتعيين الدكتور / أستاذ المالية بكلية
التجارة جامعة الاسكندرية ممثلا للبنك الأهلى المصرى فى مجلس
ادارة بنك تسييس الأهلى/ مصر وهو فى ذات الوقت من أعضاء مجلس
الشعب ، ولم تقم به احدى الحالات التى تجيز له الجمع بين عضويته
بمجلس الشعب وعضوية مجلس ادارة البنك المركزى ، فان هذا القرار
يكون قد صدر باطلا لمخالفته لنص المادة ١٧٩ من القانون رقم ١٥٩
لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

وأخيرا فان بالنسبة للسيد / فقد ثبت من كتاب
السيد محافظ البنك المركزى المؤرخ ٢٢/١/١٩٨٩ انتهاء عضوية السيد
المذكور بالمصرف العربى الدولى ، ومن ثم فلا محل لبحث مسألة مدى
جواز جمعه بين عضوية مجلس ادارة هذا المصرف وعضوية مجلس ادارة
بنك قناة السويس .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
عدم مشروعية قرارات وزير الاقتصاد أرقام ٣٤٩ و ٣٨٠ و ٤٢٦
لسنة ١٩٨٣ على النحو المبين بالاسباب .

(ملف رقم ٨٦/٦/٣٣٥ — جلسة ١/٢/١٩٨٩)

ثالثا - مجالس مستحقة لمثل البنك

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

مثل البنك المركزى المصرى فى مجلس ادارة المصرف الاتحادى العربى هو فى حقيقة الامر ممثل لحصة الحكومة المصرية فى رأس مال المصرف المذكور - جميع المبالغ التى تستحق له مقابل تمثيل الحكومة فى مجلس ادارة المصرف تؤول الى الحكومة المصرية اى الى خزانةها الصلبة على أن تحدد الحكومة ما يصرف لمثلها سنويا من مكافآت تؤدى له من الخزانة العامة وفقا لنص المادة ٢ من انقانون ٨٥ لسنة ١٩٨٢ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٧ فتبين لها انه بموجب قرار مجلس اتحاد الجمهوريات العربية بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن انشاء المصرف الاتحادى العربى للتنمية والاستثمار انشئت شركة مساهمة اتحادية تسمى المصرف الاتحادى العربى للتنمية والاستثمار لها الشخصية الاعتبارية وتتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية ، ونصت المادة ٩ من هذا القانون على ان « يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مكون من سبعة أعضاء على الأقل واحد عشر عضوا على الاكثر يتم تعيينهم بقرار من المجلس الوزارى الاتحادى بناء على اقتراح وزير الدولة رئيس مجلس الشئون الاقتصادية والتخطيط » ... ونصت المادة ٧ من ذات القانون على ان « تحدد مرتبات ومكافآت وبدلات رئيس وأعضاء مجلس الادارة بقرار من المجلس الوزارى الاتحادى » ... « وقضت المادة ١٥ منه على خضوع الشركة وفروعها داخل جمهوريات الاتحاد لاحكام انقوانين المطية فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون » .

وفي أعقاب ما لحق باتحاد الجمهوريات العربية من تعثر صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٢ وقضى في مادته رقم (١) بأن يباشر رئيس الجمهورية فيما يتفق بالشركات الاتحادية وفروعها الكائنة بجمهورية مصر العربية الاختصاصات المخولة لرئيس مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية في اقوانين والقرارات الاتحادية ثم صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٤ بانسحاب جمهورية مصر العربية من اتحاد الجمهوريات العربية وقضت مادته رقم ٢ بأن يصدر رئيس الجمهورية قرارات بتنظيم عمل الشركات الاتحادية وفروعها العاملة في جمهورية مصر العربية والمنشأة في اطار الاتحاد لحين البت في الوضع النهائي لهذه اشركات ، وتنفيذا لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٢ سنة ١٩٨٤ بشأن الشركات الاتحادية وفروعها العاملة في مصر ونص في مادته رقم (١) على انه « مع عدم الاخلال باحكام هذا القرار تستمر الشركات الاتحادية وفروعها العاملة في جمهورية مصر العربية في ممارسة أنشطتها وتحقيق اهدافها وفقا لقوانين انشائها ونظمها الاساسية والقرارات انصادرة بتنظيم العمل فيها . كما اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ بتشكيل مجلس ادارة المصرف الاتحادي العربي للتنمية والذي اشير في ديباجته الى احكام القرار الجمهوري رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٢ سالف انبيان ، وقضى بتشكيل مجلس ادارة المصرف المذكور من رئيس وستة أعضاء منهم ممثل عن البنك المركزي المصري يختاره محافظ البنك المركزي .

وتبين للجمعية مما تقدم انه بانسحاب جمهورية مصر العربية من اتحاد الجمهوريات العربية ولمواجهة حالة الضرورة وللحفاظ على الأموال المستثمرة في الشركات الاتحادية العاملة في جمهورية مصر العربية اصبحت الحكومة المصرية — بمقتضى ما صدر من تشريعات

وقرارات هي المهيمنة بمفردها على الشركات الاتحادية الطمعة داخل مصر وإلى حين البت النهائي في وضع هذه الشركات وحتى تستمر في ممارسة نشاطها اسندت ادارتها الى مجالس ادارة روعي فيها تمثيل الوزارات والهيئات ذات الصلة بعمل هذه الشركات وعلى ذلك فاعضاء مجالس ادارة هذه الشركات يمثلون في الحقيقة حصة جمهورية مصر العربية في رأس مال هذه الشركات ولا يمكن انقول بانهم يمثلون مالك رأس المال وهو اقتصاد الجمهوريات العربية لانسحاب جمهورية مصر العربية منه بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان ، كما لا يمكن اعتبار ممثلي الجهات في مجالس ادارة الشركات الاقتصادية المشكلة بموجب قرارات من رئيس الجمهورية المصرية - كما هو الحال في الحالة المعروضة ممثلين للجهات التي يتبعونها لان هذه الجهات لا تساهم في رأس مال هذه الشركات بأى نصيب ولكن المساهمة في رأس المال مقصورة على الحكومة المصرية ومن ثم فممثلي الجهات المختارين في مجالس ادارة الشركة الاتحادية هم في الواقع ممثلي الحكومة المصرية في هذه المجالس وعلى ذلك فان المبالغ التي تستحق لهم مقابل تمثيلها أيضا كانت طيبة هذه المبالغ أو تسويتها أو الصورة التي تؤدي بها في ذلك مقابل المزايا العينية ، تؤول الى الدولة وفقا لصراحة نص المادة ١ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومكافآت ممثلي الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام في البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات •

ويتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ولما كان ممثل البنك المركزي المصري في مجلس ادارة المصرف الاتصادى العربى هو في حقيقة الامر ممثل لحصة الحكومة المصرية في رأس مال المصرف المذكور • فان جميع المبالغ التي تستحق له مقابل تمثيل الحكومة

في مجلس إدارة المصرف تؤول إلى الحكومة المصرية أى إلى خزانتهما العامة • على أن تعدد الحكومة ما يصرف لمثلها سنويا من مكافآت تؤدي له من الخزائنة العامة وفقا لنص المادة ٢٠٢ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى ايلولة المبالغ التى تستحق لممثل البنك المركزى المصرى فى عضوية مجلس ادارة المصرف الاتحادى العربى الى الخزائنة العامة للدولة ممثلة فى وزارة الخزائنة •

(.حلف ٨٦/٤/١٠٩٢ — جلسة ٢٠/٥/١٩٨٧)

رابعاً - الترخيص بالودائع في بنوك أخرى

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

الجهات الإدارية ومنها المحافظات تجري عملياتها المالية من طريق البنك المركزى المصرى - نظراً بالأ تعامل مع بنوك القطاع العام الا باذن من البنك المركزى وبعد موافقة وزارة المالية - تطول الفوائد المحسبة لصالح تلك الجهات للخزانة العامة ما لم يرد نص على خلاف ذلك - قيام مجلس الخدمات الصناعية لمنطقة شرق القاهرة بتجنيب مبلغ ١٥٠٠.٠٠٠ ج كوديعة بينك الاسكندرية - لا يكون الا بترخيص من البنك المركزى بعد موافقة وزارة المالية ويجب نقل الايداع اليه او الحصول على اذن ببقاء الوديعة بينك الاسكندرية - الفوائد المحسبة عن الوديعة المذكورة تؤدى الى الخزانة العامة .

الفتوى :

عرض هذا الموضوع على انجمية العمومية لسمى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٥ فاستعرضت نص المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن تخصيص نسبة ١٥٪ من ارباح الشركات الواقعة بمنطقة شرق الاسكندرية ودمياط المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية والاسكان للعاملين بها للصرف منها على خدمات هاتين المنطقتين والتي تنص على أن « تخصص حصيلة العشرة في المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية للعاملين وكذلك حصيلة الخمسة في المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية وخدمات الاسكان من ارباح شركات القطاع العام الواقعة بمنطقة شرق الاسكندرية ودمياط وذلك لصرفها على خدمات هاتين

المنتظمتين اعتبارا من تاريخ الجعل بميزانيات هذه الشركات في السنة المالية ١٩٧٢/٧١ « . وتنص المادة (٢) من ذات القرار على أن « يتم التصرف في المبالغ المشار إليها في المدة الاولى بقرارات تصدر من مجالس للخدمات تشكل بقرار من رئيس الجمهورية » . كما استعرضت المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٧٢ بتشكيل مجالس للخدمات بكل من منطقتي شرق الاسكندرية ودمياط واختصاصها والتي تنص على أن « تشكل مجالس للخدمات بكل من منطقتي شرق الاسكندرية ودمياط برئاسة المحافظ المختص وعضوية :

٠٠ ٠٠ ٠٠ رؤساء مجالس ادارة الشركات الواقع مركزها الرئيسي بالمنطقة .

سكرتير عام المحافظة .

رئيس مجلس المدينة أو رئيس الحي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ مديري المديرية المالية بالمحافظة ٠٠٠ « . وتنص المادة (٢) من ذات القرار على أن « يختص مجلس الخدمات بالاشراف على تنفيذ مقترحات الاصلاح بالمنطقة الصناعية التابعة له ، ويتولى على الاخص :

(١ ٠٠٠٠٠ ٠٠٠٠٠٠ ج) تحديد المشروعات التي يخصص للصرف عليها من حصة الضريبة في المائة من ارباح الشركات المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية ، وكذلك الخمسة في المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية والاسكان للمنطقة ، تنفيذ القرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ٠٠ « كما تنص المادة (٤) من اقرار المذكور على أن يمثل المحافظ المختص مجلس الخدمات أمام القضاء وفي صلته بالخير » .

ومفاد ما تقدم أن مجلس خدمات المنطقة الصناعية لمنطقة شرق

الاسكندرية يعد جزءا من أجرة محافظة الاسكندرية يرأسه محافظ ويمثله أمام القضاء وفي صلتك بالغير ، ويتولى مجلس الخدمات الاشراف على تنفيذ مقترحات الاصلاح والتنمية بالمنطقة التابعة له ، ومن بين اختصاصاته تحديد المشروعات التي يقوم بالصرف عليها من حصيلة العشرة في المساهمة المخصصة من ارباح شركات القطاع العام الواقعة بالمنطقة للخدمات الاجتماعية المركزية بالاضافة الى حصيلة الخمسة في المساهمة المخصصة من الارباح للخدمات الاجتماعية والاسكان للمنطقة تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

واذ تنص المادة (١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٢ على أن « تسرى أحكام هذه اللائحة على الجهات الادارية الآتية :

(١) وحدات الجهاز الادارى للدولة وتشمل الوزارات والمصالح الحكومية التابعة لها (ب) وحدات الحكم المحلى وتشمل المحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى ومديريات الخدمات التي تشملها موازنتها «٠٠ وتنص المادة (٧٣) من ذات اللائحة على أن « تجري العطفات المالية التي تقوم بها الجهات الادارية عن طريق البنك المركزى المصرى وذلك بمراجعة أحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان والقانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى ٠٠٠ ولا يجوز للجهات الادارية التعامل مع بنوك القطاع العام الا بترخيص البنك المركزى المصرى وبعد موافقة وزارة المالية وتؤول الفوائد المستسبة لمصالح الجهات الادارية للقرضات العامة ما لم يرد نص على خلاف ذلك « .

ومفاد هذين النقطتين أن للجهات الإدارية وهذه المحافظات تجزئ عطاياها المالية عن طريق البنك المركزى ، وتلتزم بالالتزام مع بنوك القطاع العام الا باذن من البنك المركزى وبعد موافقة وزارة المالية وبأول الفوائد المحتسبة لصالح تلك الجهات للخرانة العامة ما لم يرد نص على خلاف ذلك . ولما كان الثابت من الاوراق أن الجهاز المركزى للمحاسبات تبين له عند فحص حساب مجلس الخدمات الصناعية لمنطقة شرق الاسكندرية - أحد الاجهزة التابعة لمحافظة الاسكندرية - فى السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ ، أن المجلس قام بتجنيب مبلغ (١٥٠٠.٠٠٠) ج كوديعة ثابتة بأحد بنوك القطاع العام « بنك الاسكندرية » دون الحصول على اذن بذلك ، وأنه لم يؤد الفوائد المحتسبة عن هذه الوديعة الى الخزانة العامة . ومن ثم فان المجلس المذكور يكون قد خالف حكم المادة ٧٣ من اللائحة التنفيذية لقانون المحاسبة الحكومية سالفة الذكر ، ويتعين عليه نقل الابداع الى البنك المركزى أو الحصول على ترخيص منه بعد موافقة وزارة المالية ببقاء الوديعة ببنك الاسكندرية ، كما يلتزم بأداء الفوائد المحتسبة عنها الى الخزانة العامة . ولا ينال من ذلك القول بأن النسبة المخصصة من ارباح شركات القطاع العام للخدمات الاجتماعية واسكان العاملين بها . وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر - تصبح مملوكة للعاملين بهذه الشركات ملكية خاصة ، وبالتالي فلا تخضع استخداماتها لقواعد المحاسبة الحكومية المقررة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية المشار اليها ، اذ ان النسبة المذكورة ليست مخصصة لمنفعة عاملين محددين فى وقت معين وانما هى مخصصة لمنفعة جميع العاملين ايا كان وقت تحققها . ومن ثم تظل هذه النسبة محتفظة بطبيعتها القانونية كمال مملوك للدولة خاصة يخضع فى ادارته التى يتولاها مجلس الخدمات الصناعية المذكور لقواعد المحاسبة الحكومية . كما لا يغير مما تقدم للقول بأن الاموال

التي تجمعت لدى هذا المجلس هي من أموال العاملين الخاصة التي اقتترضوها من شركاتهم لاستكمال مشروعات الاسكان التي بدء في تنفيذها ، ذلك أن الأوراق قد جاءت خلوا مما يثبت صحة هذا الادعاء .

وبالنسبة لبقاء المجلس المذكور في ظل قانون الحكم المحلي الحالي ، فقد تبينت الجمعية العمومية أن المادة ١١٠ من قانون الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه « يجوز بقرار من المحافظ بناء على اقتراح المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وبعد أخذ رأى وزارة التخطيط والمالية والصناعة والقوى العاملة تحديد نطاق المنطقة الصناعية بالمحافظة وإنشاء لجان للخدمات بها .

ويصدر من المحافظ قرار بتشكيل هذه اللجان ، بحيث يشترك في عضويتها من يختارهم المجلس الشعبي المحلي ... ورؤساء الوحدات المحلية المختصة ورؤساء الوحدات الصناعية بالمنطقة وممثلون عن العمال ونقاباتهم بالمحافظة » . وتنص المادة ١١١ من ذات القانون على أن « تتولى لجنة الخدمات بالمنطقة الصناعية تحت اشراف المجلس المحلي المختص العمل على توفير الخدمات اللازمة للمناطق العمالية والاشراف على تنفيذ مقترحات الاصلاح والتنمية بالمنطقة كما تتولى بوجه خاص ما يأتي ... » كما تنص المادة ١١٢ منه على أن « تتولى لجان الخدمات بالمناطق الصناعية مباشرة اختصاصاتها المنصوص عليها في المادة السابقة في حدود الموارد المخصصة لذلك من بين الموارد انتالية :

١ - ما يخص من نصيب العاملين من أرباح الوحدات الصناعية بالمنطقة .

٢ — التبرعات والهبات والوصايا المخصصة لأغراض اللجنة •

٣ — الموارد الأخرى التي تحدد بقرار من المجلس الشعبي المطى للمحافظة أو مجالس إدارة الوحدات الصناعية بالمنطقة •

وتدرج حصيلة هذه الموارد في حساب خاص للمصرف منها بقرار من لجنة الخدمات بالمنطقة الصناعية على الأغراض المخصصة لها تحت إشراف المجلس الشعبي المحلى المختص •

ومفاد ما تقدم أن المشرع في قانون الحكم المطلى قد وضع تنظيمًا جديدًا بحكم تقديم الخدمات اللازمة للمناطق الصناعية فأسند اختصاصات مجالس الخدمات الصناعية المنشأة بقرارات جمهورية إلى لجان للخدمات يختلف تشكيلها عن تشكيل المجالس المذكورة وأضاف موارد جديدة لحساب هذه اللجان لتشمل بجانب حصيلة الـ ١٥٪ المخصصة من أرباح شركات القطاع العام الواقعة في المنطقة الصناعية، التبرعات والهبات والوصايا المخصصة لأغراض اللجنة، والموارد الأخرى التي يحددها المجلس الشعبي المطى للمحافظة أو مجالس إدارة الوحدات الصناعية بالمنطقة • وأخيرا فإن هذه الموارد تودع في حساب خاص منها بقرار من اللجنة تحت إشراف المجلس الشعبي المختص • وعلى ذلك فإنه يتمين تطبيق أحكام قانون الحكم المطلى سالف الذكر فيما يتعلق ببقاء مجلس الخدمات الصناعية لمنطقة شرق الاسكندرية •

لذلك، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى مايلي:

أولا : أن قيام مجلس الخدمات الصناعية لمنطقة شرق الاسكندرية بتجنيب مبلغ ١٥٠٠.٠٠٠ ج كوديعة ببنك الاسكندرية — أحمد بنوك القطاع العام — لا يكون الا بترخيص من البنك المركزى بعد موافقة

وزارة المالية ، ويجب نقل الايداع اليه ، أو الحصول على اذن ببقاء
الوديعة بينك الاسكندرية •

ثانيا : الفوائد المتسببة عن الوديعة المذكورة تؤول الى خزانة
الدولة •

ثالثا : تطبيق أحكام قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فيما
يتعلق ببقاء مجلس الخدمات الصناعية المذكور •

(ملف ١٦/٢/٥٨ — جلسة ١٩٨٨/٥/٢٨)

خاتمة - تقديم سعر الفائدة

المستحقة على العمليات المصرفية

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

لجلس إدارة البنك المركزي تحديد سعر الفائدة المستحقة على العمليات المصرفية دون التقيد بالحدود القصوى عليها في أي تشريع آخر والتي منها سعر الفائدة المحددة بالمائتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من القانون المسمى - العمليات التي لا تعتبر من العمليات المصرفية وفقا للقواعد المنظمة لها وأيضا المعاملات التي تتم أو تقوم بها جهات أخرى غير البنوك تخضع للحد الأقصى لسعر الفائدة المحددة بالقانون المدني - مشروعية سعر الفائدة الواردة بالبند الثالث من عقد البيع المبرم بين جامعة حلوان وشركة المساكن الشعبية بما لا يجاوز الفائدة الاتفاقية القصوى عليها في القانون المدني .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٠/٧/١٩٨٧ فتبين لها أن المادة ٢٢٦ من القانون المدني تنص على أن « اذا كان محصل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وتأخر المدين في الوفاء به كان ملزما بان يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية » .

وتنص المادة ٢٢٧ من ذات القانون على أنه « ١ - يجوز للمتاعدين أن يتفقوا على سعر آخر للفوائد سواء أكان ذلك في مقابل تأخير الوفاء أم في أية حالة أخرى تشترط فيها الفوائد على الا يزيد

هذا السمر على تسبحة في المائة فلذا انتقا على فوائد يزيد على
هذا السمر وبجبه تخفيفتها الى تسبحة في المائة وتعين رد ما دفع
رائد في هذا القدر .»

كما استعرضت نص المادة ٣٧ من قانون البنوك والائتمان
الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانونين رقمي
٨٦ لسنة ١٩٨٠ ، ٥٠ لسنة ١٩٨٤ التي تنص على أن « يضع مجلس
ادارة البنك المركزي قواعد عامة للرقابة والاشراف على البنوك طبقا
لاحكام هذا القانون تتاول بوجه خاص »

(ب) تحديد الحد الاقصى لسمر الفائدة الدائنة والمدينة
وفوائد التأخير وتنص المادة (٧) من قانون البنك المركزي المصري
والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ والمعدل
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ على أن « مجلس ادارة البنك المركزي هو
السلطة المختصة بتصريف شؤنه ... وللمجلس في سبيل ذلك
اتخاذ الوسائل الآتية (ب) تحديد أسعار الخصم وأسعار
الفائدة الدائنة والمدينة على العمليات المصرفية حسب طبيعة هذه
العمليات وأجلها ومقدار الحاجة اليها وفقا لسياسة النقد والائتمان
دون التقيد بالحدود المنصوص عليها في أى تشريع آخر ... » .

ومن حيث أنه يبين مما سبق أن المشرع حدد في القانون المدنى
سمر الفائدة في حالة تأخر الدين في الوفاء بالتزاماته اذا كانت محلها
مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت للطلب بأربعة في المائة في المسائل
المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية والعبرة في ذلك بشخص
الدين وأجاز للمتأقدين الاتفاق على سمر آخر للفائدة سواء مقابل
التأخير في الوفاء كما هو الحال في الفوائد التأخيرية أو في أية حالة أخرى
— كأن يكون مقابل للانتفاع بمبلغ معين من النقود نم يحصل جميعا

استحقاقه كما هو الحال في عقد القرض أو نظير أداء ثمن البيع في عقد البيع على أقساط معددة تستحق في مواعيد معينة فتكون الفائدة مقابل عنصر الزمن الناشئ من التجيم وتسمى الفائدة في هاتين الطائفتين بالفائدة التعويضية - وذلك بحسب أقصى مقداره سبعة في المائة يستوى في ذلك المسائل المدنية والمسائل التجارية كما وضع جزاء على مخالفة هذا الحد الأقصى مؤداه تخفيض سعر الفائدة الاتفاقية إلى الحد المنصوص عليه ورد ما دفع زائد على ذلك القدر كما خرج المشرع على هذه القواعد العامة في تحديد سعر الفائدة المنصوص عليها بالقانون المدني بمقتضى أحكام القانونين رقمى ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليهما قد خص لمجلس إدارة البنك المركزى تحديد سعر الفائدة المستحقة على العمليات المصرفية دون التقييد بالحدود المنصوص عليها في أى تشريع آخر والتي منها سعر الفائدة المحددة بالمادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من القانون المدني سالفى الذكر .

ومن حيث أن سلطة مجلس إدارة البنك المركزى في تحديد سعر الفائدة يجاوز تلك المنصوص عليها بالقانون المدني تقتصر على تلك الفوائد التى تستحق على العمليات المصرفية وهى تلك الصناعات التى تقوم بها البنوك مثل الودائع النقدية والنقل المصرفى والحساب الجارى والاعتمادات المصرفية وغيرها من سائر العمليات المصرفية الأخرى ومن ثم فانه يخرج من هذه العمليات تلك المسائل التى لا يغير من العمليات المصرفية وفقا للقواعد المنظمة لها وأيضا المعاملات التى تتم أو تقوم بها جهات أخرى غير البنوك التى تخضع في هذه الحالة للحد الأقصى لسعر الفائدة المحددة بالقانون المدني .

ومن حيث أن القواعد المتعلقة بتحديد سعر الفائدة بالقانون المدني تعتبر من القواعد المتعلقة بالنظام العام التى لا يجوز الخروج عليها

أو الاتفاق على مخالفتها وإذا كان الثابت أن العقد المبرم بين جامعة حلوان وشركة المساكن الشعبية في الحالة المعروضة لا يعتبر من المبيعات المصرفية وفقا لما تقدم ومن ثم فإنه يخضع فيما يتعلق بتحديد سعر الفائدة المستحقة نظير تمويل باقي ثمن البيع لأحكام القانون المدني وتعتبر الفائدة المحددة بالبند الثالث منه مشروعية لا تتجاوز الحد الأقصى لسعر الفائدة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٧ من القانون المدني .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى مشروعية سعر الفائدة الواردة بالبند الثالث من عقد البيع المبرم بين جامعة حلوان وشركة المساكن الشعبية بما لا يتجاوز الفائدة الانتهاجية المنصوص عليها في القانون المدني »

(ملف ٢٥٧/١/٥٤ جلسة ١٩٨٧/١/٧)

بما يما — عدم اختصاص محافظ البنك الاهلى بتحديد
مستعققات رؤساء واعضاء مجالس ادارة بنوك القطاع العام

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

يختص رئيس الجمهورية طبقا للمادة ١٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة
١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهز المصرى دون غيره بتحديد
مستعققات رؤساء مجالس ادارة بنوك القطاع العام ونوابهم والاعضاء
المتخصصين من مرتبات وبدلات ومكافآت انواعها — عدم صحة قرار
محافظ البنك المركزى الصادر فى ظل العمل بالمادة ٢٢ من القانون رقم ٢٠
لسنة ١٩٧٥ المشار اليه بتقرير مكافآت تشجيعية لرئيس واعضاء مجلس
ادارة البنك الاهلى المصرى .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/١/٤ فقتبين لها أن القانون رقم ١٢٠ لسنة
١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهز المصرى ينص فى الفقرة الأخيرة
من المادة (١٨) على أن « تحدد مرتبات وبدلات ومكافآت رئيس
مجلس الادارة (رئيس مجلس ادارة بنك القطاع العام) ونائبه
والمفوضين المتخصصين بقرار من رئيس الجمهورية » ، وتنص المادة
(٢٢) منه قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ على أن — يقرر مجلس
ادارة البنك المركزى المصرى سلطات الجمعية العمومية بالنسبة لبنوك
القطاع العام وذلك فيما يتطرق بالمسائل الآتية : —

(١) اقرار الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر
وتوزيع الارباح .

(ب) . الترخيص للبنك باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في ميزانية البنك .

ومفاد ما تقدم أن المشرع اختص رئيس الجمهورية دون غيره بتحديد مستحقات رؤساء مجالس إدارة بنوك القطاع العام ونوابهم والأعضاء المتخصصين من مرتبات وبدلات ومكافآت بكافة أنواعها فلا يسوغ لهما لذلك إثراك جهة أخرى في ممارسة هذا الانفصال دون امتتاد إلى نص واضح وصريح يقرر ذلك .

ومن حيث أنه ولئن كان رئيس الجمعية العمومية لشركة القطاع العام - وفقا لنص المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يملك تقرير مكافآت تشجيعية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة إلا أن بنوك القطاع العام كانت لاتعرف نظام الجمعية العمومية لشركات القطاع العام ، ولذلك فإن المشرع حين تعرض لذلك في نص المادة (٢٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه خول مجلس إدارة البنك المركزي المصري وليس رئيس مجلس إدارته - سلطات هذه الجمعية في حالتين على سبيل الحصر دون غيرهما الأولى تتعلق باقرار الميزانية وحساب الارباح والثانية موضوعها الترخيص للبنك باستخدام مخصصاته في غير الأغراض المحددة لها في الميزانية . ولم يخوله أى سلطة فيما يتعلق بتقرير مكافآت تشجيعية لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة بنوك القطاع العام، هذا فضلا عن أن رئيس مجلس إدارة البنك المركزي المصري لا يمد وفقا لحكم المادة (٢٢) سائلة البيان رئيسا للجمعيات العمومية لبنوك القطاع العام في مفهوم حكم المادة (٤٩) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

ومن حيث أنه ولما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن

وتأسيس مجلس إدارة البنك المركزي المصري في ظل العمل بالمادة (٢٢) من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ - قد قررت مكافآت تشجيعية لرئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك الاهلى المصري ، فان هذا المنح يكون قد صدر عن غير مختص به ويكون بالتالى مخالفا للقانون .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم صحة قرار محافظ البنك المركزي المصري بتقرير مكافآت تشجيعية لرئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك الاهلى المصري .

(حلف رقم ١٦/٢/٦٢ - جلسة ١٩٨٩/٨/٤)

ملاح - ترقية

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

يقوم تقسيم المجموعات الوظيفية بالبنك المركزى المصرى على اساس وحدة البنك اى اعتبار جميع فروع اداراته وحدة واحدة ينظمها هيكل تنظيمى واحد - كل مجموعة من المجموعات الوظيفية الاربع بالبنك على مستوى جميع الفروع والادارات تكون وحدة واحدة فى مجال الترقية - مدى ذلك - اشتراك وتراحم جميع المرشحين داخل المجموعة فى جميع الادارات والفروع .

المهمة :

من حيث أنه طبقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى فان « البنك المركزى شخصية اعتبارية عامة مستقلة يقوم بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والاشرف على تنفيذها ٠٠٠ » مادة (١) وان مجلس ادارة البنك هو السلطة المختصة بتصرف شؤونه ٠٠٠ وللمجلس فى سبيل ذلك اتخاذ الوسائل الآتية : ٠٠٠ (١) ٠٠٠٠ « ى » اعتماد الهيكل التنظيمى للبنك بناء على اقتراح المحافظ (ك) اصدار اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرباتهم وأجورهم ولا يتقيد مجلس الادارة فيما يصدره من قرارات طبقا للبنيين (ى) و « ك » بالنظم والقواعد المنصوص عليها فى القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقرار بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ٠٠ مادة (٧) وأنه طبقا للائحة العاملين بالبنك المركزى المصرى المعتمدة من مجلس ادارة البنك بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨/٧/١٩٧٧ والمصول بها اعتبارا من ١/٧/١٩٧٧ وقرارات مجلس الادارة المعدلة

لها تتكون وظائف البنك من المجموعات الوظيفية الحرفية ومراقبي الحراسة • (د) مجموعة وظائف معاونى الخدمة والحراس • وذلك على التفصيل الموضح بالجدول رقم (١) المرفق ويحدد بقرار من المحافظ أو من يفوضه توصيف وظائف كل مجموعة وظيفية وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها مادة (١) و « لا تكون الترقية الى وظائف الادارة العليا والوظائف الاشرافية بالمجموعات الوظيفية الاخرى الا لوظيفة خالية بالمهيكل التنظيمى للبنك مادة (١١) ويشترط للترقية استيفاء العامل الاشتراطات والمواصفات المقررة لشغل الوظيفة المرقى اليها بالاضافة الى توافر الضوابط والمعايير التى تنقرر فى هذا الشأن ٠٠٠ مادة (١٢) و « تكون الترقية بالاختبار بنسبة ١٠٠٪ على أساس الكفاية والصلاحية ٠٠ وأن يكون تقدير الكفاية ممتاز فى السنة الاخيرة وجيد جدا على الاقل فى السنة السابقة عليها للترقية الى الوظائف الاشرافية حتى وظيفة مدير مساعد ٠٠ مادة (١٣) ويبين من استقراء احكام المواد السابقة أن تقسيم المجموعات الوظيفية بالبنك المركزى المصرى يقوم على أساس وحدة البنك أى اعتبار جميع فروع وإداراته وحدة واحدة ينظمها هيكل تنظيمى واحد وينبنى على ذلك ان كل مجموعة من المجموعات الوظيفية الاربع بالبنك على مستوى جميع الفروع والادارات تكون وحدة واحدة فى مجال الترقية ومن ثم يترأحم على الترقية الى الوظائف الاعلى داخل المجموعة كل من تتوافر فيه الشروط المقررة من شاغلى الوظائف الادنى بذات المجموعة فى جميع الادارات والفروع — وبالتالي فان إصدار هذه القاعدة أو الخروج عليها يكون مخالفا لاصل مقرر فى قانون البنك ولائحة العاملين •

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أنه صدر بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٤ قرار نائب محافظ البنك المركزى المصرى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ (القرار

المطمون فيه) بترقية عدد « ٤٦ » مدير مساعد بمجموعة الوظائف المصرفية والفنية ولم يشمل القرار ايا من المدعين وذكر البنك في أسباب تخطى المدعين أن الترقية تمت على أساس الوظائف الخالية في كل فرع أو ادارة من الادارات انتمت فيها الترقية من توافرت فيهم اشتراطات شغل وظيفة مدير مساعد بمجموعة الوظائف المصرفية والفنية ممن يعطون بذات الفرع أو الادارة التي توجد فيها الوظيفة الشاغرة التي تم الترقية انبها وأنه لم يكن يوجد آنذاك في الادارات والفروع التي يعمل بها المدعين وظائف مدير مساعد شاغرة بالمجموعة المذكورة لترقيتهم عليها ، ومن ثم تكون جهة الادارة قد خالفت في اجراء هذه الترقية أصلا مقررا في قانونا البنك ولائحة العاملين به دون أن تتقيم الدليل على مشروعية قرارها من الهيكل التنظيمي للبنك أو الموازنة خاصة بل على العكس من ذلك فقد تقاعست عن تقديم الهيكل التنظيمي الذي كان معمولا به وقت الترقية أو موازنة الوظائف به عن العام الذي جرت فيه الترقية والعاملين السابقين عليه وذلك حسبما هو مبين بمحاضر الجلسات وبناء على ذلك يكون القرار المطعون قد صدر بالمنخلفة لاصل مقرر في قانون البنك ولائحة العاملين مما يتعين معه الحكم بالغاء الغاء مجردا لتسييد الادارة اجراء الترقية وفق أحكام القانون .

ومن حيث أنه ترتب على ما تقدم فانه ولئن اعتق الحكم المطعون فيه هذا النظر ضمن أسبابه الا أنه وقد خلص فيما قضى به الى الغاء القرار المطعون فيه الغاء جزئيا وارجاع أقدمية المدعين على النهو الموضح به فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله الامر انذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه بقبول الدعوى شكلا وبالغاء القرار المطعون فيه الغاء مجردا وما يترتب على ذلك من آثار والزام جهة الادارة المصرفيات .

ثالثا - علاوة تشجيعية

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

جوائز منح العاملين بالبنك المركزى المصرى العلاوة التشجيعية طبقا
لمادة ٢٨ من لائحة العاملين بالبنك .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ من ابريل سنة ١٩٨٧ ،
فاستقرت المادة (٥٠) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٧ التى تنص على انه « يجوز لرئيس
مجلس الادارة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية
المقرر »

كما يجوز لرئيس مجلس الادارة منح علاوة تشجيعية للعامل
الذى يحصل أثناء خدمته على مؤهل أعلى يتفق مع طبيعة عمله بالشركة
مع قيامه بواجبات وظيفته أو على درجة علمية أعلى من مستوى
الدرجة الجامعية الأولى وذلك وفقا لقواعد والاجراءات التى يصدر
بها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، ونفاذاً لذلك صدر قرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ بقواعد واجراءات منح العلاوة
التشجيعية للعاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات علمية
أعلى من الدرجة الجامعية الأولى ونص فى المادة الخامسة منه على
انه « لا تسرى أحكام هذا القرار على العاملين بكادرات خاصة » .

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٩ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي حيث ينص في المادة (٧) منه على أن « مجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة بتمريف شؤونه والهيمنة على تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والائراف على تنفيذها وإصدار القرارات بالنظم التي يراها كفاية بتحقيق انفايات والأغراض التي يقوم على تنفيذها وللـمجلس في سبيل ذلك اتخاذ الوسائل الآتية : -

إصدار اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم وأجورهم
والكفآت والمزايا والبدلات الخاصة بهم وتحديد فئات بدل السفر
لهم في الداخل والخارج .

ولا يتتبع مجلس الادارة فيما يصدره من قرارات طبقا للبندين (ى) ،
(ك) بالنظم والقواعد المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٥٨ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة . وانقرار بقانون رقم ٦١
لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام « وتطبيقا لذلك صدرت
لائحة العاملين بالبنك المركزى المصرى والتي اعتمدت من مجلس ادارة
البنك بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨/٧/١٩٧٧ ونصت فى المادة ٢٨
- والتي عدلت بقرارات مجلس ادارة البنك بجلساته بتواريخ
١٩٧٨/١٢/٢٥ ، ١٩٨٠/١٢/٢٥ ، ١٩٨٣/٧/١٤ على انه « يجوز
منح العامل علاوة جدارة كل سنتين فى حدود العلاوة الدورية
المقررة » .

كما يجوز منح علاوة تشجيعية للعامل الذي يحصل أثناء خدمته على مؤهل أعلى يتفق مع طسعة عمله بالبنك مع قيامه بواجبات وظيفية أو

على درجة علمية أعلى من مستوى الدرجة الجامعية الأولى وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

وحيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع فى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه خول مجلس ادارة البنك سلطة اصدار اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بالبنك دون التقييد بالقواعد المعمول بها بنظام العاملين بالقطاع العام ،وتطبيقا لذلك صدرت لائحة العاملين بالبنك سالفة الذكر ، واجازت المادة (٧٨) من تلك اللائحة مراعاة منح علاوة تشجيعية للعامل الذى يحصل على مؤهل اعلى وفقا للقواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

وعلى ذلك تكون اللائحة المذكورة قد احاتت إلى القواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار من رئيس الوزراء بالتطبيق للتفويض التشريعى الممنوح له وفقا لقانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام فى هذا الشأن وذلك كضابط لمنح العاملين بالبنك لهذه العلاوة ومن ثم تكون اللائحة قد ارتضت واستمارت قواعد واجراءات منح العاملين بالدولة والقطاع العام العلاوة المشار اليها لتطبيقها على العاملين بالبنك وبذلك فان هذه القواعد تشرى على العاملين بالبنك باعتبارها قد أصبحت جزءا من نظامه اللائحى الذى يملك وضعه وتعديله دون تقييد بالنظم المعمول بها بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ، ولييسر باعتبار هذه اللائحة مكتملة وفقا لنص المادة ١٠٥ منها باحكام نظام العاملين بالقطاع العام فيما لم يرد به نص خاص بها وذلك على أساس ان اللائحة قد تضمنت النص الخاص بالعلاوة التشجيعية وكل ما هنالك انها احاتت الى القواعد والاجراءات التى تصدر من رئيس مجلس الوزراء فى هذا الشأن كمعيار وضابط لمنح هذه العلاوة التى يستمد العاملون بالبنك

المذكور الحق فيها من نص المادة ٢٨ من اللائحة سائلة البيان وعلى ذلك فانه ايا ما كان الرأى فى اعتبار لائحة العاطلين بالبنك المركزى نظاما وظيفيا يدخل فى محلول الكسادر العلم وان خرج عليه فى بعض الامور أم تنظيمها هاما فانه فى مجال منح الملاوة التشجيعية للعامل الذى يحصل على مؤهل علمى أعلى فان احكام هذه اللائحة تكون هى الواجبة التطبيق ويتمين والحال هذه القول باستحقاق العاملين بالبنك المذكور الملاوة المشار اليها وفقا للقواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء فى هذا الشأن •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز منح العاملين بالبنك المركزى المصرى الملاوة التشجيعية طبقا للمادة ٢٨ من لائحة العاملين بالبنك •

(ملف رقم ٢٦/٢/١٦ — جلسة ١٥/٤/١٩٨٧)

الفصل الثانى

البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى

وينوبك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات

أولا - النخب

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ - نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - لائحة العاملين بالبنك الصغير تنفيذا لاحكام تلك القانون - البين من هذه النصوص انها اجازت النخب من والى البنك الرئيسى ونميا بين فروع البنك بالمحافظات - ومتى كان ذلك وكان قرار النخب المطعون فيه قد تم فى نطاق السلطة التقديرية المقررة للجهة الادارية بموجب احكام تلك اللائحة فلا يكون هناك ثمة وجه لما ينصه المدعى على هذا القرار من ان العامل المنتدب بموجبه يتبع فرعاً آخر بمحافظة من المحافظات .

المحكمة :

وحيث ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى نص فى المادة الاولى على ان « تحول المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاون الى هيئة عامة قابضة يكون لها شخصية اعتبارية مستقلة تسمى (البنك الرئيسى للتنمية والائتمان ائزراعى ويتبع وزير الزراعة »

وتتبع بنوك التسليف الزراعى والتعاونى العالية بالمحافظات والمنشأة طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ البنك الرئيسى وتسمى بنوك التنمية الزراعية وتتولى تحقيق اغراض البنك الرئيسى ٢٠

ونصت المادة [٢٢] من ذلك انقانون على ان « ينقل جميع العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى الى البنك الرئيسى وفروعه ٠٠٠٠٠ ويسرى فى شأنهم نظام العاملين بانقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وذلك لحين وضع لوائح العاملين بالتطبيق لاحكام ذلك القانون ٠٠٠٠ » كما نصت المادة [٢٦] على ان يصدر وزير الزراعة القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون خلال ثلاثين يوما » ٠

هذا فى حين نصت لائحة العاملين بالبنك الصادره تنفيذاً لاحكام ذلك القانون فى المادة [١٦] على ان تكون الترقية الى وظيفة خالصة معموله بالمجموعة النوعية التى ينتمى اليها العامل ويشترط فى المرقى ان يكون مستوفيا لشروط شغل الوظيفة المرقى اليها وفقا لجداول التوصيف والتقييم وتكون الترقية من الوظيفة الادنى مباشرة ٠٠٠٠٠ وللمجلس ادارة البنك الرئيسى وضع قواعد تكميلية وضوابط ومعايير اضافية للترقية وذلك بمراعاة نوعيات الوظائف وما تتطلبه من مقاييس عين مدى توافر عناصر الخبرة والقدرة الشخصية والكفاءة اللازمة لشغل الوظائف ٠٠٠٠٠٠ ونصت المادة [١٩] من اللائحة على ان «تكون الترقية بالاختيار فى حدود النسب الواردة بالجدول رقم [٣] وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة ٠٠٠٠٠٠

ويشترط فى الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصلًا على تقرير ممتاز فى السنتين الأخيرتين ويفضل من حصل على تقرير ممتاز فى السنة السابقة ٠٠٠٠

ونصت المادة (٢٠) على ان يكون ترتيب التقديمية بين العاملين في المجموعة النوعية الواحدة بحسب أوضاعهم السابقة بالسجلات المعدة لهذا الغرض بالبنك المختص

كما يتم ترتيب أقدمية العاملين شاغلي وظائف مدير ادارة بما يعادلها وباقي الوظائف الاعلى بالبنوك في سجل خاص بالبنك الرئيسى ويتسم الاختيار لشغل انوظائف الأعلى الخالية بالبنك على ضوء هذا الترتيب ووفقا للمعايير والضوابط التى يضعها مجلس ادارة البنك •

ونصت المادة (٤٨) من اللائحة على ان « ويجوز لدواعى العمل بقرار من رئيس مجلس الادارة المختص أو من يفوضه نقيب العامل الى وظيفة اخرى معادلة في ذات مستوى وظيفته أو وظيفة اشرافية تسلمو وظيفته مباشرة ويجوز النذب من والى البنك الرئيسى وبنوك المحافظات وفيما بينها ويتم ذلك بقرار من السلطة المختصة بالنقل » •

وحيث ان البين من هذه النصوص انها اجازت انذب من والى البنك الرئيسى وفيما بين فروع البنك بالمحافظات ومتى كان ذلك وكان قرار النذب المطعون فيه قد تم في نطاق السلطة لتقديرية المقررة للجهة الادارية بموجب احكام نك اللائحة فلا يكون هناك ثمة وجه لما ينماه المدعى على هذا القرار من أن العامل المنتدب بموجبه يتبع فرعاً آخر بمحافظة الشرقية وتضحي دعواه في هذا الشق بلا سند من القانون حرية بالرفض •

(طعن رقم ١١٢٢ لسنة ٣١ ق — جاسة ١٢/٢/١٩٨٩)

ثانيا - الحد الأعلى للأجور

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

سريان احكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن الحد الأعلى للأجور على العاملين بالبنك الرئيسى للتنبية والائتمان الزراعى والبنوك التابعة له بالمحافظات .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٦/٧ فاستعرضت المادة (١) من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها بالمحافظات التى تنص على ان « يحول بنك التسليف الزراعى الى المؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى » ويكون مركزها القاهرة ٠٠٠٠٠ » والمادة (٥) من ذات القانون التى تنص على ان « تحول فروع بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى المحافظات الى بنوك للائتمان الزراعى والتعاونى فى شكل شركات مساهمة تابعة للمؤسسة » . ويشارك من هذه البنوك نشاطه بدائرة المحافظة ويكون مقره عاصمة المحافظة . وتعتبر توكيلات بنك التسليف الزراعى والتعاونى الحالية فرعاً لهذه البنوك وتنقل اليها تبعية شئون الحاصلات ومخازن الأسمدة وغيرها من منشآت هذا البنك التى لا تتعدى خدماتها اغراض المحافظة الموجودة فيها .

ويستثنى من ذلك الفروع التى ينحصر نشاطها كله أو معظمه فى العمليات التموينية حيث تعتبر فروعاً للمؤسسة .

كما استعرضت المراجعة (١) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى الى تنص على ان « تحول المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى الى هيئة قابضة يكون لها شخصية اعتبارية مستقلة » تسمى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى « ويتبع الزراعة . ويتبع بنوك التسليف الزراعى والتعاونى الحالية بالمحافظات والمنشأة طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ البنك الرئيسى وتسمى بنوك التنمية الزراعية وتتولى تحقيق اغراض البنك الرئيسى فى النطاق الذى يحدده لها ٠٠ » والمادة ١٧ من ذات القانون التى تنص على ان « يكون البنك الرئيسى ولكل بنك من البنوك التابعة له موازنة خاصة يتم اعدادها وفقا لتقواعد الخاصة بموازانات الجهاز المصرفى . ويؤول فائض موازنة البنك الرئيسى الى الخزانة العامة التى تاترم باداء قيمة تكلفة تنفيذ القرارات التى تصدرها السلطات المختصة بالدولة للبنك الرئيسى والبنوك التابعة له » . والمادة () منه التى تنص على أن يسرى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها بالمحافظات فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون . كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون . وكذلك استعرضت المادة ١٧ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركته التى تنص على ان « شركة القطاع العام وحده تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادى وفقا للسياسة العامة للدولة ٠٠٠٠ ويجب ان يتخذ شكل الشركة المساهمة » . والمادة ١٨ من ذات القانون التى تنص على ان تعتبر شركة قطاع عام :

- ١ - كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو ساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة أو مع شركات وبنوك القطاع العام ٠٠٠٠ « وأخيرا المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد

الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات انشئ على ان « يضع مجلس الوزراء الحد الأعلى لمجموع ما يتقاضاه العاملون في الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو الشركات أو الجمعيات في صورة مرتبات أو بدلات أو مكافآت أو حوافز أو بأى صورة أخرى » والمادة (١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وهيئات القطاع العام وشركاته التى تنص على انه « لا يجوز ان يزيد على عشرين ألف جنيه سنوياً مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل في الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملاً أو مستشاراً أو بأى صفة أخرى سواء صرفت اليه المبالغ بصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة ، وتستثنى من ذلك المبالغ التى تصرف مقابل نفقات فعلية مؤداة في صورة ... » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة ان المشرع في القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قضى بتحويل بنك التسليف الزراعى المنشأ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الى مؤسسة عامة ، تسمى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى كما قضى بتحويل فروع هذا البنك فى المحافظات الى بنوك للائتمان الزراعى والتعاونى فى شكل شركات مساهمة تابعة للمؤسسة المذكورة وان المشرع فى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر نص على تحويل تلك المؤسسة الى هيئة عامة قابضة لها شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك

الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ويتبع نه بنك الائتمان الزراعى والتعاونى بالمحافظات المشار اليها والتي أصبح اسمها طبقا للقانون المذكور « بنوك التنمية الزراعية » دون تعديل فى شكلها القانونى كشركات مساهمة .

ولما كان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما فى حكمها فى الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات قد فوض مجلس الوزراء فى وضع الحد الأعلى لمجموع ما يتقاضاه العاملون فى الجهات المذكورة فى صورة مرتبات أو بدلات أو مكافآت أو حوافز أو بأى صورة أخرى ، فصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ ناصا على انه لا يجوز ان يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل فى عدد من الجهات من بينها الهيئات العامة وشركات القطاع العام وذلك بالشروط والضوابط الواردة فى هذا القرار . وقد ورد التعبير عن هاتين الجهتين مطلقا فيشمل بالتالى كافة الهيئات العامة وشركات القطاع العام أيضا ما كان النظام القانونى الذى يحكم نشاطها أو يسرى على العاملين .

ولما كان البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى يعد من الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية التى يسرى عليها نظام قانونى خاص ورد فى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ سائف الذكر ، كما ان بنوك التنمية الزراعية التابعة له بالمحافظات تباشر نشاطها وفقا لاحكام ذات القانون فى شكل شركات مساهمة مملوكة لشخص اعتبارى عام فيطبق عليها ، وصف شركات القطاع العام « وان كان نظامها القانونى

يختلف عن النظام المقترح في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته ومن ثم فإن العاملين بالبنك انترنسي المذكور والبنوك التابعة له يخضعون لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان احكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليهما على العاملين بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والبنوك التابعة له بالمحافظات .

(ملف رقم ٨٦ / ٤ / ١١٥٦ - جلسة ١٩٨٩ / ٦ / ٧)

ثالثا - استحقاق العاملين لنسبة من الأرباح

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

استحقاق العاملين بالبنك الرئيس للتمية نسبة من الأرباح التى يحققها البنك عن الأنشطة التى يباشرها بنفسه وفقا للقواعد المقررة لذلك فى قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٣ من مايو سنة ١٩٩٢ فاستظهرت فتاوها السابقة فى هذا الخصوص والتى أنتهت فيها الى استحقاق العاملين بالبنك الرئيس للتمية نسبة من الأرباح التى يحققها البنك عن الأنشطة التى يباشرها بنفسه وفقا للقواعد المقررة لذلك فى قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وذلك تأسيسا على ان البنك منذ ان كان مؤسسة عامة تتبعها بنوك التمية والائتمان الزراعى بالمحافظات طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ والى ان تحول الى هيئة عامة قابضة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ لا بعدو ان يكون احدى وحدات القطاع العام المنظمة بقانون خاص فىسرى عليه بهذه المثابة حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه اثنى تمص على انه : « لا يترتب على تطبيق احكام هذا القانون الاخلال بما تصنفته القوانين أو قرارات رئيس الجمهورية من أنظمة

خاصة لبعض هيئات أو مؤسسات أو شركات القطاع العام وتسرى أحكامه على هذه الجهات فيما أم يرد به نص خاص في تلك القوانين أو القرارات » وبالتالي سرى حكم المادة (١٦) من هذا القانون على البنك الرئيسي فيما تضمنته من سريان حكم المادة (٤٢) من القانون على العاملين بهيئات القطاع العام التي تباشر النشاط بنفسها وفقا للضوابط التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وهذه المادة تنص بأن يكون للعاملين نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها وهذا الذي انتهت اليه الجمعية العمومية وما قام عنه من أسباب ، انما يستقيم على صحيح سنده قانونا ، فالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي تتوافر له من الناحية الموضوعية مقومات هيئات القطاع العام التي تباشر نشاطا اقتصاديا معينا بذاتها والمنشأة وفقا لاهكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ اذ هو من أشخاص القانون العام ويقوم على تنفيذ مشروعات اقتصادية في حدود الغرض المبين في قرار انشائه من خلال الشركات المساهمة التي يشرف عليها ، وهذه المقومات لا تتوافر في الهيئات العامة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في صورتها التقليدية اذ ان هذه الهيئات العامة لا تقوم اساسا على تنفيذ مشروعات اقتصادية مصددة ولو اصطبغ نشاطها بالطابع الاقتصادي ، كما انه يبين من استعراض التطورات التي مر بها البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي منذ نشأته حتى صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ الذي يحكم نظامه الاساسي ان هذا البنك لم يك يوما من الهيئات العامة الخاضعة لاحكام انقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ وانما نشأ كهاز مصرفي متخصص واحتفظ له القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بهذه الصفة اللصيقة ونص في المادة (٦) منه على ان « يتبع البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي والبنوك التابعة له نظم وأساليب الادارة المعمول بها في المنشآت المصرفية والتجارية .. » .

وعلى ذلك فإن ما انتهت اليه الجمعية العمومية في خصوص استحقاق
الماعين بالبنك الرئيسى للتنمية لنسبة من الأرباح اصلب وجه
الحق وصحيح حكم القانون بما لا موجب منه للمدول عن هذا الافتاء •
لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
تأكيد الافتاء السابق للجمعية والذي لم يطرأ من الأسباب ما يقتضى
تعديله •

(ملف ١٦/٢/٦٣ — جلسة ١٩٩٢/٥/٣)

رأيا — استحقاق ضريبة الدمغة على مرتبات المعلمين

قاعدة رقم (١٠٥)

المبحث :

خضوع مرتبات المعلمين بالبنك الرئيس للخدمة والائتمال الزراعي
وينوك الضريبة بالمعاضلات لضريبة الدمغة النسبية المنصوص عليها في المادة
٧٩ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ الصادر في شأن تلك الضريبة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقرى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٥/٣ فاستبان لها ان المادة
٧٩ من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠
تنص على ان « تستحق ضريبة نسبية على ما تصرفه الجهات الحكومية
وشركات القطاع العام من المرتبات والأجور والمكافآت وما في
حكمها والاعلانات على الوجه الآتي » :

الخصوم جنيتها الأولى معفاء .

أزيد من خمسين — مائتين وخمسين جنيتها ستة في الالف ...
وان المادة ٨٩ من ذات القانون تنص على ان « يتحمل انضريبة
الشخص أو الجهة التي يتم للمرف لها . وفي جميع الأحوال يجب الا يقل
صافي المبلغ المنصرف بعد خصم الضريبة المنصوص عليها في المادتين
السابقتين عن صافي أى مبلغ يقل عنه » .

وامتثلت الجمعية العمومية من ذلك ان المشرع اخضع ما تصرفه
الجهات الحكومية وشركات القطاع العام من مرتبات وأجور ومكافآت

واعانات لضريبة الدفينة النسجية وفقا للشرائح المشفر اليها في المادة ٧٩ سالفة البيان على ان يتحمل بالضريبة الشخص أو الجهة التي يتم الصرف لها . واذا ورد حكم القانون في شأن الخضوع لهذه الضريبة عاما بحيث يسرى على جميع ما تصرفه الجهات الحكومية وشركات القطاع العام للعاملين بها من مرتبات وأجور ومكافآت واعانات فمن ثم فلا مجال لاعفاء العاملين ببعض تلك الجهات من الخضوع للضريبة الا بنص خاص يجيز ذلك .

وحيث ان المادة ١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك ائتمنى للتنمية والائتمان الزراعى تنص على ان « تحول المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى الى هيئة عامة قابضة يكون لها شخصية اعتبارية مستقلة » تسمى « البنك ائتمنى للتنمية والائتمان الزراعى » ويتبع وزير الزراعة . وتتبع بنوك التسليف ائزراعى والتعاونى الحالية بالمحافظات والمنشأة طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ البنك ائتمنى وتسمى بنوك التنمية الزراعية وتتولى تحقيق أغراض ائبنك ائتمنى فى النطاق الذى يحدده لها . وتنص المادة ٩ من القانون ذاته على ان « تمنى فوائد الودائع والمدخرات لدى البنك ائتمنى وائبنوك التابعة له من جميع الضرائب والرسوم بحد أقصى مقداره خمسة آلاف جنيه للوديعة أو المبلغ المدخر للشخص الواحد ، كما لا يجوز الحجز على هذه الودائع والمدخرات ، وتمنى من رسوم ائدمعة جميع المهررات والمقود ومستندات التعامل مع هذه البنوك .

ومفاد ذلك ان المشرع انشأ البنك ائتمنى للتنمية والائتمان الزراعى واسبغ عليه وصف الهيئة العامة القابضة وناط به - وفقا للمادة ٣ من قانون انشائه - التخطيط المركزى للائتمان الزراعى

والتحويل للتطويع وتغطية برامج ورعاية تنفيذ في إطار السياسة العامة للدولة وتوفير مستلزمات الانتاج وتوزيعها بالنقد أو بالأجل وتقديم الخدمات المصرفية للوحدات المحلية والجمعيات التعاونية على اختلاف أغراضها ، وتمكينها له من تحقيق هذه الأهداف أعنى المشرع فوائد الودائع والمخدرات المودعة لديه ولدى البنوك انتابمة له من جميع الضرائب والرسوم بحد أقصى قدره خمسة آلاف جنيه للوديعة أو المبلغ المخز للشخص الواحد ، كما أعنى جميع المحررات والعقود والمستندات التعامل مع هذه البنوك من ضريبة الدمغة • وهو اعفاء مقرر — حسبما يؤدي اليه سياق النص مجأ بما اوضحته المذكرة الايضاحية للقانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف البيان — للمتعاملين مع تلك البنوك ، اذ ورد هذا الاعفاء في مجال تعيين المزايا التي يتمتع بها المتعاملون معها ومن ثم يقتصر الاعفاء عليهم دون ان يستطيل الى العاطلين بها ، وبالتالي فلا يجوز بركيزة من هذا انص اعفاء ما يستأدونه من مرتبات وأجور ومكافآت واعانات من ضريبة الدمغة • ويؤكد هذا الفهم الذي لا سبيل الى ان يحاد عنه أن وعاء انضريبة الذي ينصب عليه الاعفاء الوارد بالمادة ٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ وهو المحررات والعقود والمستندات يفتت عن وعاء ضريبة الدمغة النسبية المقررة بالمادة ٧٩ من قانون الدمغة وهو المرتبات والأجور والمكافآت والاعانات •

اذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع مرتبات العاطلين بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وبنوك التنمية بالمحافظات لضريبة الدمغة النسبية المنصوص عليها في المادة ٧٩ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ الصادر في شأن تلك الضريبة •

(ملف رقم ٢٧/٢/٤٠٤ — جلسة ١٩٩٢/٥/٣)

خاصا - بظان تنوية اوضاع بعض المظلمين بالتر رجى

قاعدة رقم (١٠٦)

المجلس :

عدم مشروعية الاحكام التى تضمنتها المواد ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ من
لائحة الماملين بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وبنوك المحافظات
والمتحدة من البنك فى ١٩٨٦/٦/٢٩ - اتواء هذه المواد على تنسوية
لاوضاع المظلمين بلحاظها بالتر رجى .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة فى ١١/٥/١٩٨٨ فتبينت ان المادة ١٨٧ من الدستور
تنص على ان « لا تسرى احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ
العمل بها ولا يترتب عليها اثر فيما وتسع قبلها ومع ذلك يجوز فى غير
المواد الجنائية النص فى القوانين على خلاف ذلك بعوافقة اغلبيه اعضاء
مجلس الشعب » وتنص المادة ١١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦
مسان البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى على ان « مجلس
ادارة البنك هو السلطة العليا المهيمنة على شئونهم وتصريف اهوره
ويكون له جميع السلطات اللازمة للقيام بالاعمال التى تقتضيها
اغراض البنك وعلى الاخص ما يأتى ٠٠٠ (٣) الموافقة على مشروعات
الوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والادارية واصدار
الوائح المتعلقة بنظام الماملين بالبنك الرئيسى والبنوك التابعة
ومرتباتهم واجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة وتحديد
فئات بدل السفر لهم فى الداخل والخارج دون التقيد بالنظم والقواعد
الانموسى عليها فى نظام الماملين المحدثين بالدولة الصادر بالقرار بقانون

وتقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار
 بقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ ويكون ذلك في إطار لوائح البنوك التجارية .
 وتنص المادة ١٧ من لائحة نظام العاملين بالبنك الرئيسي للتمهينة
 والائتمان الزراعي وبنوك التنمية والائتمان الزراعي بالمحافظات المعتمدة
 من مجلس الادارة بجلسة ٢٨/٢/١٩٧٩ على ان « يستحق
 العامل المرقى بداية مربوط الوظيفة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها
 أيهما أكبر ويجوز الترقية الى الوظائف المتدرجة داخل
 كل ربط مالي على النحو الوارد بجدول الوظائف المعتمدة دون ان
 يترتب على ذلك منح علاوة ترقية أو تعديل الأقدمية وتنص المادة ٣٥
 من ذات اللائحة على ان « تستحق الملاوة الدورية في أول يوليو التالي
 لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق الملاوة
 الدورية السابقة ... ولا يستحق العامل المعار بناء على طلبه
 والمصرح له باجازه بدون مرتب علاوات خلال فترة الاعارة أو
 الاجازة ... » وتنص المادة ٣٦ على ان « يجوز منح العامل علاوة
 جدارة كل سنتين في حدود الملاوة الدورية المقررة حتى ولو كان قد
 تجاوز نهاية الربط المالي للوظيفة التي يشغلها على الا يتجاوز نهاية
 الربط التالي وذلك بشرط ان يكون العامل المرشح للحصول على هذه
 الملاوة قد حصل على مرتبة كفاية بدرجة ممتاز في السنتين
 الاخيرتين ولا يمنع منح هذه الملاوة من استحقاق الملاوة
 الدورية في موعدها وتنص المادة ١٥٦ من لائحة العاملين بالبنك المذكور
 المعتمدة من مجلس الادارة في ٢٩/٦/١٩٨٦ والتي حلت محل اللائحة
 السابقة على ما يأتى « العاملون الذين رخص لهم بالأعارة أو الاجازة
 الخاصة بدون أجر قبل صدور هذا النظام ولم يمنحوا الملاوة السنوية
 خلال مدة الاعارة أو الاجازة الخاصة يمنحون الملاوة السنوية عن
 فترة الاعارة أو الاجازة السابقة اعتبارا من تاريخ التمل باحكام هذا
 النظام وفقا لحكم المادة ٥٨ دون صرف موزوق مالية عن المأفى » وتنص

المادة ١٥٧ على ان يعاد تدرج أجور العاملين انذين سبق ترقيةهم اعمالا لقواعد الترقية داخل الربط المالى الواحد ولم يحصلوا على علاوة ترقية باحتساب علاوة ترقية بفئة الملاوة المستحقة فى تاريخ هذه الترقية ويسرى حكم هذه المادة من تاريخ سريان هذا النظام وأخيرا تنص المادة ١٥٨ على ان يمنع العاملون اعتبارا من تاريخ العمل باحكام هذا النظام الملاوة الدورية أو بعضها التى لم تمنح لهم بسبب منحهم علاوة الجدارة قبل العمل باحكام هذا النظام وتتراد على الربط الثابت لمن منحها وذلك وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٦ مع عدم صرف فروق مالية عن الماضى .

واستظهرت الجمعية العمومية ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ناط بمجلس ادارة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى سلطة وضع لائحة تنظيم أوضاع العاملين به وبالبانوك التابعة له دون التقييد بالقواعد الحكومية المقررة بنظامى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، وتنفيذ لهذا التفويض وافق مجلس ادارة البنك المذكور فى ٢٨/٢/١٩٧٩ على اصدار لائحة تنظيم أوضاع العاملين به وقد تناولت هذه اللائحة بالتنظيم احكام المرتبات والبدلات والملاوات وسائر الشئون الوظيفية الاخرى للعاملين المخاطبين باحكامها فحددت فى المادة ١٧ منها ميعاد استحقاق الملاوة الدورية وأحوال الحرمان فحظرت منح هذه الملاوة للمصرح لهم باجازات خاصة بدون مرتب والمرخص لهم باعارات بناء على طلبهم وذلك خلال فترة هذه الاجازة أو تلك الاعارة كما قررت منح علاوة جدارة لمن حصل على مرتبة ممتاز فى السنتين الاخيرتين ويكون منح هذه الملاوة كل سنتين حتى ولو تجاوز بها العامل نهاية مربوط الوظيفة التى شغلها بشرط الا يتجاوز نهاية الربط التالى ولا يمنع منح هذه الملاوة من حصول العامل على الملاوة الدورية المقررة فى موعدها وذلك طبقا

للشروط والالواضاع المقررة لاستحقاق الملاوة الدورية وفنك طالما لم يتجاوز نهاية ربط الوظيفة التى يشغلها كما أجازت هذه اللائحة الترقية الى الوظائف المتدرجة داخل الربط المالى الواحد وفقا لجدول الوظائف المعتمد على الايمنح العامل المرتقى فى هذه الحالة علاوة ترقيته أو تصديل اقدميته فى الوظيفة التى يشغلها وقد استمر الوضع على هذا النحو الى أن ألغيت اللائحة المذكورة بقرار مجلس ادارة البنك فى ١٩٨٦/٦/٢٩ باعتماد اللائحة الجديدة التى حلت محلها وقد تناولت هذه الاخيرة اعادة تنظيم بعض المراكز والالواضاع القانونية السابقة التى ترتبت فى ظل العمل بأحكام اللائحة الملغاة فقضت بمنح العاملين المخاطبين بأحكامها الذين هموا من الملاوة الدورية بسبب وجودهم باجازات خاصة أو اعارات أو بسبب حصولهم على علاوة الجدارة اذا ما أدت الى تجاوز مرتبتهم لنهاية الربط للملاوات الدورية التى كانت مستحقة لهم خلال تلك الفترات وأضافتها الى الربط الثابت للوظائف التى يشغلونها على أن يبدأ صرف هذه الملاوات من تاريخ العمل بهذه اللائحة ودون صرف أى فروق مالية عن الماضى ، كما أوجبت اعادة تدرج مرتب العاملين المرقين داخل الربط المالى الواحد ومنحهم علاوة الترقية التى لم يحصلوا عليها وفقا للاحكام السابقة وعلى أن يكون منسح هذه الملاوة من تاريخ العمل باللائحة الجديدة وبالفئة التى كانت مقررة وقت اجراء الترقية .

ولما كانت القاعدة وفقا لاحكام الدستور وما أسستقر عليه القضاء الادارى هى سريان القانون بأثر فورى على ما يقع أو يستجد من وقائسح من تاريخ نفاذه وحتى الفائه ولا أثر له فيما وقع قبيله الا بنص تشريعى خاص يقرر سريانه بأثر رجعى ، وعلى عكس ذلك فان القرارات الادارية سواء أكانت تنظيمية عامة أم قرارات فردية لا يجوز

تضمنها أثر رجى ، ولا تستند قاعدة عدم الرجعية هذه الى مجرد احترام الحقوق المكتسبة وعدم المساس بالمراكز الذاتية التى تكونت فى ظل الاوضاع السابقة بل تستند ايضاً الى احترام المعاملات واستقرار الاوضاع والمراكز القانونية السابقة وضرورة ممارسة الاختصاصات الادارية وفقاً للاوضاع القانونية السليمة ، وترتبط على ما تقدم ولما كان الثابت فى الحالة المعروضة ان لائحة العاطلين بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فيما تضمنه من احكام بالمواد ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ المشار اليها قد انطوت على تسوية لاوزاع المخاطبين باحكامها باثر رجى وذلك بتعديل المراكز القانونية التى تربت لهم فى ظل العمل باحكام اللائحة السابقة الصادرة من السلطة المختصة وفى حدود للتفويض الصادر لها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، ومن ثم تكون هذه النصوص بما انطوت عليه من اثر رجى مشوبة بعدم المشروعية الامر الذى يتعين معه الالتفات عنها . وعدم الاعتداد بها .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية الاحكام التى تضمنتها المواد ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ من لائحة العاطلين بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وبنوك المحافظات والمعتمدة من البنك فى ٢٩/٦/١٩٨٦ .

(علف ١٦/٢/٦٠ جلسة ١١/٥/١٩٨٨)

مكافأة نهاية الخدمة

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

مكافأة نهاية الخدمة المقررة وفقا لاحكام نظام العاملين بالبنك الرئيسي التقنية والائتمان الزراعى واحكام نظم صندوق مكافأة ترك الخدمة بالبنك تعد ميزة افضل لا تدخل فى حساب اجر الاشتراك فى التليفنت الاجتماعية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية المعمية لقسى الفتوى والتشريع مجلسيتها المنعقدة بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٨ - فاستعرضت ما نصت عليه المادة (١٦٠) من نظام العاملين بالبنك الرئيسى لالتتعية والائتمان الزراعى من أن « يستحق العاملون بالبنك مكافأة ترك الخدمة الاضافية (الميزة الافضل) وفقا لاحكام نظام صندوق ترك الخدمة للعاملين بالبنك والقرارات الصادرة فى هذا الشأن ٠٠٠ ويصرف للعاملين عائد استثمار اموال الصندوق سنويا بنسبة رصيد كل منهم فى اموال الصندوق » ، وما نص عليه نظام صندوق مكافأة ترك الخدمة لموظفى البنك وعماله فى المسادة الاولى من أنه « تنفيذا لقرار مجلس الادارة الصادر فى ١٠ يناير سنة ١٩٥١ والمعدل بالقرار الصادر فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٣ بشأن تقرير صرف مكافأة ترك الخدمة لموظفى البنك وعماله على أساس مرتب شهر ونصف عن كل سنة يقضىها الموظف أو العامل فى خدمة البنك ، وذلك بالشروط والاوزاع الواردة فى قرارى المجلس مسالفى الذكر بالاضافة الى ما يستحقه الموظف أو العامل من المكافأة التى نص عليها قانون عقد العمل الفردى أو حمسة البنك فى صندوق الادخار أيهما أحسن ٠٠٠ ولمواجهة هذا الالتزام ينشأ صندوق يسمى (صندوق مكافأة ترك الخدمة لموظفى البنك

وعماله) يؤدي مكافأة ترك الخدمة المستحقة لموظفى البنك وعماله بالشروط والقيود والاضاع انتى وضعها المجلس بجلستيه المنعقدتين فى ١٠ يناير سنة ١٩٥١ و ١٤ يناير سنة ١٩٥٣ والتي قد تقرر مستقبلا ٠٠ » وما نصت عليه المادة التاسعة من أنه « فى حالة انوفاة تصرف المكافأة للمستفيدين طبقا لاحكام قانون عقد العمل الفردى » ، وما نصت عليه المادة الرابعة عشر من أن « مكافأة ترك الخدمة للمنشأة من أجلها هذا الصندوق لا يجوز بأى حال من الاحوال صرفها قبل ميعاد استحقاقها ، ويكون المستحق للموظف أو العامل أو المستفيدين عند وفاته من هذه المكافأة هو مقدار صافيها بعد خصم كل مبلغ يكون الموظف أو العامل مدينًا به للبنك .

والمستفاد من ذلك أن نظام العاملين بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى قرر للعاملين بالبنك مكافأة أو ميزة مالية اضافية تستحق عند ترك الخدمة وفقا للاحكام التى تضمنها نظام صندوق مكافأة ترك الخدمة لموظفى البنك وعماله وانقرارات الصادرة من مجلس ادارة البنك فى هذا المسدد ، وأن الثابت أن المكافأة المشار اليها يتم صرفها على أساس حسابها بواقع لفترة زمنية معينة (شهر أو شهرين) عن كل سنة يقضيها العامل فى خدمة البنك وذلك بالاضافة الى مكافأة نهاية الخدمة القانونية ويستحق صرفها عند ترك الخدمة محسوبة على أساس المرتب الاخير ، وأن صرف هذه المكافأة للعاملين بالبنك يتم بالاضافة الى حقوقهم التأمينية التى حلت محل مكافأة نهاية الخدمة القانونية وفقا لقانون العمل ، وأنه لمواجهة البنك لالتزاماته بشأن هذه المكافأة فقد أنشأ صندوق مكافأة ترك الخدمة ليقوم بصرفها عند ترك الخدمة ونص صراحة فى نظام هذا الصندوق على أنه لا يجوز صرف المكافأة قبل ميعاد استحقاقها وأن جاز صرف دفعات منها تحت حساب هذه المكافأة فى احوال معينة

وهو ما لا يغير من طبيعتها كميزة أفضل خاصة وإن قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أجاز في المادة ١٦٢ منه استخدام أرصدة مبالغ الميزة الأفضل لمنح قروض للمؤمن عليهم أصحاب الحق في هذه الزيادة أثناء الخدمة بشروط معينة دون أن يغير ذلك من طبيعتها .

وبما أنه تبعا لما تقدم فإن النظام المقرر لمكافأة ترك الخدمة المشار إليها على النحو السابق بيانه يستتبع القول بأنها ميزة أفضل وهو ما حرصت المادة (١٦٠) من نظام العاملين بالبنك على تأكيدها بالنص صراحة على أنها ميزة أفضل وهي ميزة تصرف بالزيادة على مكافأة ترك الخدمة القانونية وتستحق للعامل عند تركه الخدمة وبهذه المثابة فإنها لا تعد منحة ، ومن ثم تؤخذ في الاعتبار عند تحديد أجر الاشتراك وفقا لقانون التأمين والمعاشات المشار إليه .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع انى أن مكافأة نهاية الخدمة المقررة وفقا لاحكام نظام انعاملين بالبنك الرئيسى للتمتية والائتمان الزراعى وأحكام نظام صندوق مكافأة ترك الخدمة بالبنك تعد ميزة أفضل لا تدخل فى حساب أجر الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية .

(حلف رقم ٨٦/٤/١١٢٢ — جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)

سابعاً - انتهاء الخدمة للعالم على العامل بعقوبة مقيدة للحرية

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

لائحة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان التى اصبحت سارية المفعول من ١٩٧٩/٢/٢٨ نصت على انتهاء خدمة العامل اذا حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف - اثر ذلك - تكون واجبة التطبيق دون ما يقابلها من احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - لا تسرى هذه الاحكام الا فيما لم يرد به نص خلس في لائحة البنك - انتهاء خدمة العامل دون عرض على لجنة شئون العاملين .

المسألة :

وحيث أنه ولئن كان المدعى قد صدر حكم جنائى ضده في ١٩٧٩/١/٨ بالسجن في جريمة مخلة بالشرف وكانت تحكم علاقته بالبنك المعلنون ضده احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام وذلك وفقاً لما نصت عليه احكام المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان من سريان احكام نظام العاملين بالقطاع العم لحين وضع لائحة خاصة بالعاملين بالبنك ، الا أنه صدرت اللائحة الجديدة للبنك وأصبحت سارية المفعول من ١٩٧٩/٢/٢٨ وقضت مادتها ٧/٨٦ بأن تنتهى خدمة العامل اذا حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف دون أن تتضمن تلك المادة نصاً مماثلاً للفقرة الاخيرة من المادة ٧/٩٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام وهى الخاصة بعرض أمر العامل المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف على لجنة شئون العاملين لتقرير انتهاء خدمته من عدمه .

وحيث أن المدعى لم يكن قد أفرج عنه ولم يكن قد تقدم بطلب لاعادته الى المعيل الا في ظل العمل باللائحة المشار اليها وبالتالي فان أحكامها والمادة ٨٦/٧ منها تكون هي الواجبة التطبيق على المدعى دون سواها بحسبان أن اللوائح والقرارات تسرى بأثر فوري منذ صدورها وتحكم الوقائع والتصرفات انصادرة في نطاق تطبيقهما الزماني - وعليه فتطبق بصدد القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨١ الصادر في ١٩/٩/١٩٨١ بانتهاء خدمة المدعى مثار المنازعة لائحة البنك المنسوخ عنها - دون ما يقابلها من أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اذ لا تسرى هذه الاحكام الا فيما لم يرد به نص خاص في لائحة البنك .

وحيث أن المادة ٨٦ فقرة (٧) من لائحة البنك واجهت حالة الموظف الذي يحكم عليه جنائيا في جريمة مخلة بالشرف - وقضت بانتهاء خدمته دون أن تقرر عرض الامر على لجنة شئون العاملين أو تفولها أي تقدير في هذا الشأن - وهذه المادة دون المادة (٧/٩٦) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ هي الواجبة التطبيق على العاملين ببنك الائتمان والتنمية الزراعية عملا بأحكام قانون انشاء البنك رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ، بل ان الثابت من أوراق الدعوى أن المادة ٨٦ فقرة (٧) من لائحة البنك كانت محل لاقتراح تعديلها على النحو الوارد في قانون العاملين بالقطاع العام ولكن مجلس ادارة البنك رفض ذلك استنادا الى ما اعتمده أعضاء مجلس ادارة البنك وجاء في مداوالاتهم بصريح العبارة بأن ليس كل ما اتى به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يؤخذ حرفيا فان بنك مصر في وله طبيعة عمل خاص ويشترط فيمن يؤدي الخدمة فيه ان يكون كفاءة ومقدرة ولا تشوبه أي شائبة فكيف يسمح البنك لنفسه ان يعين لديه عاملا سبق الحكم عليه ولو مرة واحدة بمقوبة مقيدة للحرية أو في جريمة مخلة بالشرف والامانة ، وأنه ليس هناك حاجة ملحة أو ضرورة ملجئة تجعل

الموافقة على ذلك مرغوب فيها ، في حين أنه يمكن تعيين أكثر العاملين امتيازاً في هذا البنك — ورفض المجلس تعديل نص المادة ٨٦/٧ من لائحة البنك .

وحيث أنه متى كان ذلك فإن قرار إنهاء خدمة المدعى — مثار المنازعة — بسبب الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة خطف سيدة والاعتداء عليها — وهي جريمة ماسة بالشرف ، يكون قراراً مطابقاً للقانون .

وحيث أنه عن طلب التعويض عن ذلك القرار فإن أركان المسؤولية تنهض على وقوع خطأ من جانب جهة الإدارة وإن يترتب على ذلك ضرر أن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر الذي حاق بطناب التعويض — وحيث أن لا خطأ طامساً إن القرار المطالب بالتعويض عنه موافق للقانون على ما سبق ، ومن ثم فإنه لا مسؤولية على البنك مصدر القرار تلزمه بالتعويض .

وحيث أنه ترتيباً على ما تقدم واذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب وخلص إلى صحة قرار إنهاء خدمة المدعى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨١ الصادر في ٦/٩/١٩٨١ استناداً إلى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ السالف الإشارة إليه والمادة ٨٦/٧ من لائحة البنك المشار إليها آنفاً ، وإلى أن طلب انتعويض عن هذا القرار بلا سند ، ومن ثم فإن الطعن المقدم من هيئة مفوضي الدولة يكون غير قائم على أساس سليم من القانون متعيناً رفضه .

(طعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٣/١/٢٣)

ثامنا — مقابل تأخير عن غرائب مستحقة على البنك

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

عدم احقية مصلحة الضرائب لمقابل تأخير عن الضرائب المستحقة على البنك متى كان قد تم تسويتها دفترية في حينه .

الفتوى :

لا يحق لمصلحة الضرائب اقتضاء مقابل تأخير عن الضرائب المستحقة على البنك الرئيسى للتممية والائتمان الزراعى عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ . وذلك ان وزير الزراعة الذى يتبعه البنك كان قد طلب من وزير المالية خصم المبالغ المستحقة له من « صندوق الموازنة الزراعية » والذى يدعم من موارده البنك وفروعه بالمحافظات . وكان طالب وزير الزراعة هذا قبل انتهاء المدة المحددة لاداء الضريبة المستحقة وكان وزير المالية قد وافق على هذا الطلب . ولا تعدو هذه الموافقة ان تكون بمثابة تسوية دفترية لدينين ، وترتد آثارها الى وقت تلامى اراحتها على ذلك . ومن ثم لا ينفصح بعد ذلك مجال للدعاء بالتزام البنك بمقابل تأخير عن اداء تلك الضريبة مما تفرضه المادة ١٢٢ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

(ملف ٤١٣/٢/٢٧ — جلسة ١٩٩١/١٢/١)

الفصل الثالث

بنك الاستثمار القومي

أولا - الطبيعة القانونية للبنك

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

تحديد الطبيعة القانونية لبنك الاستثمار القومي - هذا البنك يعتبر شخصا من أشخاص القانون العام بما يترتب على ذلك من آثار ، سواء في علاقته بالعاملين لديه أو علاقته بالغير . على ضوء هذا الوصف تتحدد حقوقه والتزاماته والأساليب والإجراءات الواجبة الاتباع في تعامله مع الأجهزة المختلفة ..

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٨/١/٦ فاستعرضت فتاوها السابقة بجلسة ١٩٨٠/٩/٢٤ وتبينت ان المادة (١) من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومي تنص على ان « ينشأ بنك يسمى الاستثمار القومي تكون له اشخصية الاعتبارية ويتبع وزير التخطيط » وتنص المادة ٢ من ذات القانون على ان « غرض البنك تمويل كافة المشروعات المدرجة بالخطة العامة لتنمية الاقتصادى والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق الاسهام فى رؤوس أموال تلك المشروعات أو عن طريق مدها بالقروض أو غير ذلك من الوسائل ومتابعته تنفيذ تلك المشروعات » وتنص المادة ٧ على ان « يكون للبنك موازنة مستقلة وحسابات منتظمة سنوية » ... كما

يكون للبنك حسابات خاصة به تودع فيها موارده المحطية أو الخارجية وتتخذ اجراءات ترحيل الفوائض من موازنة البنك من سنة الى اخرى ٥٥ وتنص المادة ١٥ على ان « للبنك في سبيل تحقيق أغراضه اجراء جميع التصرفات والأعمال انتى من شأنها تحقيق مشروعات الخطة وله ان يتعاقد مباشرة أو عن طريق الوزارات المعنية مع الأشخاص والشركات والمصارف والهيئات المحطية والأجنبية وذلك طبقاً للتواعد التي تحددها السياسة العامة للدولة واللوائح الداخلية للبنك » وتنص المادة ١٣ على ان « مجلس ادارة البنك هو السلطة العليا المهيمنة على شئون البنك وتصريف أموره ووضع السياسة العامة التي يسير عليها وله ان يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها وفي اطار الخطة القومية وعلى الأخص » ٥٥ (ط) اعداد الهيكل التنظيمي لبنك ووضع اللائحة المتعلقة بتنظيم شئون العاملين ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والأزايا والبدلات الخاصة بهم دون التقييد بقوانين انعامين في الحكومة والقطاع العام وتصدر اللائحة بقرار من رئيس انجهمورية ٥٥ وأخيراً تنص المادة ٢١ على ان « يمهّد بمراجعة حسابات البنك سنوياً الى مراقبين للحسابات يعينهما ويحدد أتعابهما البنك المركزي » ٥٥٥

وقد استظهرت الجمعية العمومية من استعراض نصوص قانون إنشاء بنك الاستثمار القومي رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه ان المشرع أنشأ بهذا القانون بنكاً له شخصية اعتبارية ولم ينشئ هيئة عامة أو مؤسسة عامة حسبما ورد به نص المادة الأولى منه وأنه هدف من وراء ذلك الى اسناد وتحويل مشروعات الخطة عن طريق الاقتراض أو المساهمة ومتابعة تنفيذها الى جهة متخصصة في

هذا النوع من الأعمال المصرفية وخوله حق القيام بذلك الأعمال وحق إدارة أمواله ومحفظته المالية بتنظيم عمليات إصدار أسهم المشروعات التي يساهم فيها السندات وتسويتها وأدخل الأرباح الناتجة عن مباشرته لأعماله ضمن موارده وأنشأ له موازنة مستقلة وحسابات ختامية سنوية وأوجب ترحيل فوائضه من سنة إلى أخرى وحملة بتكاليف وأعباء خدمة قروضه ومنحه سلطة التعاقد مباشرة مع كافة الأشخاص العامة والخاصة محلية كانت أو أجنبية وشكل مجلس إدارته وجعله السلطة العليا المهيمنة على شئونه وتصريف أموره وخوله حق الموافقة على القروض وإصدار السندات وتحديد كيفية استهلاكها وقبول الودائع من الغير بدون فوائد والمساهمة في المشروعات العامة والخاصة وفي رؤوس أموالها وتحديد أسعار الفائدة والموافقة على الموازنة التخطيطية والموازنة الختامية للبنك وأسند المشرع مراجعة حسابات البنك لمراقبين يتولى البنك المركزي تعيينهما وتحديد أتعابهما ، وبناء على ذلك فإن المشرع لم يسلك في بنك الاستثمار القومي الطريق المقرر في إنشاء الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام ولم يفرغه في نمط من أنماطها رغم وجودها تحت نظره وإنما أفرد له نظاما ضمنه القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ مراعى في ذلك طبيعة البنك والمهام الموكولة إليه في إدارة النشاط الاقتصادي للدولة بأسلوب مصرفي غير تقليدي وعليه فإنه يخرج من مجال أعمال الأحكام التي تخضع لها الهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وبذلك لا يعدو هذا البنك أن يكون شخصا قانونيا عاما يتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة بما يترتب على ذلك من آثار وذلك سواء في علاقته بالعامين

لديه أو علاقته بالغير ويتم على ضوء هذا الوصف تحديد حقوقه والتزاماته والأساليب والاجراءات الواجبة الاتباع في تعامله مع الأجهزة المختلفة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان بنك الاستثمار القومى يعتبر شخصا من أشخاص القانون العام على النحو السالف ايضاحه .

(ملف رقم ١٦/٢/٥٩ — جلسة ١٦/١/١٩٨٨)

ثانيا - علاوة تشجيعية

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ بقواعد وإجراءات منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات علمية أعلى من الدرجة الجامعية الأولى - عدم سريان أحكام القرار المنسار اليه على العاملين بكتلرات خاصة - الكادر الخاص هو إطار قانوني يشمل وظائف ذات طبيعة خاصة تقتضى تأهيلا خاصا وتطفي طبيعة العمل محل الوظيفة على التنظيم القانوني لها وينتهي بلاماچ الدرجة المسالية في الوظيفة حيث تتلائم الأولى .. قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة هو الشريعة العامة في شئون العاملين فهو وعاء يشمل بصفة عامة كافة أنواع الوظائف - لائحة العاملين ببنك الاستثمار القومي لا تعدو أن تكون نظاما وظيفيا يدخل في مدلول الكادر العام - نتيجة ذلك : سريان أحكام العالرة التشجيعية على العاملين ببنك الاستثمار القومي .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على انجمنية العمومية لقمى انفتوى والتشريع بجلستها المقودة في ١٩٨٦/٣/٥ فاستقرت ان المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قضت بأن يجوز للسلطة المختصة منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون أثناء خدمتهم على درجات علمية أعلى من مستوى الدرجة الجامعية الأولى وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التي

يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض لجنة شؤون الخدمة المدنية . ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ بقواعد واجراءات منح علاوة تشجيعية للمعاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات علمية أعلى من الدرجة الجامعية الأولى، وتتمس المادة الأولى منه على منح علاوة تشجيعية للمعاملين المعاملين باحكام القانونين رقمي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذين يحصلون أثناء الخدمة على درجة الماجستير أو ما يعادلها أو دبلومين من دبلومات الدراسات العليا مدة كل منهما سنة دراسية على الأقل أو دبلوم تكون مدة دراسته سنتين دراسيتين ، كما يمنح العامل علاوة تشجيعية أخرى اذا حصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها . وتتقضى المسادة الخامسة من القرار المشار اليه بمقدم سريان أحكام هذا القرار على المعاملين بكادرات خاصة ولما كان قانون نظام المعاملين المدنيين بالدولة هو الشريعة العامة في شؤون المعاملين لانه يعمل الوعاء العام الذي تتدرج فيه كافة نظم الوظائف : بحيث أنه يشمل في الحقيقة شروطا وكيفية شغل الوظيفة العامة باطلاق أيا كانت ، وتحديد الدرجات المالية التي تتدرج فيها كافة أنواع الوظائف على اختلاف طبائع العمل بها ، كما يحدد واجباتها وكيفية شغلها وانتهاء الخدمة الوظيفية فيها : وبصفة عامة ينظم الوظيفة العامة أيا كان تحديد مضمون هذه الوظيفة وأيا كان نوعها . فهو وعاء يشمل بصفة عامة كافة أنواع الوظائف ، فلا أثر للفروق بينها على تنظيم القانوني لها . أما الكادر الخاص فهو اطار قانوني يشمل وظائف ذات طبيعة خاصة تقتضى تأهيلا خاصا ، لا تشمل الا بمن تتوافر فيه : وتطفي طبيعة العمل محل الوظيفة على التنظيم القانوني لها بحيث تدمجه بطابعها وتسمخ هذا الطابع على ذلك التنظيم بما يقتضيه هذا التنظيم

في خصائص تظهر بوضوح فيه ، وينتهي بادماج الدرجة المائية في الوظيفة بحيث تتلأثى الأولى : ولا تكون أمام درجات مالية تتدرج تحتها الوظائف وانما أمام وظائف تحدد لها عربوطات مالية ، قد تتفق على ما هو مقرر لدرجات القانون العام وفئاته أو تخالفه ، وليس هذا الاتفاق أو الاختلاف بذاته هو الذى يكشف عن الطبيعة الخاصة للكادر وانما الذى يكشف عنه هو التنظيم الخاص الذى يصدر عن طبيعة عمل الوظيفة فيفرض طبيعته وآثاره على تنظيمها القانونى ، وأخيرا فإن المشرع حدد الكادرات الخاصة في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بما يفيد الكشف عن الطبيعة الخاصة والاطار ائقانونى المتميز لهذه الكادرات . واذا كانت لائحة العاملين ببنك الاستثمار القومى لا تعدو ان تكون نظاما وظيفيا يدخل في مدلول الكادر انخاص : فلا يعتبر بذلك كادرا خاصا في مدلول قرار رئيس الوزراء المشار اليه .

وحيث ان المادة ١٣٣ من لائحة العاملين ببنك الاستثمار القومى تقضى بـسريان القوانين والقرارات التى تصدر في شأن العاملين المدنيين بالدولة وذلك فيما لم يرد نص فيها . وحيث ان اللائحة المذكورة خلت من تنظيم يقضى بـمنع علاوة تشجيعية للعاملين انذين يحصلون أثناء خدمتهم على درجات علمية أعلى من مستوى الدرجة الجامعية الأولى فإن هذه اللائحة تكمل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وما تضمنه من تقرير لهذه العلاوة وشروطها . ومن ثم تسرى في شأنهم حكم المادة ٥٢ من نص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ على العاملين ببنك الاستثمار القومى .

(ملف رقم ١٦/٢/٥٤ — جلسة ١٩٨٦/٣/٥)

ثالثاً - مؤهل

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

يشترط لافادة التعامل من نص المادة ١٢ من اللائحة المطبقة على العاملين ببنك الاستثمار القومى حصول الملبل على مؤهله الأعلى بمعد تعيينه بالبنك .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٩ فتبين لها ان اللائحة الصادرة بقرار نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ المطبقة على العاملين ببنك الاستثمار القومى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ فى المادة ١٣ منها على أنه « فى حانة حصول العامل على مؤهل أعلى أثناء الخدمة بالهيئة (البنك) يجوز تسوية حالته بنقله الى الوظيفة التى تتناسب مع مؤهله الجديد مع اعفائه من المدة الكلية والبينية اللازمة لشغل الوظيفة الجديدة بشرط توافر باقى متطلبات شغل هذه الوظيفة : وتحدد أقدميته ومرتباته بقرار من نائب رئيس الهيئة (البنك) على الا تقل عما كان يتقاضاه فى الوظيفة السابقة » .

والمستفاد من ذلك ان اللائحة المشار اليها وضعت حكما خاصا فى شأن تسوية حالة العامل انذى يحصل على مؤهل أعلى أثناء خدمته ، فقد أجازت نقله الى وظيفة أخرى تتناسب مع مؤهله الجديد واعفائه من شرط المدة الكلية والمدة البينية اللازمين لشغل هذه الوظيفة

وبمراعاة أن يكون مستوفيا لمتطلبات الشروط المطلوبة لشغلها . ويتم
تحديد الأقدمية والمرتبة في هذه الوظيفة الجديدة بقرار من نائب رئيس
البنك وبحيث لا يقل مرتبة العامل عما كان يتقاضاه قبل إجراء هذه
التسوية الجديدة .

ولما كان هذا الحكم لا يتسنى أعماله إلا في شأن العاملين بالبنك
الذين يحصلون على المؤهل الأعلى أثناء خدمتهم به ، أى ان هذا
النص يواجه حالة العامل الذى يعين بالبنك بدون مؤهل أو بمؤهل
أقل من العالى ثم يحصل أثناء خدمته بالبنك على المؤهل العالى
لذلك قرر له المشرع ولائحته التنفيذية المنصوص عليها في المادة سابعة
البيان . أما ما عدا ذلك من العاملين الذين يحصلون على المؤهل الأعلى
فى وقت لا يعتبرون فيه من عداد العاملين بالبنك ثم يعينون فيه
بعد ذلك دون أخذ مؤهلهم الأعلى في الاعتبار فانهم لا يستفيدون من
هذا الحكم الذى يقتصر مجال أعماله حسبما سلف البيان على
العاملين بالبنك الذين يحصلون على المؤهل الأعلى أثناء خدمتهم
بالبنك ، وذلك أعمالا لصراحة النص ووضوح عبارته أتى جاءت
قاطعة جلية لا تحتل تفسيراً بيد ان ذلك لا يحول بطبيعة الحال
وجواز إعادة تعيين هؤلاء العاملين ومعاملتهم بمؤهلاتهم الأعلى وفقاً
للقواعد العامة المطبقة في هذا الشأن ولكن دون التمتع بالترافى
المنصوص عليها في المادة (١٣) سابقة البيان .

وترتبط على ما تقدم ، يكون ما انتهى اليه رأى الجهاز المركزى
للمحاسبات متفقاً مع حكم القانون .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى انه يشترط لاعادة العامل من نص المادة ١٢ من اللائحة المطبقة
على العاملين بينك الاستثمار القومى حصول العامل على مؤهله الأعلى
بعد تعيينه بالبنك .

(ملف رقم ٨٦/٣/٧٨٣ - جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٩)

الفصل الرابع

بنك مصر

تقرير أسهم للمواطنين بالبنك

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

انقضاء احكام المادة ٦٢ من لائحة موظفى وعمال بنك مصر منذ العمل باحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة الذى استبدل باسمه البنك سندات وذلك لاستحالة مهمل حكم المادة المذكورة وهو تقرير اسهم للموظف او العامل متى توافرت فيه شروط استحقاق الاسهم كاملة طبقا للمادة ٦٢ وذلك قبل انقضاء حكمها بالعمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠ يكون نشأ له حق ذاتى فى الاسهم ينقلب الى سندات مقابلة للاسهم . من لم يتكامل فيه توافر شروط الاستحقاق حتى التاريخ المذكور لم يكن له سوى مجرد امل قضى عليه القانون بالانقضاء على محله .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى انفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٨٧ فتبين لها أن لائحة موظفى وعمال بنك مصر الصادرة فى ١٩/٤/١٩٥٦ تنص فى المادة ٦٢ منها على أن « يمنح الموظف انذى يخدم ٢٥ عاما خسة أسهم بنك مصر تحفظ بالبنك حتى نهلية خدمته ويصرف اليه ريعها سنويا ويمنح العامل سهمان فقط » وتتمس المادة (١) من انقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة على ان

« يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة » وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن « تحول أسهم بنك مصر الى سندات غنى الدولة لمدة اثنتى عشرة سنة وفائدة قدرها ٥٪ سنوياً ، ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب اقفال بورصة القاهرة في ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ » واشارة ديباجة القانون الى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة وهو ينص فى مادته الأولى على ان « للمؤسسات العامة شخصية اعتبارية ويكون انشاؤها بقرار من رئيس الجمهورية وفقاً للأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون » وتنص المادة ١٣ من ذات القانون على ان « تسرى على موظفى المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التى يفسمها مجلس الادارة وتنص المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالبنوك على ان « يحول كل من البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وبنك بورسعيد الى شركة مساهمة عربية » .

وحيث أنه يبين من النصوص المتقدمة ان المشرع قد قصد الى تأميم بنك مصر ونقل ملكيته الى الدولة ، وانه بما له من سلطة تقديرية مطلقة فى تحديد طرق ادارة المشروعات المؤممة قد اختار له طريق المؤسسة العامة وذلك قبل ان يصبح شركة مساهمة عربية بموجب القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر ، وهو كمؤسسة عامة كان يخضع للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ومن ثم فان موظفيه كانوا يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لشخص من أشخاص القانون العام وكانت تسرى عليهم تبعاً لذلك الأحكام والأنظمة المقررة بالنسبة لموظفى الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى العقود المبرمة معهم أو اللوائح التنظيمية الصادرة

من الجهات المختصة بالشركة قبل تحويلها الى مؤسسة « وترتبطا على ذلك فان احكام لائحة موظفي وعمال بنك مصر المصادرة في ١٩/٤/١٩٥٦ ظلت سارية رغم تأميم البنك وتحويله الى مؤسسة عامة » ، الا انه من بين هذه الاحكام ما يابى التطبيق بعد تأميم البنك بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ انصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ كحكم المادة ٦٣ المشار اليها وذلك لأن هذا القانون قد ألغى الاسهم واستبدالها بسندات على الدولة فان حكم المادة ٦٣ أصبح مستحيل التطبيق لأنه لم تعد هناك أسهم بعد التأميم ، ومن ثم فان موظفي بنك مصر ممن توافرت في شأنهم - قبل التأميم أى في ١١/١١/١٩٦٠ - شروط تطبيق حكم المادة ٦٣ واكمل مركزهم القانونى الذى يخول انيهم الاستفادة من حكم هذه المادة بان أمضوا في خدمة البنك ٢٥ عاما قبل ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ينشأ لهم حق ذاتى في الاسهم التى تقررها هذه المادة . الا أنه بعد التأميم يتحول حقهم في هذه الاسهم الى سندات على الدولة تستهلك على مدى اثنتى عشرة سنة من تاريخ التأميم شأنهم شأن سائر حصة أسهم بنك مصر . أما موظفي بنك مصر الذين لم يكمل مركزهم القانونى الذى يخولهم الاستفادة من حكم المادة ٦٣ المشار اليها قبيل صدور القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في ١١ نوفمبر ١٩٦٠ بان لم يمضوا ٢٥ عاما في خدمة البنك الا في تاريخ لاحق للتاريخ المشار اليه ، فلم ينشأ لهم أدنى حق في المنحة المنصوص عليها في المادة ٦٣ وانما كان لهم مجرد أمل في ذلك قضى عليه القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ ابتداء من ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وانتشريح الى ما يأتى :

أولا : انتهاء حكم المادة ٦٣ من لائحة موظفي وعمال بنك

مصر منذ العمل بأحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ الذى استبدل
باسهم البنك سندات وذلك لاستحالة محل حكم المادة المذكورة وهو
تقرير أسهم للموظف أو العامل .

ثانيا : من توافرت فيه شروط استحقاق الأسهم كاملة طبقا
للمادة ٦٢ وذلك قبل انقضاء حكمها الصادر بالقانون رقم ٣٩ لسنة
١٩٦٠ يكون قد نشأ له حق ذاتى فى الاسهم ينقلب الى سندات
مقابلة للأسهم ، أما من لم يتكامل فيه توافر شروط الاستحقاق حتى
التاريخ المذكور لم يكون له سوى مجرد أمل قضى غيه القانون
بالقضاء على محله .

(حلف ١٣/١/٧٩ — جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

الفصل الخامس

بنك الاسكندرية

مبالغ مودعة بالبنك

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

الجهات الادارية ومنها المحافظات تجرى عملياتها المالية عن طريق البنك المركزى المصرى - نلتزم بالا تعامل مع بنوك القطاع العام الا بالنسبة من البنك المركزى ويعد موافقة وزارة المالية وتزويد الفوائد المحتسبة لصالح تلك الجهات الى الخزنة العامة ما لم يرد نص على خلاف ذلك - عدم سريان قواعد المحاسبة الحكومية على المبلغ المودع بنك الاسكندرية باعتبار ان المبلغ المودع هو فى حقيقة الامر حصيلة الاموال التى قام المملوكون بالشركات الصناعية بمنطقة شرق الاسكندرية بسدادها لمجلس خدمات المنطقة الصناعية لشرق الاسكندرية من الارباح التى صرفت لهم بالفعل من شركاتهم او من القروض التى حصلوا عليها بصفة شخصية وبهدف ان يتولى المجلس نيابة عنهم استكمال بناء الوحدات السكنية المخصصة لهم لمواجهة حالة الضرورة بعد ان توقف مشروع الاسكان الخاص بهم - ويعد ان تقرر تجنيب المبلغ فى حساب ودیعة حتى لا يختلط بالاموال الحساب الاخرى .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٤/٤/١٩٩٠ فاستعرضت فتاها السابقة بجلسته ٢٥/٥/١٩٨٨ « ملف ١٦/٢/١٩٥٨ » كما استعرضت المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن تخفيض نسبة الـ ١٥٪ من ارباح الشركات الواقعة بمنطقة شرق

الاسكندرية ودمياط المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية والاسكان للعاملين بها للصرف على خدمات هاتين المنطقتين التى تنص على ان « تخصص حصيلة العشرة في المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزة للعاملين وكذلك حصيلة الخمسة في المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية وخدمات الاسكان من ارباح شركات القطاع العام الواقعة بمنطقتى شرق الاسكندرية ودمياط وذلك لصرفها على خدمات هاتين المنطقتين اعتبارا من تاريخ العمل بميزانيات هذه الشركات في السنة المالية ١٩٧١/١٩٧٢ » والمادة (٢) من ذات القرار التى تنص على ان « يتم التصرف في المبالغ المشار اليها في المادة الاولى بقرارات تصدر من مجالس لخدمات تشكل بقرار من رئيس الجمهورية » وكذلك استعرضت المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦٣ لسنة ١٩٧٢ بتشكيل مجالس الخدمات بمنطقتى شرق الاسكندرية ودمياط واختصاصها والتي تنص على ان « تشكل مجالس للخدمات بكل من منطقتى شرق الاسكندرية ودمياط برئاسة المحافظ المختص وعضوية ٠٠٠ رؤساء مجالس ادارة الشركات الواقع مركزها الرئيسى بالمنطقة ، سكرتير عام المحافظة ، رئيس مجلس المدينة او رئيس النحي ، مدير المديرية المالية بالمحافظة ٠٠٠ » والمادة (٢) من ذات القرار التى تنص على ان « يختص مجلس الخدمات بالاشراف على تنفيذ مقترحات الاصلاح بالمنطقة الصناعية التابعة له ، ويتولى على الاخص : (١) ٠٠٠٠ (ب) تحديد المشروعات التى يخصص للصرف عليها من حصيلة العشرة في المائة من ارباح الشركات المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية . وكذلك الخمسة في المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية والاسكان للمنطقة ، تنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه والمادة (٤) من القرار المذكور التى تنص على ان « يمثل المحافظ المختص مجلس الخدمات أمام القضاء وفي ملته بالغير » .

ومفاد ما تقدم من مجلس خدمات المنطقة الصناعية لشرق الاسكندرية يعد جزءا من أجهزة محافظة الاسكندرية يرأسه المحافظ ويمثله امام القضاء وفي مسنته بالخير ويتولى مجلس الخدمات الانراى على تنفيذ مقترحات الاصلاح والتتعية بالمنطقة التابعة له ، ومن بين اختصاصاته تحديد المشروعات التى يقوم بالصرف عليها من حصيلة العشرة فى المائة المخصصة من ارباح شركات القطاع العام الواقعة بالمنطقة للخدمات الاجتماعية المركزية بالاضافة الى حصيلة الخمسة فى المائة المخصصة من الارباح للخدمات الاجتماعية والاسكان للـنطقة تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر .

واذ تنص المادة (١) من اللاحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الحاسبة الحكومية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٢ ، على ان « تسرى احكام هذه اللاحة على الجهات الادارية الآتية :

(١) وحدات انجهاز الادارى للدولة وتسمى الوزارات والمصالح الحكومية التابعة لها .

(ب) وحدات الحكم المحلى وتشمل المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ومديريات الخدمات التى تشغلها موازنتها ٠٠٠٠ وتنص المادة (٧٣) من ذات اللاحة على ان « تجرى العمليات المالية التى تقوم بها الجهات الادارية عن طريق البنك المركزى المصرى وذلك بمراعاة احكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى » ٠٠٠٠ ولا يجوز للجهات الادارية التعامل مع بنوك القطاع انمام الا بترخيص من البنك

المركزى المصرى وبعد موافقة وزارة المالية وتؤول الفوائد المحتسبة لصالح الجهات الادارية للخزانة العامة ما لم يرد نص على خلاف ذلك .

ومناد هذين النصين ان الجهات الادارية ومنها المحافظات تجرى عملياتها المالية عن طريق البنك المركزى المصرى ، وتلتزم بالآلية تتعامل مع بنوك القطاع العام الا باذن من البنك المركزى وبعد موافقة وزارة المالية وتؤول الفوائد المحتسبة لصالح تلك الجهات الى الخزانة العامة ما لم يرد نص على خلاف ذلك ومتى كان مجلس خدمات المنطقة الصناعية لشرق الاسكندرية يعتبر أحد أجهزة محافظة الاسكندرية — كما سلف البيان — ومن ثم فتسرى على العمليات المالية التى يجريها قواعد المحاسبة الحكومية المشار اليها ، مع مراعاة تطبيق احكام قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فيما يتعلق بالوجود القانونى للمجلس المذكور . وهذا ما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية بجلسته ١٩٨٨/٥/٢٥ — الا أنه اذا كان الثابت — فى الحالة المروضة ان المبلغ المدع ببنك الاسكندرية هو فى حقيقة الامر حصيلة الاموال التى قام العاملون بالشركات الصناعية بمنطقة شرق الاسكندرية بسدادها الى المجلس المذكور ، وذلك من الارباح التى صرفت لهم بالفعل من شركاتهم ، أو من القروض التى حصلوا عليها بمصفة شخصية وبمهدف أن يتولى المجلس نيابة عنهم استكمال بناء الوحدات السكنية المخصصة لهم لمواجهة حالة الضرورة بعد ان توقف مشروع الاسكان الخاص بهم ، ومن ثم فلا يخضع هذا الایداع لقواعد المحاسبة الحكومية سالفه الذكر ، باعتبار أن المبلغ المدع من اموال العاملين الخاصة والمخصصة فوائدها — كوديعة لاغراض

الاسكان بالنسبة لهم ، وبعد ان تقرر تجنيبه في حساب وديعة
حتى لا يختلط بأموال الحساب الأخرى .

لذلك ا انتهى رأي الجمعية العامة لجمعية الفتوى والتشريع
الى عدم سريان قواعد المحاسبة الحكومية على المبلغ المودع بنك
الاسكندرية في الحالة المعروضة . للأسباب السابق ايضاحها .

(ملف رقم ١٦/٢/٥٨ - جلسة ١٩٩٠/٤/٤)

الفصل السادس

بنك ناصر الاجتماعي

الاعفاءات

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

الاعفاءات المقررة لبنك ناصر الاجتماعي وفقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ تقتصر على المعدات والآلات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص والتي تكون لازمة لانشاء المشروعات المملوكة بالكامل - اعفاء سيارات الركوب من الرسوم الجبركية لا يكون الا بنص خاص .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٠/٥/١٩٨٧ وتبين لها ان المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية تنص على ان « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من انضرائب والرسوم الملحقة بها وبشرط المعافاة الاشياء الآتية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص : -

١٧ - الآلات والمعدات التي يستوردها بنك ناصر الاجتماعي اللازمة لانشاء المشروعات التي يملكها بالكامل .. »

وتتمس المادة الحادية عشر من ذات القانون على أنه « مع عدم

الاخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة يخفص
الاعفاءات الجمركية للاحكام الآتية :

تعمل عبارة النقل الواردة في هذا القانون أو غيره من القوانين
واللوائح المتعلقة بالاعفاءات الجمركية سيارات الركوب ولا تعنى
من الضرائب والرسوم الا اذا نص عليها صراحة .. »

وتتص المادة الثالثة عشر على أنه « مع عدم الاخلال بالاعفاءات
الجمركية المقررة بموجب اتفاقات مبرمة بين الحكومة والدول
والمنظمة الدولية » .. يعمل بالاحكام المنظمة للاعفاءات الجمركية
الواردة بهذا القانون ويلغى ما يخالى ذلك من اعفاءات جمركية
وغيرها من الضرائب والرسوم المحقة بها المنصوص عليها في
القوانين والقرارات الآتية :

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك
ناصر الاجتماعى ... ومفاد ما تقدم ان المشرع رغبة منه في جمع
شئآت الاعفاءات الجمركية المقررة اصدر القانون رقم ٩١ لسنة
١٩٨٣ ينظم هذه الاعفاءات تنظيميا جامعا والغى ما عدا ذلك من
اعفاءات قررت بمقتضى احكام القوانين السابقة على العمل باحكامه
وقد شمل هذا الالفاء تلك الاعفاءات التى كانت مقررة لبنك ناصر
الاجتماعى وفقا لاحكام انشائه كما حدد نطق الاعفاءات التى
يمكن ان يتمتع بها البنك بالمعدات والآلات التى يصدر بتحديدها قرار
من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختصة والتى تكون
لازمة لانشاء المشروعات المطوكة بالكامل .

ومن حيث أن القانون ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد نصت
صراحة على ان اعفاء سيارات الركوب من الرسوم الجمركية

لا يكون إلا بمنح خاص وكل من التفت إلى الإعفاءات المقررة لبنك ناصر الاجتماعي وفقا لاحكام هذا القانون تعتبر على المعات والآلات اللازمة للمشروعات الملوكه بالكليل ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون تكون جميع سيارات الركوب التي يستوردها البنك المذكور خاضعة للرسوم الجمركية المقررة .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خفض أسعار سيارات الليموزين التي تستوردها بنك ناصر الاجتماعي في ظل العمل باحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه للضرائب والرسوم الجمركية المقررة .

(ملف ٣٧/٢/٣٢٣ - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠)

الفصل السابع

البنك العربي الافريقي

الخضوع للضريبة على ارباح شركات الاموال

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

يخضع نشاط البنك العربي الافريقي للضريبة المقررة في المادة ١١١
من قانون الضرائب على آتفصل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٨ فاستقرضت
القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء البنك العربي الافريقي الذى
نصت مادته رقم (١) على أن « يرخض فى تأسيس شركة مساهمة
مصرية طبقا لاحكام هذا القانون والنظام المرافق بين كل من : «
ونصت مادته رقم ٢ على أن اسم هذه الشركة « البنك العربى
الافريقى » - شركة مساهمة مصرية وغرضها القيام بجميع
الاعمال المصرفية «
ونصت المادة (٥) على أنه فيما عدا مانص
عليه فى هذا القانون وفى النظام الاساسى المرافق لاتسرى على هذه الشركة
احكام التأميم ولا القوانين المنظمة لشركات المساهمة والبنوك
والائتمان والرقابة على عمليات النقد «
ونصت المادة (٩)

من ذات القانون على أن « تعفى من الضريبة العامة على الايراد المبالغ التي يحصل عليها المساهمون الافراد كنتاج لأسهم في رأسمال البنك وكذلك مبالغ كسب العمل من أجور ومرتبات ومكافآت وما في حكمها التي يدفعها البنك لموظفيه ومستخدميه وعماله » .

كما تعفى لمدة سبع سنوات من تاريخ أول ميزانية للبنك أرباح الشركة وتوزيعاتها وفوائد الايداع فيها من الضرائب على الارباح التجارية والصناعية والضرائب على رؤوس الاموال المنقولة والضرائب الملحق بها سواء كانت ضرائب أو عطية ويبدأ الاعفاء بالنسبة الى فوائد الايداع من تاريخ نشر هذا القانون ٥٥٥٥ »

كما استعرضت الجمعية نص المادة (١) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧١ التي قضت باعفاء أرباح البنك العربي الافريقي وتوزيعاته لمدة سبع سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (٦) من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء البنك العربي الافريقي .

وتبينت الجمعية أن المشرع في قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ نص في المادة ١١١ منه على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافي الارباح الكلية لشركات الاموال المستقلة في مصر ايا كان الغرض منها وتسرى الضريبة على :

١ - شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

٢ - بنوك وشركات ووحدات انقطاع العام .

٣ - البنوك والشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر .

٤ - الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تؤوله من نشاط خاضع للضريبة ويستثنى من ذلك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع .

ومفاد ما تقدم ان المشرع أخضع جميع شركات الاموال المستقلة في مصر أيضا كان الغرض منها وأيضا كان شكلها اتقانوني وسواء كانت شركة مساهمة أو شركة توصية بالاسهم أو شركة ذات مسئولية محدودة للضريبة المستحدثة على شركات الاموال بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وذلك بدلا من انضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي كانت تسرى على أرباح هذه الشركات في ظل المعدل باحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

وإذا كان المشرع في المادة ١١١ من انقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سألغة البيان بعد ان قرر الحكم العام لخضوع صافي أرباح جميع شركات الاموال في مصر للضريبة المستحدثة أشار الى الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فان هذه الاشارة لا تعنى ان مناط الخضوع للضريبة على شركات الاموال ان تكون الشركة خاضعة للقانون المذكور أو القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الذي حل محله لأن صياغة نص

المادة ١١١ سالفه البيان لا تؤدي الى هذا الفهم ولكن بما هنالك ان
المشرع بعد ان عدد أنواع الشركات التي تخاطبها هذه المادة اشار
الى القانون الذي يحكمها في ذلك الوقت وعلى ذلك قطاماً كانت
الشركة تدخل في عدد شركات الأموال المشار اليها في المادة المذكورة
فان صافي أرباحها يخضع للضريبة سالفه البيان ولو لم تخضع
الشركة لاعتبارات خاصة قدرها المشرع لاحكام القانون العام المنظم
لشركات الأموال كما هو الحال بالنسبة للبنك العربي الافريقي الذي
استثنى وفقاً لنص المادة (٥) من قانون انشائه من الخضوع
لبعض القوانين منها القانون المنظم لشركات المساهمة رغم اتخاذه
شكل الشركة المساهمة وذلك اكتفاء بالنظام الاساسي الخاص به
الذي صدر مرفقاً بقانون انشائه والذي تضمن كافة الاحكام
المنظمة لشئونه تمكيناً له من أداء رسالته بنجاح حسبما يبين من
المذكرة الايضاحية لمشروع قانونه وعلى ذلك فان عدم خضوع البنك
المذكور لقانون شركات المساهمة لا يخرج أرباحه من الخضوع
— ما يخضع له شركات المساهمة الخاضعة للقانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤
ومن بعده القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من ضرائب .

وإذا كان المشرع في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ سالف البيان
قد أعفى أرباح البنك المذكور وتوزيعاته وفوائده الايداع فيه من
الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والضرائب على رؤوس
الأموال المنقولة والضرائب الملحقة بها لمدة سبع سنوات من
تاريخ أول ميزانية. ومن تاريخ نشر القانون المذكورة بالنسبة الى
فوائد الايداع ثم تجدد هذا لاعفاء بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧١ لمدة
سبع سنوات أخرى تبدأ من تاريخ انتهاء مدة الاعفاء المنصوص

عليه في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ فإن هذا الاعفاء المؤقت يؤكد
مبدأ خضوع أرباح البنك وتوزيعاته وفوائده ايداعاته لضريبة على
الأرباح التجارية والصناعية وللضريبة على رؤوس الأموال ومن
بعدها للضريبة على شركات الأموال وعلى ذلك فاعتباراً من تاريخ
انتهاء أجل هذه الاعفاءات المؤقتة يخضع البنك للضريبة المقررة على
أرباح الشركات المساهمة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
خضوع نشاط البنك العربي الافريقي للضريبة المقررة في المادة ١١١
من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

(ملف رقم ٣٧/٢/٣٦٣ - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٧)

الفصل الثامن

بنك فيصل الاسلامى

مبدأ قيمة اسهم الاكتتاب فى رأس المال

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

مبدأ هيئة الأوقاف المصرية لبقاء قيمة الاسهم التى اكتسبت فيها
فى رأسمال بنك فيصل الاسلامى يكون بالدولار او ما يعادله من الجنيهات
المصرية وفقاً للسعر المعلن فى تاريخ الاكتتاب .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٦ من فبراير سنة ١٩٩١ فرأت ما يأتى :

١ - ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء بنك فيصل
الاسلامى المصرى حدد فى المادة الخامسة منه رأس مال البنك
بالدولارات الامريكية يقسم الى أسهم اسمية قيمة كل منهم مائة
دولار امريكى أجازت المادة السادسة من القانون ذاته زيادة
رأس مال البنك وإصدار اسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية وبمثل
ذلك حددت المادة ٧ من النظام الأساسى للبنك رأسماله بالدولارات
الامريكية يقسم الى اسهم اسمية قيمة كل منها مائة دولار . وإجازت
المادة ٨ زيادته وإصدار اسهم جديدة . وإذا كانت نصوص هذا

القانون وانتظام الاساسى للبنك قد اجازت اداء المصريين لقيمة الاسهم المحدد كل منها بمائة دولار ، بما يعادل ذلك بالجنيه المصرى ، فان تساوى قيمة الاسهم الاسمية النقدية وما يرتبط بها من تساوى الحقوق تفرض ان يحدد ما يؤدونه بالجنيهات بدلا من الدولار ، على اساس قيمة الدولار فى تاريخ سداد المبالغ المطلوب اداؤه من قيمة السهم عند الاكتتاب اما باقى السهم التى يؤجل البنك وفقا لنظامه استيادها الى حين طلبها فتدفع أيضا على اساس ما يعادل قيمة الدولار من الجنيهات وقت سدادها بحرف النظر عن تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية للبنك بزيادة رأسماله أو تاريخ الاكتتاب فيها . وعلى ذلك فان قيمة باقى السهم تحسب على اساس ما يعادل الدولار بالسعر المعلن فى تاريخ سداد كل مساهم لهذا الباقي لا بقيمتها فى تاريخ صدور تقرير زيادة رأس المال أو الاكتتاب فيه وذلك حفاظا على سلامة رأس مال البنك وثباته ، مما يقتضى ان يكون رأس المال مطابقا لمجموع القيمة الاسمية للاسهم المصدرة ، وهو ما تفيد الظروف والملايسات المتعلقة بهذه المسألة وما يجب ان تتجه اليه ارادة البنك والمساهمين بحسب ما نص عليه فى قانون البنك ونظامه الاساسى ، ولا يترك كلالهما مخالفته ، ويقع باطلا الاتفاق على غير ذلك . وغنى عن البيان ان التزام المكتتب باداء باقى قيمة السهم عند طلب البنك له هو التزام معاق على زعم نفاذه على أجل واقف . وأنه لا يجوز للمكتتب ان يجعله قبل حلول أجله . وهو طلب البنك له ، فهو فى واقع الحال مقرر لمصلحة البنك .

بقیمة الاسهم أو الباقی منها هو التاريخ الذى تصب فيه القیمة
المعادلة للدولار وفقا لمتى المصرى عندئذ ، بمراجعة ما هو منصوص
عليه فى قانون للبنك ونظامه الاساسى — فانه لا یغیر من ذلك شیئا
القول بأن تقرير بنك فیصل ان ىكون أداء باقى قیمة انسهم عند
طلبه لهما لا یضار منه المکتبون فى زیادة رأسماله ، اذ ابذى
بعض المساهمین ومنهم هیئة الأوقاف رغبة فى أداء قیمة السهم
كاملا عند الاکتتاب ذلك ان للبنك وفقا لنظامه واحتیاجاته وامکاناته
ان یؤجل أداء ، جزء من قیمة السهم الى تاریخ لاحق على الاکتتاب
ولا یجوز للمساهم فى هذه الحالة ان یلزم البنك قبول الوفاء بباقى
قیمة السهم قبل الميعاد الذى یحدده البنك ، ومن ثم فلا عبرة
بما تتعذر به هیئة العامة للأوقاف من انها كانت مستعدة لداء قیمة
الاسهم التى اکتبت فیها كاملا عند الاکتتاب وانه لا ذنب لها فى تحديد
میعاد سداد باقى قیمة اسهمها ، وبالتالى تأخیر السداد وما ترتب
عليه من زیادة فى السمر مما یكلفها حوالى ثمانية ملايين جنیه ،
ذلك ان هیئة المذكورة وفق ما تقدم لم یکن فى استطاعتها ان تلزم البنك
بقبول الوفاء المسبق انما هى تلتزم باداء باقى قیمة الاسهم عند
طلبها ولا یجوز لها اجبار البنك على قبول الايفاء بباقى الاسهم
التى اکتبت هیئة فیها قبل الاجل — ومن ثم یتحدد ما تؤدیه
بالجنیهات المصریه من قیمة ما اکتبت به من زیادة رأسمال البنك
المحدد اسهمه بالدولار على أساس السعر المعلن للدولار فى تاریخ
قیامها بالسداد . وانقول بغير ذلك فیه اخلال بالمساواة بین المساهمین
وینتهى فى الحقیقة والواقع الى تغطية الفرق من الاحتیاطیات أو
حسابه ضمن المصروفات أو من المخصصات ، وفیه كذلك لو قیل

بإجازته انتقاص من حقسوق المستثمرين وأصحاب الودائع للاستثمار . وهذا كله غير مجتاز قفولنا أو شرعا ، وكذلك الحكم فيما يؤدي إليه .

٣ - ويخلص من كل ما تقدم بيانه ان المساهمين في زيادة رأسمال بنك فيصل الاسلامى من المصريين يلتزمون باداء قيمة باقى الاسهم التى اكتبوا بها فى هذه الزيادة بمطاعاهل من الجنيهات قيمة هذا الباقي بالدولارات الامريكية على أساس السعر المعلن فى تاريخ قيامهم بادائها وليس بالسعر المعلن فى تاريخ الاكتتاب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان سداد هيئة الأوقاف المصرية لباقي قيمة الاسهم التى اكتببت فيها فى رأسمال بنك فيصل الاسلامى يكون بالدولار أو ما يعادله من الجنيهات المصرية وفقا للسعر المعلن فى تاريخ القيام بالسداد .

(ملف رقم ١٦/٢٠٦٦ - جلسة ١٩٩١/٢/٦)

الفصل التاسع

مسائل متنوعة

أولاً - المسئولية عن مخالفة القواعد المالية

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

لا يجوز إصدار تعليمات للمؤوسين في فرع البنك بعدم الالتزام بالانتقال إلى مقر منشأة العمل المقرض ومعاينتها معaine جنية - لا وجه للتذرع بأن من شأن هذا الانتقال تأخير تنفيذ القروض - أساس ذلك : أن مثل هذه التعليمات تنطوي على تسبب واضح يتعارض مع ضرورة الحرص على المال العام .

المسألة :

ومن حيث أن القرار المطعون فيه والذي قضى بمجازاة المظنون ضده بخفض مرتبه بمقدار علاوة وخفض وظيفته قد صدر استناداً إلى نص المادة ٣٣ من لائحة الجزاءات المعمول بها في البنك وقد بنى هذا القرار على أساس مخالفة المظنون ضده لنظام العمل بالبنك بارتكابه المخالفات الآتية :

١ - أصدر توجيهات بالاكتماء بأن يقوم خبير بالتأشير برأيه على فساتورة انعرض دون الانتقال إلى مقر المنشأة والاكتماء بالاطلاع على ملف العميل وزيارة الفاحص للمنشأة .

٢ - أصدر توجيهات بالاكتماء بشهادة المحاسب دون بحث المركز الضريبي للعميل وكذلك عدم استكمال البيان المجمع .

- ٣ — عدم استخدام الفرع لاستمارة التسهيلات المصرفية •
 - ٤ — التجاوز في منح السلف بالرغم من ان نتيجة الاستعلام غير كافية وغير مطمئنة •
 - ٥ — الموافقة على منح انقراض بالرغم من عدم زيارة أى من المختصين (فاحص أو خبير) للمنشأة حتى تاريخ الموافقة •
 - ٦ — الموافقة على منح القرض غير مستوفى بعض التحفظات اللازمة في بعض الحالات كاستيفاء الرخصة •
 - ٧ — التجاوز في منح القروض بالرغم من ظهور التلاعب بالسجل التجارى باضافة مهنة الصناعة في السجل مما أدى الى منح القرض لغير العاطلين بالصناعة •
 - ٨ — عدم انزام الفاحص بتقديم تقرير خاص بالزيارة •
 - ٩ — عدم قياسه بمتابعة عملية تحصيل اتماعاب الخبرة وكذلك اتعاب دراسة الجدوى قبل بدء الدراسة مخافا بذلك قرار مجلس الادارة الصادر في ١٥ من يونيو سنة ١٩٨١ ولم يثبت اخطاره فرع القاهرة باضافتها لحساب العملاء •
- ومن حيث انه بالرجوع الى الأوراق والتحقيقات التى استخلص منها بنك التنمية « الطاعن » الدين الموجب لمائلة المطعون ضده يبين أن البنك المذكور كان قد شكل لجنة لدراسة موقف عملاء البنك الحاصلين على تسهيلات بيع بالتقسيط بمدينة دمياط بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٨٢ أعيد الأستاذ / مدير عام الشؤون القانونية وعضو اللجنة المذكورة - تقريراً متضمن أنه قد تحقق له والسيد / مدير عام متابعة التعليمات وعضو اللجنة ان

بعض عملاء البيع بالتقسيط بدمياط استلم جزءا من الآلات ولم يتسلموا الباقي والبعض الآخر لم يتسلم الآلات إطلاقا وأنه استلم بدلا منها نقوداً من المورد وقد استبان للجنة ان ذلك يرجع الى ما يلي :

١ — عدم تطبيق بعض الاجراءات الهامة في نظام البيع بالتقسيط حيث لم تكن هناك معاينة للورش ومدى استيفائها للشروط اللازمة لتركيب وتشغيل الآلات المطلوبة ومدى حاجة العميل من حيث طبيعة وكمية نشاطه لمثل هذه الحالات حيث كان يقتصر الأمر في أغلب الحالات على تقرير هندسى بأن السعر مناسب .

٢ — عدم وجود تسليم فعلى واقعى لآلات بواسطة مندوب البنك حيث يتضح من الوقائع ان محاضر التسليم كانت تتم مكتبيا اما في مكتب المورد بدمياط أو في مكتب الفاحص بفرع البنك .

٣ — القروض المقدمة للعميل وفواتير الشراء ومحاضر التسليم لم تتضمن الأرقام المميزة لكل أمر منها .

٤ — عدم معاينة الآلة فنيا بعد تسليمها بوقت قصير للتحقق من تركيبها وصلاحياتها للتشغيل خلال مدة الضمان على الأقل .

وبعرض المذكرة المشار اليها على السيد رئيس مجلس الادارة اشار باحالة المخالفات الى التحقيق ضد السيد / المطعون ضده وكل من شارك في هذه المخالفات .

كما تبين انه عند سؤال المطعون ضده في التحقيق الذى أجري معه تاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٢ عن نظام البيع بالتقسيط قرر بأن الفرع يقوم باستقبال العميل بواسطة الفاحص الذى يقوم بوظيفة

الارشاد والتوجيه ومعه عرض أو أكثر للآلات المطلوب انحصار عليها فإذا كانت أوراق مقوماته سنية تحرر له استمارة سلفة وبعد ذلك يخطر الاستعلامات والامتحان والمهندس بالدراسة واتخاذ اللازم ثم يقوم الفاحص المختص بالمطقة بالزيارة أو أى فاحص آخر عنده برنامج زيارات هناك وكذلك المهندس ويقدم كلا منهما تقريره هذا بخلاف الاستعلامات وتجمع هذه البيانات والدراسات لدى الفاحص وتعد مذكرة تعرض على مدير الفرع المطعون ضده تضمنه التوصية بالموافقة أو الرفض ثم تحرر مذكرة بالتسهيلات المتضمنة تشمل البيانات الأساسية والتسهيل والعرض منه وبيانات احصائية ويرفق بها حافظة المستندات ويوقع عليها مدير فرع صنطا المطعون ضد بالموافقة وترسل لفرع القاهرة لمراجعة وفي حالة الموافقة ترسل لإدارة العقود لتحرير العقد ثم يصدر الشيك من فرع القاهرة تم يسلم الشيك انى فرع صنطا الذى يقوم الفاحص بالتوجه به الى مخازن المورد لتسليم العميل الآلات محل التعاقد مقابل حصول الفاحص من العميل على الاقرار بالاستلام ثم يقوم الفرع بعد ذلك باخطار ادارة العقود بالمركز الرئيسى بأصل محضر التسليم وكذلك فرع القاهرة بمسورة منها لعمل انتايمين واخطار ادارة متابعة العمليات لتقوم بمعاينة الآلات بعد تركيبها وتشغيلها •

وانه بمواجهة المطعون ضده بالمخالفات التى كشف عنها تقرير اللجنة المشار اليه قرر أنه بالنسبة لعدم استعمال استمارة انتسهيلات المصرفية فلم يجسد ضرورة لذلك ذلك أنه نم يكن يستعملها أثناء عطه بالمركز الرئيسى كما ان الحالات التى كانت ترسل لفرع القاهرة لم يطلب منه مثل هذه الاستمارة كما افساد بالنسبة لعدم تضمن الملفات للتقرير الهندسى بالمعاينة فكان المتبع ان يقوم المهندس بالانتقال الى دمياط لمعاينة عدة حالات وبعد عودته كان يقوم بتقديم تقرير تفصيل

بالمعاينة مبينا أوصاف المنشأة وامكان استيعابها للالات موضوع التعامل ولكن أخيرا كان يكتفى بالتأشير على العرض بموافقة على اعطاء الآلات للورشة مع تحديد سعرها وهذه مسؤولية المهندس .

وبالنسبة لواقعة الاكتفاء بشهادة المحاسب دون دراسة الموقف الضريبي اعترف بذلك وبررها بالقول ان الملف المنوحة خاصة بنظام البيع بالتقسيط وان هذه الآلات مملوكة للبنك وليس بمصلحة الضرائب أى أولوية أو امتياز كما اعترف بأنه وافق على منح سلفة لاحد العملاء على الرغم من وجود بروتستو ضده بمقولة انه قد علم ان هذا البرتستو كان لظروف طارئة هذا كما اعترف المطعون ضده بأنه قد تم ابلاغه بقرار مجلس الادارة الصادر بجلسته المنعقدة في ١٥ من يوليو سنة ١٩٨١ والخاص بتحصيل اتعاب دراسة الجدوى الا انه لم يلتزم بتحصيل هذه الأتعاب على أساس جذب العملاء دون ارهاقهم بأى مصاريف في بدء الدراسة وختم المطعون ضده أقواله في التحقيق بالقول بأن ظروف انشاء الفروع والنطاق الجغرافى الذى سبب مشروعية نشاطه وهو سبع محافظات مع القوى العاملة بالفرع وحدائثه المعينين وعدم وجود عاملين يقومون بالمراجعة كل ذلك أدى الى حدوث الثغرات التى تناولها هذا التحقيق والتى تمت بحسن نية وطلب المطعون ضده مراعاتها عن تحديد المسؤولية ووعد بعدم تكرارها مستقبلا مع الأخذ فى الاعتبار حلف خدمته وتقاريره .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق انه عند سماع اقوال انسيد / الموظف بالشئون الادارية بالبنك قرر لدى مواجهته بوجود طغفات خاصة ببعض العملاء غير مرفق بها تقرير المعاينة وتقرير المهندس الذى يفيد أن المنشأة فى حاجة الى هذه الآلة قرر ان المعسل جرى على ان يقوم المهندس بالتأشير برأيه على فاتورة العرض دون ان يقدم تقرير تفصيل .

كما قرر كل من السادة / و و ان المتبع هو منح السلف للعملاء دون قيامهم بالانتقال الى مقر المنشأة باعتبارهم فاحصين وكان الغرض من ذلك تحقيق أكبر قدر من التسهيلات وأضافوا ان العمل كان يجرى على منح السلف دون دراسة المركز الضريبي - أما الآن فيجرى بحث المركز الضريبي للعميل وجاء بأقوال المهندس / (ص ٢٦) أنه كان يطلب منه في بعض الحالات المستعجلة الاكتفاء بتقديم تأشيرة على الفاتورة دون الانتقال الى مقر المنشأة .

وأورى المهندس / بالقسم الهندسى بالبنك انه كان يحضر الى فرع طنطا ليقوم بالمهمات التى يكلفه بها البنك وفى احدى المرات عرض عليه الفاحصون ملفات خاصة لعملاء دمياط وطلبوا تحديد السعر الخاص بالآلات وكذلك مدى احتياج المنشآت لهذه الآلات من واقع الملفات فأعرض على ذلك وطلب ضرورة الانتقال الى دمياط للتأكد من هذه البيانات ، وتوجه الى الأستاذ / مدير الفرع ومعه الفاحص فأخبره المدير بالاكتفاء بالاطلاع على الملف ومن واقع البيانات المكتوبة (ص ٢٧ من التحقيق) .

وقد أجرى المحقق مواجهة مع المهندس / والسيد / للتأكد من صحة قيام السيد / مدير فرع طنطا بإعطاء توجيهات بالاكتفاء بالبيانات الواردة بالملف دون القيام بالسفر للمعاينة أكد السيد / على ما قرره السيد / فى هذا الصدد ويسماع أقوال المهندس / ان المهندس كان يكلف بالتأشير على الفاتورة بناء على توجيهات السيد / (المطعون ضده) حيث قال لهم « ان حجم العمل كبير والانتقال للمعاينة قد يؤخر تنفيذ القروض » وأضاف ان هذه الاجراءات غير متبعة بفرع القاهرة .

ومن حيث ان المستفاد من الاستعراض المتقدم ان المطعون ضده

بصفته مدير فرع البنك بطنطا كانت تعرض عليه باقراره اعمال الفاحصين والمهندسين والمراجعين المتعلقة بطلبات الحصول على تسهيلات ائتمانية لشراء آلات من البنك . متضمنة اتوصية بالموافقة أو الرفض على طلب العملاء ويعتمدوا المطعون ضده ويرسلها بالموافقة الى فرع القاهرة لمراجعة . واذ كان الأمر كذلك وكان الثابت أن المطعون ضده لم يلتزم بالاجراءات التي كانت تستوجبها عمليات فحص ومراجعة الفاحصين والمهندسين والمراجعين بمقولة التيسير غنى العملاء في الحصول على الائتمانات المطلوبة . ويتضح ذلك بجلاء من أن أوراق الفحص التي كانت تعرض عليه في بعض الحالات ، كانت خالية من تقارير المعاينات والفحص . ولقد سلم المطعون ضده بذلك حين ائشار الى ان ظروف انشاء الفرع المينين فيه وعدم وجود عاملين يقومون بالمراجعة كل ذلك ادى الى حدوث الثغرات التي تناولها التحقيق والتي تمت — على ما يقول به — بحسن نية ، ووعد بعدم تكرارها مستقبلا ، فقد قرر السيد / الموظف بالشئون الادارية بالبنك بأن العمل جرى في فرع البنك المذكور على أن يقوم المهندس بالتأشير برأيه على فاتورة انعرض دون أن يقدم تقريراً تفصيلياً واضاف كل من السادة / و و الفاحصين بفرع البنك بطنطا ان منح السلف للعملاء كان يتم دون قيامهم بالانتقال الى مقر المنشأة وان انعرض من ذلك كان على ما يزعمونه تحقيق أكبر قدر من التسهيلات ، وقرروا ان منح السلف كان يتم ايضاً دون بحث المركز الضريبي للعملاء ، كما ذكر المهندس / أنه كان يطلب منه في بعض الحالات المستعجلة الاكتفاء بالتأشير على الفاتورة دون الانتقال الى مقر المنشأة كما ذكر المهندس / أنه توجه الى المطعون ضده ومعه الفاحصين معترضاً على ما قرروه له من عدم ضرورة الانتقال الى مقر العملاء للتأكد من صحة طلباتهم ، فأخبره المطعون ضده بالاكتفاء بالاطلاع على المسلف ومن واقع البيانات المكتوبة ، وقد تأكد

ذلك من المواجهة التي أجراها المحقق بين المهندس المذكور والفاحص /
..... كما شهد المهندس / بأنه كان يكلف بالتأشير على
الفاطورة بنساء على توجيهات المطعون ضده الذي كان يقرر لهم أن
حجم العمل كبير والانتقال للمعاينة قد يؤخر تنفيذ القروض .

ومن حيث أنه بالاضافة انى ما تقدم فقد ثبت من الأوراق ، ومن
اقرار المطعون ضده ذاته اكتفائه بشهادة المحاسب دون دراسة المركز
الضريبي ، وموافقته على منح سلفة لأحد العملاء على الرغم من وجود
بروتستو ضده وعدم قيامه بتحصيل اتعاب دراسة الجدوى رغم
ابلاغه بقرار مجلس الادارة الصادر بجسسته المنعقدة في ١٥ من
يوليو سنة ١٩٨١ على ما اقر به في التحقيقات .

ومن حيث ان مسؤولية المطعون ضده في الخروج على ما تقضى به
التعليمات التي اعترف بها وما تقضى به ضرورة الحرص على المال
العام من أن يتبدد وأن يحصر في غير أغراضه وهى مسؤولية جسيمة
فما كان يجوز له اطلاقا أن يصدر أى تعليمات لرؤوسيه في فرع البنك
بعدم الالتزام بالانتقال الى مقر منشأة الممسيل ومعاينتها معاينة
جدية . ولا وجه لتذرع في هذا الشأن بأن من شأن هذا الانتقال أن
يؤخر تنفيذ القروض لأن مثل هذه التعليمات تنطوى على تسبب واضح
وقد ادى هذا التسبب فعلا الى تلاعب العملاء واعادة تسليم الموردين
للالات والمهمات المفتوحة لهم من فرع البنك وما قد يترتب على ذلك
من ضياع حقوق البنك قبل هؤلاء العملاء . فقد افاد بنك التنمية
الصناعى بأن جملة المبالغ التي صرفت بمعرفة فرع طنطا الى العملاء
الذين تبين عدم وجود الآلات المبيعة لديهم فضلا عن عدم وجود
ورش لدى بعضهم بلغت أكثر من مليونى جنيه . وان النيابة العامة احوالت
ثلاثة وثمانين عميلا وموردا وموظفا من موظفى فرع طنطا الى محكمة

الجنايات حيث قيدت القضية برقم ١٥٤٤ لسنة ١٩٨٥ جنابات أمن دولة عليا — ولم يتم استرداد سوى مليون جنيه تقريبا والباقي مشكوك في أمر تحصيلها •

ومن حيث ان ما نسب الى المظنون ضده من أنه ارتكب خطأ أو اهمالا نشأ عنه اضرارا مادية جسيمة يكون قد ثبت في حقه ويكون الجزاء الموقع عليه وقد تم تطبيقا لحكم المادة ٣٣ من لائحة العاملين بالبنك وهو خفض المرتب لملاوة واحدة مع خفض الوظيفة صحيحا في الواقع والقانون بما لا مجال للطعن عليه •

من حيث أن الحكم المظنون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون جديرا بالانقضاء •

ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المظنون فيه وبرفض الدعوى •

(طعن ٢٢٣٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/١١/٢٤)

ثانياً — حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من بنك

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

استثناء ممثلي الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية الأجنبية من قاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة بنك من البنوك التي تراول نشاطها في مصر وعضوية مجلس إدارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التي لها نشاط في مصر — منطه إن يكون الشخص ممثلاً في بنكين أو أكثر لشخص اعتباري أو طبيعي اجنبي ، ولا يكفى إن يكون ممثلاً لهذا الشخص في مجلس إدارة بنك حتى يتنوع بهذا الاستثناء طالما انتهت عنه هذه الصفة في البنك الآخر .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجاستها المعقودة بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٨ فاستعرضت فتواها الصادرة بتاريخ ٢/١١/١٩٨٣ هـ رقم ١٦/٢/٤٢ التي انتهت للأسباب الواردة فيها — الى انه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس إدارة البنك العربى الافريقى وعضوية مجلس إدارة أى بنك أو شركة مساهمة أخرى ، كما استعرضت الجمعية المادة ١٢ من نظام استثمار المال العربى والأجنبى انصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ التي نصت على ان « تستثنى الشركات المنقصة بأحكام القانون من حكم البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة » كما تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه الواردة في المادة والمادة ٢٩ بالنسبة لممثلى الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية الاجنبية « واستعرضت الجمعية نص المادة ٢

من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة أتت قضاة بأن « لا تخضع أحكام قانون المرافقة بما ورد من أحكام في القوانين الخاصة بشركات القطاع العام أو باستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة أو بتنظيم بعض الشركات » وأخيرا استعرضت الجمعية المادة ٩٤ من القانون المذكور والمقابلة للمادة ٧١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف البيان التي نصت على أنه « مع عدم الإخلال بالاستثناءات المقررة لمثل بنوك القطاع العام لا يجوز لعضو مجلس إدارة بنك من البنوك التي تراول نشاطها في مصر أن يجمع الى عضويته مجلس إدارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر . وكذلك القيام بأى عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة في أيهما » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع - لاعتبارات قدرها - حظر في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ كما كان الحال في القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المسمى : « الجمع بين عضوية مجلس إدارة بنك من البنوك التي تراول نشاطها في مصر وعضوية مجلس إدارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التي لها نشاط في مصر . واستثنى المشرع في قانون الاستثمار من هذا الحظر ممثلى الأشخاص 'الطبيعية أو الاعتبارية الأجنبية » .

ولما كانت قاعدة حظر الجمع هذه تقوم على وحدة الشخص وتحديد صفاته فإذا ما خضع للقاعدة بمقتضى إحدى صفاته حظر عليه التمتع بأى استثناء يمنح له بمسافة أخرى فإذا كان الشخص يجمع بين عضوية مجلس إدارة بنكين وكان خاضعا في احد البنكين لقاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من بنك واحد ولمسكه

معفى من الخضوع لذات القاعدة أو مستثنى منها في البنك الآخر فانه لا يجوز له مع ذلك الجمع بين عضوية مجلس ادارة البنكين وانما يلزم أن يكون هذا الاعفاء أو الاستثناء شخصيا أى متعلقا بصفته الشخصية أو مزدوجا شاملا الصفتين معا بأن يكون معفيا في كلا البنكين من الخضوع لقاعدة الحظر ومن ثم فانه يتعين للقول باستثناء ممثلى الأشخاص الطبيعيين أو الاعتبارية الاجنبية من قاعدة حظر الجمع أن يكون الشخص ممثلا في بنكين أو أكثر لشخص اعتبارى أو طبيعى أجنبى . ولا تكفى أن يكون ممثلا لهذا الشخص في مجلس ادارة بنك حتى يتمتع بهذا الاستثناء طالما انتقلت عنه هذه الصفة في البنك الآخر .

ولما كان السيد المروضة حالته عضوا بمجلس ادارة البنك الوطنى للتنمية وهو شركة مساهمة مصرية تخضع لاحكام انقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - بصفته مساهما في البنك في حين ان عضويته في مجلس ادارة بنك مصر الدولى بصفته ممثلا لاتحاد المصارف العربية والفرنسية - وهو شركة فرنسية . في عضوية مجلس ادارة هذا البنك ومن ثم يسرى عليه انحظر انوارد في المادة ٩٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨١ سالفة البيان اذ لا يكتفى بدم خضوع عضويته في مجلس ادارة بنك مصر الدولى بصفته ممثلا لشخص اعتبارى أجنبى لقاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة أكثر من بنك طالما انتقلت هذه الصفة بالنسبة لعضويته في مجلس ادارة البنك الوطنى للتنمية .

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز جمع السيد المروضة حالته بين عضوية مجلس ادارة البنك الوطنى للتنمية وعضوية مجلس ادارة بنك مصر الدولى .
(ملف رقم ١٦ / ٢ / ٤٢ جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٨٨)

ثالثاً — صحة عضوية رئيس بنك مصر السابق في مجلس

إدارة بنك قناة السويس أثناء عضويته السابقة المعين

فيها بمجلس الشورى .

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

تشغل رئيس بنك مصر السابق عضوية مجلس إدارة بنك قناة السويس قبل تعيينه في مجلس الشورى لا غرو ومن ثم ان يعود ويشغل عضوية مجلس إدارة البنك ذاته بعد تعيينه في المجلس النيابي — صحة عضويته في مجلس إدارة بنك قناة السويس أثناء عضويته السابقة المعين فيها بمجلس الشورى .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢ من فبراير سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ١٧٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في شأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة تنص على أن « لا يجوز لعضو مجلس الشعب أو مجلس الشورى ان يعين في مجلس إدارة شركة مساهمة اثناء عضويته الا اذا كان أحد المؤسسين لها ، أو كان مالكا لعشرة في المائة على الاقل من أسهم رأس مال الشركة ، أو كان قد سبق له شغل عضوية مجلس ادارتها قبل انتخابه .

ويكون باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة ، ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة » .

والبادئ في ذلك بكل جلاء ان المشرع انما تنص بهذا النص أن يسو
بأعضاء المجالس النيابية سواء في مجلس الشعب أو الشورى عن
مواطن الشعبات ومظان استغلال النفوذ محرم عليهم — كتعادة عامة —
عضوية مجالس ادارات اشركات المساهمة أثناء اضطلاعهم بمهامهم
النيابية نأيا بهم عن كل ما يؤثر في حق قيامهم بهذه المهام • ولم يرفع
هذا الحظر الا في الاحوال التي قدر فيها انتفاء شبهة التأثير أو مظنة
الاستغلال ومن ذلك يكون عضو مجلس الشعب أو الشورى قد
سبق له التمتع بعضوية مجلس ادارة الشركة المساهمة في وقت
ما قبل اختياره لعضوية المجلس النيابي اذ يفترض في هذه الحالة ان
اعادة تعيينه لعضوية مجلس ادارة الشركة المساهمة ليست وليدة
هوى أو استغلال أو بدافع من رغبة في المجاملة أو التأثير بعد اذ سبق
وأن تمتع بهذه العضوية مجردا من صفته النيابية معتمدا على خبرته
وقدراته فلا شبهة ومن ثم في اعادة تعيينه في مجلس ادارة الشركة
المساهمة بعد ان تخلى بعضوية المجلس النيابي ، فالغرض هنا
أن اعادة التعيين حاد بها استثمار تلك القدرات وأسباب الضرر التي
رجحت تعيينه من قبل •

ومن حيث انه لا وجه لتفرقة عند اباحة شغل عضوية مجلس
ادارة الشركات المساهمة في هذه الحالة بين عضو منتخب وعضو
معين في المجلس النيابي على سند من أول بأن المشرع صاغ هذه
الاباحة بعبارة ينصرف معناها الى قصرها على فئة أعضاء المجالس
النيابية المنتخبين وحدهم اذ ذكر أو كان قد سبق له شغل عضوية
مجلس ادارتها قبل انتخابه لا وجه للقول بهذه التفرقة التي ما قصدها
المشرع أو تنهاها بايراد هذه العبارة التي خسفت اخذا بالاداة الغالبة
في اختيار أعضاء المجالس النيابية اذ لا يتصور في المشرع الذي
ساوى من قبل بين أعضاء المجالس النيابية — وأيا كانت طريقة

اختيلرهم - في جنيغ الحقوق والالتزامات وفي قاعدة حظر عمسوية
مجالس اذاترات الشركات المساهمة ، ان يفرق بينهم عند ابلاحة تلك
العمسوية في احوال محددة لما في ذلك من اخلال بالمساواة بين اصحاب
المراكز القانونية الواحدة وهي نعيصة لا ينزلق اليها مشرع ولا يوردها
في نصومه قانون .

لما كان ذلك وكان اتسيد / شغل عضوية
مجلس ادارة بنك قناة السويس قبل تعيينه في مجلس الشورى فلا
غرو ومن ثم يعود ويشغل عضوية مجلس ادارة البنك ذاته بعد
تعيينه في المجلس النيابي .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة
عضوية السيد / في مجلس ادارة بنك قناة السويس خلال المدة
من ٨ من يناير سنة ١٩٨٥ الى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ اثناء
عضويته السابقة المعين فيها بمجلس الشورى والشاملة تلك المدة .

(ملف رقم ١٥١/١/٤٧ - جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

بورصة الأوراق المالية

**بورصة الأوراق المالية تعد مرتفا علميا تقنيا - يتولاها
مناصر المؤسسة العلمية ومقرراتها - القرارات الصادرة
من اللجان القائمة على شئونها قرارات ادارية
قاعدة رقم (١٢١)**

المقدمة :

بورصة الأوراق المالية تعد مرتفا علميا تقنيا - تتولاها مناصر
المؤسسة العلمية ومقرراتها - القرارات الصادرة من اللجان القائمة على
شئونها قرارات ادارية قليلة لظمن فيها اطمع مجلس الدولة - القرارات
الصادرة من لجنة التدبير الاستثنائية هي من نوع القرارات التي تصدر من
مجلس التدبير في لية جهة ادارية او مؤسسة علمية او هيئة علمية ولها طبيعتها
وبالتالي يكون الظمن في قرارات اللجنة المذكورة من اختصاص هذه المحكمة .

المحكمة :

ومن حيث انه يتعين البعث فيما اذا كانت القرارات الصادرة من
لجنة التدبير الاستثنائية في بورصة الأوراق المالية تعتبر
صادرة عن دعاوى أو قرارات تختص أصلا بنظرها محاكم مجلس
الدولة وبالتالي تكون المحكمة الادارية العليا مختصة برقابتها أم أنها
ليست لها هذه الصلة فتخرج عن رقابة هذه المحكمة .

ومن حيث انه يتعين للوصول الى التكليف القانوني السليم
لبورصة الأوراق المالية الرجوع الى النصوص القانونية التي
تعالج بورصات التجارة والواردة في قانون التجارة ، وكذلك للعرض
للنصوص القانونية التي تحكم بورصة الأوراق المالية والتي
تضمنها القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات
الأوراق المالية واللائحة الداخلية لهذه البورصات الصادرة بقرار
وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ .

وبين ههنا ان قانون العطلات ينص في المادة ٧٨ على انه « لا يجوز فتح أى بورصة للتجارة بدون تصريح من الحكومة وكل بورصة تفتح بغير هذا التصريح تغفل بالطرق الادارية » .

ويجب ان يكون فى كل بورصة لجنة تباط بها الادارة ومأمور أو مأمورون من قبل الحكومة لمراقبة تنفيذ اللوائح » . وتخص المادة ٧٣ على ان « أى عمل فى البورصة لم يتم طبقا لامر عال لا يعتبر صحيحا قانونا » .

وتخص المادة ٧٣ على أن « الاعمال المضافة الى أجل العقود فى بورصة مصرح بها طبقا لقانون البورصة ولوائحها وتكون متعلقة ببضائع أو أوراق ذات قيمة مسمرة تعتبر مشروعة أو معيزة ولو كان قصد المتعاقدين منها انها تؤول الى مجرد دفع الفرق » .

ولا تقبل أى دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول الى مجرد دفع فروق اذا انعقد على ما يخالف النصوص المتقدمة » وتخص المادة ٧٤ على أنه « لا تتمتع أعمال البورصة انعقادا صحيحا الا اذا حصلت بوساطة السماسرة المدرجة اسماؤهم فى قائمة تصدرها لجنة البورصة » .

ولا يجوز للسمسار أن يقوم مقام أحد المتعاقدين فى العمل المقود بممرقته الابتصريح خاص يعطى اليه بالكتابة وقت استلام الامر .

واذا ثبت ان سمسارا قام مقام احد المتعاقدين بدون تصريح مستكمل الشروط من عميله فلهذا الأخير الخيار فى طلب نسخ الصفقة أو تنفيذها .

وتنص المادة ٧٥ على أن « يشعل الأمر العالي المعلن في المادة ٧٢ السالف ذكرها على الأخص ما يأتي :

- ١ - تشكيل لجنة ادارة البورصة وبيان اختصاصها .
- ٢ - شروط ادراج اسماء السماسرة ومندوبيهم الرئسيين في البورصة .
- ٣ - قبول تسعير البضائع والاوراق ذات القيمة ووضع التسعيرة الربحية .
- ٤ - للتصفيات .
- ٥ - لتأديب السماسرة .

ونصت المادة ١/٦٥ من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الاوراق المالية على أنه « لا يجوز التعامل في البورصة في غير الاوراق المالية المقبولة في جدول الاسطر أو في الجدول المؤقت ولا يجوز تداول هذه الاوراق في غير المكان المخصص لها في البورصة أو في غير المواعيد المحددة لذلك .

ونصت اللائحة الداخلية لبورصات الاوراق المالية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ في المادة ١ على أن « المقصورة هي المكان الذي تعينه لجنة البورصات في دار البورصة لتنفيذ اوامر البيع والشراء » ونصت المادة ١/٣ على أنه « لا يجوز أن يحتل المقصورة الا السماسرة والمندوبون الرئسيون

المعينة اسماؤهم في جدول البورصة والوسطاء الذين لهم حق التماثل » ونمت المادة ه على ان « تفتح السوق للتعامل كل يوم من الساعة العادية عشرة صباحا حتى الساعة الواحدة بعد الظهر وتغفل يومي الجمعة والسبت وأيام العطلة ».

ويعلن عن افتتاح السوق بدقة جرس وعن اقفالها بدقتي جرس تتخللها فترة خمس دقائق . ويجب عند دق الجرس الأخير أن يقف كل تعامل وكل مفاوضة وكل فترة للإجابة في عطية جارية .

ومن حيث انه يبين من النصوص السابقة ان البورصة هي مكان خصه المشرع لشراء وبيع الاوراق المالية وبمعنى آخر انها سوق يتعامل فيه بالاوراق المالية بواسطة السماسرة الذين يتوسطون بين المشتري والبائع لهذه الاوراق وهذا السوق يعتبر من المرافق العامة الاقتصادية التي تؤدي خدمة عامة للجمهور .

ومن حيث انه اذا كانت بورصة الاوراق تعد مرفقا عاما اقتصاديا فما هي الصورة التي اتخذها هذا المرفق في ضوء ما أضفى عليه المشرع من حقوق وامتيازات وسلطات وارادة في اللائحة العامة لبورصات الاوراق المالية الصادرة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ ، واللائحة الداخلية لبورصات الاوراق المالية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على نصوص اللائحتين العامة والداخلية سألقتي للفكر ما يلي :

أولا - ان لجنة البورصة تتكون من سبعة عشر عضوا ، تسعة منهم السماسرة وخمسة من الاعضاء المنضمين وثلاثة يعينهم الوزير المختص لمدة سنتين ومهمة هذه اللجنة تحقيق مسير العمل

في البورصة بانفاذ ما تقتضيه الظروف من الاجراءات ولجنة في هذا الشأن سلطة تأديبية على جميع اعضاء البورصة وعلى المحبوبين الرئيسيين والوسطاء (م ٢ من اللائحة العامة) ويتكون مكتب اللجنة من رئيس ونائب رئيس وأمين صندوق ومكتب اللجنة كل سنة عقب اجتماع الجمعية العامة مباشرة لانتخاب ثلاثة من بين اعضاءها العاطلين ليختار الوزير المختص اقدمهم رئيسا لها (م ١٠ من اللائحة العامة) .

ثانيا - تشكل لجنة البورصة في أول جلسة تعقدها بمبدأ كل انتخاب سنوي لجنا وتعين بقدر ما تستلزمه حاجة العمل وتشكل كل منها من ثلاثة أعضاء على الأقل . . . وتقدم كل لجنة فرعية تقريراً عن أعمالها الى لجنة البورصة (م ١١) . ويعرض الرئيس على اللجنة كل مسألة تهم البورصة وهو يرأس اللجنة ويوقع مصادرها ويتولى تنفيذ قراراتها ويوقع جميع المقود والمكاتبات ويمثل الرئيس اللجنة أمام القضاء (م ١٣) وللجنة اقتراح تحيل اللائحة الداخلية (م ١/١٨) .

ثالثا - للجنة البورصة اذا طرأت ظروف خطيرة أن تقر بموافقة عشرة من أعضائها على العمل ضمن حد أعلى وهذا أدنى لأسعار الأوراق المالية بأسعار القفل في اليوم السابق على القرار (١/١٥) .

رابعا - للجنة البورصة أن تقرر بالاقتراع النرى قبول طلب المرشح كعضو أو رفضه بقرار غير مسب (م ٢٣) وعلى النمط المطلوب أن يودع المبالغ المخصوص عليها في اللائحة الداخلية المعمول القيد والامتراك وكذلك التأمين (م ٢٥) فلذا لم يستجد كل ما هو مطلوب منه كلفت اللجنة بدفع ما عليه خلال فترة معينة ويجوز لها أن

توقفه عن العمل في هذه الفترة أو أن تأمر عقد الاجتماع بتصفية عملياته بواسطة غيره من السمسرة (م ٢٦) كما تستبعد اللجنة من القائمة السمسرة الذين لم تعد تتوافر فيهم الشروط اللازمة للقيد، أو الذين لا يؤدون رسم الاشتراك وغيره من المبالغ المقررة باللائحة الداخلية في المواعيد المقررة (م ٢٧) كما تقيد لجنة البورصة المندوبين الرئيسيين والوسطاء الذين قسرت قبولهم على أن يؤدوا المبالغ المنصوص عليها في اللائحة الداخلية بصفة رسوم قيد واشتراكات (م ٤٦) • وتستبعد اللجنة من القائمة كل مندوب رئيس أو وسيط فقد شرطاً من شروط القيد أو لم يعد تابعاً للسمسار الذي قدمه (م ٤٩) كما ثبت اللجنة في طلبات الاعضاء المتضمن بقرارات غير مسببة (م ٥١) وتقيد اللجنة في قائمة الاعضاء المنضمين المرشح الذي قررت قبوله بعد أن يؤدي المبالغ المقررة في اللائحة الداخلية كرسوم القيد والاشتراكات وغيرها (م ١/٥٢)

خامساً - للجنة البورصة قبول قيد ورقة مالية في البورصة أو رفض قيدها أو وقف الفصل في الطلب مؤقتاً وقرار اللجنة في الحالتين غير مسبب (م ٦٠) كما أن اللجنة شطب الأوراق المالية من جدول الاسعار (م ٦٣) •

سادساً - تشكل هيئة تحكيم للفصل في جميع المنازعات التي تقع بين أعضاء البورصة والوسطاء والمندوبين الرئيسيين فيما بينهم أو بين أحدهما وبين عميل بشرط أن يتفق الطرفان على التحكيم وتكون قرارات الهيئة غير قابلة للاستئناف وتشكل هيئة أخرى لفض المنازعات التي تنشأ في المقصورة ، وتبين اللائحة الداخلية طريقة تشكيل هاتين الهيئتين والاجراءات التي تتبع لرفع النزاع والفصل فيه (م ٩٠) •

ثانياً - تعين لجنة البورصة سنوياً عند تكوين هيئة مكتبها ثلاثة أعضاء منهم رئيسها وعضو منضم وواحد من الاعضاء الثلاثة اللذين يعينهم الوزير المختص ويشكل منهم مجلس التأديب ٠٠٠ ويرأس مجلس التأديب رئيس لجنة البورصة أو من يقوم مقامه ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً الا بحضور مندوب الحكومة ولا يكون له صوت محدود في المداولات ويختص المجلس بالفصل فيما يقع من مخالفات لاحكام قوانين البورصة ولوائحها وكذلك جميع المسائل التي تمس حسن سير العمل والنظام في البورصة (م ٩١) والعقوبات التأديبية هي الانذار والغرامة من عشرة جنيهات الى خمسمائة جنيه والوقف من يوم الى ثلاثة أشهر والشطب (م ٩٢) وقرارات مجلس التأديب الصادرة بالوقف أو بالشطب ويجوز استئنافها امام لجنة تشكل بقرار من الوزير المختص • ويشترك مندوب الحكومة في اللجنة دون ان يكون له صوت محدود في المداولات وله حق الاستئناف اذا لم يقض بعقوبة الشطب أو الوقف رغم وجوب ذلك (م ١٠١) •

ثالثاً - ان للحكومة مندوباً لدى البورصة مهمته مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح (م ١٠٢) وغية حضور اجتماعات الجمعية العامة وجلسات لجنة البورصة ومجلس التأديب وهيئة التحكيم واللجان الفرعية المختلفة والا كانت قراراتها باطلة (م ١٠٢) وله حق الاعتراض على جميع قرارات الجمعية العامة ولجنة البورصة ولجانها الفرعية اذا صدرت مخالفة لقوانين البورصة أو لوائحها أو الصالح العام وكل إجراء يتخذ رغم اعتراض مندوب الحكومة يكون باطلاً ولا يترتب عليه أى أثر (م ١٠٣) •

رابعاً - توضع لكل بورصة لائحة داخلية تصدر بقرار من وزير الاقتصاد تشمل ضمن ما تشمل رسوم القيد والاشتراكات

ورسوم الشهادات والاعلانات في حدود معينة وانشاء صندوقين مشتركين للسماسة والوسطاء (م ١٠٦) .

عاشرا - تختار لجنة البورصة لجنة مراقبة المقصورة ممهد اليها بالمحافظة على النظام وحسن سير العمل في المقصورة ومراقبة تطبيق القوانين واللوائح فيها . . وللجنة أن توقع غرامة لا تتجاوز جنيتها واحداً وذلك بقرار شفوي وغير مسبب . . ولا يجوز الطعن في هذه القرارات بأي وجه من الوجوه وللجنة ان تحيل المخالف الى لجنة البورصة أو الى مجلس التأديب مباشرة (م ٤ من اللائحة الداخلية) وتكون الرسوم والاشتراكات كالآتي : ١ - رسوم واشتراكات سنوية ٢ - رسوم ثابتة (م ٧ من اللائحة الداخلية) واذا لم يؤد الاشتراك أو الرسم لغاية ٣١ يناير على الاكثر يطلب المتأخر بأدائه والا استبعد اسمه مؤقتا من القائمة ويمنع من العمل في البورصة حتى يقوم بأداء رسم القيد والاشتراك المطلوبين منه (م ٨ من اللائحة الداخلية) وتتكون إيرادات البورصة من الرسوم المختلفة والاشتراكات والغرامات وغير ذلك مما نص عليه في اللوائح العامة والداخلية (م ٩ من اللائحة الداخلية) وتشكل لجنة البورصة لجنة جدول الاسعار وهيئة فض المنازعات (م ٢٠ من اللائحة الداخلية) ، وينشأ صندوق مشترك للسماسة وآخر للوسطاء (م ٣٦ من اللائحة الداخلية) يخير كلا منهما مجلس ادارة (م ٣٨ من اللائحة الداخلية) ويجب على لجنة البورصة أو تؤدي الى خزانة وزارة الاقتصاد والتجارة في شهر مارس من كل سنة مبلغ ألف جنيه مقابل مصروفات مكتب مندوب الحكومة (٤٤ من اللائحة الداخلية) .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم من أحكام أن بورصة الاوراق المالية تخضع بالاشراف على التخطئة في الاوراق المالية حتى يتم تداولها

على أسس ثابت فيما بين البائع والمستري فالبورصة تقوم على إدارة عرق اقتصادى هام وقد خولت لجنتها سلطة وحقوق متعددة من القانون العام من نوع ما تختص به الهيئات الادارية العامة فهي تقتترح اللوائح وتوقع الغرامات وتعين حدا أعلى وحدا أدنى لأسعار الاوراق المالية فى بعض الحالات وتقيّد السماسرة والمندوبين الرئيسيين والوسطاء والاعضاء المنضمين وتستبعدهم ولها سلطة تأديب أعضائها ويباشر هذه السلطة مجلس التأديب الذى له توقيع عقوبات صارمة منها الوقف والشطب والحكومة على البورصة اشراف بارز يمدو فى صورة عديدة فانشاؤها لا يجوز الا بتصريح من الحكومة فى صورة قانون ولائحتها الداخلية تصدر بقرار من وزير الاقتصاد ولها مندوب فى البورصة يجب اشتراكه فى اجتماعات الجمعية العامة وجلسات لجنة البورصة ومجلس التأديب وهيئة التحكيم واللجان الفرعية المختلفة والا كانت قراراتها باطلة وقد خول حقا خطيرا يمد أبرز مظهر من مظاهر اشراف الدولة على البورصة وهو حق الاعتراض على قرارات لجنة البورصة التى يرى أنها مخالفة لقوانين البورصة أو لوائحها أو للمصالح العام وكل اجراء يتخذ رغم اعتراض مندوب الحكومة يكون باطلا ولا اثر له وثمة مظهر آخر من مظاهر اشراف الدولة على البورصة يتعلل فى حق وزير الاقتصاد فى اختيار رئيس لجنة البورصة وبعض اعضاء هذه اللجنة ويكون أحد اعضاء لجنة البورصة الذين عينهم الوزير عضوا فى مجلس التأديب كما أن للوزير تأييد ورفض ووقف تنفيذ قرار لجنة البورصة بتعيين حد أعلى وحد أدنى لأسعار الاوراق المالية فى الحالات التى يجوز فيها ذلك •

ومن حيث أنه فضلا عما سبق فان المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن « تعتبر بورصات الاوراق

المالية أشخاصا اعتبارية عامة وتتولى إدارة أموالها وتكون لها أهلية التقاضي » ومن حيث أنه لكل ما سبق فإن عناصر المؤسسة العامة ومقرماتها من تولى إدارة مرفق عام اقتصادى له الشخصية الاعتبارية العامة تكون قد توافرت في بورصة الأوراق المالية وبالتالي تكون القرارات الصادرة من اللجان القائمة على شؤونها هي قرارات إدارية قابلة للطعن فيها أمام محاكم مجلس الدولة كما تكون القرارات الصادرة من لجنة التأديب الاستئنافية هي من نوع القرارات التي تصدر من مجالس التأديب في أية جهة إدارية أو مؤسسة عامة أو هيئة عامة ولها طبيعتها وبالتالي يكون الطعن في قرارات اللجنة المذكورة من اختصاص هذه المحكمة ومن ثم فإن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر أنطمن المائل يكون غير قائم على أساس قانونى سليم ويتمين لذلك رفضه .

(طعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩١/٢/٢)

تأميم

- أولاً : ماهية التأميم ونطاقه .
- ثانياً : قرار التأميم يجب أن يرد على منشأة موجودة فعلاً .
- ثالثاً : الترخيص الذي يعتمد فيه باعتبار المنشأة مؤسسة .
- رابعاً : كيفية تقدير أصول المنشآت المؤممة .
- خامساً : النصويض عن التأميم .
- سادساً : حدود مسئولية الدولة عن الشركات والمنشآت المؤممة .
- سابعاً : لجان التقييم لجهاز إدارية .

أولا - ماهية التاجيم ونطاقه

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت والقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بالإضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - التاجيم هو اجراء يراد به نقل مشروع او مجموعة من المشروعات الخاصة بملكية الأفراد او الشركات الى ملكية الدولة بقصد تحقيق صالح الجماعة - يرد التاجيم على مشروع قائم بكيانه انفرادي ويتحدد نطاقه بهذا الكيان وينتاول المشروع المؤم بحالته وقت التاجيم - ينصب التاجيم على جميع العناصر القانونية التي يتكون منها والقابلة لانتقال ملكيتها الى الدولة - يقصد بالمشروع في مجال التاجيم مجموعة الاموال التي خصصت لقيام نشاط انتاجي معين وتتمتع بذاتية تجمل منها وحدة قائمة باستقلال بغض النظر عن مكوناتها التي تدخل في الاعتبار من خلال الاطار المسام للمشروع باعتباره اداة من ادوات الانتاج - مؤدى ذلك - ان التاجيم يصيب المشروع المؤم بكامله وبما يشتمل عليه من العناصر المستخدمة في تسير عملية الانتاج سواء كانت عقارات او مخزونات مالية او معنوية .

النسوى :

ومن حيث ان القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ينص في المادة (١) منه على أنه « يجب أن تتخذ كل من اشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية ، وأن تساهم فيها احدى المؤسسات

العامة التي يصدر بتجديدها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال » وينص في المادة (٣) على أن « يحدد قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر اقفال بيورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون ، واذا لم تكن الاسهم متداولة في انبورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي ، على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، كما تتولى هذه اللجان تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة » ثم صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بإضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرفق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، وتضمن من بين المنشآت المضافة « مطاحن ميخائيل عبد الملك الكبرى » ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ ، وينص في المادة (١) منه على أن « ينقل الى الجدول المرفق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الشركات والمنشآت التموينية الخاصة بالمطاحن ومضارب الأرز المبينة بالجدول المرفق بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ » ، وتقتص المادة (١) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ على أن « تؤمم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرفق بهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة »

ومن حيث أن التأميم اجراء يراد به نقل مشروع أو مجموعة من المشروعات الخاصة من ملكية الافراد أو الشركات الى ملكية الأمة

ممثلة في الدولة ، بقصد تحقيق مآلح الجماعة ، ويرد التأميم على مشروع قائم بكيانة القانوني ويتحدد نطاقه بهذا الكيان ، وهو يتناول المشروع المؤم بحالته وقت التأميم ، وينصب على جميع العناصر القانونية التي يتكون منها ، والقابلة لأن تنتقل ملكيتها الى الدولة . ويقصد بالمشروع - في مجال التأميم - مجموعة الاموال التي خصصت للقيام بنشاط انتاجي معين ، وتتمتع بذاتية تجعل منها وحدة قائمة استقلالا ، بغض النظر عن مكوناتها التي تدخل في الاعتبار من خلال الاطر العام للمشروع باعتباره أداة من أدوات الانتاج لذلك فان التأميم يصيب المشروع المؤم بكامله ، أى بما يشتمل عليه من العناصر المستفيدة في تسيير عملية الانتاج ، سواء كانت عقارات أو منقولات مادية أو منوية .

ومن حيث أن المشروع المؤم قد ورد في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ باضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ تحت اسم « مطاحن ميخائيل عبد الملك الكبرى بينها » حال كونه مطحنا واحدا ، مما يستفاد منه أن المشروع قد قصد تأميم « شركة مطاحن ميخائيل عبد الملك الكبرى وشركاه » وهي الشركة التي يتمثل نشاطها في استغلال المطحن المذكور والواضح من الأوراق أن هذه الشركة أنشئت بموجب عقد مؤرخ في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ بين كل من ميخائيل عبد الملك وشفيق عبد الملك في شكل شركة توصية بسيطة باسم (مطاحن م . عبد الملك الكبرى وشركة) وذلك لغرض غريبة وطحن الغلال وضرب الارز وحصة كل شريك النصف - ثم عدل العقد بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بحيث أدخل ميخائيل عبد الملك ولديه نبيل وناجي جلا بحصة قدرها السدس واستبقى

لنفسه حصة قدرها السدس ، كما أدخل شفيق عبد الملك ولده صبرى شريكا بحق الربع وبقي له الربع ، وعدل اسم الشركة وعنوانها الى (شركة مطاحن م . عبد الملك الكبرى وشركاه) - واذا تبين للجنة تقييم أصول المشروع المؤم المشكلة في نطاق قانون التأمين النصفى رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ أن أرض المطحن لا تدخل في تلك الأصول باعتبارها أرضا مستأجرة ، ومطوكة مشاعا للسيدتين ميخائيل وشفيق عبد الملك في حين ان الشركاء في الشركة مالكة المطحن وقت سريان ذلك القانون هم المذكورون بالانضافة الى نبيل وناجى ولدى ميخائيل عبد الملك وصبرى شفيق عبد الملك ، ولم ترد الارض المقام عليها المطحن ضمن أصول ميزانيات المطحن منذ عام ١٩٤٦ ، كما أنه مدون بدفاتر الشركة ايجارا للمطحن يبلغ ٦٢٤ جنيها سنويا قدر منه للأرض اثنتان ويبلغ ٣٠٨ جنيها ، وكل هذه الاعتبارات أدت بلجنة التقييم المذكورة الى اخراج أرض المطحن من ضمن أصول المشروع المؤم ، وهى اعتبارات سائفة في الواقع والقانون ، حيث ورد التأمين في هذه لحالة على العناصر المطوكة للشركة أو حقوقها المتعلقة بنشاط المشروع المؤم وفيها الحق في ايجار تلك الأرض ، وما كان يجوز بعد ذلك وقد أعملت اللجنة المذكورة تقديرها في تقييم أصول تلك الشركة ، أن تناود اللجنة المشكلة طبقا للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بعد أن خفضت الشركة المذكورة لأحكامه ، النظر في هذا الامر وتدخل ملكية أرض المطحن وهى خارجة عن العناصر المطوكة للشركة ضمن عناصر المشروع المؤم ، وهذا ما سبق أن انتهت اليه هذه المحكمة في حالة مماثلة في الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٣ ق الصادر بجلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٣) .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بغير ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين القضاء بالغاثة ، والحكم بإلغاء قرار لجنة التقييم المشكلة طبقا لنقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فيما انتهت اليه من ادراج أرض المطعن من بين أصول المؤسسة .

ومن حيث أن طلب تحديد قيمة ايجارية سنويا قدرها ٢٠٩ جنيهات وذلك بواقع النصف اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٦٢ الى تاريخ التأمين الكلى في ٧ من مايو سنة ١٩٦٣ ، ثم بواقع مائة في المائة من هذا التاريخ حتى تاريخ الحكم في الدعوى ، فان أساس هذه المطالبة هو العلاقة الايجارية وهي علاقة مدنية لا تختص جهة القضاء الادارى بالبت فيها ، ويكون لأصحاب الشأن اللجوء الى المحكمة المختصة للمطالبة بحقوقهم في هذا الخصوص .

ومن حيث أن الطاعنين قد أجبيوا الى تسق من مطالبهم ، فان الجهة الادارية المدعى عليها تلزم بقدر مناسب من المصروفات - ويلزم الطاعنون بالتمسق الآخر .

(طعن ٣٣٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٩)

ثانياً — قرار التأميم يجب أن يرد على منشأة موجودة فعلاً

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

مضى ثبت أن الأرض الفضلاء موضوع النزاع لا يمكن أن يرد عليها منفردة تأميم المطن المستهدف بالتأميم بعد زوال المطن ذاته قبل صدور قانون التأميم يتعين القضاء بالفناء القرار المطنون فيه — أساس ذلك : — عدم وجود المنشأة المقصودة بالتأميم في تاريخ العمل بقانون التأميم المطبق — قرار التأميم الوارد على منشأة غير موجودة فعلاً — أثره — انعدام القرار .

المسألة :

ومن حيث أنه ولئن أصاب الحكم المطنون فيه في تكييف دعوى المدعى أنها طمن بالالفاء في قرار تأميم المطن الخاص به إلا أنه جانبه الصواب في قضائه بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المدعى في دعواه الماثلة ، فطالما استظهر الحكم من أوراق الدعوى ومن الحكم النهائي الصادر من القضاء المدني في المنازعة حول الملكية أن الأرض الفضلاء موضوع النزاع لا يمكن أن يرد عليها منفردة تأميم المطن المستهدف بالتأميم بعد زوال المطن ذاته من قبل صدور القرار بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فإنه كان يتعين عليه أن يقضى بالفناء القرار المطنون فيه للانعدام لعدم وجود المنشأة المقصودة بالتأميم في تاريخ العمل بالقانون المشار اليه ، فهي النتيجة اللازمة

لقضائه في دعوى الإلغاء المنظورة ولا يرد إليها إلا الحكم الصادر فيها وليس الحكم الصادر من القضاء المدني في منازعة أخرى .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر فإنه يمكن قد نأى عن الصواب في تطبيق صحيح حكم القانون فيتمين القضاء بإلغائه وبلغاء القرار المطعون فيه والزام الجهة الادارية بالمحروقات .

(طعن رقم ٣٣٩٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/٢١ / ١٩٨٥)

ثالثا - التاريخ الذى يعتد فيه باعتبار المنشأة مؤمنة

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

الشركات والمنشآت التى لمبت تأييدا كليا بمقتضى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ سرى عليها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ اعتبرها من تاريخ المبل به فى ٢٠ يوليه ١٩٦١ - هذا التاريخ يتخذ أساسا لاعتبارها مؤمنة قانونا - تحول اسهم هذه الشركات والمنشآت ورؤوس اموالها منذ هذا التاريخ الى سندات اسمية على الدولة ، ولسريان فائدة عن قيمة هذه السندات بنسبة ٤٪ سنويا ، ولحساب مدة تلك السندات ، وهى خمس عشرة سنة - بهذا تعتبر قيمة هذه السندات ديننا مؤجلا حتى ٢٠ يوليه ١٩٧٦ - الفائدة عنها فائدة تعويضية تستحق مقابل الانتفاع بالدينون المؤجلة حتى حلول مواعيد استحقاقها مما يوقف سريانها عند حلول اجل قيمة السندات فى ٢٠ يوليه ١٩٧٦ - يضم من هذه الفوائد عن المدة التى استغرقتها التأميم الجزئى من ٢٠ يوليه ١٩٦١ الى ٧ مارس ١٩٦٤ ما صرف من ارباح عن ذات المدة منعا من ازدياد الانسداد بالارباح والفوائد معا مما يشكل اثرا بلا سبب على حساب للدولة - متجمد الفوائد التعويضية والتأخرية لا يستحق عليها فوائد - المادة ٢٢٢ من القانون المدنى - مؤدى حلول قيمة السندات بقتناء محتوا نون استهلاك فى ٢٠ يوليه ١٩٧٦ جواز المطالبة القضائية بها - تسرى عليها الفوائد التأخرية من تاريخ هذه المطالبة القضائية - المادة ٢٢٦ من القانون المدنى - فى جميع الأحوال لا يجوز ان يزيد مجموع الفوائد بنوعها تعويضية وتأخرية على قيمة السندات .

المسألة ٢ :

ومن حيث أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت نص فى المادة الاولى على أنه (٠٠٠ كما تؤمم الشركات والمنشآت الميينة فى الجدول المرافق لهذا القانون ٠٠٠) ، ونص فى

المادة الثانية على أنه (تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار إليها الى سندات اسمية عن الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤.٥٪ سنويا . ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية ٠٠٠) وقد عد بهذا القانون وفقا للمادة التاسعة منه اعتبارا من ٢٠ من يولييه سنة ١٩٦١ . ثم صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ باضافة بعض شركات ومنشآت المقاولات الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، وقضى في المادة الخاصة منه بأن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ . وفاد هذا أن الشركات والمنشآت التي أمتت تأمينا كليا بمقتضى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ ، سرى عليها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ اعتبارا من تاريخ العمل به في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٦١ ، فيتخذ هذا التاريخ أساسا لاعتبارها مؤمنة قانونا ولتحول اسمها ورؤوس أموالها الى سندات اسمية على الدولة وللسريان فائدة عن قيمة هذه السندات بنسبة ٤٪ سنويا ولحساب مدة تلك السندات وهي خمس عشرة سنة : وبذا تعتبر هذه القيمة دينيا مؤجلا حتى ٢٠ من يولييه سنة ١٩٧٦ . كما تعتبر الفائدة عنها من الفوائد التعويضية التي تستحق مقابل الانتفاع بالديون المؤجلة حتى حلول مواعيد استحقاقها مما يوقف سريانها عند حلول أجل قيمة السندات في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٧٦ . غير أنه يتعين أن يفهم من هذه الفوائد عن المدة التي استغرقها التأميم الجزئي من ٢٠ من يولييه سنة ١٩٦١ الى ٧ من مارس سنة ١٩٦٤ ما صرف من أرباح عن ذات المدة من أرباح من ازدواج الافادة بالارباح وبالفوائد مما يشكل أثرا بلا سبب على حساب الدولة حسبما رأت بحق الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة في ٢ من يناير سنة ١٩٧١ ، وهي فوائد أيضا تؤلف حصيلتها متجمدة فوائد فلا يجوز تقاضي فوائد تأخيرية عنها عملا بالمادة ٣٣٣ من القانون المدني التي حظرت تقاضي فوائد

على متجمد الفوائد حرمية بذلك قاعدة من انقواعد الامرة التي لا يجوز الخروج عنها لتعلقها بالنظام العام والتي تصدق على متجمد انقواعد بنوعها تعويضية وتأخرية ، ومؤدى حلول قيمة السندات بانتهاؤها مدتها ضمن استهلاك في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٧٦ أنه تجوز المطالبة القضائية بها وتسرى عليها الفوائد التأخرية من تاريخ هذه المطالبة القضائية طبقا للمادة ٢٢٦ من القانون المدني التي لم تكف بالمطالبة القضائية بالدين وانما استلزمت المطالبة انقضائية بالفوائد حتى تسرى هذه الفوائد التأخرية ، ولا ريب أنه في جميع الاحوال لا يجوز أن يزيد مجموع الفوائد بنوعها تعويضية وتأخرية على قيمة اسندات اعمالا بالمادة ٢٣٢ من القانون المدني التي قضت بأنه لا يجوز في اية حالة ان يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المسال فسنست قاعدة آمرة تشمل في عموميتها وطلاقها الفوائد أيضا كلن نوعها :

ومن حيث أنه يخلص من وقائع المنازعة المعروضة أن رأس مال الشركتين المؤممتين تحول بالتأمين الكامل بمقتضى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ الى دين عام على الدولة قيمته ١٧٥٠٤٨٨٣ جنية تمثل في سندات مدتها خمس عشرة سنة بفائدة نسبها ٤٪ اعتبارا من ٢٠ من يولييه سنة ١٩٦١ . وهذه السندات وجب اصدارها قانونا سواء طبقا للمادة ٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ أو تنفيذيا للحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلية ١١ من مارس سنة ١٩٨٠ في الدَعْوَى رقم ١٥٨٤ لسنة ٢٨ القضائية بالغاء اقرار السلبى بالإمتناع عن تسليمها الى اصحابها المطعون ضدهم الثلاثة الاول ، الا أنه لم يتم اصدارها فعلا وبالتالى لم يحدث استهلاك لها كليا أو جزئيا حتى انقضت مدتها وحل أجل الدين موضوعها بمضى خمس عشرة سنة في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٧٦ ، وقد جرت للفوائد التعويضية

عنها بنسبة ٤ ٪ منذ ٢٠ من يولييه سنة ١٩٦١ ، الا انها فوائد استقرت بالارباح التى صرفت عن مدة التأمين انجزى من هذا التاريخ حتى ٧ من مارس سنة ١٩٦٤ ، وبذا تقتصر على المدة التالية منذ ٨ من مارس سنة ١٩٦٤ حتى ١٩ من يولييه سنة ١٩٧٦ ، وتشكل حصيلتها متجمد فوائد لا يجوز تقاضى فوائد عنها ولو كانت فوائد تأخرية طبقا للمادة ٢٣٣ من القانون المدنى . ولئن كان المطعون ضدهم الثلاثة الاول اقاموا الدعوى رقم ٦١٧٩ لسنة ١٩٦٩ فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٦٩ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ، الا انهم لم يفسونها ابتداء أو بعدئذ أية مطالبة بالدين أو بفوائد حتى توجب بالحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسة ١١ من مارس سنة ١٩٨٠ فى الدعوى رقم ١٥٨٤ لسنة ٢٨ القضائية بالغاء القرار السلمى بالامتناع عن تسليمهم السندات ، وبذا فانه لا محل لسريان الفوائد التأخرية عن الدين حتى رفعهم الدعوى رقم ٩٦٣ لسنة ١٩٨١ فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨١ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الدين ومقداره ١٧٥٠٤٨٨٣ جنيه والفوائد القانونية من ٢٠ من يولييه سنة ١٩٦١ بما حوى طلبهم الفوائد التأخرية عن تاريخ المداخلة القضائية بها طبقا للمادة ٢٢٦ من القانون المدنى . وبالتالي فانهم يستحقون الفوائد القانونية عن هذا الدين الحال بنسبة ٤ ٪ منذ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨١ وليس من تاريخ حلول الدين فى ٢٠ من يولييه سنة ١٩٧٦ . وعلى هذا فانه يحق لهم أصل الدين وفوائده التعويضية بنسبة ٤ ٪ من ٨ من مارس سنة ١٩٦٤ حتى ١٩ من يولييه سنة ١٩٧٦ وفوائده التأخرية بذات النسبة من ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨١ حتى تمام السداد على الا يتجاوز مجموع هذه الفوائد بنوعها أصل الدين عملا بالمادة ٢٣٣ من القانون المدنى ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه وان أصاب الحق فيما قضى به من أصل الدين ومقداره ١٧٥٠٤٨٨٣ جنيه الا أنه خالف القانون اذ قضى بالفوائد القانونية من تاريخ الدين فى ٢٠ من يونيه سنة ١٩٧٦

على ظن من أن الدعوى رقم ٦١٧٩ لسنة ١٩٦٩ المقامة في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية استجلب فيها المطالبة بقيمة السندات في حين أن هذه الدعوى لم تشمل تلك المطالبة التي لم تكن أيضا لتعنى عن وجوب المطالبة بالفوائد التأخيرية أيضا وهو ما يتم في ذات الدعوى حتى تسرى الفوائد التأخيرية من تاريخ المطالبة القضائية بها طبقا للمادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، كما أن الحكم المطعون فيه خالف القانون كذلك اذ قضى بالفوائد التأخيرية عن مجمد الفوائد التعويضية عن أصل الدين قبل حلول أجله في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٧٦ وهو ما لا يجوز طوعا للمادة ٢٣٣ من القانون المدنى ، وبالتالي فإنه يضمن القضاء بتعديل الحكم المطعون فيه الى الزام المدعى عليهما بصفتيهما بأن يؤدىا للمدعين مجلغا مقداره ٨٨٣ر١٧٥٠٤ جنيه وفوائده التعويضية بنسبة ٤٪ من ٨ من مارس سنة ١٩٦٤ حتى ١٩ من يولييه سنة ١٩٧٦ وفوائده التأخيرية بنسبة ٤٪ من ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨١ حتى تمام السداد على الا تريد هذه الفوائد بنوعها عليه .

(طعن رقم ٢٦٤١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/٢٦ / ١٩٨٨)

رابعاً - كيفية تقدير أصول المنشآت الإزمية

قاصدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

المبرة بالأسعار السائدة في تاريخ نقل الملكية للدولة أى في تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ تحقيقاً للمساواة بين أصحاب الشركات الإزمية بقانون واحد مهما تفرق قرار لجنة التقييم .

الحكمة :

من حيث أنه فيما يتعلق بمدى مشروعية قرار لجنة تقييم شركة أبو الهول الصادر في أبريل سنة ١٩٦٤ وفي ضوء ما ورد به من وقائع وبيانات ، فالثابت أنه (فيما عدا الأرض) فإن اللجنة قد اطلعت على التقارير المقدمة إليها من الخبراء وما كان تحت يدها من مستندات وما توصلت إليه من معلومات وبعد جرد أصول الشركة والموجودات وما تكشف لها من خصوم فإنها - في ضوء ذلك - قدرت قيمة كل عنصر بمبلغ نقدي سواء في جانب الأصول أو الخصوم وأنها لم تستبعد ما لا يدخل في التقييم كما لم تدخل ما لا يخرج عن التقييم ولم يقدم المدعون أى مستند أو دليل ينقض ذلك . واذ كان تقدير القيمة هو ما يدخل في اختصاص اللجنة وفي نطاق الموازنة الواقعية والترجيح بين آراء الخبراء فإن ذلك مما تملكه اللجنة بحسب صلاحياتها في تحديد صافي الأصول ما دام هذا التقدير بنى على أسباب واقعية منتجة مما انتجت إليه اللجنة ، واذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا للنظر فإنه لا مطن عليه ، أما ما ادعاء الطاعون بشأن مقر الشركة فلم يقم أى دليل على أن ذلك كان تحت نظر اللجنة وأنها كما لم يقدم أى مستند يدل على

طبيعة هذا المبروكيه وسيندر شغلهم سواء في مرحلة إندجوى أو مرحلة
الطنن

ومن حيث أنه فيما يتعلق بتقييم الأرض ، فالثابت بقرار اللجنة أنه
« لم يرد بالميزانية المقدمة من الشركة أية قيمة لأرض المصنع ويقتنع
كيفية اكتساب ملكيتها تبين أن الشركة وضعت اليد عليها واكتسبتها
بهذه المثابة ولم يرد بأوراق أو أقوال ذوى الشأن فى الشركة ما يفيد
أن الشركة قد تلقت ملكيتها أو بعضها بمبلغ معين يمكن أن تعوض عنه
ولذلك ترى اللجنة تقدير أرض المصنع بقيمة رمزية هي ١ جنيه ،
فواضح أن اللجنة تحققت من أسباب كسب الشركة المؤسسة للملكية
أرض المصنع موضوع انتأيم وأن هذه الملكية تكاملت أركانها
واستقرت لها فى تاريخ سابق على التأميم ومن ثم فلم يكن من
اختصاص اللجنة بحث مقدار المقابل النقدي الذى تحمطته الشركة
لكسب هذه الملكية وإنما يقف اختصاصها - كص القانون - عند
تحديد سعر الاسهم وسعر المنشآت غير المتخذة شكل شركات
مساهمة وبذلك فإن قرار اللجنة بتقييم الأرض بجنيه واحد فاقدا
لركن السبب واقما وقانونا مما يتعين معه الغاؤه ، واذا ذهب الحكم
المطعون فيه هذا المذهب فإنه يكون قد أصاب الحق فى قضائه ويغدو
الطنن المقام من جهة الادارة غير قائم على أساس »

ومن حيث أنه عن انسداد الذى تقوم به الأرض وكيفية ذلك فإن
المادة الأولى من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تؤمم
للشركات والمنشآت الميمنة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها
الى الدولة » • وتنص المادة الثانية على أن « تتحول أسهم الشركات
ورؤوس أموال المنشآت المشار إليها الى صناديق اسمية على
الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا » • وتنص المادة

الثالثة على أن « يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر
اتصال لبورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون ،
فإذا لم تكن الاسهم متداولة .. فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة
أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الصناعة
كما يتولى هذا لجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات
مساهمة » . وتنص المادة التاسعة على أن « يصدر وزير الصناعة
القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون ، ونشر هذا القانون وعمل به من
٨ أغسطس سنة ١٩٦٣ ، وفاد ذلك أن المشرع حين قرر تأميم الشركات
والمنشآت الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون ومنها شركة أبو الهول
نصناعة وتجارة الغزل والمنسوجات انما قرر صراحة أيلولة ملكيتها
الى الدولة بما تشمله من أصول وخصوم وذلك من تاريخ العمل
بهذا القانون ومن ثم فان أصول المشروع المؤمم تكون قد خرجت من
هذا التاريخ من ملكية أصحاب المنشأة الى ملكية الدولة وأنه في مقابل
ذلك قرر المشرع تعويض المالكين السابقين بما يعادل صافي القيمة
الاجمالية بين الاصول والخصوم مقدرة اسعارها بما هو سائد في
تاريخ نقل الملكية أى في تاريخ العمل بهذا القانون وليس في تاريخ آخر
وبذلك تتحقق العدالة والمساواة بين أصحاب الشركات والمنشآت
المؤممة بقانون واحد وفي تاريخ واحد ومهما كان تاريخ قرار لجنة
التقييم متأخرا عن ذلك أو لاحقا لشهرين المحددين في القانون لاصدار
قرارها بعد أن يتم تشكيلها . واذ كان القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣
سالف الذكر لم يسقط في التطبيق العملى ولم يتم الغاؤه بقانون
لاحق فمن ثم فان وزير الصناعة يكون هو المختص باصدار القرارات
اللازمة لتنفيذ هذا القانون ومن ذلك تشكيل لجنة جديدة لتحديد
سعر الأرض التى سبق تأميمها وأيلولتها للدونة في ٨/٨/١٩٦٣ .
وبمراعاة الاسعار القائمة والظروف السائدة في ذلك الحين وبديهي

أن اللجنة ان تستعين بمن تمنتاجه من أهل الخبرة ولها الاطلاع على ما تقدم اليها من مستندات من ذوى الشأن وما تقرره اللجنة هو بمثابة تقدير تكعيلى لتدارك ما فات اللجنة السابقة وفي اطار قانون انتايم سالف الذكر وما صدر بشأن تطبيقه من أحكام قضائية كاشفة عن حقوق ذوى الشأن في أصل التعويض (انتكعيلى) ومقداره ٠٠

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى نتيجة تأخذ بها هذه المحكمة استنادا الى الاسباب الواردة به وكذا الواردة بهذا الحكم ، فمن ثم يتعين رفض الطعنين والزام كل طاعن بمصروفات طعنه عملا بالمادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن رقم ٤٠٤ و ٥١٧ لسنة ٣٣ ق -- جلسة ١١/٣/١٩٨٩)

خلاصا — التعويض عن التلبيم

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

اذ نفاط المشرع بلجنة التقييم تحديد مقدار التعويض المستحق عن الأموال التي انفصلت ملكيتها للدولة بقوانين التلبيم ليس معنى ذلك اتسه فوضها سلطته في تحديد نطاق التلبيم — وانما وكل اليها فقط مهمة تقدير العناصر التي تدخل في نطاق التلبيم — ان جاوزت اللجنة حدود ولايتها بان ادخلت في نطاق التلبيم ما لا يؤدي التطبيق السليم للقانون الى تسوله واخرجت من نطاق التلبيم عنصرا كان يتعين بحسب التطبيق للقانونى السليم تسوله فلن قرارها يكرن معدوم ،اذن قانوننا لا يلحقه اية عساسة ويجوز تصحيحه .

الحكمة :

ومن حيث أنه في خصوصية الطعن المسائل فان الثابت من الاوراق أن الدعوى رقم ٢٩٦٥ لسنة ٢٦ ق قد انطوت على طلب المدعين تسميح قرار لجنة تقييم شركة اخوان كوتاريللى وذلك باستبعاد مبلغ ٦٤٣٣٣٥ جنيها من مخصص الضرائب الواردة بخسوم الشركة وتحديد صافي أصول انشركة في ١٩٦١/٧/٢٠ بمبلغ ١١٥٢٥٥٥ جنيها وأنه بجلسة ١٩٧٦/٤/٦ حكمت محكمة القضاء الادارى بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بعدم الاعتداد بقرار لجنة التقييم المطعون فيه فيما تضمنه من ادراج مبلغ ٢٢٩٦٧٠ جنيها ضمن مخصص الضرائب في جانب الخصوم الذمة المالية للشركة فواضح من ذلك أن دعوى عدم الاعتداد بقرار لجنة التقييم أو الغاء هذا القرار لم تكن مجردة عن تحديد الاثر المالى ومقداره الذى يهدف اليه الدعون وتطلق به مصالحهم المادية وذلك لمعرفة صافي القيمة الناتجة عن تحديد المركز

المائي للشركة في تاريخ العمل بالقانون المتضمن تأميمها سواء بالنسبة لتحديد عنصر الأصول أو عنصر الخصوم وباعتبار أن صافي القيمة هو الذي يتعلق به الحق في التعويض والذي قرره قوانين التأميم المتعاقبة أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ و ٣٨ و ٧٣ و ٧٣ لسنة ١٩٦٣ و ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ اذ التزم المشرع فيها جميعا — بالنسبة لتقدير التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة كليا أو جزئيا — نهجا عاما قوامه أن يكون التعويض معادلا لكامل القيمة الحقيقية لحصص وأنصبة أصحاب تلك المشروعات بعد تقويمها وفقا للقواعد المحددة بالقوانين المذكورة ، وقد أفصح المشرع صراحة عن هذا النهج الذي التزمه في تحديد التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة في مختلف قوانين التأميم مما أورده في المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وأشار اليه في المذكرات الايضاحية لقرارات بقوانين اللاحقة عليه من أن « هذا التأميم أتخذ صورته المعادلة فلم تتحول ملكية أسهم الشركات أو رؤوس أموال المنشآت الى الدولة بلا مقابل بل عوض أصحابها عنها تعويضا عادلا ، وإذا كان المشرع قد ناط بلجنة التقييم تحديد مقدار التعويض المستحق عن الأموال التي انتقلت ملكيتها الى الدولة بقوانين التأميم فليس معنى ذلك أنه فوضها سلطته في تحديد نطاق التأميم وانما وكل اليها فقط مهمة تقدير قيمة العناصر التي تدخل في نطاق التأميم فان تجاوزت اللجنة حدود ولايتها بأن أدخلت في نطاق التأميم ما لا يؤدي التطبيق لتسليم للقانون الى شموله أو أخرجت من نطاق التأميم عنصرا كان يتمين بحسب التطبيق القانوني التسليم شموله فان قرارها يكون معدوم الأثر قانونا ولا تلحقه أية حصانة ويجوز تصحيحه ، وبأسيا على ذلك فان الدعوى رقم ٢٩٦٥ لسنة ٢٦ ق تكون بمثابة دعوى حقوقية متعلقة مباشرة بمقدار التعويض المستحق قانونا عن تأميم شركة اخوان كوتاريللي ويستحق على المبلغ الذي قضى للحكم بعدم ادراجه ضمن

مخصص للضرائب في جانب خصوم الذمة المالية للشركة الرسم النسبي المقرر على الدعاوى معلومة القيمة تطبيقا للمادة الأولى من مرسوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ معدلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر : واذا ذهب لحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد خالف انقانون ويتعين الحكم بالفسائه وقبول المعارضة والزام المطعون ضدهم المصروفات .

(طعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٣٢ ق — جملة ١/٦ / ١٩٩٠)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

قوانين التأميم المتعاقبة ارقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ و ٢٨ و ٧٢ و ٧٣ لسنة ١٩٦٢ و ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ — التزم المشرع فيها جميعا بالنسبة لتقدير التعميـض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة كليا أو جزئيا نهجا علميا قوامه ان يكون التعميـض معادلا لكليل للقيمة الحقيقية لحصص واتصية أصحاب تلك المشروعات بعد تقويمها وفقا للقواعد المحددة بالقوانين المذكورة — انصح المشرع مراعاة عن هذا النهج الذي التزمه في تحديد التعميـض المسحق لأصحاب المشروعات المؤممة في مختلف قوانين التأميم بما أورده في المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وأشار اليه في المذكرات الايضاحية لقرارات بقوانين اللاحقة عليه — هذا التأميم اتخذ صورته العادية ، فلم تؤل ملكية أسهم الشركات أو رؤوس أموال المنشآت الى الدولة بلا مقابل ، بل عوض اصحابها عنها تعويضا عادلا — اذا كان المشرع قد ناط بلجنة التقسيم تحديد مقدسار التعميـض المستحق عن الاموال التي انتقلت ملكيتها الى الدولة بقوانين التأميم فليس معنى ذلك انه فرضها سلطته في تحديد نطاق التأميم ، وانما وكل الها فقط مهمة تقدير قيمة العناصر التي تدخل في نطاق التأميم — فان جاوزت اللجنة حدود ولايتها بان ادخلت في نطاق التأميم مالا لا يـؤدى التطبيق نصليـح للقانون الى شمله ، او اخرجـه من نطاق التأميم عنصرا كلـن يتعيـن

بحسب التطبيق القانوني السليم شعوره بأن قرارها يكون معذور الاثر
قانونا ، ولا تلحقه اية حصة ، ويجوز تصحيحه .

المسألة :

ان الثابت من الأوراق أن الدعوى رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٩ ق قد انطوت
على طلب إلغاء القرار الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢١ من لجنة تقييم
شركة اخوان كوتاريللي تنفيذاً للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ وذلك
فيما تضمنه هذا القرار من ادراج مبلغ ١٢٢٤٥٣٤ جنيتها بخسوم الشركة
وما يترتب على ذلك من آثار أهمها تحديد صافي أصول الشركة في هذا
التقييم بمبلغ ١٣٣٧٩٢٤ وأنه بجلسة ١٣/١٢/١٩٨١ حكمت محكمة
القضاء الاداري بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بإلغاء قرار لجنة
التقييم المطعون فيه فيما تضمنه من ادراج مبلغ ١٢٢٤٥٣٤ جنيتها في
جانب خصوم الذمة المالية لشركة اخوان كوتاريللي ، فواضح من ذلك
أن دعوى إلغاء هذا القرار لم تكن مجردة عن تحديد الأثر المالي
ومقداره انذى يهدف اليه المدعون وتتعلق به مصالحهم المادية وذلك
لمعرفة صافي القيمة الناتجة عن تجديد المركز المالي للشركة في
تاريخ العمل بالقانون المتضمن تأميمها سواء بالنسبة لعنصر اخصوم
أو عنصر الأصول وباعتبار أن صافي القيمة هو الذي يتعلق به الحق
في التعويض وانذى قررته قوانين التأمين المتعاقبة أرقام ١١٧
و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ و ٣٨ و ٧٢ و ٧٣ لسنة ١٩٦٣ و ١٢٣
سنة ١٩٦٤ إذ التزم المشرع فيها جميعاً - بالنسبة لتقدير التعويض
المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة كلياً أو جزئياً - نهجاً عاماً
قوامه أن يكون التعويض معادلاً لكامل القيمة الحقيقية لحصص وأنصبة
أصحاب تلك المشروعات بعد تقويمها وفقاً للقواعد المحددة بالقوانين
المذكورة ، وقد أفصح المشرع صراحة عن هذا النهج الذي التزمه في
تحديد التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة في مختلف قوانين

التأميم بما أورده في الفكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وأشار إليه في المذكرات الإيضاحية للقرارات بقوانين اللاحقة عليه — من أن هذا التأميم اتخذ صورته العادية فلم تؤول ملكية أسهم الشركات أو رؤوس أموال المنشآت إلى الدولة بلا مقابل بل عوض أصحابها عنها تعويضاً عادلاً ، وإذا كان المشرع قد ناط بلجنة انتقيم تحديد مقدار التعويض المستحق عن الأموال التي انتقلت ملكيتها إلى الدولة بقوانين التأميم فليس معنى ذلك أنه فرضها سلطة في تحديد نطاق التأميم وإنما وكل إليها فقط مهمة تقدير قيمة العناصر التي تدخل في نطاق التأميم فإن جاوزت اللجنة حدود ولايتها بأن أدخلت في نطاق التأميم ما لا يؤدي التطبيق السليم للقانون إلى شموله أو أخرجت من نطاق التأميم عنصراً كان يتمين بحسب التطبيق القانوني السليم شموله فإن قرارها يكون معدوم الأثر قانوناً ولا تملكه أية حصانة ويجوز تصحيحه . وتأسيساً على ذلك فإن الدعوى رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٩ ق تكون بمثابة دعوى حقوقية مطلقة مباشرة بمقدار التعويض المستحق عن تأميم شركة اخوان كوتاريلى ويستحق على المبلغ الذى قضى الحكم بأحقية المدعين فى طلب عدم ادراجه بجانب الخصوم فى الذمة المالية للشركة الرسم النسبى المقرر على الدعاوى مطومة النقيصة تطبيقاً للمادة الأولى من مرسوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ معدلة بالقرار الجمهورى رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يتمين الحكم بالنقائه وقبول المعارضة والزام المطعون ضدهم المصروفات .

(طعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٩٠/١/٦)

سلسلة - حدود مسؤولية الدولة من

الشركات والمنشآت المؤمة

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

مسؤولية الدولة عن الشركات والمنشآت المؤمة تقتصر في حدود ما آل إليها من أموال وحقوق في تاريخ التأميم ويمتد في ذلك بالقرارات النهائية التي تصدرها لجان تقييم الشركات والمنشآت المؤمة التي لا تتخذ شكل شركة مساهمة - عدم جواز تصفية الشركة المؤمة إلا من تاريخ إبرائها دون اثر رجعي .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١١/٦/١٩٨٥ فتبينت أن المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ سأنف البيان تنفي بأن « تؤمم الشركات والمنشآت المينة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة » ، وقد وردت شركة النهضة للنزل والنسيج موزس تاجر وشركاء بين اشركات المدرجة بالجدول المرافق لهذا القانون ، وتنفي المادة ٣ من ذات القانون بأن « يتم التعويض عن الاسهم المؤمة بمسندات ميتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الصناعة على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل . وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها . وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن . كما تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت المتخذة شكل شركات مساهمة كما تنفي المادة ٤ بأن

« لا تسأل الدولة عن التزامات المنشآت الخسائر إليها في المصادقة الأولى إلا في حدود ما آكل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التقييم ١٩٥٥٠٠٠ ، أو كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل شركة مساهمة فهون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم مساهمة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الأموال » .

واستظهرت الجمعية العمومية أن قرار لجنة التقييم بتقييم أصول وخصوم شركة النهضة للغزل والنسيج « موريس تاجر وولديه » حدد أصول لشركة وقدرها ١٩٨٠٣٤ جنيه و ٦٦٠ ملجم وخصومها وقدرها ١٠٠٠٣ جنيه و ٦٤٩ ملجم ، وأدرج بالخصوم حساب جارى الشركاء المومعين وقدره ١٣٨٥٢ جنيه و ٤٩٥ ملجم تخص ٥٠٠٠٠٠ ، ١٦٥٩١ جنيه و ٦٤٩ ملجم تخص ٥٠٠٠٠٠ ، كما ورد بالخصوم مبلغ ٣٧١٥٠٧ جنيه و ٩٣٥ ملجم ديون نلبونك وأخيرا تضمن للقرار بيان حساب جارى الشريك المتضامن وقدره ٣٧١٥٠٧ جنيه و ٥٩٣ ملجم استهلاك منه مبلغ ٢٨٣٤٨٩ جنيه و ٧٩٧ ملجم في سداد ديون الشركة بما يغطى كامل الخصوم وأصبح المتبقى مبلغ ٨٨٠٢٠ جنيه و ٨٧٦ ملجم حسب باقيا في حساب الرصيد الجارى الدائن للشريك المتضامن وهذا ما تقدم أن مسؤولية الدولة عن الشركات والمنشآت المؤمنة تنحصر في حدود ما آكل إليها من أموال وحقوق في تاريخ التقييم ويحدد في ذلك بالقرارات النهائية التى تصدرها لجان تقييم الشركات والمنشآت المؤمنة التى لا تتخذ شكل شركة مساهمة . وعلى ذلك فإنه بصحور القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ والمطل به اعتبارا من ١٩٦٣/٨/٨ شأن ملكية شركة النهضة للغزل والنسيج « موريس تاجر وولديه » تنتقل الى الدولة من هذا التاريخ الذى اتخذ أساسا لتقييم أصول وخصوم الشركة لتحديد به مسؤولية الدولة والشركاء وعلى النحو المولود في

القانون وطبقا لما أسفر عنه عمل لجنة التقييم . ومن ثم فإن ما تقرره المؤسسة المصرية المساهمة للزول والنسيج لتصفية الشركة يأتى رجبى من تاريخ تأميمها . يكون غير منتج في تحديد مسئولية الدولة والشركاء ولتقى تصحدها بقرار التقييم دون سواء .

ولما كان قرار لجنة التقييم تضمن بيان الصلايات الجارية للشركاء الموصين باعتبارها ديناً على الشركة بادائه في حدود ما تسفر عنه عملية تقييم الشركات ، وكانت خصوم حسبما ورد بقرار التقييم داخلاً في حسابها الصابان الدائن الجارى للشريكين الموصين تزيد على أصولها بمبلغ ٢٨٣٤٨٦ جنيه و ٧١٠ مليم فقامت اللجنة باستخدام رصيد الحساب الجارى الدائن للشريك المتضامن في تغطية هذا الفرق ، بما أدى الى تغطية كامل خصوم الشركة ، فبقى في هذا الحساب الجارى الدائن للشريك المتضامن مبلغ ١٨٨٠٢٠ جنيه و ٨٧٧ مليم اعتبرت لجنة التقييم حقاً للشريك المتضامن ولما كان عمل لجنة التقييم في هذا الشأن مطابقاً للقانون لعدم مسئولية الشريك الموصى في ديون الشركة في أمواله الشخصية ومنها الصابان الجارى الدائن للشريكين الموصين لدى الشركة وكان الشريك المتضامن مسئولاً بجميع أمواله في خصوم الشركة فقد كان عمل اللجنة مطابقاً للقانون حينما لم تدخل الحساب الجارى الدائن للشريك المتضامن ضمن خصوم الشركة وإنما أفضته بين أصولها واستخدمته في تغطية خصوم الشركة بما أدى الى ان غطت الأصول جميع الخصوم وبقى في الحساب الجارى الدائن للشريك المتضامن بمبلغ ٨٧٦ مليم و ٨٨٠٢٠ جنيه سابق البيان لم تتم حاجة لاستخدامه في تغطية خصوم الشركة وبذلك كان عمل لجنة التقييم مطابقاً للقانون فيما اعتبرت حقاً للشريك المتضامن وتبين للاجماع ذلك ان خصوم الشركة عند التأميم غطيت بكامل أصولها باستخدام جزء من رصيد انساب الجارى الدائن للشريك

المتضامن ولم يتم أية حاجة لاستخدام ما حصدنا ذلك من الأموال الشخصية الخاصة بالشركاء جميعا في تغطية الخصوم وبذلك فإن هذه الأموال تخرج عن نطاق التأمين وتظل حقا ثابتا للشركاء خاضعا للحراسة أن كانوا خاضعين لها .

ولما كان ما قامت به المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج سنة ١٩٦٦ من تقرير تصفية الشركة المؤتممة بأثر رجعي من تاريخ تأميمها في ١٩٦٣/٨/٨ لم يكن لها سند من القانون إذ لا يمكن أن تتم التصفية الا من تاريخ اجرائها دون أثر رجعي فعلا عن ان الأموال كانت قد آلت الى الدولة فعلا من لحظة التأميم في ١٩٦٣/٨/٨ ومن ثم لم يكن من الجائر المساس بتلك الأموال والحقوق على النحو الذي تتم .

واذ ترتب على هذه التصفية الأمر الرجعي غير المشروع التي احدثت عمل لجنة التقييم ان اضطرت تحراسة لوفاء الديون الى بيع الأوراق المالية التي كانت حقا خالصا للشركاء بعد أن غطت أصول الشركة خصومها ومنها ديون البنوك ، فمن ثم فإن هذا التصرف لم يكن متفقا مع أحكام القانون ويتعين ادخال باقي الرصيد الجارى الدائن والأموال المالية بتقييمها عند التأميم في الأموال الخاصة للخاضعين للحراسة التي كانت داخلة بين الأموال الخاضعة للحراسة والتي يجرى التعويض عنها طبقا لاتفاقية التعويضات المصرية اللبنانية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

١ - طبقا لقرار لجنة التقييم بتقييم أصول وخصوم الشركة في تاريخ التأميم وباستخدام الحساب الجارى الدائن للشريك المتضامن باعتباره من أصول الشركة في سداد خصومها تزيد الأصول على

المقصود مبلغ ٨٨٠٢٠ جنيه و ٨٣٠ مليم سيكون من نصيب الحساب
الجاري الدائن للشريك المتضامن .

٢ - حقوق الشركاء لحظة التأميم طبقا لقرار لجنة التقييم
في الآتي :

(أ) الحسابين الجارين للشريكين الموصين ، وباقى الحساب
الجاري للشريك المتضامن بقيمة ٨٠٢٠ جنيه و ٨٣٠ مليم .

(ب) الأوراق المالية المملوكة للشركاء عند التأميم والتي لم
تدخلها لجنة التقييم لاستعمالها في خدمة خصوم الشركة لعدم حاجتها
اليها وعدم مسئولية الشركاء جميعا عن ديون الشركة فيما جاوز قرار
لجنة التقييم .

(ج) تعويض الشركاء طبقا للقواعد وفي الحدود المقررة في اتفاقية
التعويضات اللبنانية .

(ملف ٢٠/٢/٣٠ - جلسة ١٩٨٥/١١/٦)

ملاحا - لجان التقييم

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

لجان التقييم المنصوص على تشكيلها بمقتضى أحكام القرار الجمهورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ هى لجان ادارية خولها القانون اختصاصا قضائيا - يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالظمن فى قراراتها طبقا للمادة الماثرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الظمن أن الحكم المطعون فيه خالف القسانون وأخطأ فى تطبيقه لأن عملية تقدير عناصر المالح المؤم يفضع للسلطة المقيدة لجهة الادارة ، ويجب احتساب الثمن طبقا للتقدير الفلى وقت التثمين ، كما أن القرار الصادر من لجنة التقييم ينزل الى مرتبة المدم لأن التقرير لا يطابق الواقع ، وانهم بذلك حرعوا من التعويض العادل عن تأميم المالح .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة يجرى على أن لجان التقييم المنصوص على تشكيلها بمقتضى أحكام القرار الجمهورى بقانسون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٣ هى لجان ادارية خولها القانون اختصاصا قضائيا ، ويختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالظمن فى قراراتها طبقا للبند ثامنا من المادة الماثرة من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

ومن حيث أن المدعين يقيعون دعواهم الماثلة بعد أن انفتح لهم طريق الظمن على قرار لجنة التقييم المطعون فيه اعمالا لحكم المحكمة

الدستورية العليا الصادر في الدعوى رقم (٨) لسنة ٣٠ دستورية
والصادر بجلسة ١٩٨٣/٤/٣٠ بمدم دستورية الفقرة الأخيرة من
المادة الثانية من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٣ التي اعتبرت قرارات
لجنة التنظيم نائية غير قابلة للطعن عليها بأي طريق من طرق
الطعن .

ومن حيث أن القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٣ قيد حدد مهمة لجان
التقييم لتعديد وتقييم أصول وخصوم المنشأة الموضحة توصلا الى
تقدير قيمة التعويض المستحق للمسلك .

ومن حيث أن مقتضى حكم المحكمة الدستورية العليا المشار اليه
الصادر في ١٩٨٣/٤/٣٠ أن يقيم المدعون دعواهم خلال ستين يوما من
التاريخ المذكور ما دام ان القرار الصادر من اللجنة لم يتجاوز في
اصدارها ولايتها واختصاصها الذي حدده القانون ولم يشتمل فحصه
على عيب جسيم يعدمه قانونا بان تكون قد ادخلت أو اخرجت
أصولا أو خصوما لا غيلة لها على الاطلاق بالمطج المؤمم واذ كان
انثابت أنهم لما اقاموا الدعوى مستنديين أساسيا على الاختلاف بينهم
وبين اللجنة في تقدير قيمة المطج من حيث تقدير ثمن الأرض والمباني
والآلات وهو الأمر الذي يدخل في السلطة التقديرية التي حددها
القانون للجنة وفقا للقواعد التي تضمنتها وبمراعاة الأصول والأمس
السلطة .

(طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٤)

تأهيلات اجتماعية

تأثيرات اجتماعية

- أولاً - المقتضون بالحكم يكون التلدين الاجتماعى .
- ثانياً - المقصود بالأجر في مجال تطبيق الحكم يكون التلدين الاجتماعى .
- ثالثاً - الحد الأدنى للأجر الذى تسدد على أسسه اشتراكات التاجلات الاجتماعية .
- رابعاً - المكافآت التشجيعية لا تدخل في حساب الأجر الذى يسوى على أسسه المالى .
- خامساً - نطاق استحقاق التعويض المقصود عليه بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
- سادساً - عدم تريان حكم المادة ٢١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إلا على شافلى منصب وزير أو نائب وزير أعضاء مجلس الوزراء .
- سابعاً - قرار المحكمة الدستوريا العليا - التصريح رقم ٢ لسنة ٨ في شأن تطبيق حكم المادة ٢١ من قانون التلدين الاجتماعى .
- ثامناً - جواز تعيين مستفيدين آخرين عن الوراثة لعرف مبلغ التعويض الاستحقاق ونحة الوفاة .
- تاسعاً - يجوز تحديد شخص اعتبارى للاستفادة من مبلغ التعويض الاستحقاق .
- عاشراً - تحدد نحة الوفاة وتنفقات الجفارة على أنفس اجر الاشتراك .
- حفظاً عشر - لا يجوز إجراء خصم أو توقيع حبل على نحة الوفاة .
- ثاني عشر - للملغوة الاجتماعية على صراف غير وجهه من لا يجوز

خصها من منحة الوفاة ويجوز خصها من القفل النقي

لوصفها الأحكام الاعتيادية .

ثالث عشر — الاستمرار في الخدمة بعد سن العتق .

رابع عشر — التزام شركات التامين بالكتابة في مسندات الإسكان
الاقتصادي .

خامس عشر — المعاملة الوظيفية للعامل خلال فترة الاستمرار بالخدمة
طبقا للمادة ١٦٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

سادس عشر — ملأ استحقاق التأمين الذي يكون لمنفع الذي فصل
من الخدمة بسبب عدم اللياقة الصحية للخدمة .

سابع عشر — الاصطفاء للنقطة عن الإجهاد أو الزهايم في العمل .

ثامن عشر — الخصاص لمساكن خاص للزعمات .

تاسع عشر — شروط وقع دعوى المطالبة بالحقوق الناشئة عن قانون
التأمين الاجتماعي .

عشرون — مبالغ متوقعة .

(أ) صناديق التأمين الخاصة — انشائها — تحويلها .

(ب) تغطية المجز في موارد صناديق التأمين المخصوص عليه في
المادة ٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ .

(ج) التزام المؤمن عليه بمسداد الاشتراكات عن مسدد امارته
بالفرض بالعملة الاويفية .

(د) مدى اعتبار ما يحصل عليه الاخصائي العامل من مقابل
نظر فيه بعلاج المرض بالمستشفيات عنصر من عناصر
غير المتعلق في التأمين الاجتماعي من حيثية .

- (هـ) علالة الرقبة الادارية تعتبر جزء من اجر الاشتراك .
- (و) اختصاص الهيئة العامة للتأمين والمكاشات بطلب اعادة تسوية المكاش .
- (ز) كيفية حساب التعويض المستحق طبقا للواد ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ من قانون للتأمين الاجتماعى .
- (ح) لا يجوز تمصيل الاشتراكات المخصوص عليها فى قانون التأمين الاجتماعى من الضباط الذين انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة من ١٩٥٢/٧/٢٣ الى ١٩٧١/٥/١٥ .
- (ط) المقصود بالاجر كوعاء الاشتراك التأمينى فى حكم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥ .

أولاً - الممثلين بأحكام قانون التأمين الاجتماعي

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

خضوع رؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال المسلم
لأحكام قانون التأمين الاجتماعي - أساس ذلك .

الفتوى :

خضوع رؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام
لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
أساس ذلك : أنه وإن كان صحيحاً أن شركات قطاع الأعمال العام
وهيئاته لا تندرج في شركات القطاع العام وهيئاته وإن لها طبيعة خاصة
وفلسفة تحكمها تقربها من الشركات المساهمة الخاصة وتنتمى من أجل تحقيقها
بقدر كبير من الاستقلال في إدارة شؤونها وتصريف أمورها إلا أن ذلك كله
لا ينفي عنها أنها وحدة اقتصادية موصولة بخطط التبعية للدولة التي تملك
أموالها وتتابع نتائج أعمالها عن طريق وزير مختص بقطاع الأعمال العام
يقدم تقارير دورية في هذا الشأن إلى مجلس الوزراء والممثلين بشركات قطاع
الأعمال يستظلون بأحكام قانون التأمين الاجتماعي وتسير عليهم
أحكامه بحسبانهم من الممثلين بأحدى الود. ات الاقتصادية التابعة
للدولة أعمالاً للمادة (٢) من هذا القانون - نص المادة
(٢) منه بعمومه وإطلاقه يسرى أحكام قانون التأمين الاجتماعي على
جميع الممثلين بالوحدات الاقتصادية التابعة للدولة أياً كانت طبيعتها
وفلسفتها شأن شركات قطاع الأعمال العام التي ينبسط على الممثلين
بها أحكام هذا القانون ولا يخرج من مجاله في هذا الخصوص رؤساء
وأعضاء مجالس إدارة هذه الشركات الذين يندرجون في عموم الممثلين

في مفهوم هذا النوع، إذ يكفي اكتساب هذه الحقيقة طبقاً لهذا المفهوم أن تتحقق رابطة التبعية بين الوحدة الاقتصادية والقائم بالعمل فيها وهو ما ينطبق على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام ولا يتأتى أن يخضع هؤلاء لأحكام قانون التأمين الاجتماعي بغير هذا المفهوم وبصفات لا تتوافر فيهم شروط اكتسابها كأصحاب الأعمال أو غيرها. فلك أنهم لا يشاركون عظم هذه الشركات لأصابعهم أو بصفتهم من حاملي الأسهم ووكلاء عن المساهمين فيها وإنما هم تربطهم بهذه الشركات شأن سائر العاملين رابطة التبعية والعمل ويعدون بهذه المثابة من العاملين بها ولا يغير من هذا النظر أو ينال منه ما نصت عليه المادة (٣) من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ من عدم اعتبار رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة من العاملين بالشركة ذلك أن مفهوم هذا النص يتحدد بالنطاق الذي ورد فيه ولا يعني سوى عدم إخضاع رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة لأحكام انتوظف واللوائح التي تسرى على العاملين بالشركة وليس من شأن ذلك أن ينصر عن رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة صفة العاملين بأحدى الوحدات الاقتصادية التابعة للدولة وفقاً لمفهوم قانون التأمين الاجتماعي .

(ملف ١٦٩/١/٤٧ و ٣٩١/٤٧/٤٧ ، ٢٣٧/٢/٨٦ - جلسة

(١٩٩٣/٢/٧)

ثانياً — المقصود بالأجر في مجال تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

يقصد بالأجر كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي من جهة عمله الأصلية لقاء عمله ويشمل الأجر الأساسي والأجر المتغير .

الفتوى :

حدد المشرع مفهوم قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بأنه ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الأصلي . وكذلك البدلات التي تحددها بقرار رئيس مجلس الوزراء . وقد استحدث المشرع بتعديل المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ مفهوماً جديداً للأجر فقضى في البند (ط) بأنه في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالأجر : كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي ويشمل الأجر الأساسي والأجر المتغير . ويقصد بالاول الأجر المنصوص عليه في الجداول المرفقة بنظم التوظيف بالنسبة للمؤمن عليهم والأجر المنصوص عليه بمقدار العمل . أما الأجر المتغير فيقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه وعلى الاخص : أ الحوافز ب — الممولات ج — الوهبة د — البدلات ويحدد رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التأمينات أنبدلات التي لا تعتبر عنصراً من عناصر أجر الاشتراك هـ — الأجور :

الاضافية — و — التعويض عن جهود غير عادية — ز — اعانة
غلاء المعيشة — ح — المأواة الاجتماعية — ط — المأواة الاجتماعية
الاضافية — ي — المنح الجماعية — ك — المكافأة الجماعية — ل —
نصيب المؤمن عليه في الارباح — م — مازاد على الحد الاقصى للاجر
الاساسى •

(ملف ١٠٤٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/٤/١٦)

ثالثاً - الحد الأدنى للاجر الذى يسدد على اسمه

اشتراكات التأمينات الاجتماعية

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

الحد الأدنى الذى تسدد على اسمه الاشتراكات بالنسبة للعاملين الخاصين لاحكام قانون العمل - هو الوارد في الجداول المرفقة بقطعة العاملين بقنولة والقطاع العام .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٧ ، فاستقرت قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حيث ينص في المادة ٥/ط منه (معدلة) بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على أنه « في تطبيق احكام هذا القانون يقصد : ١) ٠٠٠٠ ، ٠٠٠٠ ط) بالاجر : كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي من جهة عمله الاصلية لقاء عمله ويشتمل :

(١) الاجر الاساسى ويقصد به :

(١) الاجر المنصوص فيه في الجداول المرفقة بنظم التوظيف بالنسبة للمؤمن عليهم في البند (١) من المادة «٣» .

(ب) الاجر المنصوص عليه بمقتد العمل وما يطرأ عليه من علاوات مستبعدا منه العناصر التى تعتبر جزءا من الاجر المتغير بالنسبة للمؤمن

عليهم المنصوص عليهم في البندين (ب ، ج) من المادة (٢) مع مراعاة ألا يقل هذا الاجر عن الحد الأدنى للاجر المنصوص عليه في الجداول المشار إليها في البند (أ) وألا يزيد على ٣٠٠٠ جنيه سنوياً .

..... « وتنص المادة ١٢٥ من هذا القانون (معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ثم بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١) على أنه « تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر .

ويكون الحد الأدنى للاجر الذي تسدد على أساسه الاشتراكات شهرياً الحد الأدنى للاجور المنصوص عليه بقوانين انظمة العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات القطاع العام كما يكون الحد الأقصى لهذا الاجر ٣٠٠٠ جنيه .

ومع عدم الاخلال بالحد الأقصى المشار اليه يجوز لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد أجر الاشتراك بالنسبة لبعض فئات المؤمن عليهم وطريقة حساب هذا الاجر وطريقة حساب الاشتراكات « كما تنص المادة ١٣١ من ذات القانون على أن « تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل في القطاع الخاص وتلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس أجورهم في شهر يناير من كل سنة » .

ومن حيث أنه يبين من التعديلات التي ادخلت على المادة ١٢٥ سائلة الذكر من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع وحد الحد الأدنى لاجر الاشتراك بالنسبة

تلك طوائف الخاضعين بأحكام هذا القانون سواء في ذلك العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام أو الخاضعين بأحكام قانون العمل ، والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه حدد الحد الأدنى للأجر الذي تسدد على أساسه الاشتراكات بـ ١٢ جنيه وهو ذات ما نص عليه القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٥ ، ثم عبر المشرع عن قصده هذا صراحة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بالنص على أن يكون الحد الأدنى الذي تسدد على أساسه الاشتراكات هو الحد الأدنى للأجور المنصوص عليه بقوانين أنظمة العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ولا يمكن القول في هذا المقام بأن المشرع إنما يحدد في هذا النص الحد الأدنى للأجر الذي تسدد على أساسه الاشتراكات بالنسبة فقط للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام . لأن الحد الأدنى للأجر بالنسبة لهؤلاء العاملين محدد ووارد في الجداول المرفقة بأنظمة توظيفهم وليس في حاجة إلى تحديد ، وعلى ذلك فإن ورود هذا النص صراحة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ يؤكد أن الحد الأدنى الذي تسدد على أساسه الاشتراكات بالنسبة أيضا للعاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل . هو الوارد في الجداول المرفقة بأنظمة التوظيف الخاصة بالعاملين بالدولة والقطاع العام وما يؤكد هذا النظر أن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ نص صراحة بما لا يدع مجالا لأدنى شك على أن الأجر الذي يحدد على أساسه أجر الاشتراك بالنسبة للخاضعين لأحكام قانون العمل لا يقل عن الحد الأدنى للأجر المنصوص عليه في الجداول المرفقة بنظم التوظيف للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، غاية ما هناك أنه نقل - ويحق - النص على الحد الأدنى والاقصى للأجر الذي تسدد على أساسه الاشتراكات من المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعي الى المادة ٥/ط من ذات القانون مقدرا أن المادة الأخيرة هي إعتداد طبيعي للنص على الحد الأدنى والحد الاقصى لأجر الاشتراك

طالباً أن هذه المادة في الفقرة (ب) منها تحدد المقصود بالأجر في مجال تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعي .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بأن المادة ١٣١ من قانون التأمين الاجتماعي سألقة البيان والتي وردت بالفصل الثاني من الباب الحادى عشر تحت عنوان احكام خاصة باشتراكات المؤمن عليه بالقطاع الخاص » انما أوردت استثناء من المادة ١٢٥ من ذات القانون في جميع احكامها ، وذلك لأن الاستثناء وارد فقط على كيفية حساب أجر الاشتراك ، فبينما تحدد المادة ١٣١ على أساس أجر المؤمن عليه في شهر يناير من كل سنة ، تحدد المادة ١٢٥ على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر . ويؤكد ذلك أن المادة المشار اليها والتعديلات التي طرأت عليها كانت تحدد أيضاً حداً أقصى لأجر الاشتراك بـ ٢٥٠٠ ج ثم بعد ذلك ٣٠٠٠ ج سنوياً والقول أن المادة ١٣١ تتضمن استثناء من المادة ١٣١ في جميع احكامها يعنى انه نيس هناك حد أقصى لأجر الاشتراك للعاملين الخاضعين لاحكام قانون العمل وهو ما لا يمكن التسليم به .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية المعموية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يعتمد بالحد الأدنى في الحالة المعروضة هو الحد الأدنى المقرر لأجور العاملين بالدولة والقطاع العام .

(ملف ١٨٦/٦/٣٣٢ - جلسة ١٨/٢/١٩٨٧)

رابعة - المكافآت التشجيعية لا تدخل في حساب الأجر

التي يسوى على أساسه المعلن

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - المكافآت التشجيعية لا تدخل في حساب الأجر الذى يسوى على أساسه المعلن .

الحكمة :

من حيث أن المكافآت التشجيعية لا تدخل في حساب الأجر وفقا لصريح نص المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فمن ثم تكون الجهة الادارية قد انتزعت بحكم القانون عندما استبعدت المكافأتين المنصرفتين للمدعى في سبتمبر ونوفمبر سنة ١٩٧٩ من عناصر الأجر عند تسوية معاشه بحسبان أنهما تعتبران من حيث التكييف القانونى الصحيح من المكافأة التشجيعية ، وتبعا لذلك يكون طلب المدعى إدخالهما ضمن عناصر تسوية معاشه على أساس أنهما حوافز انتاج على غير سند من القانون متعينا رفضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بنسب النظر السالف ، فمن ثم يكون قد خالف حكم القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه إلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى .

(طعن رقمى ٢٦٩٣ و ٢٧٢٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٨)

خلاصة مناقشات اجتماعات التعمير الخاص طوله

بالمادة ٣٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (١٢٤)

المادة ٥

الحصول على التعويض المخصوص عليه في المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ رهين بتوافر أحد أمرين :
(١) مدة اشتراك فعليه تزيد على ست وثلاثين سنة - (٢) أو الحصول على القدر المطلوب لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش الذي يتحصل به الصيدوق - يشترط في الحالتين أن تزيد مدة الاشتراك الفعلية عن ٣٦ سنة حتى يحصل المؤمن عليه على تعويض الدفعة الواحدة عما زاد عنها .

المسألة :

من حيث أنه عن طلب الطاعن صرف تعويض الدفعة الواحدة لمادة ٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ١٩٧٥/٧٩ تنص على أنه « إذا زادت مدة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش الذي يتحصل به الصندوق أيهما أكبر استحق المؤمن عليه تعويضا من دفعة واحدة يقدر بواقع ١٥ ٪ من الأجر السنوي عن كل سنة من السنوات الزائدة وعند حساب المدة المستحقة عنها هذا التعويض تستبعد من مدة الاشتراك في التأمين المسدد الآتية : (١) المدة المنصوص عليها بالمادة (٢٢) (٢) المسدد التي حسبت وفقا للمادة (٣٤) ٣ - المدد التي تقضى القوانين والقرارات بإضافتها لمدة الاشتراك في التأمين وذلك ما لم تنص القوانين على استحقاق هذا التعويض عن هذه المدة ... »

ومن حيث أن مفاد النص المتقدم أن الحصول على التمويض المشار إليه رهين بتوافر أحد أمرين أولهما مدة اشتراك فعنية تزيد على ست وثلاثين سنة وثانيهما الحصول على القدر المطلوب لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش الذي يتحمل به الصندوق ، ولما كان من المقرر أن الحد الأقصى الذي يتحمل به الصندوق هو ٨٠ ٪ من المرتب وأن بلوغ هذا القدر يستلزم أيضا مدة ٨٠ ٪ من سنوات الخدمة انقضى ينسب إليها المعاش وهو $\frac{1}{4}$ كل سنة ومن ثم تكون المدة اللازمة للحصول على الحد الأقصى الذي يتحمل به الصندوق هي $٨٠ \times \frac{1}{4} = ٢٠$ سنة أي أن المطلوب في الحالتين ضرورة زيادة مدة الاشتراك الفعلية عن ست وثلاثين سنة حتى يحصل المؤمن عليه على تمويض اندفعة الواحدة عما زاد عنها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن عين بالوظائف القضائية بمجلس الدولة اعتبارا من ١٥/٩/١٩٥٨ وانتهت خدمته بالاستقالة في ٥/٣/١٩٨٨ ومن ثم تكون مدة خدمته الفعلية الواجب حسابها في المعاش ٢٠ يوما ٥ شهور ٢٩ سنة تجبر إلى ٦ شهور ٢٩ سنة — وذلك بعد استبعاد المدة التي طلب الطاعن اضافتها وفقصا لاحكام المادة ٣٤ من القانون المذكور — وبهذه المثابة فإن مدة خدمته لا تزيد على الست وثلاثين المطلوبة وبالتالي يكون طلبه صرف هذا التمويض على غير أساس سليم من القانون حقيقا بالرفض .

(طعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٩٢)

سليماً — عدم سريان حكم المادة ٣١ من القانون ١٩٧٥/٧٩

الا على شاغلي منصب وزير أو نائب وزير

أعضاء مجلس الوزراء

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

عدم سريان حكم المادة ٣١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته الا على شاغلي منصب الوزير أو نائب الوزير أعضاء مجلس الوزراء — أما غيرهم ممن يشغلون وظائف مقرر لها مرتبات وبدلات مماثلة لهم فلا يعاملون معاملة الوزراء ونوابهم من حيث المعاش الا اذا وجد نص صريح في القانون يفيد ذلك .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٦ فاستعرضت نص المادة ١٥٣ ونص المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانونين رقمي ٩٣ لسنة ١٩٨٥ و ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بأن يسوى معاش المؤمن عليه انذى شغل منصب وزير أو نائب وزير على أسس آخر أجر تقاضاه . أما الوزير ونائبه المقصودان بالنص فهم هؤلاء الذين تتكون منهم الحكومة طبقاً للمادة ١٥٣ من الدستور أي أعضاء مجلس الوزراء وبذلك فإن المادة ٣١ المذكورة لا تسرى الا بالنسبة لهؤلاء فقط وبهذا المدلول وحده واذ عامل المشرع بعض شاغلي المناصب والوظائف العامة معاملة الوزير أو نائب الوزير من حيث المرتب والمعاش كما هو الحال في قانون الحكم المحلي أو بعض الجهات الاخرى ، الا أنه عامل بعضهم هذه المعاملة من حيث

المرتب وحده والبدايات دون أن ينص صراحة على سريان ذات المعاملة بالنسبة للمعاش . ومن ثم فالتعبير في تحديد المعاملة المالية للوزير أو نائبه بالنسبة لن ليسوا أعضاء في مجلس الوزراء انما هي بنص القانون المقرر للمعاملة فإذا اقتضت هذه المعاملة المالية على المرتب دون سريانها على المعاش صراحة ، ومن ثم فلا تسرى المعاملة المشار اليها على المعاش ومن ثم تسرى المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه في شأن هؤلاء . وعلى ذلك فإن شاغلي المناصب الادارية من نص على معاملتهم من حيث المرتب والبدايات معاملة الوزراء أو نوابهم لا يسرى في شأنهم نص المادة ٣١ المشار اليها فلا يعاملون معاملة الوزراء ونوابهم من حيث المعاش الا اذا ورد نص صريح في القانون بذلك .

لذلك . انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان حكم المادة ٣١ من انقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته الا على شاغلي منصب الوزير أو نائب الوزير أعضاء مجلس الوزراء . أما غيرهم من يشغلون وظائف مقرر لها مرتبات وبدلات مماثلة لهم فلا يعاملون معاملة الوزراء ونوابهم من حيث المعاش الا اذا وجد نص صريح في القانون يفيد ذلك .

(ملف رقم ٨٦/٤/١٠٣١ - جلسة ١٩٨٦/٣/١٩)

سليما - قرر المحكمة الدستورية العليا بشأن التفسير

رقم ٢ لسنة ٨ ق

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

بشأن تطبيق حكم المادة ٢١ من قانون التأمين الإجتماعى - يعتبر القرار التفسيرى الذى أصدرته المحكمة الدستورية العليا برقم (٢) لسنة ٨ ق بمثابة الحكم النهائى فى تطبيق أحكام المادة (١٤٢) من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ويتربط على صدوره حماية إعادة تسوية المركز القانونى لجميع الخاضعين من رجال القضاء لأحكامه من تتحقق فيهم منوط إعادة تسوية معاملاتهم أو حقوقهم التأمينية بالزيادة اعتباراً من تاريخ استحقاقهم لهذه المعاشات أو الحقوق التأمينية دون التقيد بالأحكام الفردية المخالفة لتفسير المحكمة الدستورية العليا أو بيمام السنين المحدد للمنازعة فى هذه الحقوق ومع مراعاة نفيانقاص الخمس بالنسبة للقروى المستحقة على هذا الأسس .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقنودة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٦ فاستعرضت قرار المحكمة الدستورية العليا الصادر بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٩٠ فى طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق المقدم من السيد وزير العدل والذى انتهى - للأسباب الواردة فيه - إلى أنه فى تطبيق أحكام المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته من أعضاء الهيئات القضائية فى حكم درجة انوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش

المستحق عن الأجر الأساسي والمعاش المستحق عن الأجر المتغير وذلك
هذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض ، كما يعتبر نائب رئيس
محكمة الاستئناف ومن في درجته من أعضاء الهيئات القضائية في حسب
درجة نائب الوزير ويعامل معاملة من حيث المعاش المستحق عن الأجر
الأساسي والمعاش المستحق عن الأجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب
المقرر لنائب الوزير ولو كان بلوغ المعضو المرتب المعادل في الحالات
اعمالا لنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جداول المرتبات المضافة
بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات
القضائية . كما استعرضت الجمعية أحكام قانون المحكمة الدستورية
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ الذي نصت مادته
رقم ٣٦ على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين
الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس
الجمهورية وفقا لأحكام الدستور وذلك اذا أثارت خلافا في التطبيق
وكان لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها . ونصت مادته رقم ٤٨
على أن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للنقض .

كما نصت المادة ٤٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعوى الدستورية
وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » .

وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في
الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر
من تساريح صدورها .

ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم
جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم «.....» وقد قضت المادة (٥٠)
من ذات القانون على أن « تفصل المحكمة دون غيرها في كافة المنازعات
المتعلقة بتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها » .

واستعرضت الجمعية كذلك ما ورد بتقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب (١) عن مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا عن اختصاص المحكمة بالتفسير الملزم .

ويهم اللجنة أن تنبه في هذا المجال أن المقصود بهذا الاختصاص هو أن تصدر المحكمة قرارا يتضمن بصفة عامة ومجردة التفسير الذي تراه لحكم معين وارد في نص شرعي ويكون هذا التفسير ملزما للكافة بعد نشره في الجريدة الرسمية وبأثر يرجع الى تاريخ العمل بالنص الذي تم تفسيره — ويختص هذا التفسير في طبيعته عن التفسير الذي تعتمد اليه المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها بمناسبة فصلها في نزاع محدد معروض عليها فليس للتفسير الذي تعتمد اليه المحاكم في هذه المنازعات ولا للأحكام الصادرة منها له صفة العموم والتجريد والالزام للكافة — وإنما يكون للأسباب القانونية التي تتضمن هذا التفسير الحجية النسبية المقررة للأحكام القضائية مرتبطة بالمنطوق الصادرة به هذه الأحكام .

وبناء على ذلك فإن تفسير الذي تقوم به السلطة القضائية بمناسبة الفصل في القضايا لا يعد تفسيرا عاما وملزما للكافة — وحق المحاكم في المنازعات على اختلاف درجاتها وأنواعها في القضاء العادي أو في مجلس الدولة في تفسير وتطبيق القوانين بالمضى المحدد السابق وفي حدود اختصاصها بالفصل في المنازعات حق مكفول بها طبقا لنصوص المواد (١٦٥) وما بعدها من الدستور ولا يمكن المساس به ولا يتعارض مع التفسير العام المجرد والملزم الذي تختص به المحكمة الدستورية العليا . كذلك فإنه رغم اشتراك التفسير الملزم الذي تختص به

(١) تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب عن قانون المحكمة الدستورية العليا — الفترة التشريعية عدد يوليو وأغسطس وسبتمبر سنة ١٩٧٥

المحكمة مع التفسير التشريعي الملزم الذي يصدر من مجلس الشعب وله صفة العموم والتجريد والاثار الكاثف من تسليخ للنص الذي تم تفسيره الا انه يفترق عما يصدر عن المحكمة الدستورية العليا في انه تفسير يصدر من السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص الاصيل في التشريع طبقا للمادة (٨٦) من الدستور - فالتفسير التشريعي يصدر من المجلس صاحب الولاية التشريعية والاصيل فيها ، بينما اختصاص المحكمة الدستورية العليا اناطه بها القانون اعمالا لحكم المادة (١٧٥) من الدستور وفي حدود معينة وبشروط خاصة - ونذكر ان هذا التفسير الذي تختص به المحكمة الدستورية العليا لا يمنع المحاكم وبخاصة محكمة النقض أو المحكمة الادارية العليا من مباشرة ولايتها ومسئوليتها عن اقامة العدالة بما تحتته من حقوق في ارساء المبادئ القانونية عن طريق تفسير وتطبيق القانون اللازم لمباشرة اختصاصها في الفصل في المنازعات المختلفة ، ولا يمس كذلك حق مجلس الشعب في اصدار تفسيرات تشريعية ملزمة بشأن أى نص في قانون دون أن ينقيد مجلس الشعب في ذلك بقرارات التفسير الصادرة عن المحكمة لان المجلس يكون في هذه الحالة أصيلا يمارس سلطته التشريعية المقصورة عليه دستوريا بحصب الأصل وليس مفوضا من المشرع العادى في مباشرة هذا الاختصاص بصفة محدودة كما هو الحال بالنسبة للمحكمة الدستورية العليا . وقد حددت قواعد وشروط الاختصاص المتعلقة بالتفسير الذي تتولاه المحكمة الدستورية العليا المادة (٢٦) من المشروع كما حددت آثار التفسير الذي يصدر عن المحكمة بالمادة (٤٩) منه . وطبقا لهذه الاحكام التى تضمنها المشروع بين ما يلى :

(١) ليس للمحكمة سلطة التفسير لنصوص الدستور ... الخ .

(ب) يقتصر حق المحكمة في التفسير على تفسير الملزم للقوانين

الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي تصدر عن رئيس الجمهورية طبقاً لأحكام الدستور .

(ج) يشترط لاختصاص المحكمة بالتفسير أن يكون النص المطلوب تفسيره قد اثار خلافاً في التطبيق أى صدرت أحكام متضاربة في شأنه ترتب آثار لها من الأهمية العامة في حياة المواطنين ما يقتضى توحيد تفسيرها حسماً للمنازعات وعملاً على استقرار المراكز القانونية تخفيفاً للعبء عن القضاء وتيسيراً للمتقاضين .

(د) جعل المشروع طلب أنتفسير مقصوراً على رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للبيئات القضائية بما يكفل الاطمئنان الى حرية تقدير الأهمية العامة للامار المترتبة على الاختلاف في التفسير بالنسبة لنص تشريعى بما يقتضى التقدم بطلب تفسيره تحقيقاً لوحدة التطبيق واستقراراً للمراكز القانونية .

وقد خلا المشروع بناء على ما سبق فيما يتعلق بالاختصاص الخاص بالتفسير من أسباب الاعتراضات التى وجهت الى مشروع الحكومة السابق » .

كما استعرضت الجمعية أحكام قانون التأمين الاجتماعى بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته الذى نصت مادته رقم ١٤٠ على انه « يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أى مبالغ مستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون فى ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى ائحق فى المطالبة بها . وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة شاملة المطالبة بيلقى المبالغ المستحقة . وينقطع سريان الميعاد المشار اليه بالنسبة الى المستحقين جميعاً اذا تستخدم اهدمهم بطلب فى الموعد المصدد .

وإذا قدم طلب للصرف بعد انتهاء الميعاد المشار إليه يقتصر
الصرف على المعاش وحده ، ويتم الصرف اعتباراً من أول الشهر الذي
تقدم فيه الطلب .

ويمجوز لوزير التأمينات أن يتجاوز عن عدم تقديم الطلب في الميعاد
المشار اليه اذا قامت أسبلب تبرر ذلك . وفي هذه الحالة تصرف الحقوق
كاملة من تاريخ الاستحقاق ونصت المادة (١٤٢) من ذات
القانون على انه « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٥٦ و ٥٩ لا يجوز
رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء
سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ
الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب اعادة
تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو
حكم قضائي نهائي وكذلك الاخطاء العادية المادية التي تقع في الحساب
عند التسوية .

كما لا يجوز للهيئة المختصة المنازعة في قيمة الحقوق المشار اليها
بالفقرة السابقة في حالة صدور قرارات إدارية أو تسويات لاحقة
لتاريخ ترك الخدمة بالنسبة للمعاشن المشار اليهم في البند (١) من
المادة (٢) يترتب عليها خفض الأجور أو المسدد التي اتخذت أساسا
لتقدير تلك الحقوق .

واستظهرت الجمعية مما تقدم وهما استقر عليه قضاء المحكمة
الدستورية العليا(١) ان ما تصدره المحكمة الدستورية من تفسير

(١) حكمها الصادر في الدعوى رقم ٨ لسنة ١ ق عليها - دستورية -
جلسة ١٩٧٢/٥/٦ وحكمها في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٢ ق - تفسير -
جلسة ١٩٨٢/١١/٦ وحكمها في الطعن رقم ١٦ لسنة ٢ ق - جلسة
١٩٨٢/٦/٥ .

يلزم وغير قابل للطعن للنصوص التشريعية في الطلبات التي تقدم اليها وفقا للاجراءات المنصوص عليها في قانونها ، يمد طبقا للتفويض الدستوري جزءا من النص الذي فسرته ، تقوم المحاكم بتطبيقه كما تطبق سائر القوانين ، كما تلتزم به جميع سلطات الدولة فيسرى من وقت نفاذ التشريع المفسر وليس في ذلك اعمالا للقرار التفسيري بآثر رجعي ، لان القرار التفسيري يصدر ليكشف عن غوامض القانون المفسر ولتزيل الابهام الذي قد يلابس بعض نصوصه فهو لا يخرج عن احكام القانون أو تعديله أو يستحدث احكاما لم يتناولها ومن ثم فيسرى من وقت نفاذ النص الذي فسر ، ولا يفتتح سريان قرار التفسير على الوقائع التي تحدث في الفترة ما بين صدور التشريع الاصلي والتشريع المفسر له الا حيث تكون قد صدرت بشأنها احكام نهائية استقرت بها الحقوق والمراكز القانونية أو بانقضاء مدة التقادم .

واذا كان الامر كذلك فان قرار المحكمة الدستورية الطيا في طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق يعمل به من تاريخ العمل بنص المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعي بشرط بلوغ مرتب عضو الهيئة القضائية مرتب الوزير أو نائبي الوزير وبشرط توافر كلفة الاوضاع الاخرى المنصوص عليها في المادة (٣١) اللازمة لتطبيقها والمتعلقة بالحدود الدنيا للمعد الواجب قضاؤها في الخدمة كوزير أو نائبي وزير ، وعلى ذلك فان القرار التفسيري المشار اليه يسرى على من توافرت فيهم من رجال القضاء مناط تطبيق المادة (٣١) سلفة البيان الذين انتهت خدمتهم قبل صدور القرار التفسيري للكاشف عن صحيح حكم القانون ولو كانت قد سويت معاشاتهم على نحو يخالف ما جاء بقرار المحكمة الدستورية وذلك من تاريخ استحقاق المعاش .

وحيث أنه بناء على الأمر انكاثف للقرار التفسيري ملك الفكر
قلن المركز القانوني الصحيح بالنسبة لتسوية المعاش وغيره من الحقوق
التأهيلية لرجال القضاء الذين يتحقق فيهم مناسط الاستحقاق قبل
تاريخ صدور المحكمة الدستورية بالتفسير يكون موجوداً قانوناً منذ
تحقق عناصر وأركان هذا المناسط ومن تاريخ الاستحقاق على أساس
الفهم السديد لأحكام القانون وفي ضوء ما يحسه القرار التفسيري
أنف الذكر .

وحيث أن قرار التفسير الذي صدر عن المحكمة الدستورية العليا
سالف البيان وإن كان قد عبر عنه المشرع في قانون المحكمة الدستورية
العليا سالف الذكر بأنه قرار كما أنه لا يفصل في منازعة بين خصمين
بالمعنى والاسلوب المعتاد في الخصومات انقضائية المعتادة إلا أنه
حسبما هو ظاهر النصوص ووفقاً لما ورد في تقرير اللجنة التشريعية
بمجلس الشعب يحسم ما يثور من نزاع أو خلاف في التطبيق للنصوص
الواردة في القوانين وما قد ينجم عن ذلك من اضطراب في الأحكام
القضائية والمراكز القانونية ، وهو يصدر عن المحكمة الدستورية العليا
بذات تشكيلها عند اصدار الأحكام في دعاوى الدستورية والتنازع كما
أن القرار التفسيري الذي تصدره المحكمة الدستورية العليا يصدر
باسم الشعب مثله في ذلك مثل الأحكام التي تصدرها ، وهو ملازم كذلك
لجميع سلطات الدولة منذ نشره في الجريدة الرسمية ولا يجوز الطعن
عليه طبقاً للمواد ٣٣ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٦٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا .

ومما يؤكد هذا التكييف أن المحكمة الدستورية العليا قد درجت على

الحكم بعدم قبول طلبات التفسير (١) عندما تنتهي الى تغلفه الشروط اللازمة لهذا القبول ، ولا تنص هذه الأحكام على تقرير عدم قبول تلك الطلبات .

ومن حيث انه وان كانت المادة (١٤٢) من قانون التأمين الاجتماعي قد حظرت على أصحاب الشأن وعلى الهيئة المختصة المناوغة في المراكز القانونية أو تعديل الحقوق التأمينية بعد أن يكون قد مضى على الاخطار بربط المعاش سنتان الا أنها قد أجازت بصريح النص استثناء من ذلك اعادة تسوية الحقوق التأمينية بالزيادة في الحالات المحددة في تلك المادة ومن بينها صدور قانون أو حكم قضائي نهائي بالتسوية يترتب على هذه الزيادة ، واذ انه سبق البيان بتوفر في القرار التفسيري الذي يصدر من المحكمة الدستورية انطباقاً أو صافاً العموم والتجريد والالزام لجميع السلطات في الدولة من تاريخ نفاذ النص الذي صدر القرار بتفسيره وصفة العلانية والنشر على الكافة في الجريدة الرسمية وحسم المنازعات والخلافات في تطبيق وتنفيذ نصوص القوانين والقرارات بقوانين التي يصدر قرار المحكمة بتفسيرها ومن ثم فانه يعد هذا القرار التفسيري بمثابة الحكم النهائي الذي يضمن تنفيذه على جميع سلطات الدولة ويتحقق في نطاق الحالة المروضة حتمية اعادة تسوية المراكز القانونية لجميع من يسرى في شأنهم بما يزيد من حقوقهم التقاعدية اذ انه مادام أن ما يصدر عن المحكمة الدستورية في طلبات التفسير يعد في حقيقة الامر كما سلف القول بمثابة الحكم القضائي النهائي المطلق الحجية فانه يترتب على صدوره حتمية اعادة

(١) احكام المحكمة في طلبات التفسير رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١ ، رقم ٢ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٥ ، رقم ٤ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٥ ، رقم ٢ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٨١/١/٢ ، ورقم ١ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٨١/١/١٧ .

تسوية المراكز القانونية لجميع المستفيدين من أثره الكاشف الذي يرتد إلى شاربخ الاستمحاق على النحو السابق ليضامه وذلك اعصالا لصريح ارادة المشرع الذي أوجب في المادة (١٤٢) من قانون التأمين الاجتماعي اعادة تعديل الحقوق التأمينية بالزيادة في هذه الحالة ولو بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في ذات المسادة .

ومن حيث انه بناء على ما سبق فانه لا شك يسرى أثر التسلطم الخاصي المقرر في المسادة (١٤٠) من قانون التأمين الاجتماعي سالف الذكر فيما يتعلق بسقوط المبالغ المستحقة كعمائش أو تعويض أو غيره من الحقوق المقررة بهذا القانون على المبالغ المستحقة لرجال القضاء وفقا للتفسير الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا على النحو آنف الذكر اعتباراً من وقت تحقق المناط اللازم لاستمحاق هذه المبالغ وذلك تأسيساً على ان التفسير المذكور باثره الكاشف عن الحقوق والمراكز القانونية الصحيحة يرتد الى تاريخ تحقق هذا المناط في كل حالة وذلك باعتبار ان نصوص القانون تتضمن حتمية تسوية تلك الحقوق والمراكز القانونية على النحو انسليم والصحيح ولم يوجد ثمة ما يمنع المستحقين لهذه الحقوق والمراكز من المطالبة بما يستحقونه وفقاً لصحيح حكم القانون رضاء أو قضاء . فم يكن أمر هذه المطالبة متوقفا على صدور التفسير السليم الذي صدر به قرار المحكمة الدستورية العليا على النحو سالف الذكر ولا يوجد بالنص المذكور ما يستثنى من سريان استبعاد التسلطم المسقط للمبالغ المنصوص عليها في حالة صدور قرار تفسيري للتشريع بما لهذا التفسير من صفة المعوم والتجريد والالزام والأثر الكاشف عن حقيقة التفسير انسليم للنص التشريعي .

ومن ثم فانه بناء على ما سبق جميعه يتعين على الهيئة العامة للتأمين

المعاملات تعديل المعاملة التأمينية وتسوية معاشات أعضاء الهيئات القضائية التي تم ربطها وصرفها بالمخالفة لما كشف عنه القرار التفسيري سالف البيان وإعادة الربط والتسوية لهذه المعاشات والحقوق التأمينية إذا ما توافر مناط هذه المعاملة في شأنهم بما يتفق وما قضى به هذا التفسير ، على أن تصرف لهم الفروق المترتبة على ذلك من تلويخ الاستحقاق وبمراعاة أحكام انتقادم الخمس على النحو السابق أيضا ولا وجه للحجاج في هذا المجال بسابقة صدور أحكام قضائية نهائية بمعاملة بعض أعضاء الهيئات القضائية بالمخالفة لما قضى به قرار المحكمة الدستورية العليا قبل صدوره ، لأن ذلك مردود عليه بأن إعادة تعديل المعاش بالنسبة لهؤلاء الاعضاء تتم تنفيذاً لارادة المشرع الصريحة الواردة في المادة (١٤٢) سالفة البيان التي أوجبت إعادة ربط المعاش بالزيادة بعد الميعاد المنصوص عليه فيها في حالة تنفيذ تسوية بناء على القرار التفسيري للمحكمة الدستورية العليا الذي يعد بمثابة الحكم القضائي النهائي . كما أن القول بخير ذلك فضلاً عن تعارضه مع الفهم الصحيح لحكم القانون فإنه سوف يؤدي الى تمييز بين فئتين من رجال القضاء في المعاملة التأمينية الامر الذي يتعارض مع الحجية المطلقة على الكافة وفي مواجهة جميع سلطات الدولة ويأثر رجعي لقرار التفسير الصادر عن المحكمة الدستورية العليا وهو بمثابة الحكم القضائي النهائي المطلق الحجة من ناحية فضلاً عن انه يهدر في ذات الوقت بالنسبة لمن يهدر التطبيق الصحيح لحكم القانون عليهم من رجال القضاء وفقاً للتفسير الذي قرره المحكمة الدستورية العليا مبدأ علو وسيادة القانون أساس الحكم في الدولة والمنصوص عليها في المواد ٤٠ ، ٦٤ ، ٦٥ من الدستور ولاشك أن الحجية المطلقة للتفسير الذي قرره المحكمة الدستورية العليا بطبيعته الكثفة العامة والمجردة ومبدأ احترام سيادة القانون والمساواة أمام القضاء

يطو التمسك بأية حجية نسبية لاي حكم قضائي ولو نهائي يكون قد صدر من منازعة بين الهيئة وأحد رجال القضاء - كما أنه أيضا يؤدي الى اهدار الحكمة المتناه من تعظيم المشرع لتفسير التشريعي الذي يصدر من المحكمة الدستورية العليا وهو حسبما سلف ذكره ذلك يستهدف هم الاضطراب في التطبيق بصدور أحكام متضاربة ترتب آثار لها أهمية في حياة المواطنين وتقتضى ان يوجد تفسيرها بالتفسير التشريعي حسباً للمنافع وعملاً على استقرار المراكز القانونية .

يضاف الى ما سبق ويؤكدده . ما ذهبت الهيئة المشكلة طبقاً لنص المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة المضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ في حكمها الصادر في العن رقم ٣٥٦٤ لسنة ٣٣ ق عليا بجلستها المقودة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٣ من أن ثمة قضاء يتتابع اضطراره من جهات القضاء العالي بأن التعادل بين وظيفة نائب الوزير وبين الوظائف القضائية الاخرى في مجال تطبيق قواعد المعاشات يقوم على أساس التماثل في المرتب الذي يتقاضاه كل من شاغلي الوظائف المعدلة والمعادل بها ، وان وظيفة وكيل مجلس الدولة تعتبر في حكم درجة نائب الوزير ويماثل شاغلها معاملة نائب الوزير من حيث المعاش طبقاً لاحكام المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي منذ بلوغه مرتباً مماثلاً لمرتب نائب الوزير ، وبهذا فقد وقرت هذه المبادئ في الضمير العام للهيئة القضائية مما لا محيص منه من التزام جهة الادارة بها في التطبيق الفردي للحالات المماثلة .

لذلك ، وبناء على كل ما تقدم انتهى رأي الجمعية العمومية ليعسمى الفتوى والتشريع الى انه :

يعتبر القرار التسمي الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا

برقم (٣) لسنة ٨ ق بمطابقة الحكم النهائي في تطبيق أحكام المادة (١٤٢) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ ، ويترتب على على صدوره حتمية إعادة تسوية المركز القانوني لجميع الخاضعين من رجال القضاء لأحكامه ممن تتحقق فيهم منطل إعادة تسوية معاشاتهم أو حقوقهم التأمينية بالزيادة اعتباراً من تاريخ استحقاقهم لهذه المعاشات أو الحقوق التأمينية وذلك دون التقيد بالأحكام الفردية المخالفة لتفسير المحكمة الدستورية العليا أو بعبارة السنتين المحدد للنزاع في هذه الحقوق ومع مراعاة التقادم الخمس بالنسبة للفروق المستحقة على هذا الأساس .

(ملف رقم ٨٦/٦/٤١٤ - جلسة ١٩٩٠/٦/٦)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

يعتبر نائب رئيس مجلس الدولة في حكم درجة الوزير ويعامل معاملة من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والمعاش المستحق من الأجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس مجلس الدولة - وكيل مجلس الدولة يعتبر في حكم درجة نائب الوزير ويعامل معاملة من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والمعاش المستحق من الأجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لنائب رئيس مجلس الدولة ولو كان يبلغ ذلك المرتب أصلاً حتى الفترة الأخيرة من قواعد تطبيق جداول المرتبات المنسقة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية .

المسألة :

ومن حيث انه طبقاً لنص المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا فإن أحكامها في الدعوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة

لجميع سلطات الدولة ولاكفاة ، وبهذه المثابة فان قرارات المحكمة بالتفسير تنزل منزلة التشريع وتضحي شأن مواده واجبة التطبيق .

ومن حيث ان قرار التفسير سالف الذكر جاء واضحا وقاطعا وصريحا بما لا يدع مجالا للاجتهاد ومؤداء ان نائب رئيس مجلس الدولة يعتبر في حكم درجة الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الاجر الاساسي والمعاش المستحق عن الاجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس مجلس الدولة وان وكيل مجلس الدولة يعتبر في حكم درجة نائب الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق ايضا عن الاجر الاساسي والمعاش المستحق عن الاجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لنائب رئيس مجلس الدولة ؛ ولو كان بلوغ ذلك المرتب اعمالا لنص الفقرة الاخيرة من قواعد تطبيق جداول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين انبيئات القضاة .

ومن حيث ان الطاعن تدرج في وظائف مجلس الدولة القضائية الى ان عين وكيلا لمجلس الدولة في ١٩/١/١٩٨٠ واستمر كذلك حتى بلوغه السن المقررة للاهالة انى المعاش في ٨/١٢/١٩٨٢ وتجاوز مرتبه آخر مربوطها فادرك مخصصات نائب رئيس مجلس الدولة اعتبارا من ١/٧/١٩٨١ واستحقها بالفعل ومن ثم فلا حاجة في اعتباره في حكم درجة نائب الوزير واحقيته بالتالى في ان يعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الاجر الاساسي والمعاش عن الاجر المتغير وذلك من تاريخ احواله الى المعاش في ٨/١٢/١٩٨٢ مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية .

(طعن رقم ١٥١٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٩/٧/١٩٩٠)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

نائب رئيس محكمة النقض ومن في درجته من أعضاء الهيئات القضائية في حكم الوزير ويعامل معاملة من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والمعاش المستحق عن الأجر التكميلي من تاريخ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض - يعتبر أيضاً نائب رئيس محكمة الاستئناف ومن في درجته من أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة نائب الوزير ويعامل معاملة من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والمستحق عن الأجر التكميلي منذ بلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير وكان بلوغ العضو المرتب المثل في الحالتين أعمالاً لنفس الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جداول المرتبات المسماة بالملفون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قانون الهيئات القضائية .

المحكمة :

من حيث أن المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تنص على أنه :

مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٥٦ ، ٥٩ لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي وكذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية .

ومن حيث أن المحكمة الدستورية العليا أصدرت بجلسته ٣ مارس

سنة ١٩٩٠ قراراً تفسيرياً في الطلب رقم ٣ لسنة ٨ ق (تفسير)
انتهت فيه الى أنه في تطبيق احكام المادة ٣١ من قانون التأمين
الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن في
درجة من أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة الوزير ويعامل
معاملته من حيث المعاش المستحق عن الاجر الاساسي والمعاش المستحق
عن الاجر المتغير وذلك من ترخيص بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة
النقض كما يعتبر نائب رئيس محكمة الاستئناف ومن في درجته من
أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة نائب الوزير ويعامل معاملته
من حيث المعاش المستحق عن الاجر الاساسي والمستحق عن الاجر
المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير ومقداره ٢٦٧٨ ج
سنوياً ولو كان بلوغ العضو المرتب المائل في الحالتين اعمالاً
لنصوص الفقرة الاخيرة من قواعد جداول المرتبات المضافة
بانقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قانون الهيئات
القضائية .

(طعن ١١٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/١٦)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

وظيفة وكيل عام النيابة الإدارية لا تتبادل وظيفة نائب رئيس محكمة
الاستئناف التي اعتبرها قرار التفسير الصادر من المحكمة الدستورية
العليا رقم ٢ لسنة ٨ ق - في حكم درجة نائب الوزير ويعامل شأنها
معاملته في المعاش شريطة بلوغ شأنها مرتب نائب الوزير .

المسألة :

من حيث ان عناصر المنازعة تخلص في ان الطاعن كان قد بلغ

سن المعاش في ١١/٣/١٩٨٢ وكان يشغل في هذا التاريخ وظيفته
وكيل عام النيابة الادارية كما كان مرتبه الذى تدرج في هذه
الوظيفة قد بلغ ٢٠٢ جنيها شهريا وذلك اعتبارا من ١/٧/١٩٨١
وبتاريخ ١٣/٩/١٩٩٠ قدم طلب اعادة تسوية معاشه الى لجنة
تسوية المنازعات بالهيئة المظنون ضدها وقد أسس طلبه على القرار
التفسيري الصادر من المحكمة الدستورية العليا برقم ٣ لسنة
٨ ق بجلسة ٣/٣/١٩٩٠ باعتبار ان مرتبه الاساسى عند احالته
الى المعاش بلغ ٢٤٣٣ جنيها سنويا أى ٢٠٢٫٧٥٠ جنيها شهريا
وهو ما يزيد على مرتب نائب الوزير وقتذاك وهو ١٩٣٫٣٣٣ جنيها
شهريا وبتاريخ ٢٩/٩/١٩٩١ ردت الهيئة المظنون ضدها على الطاعن
بعدم جواز تعديل المعاش المربوط بمصفة نهائية بالزيادة لمضى أكثر
من سنتين على تاريخ الربط وفقا لحكم المادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث ان المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدلة بالقوانين ارقام ٢٥ لسنة
١٩٧٧ ، ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ، ٦١ لسنة ١٩٨١ والسارية وقت احواله
الطاعن الى المعاش - تنص على أن :

يسوى معاش المؤمن عليه الذى شغل منصب وزير أو نائب وزير
على أساس اخر اجر تقاضاه بما يزيد على الحد الاقصى لاجر
الاشتراك وفقا للآتى :

أولا : يستحق الوزير معاشا مقداره ١٥٠ جنيها شهريا ونائب
الوزير معاشا مقداره ١٢٠ جنيها في الحالات الآتية :

١ - اذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير عشرين سنة وكان قد قضى سنتين متصلتين على الأقل في أحد المنصبين أو فيهما معا .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على ملف الطعن وسائر الاوراق أن الطاعن تدرج في وظائف النيابة الادارية حتى شغل وظيفة وكيل عم النيابة وتدرج مرتبه في هذه الوظيفة انى ان وصل في ١٩٨١/٧/١ الى ٢٠٢ جنيتها شهريا . وقد بلغ سن التقاعد في ١٩٨٢/١١/٣ اى أن آخر وظيفة شغلها قبل احواله الى المعاش هي وظيفة وكيل عام النيابة الادارية وهذه الوظيفة لا تعادل وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف التى اعتبرها قرار التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق المشار اليه في حكم درجة نائب الوزير ويعامل شاغلها معاملة من حيث المعاش شريطة بلوغ مرتب شاغلها مرتب نائب الوزير ولو كان المرتب المائل امالا لنص الفقرة الاخيرة من قواعد تطبيق جداول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين انهيئات القضائية واذ كان ذلك فانه وقد تبين أن الطعن لم يشغل وظيفة تعادل وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف حتى احواله انى المعاش فانه لا يعامل معاملة من حيث المعاش ويكون طايه تسوية معاشه بأن يعامل المعاملة المسالية المقررة لنائب الوزير من حيث المعاش في تاريخ احواله الى المعاش غير قائم على سند من القانون حريا بالرفض .

(طعن ١١٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٦)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

عدم سريان حكم المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى على من يشغل منصب المحمى العلم الاشتراكى .

التنوى :

ان المشرع وفقا لمصريح نص المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أوقف الانتفاع بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ببلوغ المؤمن عليه سن استثنى بما يقضى اليه ذلك من استحقاقه للمعاش المقرر عن مدة خدمته اعتبارا من تاريخ بلوغه تلك السن وقد اورد المشرع هذا الحكم عاما لجميع المؤمن عليهم بيد انه استثنى من اطار ذلك حالات محددة على سبيل الحصر من بينها الحالة المنصوص عليها فى المادة ٣١ من القانون والتي تتعلق بتسوية المعاش لمن شغل منصب وزير أو نائب وزير — استمرار انتفاع المؤمن عليه الذى يشغل منصب وزير أو نائب وزير بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة انما ينصرف الى من يشغل احد المنصبين من الوزراء ونواب الوزراء الاعضاء بمجلس الوزراء وفقا لما جرى عليه الافتاء السابق للجمعية الصادر بجلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٩٠ الامر الذى لا ممدى معه من أن يقصر تطبيقها عليهم دون ان ينسبط حكمها على غيرهم أو يستطيل هذا الامر الى من يعاملون معاملة الوزراء من حيث المرتب والمعاش — طالما توافرت شروط استحقاق كل من المرتب والمعاش فانه يتمين الجمع بينهما ما دام لا يوجد نص يحول دون ذلك وبلوغ المؤمن عليه السن المقررة للاحالة للمعاش ابان شغله لوظيفة النائب العلم واستحقاقه المعاش

بمراعاة مدة خدمته ومنصبه الذى كان يعامل على أساسه معاملة الوزير وفقا لقانون السلطة القضائية ثم تعيينه بعد ذلك فى منصب المدعى العام الاشتراكى ، ولا تسرى نص المادة ٣١ المشار اليها على حالته اخذا بعين الاعتبار أنه لا يشغل منصب وزير بالمفهوم الذى سلف بيانه ولا ينطبق عليه تبعا الاستثناء المنصوص عليه فى الفقرة الاخيرة من المادة ٤٠ المشار اليها وذلك اعمالا للاصل العام المقرر بعدم سريان احكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة على من فى مثل حالته مؤداه احقيقته فى الاستمرار فى تقاضى معاشه عن مدة خدمته وذلك نزولا عند صريح نص المادة ٤٠ واعمالا لمقتضياته بما لا سند معه للمطالبة بوقف صرف معاشه كما تثبت احقيقته فى الجمع بين معاشه عن مدة خدمته ومرتبته المستحق له بعد تعيينه فى منصب المدعى العام الاشتراكى اذ لا نص يحظر الجمع بينهما بعد اذ تحقق مناط استحقاق كل منهما وانتفى النص المانع ولا سند لاختصاصه من جديد لنظام التأمين الاجتماعى واستثناء اقساطه لحض الاستراحة له فى معاشه عن الاجر المتغير بعد استحقاقه للمعاش المقرر قانونا واستقرار ربطه نهائيا .

(ملف رقم : ٨٦ / ٤ / ١٣٣٣ — جلسة ١٩٩٢ / ٦ / ٢١)

ثامنا — جواز تعيين مستفيدين آخرين من الورثة لصرف مبلغ التعويض الإضافي ومنحة الوفاة

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

المادة ١١٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي — المؤمن عليه تحديد المستحقين لمبلغ التعويض حال انتهاء خدمته بالوفاة — قرر هذا المبلغ للورثة الشرعيين اذا توفى المؤمن عليه ولم يكن قد حدد من يصرف اليه هذا المبلغ — اذا حدد المؤمن عليه من يصرف اليه هذا المبلغ تعين احترام ارادته حتى ولو كان من حددته وخصه بمبلغ أنعمريض اجنبيا عنه او غير وارث له — لا يتقيد المؤمن عليه في هذا الصدد باحكام الشريعة الاسلامية في تحديد الورثة لأنصبتهم — اذا توفى واحد من حددهم فإن وفاة المؤمن عليه ولم يحدد المؤمن عليه غيره حتى خصوص ما خصه فيعود هذا الأثر ويوزع هذا القدر على الورثة الشرعيين للمؤمن عليه بحسب نصيب كل منهم شرعا .

المادتين ١٢٠ ، ١٢١ من القانون المذكور — منحة الثلاثة اشهر صرفها الى من حددته المؤمن عليه قبل وفاته ولو لم يكن من ورثته او من المستحقين عنه المعاشي — اذا لم يحدد احد تصرف هذه المنحة لأرملته او غيرها ممن ورد بيتهم بالنص — لم يشترط المشرع في هذا الخصوص في انشخص انذى يحدده المؤمن عليه ان تربطه به صلة قرابة او نسب او مصاهرة — يجوز ان يكون هذا الشخص اجنبيا عن المؤمن عليه او غير وارث له .

الفتوى :

١ — ان قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نص في المادة (١١٧) المعدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة

١٩٨٠ على أن : يستحق مبلغ التعويض الإضافي في الحالات
الآتية : (١) «ب» انتهاء خدمة المؤمن عليه
بالوفاة ويؤدي مبلغ التعويض الإضافي في حالات استعقله
للوفاة الى من حدده المؤمن عليه أو صاحب الماش قبل وفاته وفي
حالة عدم التحديد يؤدي الى الورثة الشرعيين « وتخص المسألة
(١٢٠) منه على ان « عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب الماش تستحق
منحة عن شهر الوفاة والشهرين التاليين وذلك بالإضافة الى الاجر
المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة »

وتقدر المنحة بالاجر أو الماش عن شهر الوفاة ، وتلتزم بها
الجهة التي كانت تصرف الاجر أو التي تلتزم بصرف الماش بحسب
الاحوال *

يخصم بها بالنسبة للمؤمن عليهم الماطنين بالجهات المشار
اليها بالبند (١) من المادة «٢» على البند الذي كان يتحمل الاجر
كما تنص المادة (١٢١) منه والمدة بالقانونين رقمي ٢٥ لسنة
١٩٧٧ و ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على أن « تستحق المبالغ المنصوص عليها
في المادة السابقة لمن يحدده المؤمن عليه أو صاحب الماش فاذا
لم يحدد أحد تستحق للارمل ، وفي حالة عدم وجوده تستحق
للبناء والبنات الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاق الماش
المنصوص عليها في المادتين ١٠٧ ، ١٠٨ ، ويراعى في حالة ما اذا كان
للمؤمن عليه أو لصاحب الماش ارمل واولاد تتوافر فيهم الشروط
المنصوص عليها من غير هذا الارمل تقسم المبالغ السالف
ذكرها بحسب عدد الأزواج »

٢ - ومؤدى ما تقدم من النصوص ، ان الشارع ناط هؤلاء
عليه - في المادة (١١٧) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

تحدد للمستحقين المبلغ التعويض حال انتهاء خدمته بالوفاء وقبيل
هذا المبلغ للورثة الشرعيين ، إذا توفي المؤمن عليه ولم يكن قد حصد من
يصرف عليه هذا المبلغ ، فإذا حدد المؤمن عليه من يصرف عليه هذا المبلغ تبين
احترام ارادته ، ولو كان من حددته وخصه بمبلغ التعويض اجنبيا
عنه أو غير وارث له ، وإذا كان المؤمن عليه أن يحدد المستفيد بكامل
مبلغ التعويض فيكون له وهو بصدد تحديد المستحقين لهذا المبلغ ،
مما لا يتقيد فيه باحكام الشريعة الاسلامية في تحديد الورثة انصباثهم
— أن يضمنه تحديد ما يخص كل واحد من عينهم ، فإذا توفي واحد
قبل وفاة المؤمن عليه ، ولم يحدد المؤمن عليه غيره في خصوص
ما خصه فإن في خصوص ما عينه له من قدر في مبلغ التعويض ،
يعتبر انه لم يعين من يستحقه فيعود الامر الى الاصل السابق
بيانه ويوزع هذا القدر على الورثة الشرعيين بحسب نصيب كل
منهم شرعا والورثة الشرعيون في الخصوص هم ورثة المؤمن عليه ،
لا ورثة من حددته وتوفى قبل وفاته هو اذ انقطع بالوفاة سبب
استحقاقه ، لان من شروط ذلك بقاءه على قيد الحياة حتى وفاة المؤمن
عليه . أما في خصوص منحة الثلاثة أشهر فإن المشرع ، حسبما هو
مستفاد من نص المادتين ١٢٠ ، ١٢١ من قانون التأمين الاجتماعي
استصحب الوضع ذاته فأوجب صرف هذه المنحة الى من حددته المؤمن
عليه قبل وفاته ولو لم يكن من ورثته أو من المستحقين عنه المسائل
فإذا لم يحدد أحدا تصرف هذه المنحة لارثته أو غيرها ممن ورد
بيانهم بالنص . ولا يجرى ذلك اذن الا اذا لم يحدد المؤمن عليه من
يصرف اليه المنحة . ولم يشترط المشرع في هذا الخصوص ايضا في
الشخص الذي يحدده المؤمن عليه أن تربطه به صلة قرابة أو
نسب أو مصاهرة ، ومن ثم يجوز أن يكون هذا الشخص اجنبيا
عن المؤمن عليه أو غير وارث له .

تأشرا - يجوز تحديد شخص اعتباري للاستفادة من

مبلغ التعويض الإضافي

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

يجوز تحديد شخص اعتباري للاستفادة من مبلغ التعويض الإضافي
المستحق للبرهن عليه .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية المعموعة لقسمي الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٧ من يناير سنة ١٩٩٣ فاستبان لها أن
المادة ١١٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ تنص على أنه : « يستحق
مبلغ التعويض الإضافي في الحالات الآتية » :

(أ) انتهاء خدمة المؤمن عليه للمجز الكامل أو الجزئي حتى أدى
ذلك لاستحقاقه معاشا .

(ب) انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة .

(ج) وفاة صاحب المعاش مع عدم وجود مستحقين للمعاش .

(د) ثبوت المجز الكامل أو وقوع الوفاة نتيجة إصابة عملويهم
انتهاء الخدمة .

ويؤدي مبلغ التعويض في حالات استحقاقه للوفاة الى من حسبه

المؤمن عليه أو صاحب المأثني قبل وفاته وفي حالة عدم التحديد يؤدي إلى الورثة الشرعيين .

ومفاد ما تقدم ، أن الشارع ناط بالمؤمن عليه تحديد المستفيدين بمبلغ التعويض النقدي لحال انتهاء خدمته بالوفاة ، وقرر هذا المبلغ للورثة الشرعيين ، إذا توفى المؤمن عليه ولم يكن قد عين من يصرف إليه هذا المبلغ ، فإن كان المؤمن عليه قد عين من يؤدي إليه هذا المبلغ وجب احترام أرائاته والوقوف عندها ، ولو كان من حصة مبلغ التعويض غير وارث أو أجنبيا عنه أو شخصا اعتباريا مادام أهلا لاكتساب الحقوق ، إذ ورد النص في هذا الشأن مطلقا من كل قيد ، علما بغير مخصص . وليس فيما تضمنه نص المادة (١٠) من قرار وزيرة التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن الاحكام التي تتبع في صرف المزايا التأمينية - من وجوب كتابة اسماء المستفيدين بالكامل مع ذكر صفتهم ودرجة قرابتهم للمؤمن عليه ان وجدت - ما يفيد قصر المستفيدين من هذا التعويض الإضافي حال وفاة المؤمن عليه على الأشخاص الطبيعيين ، ذلك أن صياغة النص مردها - أن غالبية المؤمن عليهم يعينون اشخاصا طبيعية يؤدي إليهم هذا التعويض ولا تتأخر في ذلك بينها وبين تعيين اشخاص اعتبارية للاستفادة من هذا المبلغ النقدي . وهذا التفسير هو الذي يرد لقرار وزيرة التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه قيمته ولا يحد فاعليته ، إذ يكون موافقا لنص القانون لا يناقضه ، مكملا له لا يقيد . كما لا يجوز في هذا المقام وصولا الى قصر افادة الأشخاص الطبيعيين وحدهم من هذا التعويض الإضافي اتقول بأن الغلبة من استعطاق التعويض الإضافي هي جبر أكثر الوفاة

أو التخفيف غرضها وهيكن للأمن عليه من تمريض بعض الاطرب أو
المصارف المحتاجين من مستفيدين من المزايا المستعانة
عنه بعد وفاته كمن يعولهم من الاطبار أو ابناء الاخوة أو من كان
يقوم على رعايته من المعارف وذلك بتفصيل جزء أو كل التمريض
الاضافي لهم « ذلك ان هذه الغاية قد لا تتحقق حتى لو قصرت الافادة
من هذا التمريض الاضافي على الأشخاص الطبيعيين اذ قد يعين
الأمن عليه شخصاً اجنبياً عنه تماماً ويؤثره لمة في نفسه بهذا المبلغ
ولا راد لاختياره في هذه الحالة .

وعلى ذلك فانه ليس في نموس قانون التأمين الاجتماعي ما يتأبى
وتحديد شخص اعتباري للاستفادة من مبلغ التمريض الاضافي وهذا
المرأى يفتح السبيل أمام قوى الاربية لكي يجهزوا بمطالهم وينهضوا
بمؤسسات هي في أمس الحاجة الى البذل والمطاء لكي تنهض
برسلتها خير قيام .

اذك ، انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفقرة والتشريع الى جواز
تحديد المستشفى الامري بالاسكدرية (لرضى السرطان) ضمن
المستفيدين من مبلغ التمريض الاضافي المستحق للمؤمن عليها
السيدة / وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي
المبادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ١٠٧
لسنة ١٩٨٧ .

(ملف رقم ١٩٨٩/٦/٤٤٠ - جلسة ١٧/١/١٩٩٣)

ملائمة تحديد منحة الوفاة ونفقات الجنائز

على أساس أجر الاشتراك

قاعدة رقم (١٤٣) :

المادة :

منحة الوفاة ونفقات الجنائز تحدد على أساس أجر الاشتراك بمفهومه
المقرر في قانون التأمين الاجتماعي .

الفقوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى
والشريعة بجلستها المقودة بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٦ . فاستعرضت نص
المادة ١٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ بأنه « عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش تستحق
منحة عن شهر الوفاة والشهرين التاليين وذلك بالإضافة إلى الأجر
المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة . وتقدر المنحة بالأجر
أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة . » واستعرضت نص المادة
١٠١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام المعاشين المدنيين بالدولة
المجلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بأنه « إذا توفي العامل وهو في
الخدمة يصرف ما يعادل أجر شهرين كاملين لمواجهة نفقات الجنائز
بحد أدنى ١٠٠ جنيه للأرمل أو لأرشد الأولاد أو لمن ثبت قيامه
بصرف هذه النفقات . » وتبين للجمعية أن المشرع حدد مفهوم الأجر
في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الممثل بالقانون
رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢ بأنه ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي
لقائه عمله الأصلي . وكذلك البدلات التي تحدد بقرار من رئيس
مجلس الوزراء . وقد استحدث المشرع بتعديل المادة ٥ من قانون

التطبيق الاجتماعي للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ميعودا جديدا للأجر
فقد في البند ط بأنه في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالأجر :
كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي من جهة عمله الأساسية
لقضاء عمله الأصلي ويشمل الأجر الأساسي والأجر المتميز *
ويقصد بالاول الأجر المنصوص عليه في الجداول المرفقة بنظم
التوظيف بالنسبة للمؤمن عليهم الأجر المنصوص عليه بقدر العمل *
أما الأجر المتميز فيقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه وعلى
الإخص : أ - الحوافز - ب - المصولات - ج - الوهبة -
د - البدلات * ويحدد رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير
التأمينات البدلات التي لا تعتبر عنصرا من عناصر أجر الاشتراك
- هـ - الأجور الإضافية - و - التعويض من جهود غير عادية
- ز - اعانة غلاء المعيشة - ح - العالوة الاجتماعية - ط - العالوة
الاجتماعية الإضافية - ي - المنح الجماعية - ك - المكافأة الجماعية
- ل - نصيب المؤمن عليه في الأرباح - م - ما زاد عن الحد الأقصى
للأجر الأساسي * .

ومن حيث أن النص المقرر لمنحة الوفاة ورد في قانون التأمين
الاجتماعي فيتمتع حساب قيمة هذه المنحة وفقا لمفهوم الأجر
الوارد في القانون المذكور بعنصره الأساسي والمتميز * خاصة وأن
لفظ الأجر جاء في المادة ١٢٠ من القانون المذكور عاما ولم يفصمه
المشرع بأى وصف * ومن ثم يؤخذ على اطلاقه * أما بالنسبة لنفقات
الجنائز فإنه ولئن ورد النص المقرر لها في نظام العاملين المدنيين
بالدولة الا أنه نظرا لان المشرع لم يخصص الأجر الذى تصرف
على أساسه هذه النفقات فلم يجعله مقصورا على الأجر الأساسي
للعامل كما درج في الكثير من النصوص الواردة في قانون العاملين،
فلا مناص من اللجوء الى حلول الأجر الوارد في قانون

التأمين الاجتماعي والذي تصيب على أساسه فئة الوفاة والذي أصبح يشهد إعتباراً من تاريخ المظ بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٨ على ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي بمنسوبة الأساسي والمتميز خاصة وأن مجبب منح هذه النفقات يتحدد ويتماثل ويقاوم مع سبب استعلاق عنقة الوفاة وهو ولقمة وفاء العامل مما يقتضي توحيد حلول الأجر في كليهما .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن جنحة الوفاة ونفقات الجنائز تحدد على أساس أجر الاشتراك بمفهومه المقرر في قانون التأمين الاجتماعي على الوجه السابق بيانه .

(ملف ١٠٤٧/٤/٨٩ — جلسة ١٩٨٩/٤/١٦)

مادة عشر - لا يجوز اجراء خصم أو توقيع

حجز على منحة الوفاة

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

١ - لا يجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على منحة الوفاة - المادة ١٤٤ من قانون التأمين الإجتماعي قد حظر المشرع بمقتضاها توقيع الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب الماتش أو المستفيدين لدى الهيئة المختصة إلا الوفاء بعين محددة على سبيل الجبر وهي النفقات وما تجدد للهيئة المختصة من جبالغ على صاحب الشأن وانسائط قروض بنك نصر الإجتماعي والانسائط المستحقة للهيئة المختصة .

٢ - عدم جواز خصم أو توقيع حجز على مستحقات المستفيدين من منحة الوفاة لسداد انسائط السلفة المستحقة لوزارة الخارجية على مفسو للهيئة التنفيذية الذي تولى بالخراج .

الغوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣٠ فتبينت أن المادة ١٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب الماتش يستحق منحة عن شهر الوفاة والتأمين التاليين وذلك بالإضافة الى الأجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة » .

وتجدر المنحة بالأجر أو الماتش المستحق عن شهر الوفاة وتقدم بها للجهة التي كانت تصرف الأجر أو التي تلزم بمصرف الماتش بحسب الاحوال ٥٠٠٠) » وتنص المادة ١٤٠ من فوات القانون

المعدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه (يجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستفيدين لدى الهيئة المختصة) .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز الحجز أو النزول عن المستحقات المشار إليها لسداد الحقوق الآتية :

١ - النفقات .

٢ - ما تجب للهيئة المختصة من مبالغ على صاحب الشأن .

.....

٣ - أقساط قروض بنك ناصر الاجتماعي .

٤ - الاقساط المستحقة للهيئة المختصة (..) وتتم المادة ٨١ من قانون نظام السلك الدبلوماسي والتقني للصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ على أنه (إذا توفي أحد أعضاء السلك أو غيره من العاملين المصريين بالبعثات التمثيلية في الخارج ولو كان في أجازة في غير مقر عمله ، يصرف لمائلته مبلغ يوازي مجموع ما كان يتقاضاه في الخارج عن ثلاثة أشهر بواقع الخارج (..) .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في المادة ١٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي قرر صرف حقة عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، تستحق للمستفيدين منها بواقع ثلاثة أشهر محسوبة على أساس الاجر أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة . وبالنسبة لفصلو السلك الدبلوماسي أو التقني أو العامل القسري بالبعثات التمثيلية الذي يوفى في الخارج ، وتصرف لمائلته حقة انقضاء السلك عليها بما يخلط بمجموع ما كان يتقاضاه في الخارج من ثلاثة أشهر

وذلك طبقاً لنص المادة ٨١ من قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي . وقد أورد الشرع في المادة ١٤٤ من قانون التأمين الاجتماعي تطبيقاً خاصاً لأجراء الخصم أو الخصم على المبالغ المستحقة لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشيات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على حسب الأحوال ، حظر بمقتضاه توقيع الحجز أو الزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستفيدين لدى الهيئة المختصة الانلواء بديون محددة على سبيل الحصر وهي النفقات ، وما تجدد للهيئة المختصة من مبالغ علي صاحب الشأن ، وأقساط قروض بنك ناصر الاجتماعي ، والأقساط المستحقة للهيئة المختصة . ومن ثم فلا يجوز إجراء خصم أو توقيع حجز على مستحقات المستفيدين من خطة الوفاة في الحالة المعروضة لسداد أقساط السلفة المستحقة لوزارة الخارجية على عضو البعثة التمثيلية الذي توفي بالخارج .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز إجراء خصم أو توقيع حجز على خطة الوفاة في الحالة المعروضة .

(ملف ٨٦/٦/٣٨٠ جلسة ٣٠/٣/١٩٨٨)

نقضى بشر - الملاوة الاجتماعية التي صرفت بغير وجه حق
لا يجوز خصمها من منحة الوفاة ويجوز خصمها من القليل
التكدي لرصيد الاجازات الاعتيادية

قاعدة رقم (١٤٥)

القبض :

جواز خصم قيمة الملاوة الاجتماعية التي صرفت بغير وجه حق من
القبض النقدي لرصيد الاجازات الاعتيادية - عدم جواز خصمها من منحة
لوظائف .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية المعموية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٩ فلم تعرضت المادة
(١) من قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ التي تنص على ان « يستحق
الارث بموت المورث أو باعتباره ميتا بحكم القاضي » . والمادة (٢)
من ذات القانون التي تنص على أنه يجب لاستحقاق الارث تحقق حياة
الوارث وقت موت المورث أو وقت الحكم باعتباره ميتا والمادة
(٤) منه التي تنص على أن يؤدي من التركة بحسب الترتيب
الآتي :

(أولا) ما يكفي لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت الى

الدفن .

(ثانياً) ديون الميت .

(ثالثاً) ما أوصى به من الحد الذى تنفذ فيه الوصية .

ويوزع ما بقى بعد ذلك على الورثة فإذا لم يوجد ورثة
كما استعرضت المادة ١٢٠ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته التى تنص على انه « عند وفاة
المؤمن عليه أو صاحب المعاش تستحق منحة عن شهر الوفاة
والشهرين التاليين وذلك بالإضافة الى الأجر المستحق عن أيام العمل
خلال شهر الوفاة .

وتقدر المنحة بالأجر أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة ، وتلتزم
بها الجهة التى كانت تصرف الأجر أو التى تلتزم بصرف المعاش بحسب
الأحوال والمادة ١٢١ من ذات القانون التى تنص على
انه « تستحق المبالغ المنصوص عليها بالمادة السابقة لمن يحدده المؤمن
عليه أو صاحب المعاش فإذا لم يحدد أحدًا فتستحق للأرامل
وكذلك استعرضت المادة ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته التى تنص على أن
« يستحق العامل اجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل ويحتفظ
العامل برصيد أجازته الاعتيادية فإذا انتهت خدمة العامل قبل
استنفذ رصيده من الاجازات الاعتيادية استحق عن هذا الرصيد
أجره الأساسى الذى كان يتقاضاه عند انتهاء خدمته وذلك بما لا يجاوز
أجر ثلاثة أشهر » والمادة ٩٤ من ذات القانون تنص على أن « تقتضى
خدمة العامل لأحد الاسباب الآتية :

..... ٩ - الوفاة .

ولاستبانة الجمعية أن الميراث هو انتقال المال من شخص

توفى الى ذمة شخص حي أو أكثر ، ففيه يخلف الوارث المورث في ماله وذلك بناء على واقعة مادية هي الموت ، وتعتبر الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي المسمى شئخصية الوارث مسئلة. فهما عن شخصية المورث وإذا كانت أموال الشركة تنقل الى الوارث بمجسود موت مورثه ، إلا أنها تكون محملة بحقوق دائتي المورث ، فلا تركة إلا بعد سداد الديون . وينحصر ضمان هؤلاء الدائتين في تلك الأموال ، ولا يحق التنفيذ على أموال الوارث الخاصة حتى ولو كانت أموال الشركة لا تكفي للوفاء بديونهم .

ولما كان قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد قرر في المادتين ١٢٠ و ١٢١ منه صرف منحة عند وفاة العامل « المؤمن عليه » تعادل أجر ثلاثة أشهر محسوبة على أساس الأجر المقرر عن شهر الوفاة ، وهي تستحق لمن حدد لهم العامل قبل وفاته ، فإذا لم يحدد أحد فتستحق للأشخاص المشرك اليهم بالمادة ١٢١ المذكورة. وعلى ذلك فإن منحة الوفاة لا تمر بالذمة المالية للعامل المتوفى ولا تعد جزءاً من تركته ، إذ أنها تستحق مباشرة للمستفيدين منها وتعد مالا خاصا بهم ومن ثم فلا يجوز إجراء خصم أو توقيع حجز على تلك المنحة لاستيفاء ديون العامل المتوفى كالملاوة الاجتماعية التي صرفت بدون وجه حق للمعروضة حالته .

أما بالنسبة للمقابل النقدي عن رصيد الاجازات الاعتيادية ، فقد قرر قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في المادة ٦٥ منه استحقاق العامل انذى انتهت خدمته قبل استيفاء رصيده من الاجازات الاعتيادية ، مقابلا نقديا عن هذا الرصيد يساوى أجره الأساسي الذي كان يتقاضاه عند انتهاء خدمته وذلك بما لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر . ولما كان الحصول على المقابل النقدي المذكور حق

مقرر للمعامل فيه ملق علي شرط واقف هو انتهاء خدمته مع توافر
رصيد من اجازته الاعتيادية ، ومن ثم فلا تسببة في أن الحق المذكور
يدخل في العناصر الايجابية لفئة العامل المالية متى تحقق الشرط
الواقف ، ويندرج في تركته ولو انتهت خدمته بالوفاء . وعليه فانه
يجوز خصم قيمة الملاوة الاجتماعية التي صرفت بدون وجه حق للمعامل
المتوفى في الحالة المعروضة وذلك من المقابل النقدي لرصيد اجازته
الاعتيادية .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية المعموعة لقسم الفتوى والتشريع الى
جواز خصم قيمة الملاوة الاجتماعية التي صرفت بغير وجه حق
للمعروضة حالته من المقابل النقدي لرصيد اجازته الاعتيادية وعدم
جواز خصمها من منحة الوفاة .

(. ملف رقم ٨٦/٦/٣٨٧ في ١٥/٣/١٩٨٩)

ثالث عشر - الاستمرار في الخدمة بعد سن الستين

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

تقنون التأمين الإجتماعى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ قرر للمعامل حقاً في الاستمرار بالخدمة بعد سن الستين بفرض استكمال مدد الاشتراك في التأمين الموجبة للحصول على المعاش - لجاز المترح لصاحب العمل انتهاء خدمة المعمل في سن الستين مقابل أدائه الاشتراكات المقررة على رب العمل الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - اذا استكمل رب العمل هذه الرخصة وانهى خدمة المعمل في سن الستين فلا تترتب عليه وانما ينشأ في ذمته التزام مالي يصدره القانون هو سداد الاشتراكات على النحو السالف بيانه - لا يسوغ المطالبة باستمرار المعمل في الخدمة بعد سن الستين - اساس ذلك : - ان القانون لا يلزم صاحب العمل بذلك .

المسألة :

طبقاً للمادة ٦ من انقانون - المعدلة - « يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد من سن الستين متى كان قادراً على أدائه اذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش وقدرها مائة وثمانون شهراً على الأقل واستثناء من حكم انقرة الأولى يجوز لصاحب العمل انتهاء خدمة المؤمن عليه في سن الستين او بعدها على أن يؤدي الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الاشتراكات المقررة على رب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وفقاً لحكم المادة ٧٥ من القانون

الموافق وذلك عن عدد السنوات الكافية الواجب اضافتها إلى عدد الاشتراك في التأمين لاستكمال المدد الموجبة لاستحقاق المؤمن عليه في المعاش ، وفي هذه الحالة يعنى العامل من أداء الاشتراكات المقررة عليه في هذا التأمين ٥٠٠٠٠ » وواضح من هذا النص أنه ولئن قرر للعامل الحق في الاستمرار في الخدمة بعد سن الستين بمرض استكمال مدد الاشتراك في التأمين الموجبة نحصوله على لمعاش ، ألا أنه أجاز لصاحب العمل إنهاء خدمة العامل في سن الستين مقابل أدائه الاشتراكات المقررة على رب العمل طبقا لنصي إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ومن ثم فإن استعمل صاحب العمل هذه الرخصة وانهى خدمة العامل في سن الستين فلا تثريب عليه في ذلك وأن نشأ في ذمته التزام مالي مصدره القانون مباشرة ووجب عليه تنفيذه قبل الهيئة العامة لتأمينات الاجتماعية ولا ريب أن الاخلال بهذا الالتزام وان سوغ المطالبة بتنفيذه الا أنه لا يسوغ المطالبة باستمرار العامل في الخدمة بعد سن الستين طالما أن القانون لا يلزم صاحب العمل بذلك . وبهذه المثابة يحدو قرار إنهاء خدمة الطاعن اعتباراً من ١٩٩٩/٢/٩ تاريخ بلوغه سن الستين مطابقاً للقانون فينتهي الخطأ في القرار ولا يجوز من ثم التمييز عنه وهو ما يقضى به رفض الدعوى لعدم قيامها على سند من القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بذلك فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون تطبيقاً وتأويلاً ويتمين رفض الطعن المقام بشأنه والزام ورثة الطاعن بالمصروفات .

(طعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٤)

قائمة رقم (١٤٧)

المبدأ :

مفاد الامانة من الاستثناء المخصوص عليه في المادة ١٧٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالصدر قانون النابذ الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ هو ان يكون العامل موجودا بالخدمة وقت العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في ١/٥/١٩٦٠ وان تقضى لوائح نوظفه بان يبقى في الخدمة بعد بلوغه سن الستين الى السن المحدد بها اذ له ان يستصحب هذه الميزة بعده طبقا لاحكام القانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٦٣ و ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

الفتوى :

نار للتساؤل في شأن تجديد السن المقررة لاحالة بعض العاملين الى المعاش من جهة امانتهم من احكام لائحة استخدام موظفي وعمل الهيئة التي تصدد سن لاحالة عمال اليومية الى المعاش بالثانية والستين .

وحاصل الوقائع على ما يبين من الأوراق ان الهيئة استطلعت رأى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظة بكتابها المؤرخ ٩/٧/١٩٨٧ في تجديد السن المقررة لاحالة كل من السادة و و أعضاء الادارة القانونية بالهيئة الذين عينوا بها ابتداء من ١١/٥/١٩٨٥ و ٢٤/١١/١٩٥٨ و ١/١/١٩٥٨ على وظيفة لمساعد أمين مخزن بكادر عمال اليومية ، مع إلحاقهم بالادارة للقانونية بكادر عمال اليومية ثم نقلوا الى كادر الموظفين بالهيئة في ١/٦/١٩٥٩ وسويت أوضاعهم أيضا على هذا الأساس من تاريخ إلحاقهم بالخدمة اذ طلب هؤلاء البقاء

في الخدمة حتى من الخاصة والمستين استقدا الى ما فتى اليه راي
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجنسة ١٩٧٥/١/٢٩ من
ان خدمة عمال اليومية الذين كانوا موجودين بالخدمة وقت العمل
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنتمى ببلوغهم سن الخامسة والستين
وعن ذلك اجابت ادارة الفتوى بكتابها رقم ١٧٣٨ في ١٠/٩/١٩٨٧
بان مدة خدمة السادة المذكورين تنتمى ببلوغهم سن الستين لانهم نقلوا
من كادر عمال اليومية الى كادر الموظفين قبل ١/٥/١٩٦٠ تاريخ
لحل القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ «لتطبيق لفتوى الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع بجنسة ١٢/٣/١٩٨٩ واف ابلغت بهذا الرأي
طلبت ادارة الفتوى بكتابها ١/٢٢/١٩٨٩ اعادة النظر فيه لان للعيلة
لائحة داخلية لمالها في ذلك الحق تعدد سن الابهالة الى الماضي
بالنسبة الى عمال لليومية بالثانية والستين ، فبات العيلة ان تنسب
اليها في كتابها السابق الى ادارة الفتوى . ورات ادارة الفتوى عرض
الموضوع على اللجنة الاولى لقسم الفتوى وقربت بجنستها المقودة
في ٢٣/٥/١٩٩٠ احالته الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع لنظره .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للجمعية القسرية
والتشريع بجلستها المقودة في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٥ وتبين لها في
المادة (١٩) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٥ بإصدار قانون التأمين
والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين تنص على أن : « تقتضى خدمة الموظفين
المتقاعين بإحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من
ذلك : ١ - الموظفون الذين تجيز قوانين توظيفهم لخدمة بلوغهم في الخدمة
بعد هذه السن ٥٥٥٥٥٥ . وتنص المادة (٢٠) من القانون رقم ١٩٩٥
لسنة ١٩٩٥ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة وعائلاتها

الدائمين على أن تمرى على المستخدمين والعدل المنتقمين بأحكام هذا القانون سائر الأحكام الواردة في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فيما لم يرد به نص في هذا القانون . وتنص المادة (١٣) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الذي ألغى القانونين رقمي ٣٧، ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما على أن تنتهي خدمة المنتقمين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك ١ - المستخدمون والموظفون الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون والتي تقضى لوائح توظيفهم بإنهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين . وتنص المادة ٧٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أنه مع مراعاة الاستثناءات الواردة بالمادة ١٣ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنتهي خدمة العاملين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين . وتنص المادة ٧١ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة على أن « تنتهي خدمة العامل ببلوغه سن الستين دون إخلال بأحكام القوانين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ٤٠٠٠٠ وتنص المادة ٢٦٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه استثناء من المادتين الثانية والخامسة من قانون الإصدار يستمر العمل بالبنود أرقام (١ : ٢ : ٤) من المادة ١٣ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ١٠٠٠٠ وتنص المادة ٩٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على أن

تقتضى خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك بمراعاة أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المتعلقة له

ومن حيث انه يؤخذ من النصوص المتقدمة ان الاصل في كل من قوانين المعاشات وقوانين نظم العاملين بالدولة ان تنتهي خدمة العامل ببلوغه سن الستين الا أن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ اثار انبعاث استثنى من ذلك من تجيز قوانين توظيفهم استبقاءهم في الخدمة بعد السن المذكورة ونص على ذلك في المادة (١٩) منه والى ذلك احصل القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ما قرره أيضا القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذي نص في المادة (١٣) منه على استثناء بعض الوظائف للعاملين من هذا الأصل بشروط معينة هي ان يكون من موظفي الدولة أو مستخدميها أو عمالها الدائمين الموجودين في الخدمة في تاريخ انعمل بالقانون وان تكون قوانين أو لوائح توظيفهم في ذلك التاريخ تقضى ببقائهم في الخدمة في سن بعد سن الستين وهي بذاتها الشروط التي طلبها القانون رقم ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٠ لهذا الاستثناء مع مراعاة تواريخ العمل بهما بالنسبة الى من يسرى في حقهم طبقا لإحكامه وبذلك جعل لهم القانون مركزاً قانونياً ذاتياً يحق لهم بمقتضاه البقاء بالخدمة بعد سن الستين . وقد قضت كل من قوانين المعاشات وقوانين نظم العاملين المدنين المتماثلة التي صدرت لاحقة على قوانين الموظفين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الفكر باستمرار العمل بهذه الميزة عنصفت تحرير هذا الاستثناء بشروطه تلك المسطرة ١٧٤ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ الذي حل محل ذلك القانون وبذلك يكون مناط الانتعاض من الاستثناء المتضمن عليه فيها هو ان يستكون العامل

موجودا بالخدمة وقت العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في ١٩٦٠/٥/١ وان تنفى لوائح توظيفه بأن يبقى في الخدمة بعد بلوغه سن الستين الى السنة المحدد بها اذ له ان يستصحب هذه الميزة بمصده طبقا لاحكام القانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٦٣ و ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم فانه ولئن كان العاملون المشار اليهم في التوائح سالفه البيان قد عينوا ابتداء على درجات في كادر عمال اليومية بالهيئة في التواريخ المتقدم ذكرها الا أنهم عينوا بعد ذلك على أدنى درجات الموظفين بالهيئة في ١٩٥٩/٦/١ ومن ثم زایلتم صفة عمال اليومية من هذا التاريخ وادركتهم أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفي الدولة الدائمين ثم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين وهم من عداد موظفي الهيئة من لم تتضمن قوانين ولوائح توظيفهم حكم انتهاء الخدمة بعد سن الستين ، وعلى هذا الوضع كان شأنهم بعد القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم لا يكون لهم من حق في البقاء في الخدمة بعد سن الستين ذلك بانهم كانوا وقت العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في ١٩٦٠/٥/١ خاضعين لاحكام لائحة استخدام موظفي عرق مياه القاهرة المعمول بها من أول يناير ١٩٥٩ بصفتهم موظفين بالادارة القانونية بها على درجات ومرتبات موظفيها فيسرى في شأنهم نص المادة ٤٢ من تلك اللائحة بمراعاة وضمن هذا . ومن ثم تتبني خدمة كل منهم طبقا لحكمها ببلوغ سن الستين ، ولا يتعلق بهم أحكام اللائحة الداخلية لعمالها التي نصت المادة ٤٤ منها على ان تتبني خدمة العامل لبلوغ السن المقررة فيها لنهاية الخدمة وهي سن الثانية والستين ،

يجوز مدها الى الخاصة والستين اذ أنهم ليسوا من يفيون من هذا
النص ، لغروهم من عداد عمال اليومية في تاريخ العمل بالقانون
رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، فلا يفيون من الاستثناء المقرر في المادة ١٩ ،
ولا يستصحبونه بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ثم القانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ولذلك تنتهي مدة خدمتهم عند بلوغهم سن الستين
وفقا للاصل المقرر فيهما .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتريع الى أن
خدمة كل من السادة و و أعضاء الادارة القانونية
بالهيئة تنتهي ببلوغهم سن الستين *

(طف رقم ٨٦/٢/٢١٥ في ١١/٧/١٩٩٠)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

منط الإفادة من الاستثناء القصوى عليه في المادة ١٧٤ من القانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعي الممثل بالقانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ هو أن يكون تعطل موجودا بالخدمة وقت العمل
بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في ١/٥/١٩٦٠ وأن تقضى لوائح توقفه بأن
يبقى في الخدمة بعد بلوغه سن الستين الى السن المحدد بها إذ أنه ان
يستصحب هذه الميزة بعده طبقا لاحكام القانونيين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٦٢
و ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

للقصوى :

ثار البحث في شأن مدى أحقية السيد / المدير العام

١٣/٦/١٩٩٠ التي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لإبداء
رأيهما فيه .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
والتشريع بجلستها المعقودة في ٧ نوفمبر وتبين لها أن المادة (١٩)
من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٥ بإصدار قانون التأمين والمعاشات
لموظفي الدولة المدنيين تنص على أن « تنتمي خدمة الموظفين المتقاعدين
بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك
الموظفون الذين تجيز قوانين توظيفهم استبقائهم في الخدمة
بعد هذه السن . . . » وتنص المادة (٢٠) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥
بإصدار قانون التأمين والمعاشات لاستخدامي الدولة وعملها الدائمين
على أن تسرى على المستخدمين والعمال المتقاعدين بأحكام هذا القانون
سائر الأحكام الواردة في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٥ فيما لم يرد به
نص في هذا القانون » وتنص المادة (١٣) من القانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستفديها
وعملها المدنيين لذي ألغى القانون رقم ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٦ المضار
اليهما على أن تنتمي خدمة المتقاعدين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن
الستين ويستثنى من ذلك ١ - المستخدمين والعمال الموجودون
في الخدمة وقت العمل بهذا القانون الذي تقتضى لوائح توظيفهم بلوغهم
خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين . وتنص المادة ٧٨ من
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة
على أنه مع مراعاة الاستثناءات الواردة بالمادة ١٢ من قانون التقاعد
والمعاشات لموظفي الدولة ومستفديها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون
رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٣ تنتمي خدمة العاملين بأحكام هذا القانون عند
بلوغهم سن الستين . وتنص المادة ٧١ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٦٣
بأن نظام العاملين المدنيين بالدولة على أن تنتمي خدمة العامل ببلوغه

من الستين دون لفسال بلحكلم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ ٥٠٠٠٠
وتنص المادة ١٦٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . بلصدار قانون
التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على انه استثناء
عن المادتين الثانية والسادسة من قانون الاصدار يستمر العمل
بالبنود أرقام (١ و ٢ و ٤) من المادة ١٣ من قانون التأمين
والعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ٠٠٠٠٠٠٠٠ وتنص المادة ٩٥ من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالعولة على أن تنتهي خدمة العامل ببلوغة
سن الستين وذلك بمراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار
قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له ٠٠٠٠٠

ومن حيث أنه يؤخذ من النصوص المتقدمة أن الاصل في كل من
قوانين المعاشات وقوانين نظام العاملين بالعولة أن تنتهي خدمة العامل
ببلوغة سن الستين الا أن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٠ أشار إليها
استثنى من ذلك من تجيز قوانين توظيفهم استبقاءهم في الخدمة بعد
السن المذكورة ونص على ذلك في المادة (١٩) منه وإلى ذلك احوال
القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وهو ما قرره أيضا القانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٩٣ الذي نص في المادة (١٣) منه على استثناء بعض
وظائف العاملين من هذا الاصل بشروط معينة هي أن يكون من موظفي
الدولة أو مستخدميها أو عمالها الدائمين الموجودين في الخدمة في تاريخ
المحل بالقانون وان تكون قوانين أو لوائح توظيفهم في ذلك التاريخ تنص
ببقيائهم في الخدمة الى سن بعد سن الستين وهي بذاتها الشروط
التي طلبها القانون رقم ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٩٠ لهذا الاستثناء مع
مراعاة تواريخ العمل بهما بالانسبة الى من يمرى في حقهم طبقا
لاحكامها . بفذلك جعل لهم القانون مركزاً قانونياً ذاتياً يحق لهم
باحتشاء البقاء بالخدمة بعد سن الستين وقصد قضاة كل من قوانين

المعاشات وقوانين نظم العاملين المدنيين المتعاقبة التي صدرت لاهية على قانون للتأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣. سلب الفكر بالاستمرار للعمل بهذه الميزة فتضمنت تقرير هذا الاستثناء بشروط تلك المادة ١٧٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ انذى حل محل ذلك القانون وبذلك يكون مناهل الافساده من الاستثناء المنصوص عليه فيها هو أن يكون العامل موجوداً بالخدمة وقت العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في ١/٥/١٩٦٠ وأن تقضى لوائح توظيفه بان يبقى في الخدمة بعد بلوغه سن الستين الى السن المحدد بها اذ له ان يستحصل هذه الميزة بمسده طبقاً لاهكام القانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٦٣ و ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما .

ومن حيث انه على مقتضى ما سبق فانه لما كانت لائحة نظم موظفي ادارة النقل العام بالاسكندرية الصادرة في ١٣/٨/١٩٥٩ والمعمول بها من ١/٩/١٩٥٩ قد قضت في المادة (٦٥) على ان تنتمى خدمة الموظف لاحد الاسباب الآتية :

١ - بلوغ سن الاحالة الى التقاعد وهي سن الستين اما بالنسبة للموظفين المدنيين في الادارة ونص العمل باحكام هذه اللائحة فيكون سن التقاعد بالنسبة اليهم خمس وستون سنة ، فان مؤدى ذلك ان الاصل هو انتهاء خدمة العامل ببلوغه سن الستين ويستثنى من ذلك الموظفون المدنيون في الادارة وقت العمل بها ، فتكون سن انتهاء الخدمة بالنسبة اليهم هو الخامسة والستون . يجرى في شأنهم هذا الحكم عملاً بحكم قوانين المعاشات المشار اليها آنفاً ، وفرض ذلك ان يكونوا من عداد موظفيها في ذلك التاريخ وهو طبقاً للمادة الاولى من اللائحة من يعين على وظيفة من الوظائف المنبئة بالجداول المرتبة بها .

وتنص حيث أنه في خصوصية حالة المهندس /
بأن قرار تعيينه على درجة مالية صندر في ٢٢/١٠/١٩٥٩ ومن ثم
لا يفيد من الاختفاء المشار اليه لأنه عين في تاريخ لاحق للتاريخ
المقرر في اللائحة كمرط للاعتماد منه وهذه اللائحة كما سبق لا تسري
احكامها الا على موظفي الادارة السذين عينتهم المادة الاولى منها
تسأل في الذكر وهي تنص بمفهوم الموظف في تطبيق احكامها على المعينين
على درجة دون غيرهم من المعينين بمكافأة أو بعقبة مؤقتة . ومن ثم
لا تسري على احكامها الا من ٢٢/١٠/١٩٥٩ وهو تاريخ تعيينه على
درجة وتوافر مفهوم الموظف الذي عينته المادة الاولى من اللائحة في
شأنه على ذلك فإنه في ١/٩/١٩٥٩ تاريخ العمل باللائحة المشار
اليها — لم يكن من عداد الموظفين المبتئين بتلك الادارة وان عمل بها قبل
تاريخ تعيينه المشار اليه اذ كان موظفاً ومكافأة شهرية وهو بهذا الوضع
لا يعتبر من الموظفين الذين يبقون في الخدمة الى سن الخامسة والستين،
طبقاً للاستثناء المقرر بها ولا يعبر من وضعه الوظيفي خلال المدة
السابقة على تعيينه على وظيفة من وظائف الهيئة وفي درجة من درجاتها
— ما ورد في قرار تكليفه بالعمل فيها لمدة سنتين طبقاً لاحكام القانون
رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تكليف المهندسين خريجي الجامعات — وأن
مدة تكليفه ، وهي طبقاً للقرار الصادر بتكليفه سنتين يعتمد في
حسابهما على ما ورد بقراره التكليف بتسليمه العمل من ايه ٣/١/١٩٥٩
اذ أن اثره لا يجدو حساب مدة عمله السابقة على تاريخ صندور
القرار ضمن مدة السنتين ، ولا يتجاوز ذلك الى اعتباره معينا على
درجة ومائو زجعي في وقت لم يكن فيه كذلك والقانون انما يبيح الاستئجار
اليه لا يمنع من اداء مدة التكليف لمجهلة التي يسمح تكليف المهندسين
بالعمل فيها حتى اعتماد أو بمكافأة ، وأن حق لهم بعد تعيينهم طبقاً
للقواعد العامة على درجات حساب مدة التكليف السابقة في تعيينهم.

ورد الأقدمية من إعلتها عند التجهين إلى تاريخ سابق على تاريخ العمل باللائحة ، نيس من شأنه أن يجعله يفيد من الاستثناء المقرر إذ مناطه كما سبق أن يكون في الواقع ممن عنتهم من موظفيها المثبتين في ذلك التاريخ واختصتهم بحكم هذا الاستثناء من سن انتهاء الخدمة المقرر أصلاً وهو سن الستين ، وهو لم يكن كذلك في أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ على ما سنف تقرر . وبذلك فإنه يخضع للأصل المخصوص عليه في اللائحة ، وهو انتهاء مدة خدمته ببلوغه سن الستين ، كما هو الأصل أيضاً في قوانين المعاشات السالف الإشارة إليها .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن سن انتهاء خدمة المهندس / هي سن الستين .

(ملف رقم ٢١٦/٢/٨٦ - جلسة ١١/٧/١٩٩٠)

رابع - التزام شركات التأمين بالاكتتاب في سندات الاسكان الاقتصادي

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

الزام شركات التأمين بالاكتتاب في سندات الاسكان الاقتصادي بنسبة ٥٠% من عقد التأمين الاجباري المنصوص عليه في القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٦ ونصيب قيمة هذا الاكتتاب على اساس صافي الربح الذي تحققه شركات التأمين من هذا النوع من التأمين .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - بناء على موافقة السيد الاستاذ الدكتور / رئيس مجلس الدولة بتاريخ ٢٥/٦/١٩٨٦ بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٧ فاستقرت من نص المادة ٤ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع افن لوزير المالية أن يصدر سندات على الخزنة العامة تسمى « سندات الاسكان » تكون مدتها عشرين سنة من تاريخ الاصدار ، والزم المشرع في المادة ٥ من ذات القانون شركات التأمين بالاكتتاب في سندات الاسكان بنسبة من عائد التأمين الاجباري على المباني المنصوص عليه في القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، على ان تحدد هذه النسبة بقرار من وزير الاسكان والتمهيم بالاتفاق مع وزير التأمينات .

وتبين للجمعية أن وزير الاسكان والتمهيم أصدر قراره رقم ١١٤

للسنة ١٩٧٨ بتحديد نسبة اكتتاب شركات التأمين في سندات الاسكان الاقتصادي ونصت مادته رقم (١) على ان تعدد نسبة اكتتاب شركات التأمين في سندات الاسكان الاقتصادي بواقع ٥٠ ٪ من العائد السنوي للتأمين الاجباري المنصوص عليه في القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .

ومفاد ما تقدم أن شركات التأمين ملزمة قانونا بالاكتتاب في سندات الاسكان الاقتصادي بنسبة ٥٠ ٪ من العائد السنوي لوثائق التأمين الاجباري المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال المبنى المحلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ التي حظرت صرف ترخيص بناء بالفسبة لبعض الاعمال الا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين تغطي المسؤولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الاضرار التي تلحق بملك البناء أو الغير خلال فترة التنفيذ وأيضا خلال فترة الضمان المنصوص عليها في المادة ٦٥١ من القانون المدني وكذا الاضرار التي تقع للغير خلال هذه الفترة .

واذا كان الامر كذلك فانه للوصول الى تحديد لمدلول «العائد» الذي تصب على أساسه قيمة هذا الالتزام بالاكتتاب يتعين التفرقة بين قسط التأمين وعائد التأمين فحسب التأمين هو المبلغ الذي تحصل عليه شركات التأمين مقابل تغطية الخطر المؤمن عليه والتزامها بتعويض ما يترتب على تحقيقه من اضرار أى الثمن الذي يدفعه المستامن مقابل نقل عبء الخطر الى عاتق شركة التأمين ، هذا القسط لا يعتبر عائدا لمعطيات التأمين أو ربحا تحقق ، أما العائد فهو ما يعود على الشخص الطبيعي أو المعنوي نتيجة نشاط أو استثمار معين في مشروع ما وهو بهذا المعنى مرادف لاصطلاح الربح .

ومن ثم فاذا كان المشرع قد ألزم شركات التأمين بالاكتتاب بنسبة من عائد التأمين الاجباري المشار اليه حددها وزير الاسكان في قراره

بمختلف البنان بنسبة ١/١٠ من اقسام الواردات التي يحسبها على امانة هذه
النسبة يكون هو عقد التأمين أي حرجه للصالح الذي يتحقق غفلا
نتيجة لهذا النوع من التأمين وليس تحت التأمين . ويمكن الاستدلال على
ذلك بعدة معايير : هذه هي نسبة الشركة التي تحاسبها على ائتمانها
ضريبيا .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى
القرار شركات التأمين بالاكتتاب في سندات الاسكان الإقتصادي بنسبة
١٠٠٪ من عقد التأمين الاجباري المخصص عليه في القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٨٦ وتخصب قيمة هذا الاكتتاب على أساس صافي الربح الذي
تحققه شركات التأمين من هذا النوع من التأمين .

(ملف رقم ٤٧/١/١٠٨ — جلسة ١٨/٣/١٩٨٧)

خلص عشر - المعاملة الوظيفية للعامل خلال فترة

الاستمرار بالخدمة طبقا للمادة ١٦٢ من القانون

رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

يستحق العامل الذى يستمر طبقا لحكم المادة ١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ١٩٧٥/٧٩ جميع الحقوق والمزايا المقررة بقانون العاملين المدنيين بالدولة الا ما يربط منها بالدرجة المالية التى ترافقه ببلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة كالمعاشات والترقيات .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٢/١٠/ ١٩٨٦ فاستعرضت نص المادة ٩٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على ان « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك بمراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى واتقوانين المعدلة له ولا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة كما استعرضت أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعى المعدل بالقانونين رقمى ٩٣ لسنة ١٩٨٠ و ٤٧ لسنة ١٩٨٤ الذى تنص المادة ١٨ منه على ان يستحق المعاش فى الحالات الاتية :

١ — انتهاء خدمة المؤمن عليه ببلوغه سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به لبلوغه سن الستين بالنسبة للمؤمن عليهم بالبندين (ب و ج) من المصلحة [٢] وذلك متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهراً على الأقل » كما تنص المادة ١٦٣ من ذات القانون على أن يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد بلوغه سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة وذلك إذا كانت مدة اشتراكه في التأمين مستبعداً منها المدة التي أدى المؤمن عليه تكلفتها بالكامل لا تعطيه الحق في معاش .

واستثناء من حكم الفقرة الأولى يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة المؤمن عليه في سن الستين أو بعدها على أن يؤدي إلى الهيئة المختصة الاشتراكات المقررة على صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وفقاً لحكم المادة (١٧) وذلك عن السنوات الكاملة الواجب إضافتها إلى مدة الاشتراك في التأمين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش وفي هذه الحالة يعفى المؤمن عليه من أداء الاشتراكات المقررة عليه في هذا التأمين عن تلك السنوات ويكون تطبيق حكم هذه الفقرة في شأن العمال المؤقتين والموسمين عن انتهاء العقد أو انتهاء الموسم بحسب الأحوال

ومفاد ما تقدم أن قانون العاملين المذنين بالدولة حدد سن انتهاء الخدمة بلوغ الصامل سن الستين وذلك بمراعاة ما هو مقرر بقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ كما حظر مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة وأن قانون التأمين الاجتماعي الذي أُنشئ

اليه قانون العاطلين المدنين بالدولة قد قرر - لاعتبارات معينة تتعلق بنظام التكافل الاجتماعي وتمشياً مع سياسة الدولة في مد مظلة التأمين لجميع المواطنين - استمرار المؤمن عليه الذي تنتهي مدة خدمته دون استكمال المدة الموجبة لاستحقاقه معاش انشيوخه (١٢٠) شهراً في العمل أو التحاقه بعمل جديد لاستكمال هذه المدة كما رخص لصاحب العمل بانهاء خدمة المؤمن عليه ببلوغه السن المقررة أو بعد ذلك على أن يلتزم بأداء الاشتراكات المستحقة عنه عن المدة الباقية الموجبة لاستحقاقه المعاش وفي هذه الحالة يعطى المؤمن عليه من أداء الاشتراكات المستحقة عنه .

ومن حيث أنه لما كان الأصل أن خدمة العامل تنتهي ببلوغه السن المقررة وأن جواز استمرار المؤمن عليه في العمل طبقاً لحكم المادة ١٦٣ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه هو استثناء من هذا الأصل تصدبه تحقيق غاية معينة وكان المشرع قد سكت عن تحديد المعاملة الوظيفية للعامل خلال فترة الاستمرار ومن ثم فإنه يتعين تحديد وضعه الوظيفي خلال هذه الفترة في ضوء الغاية التي استهدفها المشرع بتقرير هذا النظام . وإذا كان المشرع قد قصد باستمرار المؤمن عليه في العمل تحقيق مصلحة العامل في المقام الأول وذلك بتمكينه من الحصول على معاش انشيوخه ومن ثم فإن التكيف القانوني لوضعه خلال هذه الفترة لا يعدو أن يكون استبقاء بالخدمة لتحقيق الهدف المرجو منه فلا يظل العامل شاغلاً ذات مركزه الوظيفي السابق إنما يعتبر معينا على بند المكافآت وتسرى عليه أحكام قانون العاملين المدنين بالدولة الا فيما يتعلق بالعلاوات والترقيات التي يرتبط استحقاقها بالدرجة المالية التي تراسنه ببلوغه السن المقررة لأنهاء

الخدمة فيحق له الاستمرار في ذات عمله السابق وتضافى الاجر المستحق عنه باعتباره مقابلا للعمل كما يحق له الحصول على مقابل رصيد اجازاته الاعتيادية عند انتهاء خدمته بما فيها مدة الاستمرار وذلك وفقا لحكم المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه التى تنص على أنه ٠٠٠٠٠٠٠ فاذا انتهت خدمة العامل قبل استنفاد رصيده من الاجازات الاعتيادية استحق عن هذا الرصيد أجره الاساسى الذى كان يتقاضاه عند انتهاء خدمته وذلك بما لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر بمقابل رصيد الاجازات الاعتيادية لا يستحق الا عند انتهاء الخدمة ومن يعامل بحكم المادة ١٦٣ سالف الذكر لا تنتهى خدمته ببلوغه السن المقررة انما بتغير وضعه الوظيفى فقط على النحو سالف البيان وتظل خدمته مستمرة الى أن يستكمل من المدة الموجبة لاستحقاقه معاش الشيخوخة أو انتهاء صاحب العمل لخدمته ، وفقا للرخصة المقررة له مع التزامه بأداء الاشتراكات المستحقة عنه عن المدة لباقية وبالتالي لا يصرف له مقابل الرصيد المشار اليه الا بعد انتهاء مدة خدمته بما فيها مدة الاستمرار ذلك أن العامل قد يستنفذ رصيده من الاجازات الاعتيادية خلال فترة استمراره ولا يتبقى له من هذا الرصيد ما يستحق صرف مقابلا عنه .

وترتبيا على ما تقدم يستحق العامل الذى يستمر في العمل طبقا لحكم المادة ١٦٣ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه جميع الحقوق والمزايا المقررة بقانون العاملين المدنيين بالدولة الا ما يرتبط منها بالدرجة المالية التى ترأيه ببلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة كالمعاشات والترقيات .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى القوى والتشريع الى
أحقية السيد / في الحصول على العلاوات والترقيات
المستحقة خلال فترة استمراره في العمل طبقا لحكم المادة ١٦٣ من
قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وأحقية في
صرف مقابل رمسيد الاجازات الاعتيادية المستحق له بمعد انتهاء
مدة خدمته بما فيها مدة استمراره وذلك على النحو المقرر بالمادة ٦٥
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

(ملف ١٠٥٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٢)

سادس عشر - منط استحقاق التأمين الذي يكون
المنتفع الذي فصل من الخدمة بسبب عدم
اللياقة الصحية للخدمة

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

منط استحقاق التأمين ان يكون المنتفع قد فصل من الخدمة قبل
بلوغ سن الاحالة إلى المعاش بسبب عدم اللياقة الصحية للخدمة اذا كان
مرد عدم لياقته المعجز التام عن العمل ، اما اذا كان المعجز جزئيا
استحق المنتفع نصف مبلغ التأمين ويشترط ان يكون الفصل قد بنى على
قرار صدر من الهيئة الطبية المختصة .

المحكمة :

ومن حيث انه عن موضوع الطعن الذي كان مطروحا على محكمة
القضاء الادارى فان المادة ١١ من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٥ لسنة
١٩٦٣ تنص على ان تستحق مبالغ التأمين التي يؤديها الصندوق الى
المنتفعين بأحكام هذا القانون أو المستحقين عنهم في الصالتين
الآتيتين :

ثانيا - فصل المنتفع من الخدمة قبل بلوغه سن التقاعد بسبب
عدم اللياقة الصحية للخدمة إذا نشأت عن عجز تام عن العمل أما إذا
كان المعجز جزئيا استحق المنتفع نصف مبلغ التأمين .

ويشترط لاستحقاق مبلغ التأمين في هذه الحالة أن يكون الفصل
بسبب عدم اللياقة الصحية قد بنى على قرار من الهيئة الطبية المختصة
سابق على صدور قرار الفصل .

ومن حيث أن مؤدى النص المتقدم أن منط استحقاق التأمين أن يكون المنتفع قد فصل من الخدمة قبل بلوغ سن الاحالة إلى المعاش بسبب عدم اللياقة الصحية للخدمة لذا كل من مرد عدم لياقته المعز التام عن العمل أما اذا كان المعجز جزئيا استحق المنتفع نصف مبلغ التأمين ، ويتطلب القانون لاستحقاق التأمين في هذه الحالة أن يكون الفصل قد بنى على قرار صدر من الهيئة الطبية المختصة .

ومن حيث ن الثابت من الأوراق أن القومسيون الطبي قرر أن إصابة المدعى لم يتخلف عنها عامة ويستمر في عمله وبالتالي فلم يفصل من الخدمة لعدم اللياقة الصحية ، فمن ثم يكون طلبه الحكم له بنصف مبلغ التأمين لا أساس له وتبعا لذلك يكون الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة المالية برفض دعواه قد صدر صحيحا ومتفقا مع أحكام القانون ويكون الطعن على هذا الحكم لا أساس له خليفنا بالرفض .

(طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

مبلغ عشر — الاصابة الناتجة عن الاجهاد

أو الارهاق من العمل

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

شروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل
اصابة عمل .

المسألة :

ان المادة الاولى من قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن شروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل أولا : ان يبذل المؤمن عليه مجهوداً اضافياً يفوق المجهود العادى للمؤمن عليه وذلك بسبب تكليفه بانجاز عمل معين فى وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لانجازه هذا العمل أو تكليفه بانجاز عمل معين محدد بالاضافة الى عمله الاصلى ثانيا : ان ينتج عن هذا الاجهاد أو الارهاق فى العمل وفاة المؤمن عليه أو اصابته بعجز ثالثا : ان تكون الاصابة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بطبيعة العمل .

(ملحق رقم ١٠٣٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

المؤمن عليه الذى تنتهى خدمته للمعجز الكامل أو الجزئى الذى يودى الى استحقاقه معاشا يستحق بالاضافة الى ذلك مبلغ التعويض الاضافى طبقا للحكم الوارد فى المادة ١١٧ من قانون التأمين الاجتماعى ١٩٧٥/٧٩ - يكون مبلغ التعويض الاضافى معادلا لنسبة من الاجر السنوى تبعا لمن المؤمن عليه فى تاريخ تحقق الاستحقاق - وفقا للجدول رقم (٥) المرافق - يزداد مبلغ التعويض الاضافى بنسبة ٥٠٪ فيما يتعلق بالحالات الناتجة عن اصابة اتميل - المقصود بصلابة العمل فى تطبيق احكام هذا القانون بانها : الاصابة بمرض الاوراش المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق - او الاصابة نتيجة حادث وقع أثناء تداية العمل او بسببه - او الاصابة الناتجة عن الاجهاد او الارهاق فى العمل التى تتوافر فيها الشروط واثقواعد التى يصدر بها قرار وزير التأمينات - اذا لم تكن الاصابة من اى نوع من الانواع السابقة فلا تعد من قبيل اصلبات العمل فى مفهوم القانون المذكور - اورد القانون نسبة مبلغ التعويض الاضافى عن الاجر السنوى - ترتفع هذه النسبة عند انتهاء خدمة المؤمن عليه فى سن مبكرة - تتناقص كلما كان انتهاء الخدمة فى سن متأخرة .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن المائل ان الحكم المطعون فيه اخطأ فى تطبيق القانون وخالفه ذلك ان الطاعن احيل الى المعاش بسبب المعجز الكلى الناتج عن اصابة عمل يتضح ذلك من قرار القومسيون الطبى فى ١٩٨٢/١١/٩ الذى قرر بان الاصابة نتيجة عمله وعاهه فيستحق التعويض الاضافى والزيادة بنسبة ٥٠٪ منه طبقا للمادتين ١١٧ ، ١١٨ من قانون التأمين الاجتماعى باعتبار ان اصابة الطاعن هى اصابة عمل ،

ولا محل لما اشترطه القرار الصادر من وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ بأن يؤدي الأجهاد أو الإرهاق الى أمراض معينة دون غيرها فذلك يخرج عن اختصاص وزيرة التأمينات ، ومن ثم انتهى الطاعن الى طلب الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وبأحقيته في التعويض الإضافي بنسبة ٥٠ ٪ طبقا للمادتين ١١٧ ، ١١٨ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه بالرجوع الى النصوص التريعية التي تحكم النزاع فان المادة ١١٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه يستحق مبلغ التعويض الإضافي في الحالات الآتية : (١) انتهاء خدمة المؤمن عليه للمعز الكامل أو الجزئي متى أدى ذلك لاستحقاقه معاشا .

(ب) ...

(ج) ...

(د) ... و

وتنص المادة ١١٨ على أن يكون مبلغ التعويض الإضافي معادلا لنسبة من الاجر السنوي تبعا لسن المؤمن عليه في تاريخ تحقق واقعه الاستحقاق ووفقا للجدول رقم (٥) المرافق .

ويقصد بالاجر السنوي متوسط الاجر الشهري الذي حسب على أساسه المعاش الذي يتحمل به الصندوق مضروبا في اثني عشر .

وبالنسبة لحالات المعز الجزئي يؤدي نصف المبلغ المشار اليه بالفقرة الأولى :

وفي جميع الاحوال يزداد مبلغ التعويض الاضافي بنسبة ٥٠٪ فيما يتعلق بالحالات الناتجة عن اصابة عمل .

ونصت المادة الخامسة فقرة (هـ) من هذا القانون على انه في تطبيق احكام هذا القانون يقصد باصابة العمل الاصابة باحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق أو الاصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه وتعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع المؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي .

وتنص المادة الاولى من قرار وزيرة التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن شروط وقوع اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل على أن « تعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى كانت من المصاب أقل من الستين وتوافرت في الاصابة الشروط التالية مجتمعة :

١ — أن يكون الاجهاد أو الارهاق ناتجا عن بذل مجهود اضافي يفوق المجهود العادي المؤمن عليه سواء بذل هذا المجهود في وقت العمل الاعتيادي أو غيره .

٢ — أن يكون المجهود الاضافي ناتجا عن تكليف المؤمن عليه بانجاز عمل معين في وقت محدد يقل عن الوقت اللزوم عادة لإنجاز هذا

العمل أو تكليفه بالأجاز عمل معين في وقت محدد بالإضافة إلى عمله الأصلي .

٣ - أن تقرّر الجهة المختصة بالعلاج أن هناك ارتباط مباشر بين حالة الاجهاد أو الارهاق من العمل والحالة المرضية .

٤ - أن تقرّر الجهة المختصة بالعلاج أن الفترة الزمنية للاجهاد أو الارهاق كافية لوقوع الحالة المرضية .

٥ - أن تكون الحالة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق ذات مظاهر مرضية حادة .

٦ - أن ينتج عن الارهاق أو الاجهاد في العمل إصابة المؤمن عليه بأحد الامراض التالية :

(أ) نزيف المخ أو انسداد شرايين المخ متى ثبت ذلك بوجود علامات اكلينيكية واضحة .

(ب) الانسداد بالشرايين التاجية للقلب متى ثبت ذلك بصفة ناطقة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق وخاصة من ملف معاش الطاعن ان خدمته انتهت بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٢ بسبب العجز الصحي المرضى لكامل والمستديم وأنه من مواليد ١٤/٥/١٩٣٢ وسنه عند انتهاء لخدمة : ٦٠ سنة و ٦ أشهر و ١٧ يوم ، وجاء بشهادة تقدير المجز لصادر من الهيئة العامة للتأمين الصحي بتاريخ ٩/١١/١٩٨٢ أن حالة المؤمن عليه هي حالة عجز كامل مرضى مستديم وتشخيصها : العين اليمنى عدم رؤية الضوء نتيجة لكثارتها مضاعفة ، العنق اليسرى ، ضعف

واحد على ستون نتيجة كتركنا مضاعفة بضمور بالعصب
البصرى ، حالة مرضية .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
قررت للطاعن معاشا مقدار ١٠٥ جنيه و ١٧ مليم فضلا عن تعويض
اضافى مقداره ٢٦٧ جنيه و ٢٤٠ مليم .

ومن حيث أن المستخلص من النصوص التشريعية التى تحكم هذا
النزاع ان المؤمن عليه الذى تنهى خدمته لمعجز الكامل أو الجزئى
الذى يؤدى الى استحقاقه معاشا يستحق بالاضافة الى ذلك مبلغ
التعويض الاضافى وذلك طبقا للحكم الوارد بالمادة ١١٧ من قانون
التأمين الاجتماعى السالف كما ويكون مبلغ التعويض الاضافى معادلا
لنسبة من الاجر السنوى تبعا لسن المؤمن عنيه فى تاريخ تحقق
الاستحقاق ووفقا للجدول رقم (٥) المرافق ، كما يزداد مبلغ التعويض
الاضافى بنسبة ٥٠٪ فيما يتعلق بالحالات اثنانجة عن اصابة العمل ،
وذلك طبقا للحكم الوارد بالمادة ١١٨ من هذا القانون .

وقد ورد بالجدول المرافق رقم (٥) بيانا بنسبة مبلغ التعويض
الاضافى من الاجر السنوى وهذه النسبة ترتفع عند انتهاء خدمة
المؤمن عليه فى سن مبكرة وتتناقص كلما كان انتهاء الخدمة فى سن
متأخرة فتصل النسبة الى ٣٣٪ عند سن ائستين والى ٢٥٪ حتى سن ٦٢
و ٢٠٪ لاكثر من سن ٦٢ .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
قررت للطاعن التعويض الاضافى المستحق له باعتبار أن خدمته قد
انتهت للمعجز الكامل ويستحق معاشا . وذلك طبقا للمادة ١١٧ السانفة
كما كان هذا التعويض الاضافى متعشيا مع النسبة اتقى احوالت اليها

المادة ١١٨ السالفة والمشار إليها بالجدول رقم (٥) المرافق باعتبار أن خدمة الطاعن قد انتهت في سن متأخرة تريد على ٦٠ سنة ومن ثم فلا تثريب على الهيئة فيما قرره في هذا الشأن . كما انه من ناحية أخرى فإن قرار الهيئة برفض زيادة التعويض الإضافي المشار إليه سالف بنسبة ٥٠٪ جاء أيضا صحيحا ومطابقا للقانون ، ذلك أن المادة ١١٨ السالفة اشترطت لاجراء هذه الزيادة أن تكون الحالة ناتجة عن اصابة عمل ، وقد حددت المادة الخامسة فقرة (هـ) من هذا القانون المقصود باصابة العمل في تطبيق احكام هذا القانون بانها الاصابة بأحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق ، أو الاصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ، أو الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق في العمل التي تتوافر فيها الشروط والقواعد التي يمدربها قرار من وزير التأمينات ، وعلى ذلك فإذا لم تكن الاصابة من أى نوع من الانواع الثلاثة السابقة فلا تعد من قبيل اصابات العمل في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وحيث أنه في خصوصية الواقعة المروضة فإن الحالة المرضية التي أصابت الطاعن وأدت الى انتهاء خدمته لا تتدرج تحت أى نوع من الانواع الثلاثة المشار إليها في الفقرة (هـ) من المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعي ولا تعد من قبيل اصابات العمل في مفهوم هذا القانون ، ذلك أن حالته المرضية لا تعد ضمن النوع الاول لاصابات العمل المشار اليه فهي ليست ضمن الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون ، كما أنها لا تتدرج تحت انواع الثانی لاصابات العمل فهي ليست نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه فالخادث يقع بفعل قوة خارجية يمس جسم العامل ويحدث به ضرراً ، ولم يدع الطاعن وقوع أى حادث له أثناء العمل

أو بسببه أدى إلى إصابته المشار إليها ، والواضح من تقرير اللجنة العامة للتأمين لصحي أن إصابته هي حالة مرضية ، ولم يرد بهذا التقرير أو غيره أو بدفع الطاعن أى إشارة إلى أن هذه الحالة نتيجة حادث ، كما لا تتدرج أيضاً هذه الحالة تحت للنوع الثالث والآخر لإصابات العمل وهي الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الإرهاق من العمل ذلك أن المشرع استلزم في المادة الخامسة السالفة لاعتبار الإصابة الناتجة عن ذلك إصابة عمل أن تتوافر فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات ، والثابت في خصوصية الواقعة المعروضة أن حالة الطاعن لا تتوافر فيها هذه انشروط ، فقد استلزم قرار وزير التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر في هذا الشأن أن تتوافر في الإصابة عدة شروط مجتمعة والسالف سردها وهو ما تقتضيه حالة الطاعن الماثلة ، فلم يثبت من الأوراق أن الطاعن بذل مجهوداً إضافياً يفوق المجهود العادي للمؤمن عليه ، كما لم يثبت أن هذا المجهود الإضافي بافتراض وجوده • كان ناتجاً عن تكليفه بانجاز عمل معين في وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لانجاز هذا العمل أو ناتجاً عن تكليفه بانجاز عمل معين في وقت محدد بالإضافة إلى عمله الأصلي كما لم يثبت أن هناك ارتباطاً مباشراً بين حالة الاجهاد أو الإرهاق المترتبة على ما سلف وبين الحالة المرضية التي أصابته ، والثابت من أوراق الدعوى ومضيفتها أن الطاعن أرجع إصابته إلى ما يحتاجه عمله كصانع براشوت من اجهاد للبصر وتدقيق في صناعة البراشوت أدى إلى إصابته بهذه الحالة • دون أن يدع أو يثبت من الأوراق على أى وجه أنه بذل مجهوداً إضافياً يفوق المجهود العادي أو أنه كلف بانجاز أعمال معينة في وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لانجاز هذا العمل أو كلف بانجاز أعمال إضافية لعمله الأصلي في وقت معين أدى إلى اجتهاده أو إرهاقه على النحو الوارد بالشروط

المنصوص عليها في قرار وزيرة التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ السالفة الذكر وقد نفت الهيئة القومية للتأمين والمعاشات توافر هذه الشروط في حق الطاعن وعلى ذلك فلا تعد حالته أو اصابته من قبيل اصابات العمل وفقا لمفهومها الوارد بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ولا يقدح في ذلك ما اثاره انطاعن من عدم اختصاص وزيرة التأمينات بتحديد الشروط السالفة لاعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق اصابة عمل اذ انه مردود عليه بأن المشرع ذاته هو الذي خول وزير التأمينات في المادة الخامسة فقرة (هـ) من هذا القانون تحديد الشروط والقواعد التي يجب توافرها لاعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل ، ومن ثم يكون اختصاص وزير التأمينات بتحديد هذه الشروط والقواعد مصدره القانون مباشرة ولا يعد متمديا لاختصاصه في هذا الشأن .

(طعن رقم ٢٦٩٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/٧/٢٨)

ثامن عشر - اختصاص لجان فحص المنازعات

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

أناط المشرع اللجان المتفرصة عليها في المادة (١٥٧) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الاختصاص بالفصل في المنازعات الناشئة من تطبيق أحكام القانون المذكور - على أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء تخديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسوية النزاع رديا - : - لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب - اذا لم تجيب اللجنة صاحب الشأن الى طلبه كان قرار هذه اللجنة دون سواء هو موضوع الطعن ومحل المنازعة امام القضاء .

المحكمة :

نظم القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ طريقة واجراءات الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه فلم يترك ذلك للقواعد العامة منصوص في المادة (١٥٧) على أن تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها واجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص . وعلى أصحاب الأعمال المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته بالطرق الودية ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٢٨) لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي

ستين يوما من تسليم تقديم الطلب المشار اليه . وتنفيذا لهذا النص صدر قرار وزيرة التأمينات رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن تشكيل واجراءات عمل لجان فحص المنازعات وقرارها رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ بتعديل المادة الاولى من القرار المشار اليه الذي نص في المادة (٧) على أن « يصدر قرار اللجنة بأغلبية الآراء ويمد القرار من اصل وصورتين في كل منازعة ويوضح به موجز لموضوع المنازعة وملخص لما ابدى فيها من آراء وأسباب القرار وحجتياته وتاريخ صدوره ويوقع القرار من الاعضاء ويرفع الى مدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو من يفوضه أو الى مدير المنطقة المختص بحسب الاحوال لاعتماده وينبغي البت في المنازعة خلال خمسة وأربعين يوما على الاكثر من تاريخ ورود الطلب ... » وبناء على ذلك فلا سبيل أمام المتظلم من قرار الهيئة المختصة في شأن يتعلق بمنازعة ناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون الا ان يلجأ أولا الى لجنة فحص المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٥٧ فان لم تجيبه الى طلباته كان قرار هذه اللجنة دون سواء هو موضوع الطعن ومحل المنازعة أمام القضاء . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تكليف الدعوى بأن لم يتبين حقيقة طلبات المدعى وما يجوز الحكم له به طبقا لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(طعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٧)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

أوجب المشرع على اصحاب الاعمال المؤمن عليهم واصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ان يطلقوا عرض النزاع الذي ينشأ بينهم وبين الهيئة الصلبة للتأمين والمعاشات عن تطبيق لحكم قانون

للتأجيل الاجتماعى على الهيئة المختصة قبل الاجراء الى القضاء قصديه
بالمطرق الودية - حظر المترح رفع الدعوى قبل مضي مئين يوماً من
تاريخ تقديم الطلب المتعار الىه - مجرد الادعاء من جانب اصحاب
الشان بأن لهم حق قبل الهيئة المذكورة لا يسلخ وصف النزاع الذى وجب
القانون عرضه على اللجنة المختصة ثم طرعه على القضاء الا من الوقت
الذى يتكشف لاصحاب الشان ان الهيئة تنكر عليه هذا الحق - افضلية
الدعوى دون التقدم بطلب للهيئة لعرض النزاع على اللجنة - اقروه :
الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً :

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المدعى تقدم بتاريخ
١٩٧٦/١٢/٢١ بطلب للميد / مدير مكتب قوى عاصمة الشراية أوضح
به أنه اصيب بتاريخ ١٦ ٥/١٩٧٦ بجلطة في الشريان التاجى الاعلى
الايمن وهبوط في القلب وقرر المجلس الطبى العام بجلسة ٢٥ ١٢/١٩٧٦
بأن الاصابة مرتبطة ارتباطاً مباشر بطبيعة العمل وتحسب اصابة
عمل ، وانتهى الى طلب احالته للمجلس الطبى العام لتحديد نسبة
المعجز المتخلف عن هذه الاصابة . وأضاف انه احيل الى المعاش لبلوغ
سن التقاعد فى ١٠/١٠ ١٩٧٦ وبناء عليه احيلت أوراق الموضوع الى
الهيئة العامة للتأمين والمعاشات اتى احالته بدورها الى الهيئة العامة
للتأمين الصحى التى قررت بجلسة ٣١/٣ ١٩٧٧ ان حالة المدعى عجز
جزئى مستديم مرضى . وأخطر المدعى بهذا القرار ووقع عليه بالطعم فى
ذات التاريخ . ولما طببت هيئة التأمين والمعاشات منها تحديد نسبة
هذا المعجز أوضحت أن المعجز المرضى لا تقدر له درجات وانما
يقدر نوعه أما المعجز الناتج عن اصابة العمل فهو الذى تقدر له
درجات واذا رأت الادارة العامة لامصابات العمل ان الحالة ناتجة عن
لاجهاد أو الارهاق من العمل فعليها أن تقوم بتنفيذ المسادة الثلاثة من

قرار وزير التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ • وبناء عليه طلبت هيئة التأمين والمعاشات من منطقة قوى عاملة شمال القاهرة موافاتها بمذكرة وافية موضح بها طبيعة عمل المدعى الاصلى والعمل الاضافى الذى كلف به قبل اجهاذه وأدى الى اصابته كل على حدة فأفادت المنطقة بأنه بالبحث فى ملفات مكتب قوى عمل الشرايية لم يستدل على أية أوامر ادارية خاصة بالمدعى تقييد أنه كان يعمل عملا اضافيا وان طبيعة عمل وزارة القوى العامة ككل ليس بها عمل مرهق فلا ينطبق عليه القرار الوزارى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ •

وثابت من الاوراق كذلك ان وزارة القوى العامة أصدرت القرار رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨١ بسحب قرار انهاه خدمة المدعى اعتباراً من ١١/١٠/١٩٧٦ لبلوغه السن المقررة لترك الخدمة واستمراره فى العمل حتى بلوغه سن الخامسة والستين •

ومن حيث أن المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيها واجراءات عملها ومكالمات أعضائها قرار من الوزير المختص •

وعلى أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء تقديم صّب الى الهيئة المختصة لمعرض النزاع على النجلن المشار اليها لتسويته بالطرق الودية •

ومع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٢٨ لا يجوز رفع الدعوى قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه •

ومن حيث أن مؤدى النص المتعمم أن المشرع أوجب على أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم وأصحاب الماشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين أن يطلبوا عرض النزاع الذى ينشأ بينهم وبين الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى على اللجنة المختصة قبل اللجوء الى القضاء لتسويته بالطرق العادية . وحظر عليهم رفع الدعوى قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه . وبديهي أن مجرد الادعاء من جانب أصحاب الشأن بأن لهم حقا قبل الهيئة المذكورة . لا يسأخذ وصف النزاع الذى أوجب القانون عرضه على اللجنة المختصة ثم طرحه أمام القضاء . الا من الوقت الذى يتكثف لصاحب الشأن أن الهيئة تنكر عليه هذا الحق .

ومن حيث أن أوراق الدعوى تفيد بأن المدعى عليه اقسام دعواه أمام المحكمة مباشرة . ولم يتقدم للهيئة المدعى عليها بطلب طرح انزعاع أمام لجنة فحص المنازعات مخالفا بذلك أحكام المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم تكون دعواه غير مقبولة شكلا . ولا يكفى في هذا الخصوص سابقة تقدم المدعى بطلب لبحث أمر اصابته في ٢١ ١٢ ١٩٧٦ لأن ما يطلب به المدعى من اعتبار اصابته بالمرض اصابة عمل لم يتصل بعلم الهيئة المدعى عليها الا بناء على هذا الطلب وبالتالى فلم تكن قد اصبحت عن وجهة نظرها بخصوص هذا الادعاء في ذلك الحين حتى يقلل بأن ثمة منازعة نشأت بينها وبينه وانصرفت نيته في هذا الطلب الى عرضها على لجنة فحص المنازعات .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بغير النظر السالف : فمن ثم

فانه قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى شكلاً . وأما عن المصروفات فلا وجه للقضاء بها عملاً بنص المادة ١٣٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(طعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٨/١/٣)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب
للجنة فحص المنازعات .

المحكمة :

تختص لجنة فحص المنازعات المنصوص عليها بالمادة ١٥٧ من قانون التأمين والمعاشات المشار اليه بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه — يجب اللجوء أولاً الى هذه اللجنة فإن لم تستجب لطلب ذوى الشأن كان قرارها دون سواء هو محل المنازعة أمام القضاء الإداري — لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب لهذه اللجنة — تقديم المدعى طلبه الى هيئة التأمين والمعاشات وأمتاعها عن عرض انطلب على اللجنة المذكورة هو قرار ملبى مما يطمئن فيه أمام محكمة القضاء الإداري .

(طعن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٨/١/٣٠)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

المادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن القانون
الاجتهدى ألزمت أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات
والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء لتقديم
طلب الى الهيئة المختصة - لم يشترط ان يقدم الطلب الى لجنة فحص
المنزعات - يكون على الهيئة المختصة ان تحيل الطلب الى اللجنة
المختصة - قيام ذوي الشأن بتقديم طلباتهم الى الوزير المختص على
أهلية المختصة او الى الهيئة ينحصر به الفاية التي استندت عليها المنزعة من
مراجعة الجهة الادارية واتاحة الفرصة لها لاعادة بحث النزاع قبل
طرحه امام القضاء .

المحكمة :

ومن حيث انه عن الوجه الثانى من الطعن وهو مخالفة الحكم
للمادة ١٥٧ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ فان نص هذه المادة
جاء على ان (تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات انماشقة
عن تطبيق احكام هذا القانون يصدر بتشكيلها واجراءات اعضا ومكافآت
اعضاؤها قرار من الوزير المختص . وعلى أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم
وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين . قبل اللجوء
الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لمرض النزاع على اللجان
المشار اليها لتسويته بالطرق الودية . ومع عدم الاخلال باحكام
المادة ١٢٨ لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديم
الطلب المشار اليه .

ومن حيث ان هذا النص قد ألزم أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم

وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء بتقديم طلب الى الهيئة المختصة ولم يشترط ان تقدم الطئب الى لجنة فحص المنازعات ذاتها . وعليه يقع الالتزام على الهيئة بأن تعيل الطلب الى اللجنة المختصة . وهو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن قيام ذوى الشأن بتقديم طباتهم الى الوزير المشرف على الهيئة المختصة أو الى الهيئة يتحقق به الغاية التى استهدفها المشرع من مراجعة الجهة الادارية واتاحة الفرصة لها لاعادة بحث النزاع قبل طرحه أمام القضاء .

ومن حيث أن الثابت ان المطعون ضده تقدم — قبل رفع الدعوى — الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بطلب تسوية معاشه على أساس الاعتداد بحوافز الانتاج وقد أخطرتة الهيئة بكتابها رقم ٢١/٢١٢٦ المؤرخ فى ١٠/١/١٩٨٠ بان هيئة المساحة لم تعامل معاملة مصلحة الضرائب فى هذا الشأن وبالتالي لم يتم تعديل معاشه . ومن ثم يكون المطعون ضده قد استوفى ما تطلبه المشرع بحكم المادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قبل رفع الدعوى .

(طعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/٦/٣)
نفس المعنى : طعن رقم ٣١٨٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٢٢

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

المستفيدين ١٢٨ ، ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مفعليها — النزاع بين صاحب العمل فى القطاع الخاص وبين الهيئة المختصة وهى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حول حساب

الاشتراكات التي يؤديها - نيا كانت المختصة المختصة وإلّاها بالتصل فيه بصرف النظر عما إذا كان طلب عرضه على لجان فحص المقررات بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أمرا جوازيا لمصاحب العمل وفحصا للمادة ١٢٨ المشار إليها أو أمرا وجوبيا على صاحب العمل ومما للمادة ١٥٧ المشار إليها - متى قدم هذا الطلب إليها وجب عليها أن تعرضه على لجان فحص المقررات دون ترخيص من جفيتها في اجراء هذا التعرض بولي سلطه تقديرية - رفضها ذلك أو امتناعها عنه بشكل قرارا اداريا سلبيا يجوز الطعن فيه امام القضاء الإداري - الدرر امداري السطبي كمناف ليعول الفسرى طعنا عليه رهين ابتداء بمعجم مناجب العمل طلبا الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لعرض النزاع على لجان فحص المقررات ورهين بانتهاء هذه الهيئة او امتناعها عن اجراء هذا التعرض .

المحكمة :

ومن حيث أن قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نص في المادة ١٢٨ على أنه (يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص بأن يقدم للهيئة المختصة بيانات العاملين وأجورهم واشتراكاتهم وذلك وفق النماذج التي تعدها الهيئة وتحسب الاشتراكات على أساس انبيانات الواردة في هذه النماذج فإذا لم يقدم صاحب العمل البيانات حسبت الاشتراكات الواجبة الاداء على اساس آخر بيان قدم منه للهيئة وفي حلة عدم تقديم تلك انبيانات او عدم وجود السجلات والمستندات يكون حساب الاشتراكات المستحقة طبقا لما تسفر عنه تحريات الهيئة وعلى الهيئة المختصة اخطار صاحب العمل بقيمة الاشتراكات المحسوبة ويجوز لمصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامه الاخطار . وعلى الهيئة المختصة ان ترد على

هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ وروده اليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يطلب منها عرض انزعاع على اللجان المشار اليها في المادة (١٥٧) ولصاحب العمل أنظمن في قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوما التالية لصحوره ونص في المادة ١٥٧ على انه (تتشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا انقانون وعلى أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته بالطرق الودية . ومع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٢٨ لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي سستين يوما من تاريخ تقديم اطلب المشار اليه) .

ومن حيث أنه يؤخذ من هاتين المادتين أن النزاع بين صاحب العمل في القطاع الخاص وبين الهيئة المختصة وهي الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حول حساب الاشتراكات التي يؤديها ، أيا كانت المحكمة المختصة ولائيا بالفصل فيه ، وبصرف النظر عما اذا كان طلب عرضه على لجان فحص المنازعات بالهيئة انعامية للتأمينات الاجتماعية أمراً جوازيما لصاحب العمل هجما توحى به المادة ١٢٨ التي قضت بأن لصاحب العمل أن يطلب من الهيئة المختصة عرض انزعاع على لجان فحص المنازعات ، أو أمراً واجبا على صاحب العمل مدعا بالمادة ١٥٧ التي فرضت بعفة عامة على أصحاب الاعمال قبل اللجوء الى انقضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على هذه اللجان . فان القدر المتيقن أنه حتى قدم هذا اطلب اليها وجب عليها أن تعرضه على لجان فحص المنازعات دون ترخيص من جانبها في اجراء هذا العرض بأية سلطة تقديرية ، وهو ما يعنى أن رفضها ذلك أو امتناعها عنه يشكل قرارا اداريما سلبيا يجوز انظمن فيه أمام القضاء الادارى

عملا بالمادة ١٥ من قانون مجلس ندوة المصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اذ نصت على أنه (تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :) (خلاصا) الطلبات التي يقدمها الافراد أو الهيئات بالفناء القرارات الادارية النهائية ويعتبر في حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح ، كما ينمقد الاختصاص النوعى بنظر هذا الطعن لحكمة القضاء الادارى طبقا للمادة ١٣ من ذات القانون . الا أن إستواء ذلك القرار الادارى النسبى كمنفذ لقبول الدعوى طعنا عليه رهين ابتداء بتقديم صاحب العمل طلبا الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لعرض النزاع على لجان فحص المنازعات ورهين انتهاء برفض هذه الهيئة أو امتناعها عن اجراء هذا العرض .

ومن حيث أنه يبين من الاوراق ان اللجنة الفنية الدائمة لاعداد المقاولات والمشكلة من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بموجب قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٧٦ قررت بجلسته ٧ من يولييه سنة ١٩٨١ تحديد الاشتراكات بنسبة ٥٪ من القيمة الكلية لعلية توريد وتركيب الاعمال المدنية والكهربائية موضوع العقد المبرم بين الشركة الطاعة وبين هيئة كهرباء مصر شاملة المكسون المحلى والاجنبى . وقدمت الشركة الطاعة الى مكتب المقاولات التابع لمنطقة التأمينات الاجتماعية ببورسعيد مذكرة قيسدت برقم ٣٤٦١ فى ٥ من يولييه سنة ١٩٨٣ بطلب احالة الموضوع الى هذه اللجنة لتنظر فى عدم تطبيق تلك النسبة على المكون الاجنبى وهو اعمال انتويرادات لانها لا تحتاج الى أية عمالة وقيمتها ٥٩٧٣٥٥٠ دولاراً أمريكيا حيث تقتصر النسبة على اعمال التركيبات التى تقوم بها شركة (إيتيكو) كمقاول من الباطن لانها اعمال تحتاج الى عمالة وقيمتها ٤٤٧٤٩٥ جنيها .

كما قدمت الشركة الطاعة الى رئيس ذات اللجنة مذكرة قيدت برقم ٢٦٩٨ في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٣ أشارت فيها الى قرار اللجنة بتحديد النسبة وطلبت الغاء وقصره على المكون المحلى . ثم قدمت مذكرة أخرى الى رئيس اللجنة عينها في ذات الشأن قيدت برقم ٢٧٢٩ في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٨٣ . وقررت اللجنة الفنية الدائمة لاعمال المقاولات والمشكلة بموجب قرار وزير انتأمينات الاجتماعية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ وذلك بجلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ رفض اعتراض الشركة الطاعة وتأييد القرار الصادر بجلسة ٧ من يولية سنة ١٩٨١ .

ومن حيث أنه يبين من استقراء هذه الوقائع أن الشركة الطاعة لم تقدم الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طلبا لعرض النزاع على لجان فحص المنازعات . كما لم تقدم اليها طلبا مجرداً بالنزاع حتى يحس الزعم بقصدها الى تولى الهيئة بدورها عرض النزاع على هذه اللجان ، اذ جاء الطلب الاول المقيد برقم ٣٤٦١ في ٥ من يولية سنة ١٩٨١ صريحا في رغبتهما احالة الموضوع الى اللجنة الدائمة لاعمال المقاولات وأن وجه الى مدير مكتب التأمينات الاجتماعية بمنطقة بورسعيد ، كما وجه الطلب الثانى المقيد برقم ٢٦٩٨ في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٣ الى رئيس اللجنة الفنية الدائمة لاعمال المقاولات بطلب الغاء قرار اللجنة بتحديد النسبة وقصره على المكون الاجنبى ، وكذا شأن الطلب الثالث اللاحق المقيد برقم ٢٧٢٩ في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٨٣ ، مما يعنى بجلاء أن الشركة الطاعة استهدفت في كل طلب من هذه الطلبات عرض الموضوع على اللجنة الفنية الدائمة لاعمال المقاولات وهو عرض أسفر عن صدور قرارها في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ بتأييد قرارها السابق صدوره في ٧ من يولية سنة ١٩٨١ . ومؤدى هذا ان الشركة الطاعة على نقيض ما تزعمه لم تطب صراحة أو ضمنيا من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عرض النزاع على

لجان فحص المنازعات ، وهو طلب كان يلزم هذه الهيئة بلجراء العرض على اللجان المذكورة مدعا بحكم المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي ويترتب على رفضه أو الامتناع عن تلبيةه قيام قرار ادارى سلبى يجوز الضم فيه بالانشاء امام محكمة القضاء الادارى بصرف النظر عن مدى خروج الغفل في ذات موضوع النزاع عن دائرة إختصاص القضاء الادارى الامر الذى يحدو الى تكيف الدعوى لتفى اقامتها الشركة الطاعنة بانها لا تمتد ملنا بالانشاء في القرار الصادر من اللجنة لغاية ادائمه لاعمال المقاولات في ٧ من يوليه سنة ١٩٨١ او في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ حسبما صورتها الشركة الطاعنة . وانما تغفل في اللجنة ، لما على قرارها ادارى سلبى من الهيئة العامة لتأمينات الاجتماعية بالامتناع عن عرض النزاع على لجان فحص المنازعات استجابة لتخالف الذى ترعاه الشركة الطاعنة ، وهو تكيف يطوئها في الاختصاص الاولانى لمحاكم مجلس الدولة وفي الاختصاص النوعى لمحكمة القضاء الادارى بما يترتب عليه من رفض الدفع المبدى بعدم الاختصاص بنظرها . إلا أنه يتطرب لقبولها حينئذ قيام هذ القرار الادارى السلبى يقينا لا تخمينا وهو ما ثبت تخالفه على النحو المتقدم مما يجعل الدعوى غير مقبولة بسبب انتقاء القرار الادارى مضها وليس بسبب رفضها قبل تقديم طلب بعرض النزاع على لجان فحص المنازعات على نحو ما قضى به مراحة الحكم المطعون فيه من قبل أن يتعرض ابتداء لمدى الاختصاص بنظر هذا النزاع تمهيدا للنوم في مدى قبولها . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد جافى المسواب إذ نم يستفتح بتكيف صحيح الدعوى ولم يبت مراحة في الاختصاص بنظرها صدورا عن هذا التكيف

ورفضا للدفع المبدئ بعدم الاختصاص الولائي بها ولم يقف بمحذوف عند عدم قيام انقرار الاداري السلبي كشرط لقبولها تبعا لعدم تقدم عدم قيام لقرار الاداري السلبى كشرط لقبولها تبعا لعدم تقدم الشركة الطاعنة الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طالبة عرض النزاع على لجان فحص المنازعات سواء طبقا للمادة ١٢٨ أو للمادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى . وبالتالي فانه يتعين القضاء بالناء هذا الحكم وبالاختصاص بنظر الدعوى وبعدم قبولها لانتهاء القرار الاداري السلبي موضوعها مع إلزام الشركة الطاعنة بالمصروفات .

(طعن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٤/٤/ ١٩٩٠)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ — يلزم اصحاب الاعمال والامن عليهم واصحاب المعاشات والمستحقين عنهم وغيرهم بتقديم طلب الى الهيئة للمساعدة للتأمين والمعاشات او الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حسب الاحوال لعرض منازعتهم الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون على اللجان التى تنشأ بكل من هاتين الهيئتين لفحص هذه المنازعات — لا يجوز رفع الدعوى قبل تقديم الطلب المتشر اليه — اذا اقيمت الدعوى راسا قبل تقديم هذا الطلب تصبغ فى حجة مقبولة شكلا .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه يخالف للقانون

وأخطأ في تطبيقه وتؤيـله لان التـلـبـت بالاوراق (مستند (١) من المحافظة المقدمة بـجـلـسـة ١٩٨٧/٦/٨ انه (اى الطاعن) تقدم بطلب الى جهة عمله لمخاطبة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لقراره ان اصله اثناء تأدية عمله بالخارج وبسببه ليتسنى تحديد نسبة عجز المرض في المعاش ولم تجبه جهة عمله الى هذا الطلب فضلا عن امتناعها عن اعتبار الـاـصـابـة اـصـابـة عـمـل . هذا بالـاـضـافـة الى ان مناط اعمال نص المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى هو حالة وجود منازعه فى استحقاق معاش اصابة عمل لان معاش الـاـصـابـة لا يـسـرى استحقاقه الا بعد اعتبار الـاـصـابـة اـصـابـة عمل وهو ما حدا به الى اختصام وزير الخارجية دون الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لان الاخيرة ليست صاحبة صفة فى النزاع كما وانه ليس لها اختصاص فى تحديد نسبة العجز واعتبار الـاـصـابـة اـصـابـة عمل كما انها ليست جهة صرف معاش اصابة العمل الامر الذى تنتفى معه العملة فى اللجوء الى لجنة فحص المنازعات . كذلك فانه لا ذنب للطاعن فيما اصابه من مرض مزمن أقعده عن العمل وأفقره القدرة على الكسب ولولا ذلك لادى الاعمال والجهود غير العادية ولكانت الحكمة من عدم الاحقية منتفية ، علما بأنه كان يحصل على الحوافز والجهود غير العادية والمكافآت شهريا وأصبحت من العناصر المتغيرة المكسبة للمرتب التى رتب هياكله المعيشية عليها فلا يسوغ حرمانه منها بعد ذلك وقد أصبحت فى حكم توابع الاجر واتى لا تحجبه عنه حتى لا تضاف الآلام اخرى الى آلام مرضه الزمن بسبب صرف المرتب مستقطما منه الحوافز ومقابلـل الجهود غير العادية والمكافآت . وقدم الطاعن عدة حوافز مستندات ومذكرات بدفـاعـه صـمـم فـيـها على طلباته . وقدمت الجهة الادارية حافظـة مستندات ومذكرة بدفـاعـها طلبت فى ختامها للحكم برفض الطعن .

ومن حيث أنه عن شكل اندعوى بالنسبة لطلب المدعى (الطاعن)
اعتبار اصابته اصابة عمل فان المادة (١٥٧) من قانون التأمين
الاجتماعى الصادر بالقانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٥ تنص على أن
« تنشأ بالهيئة المختصة لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق
احكام هذا القانون » وعلى أصحاب الاعمال والمؤمن
عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل
اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض انزعاج
على اللجان المشار اليها لتسويته بانطرق الودية ومع عدم الاخلال
بحكم المادة ١٢٨ لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما من
تاريخ تقديم الطلب المشار اليه ومؤدى حكم هذه المادة حسبما
جرى به قضاء هذه المحكمة هو الزام أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم
وأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم وغيرهم بتقديم طلب الى الهيئة
العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة لتأمينات الاجتماعية حسب
الاحوال نعرض منازعتهم الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون على
اللجان التى تنشأ بكل من هاتين الهيئتين لفحص هذه المنازعات
ولا يجوز رفع الدعوى قبل تقديم الطلب المشار اليه مما يترتب
عليه أن الدعوى اذا اقيمت رأسا قبل تقديم هذا الطلب تعدو غير
مقبولة شكلا وإذ كان المدعى (الطاعن) قد أقام دعواه الماثلة
متضمنة فى شق منها طلب اعتبارا اصابته اصابة عمل وهو مما يدخل
فى عموم المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الاجتماعى ومن ثم
كان يتعين عليه قبل الجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة
العامة للتأمين والمعاشات لعرض منازعته على احدى لجان فحص
المنازعات وإذ أقام المدعى دعواه الماثلة رأسا دون تقديم الطلب

المشار اليه فكل هذه الدعوى تدعويها يتطبق بطلب إعطيل الاصابة
اصابة عمل غير مقبولة شكلا ولا يغير من ذلك سابقة تقدم المدعى
بطلب مؤرخ ١٢/٤/١٩٨٥ الى وكيل الوزارة رئيس الادارة المركزية
لشئون المعاملين بالجهة التابع لها لمخاطبة الهيئة العامة للتأمين
والمعاشات لاعتبار اصابت اصابة عمل وهو الطلب الذي أوضح
المدعى في تقرير طعنه أن جهة الادارة التفتت عنه وقعدت عن اتخاذ
اللازم في شأنه نحو مخاطبة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات واعتبار
اصابت اصابة عمل فذلك لانه ان صح تقديم هذا الطلب من قبل
المدعى وقعود جهة الادارة عن الاستجابة اليه فكل هذا الامر يشهد
قيام المنازعة بين المدعى والجهة الادارية مما كلف يوجب على المدعى قبل
رفع الدعوى الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة العامة للتأمين
والمعاشات بوصفها الجهة التي عقد القانون لها الاختصاص في هذا
الشأن وذلك لعرض منازعته على احدى لجان محصل المنازعات وإذا
تخلف المدعى عن ولوج هذا السبيل ولجأ الى القضاء ابتداء فانه
يتمتع بالحكم بعدم قبول هذا الشق من دعواه دون الزامه مصروفاته
باعتباره معنى منها طبقا لحكم المادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعي
المشار اليه ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بهذا النظر وببطلان
خالف القانون فيما يتعلق بالزام المدعى المصروفات متعينا تحيله
بالنسبة لما قضى في المصروفات .

(طعن رقم ٥٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٣)

تأسع عشر - شروط رفع الدعوى بالمطالبة بالحقوق

الثالثة من قانون التأمين الاجتماعى

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ ٢

المادة ١٤٠ و ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر
بمقتضى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - لا يجوز بعد مرور سنتين من تاريخ
الاضطر بربط الماش بصفة نهائية أو تاريخ الصرف بالنسبة لباقى
الحقوق رفع دعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون .

المسألة :

حدد المشرع ميعاداً مميّناً للمطالبة بالحقوق المقررة بقانون التأمين
الاجتماعى - المطالبة بأى حق منها تعتبر شاملة للمطالبة ببقية الحقوق
الأخرى ولا يجوز بعد مضي سنتين من تاريخ الاضطر بربط الماش
بصفة نهائية أو تاريخ الصرف بالنسبة لباقى الحقوق رفع الدعوى
بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون وينصرف هذا التحظر الى أية
منازعة يراد بها تعديل الماش أصلاً أو مقداراً مهما كان سببها
ومناطها تحقيقاً لاستقرار أوضاع العاطلين والحكومة ، ومثال ذلك
الدعوى المقامة بطلب تعديل الماش تأسيساً على عدم اشتعانه على
كافة الحقوق المقررة للمستحقين والتي ترفع بعد انقضاء سنتين من
تاريخ الاضطر بربط الماش بصفة نهائية تعتبر غير مقبولة شكلاً .

(طعن ١٣٩٠ لسنة ٢٨ ق - فى ٢٧/١٢/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

المادة (١٤٢) من قانون التأمين الاجتماعي الصغير بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - قصد المشرع بما ورد بهذه المادة أن يتم قرضية قانونية قاطعة على صحة ربط المعاش وقد جاءت صياغة النص على نحو من الإطلاق والشمول حيث تدخل فيه أية منقوعة يراد بها تعديل المعاش أصلا أو مقدارا مهما كان سريها ومناطقها وسواء كانت المنقوعة في المعاش بطريق مباشر أو غير مباشر تحقيقا لاستقرار أوضاع العاملين والحكومة .

المسألة :

يقوم الطعن على أنه طبقا لاحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام والمادة (١٦) من هذا القانون فإن المشرع وضع قواعد خاصة لترقيات العاملين الذين يستوفون المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة بالقانون المشار اليه وتدرج مرتباتهم بالملاوات الدورية في الفترة من ١٢/٣١/١٩٧٤ حتى ١٣/٣١/١٩٧٥ ومن هذه القواعد ما تقتضي به الفقرة (د) من المادة (١٦) في شأن الملاوات الدورية وعلى هذا فإن ما ينتهي اليه تدرج مرتب العامل وفقا لتعديد الوارد بالفقرة (د) يظل مجمدا والى الفترة المشار اليها ولا يحق للعامل طبقا لذلك المطالبة بملاوة دورية في ١/١/١٩٧٥ ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بخير ذلك قد خالف القانون ولغلا في تطبيقه وتحويله .

ومن حيث أن المادة (١٤٢) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه مع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٥٦ و ٥٩) لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لبقاى الحقوق. وذلك فيما عدا حالات طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تحت بناء على قانون أو حكم قضائى نهائى وكذلك الاخطاء المسادية التى تقع عند الحساب فى التسوية

الخ .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى بأن ورود عبارة النص على النحو المتقدم أن المشرع قصد أن يقيم قرينة قانونية قاطعة على صحة ربط المعاش وقد جاءت صياغة النص على نحو من الاطلاق والشمول . حيث تدخل فيه أية منازعة يراد بها تعديل المعاش أصلاً أو مقداراً مهما كان سببها ومناطها وسواء كانت المنازعة فى المئس بطريق مباشر أو غير مباشر تحقيقاً لاستقرار أوضاع العاطلين والحكومة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المدعى يطلب الحكم بأحقية فى صرف الصلاوة الدورية التى استحققت له فى ١/١/١٩٧٥ وما يترتب على ذلك من آثار وقد أتمام دعواه فى هذا الشأن بتاريخ ١/٤/١٩٨٣ وذلك بعد أن انتهت خدمته بالقرار رقم ٢٨٠ بتاريخ ١/٢١/١٩٧٨ اعتباراً من ١/١٢/١٩٨٧ وبعد أن تم ربط مدئسه بصفة نهائية بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٩ وصرف التجمد اليه بتاريخ ٢٩/٣/١٩٧٩ .

ومن حيث أن حقيقة ما يهدف اليه المدعى بهذه الدعوى هو تعطيل
معلته وقد أقسام للدعوى بطلب ذلك بعد مضي ما يقرب من أربع
سنوات على تاريخ إخطاره بربط المعلن بمسقة نهائية وصرف المتجدد
اليه فإن الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الميعاد المقرر في
المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي لرفع هذه الدعوى مما يصح
معه الحكم بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد القانوني وذلك دون
الزام للمدعى بالمصروفات اعمالا لحكم المادة ١٣٧ من القانون
المشار اليه ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بنفي هذا انظر قد
خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله هربا بالالفاء الامر الذي
يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفاء الحكم
المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد .

(طعن ٢٩٢٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

مؤدى نص المادة (١٤٢) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن كل
دعوى يراد بها أو بوسطتها تعطيل مقدار المعلن الذي تم ربطه بتسليم
منقوعة في المعلن يجب أن تقام خلال الميعاد القصوى عليه في المادة
الذكورة خلال سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعلن بمسقة نهائية
أو من تاريخ الصرف بالنسبة لبقى الحقوق - ولا يجوز قبولها بعد ذلك
الميعاد تحقيقا للفة التي توخاها المشرع وهي كف المتارعات في
المعلن لاعتبارات تنظيمية متعلقة بالمصلحة العامة واستقرار الأوضاع
المالية سواء للعليل أو الخزنة العامة .

المسألة :

حيث أن المادة (١٤٢) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه نصت على أن « مع مراعاة عدم الإخلال بأحكام المادتين ٥٦ ، ٥٩ ، لا يجوز رفع الدعوى بطلبات تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي وكذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية »

وحيث أنه قضاء هذه المحكمة قد جرى في تحديد مدلول ذلك النص على أن كل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم ربطه تعد حازعة في المعاش ينهني أن تمام خلال الميعاد المخصوص عليها في المادة ١٤٢ المشار إليها ولا يجوز قبولها بعد ذلك الميعاد تحقيقاً لل غاية التي توخاها الشارع وهي كك المنازعات في المعاش لاعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة واستقرار الأوضاع المالية سواء للعامل أو الخزنة العامة ولا ينال من هذا للنظر ما لقرار إليه الطعن من أن المصروق المالية المستحقة عن الفقرة السابقة تعبر حقاً حقيقياً أو مستقبلاً عن تعديل المعاش ولا تفظط به مما لا وجه للقول بسقوط حقه فيها ذلك لأن انقضاء هذه الفروق لا يثنى الأ باقرار حقه في تعديل مرتبه بأضافة الملاوة المشار إليها مما مؤداه بالتالي الإقرار بحقه في تعديل معاشه على أساس الراتب المقضى له بإستحقاقه قبل الإحالة إلى المعاش بالمخالفة لحكم المادة ١٤٢ المشار إليهما .

وحيث أنه غنى مقتضى هذا النظر فلما كان المدعى قد أجهل إلى
المجلس لبلوغه السن المقررة في ١٩٨٠/٢/٢١ وقد تم ربط مصالحه
واخطاره به في عام ١٩٨٠ ولم يتم دعواه إلا في ١٩٨٣/١/١ عن ثم
تكون دعواه غير مقبولة لاقامتها بعد اليماد المتصوص عليه في تلك
المادة وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فيكون قد صلف
محل في صحيح القانون مما يضمن منه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه
موضوعا .

(طعن رقم ٣١٣٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

المادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي
- لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بصفة نهائية
القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاضرار بربط المجلس بصفة نهائية -
استثناء من هذه القصر طلب اعادة تسيوية هذه الحقوق بالرفعة نتيجة
تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي .

المحكمة :

المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي وإن قضت بأنه لا يجوز
رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء
سنتين من تسوية الاضرار بربط المجلس بصفة نهائية إلا أنها

استنتجت من هذا الحظر طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي ، وعلى ذلك فإنه وفقا للحجية المكلفة للتفسير الذى تصدره المحكمة الدستورية العليا بطبيعته الكاشفة المصانة والمجردة وكونه ينزل منزلة التشريع فإن طلب الطاعن بإعادة تسوية معاشه وفقا للتفسير المذكور لا يتقيد بميعاد المنتهين المشار اليه فى المادة ١٤٢ من هذا القانون ، بل أنه طبقا لنص هذه المادة يستثنى هذا الطلب من الحظر الذى أوردته مما يكون معه الدفع الذى اثارته النعيمة القومية للتأمين والمعاشات بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد غير مبتدئ لاساس صحيح من القانون خليقة بالرفض .

(طعن ٣١٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٣)

قاعدة رقم (١٦٤)

المادة :

القضاء بالمصروفات دون تحديد عناصرها ينصرف الى عناصر المصاريف التى لها وجود قانونى فلا كتبت الدعوى بمعفاة من الرسوم القضائية فإن الزام الجهة المعفاة بالمصروفات فى هذه الحالة تقتصر على العناصر الاخرى للمصروفات غير الرسوم القضائية .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الثالث من الطعن فإن المادة ١٣٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان (تنفى من الرسوم

القضائية في جميع درجات التقاضي الدعوى التي ترفعها الهيئة المختصة أو المؤمن عليهم أو المستحقون طبقا لاحكام هذا القانون (.....) وهو نص صريح من عدم استحقاق رسوم على الدعوى التي ترفعها الهيئة أو تحميلها برسوم عن الدعوى التي تفسرها .

ومن حيث ان الحكم المطعون عليه قد قضى بالزلم للهيئة المصروفات بعد ان خسرت الدعوى فان حصول الحكم في هذه الحالة انما يتصرف وفقا لنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ينصرف الى غير الرسوم القضائية المعادة منها الهيئة بحكم القلاسون أى ينصرف الى أتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ائذين دعوا لسماع شهادتهم فيها ومصاريف انتقال المحكمة وأتعاب المحامين ان وجدت هذه العناصر . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان القضاء بالمصروفات دون تحديد عناصرها ينصرف الى عناصر المصاريف التي لها وجود قانونى ، فإذا كلنت الدعوى مفاء من الرسوم القضائية . فان الزام الجهة المفعاه بالمصروفات في هذه الحالة يقتصر على العناصر الاخرى للمصروفات غير الرسوم القضائية . وعلى كان ذلك يكون الحكم وقد قضى بالزام الهيئة العامة للتأمين والمصانات بالمصروفات متفق مع أحكام القانون .

ومن حيث ان وجه انطمن على الحكم المطعون عليه ثبت على الوجه السابق عدم صحتها فان الحكم يكون سليما متفقا مع احكام القانون ويكون الطعن عليه خليقا بالرفض .

(طعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/٩/٢)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

حدد المشرع للنزعة في المعاش المقرر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مدة سنتين لا يجوز بعدها النزعة في قيمة هذا المعاش ويستعقب قبول دعوى الا في هذا المبدأ لا يبدأ الا من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية او من تاريخ الصرف بالنسبة لبقاى الحقوق .

المحكمة :

ومن حيث أنه الهيئة الطاعة لم تتعرض في طعنها للموضوع الذى تعرض له الحكم بقضائه سالف الفكر وقد حددت أوجه الطعن في مسائل معددة ، فان محكمة الطعن يتعدد ولايتها على رقابة الحكم في حدود هذه الاوجه .

ومن حيث ان المادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه (مع عدم الاخلال باحكام المادتين ٥٦ و ٥٩ لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية او من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائى نهائى وكذلك الاخطاء المادية التى تقع في الحساب عند التسوية ..

ومفاد هذا النص أن المنشوخ حشد للجنسية في المائش المقرر
 بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مدة مختين لا يجوز بعدها المخارعة في
 قيمة هذا المائش ويمتنع قبول الدعوى إلا أن هذا الميعاد
 لا يبدأ إلا من تاريخ الاخلال بربط المائش بصفة نهائية أو من
 تاريخ انصرف بالنسبة لباقي الحقوق .

ولما كان الثابت من المستندات المقدمة من الهيئة الطاعنة ذاتها أن
 المظنون ضده لم يخطر بربط معاشه بصفة نهائية إلا في ١/٥/١٩٨٠
 بموجب كتابها رقم ٢٦/٢/٢١ المؤرخ ١/٥/١٩٨٠ فإنه وقد باشر
 برفع دعواه في ٢٤/٣/١٩٨٠ يكون قد اقامه في الموعد القانوني المقرر
 بالمادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(طعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/٩/٢)

شرون - صائل متومة

(١) صناديق التأمين الخاصة - انشائها - تمويلها

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

صناديق التأمين الخاصة لا تسرى عليها احكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة - حدد المشرع موارد الصندوق - من هذه الموارد ما تساهم به الدولة او الجهة التي يتيممها الصندوق - ليس ثمة التزام على الدولة او الجهة التي يتيممها الصندوق بهذا الاسهام - اسس ذلك : ان المشرع اجاز هذه المساهمة فضلاً لم تقرر فلا يجوز اجبار الدولة او الجهة التي يتيممها الصندوق على هذا الاسهام - مؤدى ذلك : سلامة قرار رفض طلب تسجيل صندوق لان نظامه الاساسى نص على مساهمة احدى شركات القطاع الخاص في تمويله .

المسألة :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان مجلس ادارة شركة مساهمة البحرية وافق بجلسته بتاريخ ١٩٨٣/١/٤ على انشاء صندوق تأمين للعاطلين بالشركة وفسق احكام انقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية الصادر بقرار وزير الاقتصاد رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٧ وعلى اعتماد النظام الاساسى للصندوق كما قرر المجلس بذات الجلسة تعديل فائض الميزانية العمومية للشركة في ١٩٨٢/٦/٣٠ على ضوء قراره بانشاء الصندوق (مستند رقم ١

من حافظة مستندات المعلنين المقدمة لمحكمة القضاء الادارى بجلسة ١٩٨٥/١/٢٩ وبجلسة ١٩٨٣/١/٦ قررت الجمعية العمومية للشركة الموافقة على مساهمة الشركة في صندوق التأمين الخاص بالمؤمنين حسب ما جاء بقرار مجلس الادارة مع تعقيب يبلغ ٢٠٠ ألف جنيه كل سنة ولدة سنتين اعتباراً من ميزانية ٨٢/٨١ من الفساض قبل حساب الضرائب كمساهمة من انشركة للصندوق الجارى تأسيسه طبقاً لاهكلم القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ (مستند رقم ٢ من الحافظة المشار اليها) . وبتاريخ ١٩٨٣/١/٦ أعد خبير اكتوبرى . بناء على طلب انشركة ، تقريراً عن مشروع الصندوق المزمع انشاؤه (مستند رقم ٤ من الحافظة المشار اليها) وتضمن التقرير تحت عنوان المزايا التأمينية انه بناء على ما اقترحتة الشركة من مزايا ومساعدات مالية وفي ضوء ما استقر عليه الرأى بعد الدراسة فبمكن تلخيص هذه المزايا على النحو التالى : ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ بند ٨ ب : المساهمات السنوية : نالبا : ما يعادل نصف فى المئة من الحميلة النقدية من مبيعات الشركة من مبيعات وممنوعات الورش الانتاجية ومبيعات الفردة نصف فى المئة من الحميلة انقندية من مبيعات الاراضى بعد ادفنى متوسط قدره خمسون ألف جنيه سنوياً على أن يقدم الصندوق مايفيد امكانية حصوله على هذه الموارد سنوياً مع تحديد السلطة الشرعية التى لها سلطة اصدار القرار بهذا التعويل سنوياً . ج - مجالع تأميمية مختلفة سوف يستطيع الصندوق الحصول عليها حتى تاريخ العمل بالصندوق أو على الاقل فى ١٩٨٣: ٧/١ وتتدرج بحوالى أربعمائة وأربمىين ألف جنيه وتوزع على النحو الآتى ١ - مساهمة من الشركة تتفع على قسطين قيمة كل قسط ٢٠٠ ألف جنيه مساهمة لخميلة ابناء المدة

السابقة ٠ ٢ - حصة الصندوق من مبيعات ومصنعات البورش الانتاجية ١٥٠٠٠ جنيه ٠ ٣ - حصة الصندوق من بيع الاراضي الزراعية وتقدر بحوالى ٢٥٠٠٠ جنيه ٠ وانتهى التفسير الى سلامة المركز المالى للصندوق وكفاية الاثرلكتات والاموال لمواجهة الاثرلكتات ، والى بعض التوصيات بشأن تحديد الحد الاقصى لمعدل المصاريف الادارية والمعمل على إعادة التأمين واستثمار الاموال بما يحقق عائداً لا يقل عن ١١٪ ٠ بتاريخ ١٨/٧/١٩٨٣ تقبم معمل المؤسسين للصندوق بطلب تسجيله لدى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين (مستد رقم ١ من حافظة مستندات الهيئة المتدمة بجلسة المرافعة املم هذه المحكمة بتاريخ ٤/٥/١٩٨٧) ويكتب مؤرخ ١٩٨٣/٨/٣٠ اعات الهيئة الشركة بأنه بدراسة كل من التقرير الاكثوارى والنظام الاساسى تبين أن من موارد الصندوق مبلغ تساهم به الشركة ٠ ولما كانت أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ تقضى بضرورة تحقق الهيئة باعتبارها جهز الاشراف والرقابة على صناعيق التأمين للخسامة من كفاية الموارد لتغطية المزايا والتحقق من ضمان تعصيل هذه الموارد ٠ وطلبت الهيئة موافقتها بالمقرارات الخاصة باعتماد الوزارة المختصة ومحضر اجتماع الجمعية العمومية للشركة بالموافقة بتصميلا عن المساهمات المثلر لليا واستمرارها أو موافقة للطاملين على خصم انترك الصندوق من مرتباتهم ٠ (المستد رقم ٥ من حافظة مستندات الهيئة المشار اليها) ٠ ويكتب مؤرخ ١٩٨٣/١٠/١٠ رد رئيس مجلس ادارة الشركة (مستد رقم ٥ من حافظة مستندات الطامن المشار اليها) بأنه سبقت موافقة الهيئة بما تطلب من بيلفات بكتلها المؤرخ ١٩٨٣/٨/٣٠ ، وقد سبق للشركة

أن أفلحت الهيئة بذلك بكتابتها المؤرخ ١٩٨٣/٩/١٣ ، إلا أن الشركة فوجئت بتغيير الهيئة بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢٤ على صورة الكتاب المشار اليه بما يفيد أن الهيئة لا توافق حاليًا إلا على التعديل الذاتي للصناديق الخاصة دون أية مساحة من الميزانية . وتضمن كتاب الشركة المشار اليه أنها قد حصلت على صورة من توجيهات سبق إرسالها إلى جهة قلمت بتسجيل الصندوق الخاص بها . وقد ورد بذلك التوجيهات أن السيد رئيس مجلس الوزراء قد وجه في اجتماع اللجنة العليا للمسابقات والشؤون الاقتصادية المتقدمة في ١٩٨٣/٧/٦ عدد نظر موضوع صناديق التأمين التكاملية إلى ما يلي : ١ - عدم المساس بصناديق التأمين التكاملية القائمة . ٢ - عدم تحويل هذا النوع من الصناديق من المبالغ المخصصة لهوافز الانتاج أو من موازنة الدولة . ٣ - عدم انشاء صناديق جديدة حتى تنتهي الدراسة التي تعدها وزارة التأمينات الاجتماعية حول انشاء نظام تأميني تكميلي موحد . واستطرد كتب الشركة بأن هذه التوجيهات لا تنطبق على صندوق التأمين الخاص بالمواطنين بالشركة حيث أنه انشئ في ١٩٨٣/١/١ واعتمدت هذا الانشاء الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٨٣/١/٦ فضلا عن أن الصندوق غير محمول من موازنة الدولة ولا من هوافز الانتاج ، وطلبت الشركة اتفاد ما يلزم لتسجيل الصندوق . وتطلعت الهيئة المطمعون ضدها الاولى كتاب وزارة التأمينات المؤرخ ١٩٨٣/٧/٣٠ الذي تضمن توجيهات رئيس مجلس الوزراء في شأن صناديق التأمين التكميلي بما يتفق مع ما أوردته لشركة في كتابها المشار اليه . ويكتب مؤرخ ١٩٨٤/٣/٢٥ موجه إلى السيد / وزير الاقتصاد أنشد السيد / وزير شؤون مجلس

الوزراء ووزير الدولة للتعمية الادارية بشأن موضوع صناديق التأمين التكميلية أثير باجتماع اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية بتاريخ ١٩٨٤/٣/٧ فأوصت بما يلي : بالنسبة للصناديق الجديدة عدم السماح للجهات بانشاء صناديق تأمين تكميلية جديدة الا بشرط أن تعمل ذاتيا من موارد العاملين أنفسهم وحظر تمويلها ولو جزئيا من موارد الدولة بكل أنواعها وبشرط موافقة كل من وزارة المالية ووزارة التأمينات على انشاء هذه الصناديق . وبالنسبة للصناديق القائمة تؤكد اللجنة توصيتها السابقة في هذا الشأن من أن تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة بالتنسيق مع وزارة التأمينات باعداد الدراسة المطلوبة لايضاح هذه الصناديق (مستند رقم ٢ من حافظة مستندات الهيئة المقدمة بجلسة المرافعة أمام محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٩) • ويكتاب مؤرخ ١٩٨٤/٤/١٤ أفاد السيد وزير الاقتصاد رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بأن اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية أوصت بجنسة ١٩٨٤/٤/١١ بعدم تسجيل أى صناديق تأمين تكميلية جديدة في ظل القوانين القائمة سواء كان تمويلها ذاتيا أو عاما وينطبق هذا الحظر بالنسبة لطلبات التسجيل التي قدمت وبدىء في بحثها ولم يصدر قرار التسجيل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين وذلك نظرا لأن قانون التأمين والمؤسسات الجديدة قد حل هذه انصناديق التكميلية • (مستند رقم ١ من حافظة مستندات الهيئة المثلر اليها) • وردأ على مكتب الشركة بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٩ بطلب استكمال اجراءات تسجيل الصندوق لمساتد الهيئة بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢١ بأنه " أرجأت تسجيل أية صناديق تأمين جديدة وذلك بناء على ما أوصت به اللجنة العليا

للسياسات والشؤون الاقتصادية ونحين الانتهاء من العراسة التي قصد
في هذا الشأن . (مستد رقم ٧ من حافظة مستندات الطاعنين المقدمة
بجلسة المرافعة أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٩) .
وبتاريخ ١٩٨٥/٢/٣ طلبت الشركة احالة المنازعة بينها وبين الهيئة
المصرية للرقابة على التأمين الى احدى هيئات التحكيم وبكتاب مؤرخ
١٩٨٦/٩/٢٩ أمام السيد وكيل وزارة الاقتصاد الهيئة المصرية
لرقابة على التأمين بالتوصيات التي وافقت عليها اللجنة العليا
للسياسات بجلية ١٩٨٦/٥/٢٤ ومؤداها اعتماد صناديق التأمين
التكاملية التي تعتمد على التمويل الذاتي من الاعضاء دون أية
مساهمة من ميزانية الجهة التي تنشأ بها وعدم قيام تلك الجهة
بسداد أى عجز قد يطرأ في أموال الصندوق (مستد رقم ٣ بحافظة
مستندات الجهة المقدمة بجلية ١٩٨٧/٥/٤) . وبتاريخ ١٩٨٦/٨/٥
تقدم ممثل المؤسسين بطلب آخر لتسجيل المنشوق . كما أعدت
الدراسة الاكتوارية عن موارد الصندوق والتزاماته بتاريخ ١٩٨٦/٨/١٠
وانتهت الدراسة الى سلامة المركز المالى للصندوق (المستدان رقما
١ ، ٢ من حافظة مستندات الجهة المقدمة بجلية المرافعة أمام
هذه المحكمة بتاريخ ١٩٨٧/٥/٤) . كما أعد نظام أسس جديد
للمنشوق على أساس أن يكون تمويل المنشوق ذاتيا (المستد
رقم ٣ من حافظة مستندات الطاعنين المثلر اليها) وبتاريخ
١٩٨٦/١٢/٢٥ أصدرت الهيئة القرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٦ بتسجيل
الصندوق (مستد رقم ٤ من حافظة مستندات الهيئة المقدمة بجلية
١٩٨٧/٥/٤) .

ومن حيث أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين

الاجتماعى نص على أن تسرى أحكامه على العاملين المدنيين بالجهل
الإدارى للدولة والهيئات التابعة لها والوحدات الاقتصادية التابعة لها
وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع المأم
كما تسرى أحكامه على فئات أخرى ، كل
ذلك على النحو المنصوص عليه فى المادة (٢) من قانون التأمين
الاجتماعى . كما نص القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون
صناديق التأمين الخاصة فى المادة (١) من مواد الإصدار على أن
يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن الصناديق التى تبلغ قيمة اشتراكها
ألف جنيه سنويا وأكثر وعلى عدم سريان أحكام القانون رقم ٣٣
لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة على الصناديق
الخاصة لأحكام قانون صناديق التأمين الخاصة . وبذلك تخفص
صناديق التأمين الخاصة لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ المشار
إليه وحده دون القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات
والمؤسسات الخاصة . وإذ نص هذا القانون معدلا بالقانون رقم ١٠
لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر
على تحديد أغراض هذه الصناديق وأنشطتها بالجهة الادارية ، بعد أخذ
رأى مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، تحديد
الشروط الواجب توافرها فى النظم الأساسية للصناديق الخاصة
(م ٢ من القانون) كما نص فى المادة (٣) على أنه « يجب أن تسجل
صناديق التأمين الخاصة بمجرد انشائها وفقا للقواعد والاجراءات
المخصوص عليها فى هذا القانون . وتكتسب تلك الصناديق الشخصية
القانونية بمجرد تسجيلها . ولا يجوز للصناديق أن تمارس نشاطها
قبل التسجيل » . كما تنص المادة (٦) على أن « يصدر رئيس مجلس
إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين قرارا بقبول طلب تسجيل
الصندوق » . وترخص المادة (٥) لرئيس مجلس إدارة الهيئة

تقبلت البت في طلب التسجيل أو التصفيل أن يطلب فحص الشروط الطاعة للمطيل التي ينوئ الصندوق جالشرتها والامس الفنية التي يقوم عليها بواسطة أحد الخبراء الاكوتارين ، وفي هذه الحالة لا يجوز إجراء التصفيل أو الموافقة على التصفيل الا إذا قرر الخبير أن الاشتراكات والشروط الاخرى ملائمة وأن موارد الصندوق تكفي للوفاء بالتزاماته .

ومن حيث أنه في خصوصية المنازعة المسئلة . فالقائت أن الخبير الاكوتاري قدم تقريراً مؤرخاً ١٠/١/١٩٨٣ بشأن الطلب المقدم من الطاعين لتسجيل صندوق التأمين الخاضع المنشأ بشركة صاهمة البحرية وهي احدى شركات القطاع العام . وأورد بالتقرير تحت عنوان المزايا التأمينية أنه يمكن تلخيص هذه المزايا على النحو التالي : بند ٨ ب : المسدات السنوية ٥٥٥٥٥٥٠ ثانياً : ما يعادل نصف في المئة من الحصيلة النقدية من مبيعات الشركة من مبيعات ومصنعات الورش الانتاجية ومبيعات الخردة و نصف في المئة من الحصيلة النقدية من مبيعات الاراضي بحد أعلى متوسط قدره خمسون ألف جنيه سنوياً على أن يقدم الصندوق ما يفيد امكانية الصندوق الحصول على هذه الموارد سنوياً مع تحديد السلطة الشرعية التي لها سلطة اصدار القرار بهذا التمويل سنوياً . فضلاً عن المبالغ التأمينية التي تتخط الشركة منها ٢٠٠ ألف جنيه تدفع على قسطين . ولا يبين من الاوراق ان المؤسسين قد قدموا عقد طعيم تسجيل الصندوق ما يفيد تدارك الملاحظة التي أوردتها الخبير الاكوتاري بتقريره والخاضعة بصاهمة الشركة في موارد الصندوق وإلى صروفاته التأسيسية . فإذا كانت الهيئة قد طلبت بكتابها المؤرخ ١٩٨٣/٨/٣٠ موافقاتها بالقرارات الخاضعة باحاطد الوزارة المختصة ومخضر اجتماع الجمعية العمومية للشركة بالموافقة تفصيلياً على

المساهمات المشار إليها واستمرارها وكذلك موافقة العاملين على خصم اشتراك الصندوق من مرتباتهم ، استناداً الى اختصاصها في التحقق من كفاية الموارد لتغطية الزايب والتحقق من ضمان تحصيل هذه الموارد ، وكان الثابت أن اللجنة العليا للسياسات ، وهي إحدى لجان مجلس الوزراء المنوط بها اجراء الدراسات وإعداد التوصيات في المجال المحدد لها وتعرض توصياتها على مجلس الوزراء بالاجتماع التالي له لاقرارها ، قد أوصت بجلستها المنعقدتين بتاريخ ١٩٨٣/٧/٦ و ١٩٨٤/٣/٧ بعدم تمويل صناديق التأمين الخاصة من موارد الدولة بكل أنواعها ، فلا تشريب على الهيئة ان هي امتنعت عن تسجيل الصناديق التي تقوم على شيء من ذلك بحسبان أن مورد المساهمة من موارد الدولة أصبح من هذا التاريخ غير مسموح به مما يقتضى بالتالى لامكان اصدار القرار بقبول طلب التسجيل الا يكون النظم الاساسى للصندوق معتمداً في مورد على اسهام من موارد الدولة . وليس فيما أصدرت اللجنة العليا للسياسات في هذا الشأن ما يتعارض مع حكم في القانون . وأنه ولئن كانت المادة (١١) من قانون صناديق التأمين الخاصة تنص على أن تتكون موارد الصندوق المالية من « ٢ - ما تساهم به الدولة أو الجهة التي يتبعها الصندوق ... الا أنه ليس ثمة الزام على الدولة أو الجهة التي يتبعها الصندوق بهذا الاسهام . فكل ما في الامر أن هذه المساهمة جائزة قانوناً ان قررتها الجهة المختصة ، وبحيث يعتبر ما تساهم به من موارد الصندوق . أما اذا تم تقرير المساهمة فلا الزام قانوناً عليها بالمساهمة ولا يمكن اجبارها عليها ، وهذا الاسهام انما يكون وفقاً للسياسة العامة للدولة ولا يصح بذاته سندا لأن تقرر شركة انقطاع العلم ، ما أنشئ من مساهمة ، هي في مردها الاخير ، مساهمة من موارد الدولة دون النزاع بما يصدر من توجيهات في هذا الشأن إذ أن فائض الاموال بعد النفقات يرد

الى الدولة باعتبارها صاحبة رأس المال ولا تطك الشركة التصرف في هذا الفائض وتحمله الترامات لا يقضى بها القانون لما في ذلك من مساس بحق الجهات المختصة في ائدولة في التصرف في ملك الدولة - واذا كان رفض طلب التسجيل المقدم من الطعنين كان متينا مسدوره باعتبار أن النظام الاساسي للصندوق المطلوب تسجيله كان ينطوى على مساهمة احدى شركات القطاع العام في موارده ولم يتدارك مؤسسو الصندوق ذلك حتى صدر قرار الهيئة المنار اليه فيكون هذا الرفض قائما على أساس سليم من القانون . واذا تقدموا بعد ذلك بطلبهم الآخر المؤرخ ١٩٨٦/٨/٨ الذي ارفق به النظام الاساسي الجديد . وقد خلا من مساهمة في موارد الصندوق ، فصدر رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين القرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٦ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥ بقبول التسجيل فكان هذا التسجيل مطابقا للقانون واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى سلامة قرار رفض تسجيل الصندوق على الوجه الذي قدم به أولا على أساس مساهمة الشركة فيكون حكمه برفض الدعوى قد أصاب وجه الحق والقانون في قضائه ويكون الطعن عليه متعين الرفض .

(طعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٧)

(ب) تغطية العجز في موارد حساب التأمين

المصوص عليه في المادة ٦ من القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

عدم التزام وزارة المالية بإدراج مبلغ سنوي لتغطية العجز في
موارد حساب التأمين المصوص عليه في المادة (٦) من القانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٨٠ بنظام التأمين الإجتماعي تشمل المعدل يلقنون رقم ٦١
لسنة ١٩٨١ .

التنصيص :

ثار البصديش للخلاب في الرأي حول مدى التزام وزارة المالية بإدراج
مبلغ الموازنة العامة سنويا وسداد العجز في الحساب للخلاص بالتأمين
المصوص عليه في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ .

وحاصل الوقائع - وفقا للمستفاد من الاوراق - أن تقديرات
مشروع موازنة ائعثة القومية للتأمينات الاجتماعية عن السنة
١٩٨٥/٨٤ تضمنت اقتراح تحمل الخزانة العامة بقيمة العجز في
موارد نظام التأمين الاجتماعي الشامل المصادر بالقانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٨٠ بنظام التأمين الاجتماعي الشامل استفادا الى نص البنود
١ من المادة ٦ من هذا القانون وذلك خلافا لما تتحمله الخزانة
العامة بواقع ٥٠ ٪ من قيمة المعاش وفقا لنص المادة ١١ منه
إلا ان الموازنة تم اعتمادها دون أخذ هذا الاقتراح في الاعتبار ،
وبالرجوع الى وزارة المالية أفادت بأن رأيها هو ان تتحمل

الخزانة العامة ٥٠ ٪ فقط من المعاش المثار اليه وليس عليها أي التزام آخر الا اذا تبين وجود عجز عند فحص المركز المالي للحساب المنشأ بمقتضى هذا القانون بمعرفة الخبراء الاكثوريين مرة على الاقل كل ٣ سنوات مما يتطلب اتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٨ من هذا القانون وقد عرض هذا الموضوع على اللجنة الثالثة لقسم الفتوى فقررت بجلسته ١٩٨٨/٨/٢٩ اهالته الى الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بجلستها المتقدمة بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٨٩ فتبين لها أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بنظم التأمين الاجتماعي الشامل المعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٩١ بنص في المادة ٦ منه على أن « يخص في صندوق الهيئة المنشأ بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حساب خاص لتأمين المنصوص عليه في هذا القانون تكون موارده كالآتي » :

١ - المبالغ التي تدرج في الموازنة العامة سنويا لتمويل الشروط التي يكفلها هذا القانون

٩ - جزء المعاش الذي تلتزم الخزانة العامة بدائه .

وتنص المادة ٩ منه على أن « يفحص المركز المالي للحساب المنشأ بمقتضى هذا القانون بمعرفة الخبراء الاكثوريين للهيئة مرة على الاقل كل ثلاث سنوات اعجاباً من تاريخ العمل بهذا القانون .. ويجب أن يتناول هذا الفحص طبقة الالتزامات المتعلقة عللاً. تبين

وجود عجز في أموال الحساب ولم تكفى الاحتياجات والمخصصات المختلفة لتسويته الترتت الخزانة العامة بأدائه وعلى الخبير أن يوضح في هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه . « وتنص المادة ١١ منه على أن يربط المعاش المستحق وفقا لاحكام هذا القانون بواقع اثني عشر جنيها شهريا وتتصل الخزانة العامة بنفسية ٥٠ ٪ من هذا المعاش .

والمستفاد من ذلك أن المشرع خصص في صندوق الهيئة اتقومية للتأمينات الاجتماعية المنشأ بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حسابا خاصا للتأمين المنصوص في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ وحدد موارده والتي تتضمن :

المبالغ التي تدرج في الموازنة العامة سنويا لتحويل المعاشات التي يكفلها هذا القانون وجزء المعاش الذي تلتزم الخزانة العامة بأدائه وهو ٥٠ ٪ من ربط المعاش والمحدد بواقع اثني عشر جنيها شهريا . وبالتالي تكون الخزانة العامة ملزمة بتمويل الصندوق في هذه الحدود فضلا عن التزامها بتمويل العجز في أموال هذا الحساب الذي يظهر عند فحص المركز المالي طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ وحتى كان الترام وزارة المالية بأن تخصص في صندوق الهيئة وفقا للبند ١ من المادة ٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ السالف ذكره المبالغ التي تدرج في الموازنة العامة سنويا لتمويل المعاشات التي يكفلها هذا القانون — لا يعنى الاشارة الى قيمة العجز الذي يظهر في موازنة للهيئة كل سنة بل يعنى فقط ما يكفى من مبالغ لتمويل المعاشات سنويا وحدها ما دلم أن المشرع قد خص التزام

وزارة المالية بإداء قيمة المعجز في أموال الصلب بحكم خاص نص عليه في المادة للفاضة ولكن للثبوت من نص المادة ٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ان المركز المالي للصلب المنشأ طبقا لهذا القانون يتم فحصه بمعرفة الخبراء الاكثوريين للهيئة مرة على الاقل كل ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ وان التزام الخزانة العامة بتغطية المعجز في أموال هذا الصاب لا يقوم إلا اذا لم تكفى الاحتياطات والمخصصات المختلفة لتسويته . وهو الامر الذي يتعدد من واقع الفحص الاكثورى ويرتبط باجرائه ٥٥٠ لما كان ذلك وكنت الخزانة العامة لا تلتزم عند عرض مشروع الموازنة السنوية للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية - بادراج مبالغ معددة لتحويل المعجز السنوى في حساب هذا الصندوق وانما ينصرف التزامها في هذا الشأن الى تغطية المعجز الذى يسفر عنه الفحص الاكثورى طبقا للاوضاع والاجراءات المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه والتي تتطلب أن يتم هذا الفحص مرة على الاقل كل ٣ سنوات . وأن لا تكفى الاحتياطات والمخصصات المختلفة لتسوية المعجز كما تتطلب أيضا ان يحدد الخبر الاكثورى أسباب المعجز والوسائل الكفيلة لتلافيه .

وبما أن وزارة المالية لم تستجب نطلب الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية في شأن تحويل حساب التأمين المشار اليه بقيمة المعجز سنويا ورات أن يتم التحويل على أثر ما يسفر عنه الفحص الاكثورى للصاب كل ثلاث سنوات فان مصلحتها هذا يكون متقفا مع حكم القانون ، ولا يكون ثمة وجه لطلبية الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية

بتحويل هذا المعجز سنويا في مشروع موازنتها مع الاخذ في الاعتبار ان المعجز الذى يظهر عند الفحص الاكثوارى للصلب كل ٣ سنوات هو مجموع قيمة المعجز في كل سنة من هذه السنوات الثلاث اذا لم يتم تسوية في السنة التالية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم التزام وزارة المسالية باذراج مبلغ سنوى لتغطية المعجز في موارد حساب التأمين المخصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بنظام التأمين الاجتماعى الشامل المعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ وذلك على التفصيل السابق بيانه .

(ملف رقم ٥٨/١/٤٣ — جلسة ١١/١١/١٩٨٩)

(ج) التزام المؤمن عليه بسداد الاشتراكات

عن مدد اعفونه بالفارج بالعملة الأجنبية

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

التزام المؤمن عليه بسداد الاشتراكات عن مدد اعفونه بالفارج
بالعملة الأجنبية .

الطوى :

بمقتضى المواد ١٢٦ و ١٢٩ و ١٣٠ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ نظم المشرع سداد الاشتراكات عن مدد الاعارة للفارجية : ويلتزم المؤمن عليه بحصته وحصة صاحب العمل ووجوب أداء هذه الاشتراكات بأحدى العملات الأجنبية . ووزير التأمينات مفاوض بالاتفاق مع وزير الاقتصاد فى إصدار قرار بتحديد نوع العملات الأجنبية وسعر التحويل وكيفية أداء الاشتراكات والمبالغ الاضلية وويسم الاستمطر المستحق عند التخلف عن السداد . وقد صدر قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ متريما حدود التعويض المقرر لئيه ويتفق هذا القرار وصحيح حكم القانون ونتيجة ذلك التزام المؤمن عليه الذى تخلف عن السداد بالعملة الأجنبية بأداء المستحق عليه وفقا لاحكام القرار المذكور .

(ملف رقم ٣٨/١/٨٨ - جلسة ١٩٨٦/٥/٢١)

(د) مدى اعتبار ما يحصل عليه الاخصائى العامل من مقابل

نظير قيامه بعلاج المرضى بالمستشفى عنصر من عناصر

أجر الاشتراك فى التأمين الاجتماعى من عدمه

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

يدخل فى حساب الاشتراك عن الأجر الخفى ما يحصل عليه الاخصائى العامل من أجر علاج مرضى المستشفى ومرضى الشركات والهيئات وغيرها من الجهات المتعاونة مع المستشفى او المؤسسة — لا يعتبر ما يحصل عليه الطبيب الاخصائى العامل من أتعاب فى الحالات التى يقوم فيها بعلاج مرضاه الخصوصيين بالمستشفى عنصراً من عناصر الاشتراك فى التأمين الاجتماعى .

الغسوى :

نثر البحث فى شأن مدى اعتبار ما يتقاضاه أطبيب الاخصائى العامل من مقابل نظير قيامه بعلاج المرضى بمستشفيات المؤسسة العلاجية بالقاهرة — عنصراً من عناصر أجر الاشتراك فى التأمين الاجتماعى من عدمه .

وواصل الوقائع — حسبما بين من الاوراق — أن الأطباء الاخصائين العاملين بالمؤسسة العلاجية بالقاهرة والمقيدين بمستشفيات المؤسسة يتقاضون مقابل نظير علاج مرضى المستشفى المقيدين بها ، وعلاج مرضى الشركات والهيئات وغيرها من الجهات المتعاونة مع

المستشفى أو المؤسسة كما يصرح لهم بعلاج مرضاهم المخصوصين في هذه المستشفيات ، وقد ثار خلاف في الرأي بين المؤسسة العلاجية بالقاهرة والهيئة العامة للتأمين والمعاشات في شأن ما اذا كان ما يؤديه الطبيب الاخصائي المعامل من علاج للمرضى بمستشفيات المؤسسة يعد امتداداً لمطه الاصلى من عدمه وبالتالي يعتبر ما يتقاضاه من مقابل عن هذا العمل عنصراً من عناصر أجر الاشتراك أو لا يدخل في وعاء استقطاع اشتراكات التأمين الاجتماعى فذهبت المؤسسة الى أن ما يقوم به الطبيب الاخصائى المعامل من علاج المرضى بمستشفيات المؤسسة لا يعتبر امتداداً لمطه الاصلى وان ذلك لا يعدو ان يكون من صور المزاولة الحرة لمهنة الطب وبالتالي لا يعتبر ما يتقاضاه من ائتماب عن هذا العمل من عناصر أجر الاشتراك في نظام التأمين الاجتماعى . بيد أن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات اרתأت أن ما يقوم به الطبيب الاخصائى من علاج لمرضى المستشفى ومرضى الشركات والهيئات وغيرها من الجهات المتعاقدة مع المستشفى أو المؤسسة يعد اعتداد لمطه الاصلى وبالتالي يعتبر ما يتقاضاه من مقابل نظير هذا العمل جزءاً من أجر الاشتراك في التأمين الاجتماعى ، وانه ازاء هذا الخلاف في رأى طابتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية اقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٠/٩/١٩٩١ واستظورت من نص المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ان المشرع تكفل بتحديد المقصود بالاجر في تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعى على نحو ادخل في محلوله كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من

مقابل نقدي من جهة عمله الاصطية لقاء عمله الاصلي بما يحصل
الاجر الاساسى وهو الاجر المنصوص عليه فى الجدول المرفقة بنظم
التوظيف بالنسبة الى المؤمن عليهم ، والاجر التفسير وهو باقى
ما يحصل عليه المؤمن عليه من حوافز وأجور اضافية وبدلات وغيرها
وذلك على النحو الوارد بالمادة الخاسر اليها .

كما استعرضت الجمعية العمومية النصوص الواردة بلائحة اطباء
الاخصائين بمستشفيات المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة الصادرة
بقرار وزير الصحة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ واستبان لها أن الفصل
الاول منها تضمن تصنيف الاخصائين وتعريفهم وجرت المادة ٣ على
تعريف الاخصائى العامل بأنه الطبيب الاخصائى الذى يقيد باحدى
المستشفيات المؤسسة لعلاج مرضى الشركات والمؤسسات والهيئات
وغیرها من الجهات المتعاقدة مع المستشفى أو المؤسسة ، ومرضی
المستشفى المقيد بها ، وعلاج مرضاء الخصوصین ، ونظم الفصل
الثانى قیدهم ، وتناول الفصل الثالث تنظيم اعمالهم بمستشفيات
المؤسسة وتناول الفصل الرابع تقسيم المرضى الذين يتم علاجهم
بمستشفيات المؤسسة الى مرضى خصوصین ، ومرضی المستشفى ،
ومرضی متعاقدين ، ومرضی شحیین . وأبان الفصل الخامس
المحاطة المالية لهم ، ونشاط بالمؤسسة تحديد المقابل الذى يتقاضونه
نظير قيامهم بعلاج مرضی الشركات والهيئات والمؤسسات وغيرها
من الجهات المتعاقدة مع المؤسسة ، وتحديد ذات المقابل نظير قيامهم
بعلاج مرضی المستشفى ، كما حولت المؤسسة تحديد النسبة المئوية
التي تحصل عليها المستشفى من أتعابهم عن علاج مرضاهم الخصوصین
نظير الخدمات التي تؤديها المستشفى لهم .

ومن حيث ان الاطباء الاختصاصيين العاملين بالمؤسسة العلاجية بالقاهرة يشطون وظائف مدرجة بموازنتها ، ويخضعون لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ويتم قيدهم بمستشفيات المؤسسة بقرار يصدر من مجلس ادارة المؤسسة وبمراعاة الضوابط والشروط الواردة باللائحة سائغة البين ، وانه ليس من شأن هذا القيد قيام رابطة بين الطبيب الاختصاصى العامل وبين المستشفى أو المؤسسة . وان مسئلة بوظيفته خلال فترة قيده ما انفكت قائمة كما انه ليس ثمة تأثير عليها في حالة الفاء قيده أو تقصير مدته .

ومن حيث ان المؤسسة العلاجية هي التي تحدد ما يتقاضاه الطبيب الاختصاصى العامل من مقابل نظير قيامه بمعالجة مريض المستشفى ومرضى الشركات والهيئات وغيرها من اتجاهات المتعاقدة مع المستشفى أو المؤسسة ، ويتقاضى الاختصاصى العامل هذا المقابل من جهة عمله دون أن تكون له علاقة مباشرة مع هؤلاء المرضى . فان قيامه بهذا العمل يعد بمثابة عمل اضافى لعمله الاساسى . وينبنى على ذلك أن ما يستحقه من مقابل لقاء هذا العمل انما يعتبر أجراً اضافياً مما يدخل في مفهوم أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعى .

ومن حيث انه من شروط قيد الاختصاصى العامل بأى مستشفى من مستشفيات المؤسسة ان يكون مصرحاً له بمزاولة المهنة في الخارج ، وان مقتضى قيده باحدى مستشفيات المؤسسة التصريح له بمعالجة مرضاه الخصوصيين بها وذلك وفقاً للاحكام الواردة باللائحة المشار اليها ، فان ما يحصل عليه من اتعاب في الحالات التى يقوم فيها

بمعلاج مرضاه الخصوصيين بالمستشفى - لا يعتبر عنصراً من عناصر
أجر الاشتراك في التأمين الاجتماعي ، إذ لا يعدو ان يكون ذلك من
صور المزاولة الحرة لمهنة الطب المأذون له بها من السلطة المختصة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
انه يدخل في حاسب الاشتراك عن الاجر المتغير ما يحصل عليه
الاخصائى العامل من أجر علاج مرضى المستشفى ، ومرضى الشركات
والهيئات وغيرها من الجهات المتعاقدة مع المستشفى أو المؤسسة ،
ولا يعتبر ما يحصل عليه الطبيب الاخصائى العامل من اتعاب في
الحالات التى يقوم فيها بمعلاج مرضاه الخصوصيين بالمستشفى عنصراً
من عناصر الاشتراك في التأمين الاجتماعى .

(ملف رقم ٨٦/٤/١١٧٣ - جلسة ١٠/٩/١٩٩١)

(هـ) علاوة الرقابة الادارية تعتبر جزء من اجر الاشتراك

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

علاوة الرقابة الادارية تعتبر جزء من اجر الاشتراك في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي .

الضوى :

المادة ٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ - العلاوة المنوطة لاعضاء الرقابة الادارية بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ تعتبر جزءاً من الاجر الذى تتم تسوية المعاش عليه - لهيئة التأمين والمعاشات أن تعمل أحكام القانون في شأن اقتضاء مقابل الاشتراك عن هذا الجزء من الاجر عن مدد الخدمة اللاحقة على هذا الضم - نتيجة ذلك : علاوة الرقابة بعد ضمها بالنسبة للمنفولين أصبحت جزءاً من اجر الاشتراك في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي .

(ملف رقم ٨٦ ، ٤ ، ١٠١٦ - جلسة ١١/٦/١٩٨٥)

(و) لختصاص الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بطلب

اعادة تسوية المعاش

قاعدة رقم (١٧١)

المادة :

لختصاص الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ببحث طلب اعادة تسوية المعاش بحسب البدلات التي كان يتقاضاها المستشار نائب رئيس مجلس الدولة في مفهوم الاجر .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٨٦/٦/٢٥ فتبينت أن السيد الاستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة المعروض حالته طلب اعادة تسوية معاشه على أساس ما قضى به القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بحسب البدلات التي كان يتقاضاها في مفهوم الاجر .

ومن حيث أن مجلس الدولة لا يختص بمصرف الحقوق التي تترتب بناء على قانون التأمين الاجتماعي وتعديلاته ، وانما تختص بذلك الهيئة العامة للتأمين والمعاشات فتكون هي المختصة ببحث الموضوع واستطلاع الرأي بشأنه .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز نظر الموضوع بناء على طلب مجلس الدولة .

(ملف ١٠٥٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥)

(ج) كيفية حساب التعويض المستحق طبقا للمواد

٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ من قانون التأمين الاجتماعي

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

يمتلك المسود ٧٨ و ٧٩ و ٨١ من قانون التأمين الاجتماعي الصالحين بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - أن المصاب للمرض أو العيلة التي تحصل على اجازة وضع من بعضهم لقانون التأمين الاجتماعي يستحقون في مدة الاجازة المرضية او اجازة الوضع تعريضا يعادل نسبة من الاجر بملوهمه التثبت في هذا القانون والذي يتسبب عنصريين الاجر الاساسي والاجر المتفرع كما يمنحون الضلعة الى ذلك ما يزيد على هذا التعويض من جبالغ مالية اخرى تقرها قوانين او لوائح توظفهم لقل هذه الحالات باستثناءهم من القرايا المالية التي تقرها هذه القوانين او تلك اللوائح لا تلتقي الا في حدود ما يزيد على مبلغ التعويض المقرر بمقتضى قانون التأمين الاجتماعي .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية اقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها ان الفترة الاولى من المادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه اذا حال المرض بين المؤمن عليه وبين اداء عطه تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الاجر ان تؤدي له خلال فترة مرضه تعويضا يعادل ٧٥ ٪ من أجره اليومي المسدد عنه الاشتراكات لمدة تسعين يوما وتراود بعدها الى ما يعادل ٨٥ ٪ من الاجر المذكور وتنص المادة ٧٩ من القانون ذاته على ان « تستحق المؤمن عليها في حالة الحمل والوضع

تعويضاً عن الأجر يعادل ٧٥٪ من الأجر المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة ٧٨ تؤدّيه الجهة المقتصة بصرف تمويض الأجر و تقتض المادة ٨١ من هذا القانون على ان « لا تظل أحكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب أو المريض من حقوق مقررة بمقتضى القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة أو العقود المشتركة أو الاتفاقات أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الأجر ومستويات للخدمة وذلك بالنسبة للتقدير الزائد عن الحقوق المقررة في هذا التأمين » . واستظهرت الجمعية العمومية من هذه النصوص ان العامل المريض أو العاطلة التي تحصل على اجازة وضع ممن يخضعون لقانون التأمين الإجتماعي يستحقون في هذه الاجازة المرضية أو اجازة الوضع تعويضاً يعادل نسبة من الأجر بمفهومه الثابت في هذا القانون والذي يشمل عنمرين الأجر الاساسي والأجر المخير كما ينصون اضافة الى ذلك ما يزيد على هذا التعويض من مبالغ مالية أخرى تقررها قوانين أو لوائح توظفهم لمثل هذه الحالات . ومن ثم فان استفادتهم من المزايا المالية التي تقررها هذه القوانين أو تلك اللوائح لا تتأتى الا في حدود ما يزيد على مبلغ التعويض المقرر بمقتضى قانون التأمين الاجتماعي وهو عين ما اتبعت وزارة التأمينات الا في الحالتين المعروضتين والذي لم تحد فيه عن انزال الصحيح من حكم القانون .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى توافق الأجر المستحق للسيدتين / و حسبما عينته وزارة التأمينات الاجتماعية لكل منهما ، مع صحيح حكم القانون .

(ملف رقم ٨٦/٦/٤٢٨ - جلسة ١٧/١١/١٩٩١)

(ح) لا يجوز تحصيل الاشتراكات المخصوص عليها في قانون

التأمين الاجتماعي من الضباط الذين انتهت خدمتهم

بالقوات المسلحة من ٢٢/٧/١٩٥٢ الى ١٥/٥/١٩٧١

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

عدم استحقاق هيئة التأمينات الاجتماعية خصم وتحصيل الاشتراكات المخصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي من الضباط الذين انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة في الفترة من ٢٢/٧/١٩٥٢ حتى ١٥/٥/١٩٧١ بالتفصيل بغير الطريق النادسي او بالتكفل بالشروط الواردة بالمادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والضمانات وذلك عند استغاثهم في المعركة او القطاع العام خلال المدة المذكورة لا ان المخرج ضدها لهم فرضا دون اداء اى اشتراك عنها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية المعممة لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٩ فاستعرضت لفتوايتها السابقة الصادرة في جلسة ٢١/٣/١٩٨٤ وبجلسة ٤/١٢/١٩٨٦، فلما استعرضت نص المادة ٣٥ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ التي تنص على ان تضم مدة الخدمة بالقوات المسلحة الى مدة الاشتراك في التأمين الشيخوخة والمعجز والوفاء وذلك بالنسبة للمنتقلين من الضباط الى الخدمة المدنية وتسوى حقوق المؤمن عليه من التأمين اليهم

بالبقرة السابقة عند انتهاء الخدمة وفقا للاتى « ٣ — اذا كان قد قرر له معاش عن خدمته العسكرية فيكون له حق الخيار المنصوص عليه بالمادة ٣٨ وتسرى حقوقه وفقا لاحكام المادة المذكورة . ونصت المادة ٣٩ منه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على انه اذا انتهت الخدمة العسكرية لاحد المنصوص عليهم بالمادة السابقة ثم اعيد لعمل يخضعه لهذا القانون فيخير بين ضم مدة خدمته العسكرية الى مدة اشتراكه فى هذا التأمين أو عدم ضمها ، ويتعين عليه ابداء رغبته فى موعد اقضاء سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون أو تاريخ انتفاعه بأحكامه أى التاريخين الحق ويتبع فى شأنه ما يأتى ٢ — فى حالة عدم اختيار ضم المدة العسكرية لمدة الخدمة المدنية وكان صاحب معاش عنها فانه لا يستحق عن مدة اشتراكه فى هذا التأمين غير تعويض الدفعة الواحدة مهما بلغ قدرها ومهما كان سبب انتهاء الخدمة ، وتسرى فى شأن هذا التعويض الاحكام المنصوص عليها بالمادة ٢٧ ٠

كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ التى تنص على انه « اذا عين صاحب معاش فى الجهاز الادارى للدولة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام بحيث أصبح خاضعا لاحكام قانون التأمين الاجتماعى أوقف صرف معاشه طوال مدة غرضه لاحكام القانون المذكور .. وفى حالة عدم اختيار ضم المدة العسكرية الى مدة خدمته المدنية لا تتدخل المدة التى روعيت فى تقدير المعاش العسكرية ضمن المدة المستحق عنها تعويض للدفعة الواحدة المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من

قانون التأمين الاجتماعي ١٩٥٥ ، وكذلك نص المادة ١٢٠ منه التي تنص على أن الضباط أنفين انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة بالاهالة الى التقاعد أو الاستثناء عن خدمتهم أو نقلوا الى وظائف مدنية وتقدموا بطلبات لإعادة اني الخدمة وفقا لاحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ وقبلت طلباتهم شكلا ولم يقرر اعادتهم الى الخدمة يمنحون معاشا يعادل المعاش المكرر لمرتب اقرانهم الموجودين في الخدمة في ١/٢/١٩٧٣ كما تماد تسوية معاشات الضباط ٥٠٠٠٠٠ الذين انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة اعتبارا من ٢٣/٧/١٩٥٢ حتى ١٥/٥/١٩٧١ وذلك بالفصل بغير الطريق التأديبي أو الاستثناء عن خدماتهم أو بالحكم بطردهم أو رفعتهم في قضايا سياسية أو بالنقل من وظائف القوات المسلحة المذكورة الى وظائف مدنية بدون أن يكون سبب النقل ارتكاب المنقول لافضل مثلة بالشرف أو مخالفة لاحكام قوانين ونظم الخدمة بالقوات المسلحة أو ارتكاب افعال تخل بأمن هذه القوات الخدمة بها كما تماد تسوية معاشات المستحقين عنهم وذلك كله بما يعادل أربع أخماس أقصى مربوط مرتب أو درجات قرين كل منهم الموجود بالخدمة في ٣٠/٨/١٩٧٥ أو في أقرب تاريخ يسبقه أو بلوغ المستحق من المعاش أو تاريخ وفاته وبما لا يجاوز أقل معاش لاهد اقرانه الذين أعيدوا الى الخدمة طبقا لقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ وبعد أقصى أربع أخماس أقصى مربوط رتبة اللواء في هذا التاريخ .

وتبين للجمعية العمومية أن المشرع أعاد بمقتضى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تسوية معاشات الضباط الذين انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة في الفترة من ٢٣/٧/١٩٥٢ حتى ١٥/٥/١٩٧١ .

بالمفصل بنجر الطريق القاصي و بالتقل بالشرط الواردة بالمادة ٣٢٥
مسألة الاشتراك وذلك بما يتناول أربع أشخاص أقصى مربوط مرتب أو
درجات ترمين كل منهم الموجود في الخدمة في ١٩٧٥/٨/٣٠ ومؤدى
ذلك ان المشرع اعتبر المدة السابقة على التاريخ المذكور كأنها
قضيت في خدمة القوات المسلحة وسددت عنها الاقساط المستحقة
فرضا وذلك تعويضا لهم عن اقصائهم من الخدمة ومساواة لهم بزملائهم
المستمرين بها ، ولم يفرق بين من نقل من القوات المسلحة الى
جهة مدنية ومن ظل بدون عمل ، أى أن المشرع استحدث بهذا الحكم
حقا لهؤلاء في اعتبار هذه المدة كأنها قضيت بالقوات المسلحة ولما
كان الحصول على المزايا المقررة لذلك لا يتأتى الا بصواب هذه
أداة ضمن مدة الاشتراك في التأمينات الاجتماعية لن عمل منهم في
الحكومة أو القطاع العام ومن ثم ينعدم الاساس القانوني لاستحقاق
هيئة التأمينات الاجتماعية خصم وتخصيل الاشتراكات المنصوص
عليها في قانون التأمين الاجتماعي منهم عن اشتغالهم في الحكومة أو
القطاع العام خلال المدة المذكورة إذ ان المشرع ضمها لهم فرضا
دون اداء أى اشتراك عنها ولا ينطوى ذلك عن عدول من جانب صاحب
الشأن على ضم مدة خدمته بالقوات المسلحة بل هو حق جديد
له رتبته نصوص القانون ازاء تدخل المشرع لتعديل قانون التقاعد
للقوات المسلحة على الوجه السالف . ويؤكد ذلك ان المادة ٩٩ من
القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه قضت بعدم ادخال هذه
أداة ضمن المدة المستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة المنصوص
عليه في المادة ٢٧ من قانون التأمين في حالة عدم اختيار المؤمن ضم
المدة العسكرية ، ويؤكد هذا الفهم أيضا ان نطاق التسوية التي
تتم للضباط وفقا للمادة ١٢٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥
المشار اليه ليس الاصلح بالخدمة المدنية ولما تولف المصنف

الحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذا النص ، ومن ثم يحق للسيد المروضة حاله استرداد الاشتراكات المددة منه الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن المددة من ١٢/١٢/١٩٦٣ حتى ١٩٧٥/٨/٣٠ .

ولما كان ذلك ، وكان الظاهر من طنب الرأي انه لم يتفقن أية وقائع أو اسانيد جديدة كانت غير مطروحة على الجمعية العمومية حين أصدرت فتواها في هذا الموضوع ، بالاضافة الى أن التكلفة المالية الباهظة التي تترتب على تنفيذ هذا الرأي لا تأثر لها في وجوب الكشف عن الحكم القانوني السليم أو الاخلال بالقاعدة المسلم بها بأنه لا مدل للاجتهاد مع مراعاة ، تنفي به أحكام القانون ، وتبعاً لذلك فإنه يتمين تأييد رأي الجمعية العمومية في هذا الموضوع .

لذلك ، انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى تأييد فتوتيهما السابقتين الصادرتين بجنسة ٢١/٣/١٩٨٤ ، وبجلسة ١٩٨٥/١٢/٤ .

(ملف رقم ١٨/٢/٢٧ — جلسة ١٥/٢/١٩٨٩)

(ط) المصود بالأجر كواء للاشتراك التأميني

في حكم القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

يقصد بالأجر المرتبعت كواء للاشتراك التأميني في حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن نظم الملاج التأميني :
الأجر الاسمي .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها ان المادة الخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ في شأن تنظيم الملاج التأميني للعاملين في الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة تنص على انه : « تسري على نظام الملاج التأميني وعلى المتفعين به أو على المبالغ المستحقة بمقتضام لما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا انقانون أحكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه » فالاشارة الى هذا القانون الاخير والقانون الذي حل محله رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين الاجتماعي وتعديلاته — لاستمارة أحكامهما لا يتأتى الا بالنسبة الى المسائل التي لم يتناولها قانون الملاج التأميني بالتنظيم ، أما المسائل التي احكمت نصوص هذا القانون تنظيمها فيمتنع الرجوع في شأنها الى قوانين أخرى ويقف الامر بالنسبة اليها على أعمال ما أوردته في الشصوص نصوص قانون الملاج التأميني أخذاً بدلالة منطوقها ومطهرها .

لما كان ذلك وكانت المادة الثالثة من القانون الاخير تنص على انه « يقتطع من العاطلين الذين يصدر قرار من وزير الصحة بتطبيق نظام العلاج التأميني عليهم بواقع نصف في المائة من مرتباتهم واجورهم أو معاشاتهم الاصلية ٠٠ » وقامت القرينة بما أوردته المذكرة الايضاحية لهذا القانون على شمول صفة « الاصلية » للاجور والمرتبات والمعاشات إذ ورد بهذه المذكرة حددت المادة (٣) قيمة الاشتراكات الشهرية للعاطلين الذين يطبق عليهم هذا النظام بواقع نصف في المائة من مرتباتهم واجورهم ومعاشاتهم الاصلية وعن ثم فإن وعاء اشتراك العلاج التأميني يتحدد على أساس نصف في المائة من الاجور والمرتبات بمفهومها ومدلولها الذي كان سائداً وقت صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وهي الاجور والمرتبات الاساسية والتي عبر المشرع عنها في هذا القانون بالاجور والمرتبات الاصلية . ولا تقوم بعد ذلك حاجة لرجوع الى قانون التأمين الاجتماعي لتبيان مدلول الاجور والمرتبات التي تكون وعاء اشتراك العلاج التأميني بعد ان أفصح المشرع عن مراده ومقصوده بهذا المدلول في القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٥ المنظم لهذا الشأن وبما يتمتع منه الرجوع الى أي قانون آخر حدد مدلولاً مغايراً لما تنياه المشرع ونظمه في القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انه يقصد بالاجور والمرتبات كوعاء للاشتراك التأميني في حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ في شأن نظام العلاج التأميني : الاجر الاساسي .

(مف ٨٦/٤/١٢٣٣ - جلسة ١٧/١١/١٩٩١)

قاعدة رقم (١٧٥)

المجلس :

يقصد بالاجور والمرتبات كوعاء للاشتراك التأميني — طبقا لتكمم
المادة الثالثة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن نظام العلاج التأميني
الاجور الاساسي — اذ انه لم يفسر ما يقتضيه المصطلح عنه — قانون
التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بقصورا في
تطبيقه لانجر على مجالات تطبيقه لا يجاوزها الى تعديل الاجور كوعاء
للاشتراك التأميني في حكم القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

الفتوى :

طلب اعادة النظر فيما انتهت اليه الجمعية العمومية
في امتواها الصادرة بجلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩١ من أنه يقصد
بالاجور والمرتبات كوعاء للاشتراك التأميني في حكم المادة الثالثة
من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ في شأن نظام العلاج التأميني :
الاجر الاساسي . وقد بني طلب اعادة العرض على ان القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويزيادة المعاشات تناول
بالتعديل أحكام المادة بند (ط) من هذا القانون الاخير وأصبح
تعريف الاجر بعد هذا التعديل هو الاجر : كل ما يحصل عليه المؤمن
عليه من مقابل نقدي من جهة عمله الاملية لقاء عمله الاصلى
ويشمل :

١ — الاجر الاساسي ويقصد به ...

٢ — الاجر المتغير ويقصد به بألى ما يحصل عليه المؤمن عليه
وعلى الاخص

ثم نصت المادة الثالثة عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه على أن « يلغى كل حكم منصوص عليه في أى قانون كغير بشأن أجر الاشتراك يخالف التعريف المنصوص عليه في المادة ٥ (بنسب ط) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ » .

وترى الوزارة في ذلك أن تعريف الاجور والمرتبات كوعاء للتأمين التأميني في حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ ينبغي أن يتقيد في ضوء نص المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ سالف البين بالتمريف الذي أورده قانون التأمين الاجتماعي للاجور وهو يشمل الاجر الاساسى والاجر المتغير معا ، وان القول بغير ذلك من شأنه ان يؤدى الى الاخلال بالتوازن المالى للهيئة العامة لتأمين الصحى ونقص ايراداتها عن مصروفاتها .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ فاستظهرت افتاءها السابق اذى انتهت فيه الى انه : « يقصد بالاجور والمرتبات كوعاء للتأمين التأميني في حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ في شأن نظام العلاج التأميني : الاجر الاساسى . وورد ضمن أسباب هذا الرأى : ان المادة الخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ في شأن نظام العلاج التأميني للعاطلين في الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات انعامه تنص على أن : « تسرى على نظام العلاج التأميني وعلى الجالغ المستحقة بعقمتساء بما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون أحكام القانون رقم ٧٩

لسنة ١٩٦٤ المشار اليه « فالاحالة الى هذا القانون الأخير والقانون الذى حل محله رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التأمين الاجتماعى وتعديلاته لاستعماله أحكامهما لا تنأتى الا بالنسبة الى المسائل التى لم يتناولها قانون العلاج التأمينى بالتنظيم ، أما المسائل التى أحكمت نصوص هذا القانون تنظيمها فيمتنع الرجوع بشأنها الى قوانين أخرى اذ يقف الأمر بالنسبة اليها عند اعمال ما اوردته فى الخصوص نصوص قانون العلاج التأمينى أخذا بدلالة منطوقها ومفهومها .

وأنه لما كان ذلك وكانت المادة الثالثة من القانون الأخير تنص على أنه « يقتطع من العاملين الذين يصدر قرار من وزير الصحة بتطبيق نظام العلاج التأمينى عليهم بواقع ٤٪ من مرتباتهم وأجورهم أو مدائنتهم الأصلية .. » وقامت القرينة بما أوردته المذكرة الايضاحية لهذا القانون على شمول صفة الأصلية للأجور والمرتبات والمعاشات ومن ثم فان وعاء اشتراك العلاج التأمينى يتصدد على أساس ٤٪ من الاجور والمرتبات بمفهومها ومحلولها الذى كان سائدا وقت صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وهى الأجور والمرتبات الاساسية والتى عبر المشرع عنها فى هذا القانون بالاجور والمرتبات الاصلية . ولا تقوم بعد ذلك حاجة للرجوع الى قانون التأمين الاجتماعى لتبيان مدلول الاجور والمرتبات التى تكون وعاء اشتراك العلاج التأمينى بعد أن أفصح المشرع عن مراده ومقصوده بهذا المدلول فى القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٥ المنظم بهذا الشأن . »

وهذا الذى انتهت اليه الجمعية العمومية فى فتواها وأصابته به وجه الحق وصائب التفسير لا ينال منه ما تشير به وزارة الصحة فى صدد هذا الراى ، اذ أن ما أوردته مرعود عليه بما يأتى :

أولاً : ان تعريف الأجر كما ورد في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته يتحدد نطاقه بأغراض تطبيق أحكام هذا القانون ولا يتعداه الى غيره . فقد نصت المادة (٥) من القانون المشار اليه على انه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

(١) ...

(ب) الأجر

ثانياً : ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبزيادة المعائنات - أدخل على تعريف الأجر الذي ورد في المادة ٥ (بند ط) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تعديلاً بحيث أصبح : كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي ويشمل :

١ - الأجر الاساسي ويقصد به ...

٢ - الاجر المتغير ويقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه وعلى

الأخص ...

ثم اورد هذا القانون في المادة الثالثة عشر منه النص على إلغاء كل حكم منصوص عليه في أى قانون آخر بشأن أجر الاشتراك بخلاف التعريف المنصوص عليه في المادة ٥ (بند ط) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وهذا النص الأخير محض تقرير للأمر الواقع واعمال للقواعد العامة في إلغاء

التشريعات التي تفرض أن يلغى النص الوارد في تشريع لاحق النهوض الواردة في التشريعات السابقة عند قيام التضارب بينهما شريطة أن يكون التشريع السابق واللاحق متحدين في النطاق والموضوع فإذا كان مجال تطبيقهما مختلفا فلا يلغى التشريع اللاحق التشريع السابق .

ثالثا : على هدى من هذه المبادئ فإن ما يرد من تعديل في نصوص قانون التأمين الاجتماعي لا يمس إلا بنص صريح قاطع - الأحكام التي تضمنها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن نظام العلاج التأميني للعاملين في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة بحسبان أن لكل من قانون التأمين الاجتماعي وقانون العلاج التأميني نطاقه ومجال تطبيقه الذي لا يختلط بالآخر ولذا لم يشأ المشرع أن يجمعهما في قانون واحد واختلاف موضوع كل من القانونين - ولو تشابها - يقتضيه معه القول بأن النص اللاحق الوارد في قانون التأمين الاجتماعي ينسخ النص الوارد في قانون العلاج التأميني ، ويتمين تبعاً لذلك تفسير نص المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على أنها تتضمن إلغاء لكل حكم منصوص عليه في قوانين التأمين الاجتماعي السابقة يخالف تعريف أجر الاشتراك على نحو ما استقر عليه في هذا القانون فهذا التفسير هو الذي يتوافق وحده مع القواعد القانونية العامة وينسجم مع مبادئها ومقتضياتها .

رابعا : متى كان ما تقدم وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه التي تحدد وعاء الاشتراك في العلاج التأميني على أساس $\frac{1}{4}$ ٪ من الأجور والمرتبات والمعاشات الاميلية باقية على حالها فإنه يبقى معها ما انتهت إليه الجمعية المعمومة

في افتتاحها السابق من صائب الرأي في تفسيرها والذي لم يطرا
ما يقتضى المدول عنه .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية نفسها بالفتوى والتشريع الى انه
يقصد بالأجور والمرتبات كوعاء للاشتراك التأميني في حكم المادة
الثالثة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن نظام انملاج
التأميني : الأجر الاساسي ، تأكيدا للافتاء السابق للجمعية
بجلستها المنعقدة في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩١ والذي لم يطرا
ما يقتضى المدول عنه . اذ ما انفك قانون التأمين الاجتماعي الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذي كان قدما عند الافتاء السابق
مقصورا في تحديده للأجر على مجالات تطبيقه لا يجاوزها اني
تحديد الأجر كوعاء للاشتراك التأميني في حكم القانون رقم ٣٢
لسنة ١٩٧٥ آنف البيان .

(ملف رقم ٨٦ ، ٤/١٢٢٣ - جلسة ١٢/١٢/١٩٩٢)

تجنيد وخدمة عسكرية

الفصل الأول — الخدمة المجند في الوظيفة المهنية .

الفرع الأول — نطاق سريان المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ .

الفرع الثاني — المقصود بالزميل في قانون الخدمة العسكرية .

الفرع الثالث — لا يجوز التوسع في تفسير نص المادة ٤٤ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .

الفرع الرابع — عدم جواز ضم مدة الخدمة العسكرية للعامل المراهل إذا كانت وظيفته لا تشترط تأهيلا معيناً

الفرع الخامس — لا يجوز للعامل أن يطالب إعادة حساب مدة الخدمة العسكرية عند تعيينه مرة أخرى أو نقله .

الفرع السادس — ضم مدة الخدمة العسكرية للضباط الاحتياط من المجندين .

الفرع السابع — عدم استحقاق المبالغين المجندين خلال مدة خدمتهم بالقوات المسلحة أية مكافآت من جهة عطاياهم الأصلية.

الفرع الثامن — الاعتداد بمدة الخدمة العسكرية ضمن مدة خدمة العامل الملتزم انتظاماً لاستحقاقه إجازة اعتيالية سنوية مقدارها ثلاثون يوماً .

الفصل الثاني — جرائم الخدمة العسكرية .

— عدم اختصاص بخيرى التجنيد في اصفر لوامر الحفظ في جرائم التطلل عن أداء الخدمة العسكرية .

الفصل الثالث — مسائل متنوعة .

الفصل الأول

اتدعية المجند إلى الوظيفة المدنية

الفرع الأول - نطق صريان المادة ٤٤ من القانون

١٢٧ لسنة ١٩٨١

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية تسرى فقط على المحصلين على مؤهلات دراسية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١١/٢٥/١٩٨٧ فاستعرضت فتاوها الصادرة بتاريخ ١٧/١٠/١٩٨٤ ملف رقم ٨٩/٣/٩٥٧ والتي انتهت - للأسباب الواردة بها - الى ان تطبيق المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ مقصور على المحصلين على مؤهلات دراسية . كما استعرضت الجمعية التطورات التشريعية التي مرت بها المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المحل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ ، وتبين لها ان المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية المحل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على ان لا تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية المستحقة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة

تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووهذه القطاع العام كانها قضت بالخدمة المدنية ، وتحسب هذه المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة ، كما تحسب مدة خبرة وأقدمية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطاً عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النصوص المتقدم أن تريد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة وملاهم في التفرج الذين غينوا في الجهة ذاتها . ويعمل بأحكام هذه المادة اعتباراً من ١٢/١/١٩٦٨ .

ومفاد ذلك أن المشرع رعاية منه للمجنّد وحتى لا يضار بتجنيد ، قرر الاعتداد بمدة خدمته العسكرية فتحسب في الأقدمية بالنسبة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة وتحسب كمدة خبرة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ، بيد أن المشرع قرر ذلك بالآ يسبق المجنّد زميله في التفرج المعين في ذات الجهة .

ولما كان المشرع قد ردد هذا القيد في تشريعات الخدمة العسكرية المتعاقبة إذ نص عليه لأول مرة في المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وبعد تعديله بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ ثم بعد تعديله بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ ، ثم كرهه أخيراً في نص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ الذي حل محل القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته . وكانت عبارة « زهيل التفرج » التي وردت في النصوص المشار إليها تعنى زهيل الدراسة في الكلية أو المعهد أو المدرسة الذي ينهى الدراسة معه في نفس

الوقت ، ومن ثمة فإنه يشترط لضم مدة التجنيد ان يكون المائل مؤهلاً وهو الامر الذى يتضح بجملة من الرجوع الى الفقرة الثالثة من المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والتي ينصرف حكمها الى جميع فقرات النص حيث اشارت الى انه في جميع الاحوال لا يجوز ان يترتب على حساب مدة التجنيد على النحو المتقدم أى على النحو الوارد في المادة ٤٤ سافة الذكر ان تريد اقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على اقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التفرج وهو ما يتفق مع المذكرات الايضاحية لقوانين التجنيد المتعاقبة فضلاً عن اتدائه مع مفهوم عبارة نص التشريع ويؤكد ان القول بحساب مدة الخدمة العسكرية للمجندين غير المؤهلين وسريان القيد الخاص بزميل التفرج على المجندين المؤهلين فقط يترتب عليه حساب مدة التجنيد لمير المؤهلين كاملة دون أن يحدها أى قيد في حين ان مدة التجنيد لا تحسب كلها أو بعضها للمجنّد المؤهل اذا توافر في شأنه قيد الزميل ويكون المجنّد غير المؤهل في وضع أفضل من المجنّد المؤهل وهي نتيجة لم يردّها المشرع . ولا يغير من ذلك ما سبق ان انتهت اليه محكمة النقض في حكمها سالفى البيان من نظر مغاير إذ ان هذه الاحكام فضلاً عن ان حجيتها مقصورة على من صدرت لهم فإنها لا تنال مما استقرت عليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وانتسريح في فهمها لنصوص قوانين الخدمة العسكرية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاواها السابقة التى انتهت الى ان تطبيق المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ مقصور على الحاصلين على مؤهلات دراسية .

(ملف رقم ٨٦/٣/٦٥٧ - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

المادة (٤٤) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية — الملبل الحاصل على مؤهل اقل من المتوسط يفيد من حكم المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية بحسب ذلك : ان نص المادة (٤٤) جاء عاما فيما يتعلق بالمؤهل الذى يعين الملبل بموجبه — لم يشترط المشرع ان يكون الملبل حاصلا على مؤهل جامعى او متوسط او اقل من المتوسط اساسا لذلك : اعمال القاعدة الأصولية فى التفسير التى تقضى بان العام يستغرق عموم افرادها ما لم يخص وان المطلق يجرى على إطلاقه ما لم يوجد ما يقيد — مؤدى ذلك : اقامة الملبل الحاصل على شهادة الاعتمادية من حكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .

المسألة :

ومن حيث أن المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ تقضى بأنه « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية انعطية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية العاملة للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات المسماة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة فى الاقدمية واستحقاق المزايا المقررة . وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع . وفى جميع الاحوال لا يجوز ان يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم ان تزيد اقدمية المجندين او عدد خبرتهم

على اقدمية أو عدد خبرة زملائهم في التخرج الفين عينوا في ذلك
الجهة .

ويعمل بأحكام هذه المادة اعتباراً من ١/١٢/١٩٦٨ .

ومن حيث أن نص المادة ٤٤ المشار اليها قد جاء عاماً
فيما يتعلق بالمؤهل الذين يعين بموجبه العامل فلم يستلزم أن يكون
العامل حاصلاً على مؤهل جامعي أو متوسط أو أقل من المتوسط
ومن ثم فانه طبقاً للقاعدة الأصولية في التفسير ان العام يستلزم
عموم افراده ما لم يخص وأن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يوجد
نص يقيد ومن ثم فإن العامل الحاصل على مؤهل أقل من المتوسط
يفيد من حكم المادة ٤٤ سالف الذكر .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق ان المدعي حصل على شهادة
الدراسة الاعدادية سنة ١٩٦١ وجند في ٣ من مايو سنة ١٩٦٤ حتى
٣٠ من يونيه سنة ١٩٧٣ واستبقى في خدمة القوات المسلحة حتى أول
يوليه سنة ١٩٧٣ ، وعين في وزارة العدل بوظيفة معاون خدمة بتاريخ
٩ من يوليه سنة ١٩٧٣ . ومن ثم فانه يفيد من حكم المادة ٤٤ من
القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ويتعين ضم مدة خدمته
السكينة الى مدة خدمته المدنية مع ما يقترب على ذلك من آثار .

ومن حيث أنه بالنسبة لطالب المدعي صلاواته بزميله
المعين بالقلم المدني بمحكمة الاسكندرية الابتدائية في ٩ من أغسطس
سنة ١٩٧٣ ، وإذا كان المدعي قد عين بوزارة العدل في تاريخ لاحق
هو ٧ من يوليه ١٩٧٣ . ومن ثم ينتفى وصف الزميل عن سبقه في
التعيين بحوالي عام كامل هذا فضلاً عن ان المدعي لم يبين في صحيفة

دعواه أو تقرير طعنه ما يفيد من هذه المساواة والاكثار التي يستهدفها ، ومن ثم يكون هذا الطلب غير قائم على أساس سليم من القانون متعيّنا رفضه .

ومن حيث أنه لما تقدم ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى على غير أساس من القانون برفض طلب المدعى ضم مدة خدمته المدنية ، وكان قضاؤه برفض المدعى مساواته بزميله متفقاً مع أحكام القانون ، لذلك يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعها بإلغاء الحكم المطعون فيه وأحقية المدعى في ضم مدة خدمته العسكرية إلى مدة خدمته المدنية ورفض ما عدا ذلك من الطلبات والزام طرق الخصومة المصروفات مناصفة فيما بينهما .

(طعن ١٩٢٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٩)

الفرع الثاني

المقصود بالزميل في حكم قانون الخدمة العسكرية

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

يشترط لضم مدة الخدمة العسكرية باعتبارها في حكم الخدمة المدنية
الا يسبق العليل الذي ضمت له مدة خدمته العسكرية زميله في التفرج
الذي عين في ذات الجهة .

المعنى :

ومن حيث ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن
الخدمة العسكرية والوطنية تنص على انه « تعتبر مدة الخدمة
العسكرية والوطنية الفعلية الصنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتعلم
مدة الخدمة الانزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم
أو بعد انقضاءها في وزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الادارة
المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة واتحادات الاقتصاديات
التابعة لها ، كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في
الاقدمية بالنسبة الى العامين بالجهاز الاداري بالدولة والهيئات
للصامة كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام ،
وتتعد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية .

وفي جميع الاحوال لا يجوز ان يترتب على حساب هذه المدة على
النحو المتقدم أن تزيد اقدمية المجندين أو مدد خيرتهم على اقدمية
أو مدد خبرة زملائهم في التفرج الذين عينوا في الجهة ذاتها .

ومن حيث انه يبين من نص المرحل التشريعية التي مرت بها صياغة نص المادة ٦٣ المشار اليها ، انها أوردت قبل تعديلها بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ ، ٣٨ لسنة ١٩٧١ حكما عاما يقضى بالاحتفاظ للمجندين الذين لم يسبق توظيفهم باقدمية تساوى اقدمية زملائهم ، وذلك دفعا للضرر الذي قد يلحق المجند الذي حرمه التجنيد من التقدم في مسابقات التعين مع زملائه في التخرج ، ولم تفصح تلك المادة قبل تعديلها في طبيعة مدة الخدمة العسكرية والوطنية التي تحسب في اقدمية المجند ، غير انه بعد تعديلها بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ ، ٣٨ لسنة ١٩٧١ تعرض المشرع لبيان طبيعة وتكليف مدة الخدمة العسكرية والوطنية قد وصفها وكأنها قضيت بالخدمة الوطنية « . وقرر حسابها للعاملين الذين يعينون بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة كما اعتبرها مدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام . وبذلك يكون المشرع قد غير مفهوم الخدمة العسكرية ، فبعد ان كان ينظر لها على أساس انها تحول بين المجند وبين التعيين مع زملائه في التخرج ، قرر انها تعتبر في مقام الخدمة المدنية ، وبهذا الوصف الأخير أصبح الاصل هو ضمها باعتبارها في حكم الخدمة المدنية وأورد المشرع قيدا وحيدا على ذلك هو الا يسبق العامل الذي ضمت له مدة خدمته العسكرية والوطنية زميله في التخرج للذي عين في ذات الجهة .

ومن حيث انه تأسيبا على ما تقدم ولما كان الاصل ونقضا لنص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه هو ضم مدة الخدمة العسكرية والوطنية بما فيها مدة الاستبقاء الى مدة الخدمة المدنية ومراعاة القيد المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة منها ومن ثم يتعين افعال هذا القيد في حدوده الموضوعية له وهو عدم المساس بالموافق القلوتية لزملاء المجند في نفس دفعة تخرجه

أو من الدفوعات السابقة عليه الميعين معه في ذات الجهة في تسليم سابق على تعيينه أو في ذات تاريخ تعيينه ، لأن ضم هذه الخدمة العسكرية للمجنّد يترتب عليه المساس بالمركز القانوني لزميله الميعين معه في نفس الجهة وذات التاريخ ، إذ يجعل للمجنّد اقدمية سابقة عليه بالرغم من اتصال تاريخ تعيينهما .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان الطاعن زميلا له في التفرجح هو السيد / إذ حصل على ليسانس الحقوق دور يونيه سنة ١٩٧١ وهو تاريخ حصول الطاعن على ذات المؤهل ، كما عين الاثنان بقرار واحد هو القرار الوزاري رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٧٣ بتاريخ ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، ومن ثم فانه لا يجوز حساب مدة الخدمة العسكرية للطاعن في الاقدمية إذ يترتب على ذلك ان يسبق زميله المشار اليه .

(طعن ٢٣٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٢٤ / ١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

يمتد بالتاريخ الغرض في تحديد اقدمية الزميل المجنّد في مجال اعمال القيد القصوى عليه بالساعة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الخدمة الوطنية والعسكرية المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨١ - المقصود بزيل المجنّد هو الزميل الميعين معه في ذات المجموعة النوعية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٨/٦/٢٢ فلم ترضت حكم السادة

٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام الخدمة الالزامية لمتجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات انقطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتصب هذه المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة . كما تصب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تريد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التفرج الذين عينوا في ذات الجهة ، كما استعرضت حكم المادة ١١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أن « تقسم وظائف الوحدات التي تخضع لأحكام هذا القانون إلى مجموعات نوعية وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية النقل والندب » .

واستظهرت الجمعية العمومية أن المشرع راعية منه للمجنّد وحتى لا يضار بتجنيده قرّر الاعتراف بمدة خدمته العسكرية في الأقدمية بالنسبة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية كما قرر حسابها كمدة خبرة بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام وغيرها من الجهات التي تتطلب الخبرة كشرط للتعيين أو الترقية على أن يستحق عنها في الحالتين العلاوات المقررة بيد أن

المشرع لم يجعل حساب هذه المدة أمرا مطلقا من كل قيد بل قيد :
ذلك بالا يسبق المجند زميله الممين معه بذات الجهة في الاقدمية
فاذا لم يوجد له زميل حسب مدة خدمته الائتلافية كاملة اما اذا وجد
هذا الزميل فلا يحسب للمجند من مدة تجنيده الا المدة التي
لا يترتب عليه ن يسبق زميله الممين معه في الاقدمية وذلك يكون المشرع
قد راعى في حساب مدة الخدمة العسكرية للمجند التوفيق بين
مصلحتين مصلحة المجند في الا يضار من مدة تجنيده وذلك بحسب
هذه المدة في اقدميته واستحقاق العلاوات المقررة ومصلحة الزميل
الممين معه بالا يترتب على حساب تلك المدة ان يسبقه المجند في
الادمية وفي ضوء هذه الاعتبارات يتم اعمل قيد الزميل المنصوص
عليه بالمادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه
فكلما أمكن اتوفيق بين تلك المصلحتين وجب حساب مدة الخدمة
العسكرية للمجند طال أنه ليس في حسابها أي مساس باقدمية
الزميل وفي هذا المجال اعتد المشرع صراحة باقدمية الزميل كقيد على
حساب مدة تجنيد المجند وليس بتاريخ تعيينه ومن ثم تكن العبرة في
أعمال القيد المشار اليه هي باقدمية زميل المجند حتى ولو كانت
لقدمية افتراضية ناشئة عن حساب مدة خدمته السابقة أو مدة لخدمة
عامة فلا محل للبحث عن الأساس القانوني لادمية هذا الزميل والقيد
في حساب مدة التجنيد باقدمية التمين دون تلك الناشئة عن حساب
مدد الخدمة السابقة ينطوي على اهدار لمدة الخدمة العسكرية للمجند
التي اعتبرها المشرع في مقام الخدمة المدنية وحرص على حسابها في
اقدميته ، كما ان هذا القول يتضمن اضافة لشرط جديد لم ينص
عليه المشرع من شأنه توسيع نطاق القيد المفروض على حساب
مدد لخدمة العسكرية للمجندين وذلك بالمخالفة لارادته الصريحة من
رغبة في رعاية هؤلاء للمجندين والتي تفسر في اعتبار مدة الخدمة

المسكينة كأنها قضيت في الخدمة المدنية (اما فيما يتعلق بمفهوم زميل
الجهة المين فيها المجند) فلما كان اثبات أن القانون رقم ٢٧
لسنة ١٩٧٨ بنظام العاطلين المدنيين بالدولة يقوم على الاخذ بنظام
موضوعي أساسه الوظيفة وما تتطلبه من اشتراطات لشغلها وفقا
لجداول التوظيف والتقييم وتنظيم هذه الوظائف الى مجموعات
نوعية ومستقلة بحيث تعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال
التعيين والترقية وانتقل والندب وفي هذا الاطار تدور جميع أحكام
الوظيفة العامة كما ان المقارنة بين العاملين المخاطين بهذا النظام
لا تكون الا بين العاملين المنتمين لمجموعة نوعية واحدة ، ومن ثم فان
مدلول الزميل وفقا لحكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٨٠ الذي يعد قيدا على المجند في حساب مدة تجنيده ينصرف الى
الزميل المين معه في ذات المجموعة النوعية دون غيرها من المجموعات
الوظيفية الاخرى في ذات الجهة التي يعملان بها . إذ لا يتصور في
ظل النظام القائم أن يعدو من عين مع المجند في مجموعة نوعية
مختلفة قيدا عليه في حساب مدة تجنيده وذلك لاستقلال وتميز
كل مجموعة وظيفية عن الاخرى في سائر مجالات شئون التوظيف وهو
ما يؤدي الى انتفاء مناط اعمال قيد الزميل في هذه الحالة بتحديد
عدم اسبقية المجند للزميل المين معه لا يثور الا بالنسبة لمن عين مع
المجند في ذات المجموعة النوعية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
ما يلي :

أولا : الاعتراف بالتاريخ الفردي في تحديد اقدمية الزميل المجند
في مجال اعمال القيد المخصوص عليه بالمادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٨٠ . المسار اليه »

ثانيا : أن المقصود بزميل المجند هو الزميل المسين منه في ذات المجموعة النوعية .

(ملف ٨٦ / ٢ / ٧٣٦ - جلة ١٩٨٨ / ٦ / ٢٢)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

مفهوم الزميل وفقا لقص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨١ يشمل الزميل الذي أدى مدة الخدمة العسكرية وضمت الي تقديمه ، وكذلك الزميل الذي لم يؤد الخدمة العسكرية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ ١١ ١٩٨٨ فاستعرضت المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨١ التي تنص على ان «تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الانزامية الثمانية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الالدية واستحقاق الملاوات المقررة .

كما تحسب كمدة خبرة واقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشرطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها الملاوات المقررة .

وتتخذ تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بمؤازرة الدفلاخ .

وفي جميع الاحوال لا يجوز ان يترتب على حساب هذه المدة غنى
النحو المتقدم ان تريد اقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على اقدمية أو مدد
خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة .

ومفاد ذلك ان المشرع رعاية منه للمجنّد وحتى لا يضار بتجنيد قرر
حساب مدة خدمته العسكرية في الاقدمية واستحقاق العلاوات المقررة
بالنسبة للعاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة ووحدات
الادارة المحلية ، كما قرر حسابها كمدة خبرة واقدمية بالنسبة
للعاملين بالقطاع العام والجهات التي تشترط الخبرة عند انتميلين
أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة . ونم يجعل المشرع حساب
تلك المدة أمراً مطلقاً ، بل قيد ذلك بلا يسبق المجند زميله في التخرج
المعين معه بذات الجهة في الاقدمية . فاذا وجد هذا الزميل لا تحسب
للمجنّد من فترة تجنيده سوى المدة التي لا يترتب عليها ان يسبق
زميله . أما اذا لم يوجد للمجنّد زميل فيتم حساب مدة تجنيده
كاملة . وبذلك يمكن التوفيق بين مصلحة المجند في الايضار من مدة
تجنيده ومصلحة زميله في الا يترتب على حساب هذه المدة أن يسبقه
المجنّد في الاقدمية .

ويشمل مفهوم الزميل المشار اليه بالمادة ٤٤ من من قانون
الخدمة العسكرية والوطنية للتوميل الذي أدى مدة الخدمة العسكرية
وضعت اثنى اقدميته ، وكذلك الزميل الذي لم يؤد الخدمة العسكرية ،
حيث ان الاساس في مجال أعمال قيد الزميل هو اقدميته حتى ولو كانت
ناشئة عن ضم مدة خدمة عسكرية أو مدنية .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة نلاحظ انه كان المستفيد

..... الحاصل على دبلوم المدارس الثانوية التجارية عليم
١٩٧٩ تمند أدى الخدمة العسكرية فارجت اقدميته برؤنة مجلس
للوزراء الى ١٨/١/١٩٨٢ . وهو يعتبر في ذات الوقت زميلا للسيد
..... الحاصل ذات المؤهل في ذات العام ويليه في ترتيب
الاقدمية في تلويخ للتعين . ومن ثم يتعين عند حساب مدة الخدمة
العسكرية التي قضاها اثنان الا يسبق الاول في الاقدمية اعملا لفهد
الزميل المنصوص عليه بالمادة ٤٤ المشار اليها .

لذلك . انتهى رأى الجمعية العمومية تقضى التلوي والتشريع
الى ما يلى :-

١ - ان مفهوم الزميل وفق لنص المادة ٤٤ من قانون الخدمة
العسكرية والوطنية يشمل الزميل الذى أدى مدة الخدمة العسكرية
وضعت ائى اقدميته . وكذلك الزميل الذى لم يؤد الخدمة العسكرية .

٢ - فى الحالة المروضة لا يجوز ان يسبق السيد /
زميله السيد / فى الاقدمية .

(ملف رقم ٦٠٨٦ ، ٣٨٦ - جلسة ٣٠/١١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

١ - الحقبة العليل الذى اميد تعيينه فى مدة خدمته العسكرية التى لم
يطلب فيها خلال فترة تعيينه الاول - الزميل الذى يعتد به فى هذه الحالة
هو الزميل عند هذا التعيين .

٢ - منوط اعمال نص المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المتقنين

بالقوة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عملك شرطين أولهما أن يتوافر في ثلثي العائل ما يتطلبه القانون لتسفل الوظيفة التي يصعد تعيينه عليها وثانيهما شرط مسكبي يطبق معه اعادة تعيين العائل هنال توافر بكفائه — الا يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بتقدير ضعيف فبان تخلف هذا الشرط جاءت اعادة التعيين على النحو الوارد بالنص اذا لم يعطى العائل في وظيفته السابقة مدة تسريح بوضع تقرير سنوى عنه بهسب بيان أن هذا الشرط يفرض غير لازم بعد أن اوضح نعتقه — ليس في عدم توافر هذا الشرط ما يستقيم سنداً في حكم المادة ٢٣ المنسار اليها يسقط به وجه احقية العائل اثر اعادة تعيينه في حساب مدة خدمته السابقة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى انفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩١ استبان لها ان المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية العاملة للمجندين الذين تم تعيينهم اثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في التقديم واستحقاق المزاولة المقررة . كما تحسب كمدة خبرة واقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التسيين أو الترقيّة ويستحقون عنها المزاوات المقررة وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الضياع » .

وفوق جميع الاحوال لا يجوز ان يترتب على حساب هذه المسدة على
النجو المتقدم ان تزيد اقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على اقدمية
ومدد خبرة زملائهم في التخرج اثنين عینوا في ذات الجهة ...

وأستظهرت الجمعية من هذا النص ان المشرع رعية منه للمجند
حتى لا يضار بتجنيدده اعتبر مدة خدمته العسكرية كأنها قضيت في
الخدمة المدنية واشترط لذلك ان يتخللها أو يعقبها مباشرة التعيين
في إحدى الجهات الواردة على سبيل الحصر في المادة المشار اليها
وهو ما يستتبع بالضرورة ان يكون حسابها عند التعيين الاول في
أحدى تلك الجهات سواء أثناء مدة التجنيد أو بعد انقضاءها وأورد
المشرع قيداً على ذلك مفاده الا يسبق المجند زميله في انتزاع المعين
معه في ذات الجهة .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان السيد
عين في وظيفة من الدرجة الرابعة بديوان عام وزارة الكهرباء وانطلقت
اعتباراً من ١٩٨٠/٦/١ وتسلم العمل في ١٩٨١/٣/١٠ ثم انجبت خدمته
اعتباراً من ١٩٨١/٦/٢٠ لنقطاعه عن المط بدون افن ، ثم أعيد تعيينه
في ١٩٨٣/٣/١٣ بقرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٣ مع الاحتفاظ بالمدة التي
قضاها في وظيفته السابقة في الاقدمية وانه تقدم بطلب بتاريخ
١٩٨٨/٨/٨ لضم مدة خدمته العسكرية من ١٩٧٦/٩/١٥ حتى
١٩٧٨/٤/١ والتي لم يطلب ضمها خلال فترة تعيينه الاول ، فمن ثم
يحق له ضم مدة خدمته العسكرية عند تعيينه أول مرة على نحو ما تقدم
ويخو الزميل الذي يعتد به في هذه الحالة هو الزميل عند هذا التعيين .

ومن حيث ان المادة ٣٣ من قانون نظم العاطلين بالدولة الصادر
بالتاريخ ١٩٧٨ لسنة ٤٧ تضمن على انه استثناء من حكم
المادة (٤٧) يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان

يختلها أو في وظيفة أخرى مسلطة في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى بذات أجهزة الأصل الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاه في وظيفته السابقة في الخدمة وذلك إذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يمارسها التحين عليهما على ألا يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة ضعيف .

وملاد هذا النص أن المشرع أجاز إعادة تعيين العامل الذي انتهت خدمته في ذات وظيفته السابقة أو في وظيفة معادلة لها في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى بذات مرتبة الأصل مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاه عند تعيينه لأول مرة في الخدمة وجعل ذلك طوعا بتحقيق شرطين : أولهما أن يتوافر في شأنه ما يتطلبه القانون لشغل الوظيفة التي يمارسها تعيينه عليها ، وثانيهما شرط سلبي يتمتع معه إعادة تعيين العامل حال توافره ، مقتضاء ألا يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بتقدير ضعيف ، فإن تخلف هذا الشرط جازت إعادة التعيين على النحو الوارد بالنص ، على مثل ما عليه الأمر في الحال المماثل إذ لم يمتنع العامل في وظيفته السابقة مدة تسمح بوضع تقرير سنوي عنه بحسبان أن هذا الشرط يضمن غير لازم بعد أن امتنع تحققه وليس في عدم توافره ما يستقيم سندا في حكم المادة ٢٣ المشار إليها ، يسقط به وجه أحقية أثر إعادة تعيينه في حساب مدة خدمته السابقة .

لذلك ، انتهت الجمعية المعمورة لتسمى الفتوى والتشريع إلى أحقية السيد / في ضم مدة خدمته العسكرية عند تعيينه لأول مرة ، ويكون للوزير الذي يقدره في هذه الجبلة هو الزميل عند

هذا التحين وكذا ، اُعطيت في الا تسقط مدة خدمته خلال فترة الاختبار
في حساب الادمية ، اثر اعادة تعيينه بالقرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٣
عملا بحكم المادة ٣٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

(عاف رقم ٨٦/٣/٧٨٨ — جلسة ١١/٣/١٩٩١)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

الخدمة العسكرية تعتبر في مقام مدة الخدمة المدنية — الاصل هو
ضمها باعتبارها في حكم لخدمة المدنية — لورد المشرع تبدا وحيدا على
ذلك مفاده الا يسبق العامل الذي ضمت له مدة خدمته العسكرية
زيمه في التخرج المعين معه في ذات الجهة .

التنصيص :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لغرض الفتوى
والتشريع فاستعرضت المراحل التي مرت بها الاحكام المنظمة لحساب
مدة الخدمة العسكرية والوطنية حيث كانت المادة ٦٢ من القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ (الملغى) ينص على ان : يحتفظ للمجندين
المقصود عليهم في المادة ٥ الذي لم يسبق توظيفهم او استخدامهم
بالخدمة في التحين تساوى اقدمية زملائهم في التخرج من الكليات
او المعاهد او المدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة
ومصالحها والهيئات الاعتبارية للصامة عقب اتمامهم مدة الخدمة
الازامية بهاتبة بشرط ان يثبتوا ان تجنيدهم قد حرمهم من التوظيف
في وظائفهم الذين تخرجوا منهم وان يكونوا مستوفين للشروط الصامة

التوظف ثم عدلت هذه المادة بالقانونين رقمي ٨٢ لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ وصل بهذا التعديل اعتباراً من ١/١٢/١٩٦٨ وأصبح النص يجري بالآتي تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء اتمام مدة الخدمة الانزاعية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها في وزارات الحكومة و كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الاقدمية بالنسبة الى المعاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة الى المعاملين بالقطاع الخاص وفي جميع الاحوال لا يجوز ان يترتب على حساب تلك المدة على النحو المتقدم وان تريد اقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على اقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التفرج الذين عتوا في الجهة ذاتها . ثم صدر قانون الخدمة العسكرية والوطنية الجديد الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وورد نص المادة ٤٤ منه مماثلاً تماماً لنص المادة ٦٣ من القانون الملغى بعد تعديلها بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ باستثناء ما اضافته المشرع من حكم جديد من مقتضاء ان تحسب هذه المدة في استحقاق العلاوات المقررة سواء بالنسبة الى المعاملين في الحكومة أو القطاع العام »

واستظهرت الجمعية من تتبع المراحل السابقة ان المادة ٩٣ من القانون رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٥٥ الملغى قبل تعديلها بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ١٣٨ لسنة ١٩٧١ أو ردت حكماً عاماً يلغى بالاحتفاظ للمجندين الذين لم يسبق توكليفهم بأقدمية تساوي اقدمية زملائهم في التفرج وذلك دعماً للقرار الذي يلحق بالمجدد الذي حرره المجلس من التقدم في حسابات التمييز من زملائه في التفرج ، وبطلت الاطاعة من الحكم المتقدم بحسنة بتوافر شروط ثلاثة : اولها : ان يكون المجند مستوفياً للشروط العامة في التوظف مع زملائه الذين تفرجوا عنه ، وثانيها : ان

يثبت أن تجنيده حرمه عن التوظيف مع زملائه الذين تخرجوا معه بالذات:
أن يتقدم المجند بطلب تعيينه مسورا لخدمته مدة الخدمة الانزامية ولم
تصح المسألة عن طبيعة مدة الخدمة العسكرية والوطنية التي تصب
في أقدمية المجند ، غير أنه بعد تعديلها بالقانونين المشار اليهما تم حلول
المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، معلها أساس المشرع
طبيعة وتكيف الخدمة العسكرية والوطنية فوصلها بأنها وكالتها قضيت
بالخدمة المدنية وقرر حسابها للعاملين الذين يمينون بالجهاز الاداري
للدولة والهيئات العامة كما اعتبرها كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين
بالقطاع العام ، وبذلك يكون المشرع قد غير مفهوم الخدمة العسكرية
فبعد اذ كان ينظر اليه على أساس انها هرمت المجند من التعيين مع زملائه
في التخرج نوه الى أنها تعتبر في مقام مدة الخدمة المدنية . وبهذا الوصف
الاخير أضحي الاصل هو ضمها باعتبارها في حكم الخدمة المدنية ،
وأورد المشرع قيما وحيدا على ذلك مفاده الا يسبق العامل الذي
ضمنت له مدة خدمته العسكرية زميله في التخرج المعين معه في ذات
الجهة وبذلك يكون المشرع قد أسقط القيد الخاص بعدم سابقة التوظف
كشرط لضم مدة الخدمة العسكرية والوطنية .

وإذ كان ما تقدم وكان السيد / عني بمحيرة التعمين
باسوان في ١٩٧٩/٥/١ ثم انويت خدمته بالانقطاع عن ١٩٨٢/٢
واعيد تعيينه من ١٩٨٥/٥/٢٠ حيث تقدم بطلب لحساب مدة تجنيده
في الفترة من ١٩٨٢/١٠/٢ الى ١٩٨٥/٤/١ (أي الفترة ما بين انتهاء
خدمته واعادة تعيينه) وكان الاصل - على ما تقدم - هو حسابها
بال تطبيق للمادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧
لسنة ١٩٨٢ دون قيد الا قيد الترميد فمن ثم يمين حسابها دون ان
يقتضى من ذلك ان اعادة تعيينه طبقا للمصادق ٢٢ من القانون رقم ٤٧
للسنة ١٩٨٨ يقتضى فسقط المسألة لاجل انها خضعت واعادة التعيين

ذلك أن لكل من المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
والمادة ٤٤ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ مجال عمل مستقل
بحيث يتعين أعمال حكم كل منهما بالتقدير الذي لا يمثل حكم الآخر .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
حساب مدة الخدمة العسكرية للسيد / في الفترة ما بين انتهاء
خدمته وإعادة تعيينه .

(ملف رقم ٨٦/٣/٨١٢ - جلسة ١٧/١١/١٩٩١)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

زجل المجند في التعيين في مقصود المادة ٤٤ من قانون الخدمة
العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المعدل
بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ هم زجلاء الذين عينوا بطريق القوى
العائلة في ذات الترخيص والذين لم يثبت تعيين غيرهم في تاريخ
السبق - لا تعد زجلاء له العائلة على ذات مؤهله والمعينة استثناء في
ذات الجهة لكونها من أبناء المهجرين إذ لم يحرمه التجديد من التعميم
مهما في هذا الترخيص الذي تم على سبيل الاستثناء - نتيجة ذلك - عدم
جواز ضم مدة خدمة عسكرية له سابقة على تاريخ تعيينه .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بطلبها المنقذة في ٢/٢/١٩٩٢ غابستين لها أن المادة ٤٤
من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ يتضمن على أن تعتبر
مدة الخدمة العسكرية والوطنية العملية المصنفة بها هي مدة الاستثناء .

بعد إلتحاق مدة الخدمة الإلزامية العاطلة للمجندين الذين يتم تعيينهم
أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انفصالها بالجهاز الإداري لصلوات
وحدات الإدارة المحلية والهيئات العلمية ووحدات القطاع العام
كلها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقدمية واستحقاق
المرافقات المقررة . كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة إلى المعلمين
بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تستلزمها عند التعيين أو
الترقية ويستحقون عنها المراتب المقررة ٠٠٠ وفي جميع الأحوال
لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد
أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في
التخرج الذين عينوا في ذات الجهة .

واستظهرت الجمعية من هذا النص أن المشرع رعاية منه للمهندس
وهو يقوم بواجب من أقدس الواجبات الوطنية ولرفها اعتبر مدة
خدمته العسكرية في مقام الخدمة المدنية كأصل عام وبهذا الوصف
أصبح الأصل هو ضمها باعتبارها في حكم المدة المدنية فتحسب كمدة
أقدمية بالنسبة للمعين بالجهاز الإداري للدولة وتحسب كمدة خبرة
بالنسبة للمعين بالقطاع العام . بيد أن المشرع أورد قيداً وحيداً على
ذلك هو ألا يسبق التعامل الذي ضمت له مدة خدمته العسكرية زميله
في التخرج المعين معه في ذات الجهة . وعلى هذا يقتضى شأن أعمال
هذا القيد يكون في حدوده التي رسمها المشرع وهو ألا يكون تجنيده
سبباً في الإصرار به وذلك بلجمع بينه وزملائه من دفعة تخرجه المعينين
معه في ذات الجهة في أقدمية واحدة .

ومن حيث أن المروض حالته حصل على دبلوم المدارس الثانوية
التجارية دفعة ١٩٧٣ وتم تجنيده في الفترة من ديسمبر ١٩٧٣ حتى
ديسمبر ١٩٧٥ وتم تعيينه عن طريق القوى العاطلة بوزارة التجارة
اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ ومن ثم فلنزملاءه في التعيين في محمود

المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية المنسار إليها ،
هم زملاء الذين عينوا بطريق القوى العاملة في ذات التاريخ والذين
لم يثبت تعيين غيرهم في تاريخ أسبق ، أما السيدة /
الحاملة على ذات مؤهل والمعينة استثناء في ذات الجهة اعتباراً من
١٩٧٣/٩/١ لكونها من أبناء المهجرين فلا تعد زميلة له إذ لم يحزمه
التجنيد من التعيين معها في هذا التاريخ الذي تم على سبيل الاستثناء ،
وبناء عليه فلا يجوز ضم مدة خدمة عسكرية له سابقة على تاريخ
تعيينه في أول سبتمبر ١٩٧٥ .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
عدم جواز ضم مدة خدمة عسكرية للسيد / ... سابقة على تاريخ تعيينه
في أول سبتمبر ١٩٧٥ .

(ملف رقم ٨٦ / ٣ / ٨٣٤ - جلسة ١٩٩٢ / ٢ / ٢)

التنوع الثالث

لا يجوز التوسع في تفسير نص

المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

الأصل ضم مدة الخدمة العسكرية لتحسب بالنسبة الى المملين
بالجهاز الادارى للدولة في التقاعدية وبالنسبة الى المملين بالقطاع
العالم والجهات التي تتطلب الخبرة او تشترطها عند التعيين او الترقية
مدة خبرة بشرط الا يؤدي هذا الحساب الى ان يسبق المجدد زيمته
في التخرج المصين معه في ذات الجهة - لا يجوز بغير نص صريح في
القانون الاعتداد بالخدمة العسكرية كمدة خدمة او خبرة - نص
المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المحل بالقانون رقم
١٠٣ لسنة ١٩٨٢ نص صريح لا يجوز التوسع في تفسيره او مد
حكمه او الجمع بينه وبين قواعد حساب مدة الخدمة او الخبرة
السابقة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/٥/٦ فاستعرضت المادة ٤٤
من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية
المحل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ التي تنص على أن تعتبر مدة
الخدمة العسكرية والوطنية الفطرية الحسنة بها فيها مدة الاستبقاء
بعد إتمام مدة الخدمة الإلزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء
مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الادارى للدولة ووحدات
الادارة المحلية والهيئات ووحدات للقطاع العالم كأنها قضيت بالخدمة
المحنية وتحسب هذه المدة في التقاعدية وباستحقاق العلاوات المقررة

كما تصب كمدة خبرة بالنسبة إلى العاطلين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في الجهة ذاتها

واستظهرت الجمعية أن المشرع رعاية منه للمجنّد حتى لا يفسار بتجنيده اعتبر خدمته العسكرية في مقام الخدمة المدنية وفي حكمها وبهذا الوصف أصبح الأصل ضمها لتعصب بالنسبة إلى العاطلين بالجهاز الإداري للدولة في الأقدمية وبالنسبة إلى العاطلين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية مدة خبرة بشرط ألا يؤدي هذا الحساب إلى أن يسبق المجنّد زميله في التخرج المعين معه في ذات الجهة ، فالمشرع رسم وحدد شروط الاستفادة من مدة الخدمة العسكرية بحسابها كمدة خبرة أو أقدمية فلا تعصب إلا بتوافرها ويمتنع حسابها عند تحقق القيد المانع من ذلك ، فعلى ضمت عند توافر شروطها كلها أو جزء منها أو عند عدم الاعتداد بها كلها أو بعضها لتخلف شروط ضمها أو لتحقيق القيد المانع من ضمها أو الاعتداد بها كلها أو بعضها يكون قد ترتب عليها أو انحسر عنها الأثر الذي أجبر المشرع تربيته عليها ولا يجوز تغيير نص مريح في القانون الاعتداد بها كمدة خدمة أو خبرة خامسة وإلى نص المادة ٤٤ المشار إليه نص خاص ورد استثناء من قواعد حساب مدة الخدمة أو الخبرة السابقة فلا يجوز التوسع في تفسيره أو مدد حكمه أو الجمع بينه بأي وجه . وبين قواعد حساب مبدد الخدمة أو الخبرة السابقة ، ومتطبيق

ما تقدم على السيد المروضة حالته وإذ يبين من الأوراق انه حاصل على شهادة الاعدادية المعلمة والتي تؤهله للتعيين بالدرجة الخامسة الا أنه عين بالدرجة الرابعة وهي من غير أدنى الدرجات بالنسبة له والتي يشترط للتعيين فيها فضلاً عن مؤهل الاعدادية مدة خبرة قدرها خمس سنوات وروعى في تعيينه هذا الاعتداد بجزءه من مدة خدمته العسكرية كمدة خبرة وبذلك ينحصر عن باقى مدة خدمته العسكرية والتي لم يستنفذ منها الأثر الذى أجاز المشرع ترتبه عليها لسابقة الاعتداد بجزءه من مدة خدمت العسكرية كمدة خبرة ضد للتعيين .

لذلك ، انتهت الجمعية المعموية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب مدة الخدمة العسكرية كمدة خبرة فى الحالة المروضة .

(ملف رقم ٦٨٠/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٧/٥/٦)

الفصل الرابع
خدم جنواز هم مدة الخدمة العسكرية
للعامل المأكلت وظيفته لا تشترط تاهيلا معينا
قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

لا يجوز هم مدة الخدمة العسكرية للعامل المأكل اذا كانت وظيفته
لا تشترط عين يشغلها تاهيلا معينا .

التنصيص :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية المعموية لقسمى الفتوى
والشريع مجلسها المقسودة بتاريخ ٢٣/١٥/١٩٨٥ فاستقرت نص
المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٥
المعدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ اننى تنص على أن تعتبر مدة
الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بمد
إتمام مدة الخدمة الانزامية العاملة للمجندين الذين يتم تعيينهم اثناء
مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة
المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة
المدنية ، وتصب هذه المدة فى الاقدمية ، واستحقاق العلاوات المقررة .

كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام
والجهات التى تتطلب الخبرة أو تشترطها عند اتعين أو الترقية
ويستحقون عنها العلاوات المقررة . وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة
المختصة بوزارة الدفاع .

وفى جميع الاحوال لا يجوز ان يترتب على حساب هذه المدة على

التحق المتقدم ان تزيد اقدمية المجندين أو مدة خبرتهم على اقدمية عدد
خبرة زملائهم في التخرج عينوا في ذات الجهة .

ويعمل باحكام هذه المادة اعتباراً من ١/١٢/١٩٦٨ ..

فماذ ذلك ان المشرع رعاية منه للمجنّد وحتى لا يضار بتجنيدده قرر
الاعتداد بمدة الخدمة العسكرية فتحتسب في الاقدمية بالنسبة للعاملين
بالجهاز الاداري للدولة وتحسب كمدة خبرة بالنسبة للعاملين
بالقطاع العام . بيد أن المشرع قيد ذلك بالا يسبق المجنّد زميله في
التخرج المعين في ذات الجهة .

ولما كان المشرع قد ردد هذا القيد في تشريعات الخدمة العسكرية
المتعاقبة اذ نص عليه لأول مرة في المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة
١٩٥٥ وبعد تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ ثم تعديلها بالقانون
رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ . ثم كرره أخيراً في نص المادة ٤٤ من القانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه الذي حل محل القانون رقم ٥٠٥ لسنة
١٩٥٥ وتعديلاته . وكانت عبارة « زميل التخرج » التي وردت في
النصوص المشار اليها تعني زميل الدراسة في الكلية أو المعهد أو
المدرسة الذي ينهي الدراسة معه في نفس الوقت . فمن ثم فانه يشترط
اضم مدة التجنيد أن يكون العامل مؤهلاً . الا أن المشرع حين قرر
ضم الخدمة العسكرية للمجندين المؤهلين الى مدة خدمتهم أو خبرتهم
أراد الا يضار المجنّد بتجنيدده فاعتد بمدة خدمته العسكرية كمدة
أقدمية أو خبرة وسأوى بينه وبين زميله في التخرج الذي تم تعيينه
أثناء فترة تجنيده ومن ثم فلا يجوز ضم مدة الخدمة العسكرية
للعامل المؤهل اذا كانت وظيفته لا تستلزم ليعين يشطها تأهيلاً
معيناً .

ومن حيث ان السيد المعروضة حالته يشغل وظيفة عامل تنظيف

سويقتي ، وهي احدى وظائف المجموعة النوعية الحرفية الواردة بقرار
رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن
المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة . هي مجموعة
نوعية لا تشترط هين يشغلها سوى الامام بالقراءة .

لذلك ، انتهت الجمعية المعوية لقسمي الفتوى والتشريع الى
هم احقية السيد / في ضم مدة خدمته العسكرية
الى مدة خدمته الحالية طبقا لنص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية
والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .

(ملف رقم ٢٧٨/٣/٨٦ — جلسة ١٠/٢٣/١٩٨٥)

الفرع الخامس

لا يجوز للمطل أن يطلب إعادة حساب

مدة الخدمة العسكرية عند تعيينه مرة أخرى أو نقله

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

إذا عين المخدم وطبق بشقته نص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وكانت نتيجة هذا التطبيق أن ضمت له مدة الخدمة العسكرية كلها أو بعضها بحسب الأحوال أو لم تحسب بالمرّة بسبب قيد الزميل فانه يكون قد استنفذ حقه المقرر بالمادة ٤٤ المشار إليها - لا يجوز له أن يطلب إعادة حسابها عند تعيينه مرة أخرى أو نقله الى جهة أخرى من الجهات المشار إليها في المادة ٤٤ ولو كان تعيينه جديداً بنيت الصلة بتعيينه المسبق ولو لم يستصحب في اثر من اثر مدة خدمته السابقة .

الفقوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية المعموية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المتعقدة بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٨٧ ، فاستقرت المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية انماذر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والتي تنص على أن تستبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد إتمام مدة الخدمة الإلزامية العاملة للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد إنقضائها بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة الحسنة وتحسب هذه المدة في الاتحادية واستحقاق العلاوات المقررة .

كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام

والجهات التي تتطلب الخبرة لا يشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها الإجازات المقررة . وتجدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة .

وحيث أن مفاد نص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه أن المشرع اعتبر مدة الخدمة العسكرية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء في نظام الخدمة المدنية كأصل عام وبهذا الوصف أصبح الأصل هو ضمها باعتبارها في حكم الخدمة المدنية وأورد المشرع قيدها على ذلك وهو ألا يسبق العامل الذي ضمت له مدة خدمته العسكرية زميله في التخرج المعين معه في ذات الجهة ، ولما كانت الحكمة التي توخاها المشرع من وراء نص المادة ٤٤ المشار إليها هي رفع الضرر عن المجند الذي حال تجنيده دون استلامه العمل في ذات تاريخ استلام زميله بحير المجند للعمل ، فإنه يشترط في مدة الخدمة العسكرية التي تعتبر كأنها قضيت في الخدمة المدنية أن يتخللها أو يعقبها مباشرة التعيين في إحدى الجهات الواردة على سبيل الحصر في المادة المشار إليها وهو ما يستتبع بالضرورة أن يكون حسابها عند التعيين الأول في إحدى تلك الجهات سواء أثناء مدة التجنيد أو بعد انقضائها فإذا ما عين المجند وطبق بشأنه نص المادة ٤٤ المشار إليها وكانت نتيجة هذا التطبيق أن ضمت له مدة الخدمة العسكرية كلها أو بعضها بحسب الأحوال أو لم تحسب بالمرّة بسبب قيده الزميل فإنه يكون قد استنفذ حقه المقرر بالمادة ٤٤ المشار إليها ولا يجوز له أن يطلب إعادة حسابها عند تعيينه مرة أخرى أو نقله إلى جهة أخرى من الجهات المشمولة إليها

في المادة ٤٤ ولو كن تعيينه جديداً جنببت الصلة بتعيينه السابق ولو لم يستصحب أى اثر من اثار مدة خدمته السابقة .

وحيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المروضة . فانه لما كان الثابت أن السيد المروضة حالته قد عين بشركة اسكو لاول مرة بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٩ ، وان أول زميل من ذات دفعتة تم تعيينه بالشركة في ١٩٧٩/١/١١ ، لذا فان الشركة المذكورة قد أرسلت الى مدير عام الشؤون الادارية بوزارة التعمير تطلب تعديل تاريخ التعيين بالشركة للسيد المذكور الى ١١/١٩٧٩ بدلا من ١٩/٦/١٩٧٩ وذلك اهمالا لنص المادة ٤٤ المشار اليها بضم بعضها من مدة خدمته العسكرية بمراعاة أول زميل من ذات دفعتة تم تعيينه بالشركة . ومن ثم فلا يجوز للسيد المذكور أن يطالب باعادة حساب مدة خدمته العسكرية عند تعيينه مرة أخرى تعيينا جديداً بوزارة التعمير . لاستفادة حقه في الاستفادة من نص المادة ٤٤ المشار اليها لسابقة تطبيق هذا النص عليه . حتى ولو ترتب على هذا التطبيق أن ضم بعضها من مدة خدمته العسكرية وليس كلها بوجود زميل من ذات دفعتة . الا أنه من ناهية أخرى فانه لما كان للسيد المروضة حالته مدة خدمة سابقة بشركة اسكو فسانه يجوز له ضم مدة خدمته المدنية هذه بما فيها مدة خدمته العسكرية بعد ضم جزء منها - اذا ما توافرت شروط ضمها وفقا لنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في حقه .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز المدة العايل ذكر من مرة من تطبيق حكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .

(ملف ٩٨٣/٣/٨٦ - جلسة ١٨/٣/١٩٧٨)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

عدم احقية العليل الذي عين تعييناً جديداً في ضم مدة تجنيده وخدمته بالاحتياط الى مدة خدمته والتي سبق حسابها عند تعيينه الأول .

التنصيص :

مقتضى نص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وعلى ما جرى به افتاء الجمعية العمومية أن المشرع رعاية منه للمجنّد حتى لا يفار بتجنيده اعتبر مدة خدمته العسكرية كأنها قضيت في الخدمة المدنية واشترط لذلك أن يتخللها أو يعقبها جائرة التعيين في إحدى الجهات الواردة على سبيل الحصر في تلك المادة وهو ما يستتبع بالضرورة أن يكون حسابها عند التعيين الأول في إحدى تلك الجهات سواء أثناء مدة التجنيد أو بعد انقضاءها وأورد المشرع تعديداً على ذلك مفاده ألا يسبق المجنّد زمينه في التفرج المعين في ذات الجهة — استعراض افتاء الجمعية الصادر بجلسة ١٩٨٧/٣/١٨ (ملف رقم ٦٨٣/٣/٨٦) والذي ارتأت فيه أنه إذا ما عين المجنّد وطبق في شأنه نص المادة ٤٤ المشار إليها وكانت نتيجة هذا التطبيق أن ضمت له مدة الخدمة العسكرية كلها أو بعضها بحسب الأحوال أو لم تحسب بسبب قيد الزميل فإنه يكون قد استنفذ حقه المقرر بالمادة ٤٤ ولا يجوز له أن يطلب إعادة حسابها عند تعيينه مرة أخرى أو نقله الى جهة أخرى من الجهات المشار إليها في هذه المادة ولو كان تعيينه جديداً منبت الصلة بتعيينه السابق ولو لم يستصحب أى اثر من اشبار مدة خدمته السابقة — استعراض افتاء الجمعية العمومية بجلستها المتقدمة في ١٩٨٧/٦/١٧ (ملف رقم ٧١٥/٣/٨٦) والذي

انتهت فيه الى أن سلطة جهة الادارة في حطب مدة الخبرة العملية السابقة طبقا للمادة ٢٧ من قانون نظم الماطين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ سلطة تقديرية تستغذ بصدور قرار انتعين دون حسابها ومؤدى ذلك : عدم أحقية العامل الذى عين عميلاً جديداً فى ضم مدة تجنيده ومدة خدمته بالاحتياط الى مدة خدمته وانتهى سبق حسابها عند تعيينه الاول .

(ملك رقم ٩٨٦/٣/٨٣٦ - جلسة ١٩٩٣/٤/٤)

الفرع السادس

نظم مدة الخدمة العسكرية للضباط الاحتياط من الجندين

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

حساب مدة الخدمة الانزاعية لضباط الاحتياط من طائفة الجندين فوى المؤهلات بما فيها مدة الاستبقاء فى مدة خدمته الحنية عند تعيينه فى احدى الجهات المشار اليها فى المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتقيد بقيد الزميل المنصوص عليه فى ذات المادة - تكبد ما صدر عن الجمعية من انشاء سابق لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى العدول عنه على الا يكون فى اعمال القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ما يسقط حساب مدة الخبرة العملية بالتطبيق لقرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن قواعد حساب مدد الخبرة العملية عند التعيين للعاملين المؤهلين ففكل من موجبات ضم المدة فى الحاليين مسنده المستقل الذى لا تداخل بينه وبين سند الآخر .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٩٢/٣/١ حيث استعرضت ما استقر عليه افتاؤها من وجوب مراعاة قيد الزميل عند ضم الخدمة العسكرية للضباط الاحتياط من طائفة الجندين ، كما استعرضت نصوص القانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ ونصوص قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ واستبان لها من جماعها ان ضابط الاحتياط من طائفة الجندين فوى المؤهلات يعد طوال فترة خدمته العسكرية الانزاعية بما فيها مدة

الاستبقاء في ذات المركز القانوني لقرينه المجند كجندي من ناحية ان
أساس الزامهما بالخدمة العسكرية أصلا هو قانون الخدمة العسكرية
وعليه فان حساب مدة الخدمة الالزامية له بما فيها مدة الاستبقاء في
مدة خدمته المدنية عند تعيينه في احدى الجهات المشار اليها في المادة ٤٤
من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتقيد بقيد الزميل المنصوص عليه في
ذات المادة ، فلا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة أن تترد
أقدميته أو مدد خبرته على أقدمية أو مدد خبرة زميله في التخرج
الذي عين معه أو قبله في ذات الحصة اذا ما ورد في قانون قواعد
خدمة الضباط الاحتياط من وجوب ضم مدد استدعائهم في الوظائف
العامة السابقة على انتعين في تلك الوظائف دون اشارة الى قيد الزميل
فلا ينصرف الى مدد الخدمة الالزامية وكذلك مدد الاستبقاء بعد تمام
مدة الخدمة الالزامية وهي المدد التي عالجتها المادة ٤٤ من قانون
الخدمة العسكرية والوطنية . وآية ذلك أن المشرع في القانون رقم ٢٣٤
لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ واثم نص في
المادة ٦٦ على ضم مدة الاستدعاء لضباط الاحتياط في الوظائف
العامة الا أن هذا الحكم يفترض انتهاء خدمة المجند كضابط احتياط
مجند بما فيها مدة استبقائه ثم استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة
كضابط احتياط أي يفترض وجود فاصل زمني بين مدة الخدمة الالزامية
بما فيها مدة الاستبقاء وبين مدة الاستدعاء ، يؤكد ذلك ان المشرع في
المادة ١٢ من اتقان المثار اليه عين الحالات التي يتم فيها
الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة (للتدريب . حضور دورات) كما
حظر في المادة ١٦ على ضباط الاحتياط التخلف عن استدعائهم ،
وأوجب في المادة ١٧ أن يرتدى الضابط عند استدعائه الملابس
العسكرية للضباط العاطلين بالقوات المسلحة مما يبين منه أن المستدعي
كضابط احتياط سبق أن انتهت خدمته الالزامية ثم استدعي . وهذا
يعني ان الاستدعاء بالنسبة الى طائفة المجندين ذوي المؤهلات المثلر

اليها في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وفي هذه الحالة تضم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة المدنية اذا ما عين المستدعى في وظيفة عامة بمدة انتهاء مدة الاستدعاء .

ويتطابق ما تقدم على الحالة المعروضة يبين أن مدة الخدمة العسكرية الإلزامية للسيد / لم تنقسم عن مدة استدعائه الى الاحتياط بفاصل زمني الامر الذي يتعين معه على جهة الادارة مراعاة التقيد بقيد الزميل المنصوص عليه في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ عند ضم مدة الاستدعاء كضابط احتياط تأكيداً لما صدر عن الجمعية من افتاء سابق لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى العدول عنه على الا يكون في اعمال القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ما يسقط حساب مدة الخبرة العملية بالتطبيق لقرار وزير الدولة للتتمة الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن قواعد حساب مدة الخبرة العملية عند التعيين للعاملين المؤهلين ، فلكل من موجبات ضم المدة في الحائنين سندده المستقل الذي لا تداخل بينه وبين سنده لأخر .

لذلك ، انتهت الجمعية لقسمي الفتوى والتشريع الى حساب مدة الخدمة العسكرية ومدة الاستدعاء كضابط احتياط للعامل / ضمن مدة خدمته بهيئة ميناء بورسعيد .

(ملف رقم ٨٦/٣/٨٢٣ - جلسة ١٩٩٢/٣/١)

الفرع السابع

عدم استحقاق العاطلين المجندين خلال مدة خدمتهم الإلزامية
أية مكافآت من جهة عملهم الأصلية

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

عدم جواز منح العاطلين المجندين خلال مدة خدمتهم الإلزامية بالقوات
المسلحة أية مكافآت من جهة عملهم الأصلية .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٢/٦/١٩٨٩ فتبينت أن المادة ٤١ من
قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٦١ تنص على أنه « يجوز للمجندين التقدم للتوظف ب وحدات
الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية
والهيئات العامة ووحدات القطاع العام ويحظر المجندون منهم
بعد التعيين في حكم الممارين » وتنص المادة ٤٣ من ذات
القانون على أن « يحتفظ للموظف أو العامل أثناء وجوده في الخدمة
العسكرية والوطنية وكذلك المستقبين منهم بما يستحقون من ترفيعات
وعلاوات كما لو كانوا يؤدون عملهم فعلا » وتعتبر مدة الخدمة
قد قضيت بنجاح إن كان التعيين تحت الاختبار ويؤدي لهم خلال
مدة الاستبقاء كافة حقوق إسهامية والمطوية والمزايا الأخرى
بما فيها البدلات والمكافآت وحوافز الانتاج التي تصرف لأفرادهم في
جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الدفاع
عن مدة الاستبقاء .

ومفاد ما تقدم أن المشرع عزأه عن الأوضاع العاملين المجندين وحتى لا ينسجم المجند بقوانينه اعتبر من جند من العاملين خلال فترة تعيينه في حكم المصار وقضى بالاحتفاظ له بما يستحق من ترقيةات وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله فعلا كما قضى أيضا بأن يؤدي اليه خلال مدة الاستبقاء كمسافة الحقوق المتحقة والمعنوية والمزايا الاخرى بما فيها البدلات والمكافآت التي تصرف لاقترانه في جهة عمله الاصلية علاوة على ما يستحق له من وزارة الدفاع خلال هذه الفترة وبذلك يكون المشرع قد فرق في تحديد المعاملة المالية للعامل المجند بين فترة تجنيده الانزامية وفترة استبقائه ففي خلال الفترة الاولى يحتفظ له بالمعلاوات والترقيات أما في الفترة الثانية فانه فضلا عن احتفاظه بالمعلاوات والترقيات يصرف اليه ما يمنح لاقترانه في جهة عمله الاصلية من بدلات ومكافآت ومزايا مادية أو معنوية .

ومن حيث أن العامل المشار اليه يعتبر خلال مدة اعارته تابعا للجهة المار اليها ويخضع في تحديد كافة أوضاعه وشؤونه الوظيفية خلال هذه المدة للنظم المالية والإدارية المقررة بها ، ولما كان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه اعتبر العامل المجند في حكم المار ومن ثم فانه يخضع في تحديد مستحقاته المالية خلال فترة تجنيده للاحكام المقررة بهذا القانون الذي يخضع فترة تجنيده واذ قصر هذا القانون منح العامل المجند ما يصرف لاقترانه في جهة عمله الاصلية من بدلات ومكافآت وغيرها من المزايا والحقوق المادية والمعنوية على مدة الاستبقاء فقط ومن ثم فانه لا يجوز منح أية مكافآت خلال مدة الخدمة الانزامية لما ينطوى عليه ذلك من خروج عن الاحكام العظيمة لمستحقاته وبذلك يكون ما قامت به الشركستان المذكورتان في الفصالة المروعة من منح العاملين المجندين بها خلال مدة الخدمة العسكرية الانزامية نصيبا مما تقرر توزيعه على منتسلي

الماملين بها من مكافآت لدى اعتماد ميزانيتهما يعتبر أمراً مخالفاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المفسر إليه ولا يحتاج في هذا الصدد بأن قانون ينظم الماملين بالقطاع المسلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اجاز منح الماملين المخاطبين به مكافآت وحوافز على أسس ما يتحقق من أهداف دون تمييز بين المجندين وغير المجندين من المخاطبين بأحكامه ذلك أنه لما كان قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٥ هو المرجع في تحديد كافة ما يستحق للماملين المجندين خلال مدة تجنيدهم فإنه يقعين عدد منحهم تلك المكافآت للتقيد بما هو مقرر به في هذا الشأن .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية نقى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية ما قامت به الشركتان المذكورتان من منح الماملين المجندين بها خلال مدة خدمتهم الالزامية بالقواب المنحه نصيباً مما تقرر توزيعه على الماملين بها من مكافآت لدى اعتماد ميزانيتهما .

(ملف رقم ٨٦ / ٤ / ١١٥٢ - جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٨٩)

للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها
بالمجاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة
ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة
في التقدمية واستحقاق المصروفات المقررة كما تحسب كمدة خبرة
وأقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة
أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون منها المصروفات
المقررة وفي جميع الاحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه
المدة على النحو المتقدم أن تزيد مدة التقدمية المجندين أو مدد خبرتهم
على أقدميته أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات
الجهة ويعمل بأحكام هذه المادة اعتباراً من ١٢/١/ ١٩٩٨ .

والمستفاد من ذلك أن المشرع في قانون نظام العاملين بالقطاع العام
وضع نظاماً للاجازات الاعتيادية التي يحصل عليها العامل بأجر سنوي
كامل ويط فيه بين مدة الاجازة ومدة الخدمة ، وتضمن القانون منح
أجازة اعتيادية سنوية مدتها ثلاثين يوماً للعامل الذي أمضى مدة عشر
سنوات في الخدمة .

ولما كانت مدة الخدمة العسكرية والوطنية بما فيها مدة الاستبقاء
تحسب طبقاً لقانون الخدمة العسكرية والوطنية ضمن خدمة المجند الذي
يعين أثناء مدة تجنيده أو بعد انقضائها بأحدى وحدات القطاع العام ،
مع اعتبار هذه المدة وكأنها قضيت بالخدمة المدنية وحسابها كمدة خبرة ،
ومن ثم فإن تاريخ التعيين الفعلي للعامل يندمج في تاريخ تعيينه
الفرضي الناتج عن ضم مدة الخدمة العسكرية . وتحسب أقدميته على
هذا الاساس بحيث لا يكون هناك سوى تاريخ واحد للتعيين هو
الذي أرجعت اليه التقدمية لتبدأ منه الآثار المترتبة على تقلد
الوظيفة عدا ما كان منها مرتبطاً بعبثارة العمل فعلاً كاستحقاق
الاجر .

وبما أن المشرع وقد رتب على حساب مدة الخدمة العسكرية ضمن مدة خدمة العامل استحقاقه للملاوات الدورية وهي نتيجة ذات اثر حالى ، فانه من باب أولى تؤخذ في الاعتبار عند حساب الاجازة الاعتيادية لانه أمر لا يترتب عليه اضرار مالية .

وبما انه من المسلم أن استحقاق العامل للاجازات الاعتيادية المقررة قانونا ليس منحة له من الجهة التي يعمل بها بل هو حق له يستمده من القانون مباشرة كآثر من الاضرار المترتبة على تقلده الوظيفة ومن ثم ، فان مدة الاجازة المقررة للعامل هي حق له أيضا ويتمين أن يراعى في حسابها مدة الخدمة العسكرية التي اعتد بها عند تعيينه اعمالا لصراحة نص قانون الخدمة العسكرية والوطنية كما سبق البيان .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الاعتداد بمدة الخدمة العسكرية والوطنية التي أخذت في الاعتبار عند تعيين العامل ضمن مدة خدمة العامل بالقطاع العام التي تصب على أساسها مدة العشر سنوات اللزم انقضائها لاستحقاقه اجازة اعتيادية سنوية مقدارها ثلاثون يوما .

(ملف رقم ٨٦/٣/٧٧١ — جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٩)

التمصل الثاني

جرائم الخدمة العسكرية

عدم اختصاص من يرى التجنيد في اصدار اوامرا
الحفظ في جرائم التخلف عن اداء الخدمة العسكرية

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

عدم اختصاص مديري مناطق التجنيد في اصدار اوامر الحفظ لانفسه
الدعوى الجنائية بغض المدة في جرائم التخلف عن اداء الخدمة
العسكرية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية المعموية لقسم الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١ / ٦ / ١٩٨٩ فتبين له ان قانون
الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠
ينص في المادة ٢٠ منه على ان « تختص النيابة العسكرية برفع
الدعوى الواقعة في اختصاص القضاء العسكري وجاشرتها على الوجه
المبين في القانون وفي المادة ٣٨ على انه « اذا رأت النيابة العسكرية
ان الواقعة لا يعاقب عليها القانون او ان الادلة على التهم غير كافية
تصدر أمرا بالالوجه لاقامة الدعوى ٠٠٠٠٠٠٠ » .

وفي المادة ٣٣ على انه « لا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في
اقامة الدعوى على المازمين بالخدمة العسكرية والوطنية الا من تاريخ
بلوغ الفرد سن الثانية والاربعين وفي المادة ٦٤ على ان تنقضي الدعوى
العسكرية في مواد الجنائيات بغض عشر سنين من يوم وقوع الجريمة .
وفي مواد الجنح بغض ثلاث سنين وفي مواد المخالفات بغض سنة ما لم
ينص القانون على خلاف ذلك » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع اختص النيابة العسكرية دون غيرها بشؤون القضايا الداخلة في إخصاص القضاء العسكري ومنها التخلف عن أداء الخدمة العسكرية فيكون رفع هذه اندعاوى عن طريقها إذا قررت رفعها ، أما إذا ارتأت أن الواقعة غير معاقب عليها أو أن الأدلة غير كافية فإنها تصدر أمرا بالأوجه لأقامة الدعوى باعتبارها صاحبة الولاية العامة في الدعوى العسكرية . وهو ما تملك اتخاذه في جنحة التخلف عن مرحلتى الفحص أو التجنيد التى تتقدم وفقا لاحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية بثلاث سنوات من تاريخ بلوغ الشخص الثلثة والاربعين .

ولما كان من المقرر أن حفظ الدعوى أو الامر بالأوجه لأقامتها هو من صميم الاعمال التى تباشرها النيابة العسكرية ومن ثم لا يجوز مباشرته الا عن طريق هذه الجهة ولا يسوغ نقل ممارسة هذا للاختصاص من النيابة العسكرية التى خصها القانون به الى مديرى مناطق التجنيد حتى ولو كانوا مفوضين في التصديق على أحكام المحكم العسكرية في قضايا التخلف عن التجنيد ذلك أن اختصاصهم بالتصديق هو اختصاص استثنائي يستمدونه بطريق التفويض من السلطة صاحبة الاختصاص الاصيل ، ويتمين أن تكون ممارستهم لهذا التفويض في الحدود التى مصدر فيها دون توسعه . ومتى كان ذلك فإن التفويض في التصديق لا يسوغ منح مديرى مناطق التجنيد الاختصاص بالحفظ أو بإصدار الامر بالأوجه لأقامة الدعوى الذى يجب أن يصدر عن طريق النيابة العسكرية بمراعاة الشروط والضمانات التى يستلزمها للقانون .

لذلك ، لنتى رأى الجمعية العمومية الى عدم اختصاص مديرى مناطق التجنيد في إصدار أوامر الحفظ لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى الحدة في جرائم التخلف عن أداء الخدمة العسكرية .
(ملف رقم ٨٦ / ٢ / ٢٥٣٣ - س.ج.م. ١٩٨٨ / ٦)

الفصل الثالث

صائل متنوعة

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية إذا اتحدت أو تراكمت مع مدة التكليف بالنسبة للمهندسين المكلفين .

المهمة :

ويؤكد ذلك ما ذهب اليه في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية بالنص في المادة ٢٤ على أن يكون للمجنّد ولن أتم خدمته الا لزامية الاونوية في التسعين على زملائه المشتركين معه في ذات مرتبة النجاح . فان الامر يستقيم والحوال كذلك أن تعصب في مدة التكليف المدة التي يمضيها المهندس المكلف في الخدمة العسكرية والوطنية اذا اتحدت مع مدة التكليف أو تدخلت معها .

ومن حيث انه في ضوء ما سلف بيانه وكان المستظهر من الاوراق ان المهندس / كلف في ١٥/٢/١٩٧٢ للعمل بالادارة العامة لمشروعات التوسع الزراعي بغرب الدلتا بدمهور واستلم عطلة بها في ٢١/٢/١٩٧٢ ثم جند في ٣٠/١٠/١٩٧٥ وعاد الى عطلة بها في ١/٣/١٩٧٩ ثم قدم استقالته في ٣١/٥/١٩٧٩ وانقطع عن العمل بها اعتبارا من ١/٦/١٩٧٩ ، فان المهندس المذكور يكون - بمراعاة صلب الحدة التي أمضاها في التجنيد في مدة لتكليف - قد أمضى مدة خدمة تزيد على سبع سنوات .

(ملحق رقم ٨٢٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

سلطة الإدارة في وقف العمل عن عمله لعدم تقديم شهادة تأدية الخدمة العسكرية منوط بتوافر الشروط التي قررها المشرع مع تحقق إحدى الحالات التي تجيز ذلك .

المسألة :

ومن حيث أنه ولئن كان المشرع في القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية قد نص صراحة في المادة (٥٢) على عدم جواز استبقاء أى موظف أو مستخدم أو عامل من رجال الاحتياط في وظيفته أو عمله بعد صدور أمر باستدعائه ، كما نصت المادة ٥٨ على أنه لا يجوز استخدام أى مواطن بعد بلوغه سن التاسعة عشر من عمره أو بقاءه في وظيفته أو عمله ما لم يكن حاملا بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية ، كما لا يجوز ذلك أيضا بالنسبة لاي منهم فيما بين الحادية والعشرين والخامسة والثلاثين من عمره ما لم يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ ومنها شهادة تأدية الخدمة العسكرية — لئن كان ذلك كذلك — الا أن سلطة الإدارة في هذا الشأن وإبعاد العامل عن عمله أو إيقافه منوط بتوافر اشروط المنصوص عليها في القانون سالف الذكر وتحقق إحدى الحالات التي تجيز ذلك ، فإذا كان انتابت من الأوراق ان المظنون ضده قد أدى الخدمة العسكرية وإن الحاقه بالعمل كن ضمن المرحلين من القوات المسلحة وأنه تقدم بشهادة تأدية الخدمة العسكرية ، فإن قيام الإدارة بوقفه عن العمل بناء على كتاب من شعبة التنظيم والإدارة بالقوات المسلحة والتي طلبت شهادة الخدمة العسكرية الخاصة به يكون قد تم على خلاف أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ويكون للحكم الطعن اذ قضى بالقضاء القرار قد أصاب وجه الحق ويكون الطعن عليه غير قائم على أساس سليم من اتفاقون جديرا بالرفض .

(طعن رقم ١٤٦ وطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

التجنيد ينقضى قرينة الاستقالة الضمنية .

المسألة :

ومن حيث أن المادة ٤٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية قد نصت على أنه يجب على الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي ووحدات القطاع العام أن يحتفظوا لمن يجند من العاملين بوظيفته أو بعمله أو بعمل مماثل إلى أن ينتهي من أداء الخدمة العسكرية والوطنية ويعتفظ للموظف أو العامل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية والوطنية وكذلك المستقبين منهم بما يستحقون من ترقية وعلاوات كما لو كانوا مؤدون عملهم وتضمن مدة خدمتهم لها لمدة عطلمم وتحسب في المكافأة والمعاش كما تحسب لهم مدة الخدمة الإضافية والضمان في حساب المكافأة أو المعاش طبقا لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين والتقاعد والمعاشات للقوات المسلحة .

والمستفاد من هذا النص أن المشرع اعتد بعدة تجنيد العاملين في الجهات المشار إليها في النص واعتبرها في حكم مدة الخدمة الفعلية وتدخل في حساب مدة الترقية والعلاوات واستحقاقه المعاش كما ألزم هذه الجهات المشار إليها باحتفاظهم بوظائفهم خلال مدة تجنيدهم أو مدة الاستبقاء التالية على التجنيد . ومن ثم فإن وجود المعال في القوات المسلحة لأداء الخدمة العسكرية لا يقترب عليه اعتباره منقطا بدون إذن وينبغي عن انصراف نيته للاستقالة من وظيفته الأمر الذي لا يتوافر معه شروط أعمال قرينة الاستقالة للضمنية وفقا لحكم

المادة ٩٨ المشار إليها ومن ثم فلا يجوز اعتبار الحال مستقيلاً وفقاً
لحكم هذه المادة .

ومن حيث أن الحال وقد ثبت أن انقطاعه عن العمل كان بسبب
تجنيدته وأدائه للخدمة العسكرية اعتباراً من ١١/٧/١٩٨١ ومن ثم فإن
انقطاعه عن العمل يكون بعذر مشروع ولا يشكل في حقه أية مخالفة
تأديبية ويتمتع لذلك الحكم ببراءته مما نسب إليه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فيكون قد
أخطأ في تطبيقه وتأويله ويتمتع لذلك الفأوه والحكم ببراءة

(طعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١٩٥)

المادة :

استمرار العمل بالحكم القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن فتح
باب الانتساب في الكليات النظرية والمعاهد النظرية للمجندين والمجندين
المصرحين بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسته ٢٩/٦/١٩٨٥
بعدم دستورية الاستثناءات في الجلسات .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المتقدمة بتاريخ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ ،
فاستعرضت المادة (١) من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٥ المشار
إليه والتي تنص على أن « يفتح باب الانتساب بالكليات النظرية
بالجامعات أو المعاهد النظرية للمجندين وضباط الاحتياط منذ عام ١٩٦٧
من حطة الثانوية العامة الذين كانوا في الخدمة العسكرية خلال الحرب

أكتوبر عام ١٩٧٣ وصرحوا أو يصرحون من الطعنة العسكرية بغلقوت
السلطة وذلك بشرط أن يكونوا مستوفين لشروط القبول في الكليات التي
يتقدمون إليها عدا شرط المجموع ووفقا للأعداد التي يحددها وزير
التعليم العالي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجامعات والمهـمـصـد
الفنية .

كما استعرضت الجمعية العمومية المادة (٤٩) من قانون تنظيم
المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التي
تنص على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير
ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » .

ومن حيث أن مفاد نص المادة (٤٩) من القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٩ المشار إليه هو أن أحكام المحكمة الدستورية العليا تتمتع بحجية
مطلقة في مواجهة كافة الأفراد والسلطات في الدولة باعتبار أن الدعاوى
الدستورية هي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص
التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري . ومع ذلك من إطلاق هذه
الحجية لا يعنى امتدادها أيضا إلى كافة التشريعات التي تتحد في
مضمونها مع التشريع الذي قضت المحكمة بالفائته أو عدم دستوريته
لما هو مسلم به من أن حجية الأحكام التقضائية عموما - ومن بينها
الأحكام الدستورية - هي حجية نسبية دائما فيما يتعلق بموضوع
الدعوى ، ومن ثم لا يجوز التحدى بحجية الحكم الدستوري في مواجهة
القوانين والتشريعات التي لم يشمها ذلك الحكم لجرد أنها تتماثل أو
تتصلبه مع التشريع الذي قضى بالفائته وعدم دستوريته وإنما نظرة
هذه القوانين والتشريعات نافذة وقائمة وذلك اتى أن تلغى بالوسيلة
المقررة في الدستور .

وبتطبيق ما تقدم على الموضوع المروءى فإنه لما كان الثابت من

الاطلاع على الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلستها
المعقودة بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ١٠٦ لسنة ٩ ق
ان المحكمة قد انتهت الى القضاء بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة
التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار
بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط
القوات المسلحة والمادة الاولى من كل من قرارى رئيس الجمهورية
رقمى ٧٤٢ ، ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات
بشأن أبناء العاطلين بوزارة التعليم العالى وأبناء المحافظات
والمناطق النائية ومحافظات الحدود ، وذلك فيما تضمنته هذه النصوص
من قبول أفراد الفئات الميينة لها فى الكليات أو المعاهد العالية دون
التتيد بمجموع درجات النجاح فى شهادة انثونية العامة أو ما يعادلها .

ولما كان حكم المحكمة الدستورية هذا لم يشمل فى منطوق القانون
رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، ومن ثم فان احكام هذا القانون
ودون تعرض لمدى دستوريها تظل قائمة ومنتجة لاثارها بعد صدور
حكم المحكمة الدستورية المشار اليه .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بأن المبدأ المستفاد من حكم المحكمة
الدستورية العليا المشار اليه هو عدم دستورية أى استثناء من
القبول بالجامعات أيضا كان أساسه لان هذا القول من شأنه اخراج
أحكام المحكمة الدستورية العليا من دائرة الاحكام القضائية لدائرة
القواعد التشريعية فضلا عن أن الحكم لم يقض بإدانة نظم الاستثناءات
من القبول بالجامعات فى عمومها مجرداً من أى تطبيق تشريعى وانما
ادانتة من خلال بعض تطبيقاته التى تضمنتها النصوص المطعون عليها
بعدم الدستورية .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى استمرار العمل بالحكم القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٥ المتعار للو بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩٨٥/٦/٢٩ بعدم دستورية الاستثناءات من القبول بالجامعات .
(حلف رقم ٨٩/٦/٣٥٣ - جلسة ١٩٨٩/١٢/٣)

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

المواد ٧ ، ١٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية - المادة (٢) من قرار وزير العربية رقم ٨٨١ لسنة ١٩٦٠ بشأن مستويات اللياقة الطبية للخدمة العسكرية - المشرع رسم الطريق الذي يتبع لقرار مستوى اللياقة الطبية للمقدم لاداء الخدمة العسكرية بمرضه على القومسيون انطبى بمنطقة التجنيد وجعل قرار القومسيون نهائيا في هذا الشأن - اجاز المشرع اعادة النظر في قرار القومسيون بواسطة لجنة طبية عليا تشكل من اطباء لم يسبق لهم توقيع الكشف الطبي على المطلوب التجنيد .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة السابعة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والذي ينطبق على المدعى تنص على أن : « أولا - يعطى من الخدمة العسكرية والوطنية نهائيا : (أ) من لا تتوافر فيه شروط اللياقة الطبية لتلك الخدمة .

(ب) وتنص المادة الخامسة عشرة من ذات القانون على أن : « يلحق بمناطق التجنيد قومسيون طبي خاص أو أكثر يؤلف من اخصائين متنوعين لا يقل عددهم عن خمسة ويصدر بتعيينهم قرار من مدير ادارة التجنيد ، وتكون قرارات هذا القومسيون

مسابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكاهي - معلم)

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية « الجزء الأول والثاني والثالث » .
- ٢ - المدونة العمالية في قوانين أصليات العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر المفروض .
- ٤ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .
- ٥ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التمييزات الاجتماعية .
- ٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العماليةديرية .

ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والجمعة : (٢٢ مجلدا - ٢٥ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والجمعة .
- ٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن .
- ٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالبلاد العربية جميعها ، بالإضافة إلى الأبحاث المنبثقة التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها : (المربع الأمريكية والأوروبية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ أجزاء — ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضاً مفصلاً للتطور الحديث للتجارة والصناعية والزراعية والعلمية الخ لكل دولة عربية على حدة . (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥) .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — ألفين صفحة) وتتضمن عرضاً مفصلاً لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) . (نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥) .

٧ — الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء — ألفين صفحة) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية الخ ، بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد . (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٣٠ جزء) . وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية لكافة فروع القانون مرتبة موضوعياً ترتيباً أبجدياً .

٩ — للوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء — ٥ آلاف صفحة) وتتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السحاء وأحكام المحاكم في مصر والمراق وسوريا .

١٠ — الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء — ٢ آلاف صفحة) وتتضمن عرضاً لاجدعاً لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية معرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ — موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء — ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضاً تحليلياً لمفهوم الحوافز وتصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعته المدير المثالي وكيفية إصدار القرارات واتخاذها للمبكل وتقييم الأداء ونظم الإدارة بالأهداف مع درسة مقارنة بين النظم العربية وسفر النظم العالمية .

١٢ — الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا — ٢٠ ألف صفحة) وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة ترتيباً موضوعياً وأبجدياً ملحقاً بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ — التعليق على قانون المسطرة الجنية المغربي : (٣ أجزاء) ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المذكرة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الذهبية ١٩٩٣) .

١٤ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (أربعة أجزاء) ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المذكرة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٥ — التعليق على قانون الالتزامات والعقود المغربي : (ستة أجزاء) ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع المذكرة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٩٣) .

١٦ — التعليق على القانون الجنائي المغربي : (ثلاثة أجزاء) ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع المذكرة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٩٣) .

١٧ — الموسوعة الإدارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الإدارية العليا وقنوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعي أبجدي) .

١٨ — الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي أقرتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعياً ترتيباً أبجدياً وزنياً (٤١ جزء مع الفهرس) .

(الإصدار الجنائي ١٨ جزء + الفهرس)

(الإصدار المدني ٢٣ جزء + الفهرس)

وكانت
مستوعبات الدار العظمى
التي كانت مستوعبات الدار العظمى
التي كانت مستوعبات الدار العظمى

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الجار الوحيد الذي يخصص في أعداد

الموسوعات القاموسية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص. ب ٥٤٣ - نلیعور ٢٩٣٦٧٣

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

[illegible]

[Faint handwritten notes, likely bleed-through from the reverse side of the page.]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهان - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص. ب. ٥٤٣ - تليفون ٣٧٦٣٠

٢٠ شارع عطش - القاهرة

